

دَعْوَةٌ

إِلَى الْأَقْدَامِ الدِّينِيَّةِ وَالْقِيَامِيَّةِ

تَأليفُ سَيِّدَةِ الْأَسْتَاذِ الشَّيْخِ

جَمِيلِ الْجَوَاهِرِيِّ

بِطَبْعِ الْبَيْتِ الْإِسْلَامِيِّ



دَعْوَةٌ

رَبِّهِمْ وَرَبِّكَ

دَعْوَةٌ

لِلْإِسْلَامِ الرَّبِّيِّ وَالْقَائِمِ

تَأَلِيفُ سَمَاحَةَ الْأَسْتَاذِ الشَّيْخِ

حَسَنِ الْجَوَاهِرِيِّ

المجمع العالمي لفضائل النبي ﷺ

لبنان - بيروت



اسم الكتاب: دعوة الى الاصلاح الديني والثقافي

المؤلف: الشيخ حسن الجواهري

الموضوع: الثقافة العامة

الناشر: المجمع العالمي لأهل البيت عليه السلام

الطبعة: الثانية

تاريخ النشر: ١٤٣٣ هـ

حقوق الطبع والترجمة محفوظة للمجمع العالمي لأهل البيت عليه السلام

www.ahl-u l-bayt.org

E-mail: info@ahl-u l-bayt.org

أَهْلَ الْبَيْتِ
فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ
وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا

أَهْلَ الْبَيْتِ
فِي السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ

إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ
كِتَابَ اللَّهِ وَعَنْتِي أَهْلَ بَيْتِي
مَا إِنْ تَمَسَّكُمْ بِهِمَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي أَبَدًا

«الضَّحَّاكُ وَالْبَيْهَقِيُّ»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«واعتصموا بحبلِ الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم
ان كنتم اعداءً فالف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً وكنتم
على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته
لعلكم تهتدون»

آل عمران / ١٠٣

«قال يا قومي أرأيتم إن كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقاً
حسناً وما أريد أن أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه إن أريد إلا الإصلاح ما
استطعت وما توفيني إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب»

الإهداء

التي كل من تجرد عن ذاته، وكان موضوعياً فيما أتخذ من كتب الإسلام
ومروياتهم طريقاً لمعرفة العقائد، وكان ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه،
وإن رأوا الحق بعيداً أو قريباً مما ألفوا عليه أذعنوا له.
فمن كلام لعلي عليه السلام وقد سأله سائل عن أحاديث البِدْع وعمّا في أيدي
الناس من اختلاف الخبر فقال عليه السلام :

«إن في أيدي الناس حقاً وباطلاً، وصدقاً وكذباً، وناسخاً ومنسوخاً، وعاقماً وخاصاً،
ومحكماً ومتشابهاً، وحفظاً وهماً. ولقد كُذِبَ على رسول الله صلى الله عليه وآله على عهدته حتى قام خطيباً
فقال: من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(١).

التي كل من نشد اتحاد المسلمين تحت راية القرآن والسنة، ونبذ الفرقة،
وعمل جاهداً لرفع راية الإسلام وابتعد عن الطائفية والعنصرية والمستعمرين،
ووجد طريق الخلاص لهذه الأمة (التي لازالت تفوق الأمم تشريعاً وتبتعد
عنه - مع الأسف - التزاماً وعملاً). وإلى كل من وقف وقفة شرف أمام الظلم

(١) رقم الخطبة ٢١٠ نهج البلاغة تحقيق وضبط صبحي الصالح طبع / ١٣٨٧ هـ ق ورواه الكليني في أصول
الكافي باب اختلاف الحديث / ١ / ٥١ .

والكفر، فسجن أو شُرِّد أو جُرِح أو أُعِدِم من أجل اعلاء كلمة لا اله إلا الله. والى كل من قال: «لا يجوز الانتماء الى حزب البعث لأنهم أنجس من اليهود»^(١) حينما سُئِل عن حكم الانتساب الى حزب البعث العراقي .

المؤلف

(١) أفتى بهذه الفتوى آية الله الفقيه الشهيد السعيد الوالد المكرم «الشيخ محمد تقي الجواهري» فكان السجن والاعدام شرفاً له وكرامة أسوة بأئمة الهدى من آل البيت عليهم السلام.

كلمة المجمع

إن تراث أهل البيت عليهم السلام الذي اختزنته مدرستهم وحفظه من الضياع أتباعهم يعتبر عن مدرسة جامعة لشتى فروع المعرفة الإسلامية. وقد استطاعت هذه المدرسة أن تربي النفوس المستعدة للاغتراف من هذا المعين، وتقدم للأمة الإسلامية كبار العلماء المحنّذين لخُطى أهل البيت عليهم السلام الرسالية، مستوعبين إثارات وأسئلة شتى المذاهب والاتجاهات الفكرية من داخل الحاضرة الإسلامية وخارجها، مقدّمين لها أمتن الأجوبة والحلول على مدى القرون المتتالية.

وقد بادر المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام - منطلقاً من مسؤولياته التي أخذها على عاتقه - للدفاع عن حرّيم الرسالة وحقائقها التي ضيّب عليها أرباب الفرق والمذاهب وأصحاب الاتجاهات المناوئة للإسلام، مقتفياً خطى أهل البيت عليهم السلام وأتباع مدرستهم الرشيدة التي حرصت في الرد على التحديات المستمرة، وحاولت أن تبقى على الدوام في خطّ المواجهة وبالمستوى المطلوب في كلّ عصر.

إنّ التجارب التي تختزنها كتب علماء مدرسة أهل البيت عليهم السلام في هذا المضمار فريدة في نوعها؛ لأنها ذات رصيد علمي يحتكم إلى العقل والبرهان

ويتجنبّ الهوى والتعصب المذموم، ويخاطب العلماء والمفكرين من ذوي الاختصاص خطاباً يستسيغه العقل وتتقبله الفطرة السليمة.

وقد حاول المجمع العالمي لأهل البيت عليه السلام أن يقدم لطلاب الحقيقة مرحلة جديدة من هذه التجارب الغنيّة من خلال مجموعة من البحوث والمؤلفات التي يقوم بتصنيفها مؤلفون معاصرون من المنتمين لمدرسة أهل البيت عليه السلام، أو من الذين أنعم الله عليهم بالإلتحاق بهذه المدرسة الشريفة، فضلاً عن قيام المجمع بنشر وتحقيق ما يتوخى فيه الفائدة من مؤلفات علماء الشيعة الأعلام من القدامى أيضاً لتكون هذه المؤلفات منهلاً عذباً للنفوس الطالبة للحق، لتنتفع على الحقائق التي تقدّمها مدرسة أهل البيت الرسالية للعالم أجمع، في عصر تتكامل فيه العقول وتتواصل النفوس والأرواح بشكل سريع وفريد.

ونتقدم بالشكر الجزيل لسماحة الأستاذ الشيخ حسن الجواهري لتأليفه هذا الكتاب القيم ولكل الإخوة الذين ساهموا في اخراجه.

وكلّنا أمل ورجاء بأن نكون قد قدّمنا ما استطعنا من جهد أداءً لبعض ما علينا تجاه رسالة ربّنا العظيم الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كلّه وكفى بالله شهيداً.

المجمع العالمي لأهل البيت عليه السلام

المعاونية الثقافية

هذا الكتاب

الكتاب الذي بين يديك ما هو إلا نفاثات قلب حمل الهموم الكبيرة في سبيل الدعوة إلى الله ورسوله وما رافقها من تحديات المعارضين، سواء كانوا أعداء أم أصدقاء، وقد عانيت معاناة طويلة ومريرة، وجدت خلالها ضياع المسلمين في أوطانهم، واعتزازهم بقرآنهم وابتعادهم عن أحكامه، وحُبَّهم لَنَبِيِّهِمْ وتركهم لِسُنَّتِهِ، وجدت من الإيمان اسمه، ومن الإسلام رسمه، أما المؤمنون، فقليل ما هم!! .

إنَّ القرآن والسُّنَّة اللّذَيْن هما عمودا هذا الدين الحنيف قد تُرِكَا في أهم مسائل حياتنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وإذا ما حدثت نكسة أو أزمة في مجتمع مسلم نتيجة ابتعادهم عن الدين واتباع الأهواء والآراء غير السماوية، ينحون باللائمة على دين الله!! .

وخلاصة ما أقوله لك، رأيت نفسي حينما أعيش في بلد إسلامي كتركيا أو العراق أو سوريا أو الحجاز، أو غيرها من الدول العربية أو الإسلامية، أجد نفسي وفكري غريبين، وغيرهما هو المستقر الثابت الذي لا يقبل المناقشة والتغيير على مستوى العمل، وإن كان التأسف يظهر من أفواه الرجال عند الجدل والمناقشة والمعاينة!.

فهل من طريق لأجل إعادة الوضع الإسلامي الأصيل إلى بلدٍ وشارعٍ وسوقِ المسلمين قاطبة؟

الجواب:

نعم، فالطريق الوحيد هو التمسك بحبل الله وسُنَّة رسوله ﷺ وفهم الإسلام فهماً سليماً بعيداً عن مزاعم المنافقين، ثمَّ العمل الدؤوب على تطبيق أحكام الشرع الحنيف ونشر المودة والإخاء في نفوس المسلمين وتوعيتهم لما يحيط بهم من أخطار .

وبهذا جاء هذا البحث مشتملاً على تلك المضامين بفصول خمسة وهي :

الفصل الأول: على ذكر الاعتقادات الباطلة عند المسلمين، والذي يجب تغييرها، فكان أول عقيدة أخرتنا عن اللقوق بالمقام الشامخ لاتباع الرسول ﷺ وإتباع القرآن (هو الاعتقاد بصحة كل ما في بعض الكتب الحديثية) مع أن التحقيق الموضوعي ينبذ ذلك، كما أن الاعتقاد بعدالة كل الجيل الأول من أتباع الرسالة، هو الخروج الثاني عن الموضوعية في البحث والتطبيق، حيث نقل إلينا التاريخ بصورة لا تقبل الشك انحراف بعضهم عن إتباع الرسول ومخالفتهم أحكام القرآن والسُنَّة، مما جرَّ علينا الويلات في مخالفة الخط الأصيل للإسلام واتباع الخط المخالف لتعاليم الرسول والسماء .

الفصل الثاني: يشتمل على نماذج من التخلفات الحضارية، فمنها: عدم الموضوعية في البحث العلمي الديني، فيرجح التعصب الأعمى للعنصر أو للدم والعشيرة، فيرفع شعار: «أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً» مع تفسير يغاير الصواب من قولهم تنصره سواء كان محقاً أو مبطلاً. ومن ذلك أيضاً الوقوف ضد النص نتيجة اجتهاد أحد علماء المسلمين، وكأنَّ الصواب هو إتباع الاجتهاد عند وجود نص من صاحب الرسالة، وهو خطأ فضيع وتخلف عن الصواب والعقل والدين.

كما اشتمل هذا الفصل على نماذج من التهم والأراجيف التي تصدر ممن يحمل اسمه ولقبه صفة التخصص - كالدكتور المتخصص في بعض العلوم الدينية أو الاجتماعية - وتكرار هذه التهم على الألسن تحقيقاً للمقولة المشهورة: «اكذب حتى يصدقك الناس» .

والفصل الثالث: تَضَمَّنَ الحديث عن المثل الأعلى للمسلمين، وكيف يجب أن يكون مستنداً الى القرآن والسنة، وما هو الواجب إزاءه، وناقشنا فيه من يرتئي أن المثل الأعلى أو المقبول إسلامياً هو: «حكم الأمويين أو العباسيين أو العثمانيين» وفصلنا في بعض الموارد، وأجملنا في بعضها الآخر التخلفات المهمة عن تعاليم السماء أو الصادرة من الخلافة أو بأمرها لتبعده عن الإسلام وننزه إسلامنا المحمدي السماوي من هذه الأعمال التي ملئء التاريخ بها، أو هي سبب التهجم علينا من قبل حضارات العالم غير الإسلامية، وما هو الداعي لإصاق غير الإسلامي من الأفعال والتصرفات بالإسلام؟

وأما الفصل الرابع: فقد رأينا فيه أن من الواجب على المسلمين أن يعرفوا نظرية الحكم في الإسلام ليلتزموا ويعملوا بها في الحال الحاضر (من انتخاب لرئيس المسلمين أو النص على ذلك). ومن هذا المنطلق يحقّ لمتسائل أن يقول: أليس من المخزي أن لا يكون في هذه الدول الإسلامية من يعمل بنظرية الحكم في الإسلام، حيث إننا نجد أن لا انتخاب لرئيس الدولة الإسلامية في أكثر الدول الإسلامية؟! كما أنه لا يوجد من يتصف بصفات الحاكم العادل العارف بأحكام الشرع والإسلام في أكثر الدول الإسلامية أيضاً .

فكيف ندعي الإسلام ولم نعمل بأهمّ مسألة عند المسلمين ومنها تتفرع المسائل الأخرى وعليها تتوقف؟! أنبقى في دائرة خُطَّت لنا من قبل المستعمر الكافر إلى الأبد؟! ألا هل من متذكر؟!

وأما الفصل الخامس: فتعرضنا فيه لأخطاء في المجتمع الإسلامي، يجب أن تصحح ليزول المانع الرئيس من الوصول إلى العدالة الاجتماعية التي أمر بها الإسلام والاعتصام بحبله الذي أمرنا به، فما دامت هذه الأخطاء موجودة في المجتمع الإسلامي فلا يمكن للمسلمين أن يغيروا من واقعهم شيئاً، وكيف يتسنى لهم أن يغيروا هذا الواقع ولم يغيروا ما بأنفسهم؟ والتي أقل ما فيها هو تكفير بعضهم البعض، واتهام بعضهم البعض، مع زرع الأحقاد والمنافرة والمجادلة والتخاصم، كأن لم يكن الاعتصام بحبل الله وعدم التفرق موجهاً إليهم!!

وأما الفصل السادس: فقد تعرضنا فيه إلى بعض المفاهيم الإسلامية التي تعتقد بها الشيعة الإمامية تبعاً للدليل، كمفهوم الشفاعة وأقسامها والأشكال التي قد تورد عليها، ومفهوم التقية وأقسامها ومشروعيتها، ومفهوم الزيارة للأئمة عليهم السلام، وتعرضنا أيضاً إلى عقيدة الشيعة بأئمتهم ووجوب إتباع هؤلاء الأئمة عليهم السلام.

وأما الفصل السابع: فقد تضمن التصحيح المقترح للعمل به من قبل المسلمين كافة، للنهوض وتحمّل المسؤولية، ونبذ التخلف والتبعية، والاعتصام بحبل الله وسنة رسوله، وهو واجب على كل مسلم أن يهتم به ويفكر فيه ملياً، ويرشدنا إلى غيره إذا كان هناك طريق آخر يسلك فيه المسلمون نحو رضا الله وسعادة الدنيا والآخرة.

وقد ألحقنا بهذا الكتاب عدداً من الملاحق، كتحقيق وتوضيح لبعض ما جاء في الكتاب من مفاهيم وآراء.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين . قال تعالى:

﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾^(١).

﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٢)

هكذا يريد الله سبحانه وتعالى أن يجعل من آمن به وصدق برسالته وطبق أحكامه هو الوارث لهذه الأرض يُسَيِّرُها بمن عليها على هدى من الله ورسوله في جانب الخير والسعادة، ويبعدهم عن جانب الشر والضلالة. وهكذا عمل علماء الإسلام وعلى إمتداد التاريخ عملهم المحمود على طريق الهداية والصلاح وإبعاد الناس عن جوانب الشر والضلال، وكان من رحمته تعالى أن برزت في حياتنا المعاصرة ثلثة من أولئك العظام الذين أدركوا تمام المسؤولية فجاهدوا بأموالهم وأنفسهم ورفعوا راية الإسلام داعين الناس إليها ومحذرين

(١) القصص: ٥ .

(٢) الروم: ٣٠ .

من الابتعاد عنها، فكان الوعي وتَحَمُّل المسؤولية من المسلمين هو العامل الأهم في السير في ظل الشريعة السمحاء التي أبعدها عن الحكم ظلاماً وجوراً، فترى صوت الحق مَرَّةً ينطلق من مصر على لسان أبطالها وعلمائها مُنذرين بكل شي غير الإسلام والقرآن والسنة المحمدية، ملقين مسؤولية التأخر والتبعية على من حارب الله ورسوله وسعى فساداً في الأرض. ومرةً ينطلق هذا الصوت من العراق على شكل تأليفات تصارع الماركسية والاشتراكية والرأسمالية بشكل لم يسبق له مثيل، وأكَّدت فشلها كلها لأنها لم تستمد مقومات صحتها من الوحي والسماء، وهي تعمل بعيدة عن إرشادات السماء، فلا بُدَّ لها من السقوط، إن آجلاً أو عاجلاً.

ومرةً ينطلق هذا الصوت من باكستان على شكل مؤسسات دينية واعية تعرف الهدف الذي وجدت من أجله، فنذرت نفسها لإيجاده على الساحة الإنسانية كقانون أصلح يسعد هذه البشرية الضائعة الممزقة والمتفانية في حبِّ الدنيا ونسيان الآخرة.

وهكذا أصبحت موجة من الوعي عمّت الدول الإسلامية وإنك تسمع صداها في تونس والجزائر والسودان وأفغانستان وغيرها من الدول الإسلامية التي تسلط عليها المستعمرون (الشرق والغرب)، وأضحت فريسة لما يُخطط لها من نسيانٍ لدينها الأصيل الذي هو المَقوم لشخصيتها التي عُرفتُ بها وسبقت العالم بسموها وحضارتها حين كانت متمسكة بتعاليم السماء مجانية لغيرها.

وهكذا بدأ الصراع بين هذا الوعي المتصاعد وبين القوى الشريرة التي أخذت تعمل جاهدة بمالها من قوة ومال وخُبث لتفتيت هذه الصحوة الدينية

وخنقها في مهدها قبل أن يقوى عودها وتظهر ثمرتها. وهكذا كان صراع جاد وقاس إلى حدّ الشهادة في سبيل الله. فمن جانب المسلمين افتخار لنيل الشهادة على أيدي أحبّ خلق الله من الذين لا يقيمون لأحكام الله وزناً يذكر، ومن جانب الكافرين والمفسدين والتابعين لهم من المسلمين هو غاية الإحكام لقتل الوليد الجديد قبل أن يكبر ويقوى، واستمرّ الحال على هذا عدّة سنين، استشهد من العلماء والعاملين في الساحة الإسلامية الكثير الكثير، يصاحبه قلق في الجانب الآخر وخوف وتهستّر فضيع لم يمرّوا بمثله طيلة حكمهم .

إننا نعيش اليوم في زمان يقف فيه كل الطواغيت والصليبيون واليهود ضد الإسلام ويدهم المال والسلاح والفكر المعد لتفريق كلمة المسلمين، أمّا المسلمون الذين يقفون في الجانب الآخر، فمنهم طليعة فهمت الإسلام وسعت لتطبيقه، وهي الفئة العالمة المثقفة المطلعة على أحكام القرآن والسنة ويدها القلم الذي يحرك جموع المسلمين المخلصين، ولكن مع الأسف تتزعمهم حكومات غير جديرة بتحمل المسؤولية الشرعية والوطنية معاً. لذا نراهم يلهثون وراء أسيادهم، وينفذون ما يخطط لهم ضد شعوبهم، مع الانغماس التام بكل حرام، فلا رادع ولا وازع من ضمير. وطبيعي أنّ الكافر الخبيث لا يريد من المسلمين الاتفاق على أمور معينة أساسية تبعث فيهم روح النهوض الوطني والإسلامي ليعود لهم مجدهم الذي زال عنهم بإبعاد الدين عن الساحة السياسية .

بل إنّ هذا هو الطريق المعادي لسياستهم بصورة مطلقة و يقينية، ولهذا لا تجد أملاً في حث الحكومات مواطنيهم على النهضة للاستقلال أو الوقوف ضد

الاستعمار أو ضد مخططاته العدوانية الرامية إلى تضييع فلسطين وما شابه هذه القضايا المصرية المهمة، بل تجد في دواثرهم وأعلامهم والكتب التي تصدر بتشجيع وأمر منهم ما يسبب ضعف الإسلام والمسلمين وتفرقهم وبث الفتن وزرع الحقد بين طوائف المسلمين قاطبة. كل هذا يجري لحساب خاص تسهر عليه دواثر الاستعمار، وهو من أهم واجباتهم.

ولهذا فقد تحقق العزم على فضح هذا المخطط الاستعماري في البلاد الإسلامية وكشف خبثهم بتطبيق سياسة (فرق تسد) على المسلمين، وذلك ببيان موارد التخلف عند بعض المسلمين للابتعاد عنها، ورسم المنهج الصحيح الذي يجب الالتزام به لتحقيق به سيادة السماء على الأرض بواسطة علماء المسلمين الواعين المخلصين، وتحقيق الطريق الذي يجب السير فيه للوصول إلى الاستقلال ونبذ التبعية الهزيلة التي لا زال المسلمون في قيدها، وبعبارة أخرى: إن هذا الكتاب يدافع عن الإسلام الصحيح والإنسان والعقل، ابتغينا فيه وجه الله تعالى ورضوانه وغفرانه، وأوضحنا به كل ما يدور بين المسلمين من تخلفات حضارية وشرعية ينبذها الإسلام والقرآن، وتمسك بها آخرون.

فإلى كل من كتب عن عقائد المسلمين ولم يتوخَّ الحق بقصد أو من غير قصد، وإلى كل من زلت قدمه عن المحجة البيضاء فخدم أعداء الله وهو لا يشعر.

وإلى كل من ابتغى الحق فسلك طريقه، ورأى في دين الله مناراً فنادى بقلمه ألا عودوا إلى الله بارئكم .

إلى هذا وذاك أقدم هذه البضاعة المزجاة، لعلها تأخذ بيد من إعوجَّ ولم يفكر، وتكون زاداً لمن استقام وعبرة لمن إعتبر .

فهل من معتبر يعتبر ويعاضدني لنشر هذا الوعي الإلهي، وهذه الصرخة المدوية التي تفرع الطواغيت وترضي أهل التقوى والهدى؟

«اللهم انا نرغب إليك في دولة كريمة نُعزُّ بها الإسلام وأهله، وتدلُّ بها النفاق وأهله، وتجعلنا فيها من الدعاة إلى طاعتك، والقادة إلى سبيلك، وترزقنا بها كرامة الدنيا والآخرة، اللهم ما عرفتنا من الحق فحملناه، وما قصرنا عنه فبلغناه، اللهم المُمُّ بها شعنتنا، واشعب به صدعنا، وارثق به فتقنا، وكثّر به قلتنا، واعزز به ذلتنا، واغنِ به عائلنا، واقض به عن مفرمنا، واجبر به فقرنا، وسُدِّ به خلتننا، وبسّر به عُسرنا، وبيّض به وجوهنا، وفكّ به أسرنا، وانجح به طلبتنا، وأنجز به مواعيدنا، واستجب به دعوتنا، واعطنا به سؤلنا، وبلغنا به من الدنيا والآخرة آمالنا، واعطنا به فوق رغبتنا، ياخير المسؤولين، وأوسع المعطين، اشفِ به صدورنا، واذهب به غيظ قلوبنا، واهدنا به لما اختلف فيه من الحقِّ بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم، وانصرنا به على عدوك وعدونا إلى الحقِّ آمين (إله الخلق آمين). اللهم إنا نشكو إليك فقد نبينا صلواتك عليه وآله، وغيبة ولينا، وكثرة عدونا، وقلة عددنا، وشدة الفتن بنا، وتضاهر الزمان علينا، فصل على محمد وآله وأعتا على ذلك بفتح منك تعجّله، وبصر تكشفه، ونصر تعزّه، وسلطان حقّ تظهره، ورحمة منك تجلّلناها، وعافية منك تلبسناها، برحمتك يا أرحم الراحمين»^(١).

حسن محمد تقی

الجواهري

(١) من دعاء الإفتتاح الذي كان يدعو به أبو جعفر عثمان بن سعيد العمري وهو مروى عن الحجة بن الحسن المهدي عليه السلام. راجع كتاب مصابيح الجنات ص ٤٥٥ للسيد عباس الكاشاني، وراجع كتاب مفاتيح الجنان للشيخ عباس القمي ص ١٧٩.

الفصل الأوّل

الاعتقادات الباطلة

المبحث الأوّل:

- بطلان الاعتقاد بصحة كل ما في بعض كتب الحديث

المبحث الثاني:

- بطلان الاعتقاد بعدالة الجيل الأوّل من المسلمين

المبحث الأول

بطلان الاعتقاد بصحة كل ما في بعض كتب الحديث

هناك من المسلمين من يعتقد بقطعية صدور الروايات المدرجة في كتبهم وإن كان السند ضعيفاً، وهناك منهم من يعتقد بأن أخبار كتبهم وإن لم تكن قطعية الصدور إلا أنها بأجمعها أخبار صحيحة ومعتمدة، وذلك من جهة شهادة نفس أصحاب تلك الكتب بصحة جميع رواياتهم التي أودعوها في تلك الكتب. وقد ذكر أصحاب هذين الدعوتين وجوهاً لإثباتهما كانت محل تأمل. ولأجل بيان خطأ هاتين الفكرتين أو العقيدتين لا بُدَّ من التمهيد لذلك .

تمهيد

إنَّ المصدر الأساسي لأحكام الله تعالى هو القرآن الكريم والسنة النبوية (فعل النبي ﷺ وقوله وتقريره^(١)) وقد قامت السنة النبوية بشرح وتفصيل ما جاء في القرآن، وأضافت أحكاماً أخر ليس لها في القرآن الكريم ذكر. وقد استقرَّ المسلمون على العمل بهذين الأصلين كمصدرين أساسيين

(١) والإمامية تذهب إلى أن السنة هي: (فعل المعصوم وقوله وتقريره). وبناءً على هذا يكون التعريف شاملاً للنبي ﷺ وللأئمة الاثني عشر عليهم السلام.

أصيلين للإسلام، رغم وجود اتجاه يدعو إلى الاستغناء عن السُّنة النبوية (بحجة أن القرآن الكريم لم يترك شيئاً ولهذا قالوا: حسبنا كتاب الله)^(١)، إلا أن هذا الاتجاه رغم قدمه فقد انعقد استقرار المسلمين على خلافه. ومما لاشك فيه أن القرآن الكريم قد وصل إلينا بالحفظ والكتابة التي حدثت في زمن الرسول ﷺ فهذا الكتاب الذي بين أيدينا اليوم قد تلقاه المسلمون صدراً عن صدر. وحفظاً عن حفظ، وكتابة عن كتابة. إلا أن العقبة التي واجهها المسلمون كانت في وصول السُّنة النبوية الصحيحة إلينا، فقد وجدت العقبات التي حالت بين المسلمين أن يتلقوا حديث نبيهم ﷺ بصورة دقيقة وكاملة. ولو لم توجد هذه العقبات من منع تدوين الحديث الشريف وتناقله بوقت مبكر جداً من عُمر الرسالة لما حدثت المشاكل بين المسلمين من اختلاف في المذاهب والأصول والفروع، ولما ظهرت الانحرافات الكثيرة في الثقافة الإسلامية.

(١) قد ذكر العلماء وجوهاً عدة لتبرير الاستغناء عن السُّنة النبوية وكلها غير صحيحة في نظر علماء الإمامية، وسأذكر باختصار شديد جداً هذه التبريرات وأرد عليها.

١ - مخافة انشغال المسلمين بالسُّنة وهجرهم للقرآن الكريم. وهذا باطل من وجوه، لعل أولاهما: تأكيدات السُّنة على الاهتمام بالقرآن الكريم وليس أدل عليه من قوله ﷺ «اني تارك فيكم الثقلين» وقد بين ﷺ أن أولهما كتاب الله، فكيف يصح التمسك بالقرآن مع هجر السُّنة؟

٢ - مخافة اختلاط القرآن بالسُّنة وعدم التمييز. وهذا باطل من وجوه، وأوضحها بلاغة القرآن التي وصلت إلى منتهى الذروة مع الإيجاز في العبارة وعمق المضمون فقل لمن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً ﴿.

٣ - اعتبار السُّنة رغبات واجتهادات شخصية غير ملزمة. وهذا باطل لنص القرآن: ﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى﴾. وهناك تبريرات أخرى لا مجال لذكرها تجدها في كتابات من تعرّض لتدوين السُّنة النبوية كابن عبد البر والسيوطي والقاضي عياض وابن الصلاح وابن كثير وغيرهم. نعم المبرر الوحيد في نظر الإمامية لهذه الدعوى الباطلة هو السبب السياسي لا غير، لأن الأحاديث النبوية بينت بوضوح فضائل أمير المؤمنين ﷺ وأولويه على سائر الصحابة، فبقاء تلك الأحاديث في متناول أيدي الصحابة يُشكل أكبر وثائق الإذانة لمن اقصى الخليفة الشرعي عن الحكم!! لهذا اضطر عمر ومن تابعه لمنع تدوين الحديث بل والتحديث أيضاً لتعتيم هذه الحقائق وتزييف الوقائع.

أهم العقبات في وصولنا الى السُنَّة النبوية

أولاً: عدم اهتمام أكثر الصحابة بحفظ الحديث

إنَّ الصحابة لم يهتموا بحفظ الحديث مثلما اهتموا بحفظ القرآن الكريم، ولم يكن هناك اعداد - ولو من قبل أنفسهم - لقيادتهم للمسلمين بعد الرسول في الفتوى والدين، ولهذا لم يهتموا بحفظ ما قاله الرسول ﷺ ليعطى الى المسلمين فيما بعد، وأمثال ذلك كثيرة في تاريخ الصحابة، فقد نسي الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ما كان يقرأه رسول الله ﷺ من صلاة العيدين، يقول عبيد الله: «خرج عمر ﷺ يوم عيد، فأرسل الى أبي واقد الليثي: بأي شيء كان النبي ﷺ يقرأ في مثل هذا اليوم؟ فقال بقاف واقتربت»^(١).

وروى مسلم في الصحيح عن عبد الرحمن بن بزري عن أبيه: «إن رجلاً أتني عمراً فقال: إني أجنب فلم أجد ماء، فقال: لا تصل، فقال عمار: أما تذكر يا أمير المؤمنين إذ أنا وأنت في سرية فأجنبنا فلم نجد ماءً، فأما أنت فلم تصل، وأما أنا فتمعكت بالتراب وصليت، فقال النبي ﷺ: «إنما كان يكفيك أن تضرب بيدك الأرض ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفك»، فقال عمر: اتق الله يا عمار. فقال: إن شئت لم أحدث به»^(٢).

(١) صحيح مسلم ٦٠٧/٢ ولكن بمضمون آخر .

(٢) صحيح مسلم ١/٢٨٠ ح ١١٢ .

ثانياً: النهي عن كتابة السُّنة من قبل قريش والخلفاء الثلاثة

وقد نسب ذلك إلى الرسول ﷺ فقد وجد في ذلك الوقت اتجاه من بعض كبار الصحابة بكرهه كتابة الحديث، ويعارض ويمنع منه بصورة علنية، وقد بدر هذا العمل غير الصحيح بقولهم: إنَّ كتابة السُّنة تؤدي إلى الاعراض عن كتاب الله تعالى، وإلى خلط الحديث بالقرآن الكريم. وكان لهذه الحجج غير المقنعة أثر في ذلك الجوّ الذي يحكم فيه أصحاب هذه الحجج، ولكن إتضح بعد ذلك لكل الباحثين أن هذا المنهج قد أدّى إلى نشوب الخلافات وضياع أكثر السُّنة التي لو وجدت لانتفع بها المسلمون ولبقيت وحدثهم ولم يختلفوا هذا الاختلاف الشديد الذي يصل إلى حدّ تكفير بعضهم لبعض، وإلى حدّ قبولهم تسلط الأجنبي عليهم ورعيته للمسلمين بسياسة (فرّق تسد) المقبولة من قبل بعض من يدّعي الإسلام وييده زمام الأمور.

ولأ أدري كيف يختلط المُعْجِز مع غير المُعْجِز؟! وكيف يزول الاهتمام بالقرآن أو كتب الحديث؟ مع أنّ في القرآن من الحلاوة والطراوة ما لا نجد نظيره في أبلغ الكلام وأفصحه.

وعلى كل حال فهذا هو واقعنا الماضي، وبعد فوات قرن من الزمان على وفاة الرسول ﷺ اتجه الخط المانع - وهو الخط الحاكم - إلى كتابة الحديث، ولم يختلط بالقرآن ولم ينقص من الإهتمام به بسبب كتابة الحديث .

أقول: قد تكون نيّة المانعين صادقة، ولكن أخطأوا في عملهم إصابة الواقع ومصلحة المسلمين. ثمَّ إنّ هناك روايات آمرة بكتابة الحديث تناقض الروايات التي جاءت بالمنع، وإليك التفصيل:

أ - الروايات المانعة من كتابة الحديث ونشره

١- روى الحاكم عن قرصة بن كعب قال: «خرجنا نريد العراق فمشى معنا عمر بن الخطاب إلى صرار، فتوضأ ثم قال: أتدرون لم مشيت معكم؟ قالوا: نعم، نحن أصحاب رسول الله ﷺ مشيت معنا، قال: إنكم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل، فلا تبدونهم بالأحاديث، يشغلونكم، جردوا القرآن وأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ»^(١).

٢- روى الحاكم أيضاً بسنده عن سعد بن إبراهيم، عن أبيه: «إنَّ عمر بن الخطاب قال لابن مسعود وأبي الدرداء وأبي ذر: ما هذا الحديث عن رسول الله ﷺ؟ واحسبه حبسهم بالمدينة حتى أُصيب»^(٢).

٣- أخرج الطبراني عن إبراهيم بن عبد الرحيم: «إن عمر حبس ثلاثة، ابن مسعود وأبا الدرداء وأبا مسعود الأنصاري فقال: لقد أكثرتم الحديث عن رسول الله، حبسهم في المدينة حتى استشهد»^(٣).

٤- قال أبو هريرة: «ما كنا نستطيع أن نقول: قال رسول الله ﷺ حتى قبض عمر»^(٤).

٥- حينما جاءت الحاجة أصحاب رسول الله ﷺ في عهد عمر إلى كتابة حديث الرسول ﷺ فمنعهم عمر بن الخطاب عن ذلك. قال السيوطي في تنوير الحوالك: «عن الزهري قال: أخبرني عروة بن الزبير أنَّ عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن؛ فأستشار فيها أصحاب رسول الله ﷺ فأشار عليه عامتهم

(١) مستدرک الصحیحین للحاکم ١٠٢/١. دار الفكر بیروت ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م.

(٢) المصدر السابق ١١٠/١.

(٣) الفدير ٢٩٤/٦، نقلًا عن تذكرة الحفاظ ٧/١.

(٤) الفدير ٢٩٥/٦ نقلًا عن تاريخ ابن كثير ١٠٧/٨.

بذلك، فلبث عمر شهراً يستخير الله تعالى من ذلك شاكاً فيه، ثم أصبح يوماً وقد عزم تعالى له فقال: إني كنت قد ذكرت لكم من كتابة السنن ما قد علمتم، ثم تذكرت، فإذا أناس من أهل الكتاب قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله كتباً. فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله. وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء. فترك كتابة السنن»^(١).

أقول: إن المنع من كتابة الحديث وروايته بعد الرسول ﷺ أدى إلى سهولة تسلل الوضاعين، فوضعوا ما شاؤوا دون أن يفظن إلى ذلك أحد، حيث لم تكن الأحاديث مدونة ومنتشرة حتى يكون الموضوع معروفاً.

وقد نسبت الروايات إلى النبي ﷺ بنهيه عن كتابة الحديث، فمن تلك الروايات:

- ١ - في صحيح مسلم وسنن الدارمي ومسند أحمد (واللفظ للأول): «إن رسول الله ﷺ قال: لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحاه»^(٢).
- ٢ - وفي مسند أحمد وسنن أبي داود عن زيد بن ثابت: «إن رسول الله ﷺ نهى أن يكتب شيئاً من حديثه»^(٣).
- ٣ - وفي مسند أحمد عن أبي هريرة قال: «كنا قعوداً نكتب ما نسمع من النبي ﷺ فخرج علينا فقال: ماذا تكتبون؟ فقلنا: ما نسمع منك، فقال: أكتب مع كتاب الله؟ فقلنا: ما نسمع؟»

(١) تنوير الحوالك للسيوطي ٤ / ١.

(٢) صحيح مسلم ٤ / ٢٢٩٨ ح ٣٠٠٠٤ ط دار الفكر، وسنن الدارمي ١ / ١١٩ المقدمة باب ٤٢، و مسند أحمد ٣ / ١٢ و ٣٩ و ٥٦.

(٣) مسند أحمد ٣ / ١٢ - ١٣ كذا في المصدر، والصحيح (شيء) لأنها نائب فاعل .

فقال: اكتبوا كتاب الله، إمحضوا كتاب الله. أكتبوا غير كتاب الله؟ إمحضوا كتاب الله، أو خلصوه.

قال: فجمعنا ما كتبنا في صعيد واحد ثم احرقناه بالنار»^(١).
وطبعاً إنَّ هذه الروايات الثلاثة تعارض ما روي عن عمر أنه أخذ يستخير الله شهراً. فلو كانت هذه الروايات موجودة عند المسلمين لنسب الخليفة الثاني النهي إلى رسول الله ﷺ بينما أخذ يفكر الخليفة شهراً وخرج عليهم بغير نهي الرسول.

ب- الروايات الأمرة بكتابة الحديث ونشره

هناك روايات كثيرة تعارض ما تقدّم من منع الحديث وكتابته، فهي آمرة بالكتابة والنشر، منها:

١- في خطبة رسول الله ﷺ المعروفة بمسجد الخيف قال ﷺ: «نضر^(٢) الله عبداً سمع مقالتي فوعاها ثم أذاها إلى من يسمعا، فربّ حامل فقه لا فقه له، وربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه»^(٣).

٢- عن رسول الله ﷺ: «تسمعون ويسمع منكم، ويسمع من الذين يسمعون منكم»^(٤).

٣- وفي سنن الدارمي وأبي داود ومسنند أحمد ومستدرک الحاكم وجامع بيان العلم وفضله، ما لفظه: قال عبد الله بن عمر بن العاص: «كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ﷺ فنهتني قريش، وقالوا تكتب كل شيء سمعته

(١) مسند أحمد: ٥ / ١٨٢ وسنن أبي داود / كتاب العلم: ٣ / ٣١٩.

(٢) نضر: النضرة: النعمة، والعيش والفتن، وقيل: الحسن والروتق. راجع لسان العرب: ج ٥ ص ٢١٢.

(٣) مستدرک الحاكم: ١ / ٨٧.

(٤) المصدر السابق: ٩٥.

من رسول الله ﷺ ورسول الله بشر يتكلم في الغضب والرضا؟! فأمسكت من الكتابة فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأوماً بأصبعه إلى فيه وقال: أكتب؛ فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق»^(١).

٤ - ما ذكره البخاري في باب كتابة العلم: «إن رجلاً من أهل اليمن سمع حديث رسول الله ﷺ فقال: «أكتب لي يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: اكتبوا لأبي فلان»^(٢).

٥ - وفي سنن الترمذي: «إن رجلاً من الأنصار كان يجلس إلى النبي ﷺ فيسمع من الحديث ما يعجبه ولا يحفظه، فشكى ذلك إلى النبي ﷺ فقال له رسول الله ﷺ: استعن بيمينك. وأوماً بيده، أي خطاً»^(٣).

وهكذا نجد عشرات الأحاديث الآمرة بكتابه وحفظه. ومن الملفت للنظر أنّ الرسول ﷺ كان يشير إلى حدوث هذه الظاهرة (الاقْتصار على كتاب الله وعدم الإعتناء بالحديث) ففي مستدرك الحاكم عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «لألفين أحدكم متكئاً على أريكته، يأتيه الأمر من أمري فما أمرت به أو نهيت عنه، فيقول: ما أدرى، ما وجدنا في كتاب الله أتبعناه»^(٤).

وروى الحاكم أيضاً عن عبيد الله بن رافع أنّ رسول الله ﷺ قال: «لأعرفن الرجل متكئاً يأتيه الأمر من أمري بما أمرت به أو نهيت عنه فيقول ما ندرى، هذا هو كتاب الله

(١) سنن الدارمي: ١ / ١٢٥ باب من رخص من الكتابة من المقدمة، وسنن أبي داود: ٢ / ١٦٦ باب كتابة العلم، مسند أحمد ٢ / ١٦٢ و ٢٠٧ و ٢١٦ ومستدرك الحاكم ١ / ١٠٥ - ١٠٦ وجامع بيان العلم لابن عبد البر: ١ / ٨٥ طبعة ٢ القاهرة (١٣٨٨ هـ).

(٢) البخاري: ١ / ٢٢ وأبو فلان هو أبو شاة كما في الترمذي: ١٠ / ١٣٥.

(٣) كتاب العلم / باب ما جاء من الرخصة فيه: ١٠ / ١٣٤.

(٤) مستدرك الحاكم ١ / ١٠٨.

وليس هذا فيه»^(١).

وعنه أيضاً أنّ رسول الله ﷺ قال والناس حوله : «لا أعرفن أحدكم يأتيه أمرٌ من أمري قد أمرت به أو نهيت عنه وهو متكئ على أريكته فيقول ما وجدناه في كتاب الله عملنا به وإلا فلا»^(٢).

وروى الحاكم أيضاً عن مقدم بن معديكرب صاحب رسول الله ﷺ يقول: حرّم النبي ﷺ أشياء يوم خيبر، منها الحمار الأهلي وغيره، فقال رسول الله ﷺ: «يوشك أن يقعد الرجل منكم على أريكته، يحدث بحدِيثي فيقول بيني وبينكم كتاب الله؛ فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرّمناه، وإنا حرّم رسول الله ﷺ كما حرّم الله»^(٣).

نقول: ألا يكفي هذا التناقض في أمر كتابة الحديث الذي تلفظ به رسول الله ﷺ أن نبحت في سند الروايات المروية في ذلك الشأن على الأقل لنرى ما هو الصحيح منها من السقيم، ورُبّما نتساءل - إذا كانت الروايات الآمرة بالكتابة والمانعة لها صحيحة من ناحية السند - عن حل لهذا التعارض في هذه الروايات؟ وإذا عرضناها على القرآن الكريم فهل ينهى عن كتابة الحديث؟ وأخيراً فقد اعترف بعض أهل العلم فساد مسلك عدم كتابة الحديث؛ فقال الأستاذ السيد رشيد رضا: «نحن نجزم بأننا نسينا وأضعنا من حديث نَبينا حظاً عظيماً لعدم كتابة علماء الصحابة كل ما سمعوه»^(٤).

(١) مستدرک الحاكم: ١٠٩/١.

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) تفسير القرآن الكريم / للإمام محمد عبده والسيد رشيد رضا: ٦ / ٢٨٨.

ثالثاً: وضع الحديث

والعقبة الثالثة التي تمنع من الوصول إلى السنة الحقيقية للنبي ﷺ هي وضع الحديث، فقد كان لأصحاب المطامع اليد الطولى في وضع الحديث. كما كان ذلك لأصحاب العقائد السابقة على الإسلام لأجل تشويه التراث الإسلامي ونظامه السماوي، وكذا الحال بالنسبة للجهلة من صلحاء المسلمين، حيث كانوا يضعون الحديث في المواعظ والترغيبات والترهيبات لأجل ترفيق قلوب الناس وترغيبهم إلى الأعمال الصالحة وترهيبهم من عذاب الله تعالى. وبهذا أصبح تمييز الصحيح من السقيم صعباً رغم الجهود المبذولة من أئمة الحديث .

وإليك نماذج من الوضع في الحديث من قبل السذج:

فقد حكى الملاء عليّ القاري قائلاً: «روي أنه صلى أحمد بن حنبل ويحيى ابن معين في مسجد الرصافة، فقام بين أيديهم قاص فقال: حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالوا: حدثنا عبد الرزاق بن معمر عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: من قال لا إله إلا الله خلق الله تعالى من كل كلمة منها طيراً منقاره من ذهب وريشه من مرجان، وأخذ في قصته نحواً من عشرين ورقة، فجعل أحمد بن حنبل ينظر إلى يحيى، ويحيى ينظر إلى أحمد، فقال له: أنت حدثته بهذا؟ فقال: والله ما سمعت بهذا إلا الساعة، فلما فرغ من قصته وأخذ العطيات ثم قعد ينتظر بقيتها، فقال^(١) له يحيى بن معين بيده: تعال، فجاء متوهماً للنوال، فقال له يحيى: من حدّثك بهذا الحديث؟ فقال: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين.

(١) كتاب المجروحين لابن حبان ج ١ ص ٨٥.

فقال: أنا يحيى بن معين وهذا أحمد بن حنبل، ما سمعنا بهذا قط في حديث رسول الله ﷺ، فإن كان ولا بد من الكذب فعلى غيرنا.

فقال له: أنت يحيى بن معين؟

فقال: نعم.

قال: لم أزل اسمع أن يحيى بن معين أحمق، ما تحققت إلا الساعة.

فقال له يحيى: كيف علمت أني أحمق؟

قال: كأنه ليس في الدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما، قد كتبت عن نحو سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين. فوضع أحمد كتمه على وجهه وقال: دعه يقوم، فقام كالمستهزيء بهما^(١).

وأما ما وضعت السياسة من الأحاديث، يكفي أن نذكر لك :

١ - ما رواه المدائني في كتاب الأحداث قال: «كتب معاوية إلى عماله أن انظروا من قبلكم من شيعة عثمان ومحبتيه وأهل ولايته والذين يروون فضائله ومناقبه، فأدنوا مجالسهم وقربوهم وأكرمهم واكتبوا إلي بكل ما يروي كل رجل منهم، اسمه واسم أبيه وعشيرته. ففعلوا ذلك حتى أكثروا في فضائل عثمان ومناقبه لما كان يبعث اليهم معاوية من الصلوات والكساء والحباء والقطائع ويفيضة في العرب منهم والموالي، فكثرت ذلك وتنافسوا في المنازل والدنيا، فليس يجيء أحد مردود من الناس عاملاً من عمال معاوية فيروي في عثمان فضيلة أو منقبة إلا كتب اسمه وقربه فلبثوا بذلك حيناً!!

ثم كتب إلى عماله: إن الحديث في عثمان قد كثر وفشا في كل مصر وفي كل وجه وناحية، فإذا جاءكم كتابي هذا فادعوا الناس إلى الرواية في فضائل

(١) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: ص ٥٥.

الصحابة والخلفاء الأولين، ولا تركوا خبراً يرويه أحد من المسلمين في أبي تراب إلا وأتوني بمناقض له في الصحابة مفتعلة، فإن هذا أحب إلي وأقرب لعيني، وأدحض لحجة أبي تراب وشيعته، وأشدّ عليهم من مناقب عثمان وفضله، فقرأت كتبه على الناس، فرويت أخبار كثيرة في مناقب الصحابة مفتعلة لا حقيقة لها، وجدّ الناس في رواية ما يجري هذا المجرى حتى أشادوا بذكر ذلك على المنابر، وألقي إلى معلّمي الكتابيب، فعلموا صبيانهم وغلماهم من ذلك الكثير الواسع، حتى رووه وتعلّموه كما يتعلمون القرآن، وحتى علموهم^(١) بناتهم ونساءهم وخدمهم وحشمهم، فلبثوا بذلك ماشاء الله، فظهر حديث موضوع كثير وبهتان منتشر، ومضى على ذلك الفقهاء والقضاة والولاة، وكان أعظم الناس في ذلك بليّة القراء المراؤون والمستضعفون الذين يظهرون الخشوع والنسك، فيفتلون الأحاديث ليحفظوا بذلك عند ولاتهم ويقربوا مجالسهم، ويصيبوا به الأموال والضياع والمنازل، حتى انتقلت تلك الأخبار والأحاديث إلى أيدي الديانين الذين لا يستحلون الكذب والبهتان، فقبلوها ورووها وهم يظنون أنها حق، ولو علموا أنها باطلة لما رووها ولا تدينوا بها»^(٢).

فإذا علمنا أنّ السلطة الحاكمة بعد معاوية قد انتقلت إلى يزيد وبني أمية الذين ساروا على نفس النهج السابق، ومن سوء حظ المسلمين أن تسلّم السلطة بعدهم بنو العباس الذين كان مسلكهم معادة علي وأهل بيته، فساروا على نفس مسلك سلفهم فتأمل.

(١) الظاهر (علموه).

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد في شرح كلام له عليه السلام وقد سأله سائل عن أحاديث البدع: ج ٣ / رقم الخطبة: ٢٠٨، ص ١٥ - ١٦ وأحمد أمين في فجر الإسلام: ٢٧٥.

وعلى هذا فينبغي أن يقال في صورة وجود التعارض بين الروايات وكانت الأخبار كلها صحيحة سنداً يرجح في العمل المخالف لرأي السلطة الحاكمة، وهذا هو معنى ما ورد من ترجيح أحد الخبرين المتعارضين كما في مقبولة عمر بن حنظلة عن الإمام الصادق عليه السلام: «ينظر فما وافق حكمه حكم الكتاب والسنة وخالف العامة فيؤخذ به، ويترك ما خالف حكمه حكم الكتاب والسنة ووافق العامة»...

أما لو وافق الخبران جميعاً الكتاب «ينظر إلى ما هم إليه أميل حكاهم وقضاتهم فيترك ويؤخذ بالآخر»^(١).

٢- ذكرت دائرة المعارف الإسلامية: «بعد وفاة محمد صلى الله عليه وآله لم تستطع الآراء والمعاملات الدينية الأصلية التي سادت في الرعيل الأول أن تثبت على حالها من غير تغيير، فقد حلّ عهد للتطور جديد، وبدأ العلماء يدخلون شيئاً من التطور في نظام مرتّب من الأعمال والعقائد يتواءم والأحوال الجديدة، فقد أصبح الإسلام بعد الفتوح العظيمة يبسط سيادته على مساحات شاسعة، واستعير من الشعوب المغلوبة على أمرها آراء ونظم جديدة، وتأثرت حياة المسلمين وأفكارهم حين ذلك في كثير من النواحي، لا بالنصرانية والإسرائيلية وحدها، بل بالهلينية والزرداشية والبوذية كذلك. وعلى أية حال، فإن المسلمين التزموا أيما التزام بالمبدأ القائل: إنَّ سُنَّةَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله والسابقين الأولين في الإسلام هي وحدها التي يمكن أن تكون القانون الخلقى للمؤمنين، وسرعان ما أذى هذا بالضرورة إلى وضع الأحاديث، فاستباح الرواة أنفسهم اختراع أحاديث تتضمن القول أو الفعل، وينسبونها إلى النبي صلى الله عليه وآله لكي تتفق وآراء العصر التالي.

(١) أصول الكافي ١ / ٥٤ - ٥٥ ح ١٠.

وكثرت الأحاديث الموضوعية وتداولها الناس منسوبة إلى النبي ﷺ بحيث تجعله يقول أو يفعل شيئاً، مما كان بعد ذلك العصر من الأمور المستحسنة، وظهرت في الحديث أقوال مأخوذة من أقوال الرسل والأنجيل المنحولة، ومن الآراء الإسرائيلية والعقائد الفلسفية اليونانية، إلخ. تلك الآراء التي لقيت الحظوة عند فريق معين من المسلمين، ونسبت كل هذه الأقوال إلى النبي ﷺ ولم يتورع الناس عند ذلك أن يجعلوا النبي ﷺ يفصل على هذا النحو القصصي... التي وردت موجزة في القرآن، ويدعو إلى آراء ومعتقدات جديدة، إلخ. بل كان كثير من هذه الأحاديث الموضوعية المنسوبة إلى النبي ﷺ تتناقل الأحكام، كالحلال والحرام والطهارة، وأحكام الطعام والشريعة، وآداب السلوك ومكارم الأخلاق، والعقائد ويوم الحساب والجنة والنار... إلخ. ومع مضي الزمن إزداد ما روي عن النبي ﷺ من قول أو فعل شيئاً فشيئاً في عدوه وغزواته، وفي القرون الأولى التي تلت وفاة الرسول ﷺ عظم الخلاف بين المسلمين على جملة من الآراء في مسائل تختلف طبايعها أشد الاختلاف، وعملت كل فرقة على تأييد رأيها على قدر ما تستطيع بقول، أو تقرير منسوب إلى النبي ﷺ. ومن استطاع أن يرد رأيه إلى أثر من آثار النبي ﷺ، فهو على الحق من غير شك، ولهذا كثرت الأحاديث الموضوعية المتناقضة أشد التناقض في سنة محمد ﷺ.

وفي الخلافات الكبيرة التي نشأت عن العصبية جرى كل فريق على التوسل بمحمد ﷺ... فمثلاً أنه قد نسب إلى النبي ﷺ قول ينبأ به بقيام دولة العباسيين، وجملة القول إنهم جعلوه يُنبأ على نحو تخرج فيه الرؤية بالنبوة بما جرى بعد ذلك من حوادث سياسية وحركات دينية، بل بالظواهر الاجتماعية الجديدة التي نشأت من الفتوح العظيمة.

وهناك قسم خاص من هذه الأحاديث التنبئية وضعت في صورة أقوال نسبت إلى محمد ﷺ تتعلق بفضائل أماكن متعددة ونواح لم يفتحها المسلمون إلا في عصر متأخر.

وعلى هذا فلا يمكن أن تعدّ للكثرة من الأحاديث وصفاً تاريخياً صحيحاً لسنة النبي ﷺ، بل هي على عكس ذلك تمثل آراء إعتنقها بعض أصحاب النفوذ في القرن الأول بعد محمد ﷺ ونسبت إليه عند ذلك فقط»^(١).

أقول: هذا الكلام من قبل دائرة المعارف، وإن كانت عليه بعض الاشكالات كقولهم: «بعد وفاة محمد ﷺ لم تستطع الآراء والمعاملات^(٢) الدينية الأصلية التي سادت الرعيل الأول أن تثبت على حالها من غير تغيير فقد حلّ عهد للتطور جديد، وبدأ العلماء يدخلون شيئاً من التطور في نظام مرتب....». فإننا إذ نصرح بأنّ قوانين الإسلام في القرآن الكريم وسنته، الخالصة لهي القادرة على إحتواء أي تطور في الحياة الاجتماعية، ولهي القادرة على إثبات الصيغة الأفضل في الأنظمة العالمية، كما هو الحال في التطورات الأخيرة التي حصلت، وثبت أنّ النظام الذي جاء به الإسلام هو الأصح.

ولهذا مجال آخر، إلا أننا أردنا أن نبين بطلان هذا الكلام، وأنه لا مانع أصلاً من قبول أي تنبؤ صادر عنه ﷺ فيما إذا ثبت بطريق صحيح ولم يكن مخالفاً للعقل.

وما يثير الاستغراب حقاً في هذا النصّ -بالإضافة إلى تطرفه نوعاً ما - أنه لم تذكر فيه التصلية بعد اسم النبي ﷺ في أكثر المواضع التي ورد فيها اسمه

(١) دائرة المعارف الإسلامية: ٧ / ٣٣٠ - ٣٣٥.

(٢) راجع الملحق رقم (١).

الشريف مما اضطررنا إلى إثباتها هنا.

والخلاصة أننا أردنا من هذا النص أن يكون منتهياً لنا على رفع شعار: « لا بديعة الفحص في مجاميع الأحاديث وبذل الوسع لمعرفة الحديث الصحيح سنداً أو متناً، ونبذ شعار صحة جميع ما هو موجود في هذا الكتاب أو ذاك» فإن أعداءنا قد التفتوا إلى الوضع الذي حصل في الحديث. فمتى ينتبه المسلمون إلى الطريقة الموضوعية في البحث؟!

٣- إليك ما نقله النووي عن صحيح مسلم فقال: «وقال خالد بن يزيد سمعت محمد بن سعيد الدمشقي يقول: إذا كان كلام حسن لم أر بأساً من أن أجعل له إسناداً»^(١).

وأخرج في الحلية عن ابن مهدي عن أبي لهيعة أنه سمع شيخاً من الخوارج يقول بعد أن تاب: «إن هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم فإننا كنا إذا هوينا أمراً صيرنا له حديثاً»^(٢). قال الحافظ ابن حجر: هذه والله قاصمة الظهر للمحتجين بالمرسل، إذ بدعة الخوارج كانت في مبدأ الإسلام والصحابة متوافرون، ثم في عصر التابعين ممن بعدهم، وهؤلاء إذا استحسنا أمراً جعلوه حديثاً وأشاعوه، فربما سمع الرجل الشيء تحدّث به ولم يذكر من حدّثه به تحسيناً للظن، فيحمله عنه غيره، ويجيء الذي يحتج بالمنقطعات فيحتج به، مع كون أصله ما ذكرت!«^(٣).

٤- وإليك ما ذكرته كتب التاريخ لتعرف فداحة الوضع:

(١) شرح النووي لصحيح مسلم: ١ / ٣٢ عن أعضاء على السنة المحمدية: ١٣٧.

(٢) أعضاء على السنة المحمدية: محمود أبو رية: ١٣٧.

(٣) الفدير: ٥ / ٢٩٢ نقلاً عن طبقات الحفاظ: للذهبي ١٥٤ / ٢.

أ - إنَّ أبا داود قد أتى في سُنَّته بـ(أربعة آلاف وثمانمائة حديث تقريباً) انتخبه من خمسمائة ألف حديث. وصحيح البخاري يحتوي على ألفين وسبعمائة وإحدى وستين حديثاً مع اسقاط المكررات، قد اختاره البخاري من بين ستمائة الف حديث تقريباً^(١).

ب - وروى أحمد في مسنده ثلاثين ألف حديثاً انتخبه من أكثر من سبعمائة وخمسين ألف حديث، وكان يحفظ ألف ألف حديث. وكتب أحمد بن الفرات المتوفى سنة (٢٥٨ هـ) ألف ألف وخمسمائة ألف حديث؛ فأخذ من ذلك ثلاثمائة ألف في التفسير والأحكام والقواعد وغيرها^(٢).
و بعد هذا كله فإنَّ الأغراض والغايات من وضع الحديث عديدة و متنوعة و من أهمها:

١ - دس جماعة من الذين أظهروا الإسلام (من اليهود والنصارى) في حديث النبي ﷺ للوقية في هذا الدين .

٢ - دس الحديث أثناء الوعظ والقصص الذي أريد بهما الدعوة إلى الفضائل وحب الخير واجتناب الآثام، فوضعت الأحاديث التي ترهب وترغب من دون تخرج في إضافتها إلى الرسول ﷺ وحين اعترض على بعضهم بقول النبي ﷺ: «من كذب عليّ فليتبعه مقعده من النار» فأجابوا بأننا نكذب له لا عليه!!

٣ - الدس في الحديث لإرضاء الخلفاء ورجال الحكم ولإلتماس الحظوة عندهم.

(١) الفدير: ٢٩٢/٥ .

(٢) الفدير : ٥ / ٢٩٣ نقلاً عن خلاصة التهذيب ص ٩ .

٤- الدس في الحديث نتيجة اختصاص المختصين في الكلام، أو الفقه دفاعاً عن آرائهم.

٥- الدس في الحديث لأجل نشر الدعوة لبعض الأحزاب السياسية من صدر الإسلام.

٦- الدس في الحديث ليتوهم العامة بكثرة علمهم ومعرفتهم بأقوال النبي ﷺ وأعماله ليجلبوا لهم الاحترام، حيث كان الراوي عن النبي ﷺ متميزاً في احترام الناس له^(١). إلى غير ذلك من الأسباب كاختلاط العقل في أواخر العمر.

وبهذه العملية القبيحة والسيئة وجد الانحراف، في تصور المسلمين لديهم ونبئهم وخالقهم، وكان هذا هو السبب الذي أدنى بخصوم الإسلام وأعدائه إلى نقد هذا الدين، ومن أتى به والتحامل عليه وعلى أهله .

وقد نجد في كتب الحديث أن بعض الوضاعين قد مدح بوضعه للحديث^(٢). ولكن البعض الآخر يصرح بهذا الأمر وقد فعله .

(١) راجع كتاب أضواء على السنة المحمدية: ١١٨ تشاهد أسباب الوضع في الحديث مع النماذج لكل سبب .

(٢) قال حماد بن زيد: وضعت الزنادقة على رسول الله اثني عشر ألف حديث .

وقال المهدي: أقرت عندي رجل من الزنادقة أنه وضع أربعمائة حديث فهي تجول في أيدي الناس .

وأخرج ابن عساکر عن الرشيد أنه جيء له بزندق فأمر بقتله، فقال: يا أمير المؤمنين، أين أنت عن أربعة آلاف حديث وضعتها فيكم حزمت فيها الحلال وأحللت فيها الحرام. ولنا أخذ عبد الكريم بن أبي العوجاء لضرب عنقه قال: وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحزمت فيها الحلال، وأحللت الحرام .

وعن سهل بن السري الحافظ قال: وضع أحمد بن عبد الله الجويباري، ومحمد بن عكاشة الكرمانني، ومحمد بن تميم الفارابي على رسول الله ﷺ أكثر من عشرة آلاف حديث .

وقال البخاري: أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح. راجع كتاب تحذير الخواص للسيوطي .

الواجب ازاء كتب الحديث

ولأجل الوقوف على معرفة الحديث الصحيح فلا بُدَّ لنا من تحقيق الكتب الحديثية التي جمعها علماء الإسلام (رضوان الله عليهم) فلا يقبل إلا ما صح منها سنده وامتته بعدم مخالفته للقرآن ولبديهته العقل .

وعلى هذا الأساس فلا يجوز أن نجعل أمام أعيننا كتباً نحكم بصحة كل ما فيها مسبقاً (كالكافي وصحيح مسلم والبخاري ومن لا يحضره الفقيه وغيرها) فإنَّ الأمانة في البحث للوصول إلى الحقيقة تقتضي أن ندقق في كل رواية، فإنَّ كانت تلك الرواية حائزة على الشروط المعتمدة التي نص عليها الأعلام في كتب الدراية أُخِذَ بها وإلا فترضب عرض الجدار، ولا يقلل هذا من منزلة الكليني ولا البخاري وغيرهما من أعلام المحدثين بقدر ما هو صيانة للسنة المطهرة واحترام لها، ومن ثم يبقى لهؤلاء الأعلام فضلهم في تدوين السنة أو ما خطوه منها، إذ لا يمس نقد الحديث ودراسته وفحصه بكرامة واحد منهم على الإطلاق^(١). وأجد نفسي ملزماً بتوضيح أكثر لمن يهمه هذا الأمر ويتبع هذه القاعدة لو ثبتت صحتها^(٢). والشيعه الإمامية - كما يظهر لمن تتبع آراء محققهم - ملتزمة بهذه القاعدة في سائر الأحكام الفقهية المرتبط استنباطها مع السنة كل بحسب اجتهاده، ويمكن توضيحه بما يلي:

١- إنَّ العلامة الحلي (الحسن بن يوسف المتوفى سنة ٧٢٦ هـ) قد انتخب من الأحاديث قسماً ودونها في عشرة أجزاء بكتاب أسماه: «الدر والمرجان في

(١) وهذا هو أسلم طريق للوصول إلى أمرين :

١- الوصول إلى الحكم الشرعي الذي كلفنا بالعمل به.

٢- إيجاد الحجة بيننا وبين الله سبحانه وتعالى فينتج علينا الحكم إن كانت الرواية مثبتة للحكم الشرعي

ويتعذر عقابنا إن كانت الرواية نافية للحكم ولم نعمل بها .

(٢) راجع الملحق رقم ٢ .

الأحاديث الصحاح والحسان»^(١).

٢- إن العلامة الحلبي أيضاً قد انتخب من الأحاديث ما هو صحيح حسب اجتهاده ودونه بكتاب أسماه: «النهج الواضح في الأحاديث الصحاح»^(٢).

٣- إن الشيخ حسن ابن الشهيد الثاني المتوفى سنة (١٠١١هـ) انتخب جملة من الروايات ودونها في كتاب أسماه: «منتقى الجمال من الأحاديث الصحاح والحسان»^(٣). وهذه الكتب رغم تصريح أصحابها بأنها روايات صحيحة كلها أو حسنة، إلا أنها لم تتداول في الحوزات العلمية، وأن علماء الطائفة لم يعتدوا بها، وإنما اعتبروا عملها اجتهاداً شخصياً رغم اشتها المؤلفين عند الطائفة واشتها كتبهم - غير هذه الكتب - مثل كتاب معالم الأصول (للشيخ حسن ابن الشهيد الثاني)، وهو أول كتاب دراسي يدرسه طلاب أصول الفقه في الحوزات الشيعية الإمامية، وقد عُرف مؤلفه (بصاحب المعالم). ولكن الكتب التي أفوها في الأحاديث الصحيحة والحسنة قد لا يعرفها أكثر علماء الطائفة، والسر في ذلك هو أن شهادتهم بتوثيق رجال السند للروايات أو مدحهم بحد لم يصل إلى التوثيق، كان بسبب اجتهادهم لا بسبب الحس الذي هو المقبول عند الشهادة بالوثاقة، فكم هناك من فرق بين أن يشهد إنسان بوثاقة آخر حدساً أو يشهد بوثاقته حساً لأنه عاشره وزامنه أو كان قريباً من زمانه بحيث يشهد بوثاقته حساً عن زمانه وعاشره، فالشهادة الأولى غير معتبرة، والشهادة الثانية الحسية أو القرية منها هي المعتبرة. ولذلك ترى فقهاء الطائفة الإمامية لا يقيمون وزناً لتوثيقات العلامة الحلبي من كتابه (الخلاصة) لأنه يشهد بتوثيقات

(١) الذريعة / حرف الدال / ترجمة الكتاب .

(٢) الذريعة / حرف النون / ترجمة الكتاب .

(٣) الذريعة / حرف الميم / ترجمة الكتاب .

حدسية اجتهادية لا حسية، حيث أن زمنه بعيد عن زمن من يشهد بوثاقتهم.

٤ - هناك من العلماء الأعلام من لم يكن بصدد تدوين الأحاديث الصحيحة في كتبهم، بل وجدوا أن الكتب التي كانت عند الرواة أو شكت أن تُعدم، أو تفقد، أو تحرق، أو تغرق نتيجة الحروب والغزوات والخلافات وحوادث الطبيعة، لذا إنبرئى قسم من علماء الإسلام لجمعها في مستند واحد خوفاً من الضياع، لأنها روايات تنسب إلى المعصوم عليه السلام وهؤلاء العلماء الأعلام (رضوان الله عليهم) لم يكونوا بصدد كتابة الصحيح منها فقط، إنما كان همهم هو كتابة كل ما هو منسوب إلى المعصوم عليه السلام، فكانت الأمانة العلمية في النقل تقتضي أن يُدون كل ما انتهى إليه من حديث في بابهِ مع غض النظر عن صحة الحديث أو سقمه، لأجل أن تصل كل الأحاديث التي من بعده من العلماء، وإن كان فيها ما لم ينسجم مع ذوقه ورأيه، أو كان ضعيفاً بموازين البحث العلمي.

وما كان عملهم هذا إلا لأنهم كانوا يرون أنفسهم مسؤولين أمام الله تعالى في أمرين:

- ١ - حفظ الأحاديث المنسوبة إلى المعصوم عليه السلام في مجاميع كما هي للأجيال القادمة من علماء الإسلام ليمحصوا ما هو الحق فيها.
- ٢ - تمحيص الأحاديث التي يعتمدونها في استنباط الحكم الشرعي فقط في تدوين كتبهم الفقهية، وعلى هذا نرى أن النقد لا يتوجه إليهم لو رَوَوْا حديثاً أو أكثر من الأحاديث الضعيفة في موسوعاتهم الحديثية التي ألفت لأجل حفظ الحديث - كل في بابهِ - ليأمن من التلف ويصل إلى أيدي المتأخرين من العلماء، ويرد عليهم النقد لو اعتمدوا على حديث ضعيف في كتبهم الفقهية أو كتبهم التي صُرح بأنها تحتوي الحديث

الصحيح المقبول عندهم.

تنبيه: على أن هؤلاء الأعلام الذين دونوا لنا تلك المجاميع الحديثية لم يكونوا متساهلين أزاء من عرفوا كذبه وتيقنوا من نفاقه، بل كان لمعظمهم كتب في الرجال، وإنَّ ما نعتبره اليوم ضعيفاً قد يكون في زمنهم مقترناً بقريضة تدلُّ على صدقه، ولكن بُعد الزمن وفقدان القرائن لدى المسلمين اليوم على صحة ما في هذه الكتب تستوجب إعادة النظر فيها.

هل أوجد المسلمون طريقاً لتذليل هذه العقبات؟

نقول: إنَّ الطريق الذي سلكه أكثر المسلمين لتذليل هذه العقبات هو اللجوء إلى الاجتهاد ولمعرفة الحكم الشرعي الصحيح. والاجتهاد هو البحث عن الحكم المُتَجَزَّز والمُعَدَّر أمام الله تعالى، بمعنى أنَّ المجتهد يبذل أقصى ما في وسعه للبحث عن الحجج الشرعية لاستنباط الحكم الشرعي أو الوظيفة العملية في حدود الأدلة المتوفرة لديه. وطبعاً فهذا لا يكفي في الوصول إلى الحكم الشرعي الواقعي، لكنَّه يكفي للوصول إلى تنجيز الحكم على المكلف وتعذيره، وهذا هو معنى الحجية، ولهذا فقد لجأ إلى القياس والإستحسان طائفة من المسلمين لأنَّهما بسبب التصور ينفعان في التنجيز والتعذير.

وعلى كل حال فإنَّ بذل الوسع للبحث عن الدليل الشرعي، ومنه السُنَّة النبوية أو الكاشف عنها وهو الخبر الواحد، يجب البحث عنه وإفراغ الوسع فيه لمعرفة صحته من سقمه من ناحية السند أو المتن، وبهذا لا يصح أن نقول: كل ما ذكره فلان أو فلان من أصحاب الموسوعات الحديثية هو الصحيح ويجب العمل به، فإنَّ هذا القول الأخير ليس اجتهاداً، بل هو رجوع إلى التقليد ولا يخرجنا من العقبات المتقدِّمة، بل هو قول سخيف وباطل. بل لا بدَّ من إخضاع

كل رواية التي البحث العلمي السندي والدلالي حتى نتمكن أن نخرج بمنجّز لنا أو معذّر أمام الله تعالى.

وهذه النتيجة رغم وضوح صحتها وقد وصل إليها محققو طوائف المسلمين إلا أنه لازال بعض العامة من الناس يقولون إن ما في الكتاب الفلاني كله صحيح من قول رسول الله ﷺ ويكفّرون من لا يعمل به^(١). فلأجل بطلان هذه المقالة لأبّد من التفصيل والبحث في كتب المسلمين لإثبات عدم صحة كل ما في كتب الحديث، بل إن البعض من الروايات هو الصحيح والبعض الآخر باطل مكذوب .

خلاصة ما تقدم

إنّ الصحيح الذي يجب الاعتقاد به هو عدم وجود كتب للحديث معتبرة وصحيحة ويقينية بكل محتوياتها لدى أي طائفة من المسلمين غير كتاب الله الكريم، فإنّ كتب الروايات التي عند المسلمين حتى التي ألفت من قبل المتقدمين من العلماء المسلمين، يجب أن تخضع للتحقيق من ناحية السند والمتن، فما ثبتت صحة سنده عند العلماء وكان متنه مقبولاً وغير مخالف للبديهيات العقلية وغير معارض للقرآن الكريم يجب الأخذ به، وما لم يثبت له سند صحيح أو ثبت له سند غير صحيح أو مجهول فهو حديث لا يعمل به

(١) «فلا يحل ذبح الرافضي ولا أكل ذبيحته، فإنّ الرافضة غالباً مشركون يدعون عليّ ابن أبي طالب دائماً في الشدة والرخاء ... وهذا شرك أكبر وردة عن الإسلام يستحقون القتل عليها ... ولا يعملون بأحاديث الصحيحين».

وقد افتنى بها عضو مجلس الإفتاء الأعلى السعودي الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين في مجلة الأنباء العدد ٢٧٥ صفحة ١١ بتاريخ ٢٢ / ٣ / ١٤١٢ هـ وقد افتري هذا الشيخ على الشيعة الإمامية بما قاله فيهم وقد أردنا هنا بيان مستواه العلمي، حيث يسرد من الأدلة على كفر الشيعة الذين يسميهم بالرافض (عدم عملهم بالصحيحين) وكانها قرآن منزل!! سبحان واهب المقول .

ويسمى بالضعيف .

ولا أظن أن هذه القاعدة هي مورد شك ومناقشة عند العلماء، ما دام الذين ألقوا الكتب هم من البشر الذين يخطأون وينسون ويكذبون في بعض الأحيان، أو تكون لهم غاية دينية، أو دنيوية في الحديث .

إن الشيء المسلم به لدى المسلمين وجود أغراض مختلفة لدس الحديث على رسول الله ﷺ وقد صرح النبي ﷺ بوجود من يكذب عليه، فقد جاء في الحديث عن عبد الله بن بريدة عن ابن الخطيب الأسلمي قال: «كان حيي من بني ليث على ميلين من المدينة فجاءهم رجل وعليه حلّة، فقال: إن رسول الله كساني هذه الحلّة، وأمرني أن أحكم في دمائكم وأموالكم بما أرى!»

وكان قد خطب منهم امرأة في الجاهلية فلم يزوجه، فانطلق حتى نزل على تلك المرأة، فأرسلوا إلى رسول الله فقال ﷺ كذب عدو الله، ثم أرسل رجلاً فقال: إن وجدته حياً - ولا أراك تجده - فاضرب عنقه، وإن وجدته ميتاً فحرّقه بالنار»^(١).

وقد تواترت الأخبار عنه بالنهي عن الكذب عليه وأن الكاذب عليه يستحق النار، فقد أخرج الطبراني عن رافع بن خديج قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تكذبوا عليّ فإنّه ليس ككذب عليّ ككذب عليّ أحد»^(٢).

عن الزبير حينما سُئل عن قلة روايته للحديث قال «سمعتّه - أي الرسول ﷺ - يقول: «من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار»^(٣)^(٤).

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الظاهري: ٢ / ٥٨٢ .

(٢) تحذير الخواص للطبراني: ١١ .

(٣) فتح الباري: ١ / ١٦٢ وقد أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه والدارمي والدارقطني وابن قتيبة في كتاب تأويل مختلف الحديث: ٤٩ .

(٤) قال الحافظ جلال الدين السيوطي في كتاب تحذير الخواص: ص ٢١، فائدة: لا أعلم شيئاً من الكبار قال أحد

نظرة إجمالية حول الكتب الأربعة عند الشيعة الإمامية

أما الكتب الأربعة عند الشيعة الإمامية وهي (الكافي، والتهذيب، والإستبصار، ومن لا يحضره الفقيه) لم يدع أحد من الشيعة ولا يمكن أن يدعي - دعوى صحيحة - أن كل ما فيها هو من الصحيح الواقعي الذي قاله الرسول ﷺ أو أحد المعصومين الإثني عشر عندهم حسب عقيدتهم. والدليل على صحة ما أقول هو ما سنبينه من خلال آراء علماء الشيعة بكل كتاب منها:

أولاً: كتاب الكافي

إنه أقدم الكتب الأربعة، وهو لشقة الإسلام الكليني (أعلى الله مقامه الشريف) المتوفى سنة (٣٢٩هـ). وقد حوى هذا الكتاب ستة عشر ألف ومائة وواحداً وعشرين حديثاً، وقد قيل أن بعض علماء الطائفة الإمامية ذكر أن في الكافي تسعة آلاف وأربعمائة وخمسة وثمانين حديثاً ضعيفاً. ونفس مؤلف الكتاب قد ذكر بأن كتابه يحتوي على الأخبار الصحيحة ولم يذكر أن كل

→ من أهل السنة بتكفير مرتكبه إلا الكذب على الرسول ﷺ فإن الشيخ أباً محمد الجويني من أصحابنا وهو والد إمام الحرمين قال: إن من تعدد الكذب عليه ﷺ يكفر كفرة يخرج عن الملة، وتبعه على ذلك طائفة منهم: الإمام ناصر الدين ابن المنير من أئمة المالكية، وهذا يدل على أنه أكبر الكبائر، لأنه لاشيء من الكبائر يقضي الكفر عند أحد من أهل السنة انتهى.

وقالت الشيعة: إن الذي يكذب على رسول الله يفطر من صومه إذا كان صائماً لما ثبت عندهم من الأدلة على أن أحد المفطرات هو الكذب على الله ورسوله ﷺ راجع كتاب الصوم / باب المفطرات / من كل كتاب في الفقه الشيعي.

ولقد ثبت عند الشيعة الإمامية صحة قوله ﷺ: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» وروته سائر كتبهم الحديثية بطرق عدّة، وعدّوه من المتواتر. وهنا نتساءل: هل يصح في العقول أن تعمل الشيعة الإمامية بخلاف ما تواترت صحته عندهم؟!

الأخبار التي في كتابه هي أخبار صحيحة^(١).

وهناك كتاب ألفه أحد علماء الطائفة وهو المجلسي رحمه الله لشرح كتاب الكافي أسماء (مرآة العقول) يذكر فيه تقييمه لأحاديث الكافي، فيذكر ضعف ما يراه ضعيفاً منها، على أن الخبر الصحيح في عرف القدماء هو الخبر الذي يلزم العمل به، من جهة اقتترانه بقرائن توجب القطع بصدوره، وليس هو الخبر الذي يكون رواه كلهم إمامية عدولاً كما هو اصطلاح المتأخرين من الصحيح. وعلى هذا فإذا كانت تلك القرائن التي حصل منها القطع بالصدور عن الكليني هي غير معتبرة عندنا كقرينة على الصدور، حينئذ تكون الرواية غير صحيحة، ولا تكون شهادة الكليني نافعة لنا بصحة كل ما في كتابه على تقدير ورودها. ثم إن كتاب الكافي يشتمل على روايات عن غير الإمام عليه السلام فكيف نقول كل ما فيه معتبر؟!

وقد ألف في عصرنا كتاب اسمه (صحيح الكافي) اعتبر من مجموع (١٦١٢١) حديثاً من أحاديث الكافي (٤٤٢٨) حديثاً مبهماً وترك (١١٦٩٣) حديثاً لم يوردها، وهي بحسب اجتهاده صحيحة^(٢).

(١) أقول: إن هذا العدد الكثير من الروايات التي نُسبتَ ضعفها في الكافي، قد نُسبت في لؤلؤة البحرين إلى القيل، وأغلب الظن أنه كان بعد المجلسي الأول أو بعد البهبهاني حيث اشتد التناحر في ذلك العهد بين الأصوليين والأخباريين، فقام الأصوليون بدراسة الكافي مع القوة على رواياته، إذ ضُغقت الروايات لمجرد وجود الإشتراك في أسماء الرواة مع العلم أن تمييزهم ممكن جداً، وهناك قرائن كثيرة تسع عشرات الصفحات لا مجال لذكرها على صحة ما أزعمه من أن هذا العدد الضعيف هو تجنُّ على الكافي، مع أننا نقلناه هنا للاستدلال على عدم حجة كل روايات الكافي عند الشيعة الإمامية ليس إلا. ثم إن طريقة الكليني في الإسناد أوهمت الكثيرين حيث إتبع فيه نظام الإحالة والانتصار والبناء على سند سابق، كل هذا كان مدعاة لتضعيف رواياته من قبل العلماء الذين صنفوا أحاديث الكافي ولم ينتبهوا إلى منهجه. راجع عقد الجمان لتجد الأمثلة الرائعة على ما نقول.

ملاحظة: لقد نقل أن عدد روايات الكافي (١٦١٩٩) حديثاً وهذا يخالف ما تقدم من أن عدد رواياته (١٦١٢١) حديثاً.

(٢) صحيح الكافي تأليف الحجة الشح محمد باقر البهودي، طبعة بيروت سنة (١٤٠١ هـ) وبما أن المؤلف ←

وقد ذكر بعض العلماء فقال: «وأما ما قيل من أن المهدي عليه السلام قال: إن الكافي كافي لشيعتنا، فإنه قول مجهول (راويته)، ولم يسمع أحد اسمه، ويدل على بطلانه تأليف مئات كتب الحديث بمدرسة أهل البيت بعد الكافي مثل: من لا يحضره الفقيه، ومدينة العلم، والتهديب، والاستبصار، والبحار، ووسائل الشيعة، وجامع أحاديث الشيعة، إلى غيرها من كتب الحديث»^(١).

ثانياً: من لا يحضره الفقيه

وكذلك كتاب من لا يحضره الفقيه فإنه ذكر في آخر الكتاب أسانيده إلى أصحاب الكتب، ومعنى ذلك أنها ليست مقطوعة الصدور عنده، إضافة إلى أنه ذكر في خطبة كتابه قوله: «ولم أقصد فيه قصد المُصنِّفين من إيراد جميع ما رووه بل قصدت إلى إيراد ما أفتي به وأحكم بصحته وأعتقد أنه حجة فيما بيني وبين ربِّي».

وهذا الكلام بنفسه شهادة منه على عدم صحة جميع روايات الكافي عند الشيخ ابن بابويه مؤلف كتاب من لا يحضره الفقيه، وإلا فإن روايات من لا يحضره الفقيه أقل من روايات الكافي، فلو كانت روايات الكافي كلها صادرة من المعصوم عند ابن بابويه لما أُلّف هذا الكتاب إجابة لطلب السيد الشريف (أبي عبد الله المعروف بنعمة الله) فإنه قد طلب من الشيخ الصدوق أن يؤلف له كتاباً في الفقه ليكون إليه مرجعاً، وعليه يعتمد، ويكون شافياً في معناه، مثل ما

→ إعتد في تصحيح الأحاديث على تصحيحات ابن الغضائري في كتاب الرجال المنسوب إليه مع أن علماء الدراية والرجال ينكرون وجود كتاب كهذا لابن الغضائري فلم يكن عمله مقبولاً في الحوزات العلمية. راجع معجم رجال الحديث: ١ / ١٠٢ فصل التشكيك في نسبة الكتاب إلى ابن الغضائري.

(١) معالم المدرستين: ٣ / ٢٨٣.

ألفه محمد بن زكريا الرازي وترجمه بكتاب (من لا يحضره الطبيب) بل كان على الشيخ الصدوق أن يقول للسيد نعمة الله إرجع إلى كتاب الكافي فإنه شافٍ وكافي^(١).

وقد يتوهم بأن الشيخ الصدوق شهد بصدور جميع رواياته عن المعصومين، حيث أن الصحيح هو عند القدماء ما عُلِمَ صدوره من المعصوم عليه السلام. ولكن هذا التوهم باطل، حيث أن الصدوق صرح بأن المراد من الصحيح ما كان حجةً بينه وبين الله تعالى. وهذا غير قطعي الصدور من المعصوم عليه السلام كما هو واضح. بالإضافة إلى أنه صرح بأنه يتبع شيخه ابن الوليد في القطع بالصدور وعدمه، لأن القطع لا يمكن أن يُقلد فيه. ثم إن كتاب من لا يحضره الفقيه، يشتمل على خمسة آلاف وتسعمائة وثلاث وستين حديثاً على ما قيل، ولكنّ قسماً كبيراً منها، يبلغ ألفان وخمسون حديثاً من المراسيل^(٢).

ثالثاً: التهذيب والاستبصار

وأما كتابَيْ التهذيب والاستبصار اللذين ألفهما شيخ الطائفة الطوسي عليه السلام فلاشك أنه لم يعتقد صدور جميع روايات كتابيه، ولا سائر الكتب والأصول

(١) على أن الروايات التي تركها الصدوق ولم يروها من الكافي لا يعني هذا أنه كان يعتقد بكذبها وضعفها جميعاً لا سيما إذا عرفنا أن كتاب الفقيه هو كتاب فتاوى فقهية عن طريق الروايات. أما الكافي فقد ضم إضافة إلى ذلك كثيراً جداً من السنن والآثار والأخبار والآداب وسير الأنبياء والمعصومين عليهم السلام ورسائلهم ومواعظهم، ولم يغفل الكليني في موسوعته أموراً دقيقة أخرى خصوصاً فيما يتعلق بالفقائد كما يظهر جيداً عند المقارنة بين مسميات الأبواب والكتب في كل من الكتابين (الكافي ومن لا يحضره الفقيه) ومن البداية معرفة أن أكثر ما في الكافي تقريباً لا يعني الصدوق بروايته لأنه ابتغى ما يفتي به كما صرح به في خطبة الكتاب.

(٢) لقد جاءت مراسيل (من لا يحضره الفقيه) من باب عدم ذكر طريقة إلى جملة من الرواة خرج لهم في كتابه، إلا أن في كتاب الوافي والوسائل جملة من طرق الصدوق التي لم يذكرها في مشيخة الفقيه، فلاحظ.

عن المعصومين عليهم السلام، ومن ثمَّ ذكر في آخر كتابه أنه يذكر طرقه إلى أرباب الكتب الذين روئ عنهم في كتابه لتخرج الروايات بذلك من الإرسال إلى الإسناد، فإنَّ هذا الكلام صريح في أنَّ ما رواه في كتابه أخبار آحاد محتملة الصدق والكذب، فإنَّ كان الطريق إليها معلوماً كانت من الروايات المسندة، وإلا فهي مرسلات وغير قابلة للاعتماد عليها^(١).

هذا وقد ناقش الشيخ الطوسي نفسه عليه السلام بعض الروايات بضعف السند فمن تلك الروايات :

١ - ما رواه عن الكليني بسنده عن عمران الزعفراني قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: إنَّ السماء تطبق علينا بالعراق اليومين أو الثلاثة فأَيَّ يوم نصوم؟

قال: انظر اليوم الذي صمت فيه من السنَّة الماضية وصم يوم الخميس». وما رواه عنه بسنده عن عمران الزعفراني أيضاً قال: «قلت لأبي عبدالله عليه السلام: وإنما نمكث في الشتاء اليوم واليومين لا نرى شمساً ولا نجماً، فأَيَّ يوم نصوم؟ قال: انظر اليوم الذي صُمتَ فيه السنة الماضية وعدَّ خمسة أيام وصم اليوم الخامس» فإنه قال بعد روايتهما: «إنهما خبر واحد لا يوجبان علماً ولا عملاً، ولأنَّ راويهما عمران الزعفراني وهو مجهول، وفي إسناد الحديثين قوم ضعفاء لا نعمل بما يختصون بروايته»^(٢).

وهذا تصريح من نفس الشيخ الطوسي عليه السلام بأنَّ كل رواية في الكافي وغيره إذا كان في سندها ضعفاً لا يعمل بها فيما إذا اختص الضعيف بروايتها.

(١) معجم رجال الحديث: للإمام الخوئي: ١ / ٢٨.

(٢) الاستبصار: ٢ باب ذكر جمل من الأخبار يتعلق بها أصحاب العدد / الحديث ٢٣٠ - ٢٣١.

وإذا رجعت إلى ما كتبه علماء الإمامية حول الكتب الأربعة، تجدهم يشبتون أنهم بصدد جمع الأحاديث التي رويت في الكتب الأربعمائة، لأصحاب الأئمة عليهم السلام خوفاً من ضياعها، ثم ذكر الحجة فيما بينهم وبين الله في الفتيا، فافتضت الأمانة العلمية في النقل أن يدونوا كل ما انتهى إليهم من تلك الأصول الأربعمائة ويذكروا طرقهم إليها في آخر الكتاب ليتسنى لمن يجيء بعدهم من النظر في أحاديثها.

روايات الكتب الأربعة ليست قطعية الصدور

وإليك ما ذكره الإمام الخوئي (طاب ثراه) في كتابه معجم رجال الحديث تحت عنوان: روايات الكتب الأربعة ليست قطعية الصدور. وقد أفاض تحت هذا العنوان، وردّ جميع ما يمكن أن يستدل به لكون ما في الكتب الأربعة قطعي الصدور، فقال: «إذ كيف يمكن دعوى القطع بصدور رواية رواها واحد عن واحد، ولا سيما أن في رواية الكتب الأربعة من هو معروف بالكذب والوضع»^(١) وهذا حذيفة بن منصور قد روى عنه الشيخ بعدة طرق منها: ما رواه بطرقه المعتبرة عن محمد بن أبي عمير عنه (حذيفة بن منصور) رواية: «إنّ شهر رمضان لا ينقص عن ثلاثين يوماً»^(٢) ثم قال: «وهذا الخبر لا يصح العمل به من وجوه: أحدهما أنّ متن هذا الحديث لا يوجد في شيء من الأصول المصنفة، وإتّما هو موجود في الشواذ من الأخبار . ومنها: إنّ كتاب حذيفة بن منصور عرّي منه، والكتاب معروف مشهور

(١) معجم رجال الحديث: ٢٢/١ .

(٢) التهذيب: ٤ / باب علامة أول شهر رمضان وآخره: ح ٤٧٧ وح ٤٨٢ .

ولو كان هذا الحديث صحيحاً عنه لضمنه كتابه، إلى آخر ما كتبه الشيخ الطوسي رحمته

ثم قال السيد الخوئي رحمته فالشيخ الصدوق نفسه رحمته يناقش في صحة هذا الحديث عن حذيفة مع أن في روايتها (رواته) ^(١) عنه محمد بن أبي عمير، وقد رواها الشيخ الطوسي عنه بطرق معتبرة ولا يكون منشأ ذلك الاحتمال وقوع السهو والاشتباه من الرواة، فإذا كانت مثل هذه الرواية لا يحكم بصحتها، فما حال الروايات التي يرويها الضعفاء والمجهولون ^(٢).

ومما يؤكد أن روايات الكتب الأربعة ليست قطعية الصدور هو: «إن أرباب هذه الكتب بأنفسهم لم يكونوا يعتقدون ذلك، وهذا محمد بن يعقوب رحمته بعد ما ذكر أنه طلب منه تأليف كتاب كافٍ يجمع فيه فنون علم الدين ما يكفي به المتعلم، ويرجع إليه المسترشد، ويأخذ منه من يريد علم الدين، والعمل بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام قال بعد كلام له: فاعلم يا أخي أرشدك الله أنه لا يسع أحداً تمييز شيء مما اختلف الرواية فيه عن العلماء عليهم السلام برأيه إلى ما أطلعه العالم ^(٣) بقوله عليه السلام: اعرضوها على كتاب الله فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فردوه. وقوله: دعوا ما وافق القوم ^(٤) فإن الرشد في خلافهم. وقوله عليه السلام: خذوا بالمجمع عليه، فإن المجمع عليه لا ريب فيه. ونحن لا نعرف من جميع ذلك إلا أقله ولا

(١) الظاهر (رواته) لأن المتقدم هو الحديث.

(٢) معجم رجال الحديث: ١ / ٢٤.

(٣) المراد بالعالم هو الإمام المعصوم عليه السلام.

(٤) المراد من القوم من كانت بيده القوة والسلطة، فإن الروايات إذا تعارضت عن المعصوم عليه السلام وكانت السلطة تقول بأحد المتعارضين، فإن الإمام يقول: خذ بما خالفها، فإن السلطة في زمان الأئمة عليهم السلام (من عباسيين أو أمويين) كانوا مهتمين بتأييد مناصبهم بالوضع وقد وضع الإمام ميزاناً للأخذ بأحد المتعارضين، وأحدها هو ما خالف السلطة إذا كان الرواة من الموثوقين طبعاً.

نجد شيئاً أحوط ولا أوسع من ردِّ علم ذلك كله إلى العالم عليه السلام وقبول ما وقع فيه من الأمر فيه بقوله: بأيما أخذتم من باب التسليم وسعكم، وقد يسر الله - والله الحمد - تأليف ما سألت وأرجو أن يكون بحيث توخيت.

وهذا الكلام ظاهر في أنَّ محمد بن يعقوب لم يكن يعتقد صدور روايات كتابه عن المعصومين عليهم السلام جزماً، وإلا لم يكن مجال للإستشهاد بالرواية على لزوم الأخذ بالمشهور من الروايتين عند التعارض - فإنَّ هذا لا يجتمع مع الجزم بصدور كليهما - فإنَّ الشهرة إنَّما تكون حجة لتمييز الصادر عن غيره ولا مجال للترجيح بها مع الجزم بالصدور».

وأما الشيخ الصدوق (صاحب كتاب من لا يحضره الفقيه) فقد قال في خطبة كتابه: ولم أقصد فيه قصد المُصنِّفين من إيراد جميع ما رَوَّوه، بل قصدت إلى إيراد ما أفتي به وأحكم بصحته وأعتقد أنَّه حجة فيما بيني وبين ربِّي، فإنَّ هذا الكلام ظاهر من أنَّ كتاب الكافي (المتقدم على الصدوق) في اعتقاد الصدوق كان مشتملاً على الصحيح وغير الصحيح كسائر المُصنِّفات، فكيف يمكن أن يُدعى أنَّ جميع رواياته قطعية الصدور»^(١).

ثم إنَّ هذه الشهادة من الصدوق في كتابه ليست شهادة على اعتقاده بصحة جميع ما اشتمل عليه كتابه من الروايات، بل يريد الصدوق بما يحكم بصحته الذي هو حجة بينه وبين الله ولو بالتعبد، وهذا يختلف عن اعتقاده بقطعية الصدور، ومن المعروف عن فقهاء الإمامية وسائر مجتهديهم أنَّ من ثبتت عنده صحة رواية فهي لا تكون حجة على غيره ما لم يتحرَّى ذلك الغير بنفسه ليتأكد من صدقها، وهذا هو عين ما نهدف إليه من ضرورة إعادة النظر في سائر

(١) معجم رجال الحديث : ٢٦ / ١.

الروايات ودراستها، لعلَّ في إحداهما علةٌ قاذحةٌ خفيت على من تقدم من العلماء.

بعض روايات الكافي ليست عن المعصومين عليهم السلام

إنَّ الشيخ الكليني رحمته الله روَّى كثيراً في كتاب الكافي روايات عن غير المعصومين فمن بعض ما روَّى:

١- ما رواه عن هشام بن الحكم (كا: ١ / كتاب ٣ / باب ٩ إبطال الرؤية / ح ١٢).

٢- عن أبي أيوب النحوي (كا: ١ / كتاب ٤ / باب ٧٠ الإشارة والنص على أبي الحسن موسى عليه السلام / ح ١٣).

٣- عن النضر بن سويد (كا: ١ / كتاب ٤ / باب ٧٠ الإشارة والنص على أبي الحسن موسى عليه السلام / ح ١٤).

٤- عن السيد بن صفوان (المصدر السابق / باب ١١٢ مولد أمير المؤمنين عليه السلام / ح ٤).

٥- عن إدريس بن عبد الله الأودي (المصدر السابق / باب ٢ / باب ١١٥ مولد الحسين بن علي عليه السلام / ح ٨).

٦- عن الفضيل (ج ٢ / الكتاب ١ / باب ٥٠ حسن البشر / ح ٥).

٧- عن أبي حمزة (ج ٢ / الكتاب ١ / باب ٥٥ الحكم / ح ٢).

٨- عن اليمان بن عبيد الله (المصدر السابق / باب ١٦٣ مجالسة أهل

المعاصي / ح ١٦).

٩- عن إسحاق بن عمار (ج ٣ / كتاب ٣ / باب ٧٠ التعزية وما يجب على

صاحب المصيبة / ح ٣) .

١٠- عن يونس (ج ٥ / كتاب ٢٣ / باب ١٩١ تفسير ما يحل من النكاح وما

يحرم / ح ١) .

١١- عن إبراهيم ابن أبي البلاد (ج ٦ / كتاب ٦ / باب ١٣٤ / ح ٥) .

١٢- عن زيد بن ثابت (ج ٧ / كتاب ٢ / باب ٢ بيان الفرائض من الكتاب /

ح ١) .

١٣- عن إسماعيل بن جعفر (ج ٧ / كتاب ٦ / باب ١٩ النوادر / ح ٢١) .

ثم إنَّ في روايات الكافي ما هو مرسل، وفيه ما في إسناده المجاهيل ومن اشتهر بالوضع والكذب، كأبي البحري وأمثاله. وقد ذكر الإمام الخوئي رحمته «إنَّه توجد روايات في الكافي شاذة لو لم ندع القطع بعدم صدورها من المعصوم عليه السلام فلاشك في الإطمئنان به»^(١) .

وبعد هذه الإلمامة السريعة في أهم الكتب عند الشيعة الإمامية تبين لنا واضحاً جلياً أن ليس عند الإمامية كتاب غير القرآن قطعي الصدور، أو يحكمون بصحة جميع ما فيه من أوله إلى آخره^(٢) .

(١) معجم رجال الحديث : ١ / ٩٢ .

(٢) وينبغي أن لا ننكر أن بعض الأخباريين قالوا بصحة ما في الكتب الأربعة، وليس من الإنصاف أن يُعتمد قولهم على سائر علماء الإمامية، كما نراه في من يكتب عن الشيعة، إذ يتهمهم بالقول بأنهم يأخذون بجميع ما في الكتب الأربعة دون تدقيق أو تمحيص، على أن هؤلاء الأخباريين (قدس الله أرواحهم) لا نرى لهم لا في الأمس القريب ولا اليوم أيضاً أي نقل في الفقه الإمامي الذي يعتمد منذ عصر الفيبة إلى الآن على الاجتهاد. وموقف الأخباريين من الاجتهاد معلوم لكل ذي نظر.

مقياس الإمامية لمعرفة الحديث

في أخريات القرن السابع الهجري، راجت قاعدة لمعرفة الحديث، نُسِبَ كشفها إلى ابن طاووس (أحمد بن موسى الحلبي المتوفى سنة ٦٧٣ هـ) والعلامة الحلبي (الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر المتوفى سنة ٧٢٦ هـ) حيث صُنِّفَ الحديث بالنظر إلى راويه إلى أربعة أصناف:

١- الصحيح: وهو ما اتصل سنده إلى المعصوم بنقل الإمامي العدل عن مثله في جميع الطبقات.

٢- الحسن: وهو ما اتصل سنده إلى المعصوم بنقل الإمامي الممدوح من غير نص على عدالته مع تحقق ذلك في جميع الطبقات، أو كانت الطبقات كلها من قبيل الإمامي العدل إلا واحداً قد مدح بنقل لم يصل إلى حدّ العدالة.

٣- الموثّق: ويقال له القوي أيضاً، وهو من دخل في طريقه من نصّ الأ أصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته (كالواقفة والفظحية والناوسية وأضرابهم).

٤- الضعيف: وهو من لا توجد فيه أحد الشروط الثلاثة المتقدمة، كأنْ يشتمل السند على مجروح بالفسق ونحوه، أو مجهول الحال أو ما دون ذلك كالوضاع^(١).

ولكنّ الحوزات العلمية عند الشيعة الإمامية لم توصل باب البحث العلمي، بل استمرّ جهدها في عدّة أمور منها:

أ- في المحافظة بقدر الإمكان على ألفاظ الروايات كما وردت عن السلف والمعصومين عليهم السلام.

(١) الدراية: للشهيد الثاني / الباب الأول في أقسام الحديث: ١٩ - ٢٤.

ب - في طرح البحوث العلمية حول أسانيد الأحاديث ومتونها، حيث إن البحث السندي لو حده غير كافٍ، وإن كان صعباً جداً لعدم إمكان الوصول إلى معرفة حقائق الناس ودقائق أسرارهم، وما تضمّر قلوبهم، وكيف يخفون ألوان الضعف في نفوسهم وسيرتهم. فلا بدّ مع هذا من دراسة النصّ نفسه ليُرى مقدار موافقته للقرآن الكريم الذي لا يتطرق إليه الشكّ، حيث وصل إلينا متواتراً مكتوباً في زمن النبي ﷺ وجمع بعد ذلك في زمن الخليفة الأول ثم كُتِبَ في عهد عثمان وأُرسلت نسخة إلى الأمصار الإسلامية، كما كان محفوظاً في الصدور أيضاً. لذلك كان من اللازم عرض الروايات على الكتاب الكريم لمعرفة الصحيح من السقيم. وقد أمر أئمة أهل البيت ﷺ بهذا الأمر فمن ذلك ما رواه الإمام الصادق عليه السلام عن جده رسول الله ﷺ قال: خطب النبي ﷺ بمنى فقال: «أيها الناس ماجاءكم عتي يوافق كتاب الله فأنا قلته، وما جاءكم يخالف كتاب الله فلم أقله»^(١). وقال الإمام الباقر عليه السلام: «إذا جاءكم عتاً حديث فوجدتم عليه شاهداً أو شاهدين من كتاب الله فخذوا به وإلا فقفوا عنده، ثم ردّوه إلينا حتى يستبين لكم»^(٢).

وجاء عن الإمام الصادق عليه السلام: «إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فاعرضوهما على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فردّوه...»^(٣).

وبهذا تحل مشكلة الأحاديث المتعارضة كما بيّنتها الأئمة عليه السلام كما إننا نرى أنّ من الطرق لمعرفة متن الحديث عرضه على السُنّة النبوية المتواترة فما وافقها يؤخذ به، ويُذر المعارض لها، ولهذا ورد: «كل شيء مردود إلى الكتاب

(١) أصول الكافي ١: ص ٥٦ / باب ٥ الأخذ بالسُنّة وشواهد الكتاب، من كتاب فضل العلم.

(٢) وسائل الشيعة: ج ١٨ ص / باب ٩ من أبواب صفات القاضي ح ١٥.

(٣) المصدر السابق: ح ١٨.

والسنة، وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف»^(١).

وبهذا وصلت الإمامية إلى ما وعته من نصوص الكتاب والسنة ولم تجتهد في مقابلتهما، وبهذا استطاع فقهاء الشيعة بموجب هذه القاعدة السليمة من تنقية الأجواء المحيطة بالفتوى قبل الدخول في استنباطها والخوض في غمارها، ولهذا إنعدم المعارض - من القرآن والسنة الصحيحة - لسائر فتاوى فقهاء الشيعة لأنها لم ولن تجتهد فيما يقابل النص.

أقول: وبهذه الحقيقة التي يتناها - من أن مؤلفي كتب الحديث عند الشيعة الإمامية جمعوا الأحاديث خوفاً من الضياع، ثم لا يعملون إلا بما صحّ سنده عندهم - تنحلّ بعض الإشكالات التي سُجِّلَتْ من بعض الباحثين من العامة من وجود تناقض في كتب الشيعة. فقد ذكر البعض الروايات الموجودة في كتب الشيعة والتي هي متناقضة في مدح الصحابة وذمّهم، وقد تهجّم البعض على علماء الإمامية بأنهم متأرجحون ذات اليمين وذات الشمال وليس لهم قرار واضح^(٢).

بينما تُحلّ هذه الإشكالات إذا قبلنا هذه الحقيقة التي تقدّم الكلام عنها مع أدلتها من نفس كتب الشيعة، كما تُحلّ أيضاً الإشكالات التي سجّلت على كتب العامة من وجود التناقض فيها إذا قبلنا هذه الحقيقة المتقدمة. كما يجب على أهل السنة أيضاً الإلتزام بالفحص عن صحة الرواية سنداً ومتناً في الكتب المعتمدة عندهم.

(١) وسائل الشيعة: ج ١٨ ص ٧٩ / باب ٩ من أبواب صفات القاضي ح ١٤.

(٢) راجع كتاب: الشيعة في الميزان للدكتور محمد يوسف النجراني: ١٣٧ - ١٣٨. وراجع كتاب: الصديق بين الشيعة والسنة، للدكتور أحمد كمال شهبان: ٦٨ وما بعدها.

كتب الحديث عند أهل السنة

إنَّ المنهج السابق في النهي عن كتابة الحديث بقي نافذ المفعول من قبل السلطة الحاكمة آنذاك، حتى جاء إلى الحكم عمر بن عبد العزيز - وهو الذي رفع الحضر عن تدوين حديث رسول الله ﷺ وأمر بكتابه - فقد كتب إلى أبي بكر بن حزم نائبه في الإمرة والقضاء على المدينة أن انظر إلى ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء. وكان هذا أول البدء في تدوين الحديث وجمعه ولم يكن الحديث يدون قبل ذلك^(١).

ومن هذا الحين تسابق مُحدِّثو مدرسة العامة إلى تدوين الحديث الذي كان محضوراً بينهم، فألّفوا الموسوعات الحديثية، وسيأتي الكلام عنها لاحقاً.

وقد كانت كتابة الحديث أولاً غير كاملة ثم تقلبت في أطوار مختلفة إلى أن خرجت في صورتها الأخيرة في منتصف القرن الثالث أو بداية القرن الرابع. ولم تكن مجامعهم الحديثية على درجة واحدة من الاعتبار عند علمائهم بل قسّموها من هذه الناحية على ثلاثة أقسام وهي:

١- الصحيحان وموطأ مالك.

٢- كتب السنن.

٣- كتب المسانيد.

قال الدهلوي في (حجة الله البالغة):

«إنَّ الطبقة الأولى من كتب الحديث منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب:

الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم.

والثانية: كتب لم تبلغ مبلغ الموطأ والصحيحين، ولكنها تتلوها، وهي سنن

(١) تاريخ آداب العرب: ١ / ٢٨١ ط (١٣٢٩ هـ ١٩١١ م).

أبي داود والترمذي، والنسائي.

والثالثة: مسانيد ومصنفات صُنِّفت قبل البخاري ومسلم وفي زمانهما وبعدهما، جمعت بين الصحيح، والحسن، والضعيف، والمعروف، والغريب، والشاذ، والمنكر، والخطأ، والصواب، والثابت، والمقلوب. وعلى الطبقة الثانية اعتماد المحدثين»^(١).

واليك نبذة مختصرة عن هذه الكتب:

وهي أن الكتب الثلاثة - موطأ مالك والصحيحان - تأتي في الدرجة الأولى عند الجمهور لأنها كتب الطبقة الأولى من الحديث، ونبدأ بموطأ مالك بن أنس حيث أن تاريخ كتابته أسبق من الصحيحين.

أولاً: موطأ مالك

قالوا في ترجمته: هو الإمام مالك بن أنس من ذي أصبح من جَمَيْر، كان إماماً جليلاً أدرك خيار التابعين، واختلف في تاريخ مولده بين سنة (٩١ هـ) وسنة (٩٣ هـ). أما وفاته فكانت سنة (١٧٩ هـ) وكان مالك إمام زمانه بالحجاز. وقد ذكر عن الشافعي شهادات في حق موطأ مالك منها:

أنه أصح الكتب بعد كتاب الله. وقد أطلق جماعة على الموطأ اسم الصحيح^(٢)، ونقل السيوطي في تنوير الحوالك عن القاضي أبي بكر بن العربي أن الموطأ هو الأصل الأول، والبخاري هو الأصل الثاني، وإن مالكاً روى مائة ألف حديث اختار منها في الموطأ عشرة آلاف، ثم لم يزل يعرضها على

(١) عن أضواء على السنة المحمدية/محمود أبو ريته / ص ٢٩٥ - ٢٩٦ والظاهر أن الاعتماد على الثانية فضلاً عن الطبقة الأولى، فإن الاعتماد على الطبقة الأولى ضرورة لا حاجة الى ذكرها.

(٢) راجع شرح الزرقاني على الموطأ: ٩ / ١.

الكتاب والسُنَّة (أي السُنَّة العملية) حتى رجعت إلى خمسمائة حديث، أي الحديث المسند^(١).

سبب تأليف الموطأ

روي أن محمد بن سعيد قال : سمعت مالك بن أنس يقول: لما حج أبو جعفر المنصور دعاني فدخلت عليه فحدثته، وسألني فأجبته فقال: إنني عزمت أن أمر بكتبتك هذه التي وضعت (يعني الموطأ) فتنسخ نسخاً ثم أبعث إلى كل مصر من أمصار المسلمين منها نسخة وأمرهم أن يعملوا بما فيها ولا يتعدوها إلى غيرها! فإني رأيت أصل العلم رواية أهل المدينة وعلمهم، قال: فقلت يا أمير المؤمنين: أتفعل هذا؟ فإنَّ الناس قد سبقت إليهم أقاويل وسمعوا أحاديث، ورووا روايات وأخذ كل قوم بما سبق إليهم وعملوا به ودانوا من اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم، وإنَّ ردهم عما اعتقدوه شديد، فدع الناس وما هم عليه وما أختار أهل كل بلد لأنفسهم. فقال: لعمرى لو طأعتني على ذلك لأمرت به.

وفي روايات أخرى أن المنصور طلب منه أن يضع للناس كتاباً يتجنب فيه تشديدات ابن عمر ورخص ابن عباس وشواذ ابن مسعود^(٢).

وقد نقلت صورة أخرى لسبب تأليف الكتاب وهي: أنه في أواخر عهد المنصور، وفي سنة (١٤٨ هـ) روى الشافعي أن أبا جعفر المنصور بعث إلى مالك لما قدم المدينة وقال له: إنَّ الناس قد اختلفوا في العراق، فضع للناس كتاباً

(١) تنوير الحوالك للسيوطي: ٢٥.

(٢) كتاب الإلتقاء، للحافظ ابن عبد البر: ٤١.

يجمعهم عليه فوضع الموطأ^(١).

أقول: ومع صحة هذه الرواية أو التي قبلها يظهر أنّ الدواعي وراء كتابة الموطأ هي تلبية لرغبة السلطة التي يمثلها المنصور في حمل الناس على حديث معين ليس فيه آراء زيد ولا عمر! أو على الأقل لا يمكن للإمام مالك أن يذكر من الأحاديث الصحيحة التي تخالف رأي السلطة وتهزّها عند الجمهور.

اختلاف النسخ

قال الشيخ عبد العزيز الدهلوي المتوفى سنة (١١٣٩ هـ) في كتابه (بستان المحدثين): «إنّ نسخ الموطأ التي توجد في بلاد العرب في هذه الأيام متعدّدة، عدّ منها ست عشرة نسخة، كل نسخة عن راوٍ خاص، وقال أبو القاسم بن محمد بن حسين الشافعي: الموطآت المعروفة عن مالك أحد عشر، ومعناها متقارب، والمستعمل منها أربعة: موطأ يحيى بن يحيى، وموطأ ابن بكر، وموطأ أبي مصعب، وموطأ ابن وهب، ثم ضعف استعمال الآخرين.

وبين الروايات اختلاف كبير من تقديم وتأخير، وزيادة ونقص، ومن أكبرها وأكثرها زيادات رواية أبي مصعب.

قال ابن حزم: في رواية ابن مصعب زيادة على سائر الموطآت نحو مئة حديث.

وقال السيوطي: في رواية محمد بن الحسن أحاديث يسيرة زيادة عن

(١) أضواء على الشنّة المحمدية، محمود أبو ريّه / ٢٩٨.

سائر الموطآت»^(١).

وقد علّل الدكتور أحمد أمين سبب هذا الاختلاف فقال: «إن مالكا لم ينته من نسخة يؤلفها ويقف عندها، بل قد كان دائم التغيير فيها، كما روينا من أنه كان دائم المراجعة للأحاديث وحذف ما لم يثبت صحته منها. فالذين سمعوا الموطأ سمعوه من مالك من أزمان مختلفة، فكان من ذلك الاختلاف في النسخ.

وقد بقي من هذه النسخ بين أيدينا رواية يحيى بن الليثي، وهي التي شرحها الزرقاني، ورواية محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة، وفيها أشياء كثيرة ليست في رواية يحيى، وهو يخرج ما روي عن مالك بآرائه، فكثيراً ما يقول: قال محمد»^(٢).

أقول: إذا كان هذا التعليل للاختلافات في النسخ من قبل نفس المؤلف، الراويين للكتاب فهو أمر حسن، وأما إذا كان مستنبطاً من قبل الكاتب له، فهو أيضاً حسن، ولكن يبقى احتمال أن يكون قد دُس في هذه الكتب المخطوطة عن أصحابها إذا كان أصحابها من الثقة. وبهذا الاحتمال لا يمكن الاعتماد على الكتاب لعدم معرفة المدسوس من غيره، هذا إذا كانت الروايات كلها سليمة من ناحية السند.

الإشكالات على الكتاب

١ - لقد اشتهل الكتاب على المراسيل والموقوفات وعلى أقوال التابعين،

(١) أعضاء على السنة المحمدية: ٢٩٧.

(٢) ضحى الإسلام، أحمد أمين: ٢ / ٢١٥ عن أعضاء على السنة المحمدية: ١ / ٢٩٨.

ونحن نعلم أنَّ الحجة بيننا وبين الله تعالى هو نفس السُّنَّة، أو نقل السُّنَّة لنا بواسطة الثقات، أما أقوال التابعين أو الحديث الموقوف^(١) أو المرسل، فلم يعلم أنَّه كاشف عن السُّنَّة، فلا يكون حجة. وقد قال أبو بكر الأبهري: «جملة ما في موطأ مالك من الآثار عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين ألف وسبعمائة وعشرين حديثاً، المسند منها ستمائة، والمرسل مائتان وإثنان وعشرين، والموقوف ستمائة وثلاثة عشر، ومن أقوال التابعين مائتان وخمسة وثمانين»^(٢).

وقال البعض: «إنَّ مالكاَ أوَّل من ألف في الصحيح غير أنَّه لم يقتصر في كتابه عليه، بل أدخل فيه المرسل والمنقطع»^(٣).

٢ - قال ابن معين: «إنَّ مالكاَ لم يكن صاحب حديث، بل كان صاحب رأي. وقال الليث بن سعد: أحصيتُ على مالك سبعين مسألة وكلها مخالفة لسُنَّة الرسول، وقد اعترف مالك بذلك. وألف الدارقطني جزءاً فيما خولف فيه مالك من الأحاديث في الموطأ وغيره، وفيه أكثر من عشرين حديثاً، وهو من محفوظات الظاهرية بدمشق»^(٤).

٣ - إذا قلنا بوثاقة مالك، فلشهادة رجال الحديث بذلك، فهل شهد هو بوثاقة كل من كان في سند رواياته؟ فإنَّ لم يكن هذا فلا حجة لتصحيح أسناد كتاب مالك. نعم يكون ما في الكتاب من الروايات إذا أفتى بها مالك حجة له على رأيه، وهذا يختلف عن الشهادة بصحة ما ورد من الرجال في كتابه.

(١) الموقوف ما أضيف إلى الصحابي قولاً أو فعلاً أو نحوه متصلاً كان أو منقطعاً.

(٢) أضواء على السُّنَّة المحمدية / ٢٩٧.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق: ٢٩٩.

٤ - حتى لو قلنا إنَّ مالكاً يشهد بوثاقه الراوي الوارد في كتابه، فإنَّ النسخ الكثيرة التي ذكرت بكتابه مع اختلافها بالزيادة والنقيصة تجعلنا نشك في إدخال شيء عليها من الروايات من قبل الغير مع وضع أسانيد لها تنسب الى مالك ومع هذا الاحتمال لا يمكن العمل بما في الكتاب وإسناده الى مالك فضلاً عن توثيق رجال سند الحديث.

وبهذه المناقشات نصل الى نتيجة مفادها أنَّ هذا الكتاب لأبَد لنا من فحص رواياته وأخذ ما صحَّ منها ووافق القرآن، ونبذ غير الصحيح وما خالف القرآن كبقية الكتب المروية عن النبي ﷺ.

ثانياً: صحيح البخاري

ومؤلفه هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الفارسي ﷺ وكان جدّه (بردزبه) مجوسياً، ولد ببخارى سنة (١٩٤ هـ) وتنقل في البلاد طلباً للحديث، ولبث في تصنيفه ست عشرة سنة، وقد أتمه ببخارى ومات بجرتنك قرب سمرقند سنة (٢٥٦ هـ).

وهذا الكتاب هو أوّل من يميز الصحيح - في نظره - من غيره، فاختار كتابه ممّا تبين له أنّه صحيح. فقد كان التدوين قبله يجمع كل ما روي من غير تمييز بين الصحيح وغيره، أو يضم الى أحاديث الرسول أقوال الصحابة وفتاوى التابعين كما تقدم في موطأ مالك.

سبب تأليف الكتاب

ذكر البخاري سبب تأليفه للكتاب فقال: «كُنَّا عند إسحاق بن راهويه فقال:

لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنّة رسول الله؟ فوقع ذلك في قلبي؛ فأخذت أجمع الجامع الصحيح، وخزّجت الصحيح من ستمائة ألف حديث»^(١). ولكن روى عنه الاسماعيلي أنّه قال: «لم اخرج من هذا الكتاب إلاّ صحيحاً وما تركتُ من الصحيح أكثر»^(٢) وقال: «احفظ مائة الف حديث صحيح واحفظ مائتي الف حديث غير صحيح»^(٣).

أقول: إذا صحّت هذه الروايات عن البخاري، فيكون قد أساء بتركه لذكر كل ما صحّ عنده من الأحاديث، ولعلّ الأحاديث الصحيحة التي عنده وقد تركها، فيها المقيدات والمخصصات لما اورده في كتابه، وقد يكون ما تركه من الحديث الصحيح مخالفاً للسلطة الحاكمة آنذاك وله دخل في حياتنا اليومية من عبادات أو غيرها، أو له دخل في سلوكنا الخارجي الذي يُمثّل ثقافة اسلامية نتميز بها عن الآخرين. والخلاصة لو أنّه دون ما تركه من الحديث الصحيح لغير وجه السنّة التي يجري عليها فقهاء الجمهور.

وإذا كانت المائتا ألف حديث المتروكة لعدم صحتها، فما ذنب أكثر من تسعة أعشار الحديث الصحيح الذي عرفه البخاري حتى يترك؟! إذ المعروف أنّ ما في كتاب البخاري أقل من عشر هذا العدد.

بل وحتى خمس المليون حديثاً الذي تركه، لو كان قد دونه مع التنصيص على أنّه ضعيف، لأسدّي بذلك خدمة جليّة لعلماء الحديث، وأوقفهم على كثير من أسباب الضعف التي كان يراها البخاري في هذا العدد الجم، ومن ثمّ الاستفادة من تلكم الأسباب، إذ لعلّ الناظر فيها يستطيع تطبيقها على جملة من

(١) مقدمة فتح الباري: ص ٤ عنه أضواء على السنّة المحمدية: ص ٣٠٠.

(٢) مقدمة فتح الباري: ص ٤ عنه أضواء على السنّة المحمدية: ص ٢٩٩.

(٣) هدى الساري: ٢ / ٢٠١ عنه أضواء على السنة المحمدية: ص ٣٠٠.

الأحاديث المزعوم صحتها، ولو على الأقل بكتاب آخر غير صحيح البخاري. وإني لأقف حائراً أزاء هذا النص المنقول عنه، والذي يضعه في صف المتهاونين بشأن السُّنة النبوية، ولعلَّ أيسر ما يقال عن تركه الأحاديث الصحيحة أنه لم يقف عليها، لا أنه أعرض عنها، على أن هذا الاعتذار لم أجده في جميع كتب السُّنة، بل إنهم تمسكوا بصحة الرواية، وفتحوا بذلك على شخص البخاري باباً لم توصل حتى الآن !!

الاشكالات على الكتاب

إنَّ الاشكالات على كتاب البخاري كثيرة نذكر أهمها:

١- إنَّ الرواة يروون الحديث بالمعنى، حيث لم يكتب الحديث في زمان الرسول ﷺ أو بعد زمانه مباشرة لعدم موافقة جمع من الصحابة على ذلك، بل رويوا روايات عن الرسول ﷺ تمنع من الرواية والكتابة كما تقدم ذلك. وهذا كله يعني أن الحديث نقل بالمعنى وهو أمرٌ لا بأس به إذا كان الراوي يحافظ على اللب، ولكنَّ البخاري بالخصوص كان يسمع الحديث بالمعنى ولا يكتبه وقت سماعه بل يكتبه بعد ذلك، فقد روى الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد أنه قال يوماً عن البخاري إنَّه قال: «ربَّ حديث سمعته بالبصرة كتبه بالشام، وربَّ حديث سمعته بالشام كتبه بمصر! فقيل له يا أبا عبدالله، بكامله؟ فسكت»^(١).

وقال أحمدر بن أبي جعفر والي بخارى:

«قال لي محمد بن إسماعيل يوماً: ربَّ حديث سمعته بالبصرة كتبه

بالشام، ورب حديث سمعته بالشام كتبه بمصر، فقلت له: يا أبا عبد الله بتمامه؟ فسكت»^(١).

وقال محمد بن الأزهر السجستاني: «كنت في مجلس سليمان بن حرب والبخاري معنا يسمع ولا يكتب، ف قيل لبعضهم: ماله لا يكتب؟ فقال: يرجع الى بخاري ويكتب من حفظه»^(٢).

وقال ابن حجر العسقلاني: «من نوادر ما وقع في البخاري أنه يخرج الحديث تماماً بإسناد واحد بلفظين»^(٣).

وهذا الذي حدث للبخاري فيه ضرر كبير ومفسدة واضحة لتغيير الحديث عن رسول الله ﷺ بتفويت اللب والأصل بحصول النسيان والغفلة التي يتبلى بها البشر.

٢- وجود المتعارض من الحديث في كتاب البخاري، فقد قال السيد محمد رشيد رضا: «إذا قرأت الشرح نفسه - فتح الباري على صحيح البخاري - رأيت له في أحاديث كثيرة إشكالات في معانيها أو تعارضها مع غيرها مع محاولة الجمع بين المختلفات وحلّ المشكلات بما يرضيك بعضه دون بعض»^(٤).

٣- الخلل في السند. إنَّ البخاري قد روى عن رجال غير ثقات. قال الدكتور أحمد أمين: «إنَّ بعض الرجال الذين روى لهم غير ثقات، وقد ضعف الحقاظ من رجال البخاري نحو الثمانين، وفي الواقع هذه مشكلة المشاكل، فالوقوف على أسرار الرجال محال.

(١) هدى الساري: ٢ / ٢٠١.

(٢) المصدر السابق: ١٩٤.

(٣) فتح الباري: ١ / ١٨٦.

(٤) مجلة المنار: ج ٢٩ / ٤١.

نعم إنَّ مَنْ زَلَّ زَلَّةً واضحةً سَهَّلَ الحكم عليه، ولكن ماذا يُصنع بمستور الحال؟ ثم إنَّ أحكام الناس على الرجال تختلف كل الاختلاف، فبعض يوثق رجلاً وآخر يكذِّبه، والبواعث النفسية على ذلك لا حصر لها، ثم كان المحدثون أنفسهم يختلفون في قواعد التجريح والتعديل، فبعضهم يرفض حديث المبتدع مطلقاً كالخارجي والمعتزلي، وبعضهم يقبل روايته في الأحاديث التي لا تتصل ببدعته، وبعضهم يقول إن كان داعياً لها لا تقبل روايته، وإن كان غير داعٍ قبلت!

وبعض المحدثين يتشدد فلا يروي حديث من اتصلوا بالولادة ودخلوا في أمر الدنيا مهما كان صدقهم وضبطهم، وبعضهم لا يرى في ذلك بأساً متى كان عدلاً وصادقاً، وبعضهم يتزمت، فيأخذ على المحدث مزحة مزحها، كالذي يروي أنَّ بعض مجان البصرة كانوا يصنعون صرر نقود في الطريق ويختفون، فإذا انحنى المار لأخذها صاحوا به فتركها خجلاً وضحكوا منه! فأفتى بعض المحدثين أنَّ يملأ صرة من زجاج مكسّر، فإذا صاحوا به وضع صرة الزجاج وأخذ صرة الدراهم عقاباً لهم وتأديباً، فجرحه بعض المحدثين من أجل ذلك، وعدّله بعضهم إذ لم ير به بأساً. الى غير ذلك من أسباب يطول شرحها، ومن أجل هذا اختلفوا اختلافاً كثيراً في الحكم على الأشخاص، وتبع ذلك اختلافهم في صحة روايته والأخذ عنه»^(١).

أقول: إنَّ كلام الدكتور أحمد أمين، يفوح منه الاعتذار للبخاري، ولا أريد أن أقول إنَّ الاعتذار غير صحيح، ولكن لا يمكننا أن نقول إنَّ ما بين دفتي البخاري صحيح كله، وهو من قول رسول الله ﷺ بل لا بد من إخضاعه للبحث

السندي الدلالي كغيره من الكتب الحديثية الأخرى التي اجتهد مؤلفوها واختاروا الروايات الصحيحة في كتبهم حسب رأيهم؛ وكيف يصح كلام أحمد أمين مع أن الحفاظ قد ضعفوا ثمانين شخصاً من رجال البخاري؛ ثم إن هناك فرقاً بين تضعيف الحفاظ لرجلٍ أو جهالته، فإنَّ التضعيف عبارة: عن معرفته بالضعف، أما مجهول الحال فهو عبارة عن عدم العلم بحاله، فإذا كان الحفاظ قد ضعفوا من رجال البخاري الثمانين فلا يصح كلام أحمد أمين لشمول هذا التضعيف لعدم معرفة حال الراوي إذا كان العامة يلتزمون بإصطلاح الضعيف والمجهول. ثم إننا لسنا بحاجة إلى الحكم على مستور الحال، بل إننا نقول بعدم إمكان الاستدلال بحديثه، لعدم قيام حجة بحديثه علينا، حيث لم يكن مشمولاً لحجتي الخبر، وهذا يكفيننا في رد روايته.

وقال ابن الصلاح: «احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم، بهم، أو جرحهم، كعكرمة مولى ابن عباس، وكإسماعيل ابن أبي أوس وعاصم ابن علي، أو عمرو بن مرزوق وغيرهم. واحتج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم، وهكذا فعل أبو داود»^(١).

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر رحمته في شرحه لألفية السيوطي: وقد وقع في الصحيحين أحاديث كثيرة من رواية بعض المدلسين^(٢). ومعلوم أن التدليس كان من أسباب الجرح.

وفي شرح شروط الأئمة الخمسة للشيخ محمد زاهد الكوثري نقلاً عن ابن الهمام أنه قال: «وقد أخرج مسلم عن كثير ممن لم يسلم من غوائل الجرح، وكذا في البخاري جماعة تكلم فيهم فدار الأمر في الرواية على

(١) مقدمة ابن الصلاح: ص ٤١.

(٢) شرح الفية السيوطي: ٣٦.

اجتهاد العلماء فيهم»^(١).

٤ - الخلل في المتن. قال السيد رشيد رضا عن البخاري: «.... ولكن لا يخلو من أحاديث قليلة في متونها نظر، قد يصدق عليه بعض ما عدّوه من علامة الوضع، كحديث سحر بعضهم للنبي ﷺ الذي أنكره بعض العلماء كالإمام الجصاص من المفسرين المتقدمين والأستاذ الإمام محمد عبده من المتأخرين، لأنه معارض بقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ إِنَّا تَبِعُونَ إِلَّا جُلًّا مَسْخُورًا * أَنْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ فَضَلُّوا فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾. هذا وأن في البخاري أحاديث في أمور العادات والغرائز ليست من أصول الإيمان ولا فروعها، فإذا تأملت هذا أو ذاك علمت أنه ليست - لعلها ليس - من أصول الدين ولا من أركان الإسلام أن يؤمن المسلم بكل حديث رواه البخاري مهما يكن موضوعه، بل لم يشترط أحد في صحة الإسلام ولا في معرفته التفصيلية الإطلاع على صحيح البخاري والإقرار بكل ما فيه»^(٢).

٥ - اختلاف عدد الروايات. وقد اختلف في عدد روايات صحيح البخاري، فهي على رواية الفربري تزيد على عدد رواية إبراهيم بن معقل النسفي بمائتين، وتزيد عدد روايات النسفي على عدد روايات حماد بن شاذان النسفي بمائة كما ذكره العراقي^(٣).

وقد حَرَّرَ الحافظ ابن حجر في مقدمة شرح الباري أن عدة ما في البخاري من المتن الموصولة بلا تكرار الفان وستمائة واثنان حديثاً، ومن المتن المعلّقة المرفوعة مائة وتسعة وخمسون حديثاً، فمجموع ذلك الفان وسبعمائة

(١) شرح شروط الأئمة الخمسة للحازمي: ٥٨.

(٢) مجلة المنار: ج ٢٩ / ١٠٤ - ١٠٥.

(٣) شرح شروط الأئمة الخمسة، للحازمي: ٥٨.

وواحد وستون حديثاً. وقال في شرح البخاري: إنَّ عدته على التحرير ألفان وخمسمائة وثلاثة عشر حديثاً^(١).

أقول: فهل الزيادات الحاصلة من الشيخ البخاري، أو من غيره؟ فإن لم نعلم ذلك سيسري الشك الى كل رواية لإحتمال دسها من قبل الغير في كتاب الشيخ.

٦ - عدم الرواية عن الأئمة وأهل البيت النبوي. فقد قال العلامة الحجّة السيد عبد الحسين شرف الدين في كتابه الفصول المهمة في تأليف الأئمة: «وأنكى من هذا كله عدم إحتجاج البخاري في صحيحه بأئمة أهل البيت النبوي، إذ لم يرو شيئاً عن الصادق، والكاظم، والرضا، والجواد، والهادي، والزكي العسكري عليهم السلام، وكان معاصراً له؛ ولا روى عن الحسن بن الحسن، ولا عن زيد بن علي بن الحسين، ولا عن يحيى بن زيد، ولا عن النفس الزكية محمد بن عبد الله الكامل بن الحسن الرضا بن الحسن السبط، ولا عن أخيه إبراهيم بن عبد الله، ولا عن الحسين الفخ بن علي بن الحسين بن الحسن، ولا عن يحيى بن عبد الله بن الحسن، ولا أخيه إدريس بن عبد الله، ولا عن محمد بن جعفر الصادق، ولا عن محمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن المعروف بابن طباطبا، ولا عن أخيه القاسم الشرسبي، ولا عن محمد بن زيد بن علي، ولا عن محمد بن القاسم بن علي بن عمران شرف بن زين العابدين، صاحب الطالقان المعاصر للبخاري؛ ولا عن غيرهم من أعلام العترة الطاهرة، وأغصان الشجرة الزاهرة، كعبد الله بن الحسن، وعلي بن جعفر العريضي وغيرهما، ولم يرو شيئاً من حديث سبطه الأكبر وريحانته من الدنيا أبي محمد الحسن المجتبي، سيد شباب أهل الجنة، مع إحتجاجه بداعية الخوارج وأشدّهم عداوة لأهل البيت (عمران بن حطان) القائل في ابن ملجم وضربته

لأمير المؤمنين عليه السلام:

يا ضربةً من تقي ما أراد بها
إنني لأذكره يوماً فأحسبه
إلا ليبلغ من ذي العرش رضوانا
أوفى البرية عند الله ميزانا»^(١)

أقول: لم يجرأ البخاري على الرواية عن الجانب الآخر الذي كان بعيداً عن السلطة وفيه ثقل العلم والهدى والفضيلة بالاتفاق والإجماع، حيث إن الكلمات التي قيلت في أئمة الهدى مجمعة على أنهم أعلم أهل زمانهم، ويكفيك أن الإمام الصادق عليه السلام هو أستاذ لأكثر أئمة الحديث، وقد قال عنه الإمام أبو حنيفة عندما تتلمذ عليه سنتين: «لولا السنن لهلك النعمان»^(٢) ومن هنا يكون كتاب البخاري يمثل خط السلطة فقط مع عدم الإهتمام بالخط الذي يخالفها، فعلى هذا لا بد للمحقق في الروايات لمعرفة سُنَّة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والعمل بها من البحث في روايات الطائفتين ويخضعها لمقياس القبول في الرواية.

(١) الفصول المهمة: ١٦٨ - ١٦٩ والمحلّى لابن حزم: ١٠ / ٤٨٤ والجواهر النقي لابن الترمكاني بذيّل سنن البيهقي: ٥٨ / ٨ - ٥٩.

(٢) ومما قاله محمد أبو زهرة في كتاب الإمام الصادق ص ٦٦: ما أجمع علماء أهل الإسلام على اختلاف طوائفهم كما أجمعوا على فضل الإمام الصادق وعلمه، فأئمة السُنَّة الذين عاصروه تلقوا عنه وأخذوا، وأخذ عنه مالك رضي الله عنه، وأخذ عنه طبقة مالك: كسفيان بن عيينة وسفيان الثوري، وغيرهم كثير، وأخذ عنه أبو حنيفة مع تقاربهما في السن واعتبره أعلم الناس لأنه أعلم الناس باختلاف الناس... الخ. وقال ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ج ١ ص ٦: أما أصحاب أبي حنيفة كأبي يوسف ومحمد وغيرهما فأخذوا عن أبي حنيفة، وأما الشافعي فقرأ على محمد بن الحسن ف يرجع فقهه أيضاً إلى أبي حنيفة، وأما أحمد بن حنبل فقرأ على الشافعي ف يرجع فقهه أيضاً إلى أبي حنيفة، وأبو حنيفة قرأ على جعفر بن محمد عليه السلام. وقال السيد أمير عليّ في كتابه مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامي ص ١٧٩: ولا مشاحة أن انتشار العلم في ذلك الحين قد ساعد على فك الفكر من عقاله، فأصبحت المناقشات الفلسفية عامة في كل حاضرة من حواضر العالم الإسلامي، ولا يفوتنا أن نشير إلى أن الذي تزعم تلك الحركة هو حفيد عليّ بن أبي طالب، المسمى بالإمام «جعفر» والملقب بـ«الصادق» وهو رجل رحب افق التفكير، بعيد غوار العقل، ملّم كل الإلمام بعلوم عصره، ويعتبر في الواقع أنه أول من أسس المدارس الفلسفية في الإسلام، ولم يكن يحضر حلقاته العلمية أولئك الذين أصبحوا مؤسسين للمذاهب الفقهية فحسب، بل كان يحضرها طلاب الفلسفة والمتفلسفون من الأنحاء القاصية.

وقد ذكر الإمام كمال الدين بن الهمام في شرح الهداية: «وقول من قال أصح الأحاديث ما في الصحيحين ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما اشتمل على شرطهما^(١)، ثم ما اشتمل على شرط أحدهما تحكّم لا يجوز التقليد فيه، إذ الأصحّة ليست إلا لإشتمال رواتهما على الشروط التي اعتبرها، فإنّ فرض وجود تلك الشروط في رواية حديث في غير الكتابين أفلا يكون الحكم بأصحية ما في الكتابين عين التحكّم»^(٢).

٧- ذكروا إشتمال صحيح البخاري ومسلم على الغرائب في الحديث، فقد ألف الحافظ الضياء المقدسي في ذلك كتاباً سماه (غرائب الصحيحين) ذكر فيه ما يزيد على مائتي حديث من الغرائب...^(٣).

٨- ذكر علماء السنّة باباً في إبطال قول من زعم أنّ شرط البخاري إخراج الحديث عن عدلين وهلم جزاً إلى أنّ يتصل الخبر بالنبي ﷺ فقد قال الخوارزمي:

إنّ هذا حكم من لم يمعن الفوص في حنايا الصحيح، ولو استقرأ الكتاب حقّ الإستقراء لوجد جملة من الكتاب ناقضة عليه دعواه، وأما قول الحاكم: إنّ اختيار البخاري ومسلم إخراج الحديث عن عدلين الى النبي ﷺ فهذا غير صحيح طرداً ولا عكساً، بل لو عكس القضية وحكم كان أسلم له، وقد صرح بنحو ما قلت من هو أمكن منه في الحديث، وهو أبو حاتم محمد بن حبان البستي، فقد قال: وأما الأخبار فإنّها كلها أخبار آحاد، لأنّه ليس يوجد عن النبي ﷺ خبر من رواية عدلين روى أحدهما عن عدلين، وكل واحد منهما عن

(١) زعموا أنّ شرطهما هو رواية الحديث بواسطة عدلين في كل مرتبة حتى يصل الى النبي ﷺ

(٢) توجيه النظر، للجزائري ص ١٢٠، وشروط الأئمة الخمسة: ٢٥.

(٣) شرح شروط الأئمة الخمسة: للحارمي / ٣١.

عدلين حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ فلما استحال هذا وبطل ثبت أن الأخبار كلها أخبار الآحاد، ومن اشترط ذلك فقد عمد إلى ترك السنن كلها لعدم وجود السنن إلا من رواية الآحاد. (انتهى كلام ابن حبان) ومن سبّر مطالع الأخبار عرف أن ما ذكره ابن حبان أقرب إلى الصواب^(١). انتهى كلام الحازمي. وقد ذكر الإمام المظفر في كتابه رجال السنّة: من احتج بخبره بمجرد رواية الواحد عنه في الصحيحين بالخبر الواحد، منهم محمد بن عثمان بن عبد الله بن موهب، ومحمد بن النعمان بن بشير، أُحتج بهما في الصحيحين ولم يرو عن كل منهما سوى الواحد. وعطاء أبو الحسن السوائي، وعمير بن إسحاق، ومالك ابن جشعم، ومبارك بن سعيد اليماني، ونبهان الجمحي، فإن البخاري أخرج عنهم في صحيحه ولم يرو عن كل منهم غير الواحد، ومنهم قرفة بن بهيس العبدي، ومحمد بن عبد الله بن أبي رافع الفهمي، ومحمد بن عبد الرحمن بن غنج، ومحمد بن عبد الرحمن مولى بني زهرة، ومحمد بن عمرو اليافعي، ونافع مولى عامر بن سعيد بن أبي وقاص، ووهب بن ربيعة الكوفي، وأبو شعبة المري مولى سويد بن مقرّة، فإن مسلماً أُحتج بهم في صحيحه، ولم يرو عن كل منهم غير الواحد، ولا موثّق لهؤلاء أصلاً وليسوا من أهل زمن الشيخين حتى يقال أنهما يعرفان وثاقتهم بالإطلاع^(٢).

٩- إن معنى صحيح البخاري هو ما صح عند البخاري، وهذا لا يلزم المجتهدين بقبول ما صح عنده، بل لا بد لكل مجتهد من أن ينظر في الروايات فما صحّ عنده أخذ به وما لم يصحّ عنده لم يأخذ به، وهذا هو معنى ما نقول به من لا بديّة إخضاع كل الروايات إلى التدقيق والفحص في المتن والسند.

(١) شرح شروط الأئمة الخمسة للحازمي: ٣٦.

(٢) رجال السنة: ٦١ - ٦٢.

ثالثاً: صحيح مسلم

لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيشابوري رحمه الله ولد بنيشابور سنة (٢٠٤ هـ) وتوفي بها سنة (٢٦٨ هـ). جرد الصحاح ولم يتعرض للاستنباط، وفاق البخاري في جمع الطرق وحسن الترتيب، وهذا الكتاب سهل التناول حيث جعل لكل حديث موضعاً واحداً يليق به جمع فيه طرقه التي إرتضاها، وأورد فيه أسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة.

وقد كان من مميزات صحيح مسلم:

- ١- إنه لا يروي بالمعنى بخلاف البخاري.
- ٢- لا يخلط مع الأحاديث شيئاً من أقوال الصحابة ومن بعدهم.
- ٣- قد صَنَّفَ هذا الكتاب في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه^(١).

الإشكالات على الكتاب

نقول: لقد تقدمت بعض الإشكالات على صحيح مسلم، والآن نذكر بقيتها

وهي:

١- قال مسلم: «ليس كل شيء صحيحاً عندي وضعته هنا (أي في كتابه) وإنما وضعتُ هنا ما أجمعوا عليه»، وقد أشكل عليه النووي في شرح مسلم فقال: فقد وضع فيه أحاديث كثيرة مختلفاً في صحتها، لأنها من حديث مَنْ اختلفوا في صحة حديثه، وكذلك قال ابن الصلاح.

وقال ابن تيمية في تفسير سورة الإخلاص: إنَّ الحديث الذي رواه مسلم في خلق التربة يوم السبت، حديث معلول قدح فيه أئمة الحديث كالبخاري

(١) مقدمة الفتح لابن حجر: ٨

وغيره وقالوا: إنَّه من قول كعب الأحبار، ولهذا الحديث نظائر عند مسلم، فقد روى أحاديث عرف أنَّها غلط، مثل قول أبي سفيان لَمَّا أسلم: أريد أن أزوجك (أي بنته) ولا خلاف بين الناس أنَّ النبي ﷺ قد تزوجها قبل إسلام أبي سفيان، ومثل حديث صلاة الكسوف: إنَّ النبي ﷺ صلاها بثلاث ركوعات، والصواب أنَّه لم يصلها إلا مرة واحدة بركوعين^(١). وقال الحافظ أبو زرعة الرازي - وقد ذُكر له كتاب مسلم - هؤلاء قوم أرادوا التقدم قبل أوانه فعملوا شيئاً يتسوقون به، ألفوا كتاباً لم يسبقوا إليه، ليقيموا لأنفسهم رياسة قبل وقتها. وأتاه يوماً رجل بكتاب الصحيح من رواية مسلم، فجعل ينظر فيه، فإذا حديث عن أسباط ابن نصر.. ثم رأى في الكتاب قطن بن نسير فقال: وهذا أطم من الأول! قطن بن نسير وصل أحاديث عن ثابت جعلها عن أنس. ثم نظر فقال: يروي عن أحمد ابن عيسى المصري في كتابه الصحيح! ثم قال: أبحث عن هؤلاء ويترك محمد بن عجلان ونظراءه ويترك لأهل البدع عليها فيجدوا السبيل بأن يقولوا للحديث إذا احتج عليهم به، ليس هذا من كتاب الصحيح^(٢). وقال الحافظ: إنَّ مسلماً لما وضع كتابه الصحيح عرضه على أبي زرعة الرازي فأنكر عليه وتغيظه وقال: سميت الصحيح! فجعلت سلماً لأهل البدع وغيرهم، فإذا روى لهم المخالف حديثاً يقولون: هذا ليس في صحيح مسلم.

ولما قدم مسلم الري خرج إلى أبي عبد الله محمد بن مسلم بن واره؛ فجفاه وعاتبه على هذا الكتاب، وقال له نحواً مما قال أبو زرعة، فاعتذر إليه مسلم وقال له: إنما أخرجت هذا الكتاب، وقلت (هو صحاح)، ولم أقل: إنَّ ما لم أخرج من الحديث في هذا الكتاب ضعيف! ولكن إنما أخرجت هذا من

(١) شرح مسلم للنووي: ١٦.

(٢) توجيه النظر للجزائري: ٤.

الحديث الصحيح ليكون مجموعاً عندي وعند مَنْ يكتبه عني، ولا يرتاب في صحتها، ولم أقل إنَّ ما سواه ضعيف. فقبل عذره وحده^(١).

٢ - لقد وضع الحافظ الرشيد العطار كتاباً على الأحاديث المقطوعة، المخرجة في صحيح مسلم ستمائة (الفوائد المجموعة في شأن ما وقع في مسلم من الأحاديث المقطوعة) ولا بأس بالتنبيه على أنَّ القطع عند العامة، هو ما روي بلفظ (عن) وعلى هذا فقد وقع في صحيحي مسلم والبخاري من هذا النوع الشيء الكثير، ونحن وإنَّ لم نقبل أنَّ هذا النحو من الانقطاع إذا كان الراوي ثقة مأموناً حافظاً، إلا أنَّ الشيء الذي ننكره على أبناء العامة هو قولهم: ما كان مروياً بلفظ (عن)، في غير الصحيحين فمنقطع، وما كان في الصحيحين فمحمول على الإِتصال!!.

٣ - رواية مسلم عن الضعفاء، فقد روى عن ليث بن أبي سليم وغيره من الضعفاء، وهم من الكثرة قد يصدق على أكثرهم الجرح فضلاً عن الضعف، وقد جرد العلماء المجروحين في كتب الصحاح الستة التي عند العامة، فذكر الإمام المظفر في كتابه (رجال السنة) منهم الشيء الكثير، وكان مصدره في تضعيفهم كتاب (تهذيب التهذيب) لابن حجر العسقلاني، وكتاب (ميزان الإعتدال)^(٢) للذهبي، وقد اشترط على نفسه أن يذكر من المجروحين من طعن به عالمان أو أكثر، وأنَّ يكون الطعن شديداً كقولهم: «كذاب أو متهم بالكذب» «متروك» أو «هالك» أو «لا يكتب حديثه» أو «لا شيء» أو «ضعيف جداً» أو «مجمع على ضعفه» أو نحو ذلك.

وإلى هنا نترك الحديث ونختتمه عن الصحيحين وتوجه إلى كتب السنن عند الجمهور.

(١) شرح شروط الأئمة الخمسة، للحازمي: ٦٠-٦٣.

(٢) في أحوال من ضُغف، تجد شهادات القوم في «تهذيب التهذيب» و «ميزان الإعتدال».

كتب السنن

أما السنن: فهي منحصرة عندهم في ثلاثة:

أولاً: سنن أبي داود.

ثانياً: جامع الترمذي.

ثالثاً: سنن النسائي

وإليك صورة عن كل واحد منها:

أولاً: سنن أبي داود

وأبو داود هو الإمام الفقيه سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني رحمته الله ولد سنة (٢٠٢ هـ)، قدم بغداد مراراً ومات بالبصرة سنة (٢٧٥ هـ)، وقد قال الخطابي فيه: لم يُصنّف في علم الحديث مثل سنن أبي داود، وهو أحسن وضعاً وأكثر فقهاً من الصحيحين.

وقد ذكر أنّ همة أبي داود جمع الأحاديث التي استدل بها فقهاء الأمصار وبنوا عليها الأحكام، فصنّف سننه وجمع فيها الصحيح والحسن واللين والصالح للعمل. ومن قول أبي داود: ما ذكرت في كتابي حديثاً أجمع الناس على تركه، وما كان به من حديث فيه وهن شديد فقد بينته^(١).

نقول: وهذه الشهادة منه تدل على أنه لم يدع أن كل ما فيه هو من الصحيح، بل أشار إلى أن فيه الموهون وهناً ضعيفاً ولم يبيته.

(١) أضواء على السنة المحمدية: ٣١٧.

ثانياً: جامع الترمذي

وهو أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي الضرير رحمه الله ولد سنة (٢٠٩ هـ) بترمذ وتوفي بها سنة (٢٧٩ هـ)، جمع كتابه واختصر فيه طرق الحديث اختصاراً لطيفاً وبين أمر كل حديث من أنه صحيح أو ضعيف أو منكر.

قال الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذي: أعلم أن الترمذي خرّج في كتابه الحديث الصحيح^(١) والحديث الحسن، وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف، والحديث الغريب. والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه، ولا أعلم أنه خرّج عن متهم بالكذب متفق على إتهامه حديثاً باسناد منفرد، إلا أنه قد يخرج حديثاً مروياً من طرق أو مختلفاً في إسناده، وفي بعض طرقه متهم، وعلى هذا الوجه خرّج حديث محمد بن سعيد المصلوب ومحمد بن السائب الكلبي. نعم قد يخرج عن سبئ الحفظ وعمن غلب على حديثه الوهم، ويبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه، وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة مع السكوت على حديثهم، كإسحاق ابن أبي فروة. والترمذي يخرج حديث الثقة الضابط، ومن يهم قليلاً ومن يهم كثيراً، ومن يغلب عليه الوهم يخرج حديثه قليلاً ويبين ذلك ولا يسكت عنه^(٢).

ثالثاً: سنن النسائي

هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ولد في (نسا) من نيسابور

(١) ذكروا أن الترمذي هو أول من قسم الحديث إلى صحيح، وحسن، وضعيف، وكان قبله لا يقسم إلا الصحيح وغير الصحيح.

(٢) عن أضواء على السنة المحمدية: ٣١٨.

سنة (٢١٥ هـ) قال الدار قطني: خرج حاجاً فأمتحن بدمشق وأدرك الشهادة، فقال: احملوني الى مكة فحمل وتوفي بها، ودفن بين الصفا والمروة، وكانت وفاته سنة (٣٠٣ هـ).

قال الذهبي وهو يبين سبب قتله: سُئِلَ بدمشق عن فضائل معاوية، فقال: ألا يرضى رأساً برأس حتى يُفَضَّل! قال: فما زالوا يدفَعونه حتى أُخْرِجَ من المسجد، ثم حمل الى مكة فتوفي بها - كذا في هذه الرواية الى (مكة) وصوابه الى (الرملة) - وإنه قال: دخلت دمشق والمنحرف عن عليّ بها كثير، فصنّفت كتاب الخصائص رجوت أن يهديهم الله.

وروايات النسائي تختلف اختلافاً كثيراً، والذي عُدَّ من الأصول الخمسة هو (المجتبي) المعروف بسنن النسائي الصغير - برواية ابن السني. وأما رواية ابن حيوة وابن الأحمر وابن قاسم، فيقال لها النسائي الكبير. وقال ابن كثير: إن في سنن النسائي رجالاً مجهولين إما اعتباراً وإما حالاً، وفيهم المجروح، وفيه أحاديث ضعيفة ومعللة ومنكرة^(١).

أقول: ليس هنا أي إدعاء من النسائي رضي الله عنه بأنه يذكر في كتابه الروايات الصحيحة، وقد تقدّم ما ذكر فيه: «من أحاديث ضعيفة، ومعللة ومنكرة» ويرد عليه أيضاً أكثر ما ورد على الصحيحين.

كتب المسانيد

أما المسانيد: فهي ما جمع فيها حديث كل صحابي وأُفرد عن غيره، مع مراعاة السبق الى الإسلام والفضل، وما الى ذلك من غير نظر الى تصنيف

(١) اختصار علوم الحديث لابن كثير: ١٨.

الحديث على الكتب والأبواب.

وقد جرت عادة مصنفها أن يجمعوا في مسند كل صحابي ما يقع لهم من حديثه صحيحاً كان أو سقيماً، ولذلك لا يسوغ الإحتجاج بما يورد فيها مطلقاً قبل التأكد من سلامتها. قال الحافظ ابن الصلاح في مقدمته^(١): كتب المسانيد غير ملحقة بالكتب الخمسة التي هي الصحيحان وسنن أبي داود وسنن النسائي وجامع الترمذي وما جرى مجراها في الإحتجاج بها والركون الي ما يورد فيها مطلقاً، كمسند أبي داود الطيالسي، ومسند عبيد الله بن موسى، ومسند أحمد بن حنبل... واشباهها. فهذه جرت عادة مؤلفيها أن يخرجوا في سند كل صحابي ما روه من حديثه غير متقيدين بأن يكون حديثاً مُحْتَجاً به فلهذا تأخرت مرتبتها - وإن جلت لجلالة مؤلفيها - عن مرتبة الكتب الخمسة، وما إلتحق بها من الكتب المُصنفة على الأبواب.

وقال ولي الله الدهلوي: إن كتب المسانيد جمعت بين الصحيح، والحسن، والضعيف، والمعروف، والغريب، والشاذ والمنكر، والخطأ والصواب، والثابت والمطلوب، ولم تشتهر بين العلماء ذلك الاشتهار، وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة ولم يفحص عن صحتها وسقمها المحدثون كثير فحصى، ومنه مالم يخدمه لغوي لشرح غريب، ولا فقيه بتطبيقه بمذاهب السلف، ولا محدث ببيان مشكله ولا مؤرخ بذكر أسماء رجاله^(٢).

(١) مقدمة ابن صلاح: ١٥.

(٢) حجة الله البالغة: ١ / ١٣٤ - ١٣٥.

مسند أحمد بن حنبل

إنه أشهر المسانيد وأكثرها جمعاً للأحاديث، حتى قيل أنه يحوي أربعين ألف حديث، ومؤلفه إمام كبير له مذهب يتبعه ويتدين به جماعة كبيرة من المسلمين. وإليك الكلام حول هذا المسند:

١- قال ابن تيمية الذي هو إمام الحنابلة بعد أحمد: «ليس كل ما رواه أحمد في المسند وغيره يكون حجة عنده، بل يروي ما رواه أهل العلم، وشرطه في المسند أن لا يروي عن المعروفين بالكذب عنده وإن كان في ذلك ما هو ضعيف. وأما كتب الفضائل فيروي ما سمعه من شيوخه سواء كان صحيحاً أو ضعيفاً، فإنه لم يقصد أن لا يروي في ذلك إلا ما ثبت عنده، ثم زاد ابن أحمد زيادات، وزاد أبو بكر القطيعي زيادات، وفي زيادات القطيعي أحاديث كثيرة موضوعة»^(١).

وقال: «إن أحمد بن حنبل كان يروي ما رواه الناس وإن لم يثبت صحته، وكل من عرف العلم يعلم أنه ليس كل حديث رواه أحمد في الفضائل ونحوه يقول أنه صحيح، ولا كل حديث رواه في مسنده يقول إنه صحيح، بل أحاديث مسنده هي التي رواها الناس عن من هو معروف عند الناس بالنقل ولم يظهر كذبه، وقد يكون في بعضها علة تدل على أنه ضعيف بل باطل»^(٢).

٢- وإليك الآن كلام أحمد نفسه، ووافق عليه عبد الرحمن بن مهدي وعبد الله بن المبارك. قال: «إذا روينا في الحلال والحرام شددنا، وإذا روينا في

(١) منهاج السنة: ٤ / ٢٧ وقد ذكر صاحب هذا الكتاب: «إن ابن أحمد وهو عبد الله قد زاد في كتاب أبيه زيادات ثم إن القطيعي الذي روى الكتاب عن ابن أحمد (عبد الله) قد زاد عن شيوخه زيادات فيها أحاديث موضوعة بإتفاق أهل المعرفة»: ٤ / ١٠٦.

(٢) منهاج السنة: ٤ / ٦١.

الفضائل ونحوها تساهلنا»^(١).

أقول: تفوح من هذه القاعدة التي تسمى: بـ «قاعدة التسامح في أدلة السنن» الأضرار التي لحقت بالدين، ولا حول ولا قوة إلا بالله، إذ كيف يسوغ للعلماء أن يتساهلوا في دين الله فيروون عن الرسول ﷺ ما لم يقله؟! إذ بإمكانهم أن يرفعوا منزلة السخيف ويخفضوا قدر الشريف، أو ليست أحكام الله والفضائل تعطي صورة عن الدين الإسلامي الحنيف؟ فإن لم يتشدد بأدلة السنن أعطت صورة مباينة وخاطئة، وعلى هذا فلا يجوز لأحد أن يفتي بالكرهية والاستحباب أو الإباحة بالمعنى الأخص مستنداً إلى الروايات الضعيفة أو المجهولة. ولذا ذهب بعض علماء الإمامية (رضوان الله عليهم) إلى رد ما يسمى بـ «التسامح في أدلة السنن» لما قلناه سابقاً. نعم هناك من الروايات ما تقول: «من بلغه ثواب على عمل فعمله رجاء ذلك الثواب اعطيه وإن كان رسول الله لم يقله» ومعنى هذه الروايات هو أن من يعمل رجاء الثواب - من دون أن ينسب عمله إلى الدين - تكون نيته حسنة ويعطى الثواب الذي رجاه، وهذا غير معنى وصف العمل بالاستحباب ونسبته إلى الدين من دون دليل معتبر.

٣- قال بعض الناظرين في مسند أحمد: ألحق أن في المسند أحاديث كثيرة ضعيفة وقد بلغ بعضها من الضعف إلى أن أدخلت في الموضوعات^(٢).

٤ - وقد ذكروا في تأليف مسند أحمد: «إن الإمام أحمد شرع في جمع المسند فكتبه في أوراق مفردة وفرقه في أجزاء مفردة على نحو ما تكون

(١) أضواء على السنة المحمدية: ٣٢٧.

(٢) توجيه النظر للجزائري: ١٥٥.

المسودة، ثم جاء حلول المنية قبل حصول الأمانة، فبادر بإسماعه لأولاده وأهل بيته ومات قبل تنقيحه وتهذيبه، فبقي على حاله، ثم إن ابنه (عبدالله) ألحق به ما يشاكله، وضم إليه من مسموعاته ما يشابهه ويمثله، فسمع القطيعي من كتبه من تلك النسخة على ما يظفر به منها، فوقع الاختلاط في المسانيد والتكرار من هذا الوجه قديماً، فبقي كثير من الأحاديث في الأوراق والأجزاء لم يظفر بها، فما لم يوجد فيه من الأحاديث الصحاح من هذا القبيل»^(١).

وعلى هذا فلا يصح التمسك بما قاله الإمام أحمد في مقدمة كتابه: «عملتُ هذا الكتاب إماماً إذا اختلف الناس في سُنَّةِ عن رسول الله رُجِعَ إليه».

وللحافظ ابن الجوزي كلمة في كتابه (صيد الخاطر) بشأن المسند نقلها بحروفها عن مقدمة الجزء الأول من المسند طبع دار المعارف.

فصل: كان قد سألتني بعض أصحاب الحديث: هل في مسند أحمد ما ليس بصحيح؟

فقلت: نعم. فعظم ذلك جماعة ينسبون إلى المذهب، فحملت أمرهم على أنهم عوام! وأهملت فكر ذلك، وإذا بهم قد كتبوا فتاوى، فكتب فيها جماعة من أهل خراسان منهم أبو العلاء الهمداني، يعظمون هذا القول ويردونه ويقتحون قول من قاله! فبقيت دهشاً متعجباً، وقلت في نفسي: واعجباً صار المنتسبون إلى العلم عامة أيضاً! وما ذلك إلا أنهم سمعوا الحديث ولم يبحثوا عن صحاحه وسقيمه، وظنوا أن من قال ما قلته قد تعرض للظعن فيما أخرجه أحمد، وليس كذلك، فإن الإمام أحمد روى المشهور والجيد والردية، ثم هو قد رد كثيراً مما

(١) مقدمة مسند أحمد: للشيخ أحمد محمد شاكر: ١ / ٣٠ - ٣١.

روى ولم يجعله مذهباً له. أليس هو القائل في حديث الوضوء بالنيذ، مجهول! ومن نظر في كتاب العلل الذي صنفه أبو بكر الخلال رأى أحاديث كثيرة كلها في المسند وقد طغى فيها أحمد.

ونقلت من خط القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء من مسألة النبيذ قال: إنما روى أحمد في مسنده ما اشتهر ولم يقصد الصحيح ولا السقيم، ويدل على ذلك أن عبد الله قال: قلت لأبي: ما تقول في حديث ربعي بن خراش عن حذيفة؟ قال: الذي يرويه عبد العزيز بن أبي داود؟

قلت: نعم.

قال: الأحاديث بخلافه.

قلت: فقد ذكرته في المسند!

قال قصدتُ في المسند المشهور، فلو أردت أن أقصد ما صح عندي لم أرو في هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء اليسير، ولكنتك يا بُنيّ تعرف طريقتي في الحديث، لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه. قال القاضي: وقد أخبر عن نفسه كيف طريقه في المسند ممن جعله أصلاً للصحة فقد خالفه وترك مقصده.

قلت - أي ابن الجوزي - : قد غمّني في هذا الزمان أن العلماء لتقصيرهم في العلم صاروا كالعامة، وإذا مرّ بهم حديث موضوع قالوا: قد روي! والبكاء ينبغي أن يكون على خسارة الهمم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم^(١).

(١) مقدمة الجزء الأول من المسند طبع دار المعارف التي أشرف عليها الشيخ أحمد شاکر رحمه الله: ٥٦ - ٥٧.

تقييم كتب الصحاح الستة

يتضح من الكلام المتقدم أنَّ هناك ملاحظات كثيرة لعلماء أهل السُّنة على كتب الصحاح، وأنَّ واقع مرويات هذه الكتب واسانيدها تشهد بصحة ما قيل عنها من قبل علماء أهل السُّنة أنفسهم، وبالتالي فإنَّ شهادتهم على وجود الأحاديث الغريبة والمنكرة والموضوعة أيضاً في هذه الصحاح تصطدم مع ما قيل عنها بأنَّها صحيحة بل أصح الكتب بعد كتاب الله لاسيما صحيح البخاري، ومن ثم لا يخلو أحد القولين من الكذب، فإما أن نصحَّ مرويات الصحاح جميعاً ونكذب هؤلاء جميعاً، ثم نكذب أنفسنا أيضاً لما قمنا به من دراسة موضوعية لها، وإما أن نصدق هؤلاء وأنفسنا، ونكذب ما قيل في مدحها وتقريرها بلا وعي.

وصفوة القول: إنَّ مؤلفي كتب الصحاح والسُّنن لم يكونوا يدعأ عن غيرهم من البشر، وما وجد في كتبهم من حديث ضعيف فإنه لا يعني ذلك الطعن فيهم، بقدر ما يعني الشعور بالمسؤولية أزاء هذه المجاميع الحديثية. أما تركها على علاتها فهو عين التنصل عن الأمانة في البحث، بل وفقدان الشعور الواعي بمسؤولية الكلمة.

النتيجة المتوخاة من البحث في كتب الحديث المتقدمة

إنَّ النتيجة التي سوف نخرج بها من خلال بحثنا في كتب الحديث هي عدّة أمور:

١- إنَّ من الواجب على كل باحث موضوعي أن يبحث في سند الروايات التي ترويهما الكتب الحديثية (سواء كانت صحاحاً أو مسانيد أو سنن أو غير ذلك) فيأخذ بما صحَّ سنده، فيكون هو الحجة بينه وبين الله تعالى، ويترك ما لم يصح سنده لأنه ليس بحجة يحتج بها أمام الله تعالى، فتكون النتيجة عدم تقليد العلماء القدامى في تقييمهم للحديث (بمعنى إخضاع ما قالوا للتحقيق، فإن صح أخذ به وإن لم يصح لم يؤخذ به) وترك التعصب للمذهب الذي يجزنا إلى الإبتعاد عن الحق في الوصول الى الحكم الشرعي.

وهذه النتيجة التي انتهينا إليها تتأكد إذا عرفنا أن كلَّ الموسوعات الحديثية قد ألفت بعد القرن الثاني للهجرة، حيث إنَّ البخاري صاحب الصحيح توفي سنة (٢٥٦ هـ) ثم بعده مسلم توفي سنة (٢٦١ هـ) ولم تخرج هذه الموسوعات في صورتها الأخيرة إلا في القرن الثالث أو بداية القرن الرابع، فنحن نأمل أن يكون في هذه الموسوعات ما هو موضوع في الحديث لخدمة السلطة، أو من قبلها، أو من قبل المعادين للإسلام، أو الصالحين الجهلاء، كما أنها تحتوي على ما هو متعارض في المعنى .

ومما يثير العجب أن بعض العلماء (وهم لم يكملوا البحث السندي في هذه الكتب فكثيراً ما يروون عن غير الثبت، بالإضافة على عدم البحث في دلالة المتن) ومع هذا قالوا: إنَّ علم الحديث قد نضج واحترق، وأنا بدوري أقول لهم: إنَّه لم ينضج بعد.

وبهذه النتيجة يتضح أيضاً بطلان كلام ابن روزبهان الذي قال في آخر مطالب الفضائل متصلاً بالمطاعن قال: «اتفق العلماء على أن كل ما في الصحاح الستة - سوى التعليقات - لو حلف بالطلاق أنه من قول رسول الله ﷺ أو من فعله وتقريره لم يقع الطلاق ولم يحنث»^(١)، فإن ما تقدم منا ومن العلماء المحققين يثبت أن الطلاق لم يقع وإن المتكلم حانث بلا إشكال، إذ لا يوجد كتاب (غير كتاب الله تعالى) صحيح كل ما فيه من الأول إلى الآخر.

٢ - إذا أخذنا بالحديث الصحيح الموجود في كتب الحديث بعد الدراسة في سند الحديث فلا بد من عرض الحديث الصحيح على القرآن، فإن كان معارضاً له طُرح، ويؤخذ به إذا لم يكن فيه معارضة للقرآن الكريم، وذلك للروايات الكثيرة المتفق عليها من الجانبين والتي تقدم بعضها والقائلة: إن ما عارض كتاب الله زخرف، باطل، أو اضرب به عرض الجدار أو لم تهله. وأمثال ذلك. وقد تعدد الموافقة للكتاب من المرجحات عند تعارض الخبرين الصحيحين أيضاً.

٣ - إذا تعارض صحيحا الإسناد وكانا غير معارضين للقرآن، فتصل النوبة إلى ترك ما وافق السلطة آنذاك، حيث أن السلطة كانت تتدخل في وضع الحديث لصالحها كما تقدم ذلك تحت عنوان: «أهم العقبات في وصول سنة النبي ﷺ إلينا» وقد سزنا ما وجدنا عليه الأستاذ الشيخ محمود أبو رية من تصريحه في كتابه: الأضواء^(٢) بما انتهينا إليه.

إذن فالطريق الصحيح في البحث العلمي هو ما تقدم منا من الوصول إلى

(١) رجال السنة، لآية الله المظفر: ٥٨ وقد ورد كلام ابن روزبهان في رده على العلامة الحلي في كتاب (دلالت الصدق) للمظفر.

(٢) أضواء على السنة المحمدية: ٤٠٧.

أحكام الله تعالى، أضف الى ذلك أن الثقة بما روته كتب الحديث - التي روت الغث والسمين - هو مبعث الضرر وأصل الداء في شريعة السماء، ولعل أهم الأضرار في ذلك هي:

أ - الفرقة بين المسلمين التي حدثت من يوم قبض النبي ﷺ واختلف في أمر الحكومة (هل هي شورى أو بالنص) فوضعت الأحاديث في ذلك وكتبت بعد ذلك وقبلت من غير تدقيق وفحص مخالفة لقوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا...﴾^(١). وسوف يبقى هذا الخلاف مادام قلمنا وعملنا لا يجرأ على البحث في سند الرواة حتى الصحابة.

ب - إن الطعنات التي توجه الى الإسلام ترجع في أكثرها الى وجود الروايات المروية في كتب الحديث، وقد أضفينا عليها قداسة القبول من دون فحص، فكثير من الروايات التي تحمل الخرافة والجهالة والمخالفة للعقل والعلم، لازالت الى الآن صحيحة في نظر بعض المسلمين، والصحيح أنها لا بد من خضوعها للفحص والتحقيق، وإلا فسوف تبقى تلك الروايات مقبولة في كتب المسلمين، ويبقى الطعن على الإسلام الى ما شاء الله. فهل يوجد من عقلاء القوم من ينهض ويصرخ بالفحص في كتب الحديث؟ وعندئذ نكون في بوتقة الحقيقة غير متجاوزين، وبذلك يظهر الإسلام عالياً بقرآنه وسنته العملية مع الأحاديث الموافقة لهما، وَلْتَمَسَّكَ الْمُسْلِمُونَ بِهَذَا الصَّحِيحِ وَبَعْدْنَا عَنِ الْإِفْتِرَاقِ والاختلاف، فهل من عقلاء؟!

(١) آل عمران: ١٠٣.

المبحث الثاني

بطان الاعتقاد بعدالة الجيل الأول من المسلمين

تمهيد

لقد أوجد الإسلام في الساحة الجاهلية تغييراً شاملاً على جميع المستويات، فصنع الفرد المسلم الذي يعتقد بالإسلام منهجاً له في حياته، وأبعده عن العصبية والتقاليد السخيفة الموجودة في ذلك الوقت، وباختصار فإنه قد أخرج الإنسان من الظلمات الى النور، وقد تلقّت الأجيال المسلمة منهج الإسلام على أنه الأطروحة السليمة النازلة من السماء الى هداية البشرية، فأخلصوا للنبي ﷺ وللقرآن وللرسالة، وقدّموا ما تحتاجه هذه الأطروحة السماوية من تضحيات في النفوس والأموال، فاستحقوا بذلك الاخلاص المتناهي الإطراء والمدح والتفضيل على سائر الأمم، فقد قال تعالى: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾^(١) وقال تعالى: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً﴾^(٢) وقال عزّ من قائل: ﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعدّ لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز

(١) آل عمران: ١١٠.

(٢) البقرة: ١٤٣.

العظيم ﴿^(١)﴾ وقال تعالى: ﴿محمد رسول الله والذين معه أشدأء على الكفار رُحماًء بينهم تراهم رُكعاً سجداًء يتغفون فضلاً من الله ورضواناً سيماهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرعٍ أخرج شطأءه فأزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرأ عظيماً﴾ ^(٢).

وطبيعي أن هذه الآيات القرآنية التي تشمل كل الأمة أو الجيل الأول من المسلمين الذين تبعوا الرسول ﷺ لا تستلزم الاستقامة لكل فرد منهم على كل حال، بل أنها تقول أن هذه الأمة هي خير من الأمم السابقة في إخلاصها للمبدأ ولله وللرسول، وقد ذكرت سبب الأفضلية، وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأنهم أصبحوا وسطاً وشهداء على الناس وكان الرسول عليهم شهيداً. وهكذا بقية الآيات القرآنية قد مدحتهم ماداموا قد اتبعوا الرسول واتصلوا بالله وعملوا الصالحات، فهي أجنبية عن تفضيل كل فرد من الجيل الأول من المسلمين على كل فرد من غيرهم. هذا ولكن بعض المسلمين توهموا من هذه الآيات أشياء أأر، من قبيل عدالة الصحابي أو جعل عمله مصدراً للتشريع، ومحاولة تبرير أعمالهم جميعاً مهما كان نوعها ومخالفتها للشريعة السماوية. وهذا غلوة في الصحابة - الجيل الأول من المسلمين - فلا بد لنا من بيان هذا الغلو الخاطيء وبيان أسبابه.

ولابد لنا من الكلام حول تعريف الصحابي، وعدالته، وعن مذهب الصحابي لأجل الإحتجاج به.

(١) التوبة: ١٠٠.

(٢) الفتح: ٢٩.

١- من هو الصحابي؟

قال البخاري في كتابه: الصحابي من صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو صحابي^(١). وعلى هذا ذكروا أن مثل محمد بن أبي بكر هو صحابي، حيث ولد قبل وفاة النبي ﷺ بثلاثة أشهر وأيام، كما قد ثبت أن أمه أسماء بنت عميس ولدت في حجة الوداع قبل أن يدخلوا مكة، وذلك في أواخر ذي القعدة سنة (٢٠ هـ)^(٢).

وقال علي بن المديني في تعريف الصحابي: هو من صحب النبي ﷺ أو رآه ساعة من نهار فهو من اصحاب النبي ﷺ.

وقال ابن حجر: «أصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام، فيدخل من لقيته ومن طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى»^(٣).

هذا ولكن ابن حجر العسقلاني ذكر في شرحه لتعريف الصحابي: أن بعض الملازمة بين النبي ﷺ والذي رآه.

٢- عدالة الصحابي

إن الاختلاف في عدالة الصحابي شيء قائم بين المسلمين، فقد ذهب قوم إلى الغلو في الصحابة - فقصوا بعدالتهم جميعاً حتى من انغمس منهم في الفتنة أو نزل الكتاب بقده وذمه - وأنه من تكلم عنهم بشيء فشك في واحد منهم

(١) فتح الباري: ج ٣ ص ٢.

(٢) مقدمة كتاب الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، ص ٤ عنه أضواء على السنة المحمدية: ٣٤١-٣٤٢.

(٣) المصدر السابق.

فقد فسق. وهذا وإن كان بعمومه لا يتفق مع الطبائع البشرية، ومخالفاً لنصوص القرآن والسنة ولما نقله لنا التاريخ الإسلامي متواتراً عن بعضهم، إلا أن هذا المسلك موجود في الخارج يمثله ضيق الفكر من المسلمين الذين يريدون الإبقاء على سيرة السلف وإن كانت مخالفة للقرآن والسنة وكانت ظالمة، حيث إن ذلك يستلزم قبول روايات الصحابة بأجمعهم، ومن يمثل هذا الجانب: هو النووي فقد قال في التقريب: «الصحابة كلهم عدول ومن لابس الفتنة وغيرهم».

وقال الذهبي في رسالته (الرواة الثقة) بعد أن ذكر أننا إذا فتحنا باب الجرح والتعديل على نفوسنا لدخل فيه عدّة من الصحابة والتابعين والأئمة، فبعض الصحابة كفّر بعضهم بعضاً بتأويل ما!! والله يرضى عن الكل ويغفر لهم، فما هم بمعصومين.. ثم قال: وأما الصحابة فبساطهم مطوي وإن جرى ما جرى، وإن غلطوا كما غلط غيرهم من الثقة!! إذ على عدالتهم وقبول ما نقلوا العمل، وبه ندين لله تعالى^(١).

ومما تقدم نستطيع أن نعرف الدليل على ما تقدّم من عدالة الصحابي، فهو الإجماع أولاً، وبعضهم استدل برواية: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» وفي رواية أخرى: «أصحابي كالنجوم فأيهم أخذتم بقوله اهتديتم»^(٢).

نقول: أما الإجماع فيرده: ما ذكره الآمدي في الأحكام من ذكره للخلاف في عدالة الصحابة فقال: «اتفق الجمهور من الأئمة على عدالة الصحابة، وقال قوم:

(١) لمزيد من التوسع راجع: رسالة (الرواة الثقة) للذهبي: ص ٣ - ٢١.
 (٢) راجع الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق الشاطبي / مطبعة المكتبة التجارية ٤١ - ٧٦ وستجد روايات أخرى تعطي نفس المعنى في هذا الحديث.

إنَّ حكمهم في العدالة حكم من بعدهم في لزوم البحث عن عدالتهم في الرواية، ومنهم من قال: إنَّهم لم يزالوا عدولاً حتى وقع الاختلاف والفتن فيما بينهم، ومنهم من قال: إنَّ كل من قاتل علياً عالماً منهم فهو فاسق مردود الرواية والشهادة على الإمام الحق، ومنهم من قال: يرد رواية الكل وشهادتهم لأنَّ أحد الفريقين فاسق وهو غير معلوم ولا معين».

ومع هذه الأقوال الخمسة كيف يُدعى الاجماع على عدالة الصحابة؟
أما حديث أصحابي كالنجوم فقد ذكروا: أنَّ هذا حديث باطل لا أصل له، فقد ذكر ابن حزم أنَّ حديث أصحابي كالنجوم: «حديث موضوع مكذوب باطل، وقال أحمد: حديث لا يصح، وقال البزاز: لا يصح هذا الكلام عن النبي ﷺ»^(١).

وقد ذكرت روايات أخرى تفيد عدالة الصحابة منها: ما نسب الى الرسول ﷺ مثل: «عليكم بسُنَّتي وسُنَّة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ» ومنها: «اقتدوا باللذين بعدي أبي بكر وعمر» ومنها: «تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، قالوا ومن هي يا رسول الله؟ قال ما أنا عليه وأصحابي» ومثل: «أصحابي مثل الملح لا يصلح الطعام إلا به»^(٢).

ونحن إذا غضضنا النظر عن سند هذه الروايات، تبقى استحالة صدور مضمونها من النبي ﷺ لأنَّ النبي ﷺ يستحيل أن يُعبدنا بالمتناقضين. وتناقض سيرة الخلفاء في نفسها وكذا بقية الصحابة من أوضح الأمور لمن قرأ تاريخهم،

(١) الموافقات في أصول الشريعة: ٤ - ٦٧ لأبي إسحاق الشاطبي.

(٢) المصدر السابق.

فأبو بكر مثلاً: «قد ساوى في العطاء من الأموال الخراجية، أما عمر فقد فاوت فيها. وأبو بكر كان يرى طلاق الثلاث واحداً، وعمر شرعه ثلاثاً، وعمر منع من المتعتين - متعة الحج ومتعة النساء - بخلاف أبي بكر. وهكذا أمثال هذه الموارد، فما هي السُنَّة من هذه السير؟!»

وحسبك أن سيرة الشيخين قد عرضت على الإمام عليّ عليه السلام يوم الشورى بعد مقتل عمر فأبى التقيّد بها ولم يقبل الخلافة لذلك، ولهذه المناقشة فقد عدّ الغزالي^(١) والآمدي^(٢) هذه الروايات في الأصول الموهومة. وقد يستدلّ على عدالة الصحابي بما تقدم من ثناء الله تعالى عليهم في كتابه الكريم.

والجواب: قد تقدّم ممّا أنّ الثناء لم يتناول الأفراد بالخصوص وإنّما غايته العموم، كما يصح لنا أن نُثني على الأمة الإسلامية في هذا اليوم، ونفضلها على الأمم الأخرى من حيث تمسكها بالقرآن والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فليس هذا هو عبارة عن عدالة كل فرد منهم كما هو واضح لمن له أدنى تأمل.

وقد يستدل أيضاً على عدالتهم، بكونهم مجتهدين في أعمالهم التي وقعت منهم وإن كنا نقطع اليوم بأنّ البعض كانت أعماله مخالفة للقرآن والسُنَّة إلّا أنهم قد أخطأوا في اجتهادهم فلهم أجر واحد.

والجواب: إنّنا نقبل الاختلاف في الاجتهاد، ونقبل أنّ خطأ المجتهد يُسبّب له العذر عند الله تعالى وله أجر واحد بشرط أن يكون قد سار على الطريقة

(١) المستصفى: ١ / ١٣٥ للغزالي - مطبعة مصطفى محمد مصر.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام: ٣ / ١٣٦ للآمدي - مطبعة محمد عليّ صبيح وأولاده بمصر.

الاجتهادية المألوفة عند المسلمين، وسأعرض عليك الأسباب التي توجب الاختلاف بين الفقهاء، فإن كان الاجتهاد ناشئاً من هذه الأسباب فهو اجتهاد مقبول، فإن أذى الى الخطأ في الحكم فهو معذور أمام الله تعالى، وأما إذا كان العمل مصادماً لصريح القرآن والسنة، أو كان مخالفاً لما هو مرتكز عند عامة المسلمين فهو لا يمت بصلة الى الاجتهاد.

أسباب الاختلاف بين الفقهاء

يمكننا أن نلخص لك الأسباب المؤدية الى الاختلاف بين الفقهاء بسببين هما :

١ - الخلاف في الأصول والمباني العامة التي يعتمدونها في استنباطهم، كالخلاف في حجية أصالة الظهور الناشئة من الكتاب أو سنة الرسول، أو الصحابة، أو أهل البيت عليهم السلام، أو الاستصحاب وغيرهما مما يمكن أن يقع موقع الكبرى في قياس الاستنباط، فالشاطبي^(١) يقول عن سنة الصحابة: «سنة الصحابة عليهم السلام سنة يعمل عليها ويرجع إليها، والدليل على ذلك أمور... كقوله تعالى: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾^(٢) وقوله: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً...﴾^(٣).

بينما ذكر الإمامية حجية سنة أهل البيت عليهم السلام استناداً الى قوله تعالى: ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا﴾^(٤).

(١) الأصول العامة للفقهاء المقارن: ص ١٣٥ عن الموافقات ج ٤ ص ٧٤.

(٢) آل عمران: ١١٠.

(٣) البقرة: ١٤٢.

(٤) الأحزاب: ٣٣.

وإلى حديث الثقلين المتواتر المتكرر في أكثر من واقعة، وقد نقل بروايات مختلفة، ففي رواية زيد بن أرقم: «إني تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»^(١).

ومثال آخر للاختلاف في المباني العامة: هو القول بحجية القياس الذي ذهب إليه بعض وأحاله آخرون، وفصل ثالث بين القياس المنصوص العلة فأجازه، وبين مضمون العلة فمنعه.

٢ - الخلاف في مدى إنطباق هذه الكبريات على صغرياتها بعد الاتفاق على الكبرى. فقد يكون منشأ الاختلاف في الضوابط التي تعطى لتشخيص الصغريات، أو إدعاء وجود قرائن خاصة لها مدخليتها في التشخيص لدى بعض وإنكارها لدى آخرين كأن يستفيد أحدهم من نهى النبي ﷺ عن أكل لحوم الحُمُر يوم خيبر الحرمة التكليفية الواقعية، بينما يستفيد الآخرون أن الحكم ولايتي نشأ من كون الحمير هي حملتهم في ذلك الوقت، فهو حكم مؤقت وليس حكماً دائماً. وكذلك كأن يستفيد أحدهم من آية الوضوء أن التحديد فيها إنما هو تحديد لطبيعة الغسل وبيان الكيفية، فيفتي تبعاً لذلك بالوضوء المنكوس، بينما يستفيد الآخرون أنه تحديد للمغسول وليس فيه أية دلالة على بيان كيفية الغسل، فلا بد من التماس بيان الكيفية من الرجوع إلى الأدلة الأخرى كالوضوءات البيانية وغيرها.

وعلى هذا فإن الاختلاف بين المجتهدين إذا كان ناشئاً من هذين السببين فهو اجتهاد مقبول ويثاب صاحبه وإن أخطأ في اجتهاده، ولكن كل من دافع

(١) أقرأ أسانيد الحديث مفصلة في كتاب المراجعات : ص ٢٠ - ٢١.

عن الصحابة ووصفهم بالعدالة والاجتهاد لم يستطع الى الآن أن يثبت بالدليل على عدم خروج أعمال بعضهم عن هذين السببين، فكيف وقد تعدت الى شرب الخمر والزنا والقتل بالسُّم والتلاعب في أحكام الله والظلم للعباد، ومخالفة الشريعة علانية، وأمثال هذه الأمور، فهل لنا أن نصحح هذه الأعمال بالاجتهاد الذي يثاب عليه المجتهد وإن أخطأ؟!!

نماذج من أعمال الصحابة

وإليك الآن أمثلة لما فعله بعض الصحابة، فهل يمكن لنا أن نبرره باجتهدهم؟

أولاً: خالد بن الوليد

وهو الذي يعبر عنه (بسيف الله المسلول) فقد ذكر الطبري عن عبد الرحمن ابن أبي بكر قال: لما نزل خالد بالبطاح^(١) بعث ضرار بن الأزور في سرية وفيهم أبو قتادة، فداهموا قوم مالك ليلاً. وكان أبو قتادة يحدث: إنهم غشوا القوم وراعوهم تحت الليل، فأخذ القوم السلاح، قال: فقلنا إنا المسلمون.

فقالوا: ونحن المسلمون.

قال: فما بال السلاح معكم؟

قالوا لنا: فما بال السلاح معكم؟

قلنا: فإن كنتم كما تقولون فضعوا السلاح.

(١) البطاح: ماء في ديار أسد بن خزيمه - معجم البلدان.

قال: فوضعوها، ثم صلّوا وصلّينا^(١).

وفي شرح ابن أبي الحديد: «فلما وضعوا السلاح رُبطوا أسارى فأتوا بهم خالداً».

وفي الإصابة: «إنَّ خالداً رأى امرأة مالك وكانت فائقة في الجمال، فقال مالك بعد ذلك لإمرأته: قتلتي، يعني سأقتل من أجلك»^(٢).

وفي تاريخ اليعقوبي: «فلما رآها أعجبته، فقال: والله ما نلت ما في مثابتك حتى أقتلك»^(٣).

وفي كنز العمال: «إنَّ خالد بن الوليد إذعى أنَّ مالك بن نويرة إرتد بكلام بلغه عنه، فأنكر مالك ذلك وقال: أنا على الإسلام، ما غيرت ولا بدلت، وشهد له أبو قتادة وعبد الله بن عمر، فقدّمه خالد وأمر ضرار بن الأزور الأسدي فضرب عنقه، وقبض خالد امرأته أمّ تميم فتزوّجها»^(٤).

وفي وفيات الأعيان وفوات الوفيات وتاريخ أبي الفداء وابن شحنة، واللفظ للأول: «كان عبد الله بن عمر وأبو قتادة الأنصاري حاضرين، فكلمنا خالداً في أمره فكّر كلامهما، فقال مالك: يا خالد! ابعثنا إلى أبي بكر فيكون هو الذي يحكم فينا فإنك بعثت إليه غيرنا ممن جرمه أكبر من جرمننا».

فقال خالد: لا أقالني الله أن أقتلك، وتقدم إلى ضرار بن الأزور بضرب عنقه، فالتفت مالك إلى زوجته وقال لخالد: هذه التي قتلتي، وكانت في غاية الجمال، فقال له خالد: بل الله قتلك برجوعك عن الإسلام.

(١) الطبري طبعة أوربا: ج ١ ص ١٩٢٧ - ١٩٢٨.

(٢) الإصابة: ٣ / ٣٣٧.

(٣) تاريخ اليعقوبي: ٢ / ١٣١.

(٤) كنز العمال: ٣ / ١٣٢ الطبعة الأولى.

فقال مالك: أنا على الإسلام.

فقال خالد: يا ضرار! اضرب عنقه.

فضرب عنقه وجعل رأسه أثيفة لِقْدَرٍ وكان من أكثر الناس شَعْرًا^(١).

وتزوَّج خالد بإمراة مالك أم تميم بنت المنهال في تلك الليلة^(٢).

فقال في ذلك أبو زهير السعدي:

الأقل لحَيٍّ أوطئوا بالسنانك تطاول هذا الليل من بعد مالك

قضى خالد بغياً عليه لعرسه وكان له فيها هوى قبل ذلك

فأمضى هواه خالد غير عاطف عنان الهوى عنها ولا متمالك

فأصبح ذا أهل وأصبح مالك الى غير أهل هالكاً في الهواك^(٣)

ومر المنهال على أشلاء مالك بن نويرة، هو ورجل من قومه حين قتله

خالد، فأخرج من خريطته ثوباً فكفنه فيه ودفنه^(٤).

وفي تاريخ اليعقوبي: «فلحق قتادة بأبي بكر فأخبره الخبر وحلف أن لا

يسير تحت لواء خالد لأنّه قتل مالكا مسلماً» وبرواية عبد الرحمن بن أبي بكر

في الطبري: «وكان ممن شهد لمالك بالإسلام أبو قتادة، وكان قد عاهد الله أن لا

يشهد مع خالد حرباً أبداً».

وفي تاريخ اليعقوبي أيضاً فقال عمر بن الخطاب لأبي بكر: يا خليفة رسول

الله! إن خالداً قتل رجلاً مسلماً وتزوج امرأته من يومها، فكتب أبو بكر الى

خالد فأشخصه، فقال: يا خليفة رسول الله إنّي تأولت وأصبت وأخطأت. وفي

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان: ٥ / ٦٦ في ترجمة وثيمة وفوات الوفيات: ٢ / ٦٢٧ كلاهما نقلتا الخبر عن ردة ابن وثيمة وكذلك الواقدي، تاريخ أبي الفداء: ١٥٨ وتاريخ ابن شحنة بهامش تاريخ الكامل: ١١ / ١١٤.

(٢) تاريخ اليعقوبي: ٢ / ١١٠.

(٣) الوفيات: ٥ / ٦٧ وفوات الوفيات: ٢ / ٦٢٦. أبي الفداء: ١٥٨. ابن شحنة: ١١ / ١١٤ بهامش ابن الأثير.

(٤) بترجمة المنهال من الإصابة ٣ / ٤٧٨ والخريطة كالحقبة وعاء من جلد وغيره يجمع على ما فيه.

وفيات الأعيان وتاريخ أبي الفداء وكنز العمال وغيرها^(١) واللفظ للأول: «ولما بلغ ذلك أبا بكر وعمر قال عمر لأبي بكر: إنَّ خالداً قد زنى فأرجمه، قال: ما كنت أرجمه فإنه تأول فأخطأ، قال: فاعزله، قال: ما كنت أعمدُ سيفاً سلَّه الله!!» وفي رواية الطبري عن عبد الرحمن بن أبي بكر: «فلما بلغ قتلهم عمر بن الخطاب، تكلم فيه عند أبي بكر فأكثر وقال: عدو الله عدا على امرئ مسلم فقتله ثم نزا على امرأته. وأقبل خالد بن الوليد قافلاً حتى دخل المسجد وعليه قباء له صدأ الحديد، معتجراً بعمامة له قد غرز في عمامته أسهماً، فلما أن دخل المسجد قام إليه عمر فانتزع الأسهم من رأسه فحطَّهما ثم قال: أرياء! قتلت امرءاً مسلماً ثم نزوت على امرأته، والله لأرجمنك بأحجارك. ولا يكلمه خالد ابن الوليد ولا يظن إلا رأي أبي بكر على مثل رأي عمر فيه، حتى دخل على أبي بكر، فلما أن دخل عليه أخبره الخبر واعتذر إليه، فعذره أبو بكر وتجاوز عما كان في حربه تلك.

قال: فخرج خالد حين رضي عنه أبو بكر، وعمر جالس في المسجد، فقال: هلم إلي يا ابن أم شملة.

قال: فعرف عمر أن أبا بكر قد رضي عنه فلم يكلمه ودخل بيته.

وفي وفيات الأعيان وتاريخ يعقوبي: وكان أخوه متمم بن نويرة أبو نهشل شاعراً فرثى أخاه بمراثي كثيرة، ولحق بالمدينة إلى أبي بكر، وصلى خلفه صلاة الصبح، فلما فرغ أبو بكر من صلاته قام متمم فوقف بحذائه واتكأ على سية قوسه ثم أنشد:

نعم القتل إذا الرياح تناوحت خلف البيوت قتلت يا ابن الأزور

(١) كنز العمال ٣ / ١٣٢ ح ٢٢٨، وبقية المصادر مز تعين صفحاتها، الطبعة الأولى.

أدعوته بالله ثم غدرته لو هو دعاك بذمة لم يغدر
وأوماً الى أبي بكر رضي الله عنه فقال أبو بكر: والله ما دعوته ولا غدرته...
الحديث^(١).

أقول: فهل نقبل تأول خالد في أسر المسلم وقتله وتزوجه بزوجه ليلة
مقتله؟ أو نسكت عن تأويل اسقاط الحدّ عنه؟ وقد دافع البعض عن خالد
بقوله: «لو كان مالك مسلماً لما أقدم خالد على قتله وهو يعلم جيداً قوله تعالى:
﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم...﴾^(٢) ولو صح أن مالكاً كان مسلماً... فلماذا
سكت الخليفة أبو بكر رضي الله عنه عن هذه القضية والحكم الشرعي واضح فيها...؟!
ولماذا لم يتقدم مالك الى خالد معلناً إسلامه... بدلاً من أن يساق أسيراً؟...»^(٣)
أقول: إن المدافع عن خالد لم يعرف أن كلامه مصادرة على المطلوب،
حيث إن الإشكالات على خالد والخليفة أبي بكر هي هذه الإشكالات فقد
جعلها المدافع أدلة على صحة عمل خالد والخليفة أبي بكر، وهي تضاد كل
النصوص المتقدمة في الواقعة.

ثانياً: معاوية بن أبي سفيان

وهذا هو صحابي آخر عمل ما عمل مع الإمام الحسن رضي الله عنه من نكته لبنود
الصلح ودفعه السم الى الإمام بواسطة زوجته «جعدة بنت الأشعث» التي منّاها
بزواج ابنه يزيد منها، ثم لم يف لها بذلك أيضاً.

(١) استُئْت تفصيل الحادثة من كتاب معالم المدرستين: ٢ / ٨١ - ٨٤.

(٢) النساء: ٩٣.

(٣) الشيعة في التصور الإسلامي: علي عمر فريج: ١٠٣.

بنود الصلح

المعاهدة التي وقعها الطرفان (معاوية والإمام الحسن عليه السلام) كما نقلها لنا التاريخ و سأذكر لك أهم بنود المعاهدة اختصاراً:

المادة الأولى: تسليم الأمر إلى معاوية، على أن يعمل بكتاب الله وسنة رسوله ^(١)، وسيرة الخلفاء الصالحين ^(٢).

المادة الثانية: أن يكون الأمر للحسن من بعده ^(٣)، وليس لمعاوية أن يعهد به إلى أحد ^(٤).

المادة الثالثة: أن يترك سب أمير المؤمنين والقنوت عليه بالصلاة ^(٥) وأن لا يذكر علياً إلا بخير ^(٦).

المادة الرابعة: على أن الناس آمنون حيث كانوا من أرض الله في شامهم، وعراقهم وحجازهم ويمّتهم وأن يؤمن الأسود والأحمر وأن يحتمل معاوية ما يكون من هفواتهم وأن لا يتبع أحداً بما مضى وأن لا يأخذ أهل العراق بإحنة ^(٧)

المادة الخامسة: أن يأمن أصحاب علي عليه السلام حيث كانوا، وأن لا ينال أحداً من شيعة علي عليه السلام بمكروه، وأن أصحاب علي وشيعته آمنون على أنفسهم وأموالهم ونسائهم وأولادهم، وأن لا يتعقب عليهم شيئاً ولا يتعرض لأحد منهم بسوء

(١) المدائني - فيما رواه عنه ابن أبي الحديد من شرح النهج: ٤ / ٨

(٢) فتح الباري في شرح صحيح البخاري فيما رواه عنه ابن عقيل في النصاب الكافية: ١٥٦ الطبعة الأولى.

(٣) تاريخ الخلفاء: للسيوطي: ١٩٤ وابن كثير: ٨ / ٤١.

(٤) الإمامة والسياسة: ج ١ ص ١٨٥، المدائني: فيما يرويه عنه في شرح النهج: ٤ / ٨ والفصول المهمة: لابن الصباغ.

(٥) أعيان الشيعة: ٤ / ٤٣.

(٦) مقاتل الطالبين: للإصبهاني: ٢٦ وشرح النهج: ٤ / ١٥.

(٧) المصادر السابقة.

ويوصل كل ذي حقِّ حقَّه^(١).

المادة السادسة: على أن لا يبغى للحسن بن علي ولا لأخيه الحسين، ولا لأحد من أهل بيت رسول الله ﷺ غائلة، سراً ولا جهراً، ولا يخيف أحداً منهم في أفق من الآفاق^(٢).

الختام لبنود الصلح

قال ابن قتيبة: «ثم كتب عبد الله بن عامر - يعني رسول معاوية الى الحسن عليه السلام - الى معاوية شروط الحسن كما أملاها عليه، فكتب معاوية جميع ذلك بخطه وختمه بخاتمه، وبذل عليه العهود المؤكدة والأيمان المغلظة، وأشهد على ذلك جميع رؤساء أهل الشام، ووجه به الى عبد الله بن عامر، فأوصله الى الحسن»^(٣).

موقف معاوية من الصلح

وعندما نودي في الناس الى المسجد الجامع في الكوفة ليستمعوا الى الخطبتين على معاهدة الصلح، وقد سبق معاوية الى المنبر فخطب ومن جملة ما قال على رواية المدائني:

«يا أهل الكوفة أتروني قاتلتكم على الصلاة والزكاة والحج؟ وقد علمت أنكم تصلون وتركون وتحجون. ولكنني قاتلتكم لأتأمر عليكم وألي رقابكم،

(١) الطبري: ٩٧ / ٦. ابن الأثير: ١٦٦ / ٣. مقاتل الطالبين: ٢٦. شرح النهج: ٤ / ١٥ والنصائح الكافية: ١٥٦.

والبحار: ١١٥ / ١٠. وعلل الشرائع: ٨١.

(٢) البحار: ١١٥ / ١٠، النصائح الكافية: ١٥٦ ط. ل.

(٣) الإمامة والسياسة: ٢٠٠.

وقد أتاني الله ذلك وأنتم كارهون! ألا أن كل دم أُصيب في هذه الفتنة مطلول، وكل شرط شرطته فتحت قدمي هاتين!! ولا يصلح الناس إلا ثلاث: إخراج العطاء عند محله، وإقبال الجنود لقوتها، وغزو العدو في داره، فإن لم تغزوهم غزوكم».

وروى أبو الفرج الإصبهاني عن حبيب عن أبي ثابت مسنداً أنه: ذكر في هذه الخطبة علياً فقال منه ثم نال من الحسن^(١).

وزاد أبو إسحاق السبيعي فيما رواه من خطبة معاوية قوله: «ألا وأن كل شيء أعطيت الحسن بن عليّ تحت قدمي هاتين لا أفي به!» وقال أبو إسحاق: وكان والله غداراً^(٢). وهذا أقل ما حفظه التاريخ لنا من خطبة معاوية.

سُنَّة سَبِّ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْمَنَابِرِ

ومن أعمال معاوية أيضاً الذي تبعه عليها بعض الصحابة وغيرهم هو سبُّ عليّ وهو أحد الخلفاء. وقد كان أحد بنود معاهدة الصلح مع الإمام الحسن هو «الكف عن سبِّ الإمام عليّ» ولكن معاوية جعل سبِّ الإمام عليّ عَلَيْهِ السَّلَامُ سُنَّةً دامت حتى مجيء الخليفة عمر بن عبد العزيز فرفع السبِّ عنه، وقد كان معاوية يقول في آخر خطبته: «اللهم إن أبا تراب - يعني علياً - ألحد في دينك، وصدَّ عن سبيلك فألغنه لعناً وبيلاً وعذبه عذاباً أليماً. وكتب بذلك إلى الآفاق فكانت هذه الكلمات يشاد بها على المنابر»^(٣).

(١) شرح النهج: ٤ / ١٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) النصائح الكافية: لابن عقيل: ١٩ - ٢٠.

ودعى معاوية المغيرة بن شعبة وهو يريد استعماله على الكوفة - بعد الصلح - فقال له: «أما بعد فإنّ لذي الحلم قبل اليوم ما تفرع العصا، ولا تجزي عنك الحليم بغير التعليم وقد أردتُ إيصاءك بأشياء كثيرة أنا تاركها اعتماداً على بعدك، ولست تاركاً إيصاءك بخصلة واحدة لا تترك شتم عليّ وذمّه»^(١).

قتل حجر وأصحابه

وقد قتل معاوية جمعاً من الصحابة الذين يميلون الى عليّ عليه السلام ويعتقدون به. منهم: حجر بن عدي الكندي، وهو أول من قُتل صبراً في الإسلام، وقتل معه ستة من أصحابه في مرج عذراء - بغوطة دمشق - بعد اثني عشر ميلاً منها سنة (٥١ هـ)، وقد كان السبب في قتله كما ذكر ابن الأثير: «كان حجر وأصحابه مسجونين في مرج عذراء، فجاءهم (أعور معاوية) في رهط من أصحابه يحملون أمره بقتلهم ومعهم أكفانهم فقال لحجر: إن أمير المؤمنين أمرني بقتلك يا رأس الضلال، ومعدن الكفر والطغيان!!!... والمتولي لأبي تراب، وقتل أصحابك إلا أن ترجعوا عن كفركم وتلعنوا صاحبكم وتبرأوا منه. فقال حجر وأصحابه: إن الصبر على حدّ السيف لأيسر علينا ما يدعوننا اليه ثم القدوم على الله وعلى نبيه وعلى وصيّته، أحبّ إلينا من دخول النار. وحفرت القبور وقام حجر وأصحابه يصلّون عامة الليل، فلما كان الغد قدّموهم ليقتلوهم فقال لهم حجر: اتركوني أتوضأ وأصلّي، فإنّي ما توضأت إلا صلّيت. فتركوه فصلّني ثم انصرف وقال: والله ما صلّيت صلاة أخف منها، ولولا أن تظنّوا فيّ جزعاً من الموت لأستكثرت منها ثم قال: اللهمّ إنّنا نستعديك على أمتنا، فإنّ أهل الكوفة

(١) ابن الأثير: ٣ / ١٨٧. الطبري: ٦ / ١٤١.

شهدوا علينا، وأنَّ أهل الشام يقتلوننا، أما والله لئن قتلتموني بها، فأني لأؤل فارس من المسلمين هلك في واديها، وأول رجل من المسلمين نبخته كلابها»^(١).

ثم مشى إليه (هدبة بن فياض القضاعي بالسيف) فارتعد فقالوا له: «زعمت أنك لا تجزع من الموت، فأبرأ من صاحبك وندعك!!»
فقال حجر: «مالي لا أجزع وأرى قبراً محفوراً وكفنناً منشوراً، وإني والله إن جزعت من القتل لا أقول ما يسخط الرب!».

وشفع في سبعة من أصحاب حجر، المقربون لدى معاوية في الشام، وعرض الباكون على السيف، وقال حجر في آخر ما قال: «لا تُطلقوا عني حديداً ولا تغسلوا عني دماً فأني لاقى معاوية غداً على الجادة وإني مخاصم»، وذكر معاوية كلمة حجر هذه فغصَّ بها ساعة هلك - معاوية - فجعل يغرغر بالصوت ويقول: «يومي منك يا حجر يوم طويل».

عودة الى عدالة الصحابة

وعلى كل حال، فإذا كان بعض الصحابة قد خالفوا القرآن والسنة فما هو المانع من والتصريح بأن الصحابة - كبقية الناس - على قسمين:
القسم الأول: الصحابة المؤمنون بالرسالة الذين أثنى عليهم الله تعالى في قرآنه الكريم في بيعة الشجرة فقد قال تعالى في سورة الفتح: ﴿لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم

(١) تاريخ ابن الأثير: ج ٣ / ١٩٢. وقال ابن سعد ومصعب الزبيري فيما رواه الحاكم عنه عند ذكر حجر: «وقتل بمرج عذراء بأمر معاوية، وكان حجر هو الذي افتتحها فُقِدِرَ بها» وهذا هو معنى قوله هنا: «وأول رجل من المسلمين نبخته كلابها» يعني يوم فتحها.

فتحاً قريباً ﴿١﴾.

فقد خصَّ الله الثناء بالمؤمنين ممن حضروا بيعة الشجرة ولم يشمل المنافقين الذين حضروها مثل عبد الله بن أبي وأوس بن خولي (٢).
وقال تعالى: ﴿محمدٌ رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يتغنون فضلاً من الله ورضواناً سيماهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار وَعَدَّ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ (٣).
وذيل الآية يدل على أنَّ الصحابة قسمان: قسمٌ مؤمن مستكمل الإيمان وعمل الصالحات.

والقسم الثاني: مسلم ولم يدخل الإيمان في قلبه، (وآمن وعمل صالحاً في عهد الرسالة ثم انقلب على عقبيه، فحبط عمله، وقد صرَّح القرآن بهذا القسم الثاني من الصحابة فقد قال تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل، أفئن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً وسيجزي الله الشاكرين﴾ (٤) وقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله انقلبتم إلى الأرض أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا لَقِيلٌ * الْآتِنُوا عَذَابًا لِيَمَّا وَبَسُوا وَيَسْتَبَدِّلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٥) وقال تعالى: «يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذَلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ

(١) الفتح: ١٨.

(٢) راجع خبر بيعة الشجرة (بيعة الرضوان) في مغازي الواقدي وخطط المقرئ.

(٣) الفتح: ٢٩.

(٤) آل عمران: ١٤٤.

(٥) التوبة: ٣٨ - ٣٩.

لومة لائم، ذلك فضلُ الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم ﴿١﴾ وقال تعالى: «ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق ولا يكونوا كالذين أوتوا الكتاب من قبل فطال عليهم الأمد فقست قلوبهم وكثير منهم فاسقون ﴿٢﴾».

ولا أدري كيف يُدعى أن كل الصحابة عدول؟ أليس في ذلك هتكاً لكرامة الصحابة في أن يعدّ منهم مثل طليحة وسجاح والأسود العنسي الذين إنقلبوا وارتدوا عن الإسلام وادعوا النبوة في حياة النبي ﷺ وقد حاربهم الرسول وانتصر عليهم؟! وهذا التعجب والاستنكار لا يرد بمن قيد الصحبة بمن مات على الإسلام.

ثم إن هناك نصاً قرآنياً يُبين لنا أن الله ليس له صداقة مع أفراد وعداوة مع غيرهم، وكل عباده عنده متساوون، لا يفرق بين أحدٍ منهم بمقتضى عدالته، فمن عصي استحق العقاب، ومن أطاع استحق الثواب والعفو والمغفرة، سواء كان صحابياً، أو غير صحابي، فقد قال تعالى: ﴿ضرب الله مثلاً للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئاً وقيل ادخلا النار مع الداخلين * وضرب الله مثلاً للذين آمنوا امرأة فرعون إذ قالت رب ابن لي عندك بيتاً في الجنة... * ومريم ابنة عمران.... ﴿٣﴾».

وقد قال تعالى - كقانون إلهي يقتضي العقاب - ﴿يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً ﴿٤﴾».

ملاحظة: إننا أثبتنا أن الصحابة هم كبقية الناس منهم العادل ومنهم الفاسق،

(١) المائدة: ٥٤.

(٢) الحديد: ١٦.

(٣) التحريم: ١٠ - ١٢.

(٤) الإنسان: ٣١.

وينبغي عدم قبول قوله، ولكن ليس معنى كلامنا هذا هو أن الله تعالى معذبه حتماً ومدخله النار، فإنَّ عمله يقتضي العقاب والعذاب فهو مستحقه، ولكن قد يُعفى ويُغفر له، إذا كان حُسْنُ العفو والمغفرة قد شمله، لرحمة الله التي وسعت كل شيء. وهذا شيء آخر لا نتكلم فيه، وإنما كلامنا في مَنْ يعدهم كلهم عدوياً ويرتب على ذلك قبول قولهم فيفسد علينا الدين والتاريخ الإسلامي الناصح.

أدلة عدم عدالة الصحابة

١ - إن آية: ﴿إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَاءٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾^(١) قد نزلت في رجل متيقن الصحبة وهو (الوليد بن عتبة).

٢ - أحاديث لا تدري ما أحدثوا بعدك:

ففي صحيح البخاري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «بيننا أنا قائم إذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال: هلم، فقلت: أين؟ قال: إلى النار والله. قلت: وما شأنهم؟

قال إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقري، ثم إذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم، فقال: هلم، قلت: أين؟

قال: إلى النار والله.

قلت: وما شأنهم؟

قال: إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقري، فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم»^(٢).

(١) الحجرات: ٦.

(٢) البخاري: ١٢١ / ٨. همل النعم، الإبل بلا راع، والمراد أنه لا يخلص منهم من النار إلا القليل.

- ٣- إنَّ من الصحابة من شرب الخمر (مثل قدامة بن مضعون).
- ٤- إنَّ من الصحابة من قتل عليَّ بن أبي طالب عليه السلام وهو الخليفة الشرعي... وهو ابن ملجم، ومنهم من رضي بهذا العمل المخزي كعمران بن حطان، ومنهم من قتل الحسن والحسين عليهما السلام وهما من تعرف.
- ٥- ومنهم الذين اعتذروا في غزوة تبوك وكانوا بضعة وثمانين رجلاً، وحلفوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقبل منهم علانيتهم فنزل فيهم قوله تعالى: ﴿سحلفون بالله لكم إذا انقلبتم إليهم لتعرضوا عنهم فأعرضوا عنهم إنهم رجس، ومأواهم جهنم جزاء بما كانوا يكسبون﴾ يحلفون لكم لترضوا عنهم، فإنَّ رضوا عنهم فإنَّ الله لا يرضى عن القوم الفاسقين ﴿^(١)﴾.

مواقف وآراء عن الصحابة وعدالتهم

فقد روى البخاري وغيره عن حذيفة بن اليمان قال: إنَّ المنافقين اليوم شرَّ منهم على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، كانوا يومئذ يسرون واليوم يجهرون!

وفي رواية أخرى للبخاري عن حذيفة بن اليمان أيضاً قال: إنَّما كان النفاق على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأما اليوم فإنَّما هو الكفر بعد الإيمان. وفي رواية: فإنَّما هو الكفر والإيمان. وأخرج البزار عن أبي وائل، قلت لحذيفة: النفاق اليوم شرُّ أم على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال: فقرب بيده على جبهته وقال: أوه! هو اليوم ظاهر، إنَّما كانوا يستخفون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم! ^(٢).

وقد رأينا أن نذكر كلمة للدكتور (طه حسين) ذكرها في كتابه القِيم

(١) التوبة: ٩٥ - ٩٦.

(٢) فتح الباري: ١٣ / ٦٢ - ٦٣.

(عثمان) أشار فيها الى الفتنة التي وقعت أيام عثمان والصحابة فيها وهم قوادها، فقال: إنَّ الناس وقفوا من الأحداث أيام عثمان، ومن نصيب عثمان منها مواقف متباينة أشدَّ التباين:

أ - فقوم أراحوا أنفسهم جملة وقالوا إنَّ أكثر هذه الأحداث مكذوب مصنوع لم يصح وقوعه وإنما تكلفه المتكلفون، أراد بعضهم به الكيد للإسلام، ودُئِع بعضهم إليه بما كان من الخصومة العنيفة بين الأحزاب. وهم من أجل ذلك يرفضون أكثر الأحداث ويروُن فيما يقبلون منها أنَّها أمور ليست بذات خطر، ذهب فيها الإمام (عثمان) مذهب الاجتهاد، فإنَّ أصاب فله أجران وإنَّ أخطأ فله أجر. وهو على كل حال لم يرد إلاَّ الخير، ولم يكن يريد ولا يمكن أن يريد إلاَّ الخير، وهم يرون مثل هذا الرأي فيما يقبلون من الروايات التي تتحدَّث ببعض ما كان بين عثمان وأصحاب النبي من الخصومة - أكثر هذه الروايات عندهم مكذوب مصنوع وقليل منها على ما مضى من التأويل - أي على أنَّه كان نتيجة الاجتهاد، ومن اجتهد فأصاب فله أجران، ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد.

وأكثر الذين يذهبون هذا المذهب إنَّما يُدفعون إليه، لأنَّهم يقدِّسون ذلك العصر من عصور الإسلام، ويكرهون أن يحملوا على أصحاب النبي ما يحمل عادة على الذين يستقبلون أمور الدنيا بما في نفوسهم استعداداً للمنافسة والاصطراع حول أعراض وأغراض لا تلائم قوماً صحبوا رسول الله وأبلوا في سبيل الله أحسن البلاء، وأسسوا الدولة بما أنفقوا في ذلك من دمائهم وأموالهم وجهودهم، فهم يخطئون ويصيبون، ولكنَّهم يجتهدون دائماً ويسرعون الى الخير دائماً، فلا يمكن أن يتورطوا في الكبائر، ولا أن يحدثوا إلاَّ هذه الصغائر

التي يغفرها الله للمحسنين من عباده، وقليل من الذين يروون هذا الرأي، ويذهبون هذا المذهب يُدفعون إلى ذلك بحكم الكسل العقلي الذي يمنعهم من البحث والدرس والاستقصاء.

ب - وقوم آخرون يريحون أنفسهم نوعاً آخر من الراحة، فيستبعدون أن تقع هذه الأحداث والفتن من أصحاب النبي، ويروون أنها مؤامرات دبرها الكائدون للإسلام كعبد الله بن سبأ ومن لف لفه من أهل الكتاب وغير أهل الكتاب.

ج - وواضح جداً إننا لا نستطيع أن نذهب هذا المذهب أو ذلك، فنحن لا نحب الكسل ولا نظمئن إلى الراحة، ولا نغلو في تقديس الناس إلى هذا الحد البعيد، ولا نرى في أصحاب النبي ما لم يكونوا يروون في أنفسهم، فهم كانوا يرون أنهم بشر فيتعرضون لما يتعرض له غيرهم من الخطايا والآثام، وهم تقاذفوا التهم الخطيرة، وكان منهم فريق تداوموا بالكفر والفسوق فقد روي أن عمار بن ياسر كان يُكفّر عثمان ويستحلّ دمه ويسميه «نعثلاً»، وروي أن ابن مسعود كان يستحل دم عثمان أيام كان في الكوفة وهو كان يخطب الناس فيقول: إن شَرَّ الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار. يُعرض في ذلك بعثمان وعامله الوليد.

وروي أن عبد الرحمن بن عوف.... قال لبعض أصحابه في المرض الذي مات فيه:

عاجلوه - أي عليّ - قبل أن يطفئ ملكه.

والذين ناصرُوا عثمان من أصحاب النبي ﷺ كانوا يروون أن خصومهم قد خرجوا على الدين وخالفوا عن أمره، وهم جميعاً من أجل ذلك قد استحلّوا أن

يقاتل بعضهم بعضاً، وقاتل بعضهم بعضاً بالفعل يوم الجمل ويوم صفين إلا ما كان من سعد وأصحابه القليلين. وإذا دفع أصحاب النبي أنفسهم الى هذا الخلاف، وتراموا بالكبائر وقاتل بعضهم بعضاً في سبيل الله، فما ينبغي أن يكون رأينا فيهم أحسن من رأيهم في أنفسهم، وما ينبغي أن نذهب مذهب الذين يكذبون أكثر الأخبار التي نقلت إلينا ما كان بينهم من فتنة واختلاف، فنحن إن فعلنا ذلك لم نزد عن أن نكذب التاريخ الإسلامي كله منذ بعث النبي ﷺ لأن الذين رووا أخبار هذه الفتن هم أنفسهم الذين رووا أخبار الفتح وأخبار المغازي وسيرة النبي والخلفاء، فما ينبغي أن نصدقهم حين يروون ما يروون، وأن نكذبهم حين يروون ما لا يعجبنا، وما ينبغي أن نصدق بعض التاريخ ونكذب بعضه الآخر، لا لشيء إلا لأن بعضه يرضينا، وبعضه يؤذينا، وما ينبغي كذلك أن نصدق كل ما يروى أو نكذب كل ما يروى، وإنما الرواة أنفسهم ناس من الناس يجوز عليهم الخطأ والصواب ويجوز عليهم الصدق والكذب، والقدماء أنفسهم قد عرفوا ذلك وتهيؤوا له، ووضعوا قواعد التعديل والتجريح والتصديق والتكذيب، وترجيح ما يمكن ترجيحه، وإسقاط ما يمكن إسقاطه، والشك فيما يجب الشك فيه، فليس علينا بأس من أن نسلك الطريق التي سلكوها وأن نضيف الى القواعد التي عرفوها ما عرف المحدثون من القواعد الجديدة التي يستعينون بها على تحقيق النصوص وتحليلها وفهمها.

والشيء الذي لا يمكن أن يتعرض للشك، هو أن المسلمين قد اختلفوا على عثمان، وأن هذا الاختلاف قد انتهى الى ثورة قتل فيها عثمان، وأن هذه الثورة

قد فرقت المسلمين تفريقاً لم يجتمعوا بعده إلى الآن^(١). انتهى كلام الدكتور طه حسين.

أقول: إنَّ هذا المنهج الذي سلكه الدكتور طه حسين، هو الذي يمكن له أن يجمع كلمة المسلمين ثانية إذا تعاهدوا عليه، وكان عملهم ونياتهم صادقة لله، يقبلون ما أَدَّى إليه الدليل العلمي الديني الصحيح، وينبذون ما كان خلاف ذلك، وبذلك يصلوا إلى تاريخ إسلامي ناصع، وتشريع إلهي متين مبني على القرآن والسنة العملية والصحيحة باتفاق المسلمين، ولا حاجة لنا لتنزيه بعض الناس في الصدر الأوَّل من الإسلام وقد عملوا ما يندى له جبين الإنسانية، مادام لنا في الكثرة الكثيرة من صحابة الرسول الذين بقوا على منهجه ورسالته، فإنَّ التدليس على الناس في الصحابة المنافقين والعاصين جريمة لا تغتفر وخداع بذيء يؤدي بنا إلى تغيير وجه الإسلام والتاريخ الإسلامي وحتى تشريعه السماوي المتين.

وقد ذكر الدكتور أحمد أمين في (ضحى الإسلام) من رسالة لبعض الزيدية وهي: «إنا رأينا الصحابة أنفسهم ينقد بعضهم بعضاً، بل يلعن بعضهم بعضاً، ولو كانت الصحابة عند نفسها بالمنزلة التي لا يصح فيها نقد ولا لعن لعلمت ذلك من حال نفسها، لأنَّهم أعرف بحالهم من عوام أهل دهرنا، وهذا طلحة والزبير وعائشة، ومن كان معهم وفي جانبهم، لم يروا أنَّ يمسكوا عن عليّ، وهذا معاوية وعمرو بن العاص لم يقصروا دون ضربه وضرب أصحابه بالسيف، وكالذي روي عن عمر من أنه طعن في رواية أبي هريرة، وشتم خالد بن الوليد وحكم بنفسه، وخون عمرو بن العاص ومعاوية ونسبهما إلى سرقة مال الفيء

(١) الفتنة الكبرى (عثمان): ١٧٠ - ١٧٣.

واقطعاه، وقَلَّ أن يكون في الصحابة من سلم من لسانه أو يده الى كثير من أمثال ذلك مما رواه التاريخ. وكان التابعون يسلكون بالصحابة هذا المسلك ويقولون في العصاة منهم هذا القول، وإنما اتخذهم العامة أرباباً بعد ذلك، والصحابة قوم من الناس، لهم ما للناس وعليهم ما عليهم، مَنْ أساء منهم ذمناه، ومن أحسن منهم حمدناه، وليس لهم على غيرهم كبير فضل إلا بمشاهدة الرسول ومعاصرته لا غير، بل رُبَّما كانت ذنوبهم أفحش من ذنوب غيرهم، لأنهم شاهدوا الأعلام والمعجزات، فمعاصينا أخف لأننا أعذر»^(١).

٣- مذهب الصحابي

وبعد أن عرفنا من البحث عدالة الصحابي، وأثبتنا عدم صحة هذه القاعدة، رأينا إكمالاً للبحث أن نتعرض الى البحث الأصولي الذي ذكره بعض العلماء، ألا وهو بحث (مذهب الصحابي) ويريدون به: القول أو السلوك الذي يصدر عن الصحابي ويتعبد به من دون أن يُعرف له مستند. وكأنَّ هذا البحث متفرع على عدالتهم أو افتراضها، أو متفرع على من ثبتت عدالته على الأقل منهم، أو كأنَّ هذا البحث هو ثمرة البحث السابق، حيث يقال: بأنَّ البحث في عدالة الصحابي ثمرتها قبول قولهم أو سلوكهم، والتعبد به وإن لم يعرف له مستند، فيكون عملهم سُنَّة كسُنَّة الرسول ﷺ وهذا شيء كبير يفوق الكلام الذي يصدر من البعض في عدم جواز سَبِّهم ولعنهم وإن عملوا ما عملوا.

الاختلاف في حجية مذهب الصحابي

وقد اختلفوا في حجية مذهب الصحابي، فذهب قوم إلى حجيته مطلقاً، وقوم إلى أنه حجة إن خالف القياس، وقوم إلى أن الحجة هو قول أبي بكر وعمر خاصة لقوله ﷺ: «اقتدوا بالَّذين من بعدي».

وقوم إلى أن الحجة هو قول الخلفاء الراشدين إذا اتفقوا^(١). وفي رأي الغزالي: إن جميع هذه الأقوال باطلة^(٢).

وقد ذكر في دليله: «أن من يجوز عليه الغلط والسهو ولم تثبت عصمته عنه فلا حجة في قوله، فكيف يحتج بقولهم مع جواز الخطأ؟! وكيف تدعى عصمتهم من غير حجة متواترة؟! وكيف يتصور عصمة قوم يجوز عليهم الاختلاف؟! وكيف يختلف المعصومان؟! كيف وقد اتفقت الصحابة على جواز مخالفة الصحابة؟ فلم ينكر أبو بكر وعمر على من خالفهما بالاجتهاد، بل أوجبا في مسائل الاجتهاد على كل مجتهد أن يتبع اجتهاد نفسه»^(٣).

«فانتفاء الدليل على العصمة، ووقوع الاختلاف بينهم، وتصريحهم بجواز مخالفتهم فيه، ثلاثة أدلة قاطعة»^(٤).

(١) المستصفي: ١ / ١٣٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المستصفي: ١ / ١٣٥.

الفصل الثاني

التخالفات الثقافية والعلمية

المبحث الأول:

- عدم الموضوعية (التعصب الأعمى)

المبحث الثاني:

- الاجتهاد في مقابل النص

المبحث الثالث:

- أخذ عقائد المسلمين من غير أصولها ومنابعها

المبحث الرابع:

- التهم والأراجيف

تمهيد

لقد بحثنا في هذا الفصل جملة من التخلقات الثقافية والعلمية التي جرت على المسلمين الويلات والنكبات، وجعلتهم أمة متناحرة قد تسلط عليها كلاب الغرب وأهل الكفر والضلال. فمن تلك التخلقات، التعصب الأعمى الذي وقع فيه أكثر المسلمين، وهذا الداء هو الذي يبعد عن الله سبحانه وتعالى ويحجب عنه، ولا عمل لنا إلا التقرب من الله سبحانه، وترك التعصب واتخاذ الموضوعية في البحث منهجاً لنا في كتاباتنا وحياتنا العملية. ومن التخلقات: الاجتهاد في مقابل النصوص القرآنية والروائية، وما أعظمها من مصيبة أخرت أكثر المسلمين وجعلتهم مُحَدَّرِينَ أمام الغزو الاستعماري الكافر. ومنها الاعتماد على عقائد الفرق الإسلامية من خصومهم أو جُهاَلهم، أو ما كتبه إنسان قبل قرون مضت ولم يذكر له مصدراً يعتمد عليه. فأوقع المسلمين في معركة سالت فيها الدماء، وانتهكت فيها الأعراض، وكَفَر بعضهم بعضاً، ولا يزالون تاركين الواقع الخارجي وراء ظهورهم متمسكين بما في الكتب التي كتبت تحت أغراض يعلمها الله، والتي منها النكاية والوقية بين المسلمين.

ومنها: التهم والأراجيف التي انتشرت بين المسلمين على بعض من تمسك بالدين وأخلص له وعمل لخالفه، فكان لهذه الأراجيف من المآسي الخارجية والفرقة المشؤومة التي لا زال يُرَكِّز عليها الغرب الكافر ضد الإسلام العظيم، وهي الحربة التي يشرعها ويقدمها لجهلاء المسلمين ليتقاتلوا ويكون هو المتفرج عليهم والمستفيد من إقتالهم، ولذا نرى بين الفينة والأخرى صدور الكلام الرخيص وبلا دليل في رمي النصف من المسلمين - وهم الشيعة -

بالانتقام من الإسلام، في ظرف يُقدّم علماء التشيع للعالم الإسلامي نظريات في الحكم الإسلامي ورصّ الصفوف ضد الأعداء وتحمل أعباء الجهاد ضد إسرائيل والاستعمار. ويُقدّم عالم التشيع الثورات تلو الثورات ضد الكفر والاستعمار، في حين يسعّر الساحة الآخرون بالفرقة والتهم والأراجيف ضدّهم فضلاً عن عدم مساعدتهم. ولعلّ من يقرأ هذا الفصل يعرف ما يخطّطه المستعمرون من إضعاف للإسلام المحمدي الخالص الذي سعى إلى تطبيقه المسلمون في مصر، وسوريا، ولبنان، وإيران، والعراق، وأفغانستان وكل بلد إسلامي يعرف كرامته وعزّته وأصالته بالرجوع إلى الإسلام ونبذ التبعية لمن أراد إذلالنا وفرض سيطرته علينا، وسلب خيراتنا، ونبذ فكرنا الإسلامي الذي يخشاه، ولا زال مذعوراً من رجوعه إلى الساحة السياسية والدينية في بعض الدول الإسلامية، كإيران، والجزائر ولبنان ومصر، وستكون نتيجة المستعمر الكافر الغربي وخصوصاً أمريكا نتيجة لتشتّت المعسكر الشرقي - الإتحاد السوفياتي - وتشتته وإنكساره وإقباره إلى الأبد، لأنّه قد حارب الله حرباً لا هوادة فيها.

فيا أيّها المسلمون إذا اتحدتم وعرفتم ما يراد بكم من سوء الفرقة، فإنّ الصنم الباقي - الذي يريد أن يُعبّد في الأرض من دون الله - وهو أمريكا - سوف ينهار وتنهار معه كل مؤسساته التي منها في الدول الإسلامية، وتعمل لصالحه ضاربة وراء ظهرها إسلامها الصحيح الذي يقول الله في كتابه الكريم: ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً﴾^(١)، فهاهم قد أوجدوا للمستعمر السبيل على المسلمين، فهل من معتبر؟!
والآن فلنذكر بعض نقاط التخلف:

المبحث الأول

عدم الموضوعية (التعصب الاعمى)

نستطيع أن نذكر هنا بعض الموارد التي حصلت في الواقع الخارجي كدليل على التعصب الأعمى الواضح عند كل باحث موضوعي.

وقد جهدنا قدر الإمكان أن تكون الموارد مُستلّة من التاريخ وعامة لا تمت الى فرد بخصوصه، فهي مصيبة كبرى على البشرية التي تعمل جاهدة للوصول الى الحق والحقيقة، وتعبّر فترة من الزمن بعد تلاقح الأفكار والآراء، فتصل الى ما هو الأفضل والأجدر، وإذا بالآخرين الجهلة يعمدون الى هذا التراث الإسلامي الضخم فيبدّدونه دونما تعقل.

وبهذا يبقى التخلف والجهل هو المسيطر على عقول المسلمين مادام الحاكم فيهم هو التعصب، ولذا قد يقول القائل: إنّ الغرب الكافر والصلبي الحاقد حينما سيطر على بلاد المسلمين لم يقم بمحاولات التعصب الجاهلة، بل نقل الكتب التي ألفها علماء الإسلام الى بلاده وأخذ يفتش في أسرارها وكنوزها، فوصل الى ما وصل إليه من التقدم العلمي، وخير شاهد على ما نقول ما يعترف به الغرب من كتابات جابر بن حيان في العلوم الطبيعية التي دونها من أستاذه الإمام جعفر الصادق عليه السلام.

وإليك بعض الموارد الشاهدة على التعصب الأعمى عند المسلمين:

١- حرق المكتبات الإسلامية ببغداد

قال ابن كثير في تاريخه^(١) في ذكر حوادث سنة (٤١٦ هـ) بترجمة سابور بن أردشير: كان كثير الخير سليم الخاطر، إذا سمع المؤذن لا يشغله شيء عن الصلاة، وقد وقف داراً للعلم في سنة (٣٨١ هـ) وجعل فيها كتباً كثيرة جداً، ووقف عليها غلة كثيرة فبقيت سبعين سنة، ثم أحرقت عند مجيء طغرل في سنة (٤٥٠ هـ) وكانت في محلّة بين السورين.

وقال الحموي في معجم البلدان: بين السورين اسم محلّة كبيرة كانت بالكرخ، وبها كانت خزانة الكتب التي وقفها وزير بهاء الدولة، ولم تكن في الدنيا أحسن كتباً منها، كانت كلّها بخطوط الأئمة المعتمدة وأصولهم المحررة، واحترقت في ما أحرقت من محال الكرخ عند ورود طغرل بك، أوّل ملوك السلجوقية ببغداد.

وقال ابن كثير أيضاً بترجمة الشيخ أبي جعفر الطوسي من حوادث سنة (٤٦٠ هـ): أحرقت داره بالكرخ وكتبه سنة (٤٤٨ هـ)^(٢).

وفعل أكثر من ذلك مع مخازن كتب الخلفاء الفاطميين بمصر كما ذكره المقرئزي المتوفى سنة (٨٤٨ هـ) في ذكر الخزانات التي كانت في قصر الفاطميين عن خزانة الكتب: وكانت من عجائب الدنيا، ويقال أنه لم يكن في جميع بلاد الإسلام دار كتب أعظم من التي كانت بالقاهرة في القصر، ويقال إنها كانت تشمل ألف وستمئة ألف كتاب، وقال قبلها: أخذ جلودها عبيدهم وإماؤهم... وإحراق ورقها تأول منهم أنها خرجت من قصر السلطان وأنّ فيها كلام المشاركة الذي يخالف مذهبهم، سوى ما غرق وتلف وحمل إلى سائر

(١) البداية والنهاية ١٢ / ١٩.

(٢) البداية والنهاية لابن كثير: ١٢ / ٩٧.

الأقطار، وبقي منها ما لم يحرق وسقّت عليه الرياح التراب فصارت تلالاً باقية الى اليوم في نواحي آثار تعرف بتلال الكتب^(١).

٢- حرق روايات السيرة النبوية

روى الزبير بن بكار: إنَّ سليمان بن عبد الملك في زمان ولايته للعهد، مرّ بالمدينة حاجاً، وأمر أبان بن عثمان أن يكتب له سيرة النبي ﷺ ومغازيه، فقال أبان: هي عندي أخذتها مصححة ممن أثق به، فأمر عشرة من الكتاب بنسخها فكتبوها في رق، فلما صارت إليه نظر، فاذا فيها ذكر الأنصار في العقبين - يقصد بيعة الأنصار في العقبين الأولى والثانية - وذكر الأنصار في بدر. فقال سليمان: ما كنت أرى لهؤلاء القوم هذا الفضل، فأما أن يكون أهل بيتي - أي الخلفاء الأمويين - غمصوا عليهم، وأما أن يكونوا ليس هكذا. فقال أبان بن عثمان: أيها الأمير: لا يمنعنا ما صنعوا بالشهيد المظلوم - يقصد الخليفة عثمان - من خذلانه، أن نقول الحق، هم على ما وصفنا لك في كتابنا هذا.

قال سليمان: ما حاجتي الى أن أنسخ ذلك حتى أذكره لأمير المؤمنين - يقصد والده عبد الملك - لعله يخالفه، فأمر بذلك الكتاب فحرق، ولما رجع أخبر أباه بما كان، فقال عبد الملك: وما حاجتك أن تقدم بكتاب ليس لنا فيه فضل، تعرّف أهل الشام أموراً لا نريد أن يعرفوها. قال سليمان: فلذلك أمرت بتحريق ما نسخته حتى أستطلع رأي أمير المؤمنين، فصوّب رأيه^(٢).

(١) خطط المقرئبي: ٢ / ٢٥٥.

(٢) الموقفيات / للزبير بن بكار: ٣٣٢ - ٣٣٣ ط. بغداد سنة ١٩٧٢ م.

٣ - كتمان الأحاديث الصحيحة ونشر غيرها أو حذف لبعض الخبر

وهذا مما يغيض العلماء، وهو من التدليس القبيح، ولكنَّ العامة لا تلتفت إليه، وإذا ثبت هذا العمل من قبل البعض في بعض الأحاديث فيصدق عليه عنوان الكتمان فتشمله آية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾^(١) وعلى هذا يجوز لنا نحن أن نتحامل على من يعمل هذا العمل، وإن كنا لا نحب ذلك، ولكن من يتحامل ويقبِّح هذا العمل لا يمكن رده مع وجود حجة له على المُدَّلس الذي أعطى الحجة لغيره في تقييح عمله. وإليك بعض الموارد من التدليس والكتمان:

أ - لقد أورد المؤرخان (الطبري وابن الأثير) خطبة الإمام الحسين عليه السلام في تاريخهما: «أما بعد فانسوني فانظروا من أنا، ثم ارجعوا الى أنفسكم وعاتبوها، هل يجوز لكم قتلي وانتهاك حرمتي؟! ألسنت ابن بنت نبيكم عليه السلام وابن وصيته وابن عمه وأول القوم إسلاماً وأول المؤمنين بالله والمصدق لرسوله بما جاء من عنده ربه؟! أوليس حمزة سيد الشهداء عم أبي؟! أوليس جعفر الطيار ذو الجناحين عمي؟!...» ولكن ابن كثير حرّف هذا الخبر في تاريخه ونقل أن الإمام الحسين قال: «راجعوا أنفسكم وحاسبوها هل يصلح لكم قتال مثلي، وأنا ابن بنت نبيكم، وليس علي وجه الأرض ابن بنت نبي غيري، وعليّ أبي، وجعفر ذو الجناحين عمي، وحمزة سيد الشهداء عم أبي؟»^(٢).

وهكذا نجد أن ابن كثير حذف من خطبة الإمام الحسين عليه السلام ذكر (الوصية) حيث إن ذكرها ينته العامة إلى حق الإمام عليّ عليه السلام، وهو ما يسوء السلطة

(١) البقرة: ١٥٩.

(٢) البداية والنهاية لابن كثير: ٧ / ١٧٩.

الحاكمة آنذاك.

ب - ما فعله الطبري وابن كثير في تفسيرهما بلفظ (وصيّي وخليفتي) في حديث رسول الله ﷺ الذي قال في حديث يوم الإنذار مشيراً الى عليّ عليه السلام: «إن هذا أخي ووصيّي وخليفتي من بعدي فاسمعوا له واطيعوا»^(١).

فقد حُذِف من تفسير الطبري^(٢) قوله: «وصيّي وخليفتي» وأبدلها بقوله: «إنّ هذا أخي وكذا وكذا...!!» وغفلوا أنّ الطبري قد ذكر الحديث بكامله في تاريخه^(٣)، وكذا فُيِل في تاريخ ابن كثير فراجع.

ج - من حديث رسول الله ﷺ في عمار. فقد روى ابن هشام في خبر بناء مسجد الرسول ﷺ أنّ رجلاً تعرض لعمار، فقال رسول الله ﷺ: «ما لهم ولعمار، يدعوهم الى الجنة ويدعونه الى النار، إنّ عماراً جلدة ما بين عيني وأنفي، فإذا بلغ ذلك من الرجل فلم يستبق فاجتنبوه».

فقد روى الحديث ابن هشام ولم يذكر اسم الرجل الذي تعرض لعمار، ولكن ذكر أبو ذر في شرح سيرة ابن هشام، إنّ هذا الرجل هو (عثمان بن عفان) وقد قال رسول الله ﷺ في حقّ أبي ذر: «ما أظلتّ الخضراء وما أقلتّ الغبراء أصدق لهجة من أبي ذر»^(٤).

وقد ذكر رسول الله ﷺ في حقّ عمار عن عبد الله بن مسعود أنّ رسول الله ﷺ قال: «إذا اختلف الناس كان ابن سُمَيّة مع الحق»^(٥).

(١) تاريخ الطبري: ٣١٩ / ٢. تاريخ ابن الأثير: ٦٢ / ٢. السيرة الحلبية: ١ / ٣١١. شواهد التنزيل: للحكائي

٣٧١/١. كنز العمال: ١٥ / ١٥. تاريخ ابن عساكر: ٨٥ / ١. تفسير الخازن، لعلاء الدين الشافعي: ٣ / ٣٧١.

(٢) تاريخ الطبري: ١٩ / ١٢١.

(٣) تاريخ الطبري: ٢ / ٣١٩.

(٤) سنن الترمذي: كتاب المناقب، ومسنّد أحمد: ٢ / ١٦٣ و ١٧٥.

(٥) تاريخ الذهبي: ٢ / ١٧٩. وتاريخ ابن كثير: ٧ / ٢٧٠.

وفي طبقات ابن سعد قال الإمام عليّ عليه السلام في رثاء عمار: «إنَّ عماراً مع الحقِّ والحقِّ معه يدور عمار مع الحقِّ أينما دار»^(١).

ولكن سيف ابن عمر حَرَّف الحديث في حقِّ عمار وزاد فيه: «ما لم يغلب عليه ولهة الكبر».

٤ - التقليد الأعمى للسلف

ومن موارد التعصب هو التقليد من قبل العلماء للسلف. ولا ينبغي للمسلمين في هذا اليوم أن يبقوا على تقليدهم للسلف، كتقليدهم لأئمة المذاهب الأربعة في الفقه، أو يبقوا على تقليد أصحاب الصحاح الست في تصحيح الحديث وتضعيفه، وكذلك لا ينبغي لكل أحد من العلماء الاعتماد على ما كتبه المتقدمون من دون فحص وتدقيق، لما كتبه وصنّفوه وحكموا به من أحكام في مقابل نصوص سُنَّة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم حسب ما رأوه من مصلحة في عصرهم فأفتوا بأحكام ولايتية، وظنوا أنَّ المصلحة الإسلامية تقتضي ذلك. بل يجب أن نبحث عن سُنَّة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الصحيحة ونُظهر ما أخفي تبعاً لسياسة السلطة على مدى قرون، وبهذا تتمكن من أن نخطو خطوة واحدة لتوحيد كلمة المسلمين من العمل بكتاب الله وسُنَّة الرسول الصحيحة في العقائد والأحكام. ومما جرّ علينا الويلات هو التقليد لما ذكر في كتب السلف في أحكام وعقائد، وكانت مستندة إلى روايات سيف بن عمر الوضع الزنديقي، فقد استطاع أن يدخل في سُنَّة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ما اختلقه في أبواب (رسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

(١) طبقات ابن سعد: ط بيروت: ٣ / ٢٦٢.

(وعمال رسول الله ﷺ) (والوافدون على رسول الله ﷺ) (وربيب رسول الله ﷺ)^(١).

ومثل سيف الوضاع، روايات كعب الأخبار الذي أدخل الإسرائيليات في مصادر الدراسات الإسلامية، وقد أدخل مؤلف كتاب (الأنوار) أبو الحسن البكري أحاديث الخرافة في سيرة النبي ﷺ^(٢).

وقد كان المتقدمون معذورين في عدم التغيير لأنَّ السلطة الحاكمة والظالمة كانت تخنق كل نفس يريد التغيير نحو الأصلاح والحقّ وبيان الواقع الذي كان يعيشه الناس أيام النبي ﷺ أما الآن وقد أصبح العلماء أحراراً في بيان الحقائق والآراء، وهم أيضاً أحرار في بيان الباطل والخرافة والمدسوس، فلماذا يبقى المسلمون سائرين على ما قاله السلف رغم بطلانه؟!.

أليس من الواجب على علماء الإسلام النهوض لإبعاد الأباطيل والموضوعات عن كتبهم وبيان الحقائق لجمهور المسلمين؟!.

وما يضرُّنا أن نصرح بالحقائق إذا أدى إليها النظر الصائب، ونحن العلماء الأقوياء، والعامّة تبع لنا، وبهذا تخف الحملات الشعواء من قبل الكافرين ضدّ ما هو موجود عندنا وفي كتبنا من عقائد باطلة أو أحكام بعيدة عن روح الإسلام.

(١) راجع كتاب خمسون ومائة صحابي مختلق، وكتاب رواة مختلفون: لآية الله السيد العسكري.

(٢) راجع سلسلة كتاب نقش أنمة: لآية الله السيد العسكري (فارسي).

خاتمة التعصب الأعمى

إنَّ التعصب الأعمى الذي نؤكد على وجوب نبذه، والتحلي بالموضوعية في البحث والسلوك، هو الطريق السليم للوصول إلى اتحاد المسلمين ونبذ الفرقة والتناحر والعداء، وهذا هو بريق أمل يخفق في الأفق من هذه الدراسة. إذ لعلَّ البحث العلمي والموضوعي بين العلماء يجعل الأطراف المتنازعة في وعي كامل لما حدث في هذه السنين المتطاولة من إذكاء حدة النزاع ليستفيد الغير خصوصاً المستعمر الكافر الذي أنشأ أظفاره في جسم هذه الأمة المسكينة وأخذ يمتص خيراتها ودمائها وهي عالقة به لحد الآن.

وبهذا العمل سوف نسد الباب على من يرتزق من خلافات المسلمين سياسياً، من الحكومات أو الاستعمار أو الأفراد، وقد شاهدتُ العشرات من الكتب التي تكيل السب والشتم والتهم لعلماء الإسلام ولطائفة الشيعة الإمامية بالخصوص من دون بحث موضوعي يذكر، وعند مشاهدة عناوين كتبها وتاريخ نشرها، وجدناها قد صدرت في السعودية أيام الأزمة السياسية بين إيران والسعودية حول الحرب التي شنها البعثيون ضد إيران.

أقول: إنَّ هذا عملٌ مشين يسخط الرب ويوجب الابتعاد عنه، فإنَّ توصيتنا للكتاب أن لا يرتزقوا من إذكاء الخلافات بين المسلمين من غير علم وهدي، فكان عليهم أن يردعوا الظالمين ويأخذوا بيد المظلومين - وما أكثرهم - ولكن أضلهم الحاكمون بإشعال نار الفتنة بين المسلمين، وليتهم اكتفوا بما يخططه الكافرون، ولكن بعض الكتاب ممن استهانوا بوحدة الصف الإسلامي وعصوا

رهبهم: ﴿ومن يعص الله ورسوله ويتعدّد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين﴾ (١)
 حملوا أوزار من يضلّوهم بغيّاً وعدواناً ﴿يحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة ومن أوزار
 الذين يضلّونهم بغير علم﴾ (٢).

إنّ الباحث والقاريء يجب أن يكون له صدر رحب يستقصي أكثر ما
 يمكن أن يستقصي من الحقائق الثابتة المتفق عليها، ويعالجها بموضوعية في
 ما يجد ليصل الى أمر مطلوب عقلاً وشرعاً ويتجنب ما لا موضوعية فيه،
 فيخرج من نطاق ما يعيشه ويرضاه ليعرف ما يعيشه غيره ويرضاه ويقارن
 بينهما مقارنة صحيحة. فلعل الأطراف المتنازعة متفقة إذا طرحت ما من شأنه
 أن يُطرح لعدم صحته، وقد يكون الطرفان على حقّ في إختيار ما يختاره كل
 واحد منهما وبجنبه الحجة فيما بينه وبين الله تعالى فيما يختار، كما هو كذلك
 في أكثر المسائل الفقهية، وقد يترك الطرفان رأيهما أو عقيدتهما للإلتزام
 بعقيدة ثالثة أو رأي ثالث أدّى إليه الشرع أو العقل، ولا يلزم من هذا شرك كفر
 أو ما شابه ذلك، بل على العكس يحصل به رضا الله تعالى ورضا المسلمين
 المخلصين الذين يهتمهم الإتحاد ورفع راية الإسلام والتخلص من الجهل
 والعصبية المقيتة.

وقد وردت الروايات في ذمّ التعصب، وهذا لسانها فاتتبه أيها المدعي
 للإسلام إذا قرأتها:

أ - روى منصور بن حازم عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «من تعصب أو تُعصب له

(١) النساء: ١٤.

(٢) النحل: ٢٥.

فقد خلع ربة الإيمان من عنقه»^(١).

ومعنى أو تُعَصَّب له: أي أمرٌ غيره بالتعصب له، ومعنى خلع ربة الإيمان: هو كناية عن خروجه من الإيمان رأساً، للمبالغة.

ب - عن محمد بن مسلم عن الإمام الصادق عليه السلام: «من تعصب عصبه الله بعصاة من نار»^(٢).

ج - عن الزهري قال: سئل علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام عن العصبية فقال: «العصبية التي يأثم عليها صاحبها أن يرى الرجل شرار قومه خيراً من خيار قوم آخرين، وليس من العصبية أن يحب الرجل قومه، ولكن من العصبية أن يعين قومه على الظلم»^(٣).

(١) الكافي: ج ٢ ص ٣٠٧ كتاب الإيمان والكفر: باب الوصية: ح ١.

(٢) المصدر السابق ح ٤.

(٣) المصدر السابق ح ٧.

المبحث الثاني

الاجتهاد في مقابل النصّ

من التخلّفات الدينية والحضارية، الاجتهاد في مقابل النصّ، وكأنّ هذه القاعدة قد اتفق عليها المسلمون في العصور المتأخرة، لأنّ من يقدّس الأشخاص الذين خالفوا النصّ واجتهدوا في قبالة لا يجد أيّ تبرير معقول لاجتهاداتهم تلك سوى القول بصحة هذه القاعدة.

إذن فلتكن هذه القاعدة ركناً أساسياً في بحثنا نرجع إليها في كل واقعة خولف فيها النصّ، واجتهد فيها مجتهد، لتحسب عليه رقماً في تهافت أعماله وخطئه. أما حسابه فهو عند الله، قد يغفر ويعفو عنه، فإننا لا نقصد من هذا الأصل أو القاعدة التجريح أو التشهير بأفراد قد مضى عليهم وعلى حياتهم مئات السنين، بل نقصد من ذلك تنبيه الأمة الى وقوع أخطاء في زمن مضى، يجب على الأمة تفاديه فيما يأتي من الزمان، وتقدي بالنصوص وترك الاجتهادات في قبالتها. ونطلب من الأمة الرجوع الى وعيها وتطبيق الأحكام الشرعية التي وجدت فيها النصوص من قبل المشرّع وترك ما قابلها من اجتهاد، وتقول بخطأ الأوائل في مخالفتهم لهذه القاعدة.

وقد أقر هذه القاعدة مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي في دورته الثامنة وفي القرار الثالث الذي أصدر بشأن الاجتهاد وأنه من ضرورة العصر، ولا بُدَّ منه، فجاء في الفقرة الخامسة من القرار: «أن تراعى قاعدة لا اجتهاد في مورد النص - وذلك حيث يكون النص قطعي الثبوت والدلالة - وإلا إنهضت أسس الشريعة». وهذه الالتفاتة من مجلس المجمع الفقهي الإسلامي بشأن الاجتهاد وبخصوص «لا اجتهاد في مورد النص» قد أحرزت ضماناً للتشريع الإسلامي من الإنهيار والدرس^(١)، كما أن علماء الشيعة قد أباحوا لأنفسهم الاجتهاد مادام أنه قد استمد مقوماته ممن تقدم من المجتهدين، ويشترطون وجود المجتهد المعاصر بين ظهرانيهم ليأخذوا الفتاوى منه، بخلاف جهاذة أهل السُنَّة حيث أقفلوا هذا الباب بأئمة أربعة، ولكن الظاهر أن المتأخرين من أهل السُنَّة قد فتحوا هذا الباب لما وجدوا من ضرر بغلقه.

ثم إنَّ الاجتهاد هو الذي يساير سُنن الحياة المتطورة، بحيث يجعل النصوص التي بين أيدينا حيَّة متطورة متحركة، لأنَّه ينظر إلى الدنيا والدين بعين واحدة، ويَدُكَّ العقيدة مع التطور العلمي. لذا ترى إنَّ التأليف والنضج والتقدم في كتب الشيعة منشؤه هو هذان الأمران المتقدمان، ولكن إذا خالفنا النص بحجة الاجتهاد فهي المصيبة في الدين. وإليك الآن بعض المخالفات للنصوص الشرعية التي يطلق عليها الاجتهاد وهو أمر باطل:

(١) الدرس: الجرب أول ما يظهر منه، وقال العجا بصفه للييس. اصفرار الورس، والدرس: الثوب الخلق، تاج المروس: ج ٤ ص ١٤٩.

١- بعث جيش أسامة

في طبقات ابن سعد وأنساب الأشراف وعيون الأثر وغيرها، واللفظ للأول: لما كان يوم الاثنين لأربع ليال بقين من صفر سنة إحدى عشرة من مهاجر رسول الله، أمر رسول الله ﷺ الناس بالتهيؤ للغزو الروم. فلما كان من الغد دعا أسامة بن زيد فقال: سر الى موضع قتل أبيك فأوظهم الخيل، فقد ولتلك هذا الجيش... فلما كان يوم الأربعاء مرض رسول الله ﷺ فلما أصبح يوم الخميس عقد رسول الله ﷺ لأسامة لواءه بيده... فخرج بلوائه معقوداً وعسكر بالجرف^(١)، فلم يبق أحد من وجوه المهاجرين الأولين والأنصار إلا انتدب في تلك الغزوة، فيهم أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وأبو عبيدة الجراح، وسعيد بن زيد... فتكلم قوم، وقالوا: يستعمل هذا الغلام على المهاجرين الأولين، فغضب رسول الله غضباً شديداً. فخرج وقد عصّب رأسه عصابة وعليه قطيفة، فصعد المنبر وقال: أيها الناس ما مقالة بلغتني عن بعضكم في تأميري أسامة، ولئن طعنتم في تأميري أسامة لقد طعنتم في تأميري أباه من قبله، وأيم الله ان كان لخليقاً بالإمارة، وإنّ ابنه من بعده لخليق بها.

ثم أخذ المسلمون يخرجون الى المعسكر، وقد ثقل رسول الله وكان يردد: انفذوا بعث أسامة.

وفي شرح النهج بعد أن أفاق الرسول ﷺ جعل يقول: أنفذوا بعث أسامة، لعن الله من تخلف عنه. وقبل رحيل أسامة وركوبه إذا برسول أم أيمن قد جاء يقول: إنّ رسول الله يموت، فأقبل وأقبل معه عمر وأبو عبيدة فانتهاوا الى رسول الله ﷺ وهو يموت. فتوفي حين زاغت الشمس يوم الاثنين لإثنتي عشرة ليلة خلت

(١) الجرف: موضع على ثلاثة أميال من المدينة نحو الشام. معجم البلدان.

من شهر ربيع الأول»^(١).

وروى عروة عن أمر بعث أسامة فقال: «لما فرغوا من البيعة واطمأن الناس، قال أبو بكر لأسامة: امض لوجهك الذي بعثك له رسول الله ﷺ»^(٢)، فذهب أسامة بجيشه وتخلف عنه الخليفان أبو بكر وعمر لإنشغالهما بإدارة شؤون الخلافة.

وقد انتقدوا الخليفين على تخلفهما عن بعث أسامة، فكان فيما اعتذروا عنهما بقولهم: «إنه ﷺ كان يبعث السرايا عن اجتهاد»^(٣).

وعلى هذا فيجوز مخالفة أوامر الرسول ﷺ في السرايا بإجتهاد من غير الرسول ﷺ وأرى ان الخليفة «أبا بكر» إذا كان قد إنشغل في إدارة شؤون الخلافة فما هو عذر تخلف «عمر» من بعث أسامة وهو جندي تحت لوائه بأمر الرسول ﷺ.

ولكن نقول وبصورة كلية؛ إن كتاب الله قد وصف الرسول ﷺ بأنه: ﴿وما ينطق عن الهوى﴾ ان هو إلا وحي يوحى ﴿^(٤) وقد قال تعالى: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾^(٥) وقال أيضاً: ﴿اطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً﴾^(٦).

(١) طبقات ابن سعد ج ٢ ص ١٩٠ وما بعدها في ذكر سرية أسامة ط (١٣٧٦ هـ) بيروت.

(٢) تاريخ ابن عساکر: ١ / ٤٣٣.

(٣) شرح النهج: لابن أبي الحديد: ٤ / ١٧٣ وما بعدها الى ص ١٧٨ طبعة مصطفى البابي بمصر (١٣٢٩ هـ).

(٤) النجم: ٣ و ٤.

(٥) الحشر: ٧.

(٦) النساء: ٥٩.

٢ - تحريق الفجاءة بالنار

روى الطبري وابن الأثير وابن كثير - واللفظ للأول - قال: «قدم على أبي بكر رجل من بني سليم، اسمه الفجاءة وهو (أياس بن عبد الله بن عبد الليل بن عميرة بن خفاف)؛ فقال لأبي بكر: إني مسلم وقد أردت جهاد من ارتدّ من الكفار فاحملني وأعتي، فحمله أبو بكر على ظهره وأعطاه سلاحاً، فخرج يستعرض الناس، المسلم والمرتد، يأخذ أموالهم ويصيب من إمتنع منهم، ومعه رجل من بني الشريد يقال له (نجبة بن أبي الميثاء)، فلما بلغ أبا بكر خبره كتب الى طريفة بن حاجر: إنّ عدوّ الله الفجاءة أتاني يزعم أنه مسلم ويسألني أن أقويه على من ارتدّ عن الإسلام، فحملته وسلّحته، ثم انتهى اليّ من يقين الخبر أنّ عدو الله قد استعرض الناس، المسلم والمرتد، يأخذ أموالهم، ويقتل من خالفه منهم، فسزّ إليه بمن معك من المسلمين حتى تقتله، أو تأخذه فتأتيني به. فسار اليه طريفة بن حاجر، فلما التقى الناس كانت بينهم الرميّ بالنبل فقتل (نجبة بن أبي الميثاء) بسهم رمي به، فلما رأى فجاءة من المسلمين الجدّ قال لطريفة: والله ما أنت بأولى مني، أنت أمير لأبي بكر وأنا أميره، فقال له طريفة: إن كنت صادقاً فضع السلاح وإنطلق معي الى أبي بكر، فخرج معه، فلما قدما عليه، أمر أبو بكر طريفة بن حاجر فقال: اخرج به الى هذا البقيع فحرقه فيه بالنار، فخرج به طريفة الى المصلّى فأوقد له ناراً، فقذفه فيها. وفي لفظ ابن كثير: فجمعت يدها الى قفاه وألقى في النار فحرقه وهو مقموط»^(١).

وقد أعتريض على أبي بكر في ذلك، لأنّ حكم المفسد في الأرض -

(١) تاريخ الطبري: ٣ / ٢٣٤ ط مصر الأولى. وابن الأثير: ٢ / ١٤٩ وابن كثير: ٩ / ٣١٩ عند ذكرهم حوادث السنة العادية عشرة.

كالفجاءة - قد جاء في القرآن الكريم مصرحاً به في الآية: «إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم»^(١) وقد ذكرت الروايات الواردة عن رسول الله ﷺ قوله: «لا يعذب بالنار إلا رب النار» «إن النار لا يعذب بها إلا الله» «لا يعذب بالنار إلا ربها»^(٢).

وقد اعتذر العلماء عن أبي بكر لمخالفته النصوص الصريحة، فقالوا: «أحرقه فجاءة السلمي من غلطة في اجتهاده، فكم مثله للمجتهدين».

أقول: هذا من موارد الاجتهاد في مقابل النص وهو باطل. وقد يكون الخليفة أبو بكر قد غفل عن هذه النصوص الصريحة في حكم المفسد في الأرض، إلا أن هذه الغفلة لا تخرج المورد من موارد الاجتهاد في مقابل النص.

٣- الاجتهاد في ميراث الرسول ﷺ وموقف الزهراء

في فتوح البلدان: إن فاطمة عليها السلام قالت لأبي بكر الصديق بعد ان إستولى على فدك - التي كانت قد أقطعها النبي ﷺ لفاطمة وقد جعلت فيها عمالاً يعملون بها ووكيلاً عليها^(٣) - مخاصمة له: اعطني فدك فقد جعلها رسول الله لي، فسألها البيهقي. فجاءت بأبي أيمن ورباح مولى النبي ﷺ فشهدا لها بذلك فقال: إن

(١) المائدة: ٣٣.

(٢) صحيح البخاري: ٤ / ٣٢٥ ومسند أحمد: ٢ / ٢٠٧ و ٣ / ٤٩٤ وسنن أبي داود كتاب الجهاد، باب كراهية حرق العدو بالنار ج: ٣، ص ٥٥ ح ٢٦٧٣.

(٣) في شواهد التنزيل: للحكائي، وميزان الاعتدال، للذهبي، ومجمع الزوائد للهيتمي، والدر المنثور، للسيوطي ومنتخب كنز العمال، واللفظ لأول عن أبي سعيد الخدري: لما نزلت «فأت ذا القرنين حقه» الآية ٣٨ من سورة الروم دعا النبي ﷺ فاطمة وأعطاه فدك.

وفي تفسير آية ٢٦ (الإسراء) في شواهد التنزيل: ١ / ٣٣٨ - ٣٤١ بسبعة طرق. والدر المنثور: ٤ / ١٧٧ وميزان الاعتدال: ٢ / ٢٢٨ ومجمع الزوائد: ٧ / ٤٩ وكنز العمال: ٢ / ١٥٨ ومنتخب كنز العمال: ٢ / ١٥٨.

هذا الأمر لا تجوز فيه إلا شهادة رجل وامرأتين.

وفي رواية أخرى: شهد لها علي بن أبي طالب، فسألها شاهداً آخر. فشهدت لها أم أيمن^(١).

نقول: إنَّ هذه الواقعة التي نشأ منها الخلاف بين فاطمة عليها السلام وأبي بكر، لا ندري كيف يطلب الخليفة من صاحبة اليد (فاطمة) البيّنة؟ بينما صاحبة اليد تكون هي المنكرة فيما إذا أُدعيت فذك من قبل المسلمين. على أن النصوص الروائية تقول بكفاية الشاهد الواحد مع يمين المدعي فيما إذا قلنا أن فاطمة هي المدّعية فكيف لم يقبل الخليفة شهادة الواحد مع يمينها بناء على فهمه من أنها مدّعية؟! وكيف يضع حقها مع شهادة أمير المؤمنين عليه السلام الذي قال عنه الرسول بالإتفاق: «وأدر معه الحقّ حيث دار» وكذا: «عليّ مع الحقّ والحقّ مع عليّ»؟! وقد جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهادة الواحد مقام شهادتين نظراً لما يحزره من صدق الشاهد.

إذن على هذا يكون هذا المورد من موارد الاجتهاد في مقابل النصّ. وقد خاصمت فاطمة عليها السلام أبا بكر في إرث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لها بعد أن منعت من فذك لردّ شهادتها، ففي مسند أحمد وسنن الترمذي وطبقات ابن سعد وتاريخ ابن كثير واللفظ للأول: عن أبي هريرة قال: إنَّ فاطمة قالت لأبي بكر: من يرثك إذا متّ؟

فقال: ولدي وأهلي.

قالت: فما لنا لآثر النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

قال: سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «إنَّ النبي لا يورث، ولكنّي أعول من كان

رسول الله ﷺ يقول، وأنفق على من كان رسول الله ﷺ ينفق عليه»^(١).
وقد قال ابن أبي الحديد في شرح النهج: «المشهور أنه لم يرو حديث
انتفاء الإرث إلا أبو بكر وحده»^(٢).

وفي فتوح البلدان، وطبقات ابن سعد، وتاريخ الإسلام للذهبي، وشرح
النهج، واللفظ للأول عن أم هاني قالت: إن فاطمة بنت رسول الله أتت أبا
بكر ﷺ فقالت: من يرثك إذا مت؟
قال: ولدي وأهلي.

قالت: فما بالك ورثت رسول الله دوننا؟!

قال: يا بنت رسول الله ما ورثت أباك ذهباً ولا فضة.

فقالت: سهمنا بخبير، وصدقتنا^(٣) فذك.

قال: يا بنت رسول الله سمعت رسول الله يقول: إنما هي طعمة أطعمني الله
حياتي فإذا مت فهي بين المسلمين^(٤).

وفي لفظ ابن أبي الحديد وتاريخ الإسلام للذهبي قال: ما فعلت يا بنت
رسول الله ﷺ.

فقالت: بلى إنك عمدت إلى فذك وكانت صافية لرسول الله ﷺ فأخذتها وعمدت إلى
ما أنزل الله من السماء فرفعته عنّا!.

(١) مسند أحمد: ١ / ص ١٠ ح ٦٠ سنن الترمذي: ١٠٩ / ٧ باب ما جاء في تركة الرسول ﷺ وطبقات ابن سعد: ٣٧٢ / ٥ وابن كثير: ٥ / ٢٨٩.

(٢) شرح النهج: لابن أبي الحديد: ٤ / ٨٢.

(٣) ذكروا أن صدقتنا هو تحريف، والصواب هو ما في طبقات ابن سعد «صافيتنا» وذلك لأن فذك كانت صافية لرسول الله ﷺ قبل أن يمنحها لفاطمة.

(٤) طبقات ابن سعد: ٢ / ٣٦٥. كنز العمال: ٥ / ٣٦٥. شرح النهج: ٤ / ٨١ وما قبلها وتاريخ الإسلام: للذهبي: ١ / ٣٤٦.

فقال: يا بنت رسول الله! لم أفعل، حدّثني رسول الله ﷺ: إنّ الله تعالى يطعم النبي ﷺ الطعمة ما كان حياً فإذا قبضه إليه رفعت^(١).

ولمّا أدلت فاطمة رضي الله عنها بكل ما لديها من دليل وشهود وأبى أبو بكر أن يقبل منها ويعطيها شيئاً من تركة الرسول ومنحته، رأت أن تبسط الخصومة على ملاّ من المسلمين فذهبت الى المسجد كما رواه المحدثون والمؤرخون:

«لمّا بلغ فاطمة اجماع أبي بكر على منعها فذك، لاثت خمارها على رأسها، واشتملت جلبابها، وأقبلت في لمة من حفدتها ونساء قومها، تطأ ذيلوها ما تخرم مشيتها مشية رسول الله ﷺ حتى دخلت على أبي بكر وهو في حشد من المهاجرين والأنصار وغيرهم، فنيطت دونها ملاءة ثم أنت أنة أجهش لها القوم بالبكاء وارتج المجلس. ثم أمهلت هنيئة حتى إذا سكن نشيج القوم وهدأت فورتهم، افتتحت كلامها بالحمد لله عزّ وجلّ والثناء عليه، والصلاة على رسول الله، ثم قالت: أنا فاطمة ابنة محمد، أقولُ عوداً على بدء: «لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيزٌ عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم». فإن تعزوه تجدوه أبي دون آبائكم وأخا ابن عمي دون رجالكم. ثم استرسلت في خطبتها العظيمة الى أن قالت: ثم أنتم الآن تزعمون أن لا إرث لنا أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوفنون. يا ابن أبي قحافة! اترث أباك ولا أرث أبي، لقد جثت شيئاً فرتاً، فدونكها مخطومة مرحولة، تلقاك يوم حشرك، فنعم الحكم الله، والزعيم محمد، والموعود القيامة، وعند الساعة يخسر المبطلون»^(٢).

وفي رواية بلاغات النساء، ثم قالت: أفعلى عميد تركتم كتاب الله ونبتتموه وراء

(١) شرح النهج: لابن أبي الحديد: ٤ / ٨١ وتاريخ الإسلام: ٣٤٦ / ١.

(٢) شرح النهج: لابن أبي الحديد: ٤ / ٨٧ - ٨٦ و ٩٣ منه. وبلاغات النساء: لأحمد ابن أبي طاهر البغدادي: ١٢ -

ظهوركم اذ يقول الله تبارك وتعالى: ﴿هورث سليمان داود﴾. وقال الله عز وجل فيما قص من خبر يحيى بن زكريا: ﴿ورث هب لي من لدنك ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب﴾. وقال عز ذكره: ﴿وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله﴾. وقال: ﴿يؤصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين﴾. وقال: ﴿إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين﴾. وزعم ان لاحق ولا إرث لي من أبي ولا رحم بيننا، أفخصكم الله بآية أخرج نبيته ﷺ منها؟^(١) أم تقولون أهل ملتين لا يتوارثون، أولست أنا وأبي من أهل ملة واحدة؟! لعلكم أعلم بخصوص القرآن وعمومه من النبي ﷺ، أفحكم الجاهلية تبغون؟!...^(٢).

أقول: هكذا نجد أن فاطمة قد احتجت على إرثها وحقها من الرسول بالآيات القرآنية المتقدمة، وأما حديث أن النبي ﷺ لا يورث، فهو إن كان بمعنى عدم توريث النبي ﷺ لبنته فهو حديث معارض للكتاب، وقد تقدم منا إن الحديث إذا عارض القرآن فإنه زخرف باطل، كما تقدمت الروايات في ذلك.

كما يحتمل أن بعض الروايات التي يرويها الطرفان مثل: «العلماء ورثة الأنبياء... لم يورثوا ديناراً ولا درهماً... ولكن ورثوا العلم... فمن أخذ منه...

(١) ما أشد إنكارها ﷺ بكلامها هذا إذ نفت بهذا الاستفهام الإنكاري وجود أي مخصص لما في الكتاب العزيز الذي يدل على ميراثها من أبيها صلوات الله وسلامه عليهما، وفي قولها اللاحق: لعلكم أعلم بخصوص القرآن وعمومه من النبي ﷺ... إنه استفهام توبيخي أرجعتم فيه الى واقعه وبينت لهم أن تصرفهم هذا ليس في كتاب الله ولا سنة أبيها ﷺ وإنما هو محض رأي، فكان لسان حالها ﷺ بنفي هذا المخصص المزعوم من السنة - يقول لهم: إذ لو كان ثمة مخصص لبنته لي أبي أو زوجي، إذ يستحيل ان اجعله لو كان في الواقع موجوداً، ولا يجوز لأبي ولا لابن عمي أن يهملوا تبينه لي لما في ذلك من التفريط في البلاغ، والتسوية في الانذار، والكتمان للحق والإغراء بالجهل، والتعريض لطلب الباطل، اتراهما غزراً بكرامتي وتهاونا في صوتها عن مجادلتي يا ابن أبي قحافة بغير حق إذ لم يخبراني بهذا المخصص؟! وكل ذلك محال متمنع بحقهما لو كنت بهما من المؤمنين. راجع النص والاجتهاد: - ٦٤ - بتصرف.

(٢) بلاغات النساء: لأحمد بن أبي طاهر البغدادي: ١٦ - ١٧.

أخذ بحظِّ وافِرٍ»^(١).

ومثل حديث: «أتت فاطمة بنت محمد رسول الله ﷺ بابنها الحسن والحسين ﷺ الى رسول الله ﷺ في شكواه الذي توفي فيه فقالت: يا رسول الله... هذان ابناك فورثهما شيئاً.

فقال: أما الحسن فإن له هيبتي وسؤددي، وأما الحسين فإن له جرأتي وجودي»^(٢) قد سرتاهما أبو بكر الى المال، فذكر حديث عدم توريث الأنبياء لأجل ذلك. مع أن المراد من هذه الأحاديث هو الوراثة المعنوية والمجازية، كما يقال: قد ورثنا من العرب الكرم والسخاء، وحينئذ إذا كان المراد من هذه الأحاديث الوراثة المعنوية والعلمية وما ينبغي أن يحصل عليه العلماء من الأنبياء، فحينئذ يكون أبو بكر قد اجتهد في قبال النصّ فأخطأ.

٤- تحريم متعتي النساء والحج

نقول بعد أن حرّم القرآن الكريم نكاح المحرّمات النسبية والسببية قال: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وُورَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾^(٣). أي أُحِلَّ لَكُمْ غير هذه المحرّمات في نيلهن بالنكاح ثم قال: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾^(٤) وواضح أن ضمير (به) راجع الى ما يدل عليه قوله: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وُورَاءَ ذَلِكَ﴾ وهذا التفريع على ما تقدم من الكلام هو تفريع الجزء على الكلّ، إذ المراد من الاستمتاع هنا هو نكاح المتعة، وحيث إن الآية مدنية سورة

(١) أصول الكافي: ١ / ٣٤ كتاب فضل العلم. وصحح البخاري ج ١ / كتاب العلم. وصحح الترمذي: كتاب العلم أيضاً.

(٢) الخصال: للقي: ٧٧.

(٣) النساء: ٢٤.

(٤) النساء: ٢٤.

النساء نازلة في النصف الأول من عهد النبي ﷺ بعد الهجرة على ما يشهد به معظم آياتها، ونكاح المتعة كان معروفاً عندهم ذلك الوقت بلا إشكال، حيث أطبقت الأخبار على ذلك، سواء كان الإسلام هو المشرع الأول لها أم لا. فالمتيقن وجود هذا النكاح بينهم بمرأى ومسمع من النبي ﷺ فالآية: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَكُفُوا لَهُنَّ كَمَا كُفُوا لَهُنَّ فِي الْبَيْتِ وَالْحَجِّ عَلَى الرِّبَا وَالْبَيْعِ وَالْحَجِّ الْمَعْهُودِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، لَا الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّ﴾.

ولم ينفرد الشيعة بهذا التفسير للآية عن أئمة أهل البيت، بل إن جواز نكاح المتعة من هذه الآية هو المنقول عن القدماء من مفسري الصحابة والتابعين كابن عباس وابن مسعود وأبي بن كعب وقتادة ومجاهد والسدي وابن جبير والحسن وغيرهم^(١).

ثم إن هذه الآية المجوزة لنكاح المتعة لم يثبت نسخها بالقرآن ولا بالسنة النبوية، وأول دليل على ذلك قول عمر في خطبة (كما عن تفسير القرطبي): «متعتان كانتا على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما، متعة الحج ومتعة النساء». وقد تسالم أهل النقل على هذه الخطبة وأرسلوها إرسال المسلمين كما عن تفسير الرازي، والبيان، والتبيان، وزاد المعاد، وأحكام القرآن، والطبري، وابن عساكر، وغيرهم^(٢).

وقد روى البخاري: «نزلت آية المتعة في كتاب الله ففعلناها مع رسول الله ﷺ ولم ينزل قرآن يحرمها ولم ينه عنها حتى مات. قال رجل برأيه ما شاء. قال محمد يقال إنه عمر»^(٣).

(١) راجع تفسير الميزان: للعلامة الطباطبائي: ٤ / ٢٧٢: ط منشورات الأعلمي - بيروت.

(٢) المصدر السابق.

(٣) صحيح البخاري: ٥ / ١٥٨.

إذن فقد ثبت تشريع نكاح المتعة والحج، وقد اجتهد الخليفة في تحريمهما. فيكون من موارد الاجتهاد في مقابل النصّ.

وقد ذكروا أدلّة على تحريم المتعة ولكن هذه الأدلّة سوف تجد أنّها بعد زمان ابن الزبير، أمّا قبل ذلك فقد كانت القوة هي السبيل الوحيد في تحريمها، فمن تلك الروايات ما روي عن سعيد بن جبير أنه قال: «قلت لابن عباس أتدري ما صنعت وبما أفيتت؟ سارت بفتياك الركبان، وقالت فيه الشعراء. قال: وما قالوا؟

قلت: قالوا:

قد قلت للشيخ لما طال مجلسه

يا صاح هل لك في فتيا ابن عباس

هل لك في رخصة الأطراف آنسة

تكون مثواك حتى مصدر الناس

فقال: إنّ الله وإنّا إليه راجعون! والله ما بهذا أفيتت، ولا هذا أردت، ولا

أحللت منها إلّا ما أحلّ الله من الميتة والدم ولحم الخنزير»^(١).

وفي المغني لابن قدامة: قام خطيباً وقال: إنّ المتعة كالميتة والدم ولحم

الخنزير، فأما إذن رسول الله، فقد ثبت نسخه^(٢).

وقد أبان الهيثمي في مجمع الزوائد علّة هذا الحديث حيث قال: وفيه أي

في سند الحديث الحجاج بن أرطاة: مُدّلس. وفي ترجمة الحجاج راوي هذا

الحديث (في كتاب تهذيب التهذيب): كان يرسل عن يحيى بن أبي كثير،

(١) سنن البيهقي: ٧ / ٢٠٥.

(٢) سنن البيهقي: ٧ / ٥٧٣.

ومكحول، ولم يسمع منهما، وإنما يعيب الناس منه التدليس، ليس يكاد له حديث إلا وفيه زيادة.

وقال ابن المبارك كان الحجاج يدلس، فكان يحدثنا بالحديث عن عمرو ابن شعيب مما يحدثه العزرمي، متروك.

وقال يعقوب بن أبي شيبة: واهي الحديث، في حديثه اضطراب كثير^(١).
ومن الروايات الدالة عندهم على تحريم المتعة ما رواه الترمذي والبيهقي، عن موسى بن عبيدة، عن محمد بن كعب، عن ابن عباس أنه قال: «إنما كانت المتعة في أول الإسلام، كان الرجل يقدم البلدة ليس له بها معرفة فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه يقيم فتحفظ له متاعه، وتصلح له شئيه، حتى إذا نزلت الآية: ﴿إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم﴾ قال ابن عباس: فكل فرج سوى هذين فهو حرام».

ولكن نقول: في سند الحديث موسى بن عبيدة، وفي ترجمته من تهذيب التهذيب قال أحمد: «منكر الحديث لا تحل الرواية عندي عنه، حدث بأحاديث منكرة»^(٢).

على أن المتن فيه مناقشة أيضاً إذ أن المتعة من مصاديق الزواج، حيث إن جميع ما يترتب على النكاح الدائم من الفوائد (كصون النفس عن الزنا والتوقي من اختلال الأنساب، وإيجاد النسل والولد، وتأسيس البيت، يحصل من نكاح المتعة) ويختص بأنه نوع تسهيل وتخفيف على هذه الأمة لمن لا يقدر على النكاح الدائم فيصون بالنكاح المنقطع نفسه لفقره، أو لعدم قدرته على نفقة

(١) تهذيب التهذيب: ٢ / ١٩٦ - ١٩٨.

(٢) تهذيب التهذيب: ١٠ / ٣٥٦ - ٣٦٠.

الزوجة، أو الغربة، أو لعوامل أُخر تمنعه من الزواج الدائم. وقد ثبت أيضاً أن الزواج الدائم لا يكفي لسدّ حاجة الإنسان الغريزية، ولذلك فقد شفع الإسلام سنّة الزواج الدائم بسنة الزواج المؤقت تسهياً للأمر، وشرط فيه شروطاً ترتفع فيها محاذير الزنا، منها اختصاص المرأة بالرجل، ومنها العدّة عند الافتراق، ومنها لحوق الأولاد بهما، ومنها للمرأة ما اشترطت على زوجها من الشروط الجائزة. وهذه الشروط تدفع محاذير الزنا من اختلاط المياه واختلال الأنساب والمواريث وإنهزام البيوت، وانقطاع النسل وعدم لحوق الأولاد.

وبهذا يكون الزواج المنقطع قد قضى على الزنا ولم يكن فيه أيُّ مفسدة من مفسدات الزنا، وهو مفخرة من مفاخر الإسلام في شريعته السهلة السمحة، ولذا قال الإمام عليّ عليه السلام: «لولا ما سبقني به ابن الخطاب - يعني عمر - ما زنى إلاشقي»^(١).

ومن الأدلة الواضحة على وضع الحديث في حرمة زواج المتعة احتساباً للخير وتأيداً لموقف ثاني الخلفاء، هو قول الخليفة الثاني فيما تقدم: «متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما» فلو كان التحريم موجوداً في زمان النبي صلى الله عليه وآله لما نسب الخليفة الثاني التحريم الى نفسه.

وبالنتيجة قد ثبت أن الرسول صلى الله عليه وآله وكذا القرآن الكريم قد أباح الزواج المنقطع، ومعناه أن هذا الزواج ليس بزنا، فالرسول صلى الله عليه وآله لا يرخص الزنا وقد حرّمه الله تعالى في آيات كثيرة من القرآن وسماه «فاحشة وساء

(١) ذكر الحديث في تفسير العياشي، وفي نسخة «الأشقي». ووسائل الشيعة ج ١٤ / باب ١ من أبواب المتعة: ح ٢.

سبيلاً ﴿، ﴿ومن يفعلهُ يلقِ آثاماً وبضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً﴾.

ولم يثبت تحريمه إلا من عمر، فيكون اجتهاداً في مقابل النص^(١). وكذا الكلام في متعة الحج.

(١) قال الرضي: «فصل في الخبر يلحقه التكذيب من جهة الراوي أو من جهة غيره...

الثاني: ان يظهر منه مخالفة للحديث قولاً أو عملاً قبل الرواية أو بعدها...

وأما الوجه الثاني وهو ما إذا ظهر منه المخالفة قولاً أو عملاً...

وقال عمر رضي الله عنه متعان كانتا على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهى عنهما وأعاقب عليهما: متعة النساء و متعة الحج.

فإنما يحمل هذا على علمه بالانتساح، ولهذا قال ابن سيرين هم الذين رروا الرخصة في المتعة، وهم الذين نهوا عنها وليس في رأيهم ما يرغب عنه، ولا في نصيحتهم ما يوجب التهمة» ج ٢ أصول السرخسي ص ٣-٦.

أقول: تجذ في هذا الكلام كثيراً من الخداع، فإن الذي شرع المتعة القرآن في قوله تعالى: ﴿وما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة ان الله كان عليمًا حكيمًا﴾ فالتراضي من بعد الفريضة معناه تجديد العقد، وحينئذ تكون هذه الآية مختصة بعقد المتعة إذ لو كانت هذه الآية تخص الزواج الدائم لما احتاج الأمر إلى التراضي بعد الطلاق ولتم رجوع الزوج إلى زوجته دون عقد ثان ودون تراضي آخر، بخلاف المتعة التي انتهى عقدها أبي (انتهت المدة) حرمت على الرجل إلا بتراضي آخر وعقد ثان وكذا احلها الرسول في الروايات التي شرع في المتعة وحزمها الخليفة الثاني، ولا يحق لأي انسان ان يشرع الأحكام إلا الله والرسول ﷺ ولا يحق لأحد أن ينسخ الأحكام إلا الله والرسول، ولم يثبت النسخ لزواج المتعة ولمتعة الحج من الرسول، ولهذا نرى في هذا المورد من الاجتهاد في مقابل النص الذي هو باطل ويجب تركه، وكذا الكلام في متعة الحج. ولعل أغرب وأعجب ما في تبريرات القوم لمخالفة عمر كتاب الله وسنة الرسول الكريم ما ورد في شرح التجريد للقوشجي قال: إن عمر قال وهو على المنبر: أيها الناس ثلاث كن على عهد رسول الله ﷺ وإني أنهى عنهن وأحرمهن وأعاقب عليهن: متعة النساء، و متعة الحج، وحي على خير العمل. ثم قال القوشجي بعد ذلك غير متأثم ولا متحرج: إن ذلك ليس مما يوجب قدحاً فإباً مخالفة المجتهد لغيره في المسائل الاجتهادية ليس ببدع!!!! انظر كتاب الفدير للجنة الأميني ٦: ٢٢٣، وهوية التشيع للأستاذ الدكتور الوائلي.

ولعل الأدهى والأمر أن هؤلاء الذين أنزلوا عمر منزلة الرسول الأعظم ﷺ أن هؤلاء أنفسهم استكثروا على أهل البيت أن يكونوا امتداداً لرسول الله وحاكين لشئته لأن يجتهدوا في مقابل شئته الثابتة.

وقد سعيت لتوجيه عمل الخليفة الثاني في تحريم المتعة بأن أقول أنه حكم ولائي ولكن وقف في وجهي قوله: «وأنا محرمهما إلى يوم القيامة» على بعض النقول، إذ أن الحكم الحكومي موقت محدود.

٥- مخالفة آية التطهير وحديث الثقلين

ذكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي المتوفي سنة (٤٩٠ هـ) في كتابه ما لفظه: «ومن الناس من يقول لا إجماع إلا لعترته الرسول، لأنهم المخصوصون بقراءة رسول الله ﷺ وأسباب العز، قال: «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي».

وقال تعالى: ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً﴾. ولكننا نقول: أنواع الكرامة لأهل البيت متفق عليه، ولكن حكم الاجماع الموجب للعلم باعتبار نصوص ومعاني لا يختص ذلك بأهل البيت، والنسب ليس من ذلك في شيء فالتخصيص به يكون زيادة...»^(١).

أقول: إن السرخسي، ذكر حديث الثقلين وذكر آية التطهير، ومعناها كما هو واضح أن أهل البيت ﷺ قد أمر الرسول بالتمسك بهم وجعلهم عاصماً من الضلالة، وقد ذكرت الآية أنهم منزهون من الرجس، مطهرون من الإثم والمعصية. ومفاد النصين كما هو واضح أن العمل على وفق أقوال وأعمال أهل البيت لن تكون معه ضلالة - هذا نوع اختصاص بهم - ولكن السرخسي ذكر أن أتباع غير أهل البيت داخل في مراد هذه الآية، فيكون من الاجتهاد في مقابل النص.

٦ - بعة صلاة التراويح

لقد نهى النبي ﷺ عنها وذلك عندما رفعوا أصواتهم وحصبوا بابه ليصلي بهم نافلة رمضان، فخرج إليهم مغضباً فقال لهم ﷺ: ما زال بكم صنيعكم حتى ظننت

(١) أصول السرخسي: ١ / ٣١٤ طبعة بيروت - دار المعرفة سنة ١٩٧٣ م - ١٣٩٣ هـ تحقيق أبو الوفاء الأفعاني.

أنه سيكتب عليكم، فعليكم بالصلاة في بيوتكم فإن خير صلاة المرء في بيته إلا الصلاة المكتوبة^(١).

هذا ولكن أثبت البخاري في صحيحه عن عبد الرحمن بن عبد القاريء أنه قال: «خرجت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة في رمضان إلى المسجد، فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه، ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط، فقال عمر: إني أرى لو جمعت هؤلاء على قاريء واحد لكان أمثل. ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب، ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم. قال عمر: نعم البدعة هذه»^(٢) فمع وجود النهي من قبل النبي صلى الله عليه وسلم أجاز عمر صلاة التراويح جماعة^(٣).

٧ - حي على خير العمل وكيفية الأذان

كيفية الأذان هي: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة، حي على الصلاة، حي على الفلاح، حي على الفلاح، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله.

(١) صحيح البخاري: ٧ / ٩٩ (باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله عز وجل).

(٢) صحيح البخاري: ٢ / ٢٥٢ (كتاب صلاة التراويح).

(٣) أقول: لقد سمعت من الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ في تلفاز المملكة العربية السعودية بعد أن سئل عن صلاة التراويح هل فعلها النبي جماعة أم لا؟ فقال: إن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد منفرداً فأتم به أناس فنهروهم وصلوها في البيت (خشية أن تكون واجبة) فلما جاء عمر أعاد السنة!! (انظر إلى الإلتواء، فإن النبي حسب قوله لم يرتض صلاتها جماعة في المسجد ولكن عمر خالفه، ومع هذا فهو يقول: جاء عمر فأعاد السنة. ثم سئل عن عددها فقال: روت عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصل أكثر من أحد عشر ركعة ولكن الصحابة صلاها بعضهم ثمانية عشر وصلها بعضهم ثلاثة وعشرين وصلها بعضهم ثمانية وعشرين وصلها بعضهم ثلاثين فلعلنا أنها رخصة! أقول: انظر اتباع الصحابة وترك عمل النبي صلى الله عليه وسلم وأحكم أنت بأن هؤلاء اتبعوا سنة النبي أو الصحابة؟

هذا هو الأذان الذي اتفق البصريون والكوفيون على كلماته، وتبعهما الشاميون والمصريون.

ومذهب الحجازيين والزيدية والمالكية الى أنّ كلمة الله أكبر في أوّل الأذان مرتان لا أربع وعليه عمل أهل المدينة، وأما (الصلاة خير من النوم) فليست من الأذان الشرعي، ففي تيسير الوصول عن مالك: أنه بلغه أنّ المؤذن جاء عمر يؤذنه لصلاة الصبح، فوجده نائماً، فقال: الصلاة خير من النوم، فأمره عمر أن يجعلها في نداء الصبح، ولذلك قال أبو حنيفة: هذه الجملة تزداد بعد إكمال الأذان لأنها ليست من السنّة، وأما حيّ على خير العمل، فمذهب العترة أنها بين حي على الفلاح وبين الله أكبر ودليلهم في ذلك من كتب السنّة ما يلي: روى البيهقي في سننه أنّ عليّ بن الحسين (زين العابدين) كان يقول إذا قال حيّ على الفلاح حيّ على خير العمل ويقول هو الأذان الأوّل.

وأورد في شرح التجريد مثل هذه الرواية عن ابن أبي شيبه ثم قال: وليس يجوز أن يحمل قوله (هو الأذان الأوّل) إلّا على أنه أذان رسول الله ﷺ وزاد رواية أخرى عن ابن عمر أنه ربّما زاد في أذانه حيّ على خير العمل، وأورد هذه الرواية البيهقي عن ابن عمر أيضاً.

ونقل ابن الوزير عن المحبّ الطبري في كتابه (إحكام الأحكام) ما نصه: ذكر الحيلة - بحيّ على خير العمل - عن صدقة بن يسار عن ابن أمّامة سهل ابن حنيف أنه كان إذا أذّن قال (حيّ على خير العمل). أخرجه سعيد بن منصور. وروى ابن حزم في كتاب (الإجماع) عن ابن عمر: أنه كان يقول (حيّ على خير العمل).

وقال علاء الدين مغلطاي الحنفي في كتابه (التلويح في شرح الجامع

الصحيح) ما لفظه: وأما حيّ على خير العمل، فذكر ابن حزم أنه صحّ عن عبد الله بن عمر وأبي أمامة سهل بن حنيف أنهما كانا يقولان في آذانهما (حيّ على خير العمل)، وكان عليّ بن الحسين يفعله. وذكر سعد الدين التفتازاني في حاشيته على شرح العضدي على مختصر الأصول لابن الحاجب: أنّ حيّ على خير العمل كان ثابتاً على عهد رسول الله وأنّ عمر هو الذي أصرّ أن يكفّ الناس عن ذلك مخافة ان يثبّط الناس عن الجهاد ويتكلّموا على الصلاة.

وقال ابن حميد في توضيحه: وقد ذكر الروياني أنّ للشافعي قولاً مشهوراً بالقول به وقد قال كثير من علماء المالكية وغيرهم من الحنفية والشافعية أنّ حيّ على خير العمل كان من ألفاظ الأذان.

قال الزركشي في البحر المحيط: ومنها ما الخلاف فيه موجود كوجوده في غيرها، وكان ابن عمر عميد أهل المدينة يرى افراد الأذان والقول فيه حيّ على خير العمل^(١).

أقول: إنّ بعض المجتهدين قد يكون اجتهادهم لعدم معرفتهم بالشريعة، وبعضهم يحسبون النبيّ مجتهداً كأحدتهم فيتصورون أنّ لهم مخالفته، لذا تجد الاجتهادات في مدرسة الخلفاء كثيرة، استناداً الى هذين الأمرين، أما في مدرسة أهل البيت عليهم السلام ترى الاجتهاد في الموارد التي لانس فيها من قبل الشريعة الإسلامية. وأما الأئمة الاثنا عشر فلم يكن لهم أي اجتهاد في مسائل الحلال والحرام، لأنّهم عالمون بالشريعة ولا يخالفون الرسول، وهم مبلغون عن النبيّ صلى الله عليه وآله لأحكام الله تعالى.

(١) نقل هذا الفصل من كتاب مبادئ الفقه: لمحمد سعيد العوفي: ص ٥٢ طبع - دمشق - الطبعة الثالثة ١٩٧٧ م عن هوية التشيع: ٤٦ - ٤٧ - ٤٨.

وقد قال رسول الله ﷺ في عليّ: «عليّ مني بمنزلة من ربي»^(١) فكما أنّ النبي ﷺ هو الذي يبلغ عن ربه فكذلك عليّ عليه السلام يبلغ عنه بواسطة نبيه. وقد ورد عن جابر الأنصاري قال: قلت لأبي جعفر - الإمام الباقر عليه السلام - إذا حدثتني بحديث فأسنده لي، فقال: حدثني أبي عن جدي رسول الله ﷺ عن جبرئيل عن الله تبارك وتعالى وكلما أحدثك بهذا الإسناد^(٢).

وهناك روايات كثيرة متواترة تدل على أنّ ما يقوله الأئمة عليهم السلام ليس هو رأياً مخالفاً للرسول ﷺ ولا هوئى، بل هو شيء له أصل. ومن هذه الروايات ما رواه سماعة عن أبي الحسن - الإمام الكاظم - قال: قلت له: «كل شيء تقول في كتاب الله وسنته أو تقولون فيه برأيكم؟ قال: بل كل شيء نقوله في كتاب الله وسنة نبيه»^(٣).

(١) الصواعق المحرقة: لابن حجر: ١٠٦ وذخائر العقبين: ٦٤. الرياض النضرة: ٢ / ٢١٥.

(٢) راجع وسائل الشيعة: ١٨ / باب ٨ من أبواب صفات القاضي ح ٦٧ وغيره وأمالى الشيخ المفيد: ٢٦.

(٣) بصائر الدرجات: ٣٠١ تأليف المحدث أبي جعفر محمد بن الحسن بن فروخ الصفار القمي ت ٢٩٠ هـ.

المبحث الثالث

أخذ عقائد المسلمين من غير أصولها ومنابعها^(١)

إن معرفة عقائد المسلمين إذا أردنا معرفتها لنحكم عليهم بالكفر أو الإيمان، لا بد من أخذها من كتبهم مع التصريح بأنها عقائد لهم. وهذا هو المنهج الصحيح في البحث، فلا بد لنا الآن من معرفة ما يكون المسلم به مسلماً كمقدمة للحكم على من خالف هذه العقائد بالكفر أو الإرتداد.

العقائد الأساسية التي تحدد هوية المتمسك بها

إن العقائد الأساسية التي يكون معتنقها مسلماً هي ثلاث:

١ - شهادة أن لا إله إلا الله (التوحيد).

٢ - شهادة أن محمداً رسول الله (النبوة).

٣ - الإيمان بالمعاد يوم القيامة، والجنة جزاء للأعمال التي أمر بها الشارع المقدس أو حستها، والنار جزاء للأعمال المحرمة التي نهى عنها الشارع المقدس وأوعده عليها، وقد جاء القرآن الكريم مؤكداً هذه الأمور

(١) لا شك أن كتاب الكافي لثقة الإسلام الكليني يضم بعضاً من عقائد الشيعة وربما كلها، ولكن كتابه ليس كتاب عقائد وإنما كتاب رواية.

الثلاثة حيث أن غالبية آيات القرآن الكريم تتحدث عن التوحيد والنبوة والمعاد.

العقيدة الأولى (التوحيد)

وهي الإيمان بالله تعالى، وهو يعبر عن نزعة أصيلة في الإنسان الى التعلق بخالقه، ووجدان راسخ يدرك بفطرته علاقة هذا الكائن برّبه وكونه.

قال تعالى: ﴿سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق، أولم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد﴾^(١).

وقال تعالى: ﴿إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآياتٍ لقوم يعقلون﴾^(٢).

وقال تعالى: ﴿أفأرأيتم ما تمنون * أنتم تخلقونه أم نحن الخالقون * أفأرأيتم ما تحرثون أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون * أفأرأيتم النار التي تورون * أنتم أنشأتم شجرتها أم نحن المنشئون﴾^(٣).

وقال تعالى: ﴿فارجع البصر هل ترى من فطور * ثم ارجع البصر كرتين ينقلب إليك البصر خاسئاً وهو حسير﴾^(٤).

وقال تعالى: ﴿هو من آياته أن خلقكم من تراب ثم إذا أنتم بشرٌ تنتشرون﴾^(٥).

(١) فصلت: ٥٣.

(٢) البقرة: ١٦٤.

(٣) الواقعة: ٥٨ - ٥٩، ٦٣ - ٦٤، ٧١ - ٧٢.

(٤) الملك: ٣ - ٤.

(٥) الروم: ٢٠.

العقيدة الثانية (النبوة)

العقيدة الثانية للمسلمين هي (النبوة) وقد ذكر العلماء الدليل على النبوة ما توضّحه: إنَّ النبي ﷺ أعلن رسالته السماوية وهو رجل ينتسب الى شبه الجزيرة العربية التي كانت من أشد أجزاء الأرض تخلفاً في ذلك الحين من الناحية الحضارية والفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، خصوصاً وأنَّ الحجاز التي ينتمي إليها النبي ﷺ لم تمرّ بأي حضارة من الحضارات التي كانت قبل ذلك الحين بمئات السنين، وحتى القراءة والكتابة وهي أبسط أشكال الثقافة كانت حالة نادرة نسبياً في تلك البيئته، فكان المجتمع أمياً، وكان من الأميين النبي الأكرم ﷺ هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة ﴿^(١) وما كنت تتلوا من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذا لارتاب المبتلون﴾ ^(٢) فبحكم أميته لم يتيسر له أن يقرأ شيئاً من النصوص اليهودية والمسيحية، أضف الى ذلك أنَّ مكة كانت وثنية لم يتسرب إليها شيء ملحوظ من ذلك.

وحتى من رفض عبادة الأصنام من عرب مكة (وهم الحنفاء) لم يكونوا قد تأثروا بالتعاليم اليهودية والمسيحية، إذ لم ينعكس شيء من الأفكار اليهودية والمسيحية على ما خلفه قيس بن ساعدة أو غيره من تراثه الأدبي والشعري.

وكان هذا القطر مفككاً اجتماعياً تسيطر عليه عقلية العشيرة والانتماءات القبلية، وتعيش فيه التناقضات وألوان الغزو والصراع الرخيص، ولم يكن هذا

(١) الجمعة: ٢.

(٢) العنكبوت: ٤٨.

القطر قد عرف أي شكل من أشكال الحكم غير ما يفرضه الولاء للقبيلة. ثم إن النبي ﷺ قبل البعثة لم يساهم في أي لون من ألوان النشاط الثقافي الذي كان شائعاً آنذاك من شعر وخطابة، نعم عرف عنه أنه ملتزم بمكارم الأخلاق كالأمانة والنزاهة والصدق والعفة، وقد عاش أربعين سنة في قومه لم يعرف عنه إلا هذا.

وجاء القرآن الكريم الذي شمل القيم والمثل والثقافة والتشريعات الإلهية التي هي أكبر من كل التشريعات الدينية وغيرها التي عرفها العالم، فحرم الربا والاحتكار والاستغلال وأعلن: ﴿إِن أكرمكم عند الله اتقاكم﴾^(١) في مجتمع يوالي القبيلة لا غير، وتحدي كل البشر على أن يأتوا بسورة من هذا النص الإلهي (القرآن) وأعلن لهم أنهم لم ولن يتمكنوا أبداً، قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افترأه قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات﴾^(٢) وقال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٣).

وقال تعالى: ﴿قُلْ لئن اجتمعت الأنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً﴾^(٤).

بل في هذا القرآن من التصحيح للثقافات السابقة، وجعل الفرد المختار الذي يسعى لمصلحته الذاتية متفانياً في مصلحة الجماعة التي تتناقض مع مصلحة الفرد، وذلك يفتح نافذة على عالم الآخرة (وهي ساحة العدل والجزاء التي يُحشر الناس فيها ليروا أعمالهم): ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ

(١) الحجرات: ١٣.

(٢) هود: ١٣.

(٣) البقرة: ٢٣.

(٤) الإسراء: ٨٨.

مثقال ذرة شراً يره ﴿١﴾.

وهذا العالم الجديد الذي فتحه النبي ﷺ بواسطة القرآن الكريم للناس، فصارت المصلحة العامة هي الهدف، وبذلك تحقق الشرط الأساسي لضمان تحرك الإنسان نحو المصالح العامة.

والخلاصة: إنّ نتيجة ظروف القائد النبي ﷺ جاءت أكبر من الظروف والعوامل المحسوسة بحكم الاستقراء للحالات المماثلة.

إذن من كل ما تقدم نستنتج بصورة قاطعة، وجود شيء غير منظور وراء تلك الظروف والعوامل المحسوسة وهو النبوة، ولنقرب إليك الأمر بهذا المثال: إذا تسلمت رسالة من أخيك وكان صبيّاً في السابعة من عمره في المدرسة الابتدائية، ولكن كانت لغة الرسالة عبارة عن جمل بليغة ذات قدرة فنيّة، وكانت الرسالة مشتملة على أفكار منسقة عرضت بصورة مثيرة، فهنا سوف تستنتج أنّ شخصاً مثقفاً واسع الإطلاع قد أملى الرسالة على أخيك الصبي شيئاً من هذا القبيل.

إذن هذه الرسالة العالمية المتمثلة (بالقرآن) وبالسنة المحمدية هي أكبر من الظروف والعوامل التي مرّ استعراضها، فالطفرة الكبيرة من مجتمع القبيلة بكل جوانبه إلى الإيمان بفكرة المجتمع العالمي الواحد، ومن المجتمع الوثني إلى دين التوحيد الخالص الذي صحح كل الأديان السابقة عليه، وأزال زيفها وأساطيرها، والمجتمع الفارغ تحول إلى طليعة حضارية أنارت الدنيا كلها، كل هذا مفاجأة من رجل أمي كما تقدم.

نعم، برز تيار جديد من تربية النبي ﷺ لأصحابه الذين آمنوا به فكان هذا

التيار جزءاً من النبي ﷺ، وحينئذ فلا بدّ من الإيمان بوجود عامل إضافي وراء الظروف والعوامل المحسوسة، وهو عامل الوحي (النبوة) الذي يمثل تدخل السماء في توجيه الأرض، قال تعالى: ﴿وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نوراً نهدى به من نشاء من عبادنا وإنك لتَهْدِي إلى صراط مستقيم * صراط الله الذي له ما في السموات وما في الأرض ألا إلى الله تصير الأمور﴾ (١).

العقيدة الثالثة (المعاد)

إنَّ من القيم الفطرية التي تكلمنا عنها قبل قليل ويدركها العقل الفطري: إنَّ الظالم والخائن جدير بالمؤاخذه فيستحقها، وأنَّ العادل الأمين الذي يضحى في سبيل العدل والأمانة جدير بالمشوبة فيستحقها، لهذا نجد دافعاً في أنفسنا من تلك القيم إلى مؤاخذه الظالم وتقدير العادل. ولكن قد يحول دون تنفيذ ما نجده في أنفسنا حائل، ويوجد مانع (وهذا المانع قد يكون هو الخوف، أو العجز، أو المصلحة الشخصية العاطفية).

وبما أننا نؤمن بأنَّ الله سبحانه وتعالى عادل قوي قادر، إذن لا يوجد أي مانع من الموانع السابقة في تنفيذ ما أدركه عقلنا الفطري من الجزاء للعادل والعقاب للظالم الخائن، ولهذا نؤمن بأنَّ الله سبحانه وتعالى له حق في أن يجازي المحسن على إحسانه، وله أن يعاقب المسيء على إساءته.

وبما أننا نرى أنَّ في هذه الحياة الدنيا قد يتخلف هذا الأمر - مع أنه مقدور لله تعالى - برهن ذلك على وجود يوم مقبل للجزاء يجد فيه من عمل عملاً

حسناً ومن عمل عملاً سيئاً جزاءهما العادل. وهذا هو الإيمان بيوم القيامة.

قال تعالى: ﴿وفخ في الصور فإذا هم من الاجداث الى ربهم ينسلون﴾ قالوا يا ويلنا من بعثنا من مرقدنا، هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون * إن كانت إلا صيحة واحدة فإذا هم جميع لدينا محضرون * فاليوم لا نظلم نفس شيئاً ولا تجزون إلا ما كنتم تعملون * ان أصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون * هم وأزواجهم في ظلال على الأرائك متكئون * لهم فيها فاكهة ولهم ما يدعون * سلام قولاً من رب رحيم * وامتازوا اليوم أيها المجرمون * الم اعهد اليكم يا بني آدم ان لا تعبدوا الشيطان انه لكم عدو مبين * وان اعبدوني هذا صراط مستقيم * ولقد أضل منكم جبلاً كثيراً أفلم تكونوا تعلقون * هذه جهنم التي كنتم توعدون * اصلوها اليوم بما كنتم تكفرون * اليوم نختم على أفواههم وتكلمنا أيديهم وتشهد أرجلهم بما كانوا يكسبون ﴿^(١)

وقال تعالى: «يومئذ تعرضون لا تخفى منكم خافية * فأما من أوتي كتابه بيمينه فيقول هاؤم اقرؤا كتابيه * إني ظننت اني ملاقي حسابه * فهو في عيشة راضية * في جنة عالية * قطوفها دانية * كلوا واشربوا هنيئاً بما أسلفتم في الأيام الخالية * وأما من أوتي كتابه بشماله فيقول ياليتني لم أوت كتابيه * ولم ادر ما حسابه * ياليتها كانت القاضية * ما أغنى عني ماليه هلك عني سلطانيه * خذوه فقلوه * ثم الجحيم صلوه * ثم في سلسلة ذرعتها سبعون ذراعاً فاسلكوه * انه كان لا يؤمن بالله العظيم * ولا يحض على طعام المسكين * فليس له اليوم ها هنا حميم * ولا طعام إلا من غسيلن * لا يأكلها إلا الخاطئون ﴿^(٢)

وقال تعالى: ﴿فأما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق * خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد * وأما الذين سعدوا ففي الجنة

(١) يس: ٥١ - ٦٥.

(٢) الحاقة: ١٨ - ٣٧.

خالدين فيها مادامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ ﴿١﴾ .
وغيرها من الآيات القرآنية المذكّرة بيوم القيامة وما يجازئ به العبيد من
الثواب والعقاب.

النتيجة

إن الفرد إذا اعتنق العقيدة الأولى والثانية والثالثة يكون مسلماً، فيلزمه أن
يعمل بما تمليه عليه هذه العقائد من العمل بما ورد في القرآن والسنة الشريفة
القطعية، أو التي ثبتت حجيتها من طريق الشارع المقدس، وقد تميزت هذه
الرسالة بسلامتها ضمن سلامة القرآن من التحريف.

قال تعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ ﴿٢﴾ ولهذا الميزة ظلّت هذه
الرسالة تؤدي دورها التربوي من تفاعل الأفراد مع الرسالة وتجسيدها فكراً
وسلوفاً.

ونج من هذه الميزة الأولى ميزة ثانية، وهو وجود الدليل (المعجزة) التي
أثبتت رسالة الرسول ونبوته إلى يومنا هذا، وسوف تستمر هذه الميزة مادام
القرآن باقياً، وقد شملت هذه الرسالة كل جوانب الحياة، فترى أنّ المتمسك بها
قد حصل على ما تحتاجه حياته الدنيوية والروحية معاً.

ثم إنّ هذه الرسالة المحمدية هي الرسالة السماوية الوحيدة التي طبقت
على يد الرسول الذي جاء بها، وسجلت في مجال التطبيق نجاحاً باهراً،
واستطاعت أن تحوّل الشعارات التي أعلنتها إلى حقائق في الحياة

(١) هود: ١٠٦-١٠٨.

(٢) الحجر: ٩.

اليومية للناس.

فصارت هذه الرسالة هي حجر الزاوية في عملية بناء أمة، حملت تلك الرسالة الربانية فامتد أثرها لتكون قوّة مؤثرة وفاعلة في العالم كله على مرّ الزمن، ولازال المنصفون من الباحثين الأوروبيين يعترفون بأنّ الدفعة الحضارية للإسلام هي التي حركت شعوب أوروبا النائمة من نومها ونهتها الى الطريق، فقد قال المستشرق الإنجليزي (اجنيري) استاذ اللغة العربية في جامعة أكسفورد عندما اكتشف العلم دور الرياح في التلقيح: إنّ أصحاب الابل قد عرفوا أنّ الرياح تلقح الاشجار والثمار قبل أن يتوصل العلم في أوروبا الى ذلك بعدة قرون^(١).

وقد أعلن الرسول ﷺ أنّ نبوته هي آخر النبوات (النبوة الخاتمة) ومعنى ذلك بالإضافة الى عدم وجود نبي بعده، أنّ نبوته هذه تمتد مع العصور، وفعلاً فإنّ الواقع قد صدّق أنّ لا نبي بعده طيلة هذه القرون الأربعة عشر، وسيصدّق الواقع أنّ الرسالة الإسلامية هي آخر الرسالات مهما امتدّ الزمن، وسيثبت الواقع أيضاً والتاريخ أنّ الرسالة الإسلامية - بما أنّها هي آخر الرسالات - ففيها القدرة والهيمنة على الاستمرار مع الزمن وكل ما يحمل من عوامل التطور والتجديد، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ (٢)(٣).

هذه هي العقائد الأساسية في الإسلام، فمن اعتنقها اصبح مسلماً، ومن أنكر

(١) يشير بذلك الى قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاقِحَ﴾ الحجر: ٢٢.

(٢) المائدة: ٤٨.

(٣) ملاحظة: كان الاعتماد الأساسي في عقائد الإسلام على ما كتبه الشهيد الصدر في مقدمة كتاب الفتاوى الواضحة ص ٥٨ وما بعدها.

واحداً منها صار كافراً، وقد اتفق علماء الإسلام (شيعة وسنة) على أن مدار الإرتداد عن الإسلام: «هو جحد المجمع عليه المعلوم من الدين ضرورة»^(١). بحيث يكون الجاحد ملتفتاً إلى أن الإنكار يؤدي إلى تكذيب الرسول ﷺ أو القرآن الكريم.

وقد ذكر الإمام الخوئي رحمته في تعريف الكافر فقال: «الكافر: وهو من لم ينتحل ديناً أو انتحل ديناً غير الإسلام، أو انتحل الإسلام وجحد ما يعلم أنه من الدين الإسلامي، بحيث رجع جحده إلى إنكار الرسالة، نعم، إنكار المعاد يوجب الكفر مطلقاً»^(٢). ومثاله: إنكار وجوب الصوم لمن آمن بالإسلام، أو إنكار وجوب الحج، أو الزكاة وأشباهاها التي اتفق عليها المسلمون.

ولابد من التنبيه هنا إلى عدم صحة اتهام طائفة بعقائد غير صحيحة لمجرد وجود رواية في بعض كتبهم أو لمجرد وجود رأي إرتآه أحد علمائهم، فإن مجرد هذه الأمور لا توجب عقائد الطائفة خصوصاً إذا التفتنا إلى أن بعض الكتب قد جمعت فيها الروايات خوفاً من الضياع من دون إدعاء صحتها، وحتى إذا ادعى صاحب الكتاب صحة رواياته فهي صحيحة عنده بما أن له رأي اجتهادي لا أنها صحيحة عند الطائفة بأجمعها.

إذن لابد من أخذ عقائد الطوائف الإسلامية من علمائهم إذا صرحوا، أو صرح أكثرهم بأنها عقيدة عندهم، وبعد ذلك لابد من دراستها وهل أنها توجب كفراً أو لا؟ فإن انتهت إلى إنكار المرسل، أو الرسول، أو الرسالة، أو المعاد، فحينئذ تكون العقيدة كفراً وإلا فلا.

(١) أضواء على الشئنة المحمدية: ٤٠٨. ومعلوم أن هذا إذا كان عن غير شبهة.

(٢) منهاج الصالحين: ١/١٠٩، الطبعة الثامنة والعشرون ١٤١٠ هـ طبعة قم.

العقائد والآراء الإسلامية التي لا توجب كفرًا

هناك الكثير من عقائد المسلمين وآرائهم في مسائل اجتهادية لا توجب الخروج عن الإسلام، لتوفر الدليل على كل منها عند صاحبه، ونحن ذاكرون بعضاً منها في هذا البحث على سبيل المثال لا الحصر.

١- عدالة الصحابة أو عدمها

إنّ الاعتقاد بعدم عدالة بعض الصحابة، أو الاعتقاد بعدالتهم ليس خروجاً عن الدين وإرتداداً عن الإسلام، لعدم كون عدالتهم أو عدمها مجعماً عليها من الدين ضرورة.

٢- القول بالتقية

إنّ العمل بالتقية لا يوجب إرتداداً عن الإسلام أيضاً. والتقية معناها: «دفع ضرر القتل، أو السجن، أو الظلم بعدم إظهار ما يرتثيه من أحكام وآراء، إذا كان الطرف المقابل يقتل ويسجن ويعاقب على إظهار الأحكام والآراء المخالفة له من دون إعطاء حرية فكرية أو عملية للمسلمين في بيان عملهم أو آرائهم» كما مرّ ذلك على بعض طوائف المسلمين لقرون عديدة كان الظالم لا يتوانى في إصدار حكم القتل لمن يظهر الولاء لأحد شخصيات الإسلام كالامام عليّ عليه السلام، أو يعتقد بأولويته بالخلافة، أو أعلميته من بقية الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله فقد كان بعض الصحابة يخفون هذه العقيدة التي كانت لهم عليها أدلة من القرآن والسنة - ولسنا الآن بصدد بيانها - وكان هؤلاء الصحابة أو غيرهم حفاظاً على أرواحهم من القتل أو السجن أو التنكيل والتعذيب، يخفون هذه الأمور التي

يرونها صحيحة. وقد أمر القرآن بالتقية من المشركين حيث قال تعالى: ﴿لَا يَتَخَذَ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً...﴾ (١).

وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكُذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان (٢). وقال تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَنِي رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ...﴾ (٣). وقد وردت الروايات الصحيحة من أهل البيت عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله في مشروعيته، فتمسك بها قوم خشية على دمائهم. وهي أمر فطري لا يحتاج جوازه الى دليل، يقدم عليه كل عاقل إذا كان الطرف الآخر ظالماً فاسقاً.

وعلى كل حال: إن الاعتقاد بالتقية أو الاعتقاد بعدمها عند بعض المسلمين لا يشكل خروجاً عن الإسلام، خصوصاً إذا التفتنا أن معنى التقية يختلف عند المتنازعين على مشروعيته وعدمها، فمن يعتقد مشروعيته يفسرها بأنها أمرٌ لابد منه، ولا يحتاج الى دليل لأنه هروب من الأفسد الى الفاسد وهو أمرٌ عقلي واجب للحفاظ على حياته.

ومن يقول بعدم مشروعيته يدعي أنها نوع من الخداع والتضليل والغش المنهي عنه. وبهذا يمكن أن نوقع الإتفاق من الطرفين على جواز التقية بالمعنى الأول وعدم جوازها بالمعنى الثاني ويكون النزاع بين الأطراف في المصداق الخارجي لما يعمل تقية، فإن كان للخلاص من الظالم الفاسق الذي لا يتورع من سفك دماء المسلمين فهي من المعنى الأول الجائز، وإن كان لتلبس

(١) آل عمران: ٢٨.

(٢) النحل: ١٠٥-١٠٦.

(٣) غافر: ٢٨.

الأمر على العادل وخذاعه وغشه، فهي من المعنى الثاني غير الجائز، ويكون تشخيص الموضوع الخارجي بيد المكلف.

٣- القول بالرجعة

وهكذا الأمر بالنسبة الى القول بالرجعة التي تذهب إليه الإمامية لما جاء عن أهل البيت عليهم السلام كما قررها علماؤهم، يقول صاحب كتاب عقائد الإمامية: «إنَّ الله تعالى يعيد قوماً من الأموات الى الدنيا في صورهم التي كانوا عليها، فيعزُّ فريقاً ويذلُّ فريقاً آخر، ويدلِّل المحققين من المبطلين، والمظلومين منهم من الظالمين، وذلك عند قيام مهدي آل محمد عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام.

ولا يرجع إلا من علت درجته في الإيمان ومن بلغ الغاية من الفساد، ثم يصيرون بعد ذلك الى الموت، ومن بعده الى النشور وما يستحقونه من الثواب، أو العقاب، كما حكى الله تعالى في قرآنه الكريم تمنّي هؤلاء المرتبّجين الذين لم يصلحوا بالإرتجاع فنالوا مقت الله أن يخرجوا ثالثاً لعلهم يصلحون قال تعالى: ﴿وَبِنَا أَمْتَنَا اثْنَيْنِ وَأُحْيِينَا اثْنَيْنِ فَاعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلْ إِلَىٰ خُرُوجٍ مِنْ سَبِيلٍ﴾^(١).

نعم قد جاء القرآن الكريم بوقوع الرجعة الى الدنيا^(٢) وتظافت بها

(١) غافر: ١١.

(٢) ومن الآيات الواردة في ذلك: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِمَّنْ: ٨٣ وهذا الحشر قبل يوم القيامة، إذ الحشر في يوم القيامة يكون لكل العباد فقد قال تعالى: ﴿وَنَحْشُرَنَّهُمْ فَلَمَّ نَغَادِرْ مِنْهُمْ أَهْدَأُ﴾ الكهف: ٤٧. وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾ البقرة: ٢٤٣. وقال تعالى: ﴿وَجِوَادُ قَلْبِمْ يَا مُوسَىٰ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمْ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ نَنْظُرُونَ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَمَلَكًا لِتَشْكُرُوا﴾ البقرة: ٥٥-٥٦.

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْهُمُ لَمَلَكًا أَنْ حَزَبِينَ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمْدًا﴾ الكهف: ١٢.

الأخبار عن بيت العصمة، والإمامية بأجمعها عليه إلا قليلون منهم تأولوا ما ورد في الرجعة بأنَّ معناها رجوع الدولة والأمر والنهي إلى آل البيت بظهور الإمام المنتظر من دون رجوع أعيان الأشخاص وإحياء الموتى. والقول بالرجعة يعدّ عند أهل السُنَّة من المستكررات التي يستقبح الاعتقاد بها.

وكان المؤلفون منهم في رجال الحديث يعدّون الاعتقاد بالرجعة من الطمعون في الراوي والشناعات عليه التي تستوجب رفض روايته وطرحها.

ويبدو أنَّهم يعدونها بمنزلة الكفر والشرك، بل أشنع، فكان هذا الاعتقاد من أكبر ما تنبذ به الشيعة الإمامية ويُشَنَّع به عليهم. ولا شكَّ في أنَّ هذا من نوع التهويلات التي تتخذها الطوائف الإسلامية فيما غبرَ ذريعة لظعن بعضها في بعض والدعاية ضده.

ولا نرى في الواقع ما يبرر هذا التهويل، لأنَّ الاعتقاد بالرجعة لا يחדش في عقيدة التوحيد، ولا في عقيدة النبوة، بل يؤكد صحة العقيدتين، إذ الرجعة دليل القدرة البالغة لله تعالى كالبعث والنشر، وهي من الأمور الخارقة للعادة التي تصلح أن تكون معجزةً لنبينا محمد ﷺ وآل بيته صلى الله عليه وعليهم، وهي عيناً معجزةً إحياء الموتى التي كانت للمسيح عليه السلام، بل أبلغ هنا لأنَّها بعد أن يُصبح الأموات رميمًا.

قال تعالى: ﴿قال من يحيي العظام وهي رميم* قل يحييها الذي أنشأها أول مرة وهو

→ وإذا وقعت الرجعة في الأمم السابقة كما ذكرت الآيات القرآنية فما هو المانع من وقوعها في أمتنا إذا قام عليها الدليل من الروايات فلا يصح ما ذكر عن أبناء العامة أنها مستحيلة ويرى من يعتقد بها بالشرك أو الكفر.

بكل خلقٍ عليم ﴿١﴾.

وأما من طعن في الرجعة باعتبار أنّها من التناسخ الباطل، فلاّته لم يفرّق بين معنى التناسخ وبين المعاد الجسماني، والرجعة من نوع المعاد الجسماني فإنّ معنى التناسخ هو إنتقال النفس من بدن الى بدن آخر منفصل عن الأوّل، وليس كذلك معنى المعاد الجسماني، فإنّ معناه رجوع نفس البدن الأوّل بمشخصاته النفسية، فكذلك الرجعة. وإذا كانت الرجعة تناسخاً فإنّ إحياء الموتى على يد عيسى عليه السلام كان تناسخاً، وإذا كانت الرجعة تناسخاً كان البعث والمعاد الجسماني تناسخاً أيضاً.

٤- القول بجواز المتعة

وقد تقدمت الأدلة على ذلك فلن نعيد، فلا القائل بها يكون كافراً، والمنكر لها والزاعم أنّها قد نسخت لا يكون كافراً أيضاً.

النتيجة

وبعد كل ما ذكرنا لا يصحّ أن نحكم على طائفة بالكفر أو الإرتداد عن الإسلام طالما أنّ هناك أدلة من القرآن أو السنّة لصحة ما ذهب إليه. وبعد كلّ هذا يجب على كلّ مسلم آمن بالله ورسوله أن يكون موضوعياً فيما يكتب، أو يبحث. ولا بأس أن أذكر لك مثالين على الموضوعية في البحث وعدمها، أو أخذ العقائد الإسلامية من منابعها الصحيحة، أو العكس ليرى القارئ بعينه ويحكم، وإليك المثالين:

الأول: أخذ العقائد الإسلامية من غير منابعها

يقول بعض: «أنَّ مذهبهم - الشيعة - بعيد كل البعد عن الدين الذي أنزله الله سبحانه وتعالى على سيدنا محمد ﷺ بحيث أنَّ الباحث يجد فيه الأفكار الفلسفية وتأثير المذاهب الأخرى التي كانت موجودة قبل ظهور الإسلام»^(١) وقال ولهوسن: «إنَّ العقيدة الشيعية نبتت من اليهودية أكثر من الفارسية، مستدلاً بأنَّ مؤسسها عبد الله بن سبأ وهو يهودي»^(٢) وقال الإمام الشعبي وابن حزم: «إنَّ المذهب الشيعي مأخوذ من اليهودية» والإمام الشعبي كان يقول: «ان الشيعة يهود هذه الأمة» وكذا أبدى ابن حزم نفس الرأي في كتابه (الفصل).

ونقل ابن عبد ربه، رأي الإمام الشعبي حول مصادر الشيعة بقدر من التفصيل إذ يقول: «الرافضة يهود هذه الأمة يبغضون الإسلام كما يبغض اليهود النصرانية، ولم يدخلوا الإسلام رغبة ولا رهبة من الله، ولكن مقتاً لأهل الإسلام وبغياً عليهم، وقد أحرقهم علي بن أبي طالب ﷺ بالنار ونفاهم إلى البلدان، ومحنة الرافضة: محنة اليهود، وقالت اليهود: ولا يكون الملك إلا في آل داود، وقالت الرافضة: لا يكون الملك إلا في آل علي بن أبي طالب، وقالت الرافضة لا يكون جهاد في سبيل الله حتى يخرج المهدي وقالت اليهود: لا يكون جهاد في سبيل الله حتى يخرج المسيح المنتظر. واليهود تستحل دم كل مسلم وكذلك الرافضة، واليهود حرّفوا التوراة، وعجز الرافضة عن تحريف القرآن فقالوا بالمعنى الباطن وحرّفوا معانيه»^(٣).

(١) الشيعة في الميزان: د. محمد يوسف النجرامي: ٩٥.

(٢) المصدر السابق: نقلاً عن فجر الإسلام: ٢٧٧.

(٣) العقد الفريد: لابن عبد ربه: ٤٠٩ / ٢.

وقال الدكتور أحمد أمين: «فاليهودية ظهرت في التشيع بالقول بالرجعة وقال الشيعة أنّ النار محرّمة على الشيعة إلاّ قليل كما قال اليهود: هلن تمسّنا النار أياماً معدودات». والنصرانية ظهرت في التشيع في قول بعضهم أنّ نسبة الإمام الى الله كنسبة المسيح إليه»^(١).

وإليك ما ذكره بعض من لم يطلّع على فقه الإمامية: «إنّ دراسة هذا الفقه المشار إليه - أي فقه الإمامية - ليس مستمداً من تعليمات عليّ بن أبي طالب من ولاية الحسن والحسين رضي الله عنهما، وكذلك إنه ليس منسوباً الى الإمام محمد الباقر، بل إن الشيعة ينسبونه الى الإمام جعفر الصادق الذي ولد في المدينة المنورة وقضى فيها من أيام شبابه الى شيخوخته، ثم توفي ودفن في البقيع، وقد تتلمذ عليه كبار الشخصيات في تاريخ الفقه الإسلامي كالإمام أبي حنيفة والإمام مالك وسفيان الثوري رحمة الله عليهم، وكان يوجد التقدير والإعجاب المتبادل بين الشيخ وتلامذته حيث وصف الصادق الإمام الأعظم بأنه: أفقه أهل بلده»^(٢).

وجاء في (المناقب) للموفق المكي: «إنّ أبا جعفر المنصور طلب من أبي حنيفة أن يعدّ أربعين مسألة من المسائل الشداد في الفقه ليلقيها على الصادق عليه السلام، فلما اجتمعوا كان (الصادق) سريعاً في إجابته على كل مسألة من هذه المسائل حتى إنتهى من الأربعين مسألة، فأشاد به أبو حنيفة قائلاً أعلم الناس أعلمهم باختلاف الناس»^(٣).

ثم يقول الدكتور النجرامي: «والواقع أنّ جميع الروايات والأدلة تؤكد بأنّ

(١) فجر الإسلام: د. أحمد أمين: ٢٧٦.

(٢) الشيعة في الميزان: الدكتور محمد يوسف النجرامي ص ٩١ نقلاً عن مناقب الإمام أبي حنيفة: ج ١ / ص ٧٠.

(٣) مناقب الإمام أبي حنيفة: ١ / ١٧٣.

هذا الفقه ليس له أي علاقة بالإمام جعفر الصادق، بل إنَّ الشيعة قد نسبوه إليه زوراً وبهتاناً لوضع تشريع جديد في الإسلام مثل ما قام به (بولس) في المسيحية».

أقول: إنَّ الذي لم يدرس الفقه الإمامي ولم يعرف كيفية المعاناة التي يبذلها المجتهد في استنباط الحكم الشرعي من الكتاب والسنة، ولم يكلف نفسه ويجهداها في الإطلاع على أدلة استنباط الفقيه الإمامي، ثم يرسل القول على عواهنه مؤكداً أن جميع الروايات والأدلة تؤكد بأنَّ هذا الفقه ليس له علاقة بالإمام جعفر الصادق لهو جدير بقوله تعالى: ﴿كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم تشابهت قلوبهم﴾^(١) ﴿قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين﴾^(٢) ﴿إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء، إنما أمرهم إلى الله ثم ينبئهم بما كانوا يفعلون﴾^(٣).

ونحن نعتقد أنَّ الفقه الإسلامي منبثق عن أصل واحد، هو القرآن والسنة، وإنَّما الخلاف والجدال بين المذاهب حصل فيما يتفرع عن تلك الأصول وما يستخرج منها، فالعلاقة بين أقوال المذاهب الإسلامية هي العلاقة بين الفرعين المنبثقين عن أصل واحد.

ولذا، فإنَّ أردنا معرفة أن هذا المذهب على حق في أسلوبه واستخراج الحكم من مصدره دون سائر المذاهب، فما علينا إلا أن نلاحظ جميع الأقوال المتضاربة حول الحكم، وندرسها بطريقة حيادية، بصرف النظر عن كل قائل وعن مذهبه ومنزله العلمية والدينية، ثم نحكم بما يؤدي إليه الأصل والمنطق والعقل على نحو لو إطلع عليه أجنبي لاقتنع بأنَّه نتيجة حتمية للأصل المقرر.

(١) البقرة: ١١٨.

(٢) البقرة: ١١١.

(٣) الأنعام: ١٥٩.

وبهذا نكون من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وأما من يطلع على قول مذهب من المذاهب يؤمن به ويتعصب له، لا لشيء إلا لأنّه مذهب آباءه، ويحكم على سائر المذاهب بأنها بدعة وضلالة، فهو مصداق الآية الكريمة: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمِ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا، أُولَئِكَ كَانَ أَبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ﴾^(١).

وهكذا عبارات أكثر قسوة وعصبيةً وجاهليةً وكذباً، وهذه العبارات إذا قرأها الشيعي وهو يعلم أنّها كذب وافتراء فماذا يحمل بعد القراءة من صورة عن الكاتبين؟ أنه يرد الصاع صاعين، ويكفر الطرف الآخر، ويشتم، ويلعن، وبعض يقول: إنا لله وإنا إليه راجعون، ويتعجب من صدور هذه الكلمات من شخصيات تحمل شهادات جامعية، وكان الأجدر بها أن تقول إن فلاناً صاحب الرأي أو صاحب الكتاب يرتئي هذا الرأي - إن كان يرتئي ذلك - ولا تنسبه إلى الشيعة بأكملها لمجرد وجوده في كتاب من كتب المسانيد^(٢).

الثاني: أخذ العقائد الإسلامية من أصولها ومنابعها

إن أخذ عقائد الشيعة وكذا عقائد السُنّة من علمائهم مع التصريح بأنها هي عقائدهم يزيل شقّة الخلاف أو يقلّلها، وإليك هذا المثال وهو للدكتور حامد حفني داود أستاذ الأدب العربي بكلية الألسن بالقاهرة والمشرف على

(١) البقرة: ١٧٠.

(٢) أقول: إن هذه الكلمات تقدّم بطلان بعضها، كما يأتي بطلان البعض الآخر، وقد سردنا هاهنا لتبيين للقاريء أن العقائد يجب ألا تؤخذ من الأعداء، أو من الغير فإنّ فيها كثيراً من الكذب والإشبهاء، والتضليل، وهذا هو الذي يستب الفرقة بين المسلمين، والله يحاسب المسببين الذين يخدمون الكفر والاستعمار، هذه الخدمة التي يبذلون في تحقيقها كل ما يملكون، ولكن الجهال المغفلون يقدمون هذه الخدمة للكفرة المستعمرين هدية مجانية. فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

الدراسات الإسلامية بجامعة (عليكرة) بالهند، عندما قُدِّمَ له كتاب عقائد الإمامية لمؤلفه الحجة المظفر وقرأه بإمعان كتب مقدمة له فقال: «يخطأ كثيراً من يدعي أنه يستطيع أن يقف على عقائد الشيعة الإمامية وعلومهم وآدابهم مما كتبه عنهم الخصوم مهما بلغ هؤلاء الخصوم من العلم والإحاطة، ومهما أحرزوا من الأمانة العلمية في نقل النصوص والتعليق عليها بأسلوب نزيه بعيد عن التعصب الأعمى، أقول ذلك جازماً بصحة ما أدعي بعد أن قضيتُ ردياً طويلاً من الزمن أدرس فيه عقائد الأئمة الاثنا عشر بخاصة وعقائد الشيعة بعامة، فما خرجت من هذه الدراسة الطويلة التي قضيتها متصفحاً في كتب المؤرخين والنقاد من علماء أهل السُّنَّة بشيء ذي بال، وما زادني اشتياقي إلى هذه الدراسة وميلي الشديد في الوقوف على دقائقها إلا بُعداً عنها وخروجاً عما أردت من الوصول إلى حقائقها... ذلك لأنها كانت دراسة بترء أحلت نفسي فيها على كتب الخصوم لهذا المذهب، وهو المذهب الذي يمثل شطر المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، ومن ثم اضطرت بحكم ميلي الشديد إلى طلب الحقيقة حيث كانت، والحكمة حيث وجدت (والحكمة ضالة المؤمن) أدير دفة دراستي العلمية لمذهب الأئمة الاثنا عشرية إلى الناحية الأخرى، تلك هي دراسة هذا المذهب في كتب أربابه، وأن أتعرّف عقائد القوم مما كتبه شيوخهم والباحثون المحققون من علمائهم وجهابذتهم، ومن البديهي أنّ رجال المذهب أشد معرفة لمذهبهم من معرفة الخصوم به، مهما بلغ أولئك الخصوم من الفصاحة والبلاغة أو أتوا حظاً من اللسن والإبانة عما في النفس.

وفضلاً عن ذلك، فإنّ (الأمانة العلمية) التي هي من أوائل أسس (المنهج

العلمي الحديث) وهو المنهج الذي اخترته وجعلته دستوري في أبحاثي ومؤلفاتي حين أحاول الكشف عن الحقائق المادية والروحية، هذه الأمانة المذكورة تقتضي التثبت التام في نقل النصوص والدراسة الفاحصة لها، فكيف لباحث - بالغاً ما بلغ من المهارة العلمية والفراسة التامة في إدراك الحقائق - أن يتحقق من صحة النصوص المتعلقة بالشيعة والتشيع في غير مصادرهم! إذن لارتاب في بحثه وكان بحثه على غير أساس متين.

ذلك ما دعاني أن أتوسع في دراسة الشيعة والتشيع في كتب الشيعة أنفسهم وأن أتعرف عقائد القوم نقلاً عما كتبوه بأيديهم، وإنطلقت به أسنتهم لا زيادة ولا نقص، حتى لا أقع في الإلتباس الذي وقع فيه غيري من المؤرخين والنقاد حين تصدّوا للحكم على الشيعة والتشيع، وأن الباحث الذي يريد أن يدرس مجموعة من الحقائق في غير مصادرها الأولى ومضانها الأصلية، إنّما يسلك شططاً ويفعل عبثاً، ليس هو من العلم ولا من العلم في شيء، ومثل هذا ما وقع فيه العلامة (الدكتور أحمد أمين) حين تعرض لمذهب الشيعة في كتبه، فقد حاول هذا العالم أن يجلي للمثقفين بعضاً من جوانب ذلك المذهب فورّط نفسه في كثير من المباحث الشيعية كقوله: إن اليهودية ظهرت في التشيع، وقوله: إن النار محرمة على الشيعي إلا قليلاً، وقوله: تبعيتهم لعبد الله بن سبأ... وغير هذا من المباحث التي ثبت بطلانها وبراءة الشيعة منها وتصدي لها علماء وهم بالنقد والتجريح، وفصل الحديث فيها العلامة محمد حسين آل كاشف الغطاء في كتابه: أصل الشيعة وأصولها»^(١).

وقد كتب الأستاذ أحمد حسن الباقوري وزير الأوقاف الأسبق في كلمة

(١) مقدمة كتاب عقائد الإمامية: للشيخ المظفر بقلم د. حامد حفي داود.

افتتح بها كتاب (المختصر النافع في فقه الإمامية) فقال: «قضية السُّنة والشيعة هي في نظري قضية إيمان وعلم معاً، فإذا رأينا أن نحلّ مشكلاتها على ضوء من صدق الإيمان وسعة العلم لن تستعصي علينا عقدة، ولن يقف أمامنا عائق» وأضاف قائلاً: «عندما ندخل مجال الفقه المقارن ونقيس الشقّة التي يحدثها الخلاف العلمي بين رأي ورأي، أو بين تصحيح حديث وتضعيفه، نجد أنّ المدئ بين الشيعة والسُّنة كالمدئ بين المذهب الفقهي لأبي حنيفة والمذهب الفقهي لمالك أو الشافعي، أو المدئ بين من يعملون بظاهر النصّ ومن يأخذون بموضوعه وفحواه. ونحن نرى الجميع في نشر الحقيقة، وإن اختلفت الأساليب ونرى الحصيلة العلمية لهذا الجهد الفقهي جديرة بالحفاوة وإدمان النظر وإحسان الدراسة، فهي تراث علمي مقدور ومشكور».

ثم قال بعد ذلك: «لقد رأينا مع بعض رجال التقريب أنّ نقوم بعمل إيجابي لعلّه أن يكون حاسماً، سداً لهذه الفجوة التي صنعتها الأوهام، بل إنهاء لهذه الفجوة التي خلفتها الأهواء، فرأيت أن تتولى وزارة الأوقاف ضمّ المذهب الفقهي للشيعة الإمامية إلى فقه المذاهب الأربعة المدروسة في مصر»^(١).

وهذه الأطروحة من الشيخ الباقوري أطروحة حسنة تدلّ على حسن النية والإطلاع الواسع في فقه الإمامية الذي مصدره الكتاب والسُّنة والاجتماع والعقل، وإن كان رسمية المذاهب الأربعة لم يقل بها شرع ولا عقل، بل أقرتها السلطة الحاكمة آنذاك، وعلى هذا فإنّ الفقه الإمامي وتراثه الديني والقانوني يجعله فقهاً إسلامياً سواء اعترفت به سلطة أو لا.

إنّ الفقه الذي يساير الزمن ويسنده القرآن والسُّنة والتحقيق الدقيق في

(١) عن كتاب الشيعة في الميزان: د. محمد يوسف النجمي: ٨٨

سند الروايات ومتونها وعرضها على الكتاب والسنة والأخذ بما وافقهما عند التعارض، وغير ذلك من القواعد الأصولية التي نقحها الأصوليون من علماء الشيعة بحيث أصبح لهذا الفقه مصادره الأصولية المستندة الى القرآن والسنة والإجماع والعقل لا بدّ له من أن يقرّ ويطبّق ويرفع كشعار للخبط الإسلامي الصحيح.

والى هنا أثبتنا أنّ عقائد القوم أو حتى أحكامهم لا بُدّ من أخذها من علمائهم أو مشهور علمائهم مع التصريح بأنّها عقائد الطائفة أو أحكامها، وحينئذٍ يمكن تقييمها ونقضها أو تأييدها بدليل علمي موضوعي.

أما إذا نسب للمذهب قولٌ لم يقل به أحد من أفراد هذا المذهب أو قال به فرد أو أفراد، خالفهم فيه أكثر فقهاء المذهب نفسه، كما ينسب الى الشيعة كافة - بما فيهم الإمامية - قولاً لغلاة الشيعة أو لفقهاء من الإمامية، خالف علماءهم جميعاً، أو ارتأى رأياً خلاف المشهور، فهو من التجني في الكلام الذي يحاسب عليه المتكلم، وكذا الأمر إذا نسب الى الشيعة أمرٌ من الأمور لأنّ جاهلاً منهم لا يفهم من التشيع قال به أو فعّله، فإنّ هذا غباء عظيم، وهل يقبل الإنسان أن يعترض عليه لأنّ جيرانه فعل فعلاً قبيحاً؟! وهل يصحّ أن ننسب الى طائفة الحنابلة ما ذكره أحد منهم مع مخالفة الجميع له؟!.

ومن المعروف عند الإمامية القول بفتح باب الاجتهاد، ومعنى هذا أنّ قول مجتهد أو جماعة من المجتهدين لا يكون حجة على الآخرين. إذن من الخطأ أن ينسب الى مذهب الإمامية قول وجد في كتاب عالم منهم، إذن كيف يكون الأمر مع إتهامهم بما ليس في كتبهم أصلاً؟!

ونفس الكلام نقوله في كتب رواياتهم، فقد تقدم الكلام منّا في أنّ الكتب

الحديثية كلها عند الشيعة الإمامية وكذا عند السنة قد دُس فيها ما لم يرتضيه المعصوم عليه السلام فهي تحتوي على الكذب والإفتراء وفيها الضعيف وغيره، لذا يجب على الباحث أن يحقق في هذه الروايات ليستخرج الصحيح منها فيعمل به. وعلى هذا فمن الخطأ إن نسب الى طائفة الشيعة أو الإمامية ما يوجد في كتبهم الحديثية اذ لم يصرحوا بكونه صحيحاً قد عملت به الطائفة، وبهذا يتبين أمر كل التهجمات التي توجه الى طائفة كبيرة من المسلمين فإن منشأها - إن كان لها منشأ ولم تكن من الإفتراء الباطل والكذب الصريح - من قلة التحقيق وضعف البصيرة في أمر العلم والموضوعية فيه، قال تعالى: ﴿وتقولون بأفواهكم ما ليس لكم به علم وتحسبونه هيناً وهو عند الله عظيم﴾^(١).

المبحث الرابع

التهم والأراجيف

هناك بعض الآراء التي صدرت في حق طائفة الشيعة من قبل بعض الكتاب محورها هو هذه المقولة: «إن عقائد الشيعة هي إنتقام من الإسلام» وقد لفتت إنتباهي هذه الدعوى، فرأيت البحث في صحة وقوعها في الخارج أو عدم صحتها فكان هذا البحث الذي بين يديك.

وهو بحث يحتوي على ثلاثة إفتراءات وهي:

أولاً: عقيدة الشيعة هي إنتقام من الإسلام.

ثانياً: الأحاديث الواردة في عقائد الشيعة كلها موضوعة.

ثالثاً: عقيدة الشيعة في الإمام الغائب خرافة أنتجها الشيعة.

الإفتراء الأول ومناقشته

«عقيدة الشيعة هي إنتقام من الإسلام»

فقد كتب أحمد أمين فقال: «الحق أن التشيع كان مأوىً يلجأ إليه كل من أراد هدم الإسلام لعداوة أو حقد، ومن كان يريد إدخال تعاليم آبائه، من يهودية ونصرانية وزارادشتية وهندية... كل هؤلاء كانوا يتخذون حب أهل البيت

ستاراً»^(١) وهذه المقالة هي للقاضي عبد الجبار شيخ المعتزلة إذ ألف كتاباً أسماه (المغني)^(٢) أورد فيه ما أسعفه الخيال ضد الشيعة وكان في القرن الرابع الهجري، وبعد ألف سنة كررها أحمد أمين بدون تحقيق .

وقال آخر: «أنَّ الجهد الذي بذله بعض رواة الشيعة في الإساءة إلى الإسلام لهو جهد يعادل السماوات والأرض في ثقله، ويختل إليَّ أن أولئك لم يقصدوا من رواياتهم ترسيخ عقائد الشيعة في القلوب، بل قصدوا منها الإساءة إلى الإسلام وكل ما يتصل بالإسلام»^(٣).

وقال آخر: «وتشيع آخرون لأنَّهم رأوا الإنتقام من الإسلام، فتظاهروا بالغلو فيه خديعة ومكرًا... يقول الشيخ رشيد رضا: إنَّ زعماء الفرس لم يكونوا أبداً مخلصين لهم ولا لدينهم، بل كانوا زنادقة من اليهود والفرس، يريدون من التشيع تفريق كلمة العرب وضرب المسلمين بعضهم ببعض لإسقاط ملكهم...»^(٤).

نقول: ولأجل إيضاح الأمر لجمهور الناس نبحت الموضوع من جهتين:
الجهة الأولى: إنَّ الرواة الذين رووا الأحاديث التي تحمل فكر التشيع (من وصاية أو خلافة أو عصمة أو أفضلية وما شابه ذلك) أكثرهم من السنة، وأهم أصل للشيعة هو الإمامة، فقد كان كذلك، وسوف يتضح من الأبحاث الآتية أنَّ

(١) عن الثقافة الإسلامية: ٥٤ وهو الكتاب الذي يدرّس في السَّنَّة الرابعة من الجامعة في المملكة العربية السعودية، ط دار حافظ للنشر والتوزيع.

(٢) وقد ردَّ هذا الكتاب السيد المرتضى في كتابه «الشافي» عالج فيه الشريف المرتضى مسألة الإمامة من جميع جهاتها الدينية والاجتماعية والسياسية.

(٣) الشيعة والتصحيح: موسى الموسوي: ١٥.

(٤) الشيعة معتقداً ومذهباً: الدكتور صابر طعيمة: ٣١ ط الأولى: ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م توزيع المكتبة الثقافية/

المصادر التي تذكر عادة لعقائد الشيعة هي مصادر سُنية معتبرة. وقد تحاشينا في هذه الدراسة ما ذكر من الأدلة على أحقية الشيعة في معتقداتها من كتبهم، لأننا نريد الوصول الى طريق جامع للشمل، وهذا الطريق يستوجب علينا أن لا نصدّق دعوى الشيعة إلا من كتب أهل السُنّة، إذ من الإنصاف أن لا يلزم المرء غيره بصحة معتقده بطريق من نحلته وطائفته، لاسيما إذا كان هذا الغير ممن لا يؤمن إلا بما نصّ عليه علماء نحلته الموثوقون لديه.

رواية حديث الغدير عند أهل السُنّة

وكنموذج على ما ندعي هنا حديث الغدير الذي يستدل به الشيعة على خلافة عليّ عليه السلام بعد الرسول صلى الله عليه وآله فقد كان رواته من السُنّة ثمانين صحابياً، أما رواته من أتباع عليّ عليه السلام فهم ثلاثون صحابياً فقط^(١). وإليك أسماؤهم بأجمعهم:

- ١- أبو هريرة الدوسي.
- ٢- أبو ليلى الأنصاري.
- ٣- أبو زينب بن عوف الأنصاري.
- ٤- أبو فضالة الأنصاري.
- ٥- أبو قدامة الأنصاري.
- ٦- أبو عمرة بن عمرو بن محسن الأنصاري.
- ٧- أبو الهيثم بن التيهان.
- ٨- أبو رافع القبطي (مولى رسول الله صلى الله عليه وآله).

(١) الغدير: ١٤ / ١ - ٦٠ تجد الطرق التي روي فيها هذا الحديث مع ذكر المصادر التي ذكرت تلك الطرق.

- ٩- أبو ذؤيب خويلد (أو خالد) بن خالد بن محرث الهذلي الشاعر الجاهلي الإسلامي.
- ١٠- أبو بكر بن أبي قحافة التيمي.
- ١١- أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي.
- ١٢- أبي بن كعب الأنصاري الخزرجي (سيد القراء).
- ١٣- أسعد بن زرارة الأنصاري.
- ١٤- أسماء بنت عميس الخثعمية.
- ١٥- أم هانئ بنت أبي طالب.
- ١٦- أم سلمة زوجة النبي ﷺ.
- ١٧- أبو حمزة أنس بن مالك الأنصاري الخزرجي (خادم النبي ﷺ).
- ١٨- براء بن عازب الأنصاري الأوسي.
- ١٩- بريدة بن الحصيب (أبو سهل الأسلمي).
- ٢٠- أبو سعيد ثابت بن وداعة الأنصاري الخزرجي المدني.
- ٢١- جابر بن سمرة بن جنادة (أبو سليمان السوائي).
- ٢٢- جابر بن عبد الله الأنصاري.
- ٢٣- جبلة بن عمرو الأنصاري.
- ٢٤- جبير بن مطعم بن عدي القرشي النوفلي.
- ٢٥- جرير بن عبد الله بن جابر البجلي.
- ٢٦- جندب بن جنادة (أبو ذر الغفاري).
- ٢٧- أبو جنيدة جندع بن عمرو بن مازن الأنصاري.
- ٢٨- حبة بن جوين (أبو قدامة العُرنِي البجلي).

- ٢٩ - حبشي بن جنادة السلولي.
- ٣٠ - حبيب بن بديل بن ورقاء الخزاعي.
- ٣١ - حذيفة بن أسيد أبو سريحة الغفاري.
- ٣٢ - حذيفة بن اليمان اليماني.
- ٣٣ - حسان بن ثابت.
- ٣٤ - الإمام الحسن المجتبي ابن علي بن أبي طالب.
- ٣٥ - الإمام الحسين السبط الشهيد ابن علي بن أبي طالب.
- ٣٦ - أبو أيوب خالد بن زيد الأنصاري.
- ٣٧ - أبو سليمان خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي.
- ٣٨ - خزيمة بن ثابت الأنصاري (ذو الشهادتين).
- ٣٩ - أبو شريح خويلد بن عمرو الخزاعي.
- ٤٠ - رفاعة بن عبد المنذر الأنصاري.
- ٤١ - الزبير بن العوام القرشي.
- ٤٢ - زيد بن أرقم الأنصاري الخزرجي.
- ٤٣ - أبو سعيد زيد بن ثابت.
- ٤٤ - الزبير بن يزيد بن شراحيل الأنصاري.
- ٤٥ - زيد بن عبد الله الأنصاري.
- ٤٦ - أبو إسحاق سعد بن أبي وقاص.
- ٤٧ - سعد بن جنادة العوفي (والد عطية العوفي).
- ٤٨ - سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي.
- ٤٩ - أبو سعيد سعد بن مالك الأنصاري الخدري.

- ٥٠ - سعيد بن زيد القرشي العدوي.
- ٥١ - سعيد بن سعد بن عبادة الأنصاري.
- ٥٢ - أبو عبد الله سلمان الفارسي.
- ٥٣ - أبو مسلم سلمة بن عمرو بن الأكوع السلمي.
- ٥٤ - أبو سليمان سمرة بن جندب الفزاري.
- ٥٥ - سهل بن حنيف الأنصاري الأوسي.
- ٥٦ - أبو العباس سهل بن سعد الأنصاري الخزرجي الساعدي.
- ٥٧ - أبو أمامة الصدي (ابن عجلان الباهلي).
- ٥٨ - ضميرة الأسدي.
- ٥٩ - طلحة بن عبيد الله التميمي.
- ٦٠ - عامر بن عمير النميري.
- ٦١ - عامر بن ليلى بن حمزة.
- ٦٢ - عامر بن ليلى الغفاري.
- ٦٣ - أبو الطفيل عامر بن واثلة الليثي.
- ٦٤ - عائشة بنت أبي بكر بن أبي قحافة (زوجة النبي).
- ٦٥ - عباس بن عبد المطلب بن هاشم (عم النبي ﷺ).
- ٦٦ - عبد الرحمن بن عبد رب الأنصاري.
- ٦٧ - أبو محمد عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري.
- ٦٨ - عبد الرحمن بن يعمر الديلي.
- ٦٩ - عبد الله بن أبي عبد الأسد المخزومي.
- ٧٠ - عبد الله بن بديل بن ورقاء (سيد خزاعة).

- ٧١- عبد الله بن بشير المازني.
- ٧٢- عبد الله بن ثابت الأنصاري.
- ٧٣- عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي.
- ٧٤- عبد الله بن حنطب القرشي المخزومي.
- ٧٥- عبد الله بن ربيعة.
- ٧٦- عبد الله بن عباس.
- ٧٧- عبد الله بن أبي أوفى (علقمة الأسلمي).
- ٧٨- أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي.
- ٧٩- أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود الهذلي.
- ٨٠- عبد الله بن ياميل.
- ٨١- عثمان بن عفان.
- ٨٢- عبيد بن عازب الأنصاري (أخو البراء بن عازب).
- ٨٣- أبو طريف عدي بن حاتم.
- ٨٤- عطية بن يسر المازني.
- ٨٥- عقبة بن عامر الجهني.
- ٨٦- أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.
- ٨٧- أبو اليقظان عمّار بن ياسر العنسي.
- ٨٨- عمارة الخزرجي الأنصاري.
- ٨٩- عمر بن أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومي (ريبب النبي / أمّه أم سلمة زوج النبي).
- ٩٠- عمر بن الخطاب.

- ٩١- أبو نجيد عمران بن حصين الخزاعي.
- ٩٢- عمرو بن الحمق الكوفي.
- ٩٣- عمرو بن شراحيل. (عدّه الخوارزمي في مقتله من رواته من الصحابة).
- ٩٤- عمرو بن العاص.
- ٩٥- عمرو بن حرة الجهني (أبو طلحة أو أبو مريم).
- ٩٦- الصديقة فاطمة بنت النبي الأعظم ﷺ.
- ٩٧- فاطمة بنت حمزة بن عبد المطلب.
- ٩٨- قيس بن ثابت بن شماس الأنصاري.
- ٩٩- قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي.
- ١٠٠- أبو محمد كعب بن عجرة الأنصاري المدني.
- ١٠١- أبو سليمان مالك بن الحويرث الليثي.
- ١٠٢- المقداد بن عمرو الكندي الزهري.
- ١٠٣- ناجية بن عمرو الخزاعي.
- ١٠٤- أبو برزة فضلة بن عتبة الأسلمي.
- ١٠٥- نعمان بن عجلان الأنصاري.
- ١٠٦- هاشم المرقال بن عتبة بن أبي وقاص الزهري المدني.
- ١٠٧- أبو وسمة وحشي بن حرب الحبشي الحمصي.
- ١٠٨- وهب بن حمزة (عدّه الخوارزمي في الفصل الرابع من مقتله ممن روى حديث الغدير من الصحابة).
- ١٠٩- أبو جحيفة وهب بن عبد الله السوائي.

١١٠- أبو مرزوم يعلي بن مرّة بن وهب الثقفي.

هذه هي أسماء الصحابة الذين رووا حديث الغدير، وطبعاً ما ذهب علينا أكثر بكثير حيث أنّ السامعين له كانوا مائة ألف أو يزيدون، ولكن البعض منهم صدّتهم الضغائن عن نقله، وبعض أرهبته الظروف والأحوال عن الإشادة بذكره، وبعض منهم كان من أعراب البوادي لم يُتلق منهم حديث أصلاً. وعلى كل حال، فإنّ ما نريد أن نثبته هنا هو أنّ أهم ركن من أركان التشيع قد وصل إلينا من طريق الصحابة الذين أكثرهم على طريقة الخلفاء والأقل منهم على طريقة التشيع. وسوف يأتي تفصيل أكثر عن فكرة الحكم بعد رسول الله ﷺ ونصّ حديث الغدير بكامله.

وعلى ما تقدم فقد إتضح أنّ التشيع إذا كان رواة ركنه هم من الصحابة، إتضح أنه ليس كما صور من أنه: «مأوى يلجأ إليه كل من أراد هدم الإسلام لعداوة أو حقد» بل إنّ التشيع - كمصطلح - هو مضمون فكري جاء به النبي ﷺ من قبل الله سبحانه وتعالى، وقد رسّخه بواسطة القرآن والسنة كما سيأتي ذلك في الفصل الرابع: أضواء على نظرية الحكم في الإسلام. وعلى هذا كيف ينسجم تصور: إنّ التشيع هو مجموعة ممتن يريد الكيد للإسلام تجمعوا من اليهود والفرس وغيرهم!!!

هذا وقد صرح علماء الشيعة بأنّ مصادرهم للتشريع والأفكار هي القرآن والسنة والإجماع والعقل.

مناقشة أحمد أمين في أصول التشيع

ثم إنّ إرادة الإلحاد والهدم «عند الفرس واليهود والنصارى والهنود

والزرادشتيين» هل هي عند كل هؤلاء (سواء دخلوا في الإسلام الذي يرتضي نظرية الشورى كنظام لحكم الإسلام، والإسلام الذي يرتضي نظرية النصّ على تعيين الحاكم) أم هي فقط عند من دخل منهم في التشيع الذي يرى أنّ إدارة دفة الأمور لا بدّ أن تكون بيد فرد قد نصّ عليه من قبل الله تعالى على لسان الرسول وهم الأئمة الإثني عشر، ومن بعدهم جعلت الحكومة في الفقهاء العدول الذين لهم صفات معينة سوف تأتي على ذكرها فيما يأتي إن شاء الله تعالى؟

أكرر السؤال: هل ارادة الهدم والإلحاد عند الفرس وغيرهم مما ذكر، هل مختصة بالشيعة منهم أو تشمل حتى السُنّة؟

والجواب: لا بدّ أن يكون بالعموم، لأنّ الخبث - كما يقول القائل - الذي هو القبح الفاعليّ جاء من كونهم فرساً أو هنوداً أو نصاريّ أو يهوداً أو زرادشتيين أو غيرهم، وحينئذٍ نقول: لماذا إنصبّ الشتم والحملات على الفرس والنصاريّ والهنود وغيرهم من الشيعة دون السُنّة؟ خصوصاً إذا عرفت أنّ رواد مذهب أهل السُنّة هم من الفرس، وأنّ الفرس قد تشيعوا في القرن العاشر الهجري، أما ما قبل ذلك فقد كان التشيع عند الفرس شيئاً نادراً.

ويقول في هذا الشأن: من يعيش تاريخ إيران ويعرفه (موسى الموسوي): «استلم السلطة في إيران الشاه إسماعيل الصفوي، وهو العصر الذي عبرنا عنه بعصر الصراع الثاني بين الشيعة والتشييع.

والشاه إسماعيل ينحدر من أسرة صوفية كان مقرّها مدينة أردبيل الواقعة في شمال غربي إيران، وكان أجداده من أقطاب الحركة الصوفية التي شعارها: حبّ عليّ وأهل بيته، وكان لهم نفوذ قوي في مقاطعة أذربيجان التركية. وفي

عام (٩٠٧ هـ) استطاع الشاه إسماعيل أن ينصب نفسه ملكاً على إيران بعد أن كانت الحروب العثمانية الإيرانية قد أنهكت إيران تماماً^(١). ولا شك انه كانت وراء الشاه إسماعيل الذي توجّج رسمياً وهو بعد في سن الثالثة عشرة قيادات صوفية قوية تحرك الملك الفتى الى مآربها.

ولم تكن إيران شيعية عند استلام الشاه إسماعيل السلطة، اللهم إلاّ مدناً قليلة منها (قم، كاشان، ونيسابور) فأعلن الشاه المذهب الشيعي مذهباً رسمياً لإيران وبدأت جحافل الصوفية تتحرك بين المدائن الإيرانية تنشد الأشعار والمدائح في حقّ عليّ وأهل بيته وتحث الناس علىّ الدخول في المذهب الشيعي.

وأعمل الشاه إسماعيل السيف في رقاب الذين لم يعلنوا تشيعهم، ومن طريف القول أنّ نذكر هنا أن سكان مدينة إصفهان كانوا من الخوارج، فعندما وصلهم أمر الشاه بقبول التشيع أو قطع الرقاب، طلبوا منه أن يمهلهم أربعين يوماً ليكثروا فيها من سب الإمام عليّ ثم يدخلوا في المذهب الجديد، فأمهلهم الشاه كما أرادوا، وهكذا انضمت إصفهان الى المدن الشيعية الأخرى.

ومع أنّ الشاه إسماعيل كان شيعياً بقرارة نفسه وبحكم نشأته ومقامه

(١) الشاه إسماعيل: هو ابن حيدر ابن جنيد بن صفى الدين الذي ينتهي نسبه الى الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام، وهو أول ملوك الصفوية ومؤسس دولتهم، وكان أباًؤه وأجداده من العرفاء وشيوخ الصوفية فلقبوا لذلك بلقب سلطان، وما أن أتم إسماعيل العام الرابع عشر من عمره، حتى ألف جيشاً من أتباع أبيه ومريديه، وقاده بنفسه للغزو والفتح، وكانت إيران يومذاك موزعة الأطراف بين عديد من الملوك والأمراء ورؤساء القبائل، فاستخلفها منهم الواحد تلو الآخر ووحدها تحت سلطانه.

وفي سنة (٩٠٥ هـ) استولى على شيروان بعد أن قتل حاكمها وفي سنة (٩٠٦ هـ) فتح تبريز بلا مقاومة وفي سنة (٩٠٧ هـ) توجه الى همدان واستولى عليها بلا كبير عناء وفي سنة (٩٠٩ هـ) ملك جيلان، وفي سنة (٩١٢ هـ) اخذ ديار بكر، وفي سنة (٩١٤ هـ) دخلت بغداد في حكمه.

قال «رونلدس» في كتابه «عقيدة الشيعة» معرّب ص ٧٧ طبعة ١٩٤٦ م: «مدّ الشاه إسماعيل سلطانه من خراسان حتى هراة فضلاً عن ضمته المقاطعات الجنوبية الى أملاكه، حتى إذا جاء عام ١٥٠٩ م كانت رقعة مملكته تمتدّ من نهر جيحون الى خليج البصرة، ومن بلاد الأفغان الى الفرات».

الصوفي إلا أن إعطاء الصفة الشيعية الخالصة لإيران كان يهيم النظام الجديد كثيراً، فالحروب العثمانية وإن كانت في حقيقتها حروباً إقليمية لها جذورها الماضية، إلا أن الاستمرار في هذه الحرب كان يصطدم بفكرة حرمة حرب المسلم مع المسلم، وقتل المسلم للمسلم، الأمر الذي كان يلاقي معارضة داخل إيران، وكانت فكرة الانضمام للخلافة العثمانية والرضوخ لأمر الخليفة - الذي كان يلقب بأمر المؤمنين - أمراً له أنصاره، ولكن المذهب الجديد الذي أملاه الشاه على الشعب الإيراني أعطى تماسكاً قوياً للإيرانيين وقضى على كل الآمال التي كانت تراود الخليفة العثماني لضم إيران إلى خلافته، وفي حين أن الشاه كان يرى نفسه قطباً صوفياً وملكاً أسس للشيعنة مجدداً لم يؤسس أحد مثله من قبل، إلا أنه رضخ لولاية الفقيه وطلب من (علي بن عبد العال الكركي العاملي) كبير علماء الشيعة بجبل عامل بלבنان أن يحكم له دعائم السياسة والملك، ويجيزه الجلوس على كرسي الملك والحكم باسم الولاية العامة التي هي من صلاحيات الفقيه، ولا زالت الكتب التاريخية تحتفظ بالنصوص الواردة في إجازة الكركي للشاه.

إن رجوع الشاه إلى عالم شيعي في جبل عامل بלבنان في أبان حكمه لإسناد نظامه دليل قاطع على أن الزعامة المذهبية الشيعية كان مقرها آنذاك في جبل عامل، الموطن الثاني للشيعة بعد العراق.

ولذلك لا نستغرب أبداً عندما نعلم أن حفيد الشاه إسماعيل وهو الشاه عباس، استقدم من جبل عامل العالم الشيعي الكبير (الشيخ بهاء الدين) إلى مقر عاصمته إصفهان ليكون المرجع الرسمي للبلاد ولقبته: «بشيخ الإسلام»^(١) انتهى.

(١) الشيعة والتصحيح: موسى الموسوي: ٧٠ - ٧١ ط لوس انجلوس سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

أقول: إذن على هذا فإنّ (الفرس) بالخصوص الذين اتهموا بالتفريق لكلمة المسلمين وأرادوا إدخال تعاليم آبائهم - من يهودية أو نصرانية أو زرادشتية - كانوا من أهل السُنّة حين كان الصراع بين مدرسة الخلفاء ومدرسة أهل البيت عليه السلام، وبهذا يجب على من اتهم التشيع بالتهم السابقة أن يعيدها على أهل السُنّة حسب استدلاله المتقدم.

ولا أدري كيف يسوغ للكاتب أن يتكلم - بما تقدم ضد التشيع - وهو يعلم أن الفرس، أو اليهود، أو غيرهم قد دخلوا في المذهب الشيعي، كما دخلوا في المذاهب السنية متقاربين أو قبل ذلك.

فلماذا يكون جانب واحد، أو يكون الجانب المتأخر هو المسؤول عن الهدم الذي يدّعيه؟

ثم إنّه يمكننا أن نشير الى إبطال أصل الدعوى فنقول:

إنّ القضية بين التشيع والتسنن في الحقيقة ليست قضية فرس وعرب كما عرفت ذلك، فإنّ إيران منذ العصر الأوّل للحكم الإسلامي حتى القرن العاشر منه هي سنية، والتشيع كان في العراق وجبل عامل كما تقدم ذلك، ولكن القضية هي (مذهب أهل البيت عليه السلام)^(١)، الذين اتخذوا منهجاً في تطبيق الإسلام يختلف عن منهج الخلفاء ومدرستهم، وبين الطريقتين في فهم الإسلام العظيم مفارقات كبيرة، قد يتضح أكثرها من خلال البحث، وسيرة أهل البيت عليه السلام لا يمكن التجاسر على روادها عليه السلام الذين لم ينقل التاريخ عنهم أي مؤاخذة، بل إنّ سيرتهم المثلى قد جلبت إليهم كل منصف، وأما غير الموضوعي من الباحثين

(١) المراد من أهل البيت الأئمة الاثني عشر الذين تتمدّد الإمامية بعصمتهم، وإنهم خلّف للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله كما أشارت الى ذلك الروايات من الفريقين، كما يأتي الكلام عن ذلك مفصلاً.

يتمسك بأدلة واهية لضرب هذه السيرة في الإسلام.
 فمرة يقول: إنَّ الشيعة هم يهود هذه الأمة لمجرد شبه بين حكمين، ومرة
 يقول: إنهم مأوى يلجأ إليه كل من أراد هدم الإسلام، وتارة يقول: إنَّ الرواة من
 الشيعة أساءوا الى الإسلام بما يعادل السماوات والأرض في ثقله وهكذا...
 وقد تبين أنَّ التشيع نظرية في الحكم وعقائد في الحاكم، وأحكام مستندة
 الى أهل البيت الذين ينقلون الرواية عن الرسول ﷺ وسيأتي الكلام عن هذا
 فيما يأتي.
 وبهذا إتضح أنَّ ما ذكر هو: تهمة يلجأ إليها من ليس عنده قوة على
 المحاججة في آيات الكتاب الكريم والسنة الشريفة.

من هم الشيعة و من هم أهل السُّنة؟

تمهيد

يجب على المسلمين قاطبة نبذ العصبية العرقية والدينية معاً، فلا يجوز لنا أن نتعصب للعرب أو لغيرهم، فنقبل مثلاً كل ما قاله العرب ونسعى لتصحيحه، وننبذ كل ما قاله غيرهم ونسعى لإبطاله، بشتى الطرق السليمة وغير السليمة، (الشرعية وغير الشرعية). ويجب علينا أيضاً أن لا نرمي ونتهم من خالفنا بشيء من الباطل، كأن نقول لمن خالف طريقتنا أنه يهودي، أو مجوسي، أو زنديق، أو أن أصله من اليهودية أو النصرانية، أو غير ذلك.

فإننا إذا لم نبتعد عن العصبية العرقية، أو الدينية ولم نبتعد عن الذاتية في البحث، فسوف يكون عملنا خالياً من المتانة والموضوعية التي تقتضيها أسس البحث الصحيح، وقد جاء في الأثر الصحيح عن الزهري أنه سأل علي بن الحسين (زين العابدين) عليه السلام عن العصبية، فقال: «العصبية التي يأثم عليها صاحبها أن يرى الرجل شرار قومه خيراً من خيار قوم آخرين، وليس من العصبية أن يحب الرجل قومه، ولكن من العصبية أن يعين قومه على الظلم»^(١).

وقد روى منصور بن حازم عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «من تعصّب أو تُعصّب له فقد خلع ريقة الإيمان من عنقه»^(٢). وعن محمد بن مسلم عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «من تعصّب عصبه الله بعصاة من نار»^(٣).

(١) الكافي للكلييني: ج ٢ / ص ٣٠٨ كتاب الإيمان والكفر / باب العصبية ح ٧ دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) المصدر السابق ح ١.

(٣) المصدر السابق ح ٤.

نعم، الذي يقتضيه البحث هو التحقيق الدقيق في أصول الاعتقادات للمسلمين للوصول إلى وحدة إسلامية يتمسك بها رؤساء القوم وعلمائهم وعقلائهم، لأجل النهوض بهذه الأمة الإسلامية من التخلف والعداء المستمر فيما بينهم، والوقوف في وجه الكفر والشرك والاستعمار بكل أشكاله، ليرجع إلى الإسلام وجهه الصحيح في إسعاد البشرية الضائعة في هذا الخضم الهائج من الظلم والفساد والانحراف عن الإسلام المحمدي الأصيل.

إن كثيراً من الناس ممن ينتحل صفة شريفة ويستضل بها ليعمل الموبقات والسيئات، ويفرق بين المسلمين، فإذا ما أُعترض عليه، فإنه يشهر سيفه باسم الصفة الشريفة التي هو بعيد عنها، وعندئذٍ تتعصب طوائف المسلمين لأتباعها الجهلاء، ويقع ما يقع من مساوئ يكون الإسلام الأصيل بعيداً عنها ومعتزراً عليها.

ولأجل أن نعرف من هم الشيعة، ومن هم السُنَّة الذين نسعى لأن يتحدوا في رفع راية الإسلام عالية خفاقة، لا بد لنا من إعطاء صفات لهاتين الطائفتين من المسلمين حتى نبعد من حسابنا غيرهم الذين يعملون السيئات والمخالفات للشريعة الإسلامية باسم الشيعة أو السُنَّة. ولنبتدأ بالشيعة أولاً.

أولاً: من هم الشيعة الإمامية

هم جماعة من المسلمين اعتقدوا بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ومعجزته القرآن الكريم الذي بين أيدينا اليوم، كما يعتقد الشيعة بالمعاد، وهو يوم القيامة الذي يُجازى فيه الخيرون بالجنة والعاصون بالنار، وهم يؤدّون الصلوات الخمس، والحج، والخمس، والزكاة، ويجاهدون في سبيل الله

لنصرة الدين ضدّ الطغاة والمستعمرين، ويقولون بأنّ الحكم لله تعالى كما قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾^(١). وهذا الحكم يطبقه (الولي المعصوم في حال الحضور، وهو حجة الله في خلقه)، أو نائبه وهو الحاكم الشرعي الذي له صفات العدالة والاجتهاد والمعرفة بأمر الزمان، على وفق القرآن والسنة.

والخلاصة، فالشيعة هم الذين يعملون الواجبات ويتركون المحرمات التي ذكرها القرآن أو السنة الكريمة وقد ثبتت صحتها.

صفات الشيعة

هناك نصوص من قبل أئمة الهدى في صفات الشيعة وإليك بعضها:

١ - عن خيشمة قال: دخلت على الإمام الباقر عليه السلام وأدّعه فقال: «يا خيشمة أبلغ من ترى من موالينا السلام، وأوصهم بتقوى الله العظيم، وأن يعود غنيتهم على فقيرهم، وقوتهم على ضعيفهم، وأن يشهد حثيم جنازة ميتهم، وأن يتلاقوا في بيوتهم، فإنّ لقياً بعضهم بعضاً حياة لأمرنا، رحم الله عبداً أحيا أمرنا، يا خيشمة أبلغ موالينا إنّنا لانغني عنهم من الله شيئاً إلا بعمل، وإنهم لن ينالوا ولا يتنا إلا بالورع، وأن أشد الناس حسرة يوم القيامة من وصف عدلاً ثم خالفه إلى غيره»^(٢).

٢ - عن أبي أسامة قال: سمعت أبا عبد الله الإمام الصادق عليه السلام يقول: «عليك بتقوى الله والورع والاجتهاد»^(٣) وصدق الحديث وأداء الأمانة وحسن الخلق وحسن الجوار،

(١) المائدة: ٤٤ وقد وردت كلمة (الفاسقون) و (الظالمون) بدل (الكافرون) في الآيتين ٤٥ و ٤٧ من نفس السورة.

(٢) أصول الكافي: ٢ / ١٧٦ / ح ١ كتاب الإيمان باب زيارة الإخوان.

(٣) الورع: كف النفس عن المعاصي ومنعها عما لا ينبغي. الاجتهاد: تحمل المشقة في العبادة، أو بذل الوسع في طلب الأمر والمراد هنا: المبالغة في الطاعة.

وكونوا دعاة إلى أنفسكم بغير ألسنتكم وكونوا زيناً ولا تكونوا شيناً، وعليكم بطول الركوع والسجود، فإنَّ أحدكم إذا أطال الركوع والسجود هتف إبليس من خلفه وقال: يا ويله أطاع وعصيت، وسجد وأبيت»^(١).

٣ - عن عمرو بن سعيد بن هلال الثقفي عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «قلت له: إني لا ألقاك إلا في السنين، فأخبرني بشيء آخذ به.

فقال: أوصيك بتقوى الله والورع والاجتهاد. واعلم أنه لا ينفع اجتهاد لا ورع فيه»^(٢).

٤ - عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر (الإمام الباقر عليه السلام) قال: «لا تذهب بكم المذاهب فوالله ما شيعتنا إلا من أطاع الله عز وجل»^(٣).

٥ - محاوراة الإمام الباقر عليه السلام مع جابر الجعفي: عن جابر عن أبي جعفر (الإمام الباقر عليه السلام) قال: قال لي: «يا جابر أيكفني من انتحل التشيع أن يقول بحبنا أهل البيت؟ فوالله ما شيعتنا إلا من اتقى الله وأطاعه، وما كانوا يعرفون يا جابر إلا بالتواضع، والتخشع، والأمانة، وكثرة ذكر الله، والصوم، والصلاة، والبرّ بالوالدين، والتعاهد للجيران من الفقراء، وأهل المسكنة، والغارمين، والأيتام وصدق الحديث، وتلاوة القرآن وكف الألسن عن الناس إلا من خير، وكانوا أمناء عشائهم في الأشياء. قال جابر: فقلت: يا ابن رسول الله ما نعرف اليوم أحداً بهذه الصفة!

فقال: يا جابر لا تذهبتك المذاهب، حسب الرجل أن يقول أحب علياً وأتولاه ثم لا يكون مع ذلك فعلاً؟

فلو قال: إني أحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيرٌ من علي عليه السلام ثم لا يتبع سيرته ولا

(١) أصول الكافي: ٢ / ٦٣ / ٩ ح / كتاب الإيمان باب الورع.

(٢) المصدر السابق ٢: ٦٢ ح / كتاب الإيمان باب الورع.

(٣) المصدر السابق ٢: ٥٩ - ٦٠ ح / كتاب الإيمان والكفر باب الطاعة والتقوى. ومعنى الحديث: أي لا تذهب بكم المذاهب الباطلة إلى الضلال والأمانى الكاذبة والعقائد الفاسدة بأن تجترؤا على المعاصي إتكالاً على دعوى التشيع والمحبة والولاية من غير حقيقة، فإنه ليس الشيعة إلا من شايهم في الأقوال والأفعال.

يعمل بسنته مانفعه حتبه إياه شيئاً، فاتقوا الله واعملوا لما عند الله، ليس بين الله وبين أحد أقرابة، أحب العباد الى الله عز وجل (وأكرمهم عليه) أتقاهم وأعلمهم بطاعته، يا جابر والله ما يتقرب الى الله تبارك وتعالى إلا بالطاعة، وما معنا براءة من النار، ولا على الله لأحد من حجة، من كان لله مطيعاً فهو لنا ولي، ومن كان لله عاصياً فهو لنا عدو، وما تنال ولا يستنا إلا بالعمل والورع»^(١).

٦- وعن المفضل قال: قال الإمام الصادق عليه السلام: «إياك والسفلة، فإنما شيعة علي من عَفَّ بطنه وفرجه، واشتد إجهاده وعمل لخالقه، ورجا ثوابه وخاف عقابه، فإذا رأيت أولئك فأولئك شيعة جعفر»^(٢).

٧- وعن عمرو بن جميع العبدي عن الإمام الصادق عليه السلام: قال «شيعتنا هم الشاحبون الذابلون الناحلون، الذين هم إذا جنّهم الليل استقبلوه بحزن»^(٣).

٨- وعن ابن أبي يعفور عن الإمام الصادق عليه السلام: قال: «إنَّ شيعة علي كانوا خُصَّصَ البطون ذبل الشفاه، أهل رافة وعلم وحلم، يعرفون بالرهبانية، فأعينوا علي ما أنتم عليه بالورع والاجتهاد»^(٤).

٩- وعن علي بن أبي زيد عن أبيه قال: «كنتُ عند أبي عبد الله الإمام الصادق عليه السلام فدخل عيسى بن عبد الله القمي، فرحّب به وقرب من مجلسه ثم قال: يا عيسى بن عبد الله: ليس منا - ولاكرامة - من كان في مصر، فيه مائة ألف، أو يزيدون وكان في ذلك المصر أحدًا ورع منه»^(٥).

١٠- وعن محمد بن حمزة العلوي قال: «أخبرني عبيد الله بن علي عن أبي

(١) أصول الكافي: ٢: ص ٦٠ ح ٣ كتاب الإيمان والكفر باب الطاعة والتقوى.

(٢) أصول الكافي: ٢: ١٨٣ ح ٩ كتاب الإيمان والكفر باب المؤمن وعلاماته وصفاته.

(٣) المصدر السابق ح ٧ كتاب الإيمان والكفر / باب المؤمن وعلاماته وصفاته.

(٤) أصول الكافي: ٢: ١٨٣ ح ١٠ باب المؤمن وعلاماته وصفاته.

(٥) أصول الكافي: ٢: ٦٣ ح ١٠ كتاب الإيمان باب الورع.

الحسن الأول الإمام الكاظم عليه السلام قال: كثيراً ما كنتُ أسمع أبي يقول: ليس من شيعتنا من لا تتحدث المخدرات بورعه في خدورهن، وليس من أوليائنا من هو في قرية فيها عشرة الاف رجل فيهم من خلق الله أروع منه»^(١).

١١ - روي أن أمير المؤمنين عليه السلام خرج ذات ليلة من المسجد وكانت ليلة قمراء، فأَمَّ الجبَّانة^(٢) ولحقه جماعة يقفون أثره فوقف عليهم ثم قال: مَنْ أتمت؟ قالوا: شيعتك يا أمير المؤمنين. ففترس في وجوههم ثم قال: فمالي لا أرى عليكم سيماء الشيعة؟

قالوا: وما سيماء الشيعة يا أمير المؤمنين؟

فقال: صف الوجوه من السهر، عمش العيون من البكاء، حذب الظهر من القيام، خصم البطون من الصيام، ذبل الشفاه من الدعاء، عليهم غبرة الخاشعين»^(٣).

١٢ - وعن أبي بصير قال: قال الصادق عليه السلام: «شيعتنا أهل الورع والاجتهاد، وأهل الوفاء والأمانة، وأهل الزهد والعبادة، أصحاب إحدى وخمسين ركعة في اليوم والليلة، القائمون بالليل، الصائمون بالنهار، يزكون أموالهم ويحجون البيت ويحجبنون كل محرّم»^(٤). هذه جملة من الروايات التي تعرّف الشيعة بسلوكهم العملي، وقد تقدم متنا سلوكهم الاعتقادي وسيأتي زيادة توضيح لهم.

ومع هذا فهم للظالم والكافر والمستعمر بالمرصاد، كما أن القرآن والنبى صلى الله عليه وآله وسلم يكون للظالم بالمرصاد. فلا يخنعون للظلم ولا يقبلون الكفر

(١) أصول الكافي: ٢: ٦٤ / ح ١٥ كتاب الإيمان باب الورع.

(٢) الجبَّانة: المقبرة.

(٣) الإرشاد: للمفيد: ١١٤. الأمالي: للطوسي: ج ١ ص ٢١٩. وبسند آخر قد روى الحديث الصدوق في صفات الشيعة تحت رقم (٢٠). وغبرة الخاشعين: أي ذل الخاشعين وشعثهم، وفي بعض النسخ «عبرة» بالمهملة، أي بكاؤهم.

(٤) صفات الشيعة: للصدوق: ١٦٣ و ١٦٤.

والاستعمار حاكماً عليهم، يجاهدون في سبيل أن يكون الحكم لله تعالى شأنه، قال تعالى: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾^(١). وقال تعالى: ﴿ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل، إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الأرض بغير الحق أولئك لهم عذابٌ أليم﴾^(٢).

مواقف للشيعة وأئمتهم

لقد برهن الشيعة وعلمائهم في مسيرتهم الجهادية ضد الكفر وخدماتهم للإسلام، وحمائته ونصرته مما لا يكاد يخفى على أي فرد، وهذه كتب التاريخ والسير في نصرة علماء الشيعة للإسلام، فألفت آلاف الكتب للدفاع عن القرآن، والتشريع السماوي، وعقائد المسلمين وغير ذلك مما يجعل الإسلام عالياً خفياً يفتخر بمبادئه الوضوءة أمام العالم الذي يعيش الجاهلية الشرقية أو الجاهلية الغربية، ويحكمون الناس بالحديد والنار، ويظلمون الشعوب ويسلبون الخيرات، ولاكرامة للإنسان في هذه الجاهلية الجهلاء، فقد قدم علماء الشيعة الآلاف من الكتب لبيان فساد المبادئ الهدامة الوضعية الإلحادية، وبيان بديلها الأفضل الأصح، الذي تنصلح به البشرية الضائعة المفتشة عن المبدأ الصحيح، وقد أغنى الشيعة المكتبة الإسلامية بما جادت به قرائح العلماء والفقهاء والمفكرين منهم، كلُّ بالدليل القاطع والبرهان الساطع - ولا فخر - وإنما الفخر للإسلام والقرآن الذي يحمل معه بذور خلوده وخلود تشريعاته، مادام هو الدين الذي ليس بعده دين من السماء.

(١) المائدة: ٤٤.

(٢) الشورى: ٤١ - ٤٢.

وقد وقف علماء الشيعة مع أتباعهم في الجهاد ضد العدو المستعمر (الإنجليز) ووقفوا مع أهل السُنَّة الأتراك العثمانيين في محنتهم ضدَّ الإنجليز في حين كان الشيعة في عهد حكومة أهل السُنَّة من المضطهدين (كما ذكرت ذلك كتب التاريخ التي نعرض عنها الآن)^(١) وما ذلك إلا لنصرة الدين، لانصرة غيره من الأتراك الذي عملوا اعمالاً همجية عدوانية منحرفة عن القرآن والسُنَّة، فإنَّ الدين المنحرف - الذي يؤمل اصلاحه - أهون من اللادين المسيحية والالحاد، ولهذا وقف علماء الشيعة مع الأتراك العثمانيين السُنَّة ضد الكافر المستعمر، وهذا هو الذي عمله الأئمة عليهم السلام في تأييد الحكم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله رغم أنه يخالف نظرية الإمامة والولاية، وقد قال علي عليه السلام في ذلك العهد «فخشيت - إن لم أنصر الإسلام وأهله - أن أرى فيه ثلماً أو هدماً»^(٢) وكان الخليفة (عمر) يقول ويكرر القول: «لا كنت لمعضلة ليس لها أبو الحسن»^(٣) و «لولا علي عليه السلام لهلك عمر»^(٤) فكان علي عليه السلام يحرص على بقاء مظاهر الإسلام والدعوة الى عزته ووحدة أهله، وحفظ التآخي بينهم ورفع الأحقاد من القلوب.

وقد عمل الإمام الحسن السبط عليه السلام مع معاوية حفاظاً على الشريعة الإلهية مع ما يتوقع من الظلم والذل له ولأتباعه: «وكانت سيوف بني هاشم وسيوف شيعته مشحوزة تأبئ أن تغمد، دون أن تأخذ بحقها من الدفاع والكفاح، ولكن

(١) وبالإمكان الوقوف على تفاصيل اضطهاد العثمانيين للشيعة ومحاربتهم حتى بأرزاقهم وذلك بالرجوع الى كتاب الشيعة والدولة القومية لحسن العلوي.

(٢) من كتاب لعلي عليه السلام الى أهل مصر مع مالك الأشتر رقم الكتاب ٦٢ نهج البلاغة تحقيق صبحي الصالح.

(٣) مناقب الخوارزمي: ٥٨. تذكرة السبط: ٨٧ وقال ابن المغازلي في ترجمة علي ص ٧٩: «وإذا عجزوا عن حل مسألة قالوا معضلة وليس لها إلا أبو الحسن».

(٤) هذه المقالة تكررت أكثر من سبعين مرة. مناقب الخوارزمي: ص ٤٨ والاستيعاب: ٣ / ٣٩ وتذكرة السبط: ٨٧ ومطالب السؤل: ١٣ وتفسير النيسابوري في سورة الأحقاف. وفيض القدير ج ٤ / ٣٥٧.

مصلحة الإسلام العليا كانت عنده فوق جميع هذه الاعتبارات.

وأما الحسين الشهيد عليه السلام فلئن نهض فلأنه رأى من بني أمية إن دامت الحال لهم ولم يقف في وجههم من يكشف سوء نياتهم، سيمحون ذكر الإسلام ويطيحون بمجده، فأراد أن يثبت للتاريخ جورهم وعدوانهم ويفضح ما كانوا يبيتونه لشريعة الرسول، وكان ما أراد. ولولا نهضته المباركة لذهب الإسلام في خبر كان يتلهى بذكره التاريخ، كأنه دين باطل، وجزء الشيعة على تجديد ذكره بشتى أساليبهم، إنما هو لإتمام رسالة نهضته في مكافحة الظلم والجور وإحياء أمره إمثالاً لأوامر الأئمة من بعده.

وينجلي لنا حرص آل البيت عليهم السلام على بقاء عز الإسلام - وإن كان ذو السلطة من ألد أعدائهم - في موقف الإمام زين العابدين عليه السلام من ملوك بني أمية، وهو الموتور لهم والمنتهكة في عهدهم حرمة وحرمة، والمحزون على ما صنعوا مع أبيه وأهل بيته في واقعة كربلاء، فإنه - مع كل ذلك - كان يدعو في سرّه لجيوش المسلمين بالنصر، وللإسلام بالعزّ، وللمسلمين بالدعة والسلامة، وقد تقدم أنه كان سلاحه الوحيد في نشر المعرفة هو الدعاء، فعلم شيعة كيف يدعون للجيوش الإسلامية وللمسلمين، كدعائه المعروف (دعاء أهل الثغور) الذي يقول فيه: «اللهم صلّ على محمد وآل محمد، وكثّر عددهم وأشحذ أسلحتهم، واحرس حوزتهم، وامنع حومتهم، وألف جمعهم، ودبّر أمرهم، وواتر بين يترهم^(١)، وتوخذ بكفاية مؤزنيهم، وأعضدهم بالنصر وأعنيهم بالصبر، وألطف لهم بالمكر» - إلى أن يقول - بعد أن يدعوا على الكافرين: «اللهم وقو بذلك محال الإسلام، وحصن به ديارهم، وشرّ به أموالهم وفرغهم عن محاربتهم لعبادتك، وعن منابذتهم للخلوّة بك، حتى لا يعبد في بقاع

(١) الميرة: الطعام والأرزاق.

الأرض غيرك».

وهكذا يمضي في دعائه البليغ - وهو من أطول أدعيته - في توجيه الجيوش المسلمة الى ما ينبغي لها من مكارم الأخلاق وأخذ العدة للأعداء، وهو يجمع الى التعاليم الحربية للجهاد الإسلامي بيان الغاية منه وفائدته، كما ينبه المسلمين الى نوع الحذر من أعدائهم وما يجب أن يتخذوه في معاملتهم ومكافحتهم، وما يجب عليهم من الانقطاع الى الله تعالى والانتهاز عن محارمه والإخلاص لوجهه الكريم في جهادهم.

وكذلك باقى الأئمة عليهم السلام في مواقفهم مع ملوك عصرهم، وإن لاقوا منهم أنواع الضغط والتنكيل بكل قساوة وشدة. فإنهم لما علموا أن دولة الحق لا تعود إليهم إنصرفوا الى تعليم الناس معالم دينهم وتوجيه أتباعهم التوجيه الديني العالي.

وكل الثورات التي حدثت في عصرهم من العلويين وغيرهم لم تكن عن إشارتهم ورجبتهم، بل كانت كلها مخالفة صريحة لأوامرهم وتشديداتهم، فإنهم كانوا أحرص على كيان الدولة الإسلامية من كل أحد حتى من خلفاء بني العباس أنفسهم»^(١) على أنهم - مع ذلك - كانوا عليهم السلام لا يرون شرعية القائمين على إدارة دفة الحكم في الدولة الإسلامية آنذاك لما انحرفوا عن الطريق المستقيم، يشهد بذلك تاريخهم المتختم بالمخالفات الصريحة لكتاب الله تعالى وستة نبيه، على أن هذا الموقف من الأئمة عليهم السلام ليس هو من باب الدفاع عن أولئك الطغاة الظالمين وإنما هو دفاع عن بيضة الإسلام وعزة المسلمين التي يترصد بها الأعداء الدوائر.

(١) عقائد الإمامية، للحجة المظفر: ١١٦-١١٨ مطبعة أمير - قم - سنة ١٤٠٨ هـ.

«وبعد هذا فما أعظم تجنّي بعض كتاب العصر، إذ يصف الشيعة بأنهم جمعية سرّية هدامة، أو طائفة ثورية ناقمة».

صحيح أنّ من خلق المسلم المتبع لتعاليم آل البيت ﷺ بغض الظلم والظالمين والإتكماش عن أهل الجور والفسوق، والنظرة الى أعوانهم وانصارهم نظرة الإشمئزاز والاستنكار والاستيحاش والاستحقار، وما زال هذا الخُلُق متغلغلاً في نفوسهم يتوارثونه جيلاً بعد جيل، ولكن مع ذلك ليس من شيمتهم الغدر والختل، ولا من طريقتهم الثورة والإنتفاض على السلطة الدينية السائدة باسم الإسلام لا سراً ولا علناً، ولا يبيحون لأنفسهم الاغتيال أو الواقعة بمسلم مهما كان مذهبه وطريقته، أخذاً بتعاليم أئمتهم ﷺ بل المسلم الذي يشهد الشهادتين مصون المال، محقون الدم، محرم العرض : «لا يحل مال امرئ مسلم إلاّ يطيب نفسه»^(١). بل «المسلم أخو المسلم»^(٢).

أقول: وهكذا تجد العلاقة بين علماء الشيعة وأئمتهم في السلوك والعمل لخدمة الإسلام والمسلمين وإن كانوا على طريقة مذهب الخلفاء ومدرستهم، وإنما يقف الشيعة مع أئمتهم موقف الخصام والعناد مع الكفر والشرك والاستعمار ومن تبعهم من المسلمين الذين أصبحوا مطيّة لهم ومستحمرين من قبل الاستعمار، فإنّ هذا هو الذل الذي لا يرضاه الإسلام لأتباعه، وقد قال تعالى في كتابه الكريم: ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً﴾^(٣).

وهكذا فقد وقفت الشيعة مع علمائها ضد إسرائيل مدافعة عن حقّ الشعب

(١) الرواية هي هكذا «... لا يحل دم امرئ مسلم ولا ماله إلاّ بطيبة نفس منه» وهي موثقة لوجود زرعة وسماعة الواقفيين. الوسائل: ٣ / باب ٣ من أبواب مكان المصلي ح ١ ويوجد سند آخر لهذه الرواية هو سند صحيح في نفس المصدر.

(٢) عقائد الإمامية: للحجة المظفر: ١١٩ مطبعة أمير - قم - سنة ١٤٠٨ هـ ق.

(٣) النساء: ١٤١.

الفلسطيني المسلم (وإن لم يتخذ طريقة الشيعة في نظامه للحكم الإسلامي)، ووقفت الشيعة ضد أمريكا التي تريد السيطرة على المسلمين وبلادهم وتحطيم مبادئهم الإسلامي العظيم، ولا زالت أمريكا تزرع النفاق والشقاق بين المسلمين، وهكذا بقية الدول الغربية التي لها أطماع في بلاد المسلمين، كما نراهم اليوم يصرّحون بعدم السماح لنور الإسلام أن يشع في بقاع الدول الإسلامية كالجزائر وغيرها من الدول الإسلامية.

كما وقفت الشيعة أمام المدّ الشيوعي في العراق وإيران، وعملوا جاهدين على تعرية هذا الفكر الكافر حتى تناثرت أشلائه في هذه الأيام ولَقِظَ الأنفاس الأخيرة وحُلّت الأحزاب الشيوعية الكافرة من مهدها الأول (الإتحاد السوفياتي) ولا زالوا يجنون نتائج محاربتهم لله ولرسوله ولقرآنه. وهكذا رجعت الشعوب التي حكمها بالنار والحديد والظلم والطغيان إلى حريتها ودينها، فرجع الأذان وفُتِحَت المساجد، وجعل الناس يرجعون إلى إقامة الشعائر الدينية التي منعوا من إظهارها أكثر من سبعين سنة يشفعها الإعلام المضلل ضدّ الله سبحانه ورسالته وأنبيائه.

عقيدة الشيعة في حق المسلم على المسلم

لقد طال بنا المقام في ذكر صفات الشيعة، وكان السبب في ذلك؛ أن بعض المغرضين ممن يدعون الإسلام - و الإسلام منهم براء - حيث لم يتمكنوا من الطعن في عقائد الشيعة التي تقدم ذكرها^(١) اخذوا يتكلمون بكلام خطابي

(١) (هي عبارة عن الإيمان بالله والرسول ﷺ والقرآن وهو كتاب الله الذي يجب العمل به والإيمان بالعماد الذي هو مآلنا بعد الموت، وأن النار حق وأن الجنة حق، وأن الله يُحب المطيعين على طاعتهم ويعاقب

لا دليل عليه كقولهم: إنَّ التشيع أصله يهودي، أو نصراني، أو فارسي، أو هندي، إلتجأ إليه كل من أراد هدم الإسلام وثلمه، وما إلى ذلك من سخافات وإرهاصات يحاسبهم عليها الله سبحانه وتعالى، وهو العادل الذي لا يظلم أحداً، إلا أخذ له بحقه. قال تعالى:

﴿قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر﴾^(١) وقال: ﴿أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة فلا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينصرون﴾^(٢).

نعم إنهم سدروا^(٣) في غيِّهم ونسوا قوله تعالى: ﴿ومن يكسب خطيئة أو إنمأثم يرمي به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً﴾^(٤).

وقد يتوهم متوهم: أنَّ أهل السُنَّة هم الذين يتهمون الشيعة بهذه التهم الباطلة، فيقف منهم موقف المعارض.

ونقول لمن يتوهم ذلك: إنَّ أهل السُنَّة لا يُفرِّقون بين طوائف المسلمين، بل السياسة الملعونة التي يخدمها بعض من يدعي الإسلام هي التي تفرق بين المسلمين لغرض السيطرة على المسلمين، فهذه السياسة الملعونة التي ينتهجها من لم يسر على طريقة الشورى في الحكم، ولا على طريقة النصِّ وأنَّ الحاكم له أوصاف معينة إن زالت أوصافه زال عن الإمامة والخلافة كما تقول الشيعة، هذه السياسة المعادية للإسلام والمحطَّمة له هي التي تثير الفتن والفرقة بين المسلمين، بإصدار الكتب التي تكيل التهم والسباب للمسلمين من دون أي

→ العاصين على عصيانهم.

والخلاصة: أن الشيعة آمنوا بالإسلام الذي جاء به النبي الأكرم من عند الله تعالى متمثلاً بمعجزته الخالدة القرآن الكريم.

(١) آل عمران / ١١٨.

(٢) البقرة / ٨٦.

(٣) والسدر: يقال سدر البعير: تحير من شدة الحر لسان العرب: ٤، ٣٥٥، مادة سدر.

(٤) النساء / ١١٢.

دليل من الكتاب أو السنة، وتسعى هذه السياسة جاهدة لإنتشار هذه الكتب وبالمجان لتحطيم الأمة الإسلامية، فانتبهوا أيها المسلمون.. وطالبوا بإقامة حكومة اسلامية تقوم على ما تقولون من الشورى والانتخاب، أو تقوم على ما قاله الشيعة من أن الحاكم لا بد أن يكون مجتهداً بالأحكام عالمًا بما يحتاجه زمانه وورعاً تقياً عادلاً.

والآن نرجع الى موضوعنا وهو (حق المسلم على المسلم) فإنَّ أيسر مقتضياتها كما عن الإمام الصادق عليه السلام عندما سأله أحد أصحابه - المعلى بن خنيس - عن حق المسلم على المسلم، فأشفق أن يوضح له ذلك خشية أن لا يعمل به وایسرها: «أن يحبَّ لأخيه المسلم ما يحب لنفسه، ويكره له ما يكره لنفسه» وإليك هذه المحاوره، قال المعلى: قلت له ما حق المسلم على المسلم؟ قال الإمام الصادق عليه السلام: «له سبع حقوق واجبات، ما منهن حق إلا وهو عليه واجب، إن ضيغ منها شيئاً خرج من ولاية الله وطاعته، ولم يكن لله فيه نصيب.

قلت له: جعلت فداك وما هي؟

قال: يا معلى إني عليك شفيق، أخاف أن تضيغ ولا تحفظ، وتعلم ولا تعمل.

قلت: لا حول ولا قوة إلا بالله.

قال:

١- أيسر حقّ منها، أن تحبَّ له ما تحب لنفسك وتكره له ما تكره لنفسك.

٢- أن تجتنب سخطه، وتتبع مرضاته، وتطيع أمره.

٣- أن تعينه بنفسك ومالك ولسانك ويدك ورجلك.

٤- أن تكون عينه ودليله ومرآته.

٥- أن لا تشيع ويجوع، ولا تروى ويطمأ، ولا تلبس ويعرى.

٦- أن يكون لك خادم وليس لأخيك خادم، فواجب أن تبعث خادمك فتغسل ثيابه، وتصنع طعامه، وتمهد فراشه.

٧- أن تبرّ قسمه، وتجبب دعوته، وتعود مريضه، وتشهد جنازته وإذا علمت له حاجة تبادره الى قضائها، ولا تلجئه الى أن يسألها، ولكن تبادره مبادرة. فإذا فعلت ذلك وصلت ولايتك بولايته وولايته بولايتك^(١). وفي هذا المعنى روايات كثيرة في نفس الباب.

وقد روى معاوية بن وهب عن الإمام الصادق عليه السلام فقال: قلت له: كيف ينبغي أن نصنع فيما بيننا وبين قومنا وبين خلطائنا من الناس ممن ليسوا على أمرنا؟^(٢)

فقال: «تنظرون الى أئمتكم الذين تقتدون بهم فتصنعون ما يصنعون، فوالله إنهم ليعودون مرضاهم، ويشهدون جنازهم، ويقيمون الشهادة لهم وعليهم، ويؤدون الأمانة إليهم»^(٣).

وقد روى أبي المعز (في الصحيح) عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يخذله ولا يخونه، ويحق على المسلمين الاجتهاد في التواصل والتعاقد على التعاطف، والمواساة لأهل الحاجة، وتعاطف بعضهم على بعض حتى تكونوا كما أمركم الله عز وجل، رحماء بينكم، متراحمين مغتمين لما غاب عنكم من أمرهم على ما مضى عليه معشر الأنصار على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»^(٤).

أقول: لو وقف المسلمون جميعاً على تعاليم أهل البيت عليهم السلام، وما أدبوا به

(١) وسائل الشيعية: ٨ / باب ١٢٢ من أحكام العشرة ح ٧.

(٢) ليسوا على أمرنا: أي لا يعتقدون بإمامتكم للأمة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهم أهل السنة.

(٣) أصول الكافي: ٢ / كتاب العشرة / باب أول ٦٣٦ ح ٤.

(٤) وسائل الشيعية: ٨ / باب ١٢٢ من أحكام العشرة ح ٢.

شيعتهم، وعملوا بها لارتفع الظلم والعدوان من الأرض، ولساد قانون المحبة والألفة، ولكن شأهت وجوه تدعي الإسلام ولا تعمل بأيسر حق يفرضه، وليتهم قد اكتفوا بعدم العمل بحقوق الأخوة ولا يتهم بعضهم البعض كالتهم التي تقدمت للطائفة الشيعية المسلمة.

الدعوة الى الإسلام

والعجب أن ينسب الى الإسلام العظيم هذا التأخر الذي أصاب المسلمين، وما الذنب إلا ذنب من يسمون أنفسهم بالمسلمين، ولا يعملون بأيسر ما يجب أن يعملوه من دينهم.

وأذكر وأنا في السنة الثامنة عشر من العمر وقد حدثت الحرب بين العرب وإسرائيل في سنة (١٩٦٧ م) وكان العالم العربي الذي تأهب للحرب عبارة عن مصر وسوريا والاردن، وبقي العراق سندا لهم، لأنه ليس في الجبهة المواجهة لإسرائيل، وكان نظام مصر آنذاك هو نظام يميل الى روسيا الاشتراكية وكذلك نظام سوريا، أما الأردن فهو نظام رأسمالي يميل الى أميركا، ولكن الصحوة التي شملت العرب ككل جعل الأردن يكون متأهبا للحرب ضد إسرائيل مع دول المواجهة (سوريا ومصر) وما أن حدثت الحرب - وبعد ستة أيام منها - أعلنت النكسة والخسران في هذه الحرب، وإذا بسيناء، والضفة الغربية ومناطق أخرى تحت رحمة الإحتلال الإسرائيلي.

ووافقوا على وقف إطلاق النار واستقال الرئيس المصري (جمال) وتحت عواطف الشعوب رجع الى محله، وانتهى كل شيء بانتصار إسرائيل على الدول العربية المواجهة لها.

ولكن بعد ذلك توجهت الألسن السليطة لتحليل هذه النكسة، وإذا بهم يلقون اللوم على الإسلام والصلاة والمقدسات والقرآن، ويتكلمون بلغة هي أشبه بصب اللعنة على المقدسات الدينية، - وتمسك بعض الأفراد بدينهم - ولم ينسوا أنّهم قد تركوا الإسلام جانباً وتقلّدوا الاشتراكية بدله، وهم المسؤولون عن هذه الخسارة ويجب اخضاعهم الى محكمة الشعب، وتغيير أنظمتهم الخاوية التي جرّتهم الى هذه الحرب الخاسرة، لم ينسوا هذا فقط، بل أخذوا في محاربة الدين وأهله أكثر من الأوّل، وجعلوهم هم السبب في هذا الخسران، وكأنّهم بذلك يريدون إغفال الشعب، وإسكات علماء الدين من المطالبة بتركهم منصة الحكم، وإدخالهم قفص الإتهام.

والمثال الصغير بين يدي هو ما كتبه الشاعر المسيحي إلياس فرح على أثر حرب (١٩٦٧م) مع إسرائيل الى صديقه جعفر الخليلي يقول: «يا أخي جعفر لقد كُنّا نظن أننا سنحقق إسرائيل في أقل من أسبوع، فإذا بإسرائيل تكاد تمحقنا في نصف أسبوع، ذلك لأنّ إسرائيل كانت تعمل وكنا نحن نصلي، وأقول تكاد تمحقنا ولم أقل محقّتنا لأنّي لم أفقد إيماني بالعروبة بعد...»^(١).

وهذا الشاعر الذي يلقي اللوم على الصلاة، هو مسيحي اسماً كافر بالله عملاً فقد كتب الى صديقه جعفر الخليلي يقول: «إني أرحّب بالشيوعية، لا لأنّي شيوعي، فأنا قلماً اهتممت بالقضايا الاجتماعية المادية، ولكن لأنّ الشيوعية كافرة ولأنّي أؤمن بالكفر»^(٢).

ومن المناسب هنا ان نذكر هذه الابيات الشعرية^(٣):

(١) هكذا عرفتهم، لجعفر الخليلي ج ٦ ص ١٥٥ و ١٥٧ طبعة ١٩٨٠ م منشورات الشريف الرضي / إيران / قم.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الأبيات تنسب الى الشاعر المعروف «الرصافي».

يقولون للإسلام ظلماً بأنّه
يصدّ ذويه عن طريق التقدّم
وإن كان ذا حقاً فكيف تقدمت
أوائله في عهدتها المتقدّم
وإن كان ذنب المسلم اليوم جهله
فماذا على الإسلام من جهل مسلم
وهكذا علمتنا هذه الدنيا، أنّ الإنسان دائماً يحاول أن يلصق الذنب بغيره
من البشر، ولا يعترف بالخطأ الذي وقع فيه، فإن لم يكن هناك من يلقي عليه
اللوم ألقاه على الغيب ونسبه الى الله وإلى القضاء والقدر.
والحقيقة أن الإنسان هو مجموعة أخطاء وشهوات وشرور، يهذبها الدين،
فإنّ التزم بالدين وعمل بتعاليمه تهذب، وإلا فهو أحقر من الحيوان، مملوء من
المخالفات للعدالة والحق، ويكفيك أن تنظر الى هذا القرن لترى أنّ الدول
التي لا تعمل بالدين كيف تستسيغ الظلم والقتل لآلاف البشر من دون أن
يردعهم رادع من إنسانية أو علم، فما ينفع العلم لولا الدين، ولا تنفع الإنسانية
إذا لم يكن عليها محاسب من الدين.

نعم: أيها المسلمون: لو تمسك البشر - ونحن معهم - وعملوا بالدين الذي
نزل من السماء على النبي الأكرم ﷺ وعملوا بخصال الأخوة التي تقدمت:
لارتفع الظلم والعدوان من الأرض، ولرأيت البشر إخواناً على سرر متقابلين،
قد كملت لهم أعلى درجات السعادة الاجتماعية، ولتحقق حلم الفلاسفة
الأقدمون في المدينة الفاضلة، فما احتاجوا حين يتبادلون الحب والمودة الى
الحكومات والمحاكم، ولا الى الشرطة والسجون ولا الى قانون للعقوبات

وأحكام للحدود والقصاص، ولما خضعوا لمستعمرٍ ولا خنعوا لجبار، ولا استبدّ بهم الطغاة، ولتبدلت الأرض غير الأرض وأصبحت جنة النعيم ودار السعادة. أزيدك: «إنَّ قانون المحبة لو ساد بين البشر، كما يريده الدين بتعاليم الأخوة لانمحت من قاموس لغاتنا كلمة (العدل) بمعنى أنا لم نعد نحتاج الى العدل وقوانينه حتى نحتاج الى استعمال كلمته، بل كفانا قانون الحب لنشر الخير والسلام والسعادة والهناء، لأنَّ الإنسان لا يحتاج الى استعمال العدل ولا يطلبه القانون منه إلا إذا فقد الحب فيمن يجب أن يعدل معه، أما فيمن يبادله الحب كالولد والأخ إنّما يحسن إليه ويتنازل له عن جملة من رغباته، بدافع من الحب والرغبة عن طيب خاطر، لا بدافع العدل والمصلحة، وسرَّ ذلك أن الإنسان لا يحب إلا نفسه وما يلائم نفسه، ويستحيل أن يحب شيئاً أو شخصاً خارجاً عن ذاته إلا إذا ارتبط به وانطبعت في نفسه منه صورة ملائمة مرغوبة لديه.

كما يستحيل أن يضحى بمحض اختياره في رغباته ومحبوباته لأجل شخص آخر لا يحبّه ولا يرغب فيه، إلا إذا تكونت عنده عقيدة أقوى من رغباته مثل عقيدة حسن العدل والإحسان.

وحينئذٍ إذ يضحى بإحدى رغباته إنما يضحى لأجل رغبة أخرى أقوى، كعقيدته بالعدل إذا حصلت التي تكون جزء من رغباته بل جزء من نفسه»^(١).

أقول: إنّ العمل بحقوق المسلم على المسلم تواجهه مشكلة رغم معرفتنا بأنَّ العمل بهذه الحقوق هو الذي يجعل المجتمع مجتمعاً صالحاً سعيداً، لما فيها من المصالح الاجتماعية للأفراد، وهذه المشكلة هي: كيف يندفع الفرد الى

تحقيق هذه الحقوق للمسلمين؟ فإنَّ مصلحة المسلمين لا تتفق في أكثر الأحيان مع الدافع الذاتي للفرد، وحينئذٍ يوجد تناقض قائم بين المصالح الاجتماعية للمسلمين، وبين الدوافع الذاتية للأفراد، وما لم تكن الإنسانية مجهزة بإمكانات التوفيق بين المصالح الاجتماعية والدوافع الأساسية التي تتحكم في الأفراد لا يمكن للمجتمع الانساني أن يظفر بكماله الاجتماعي ويحصل على تلك الدرجة من الحياة الكريمة التي يسودها الحب والاخلاص، فهل أوجد الدين ذلك الدافع الذي يتفق مع المصالح الاجتماعية؟

نقول: نعم إنَّ الدين وحده هو الذي أوجد حلاً لهذه المشكلة، إذ أوجد التوافق بين المصالح الذاتية في الإنسان والمصالح الاجتماعية.

فأعلن الدين عن تعويض الإنسان عن لذائذه الموقوتة التي يتركها في حياته الأرضية لأجل الإنسانية أملاً في النعيم الدائم.

وهكذا تمكن الدين أن يدفع الفرد إلى التضحية بمصالحه الشخصية، وهو مؤمن بأنَّ هذا الوجود المحدود الذي يضحي به ليس إلا تمهيداً لوجود خالد وحياة دائمة، وتمكن الدين أن يخلق في تفكير الإنسان نظرة جديدة تجاه مصالحه، ومفهوماً جديداً عن الربح والخسارة أرفع من مفاهيمها التجارية المادية، حيث يصير العناء طريقاً للذة، والخسارة لحساب المسلمين سبيلاً للربح، وتكون حماية مصالح المسلمين وأموالهم والحفاظ على دمائهم هو حماية مصالح الفردية في حياة أسمى وأرفع، وهكذا صارت مصالح المسلمين هي مصالح الفرد في حساب الدين السماوي.

ولذا نجد التأكيدات الرائعة على هذا التوفيق منتشرة في القرآن الكريم، تستهدف جميعاً تلك النظرة الجديدة عند الفرد المسلم عن مصالحه وأرباحه.

قال تعالى: ﴿ومن عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمنٌ فأولئك يدخلون الجنة برزقون فيها بغير حساب﴾ (١).

وقال تعالى: ﴿من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فعليها﴾ (٢).

وقال تعالى: ﴿يومئذٍ يصدر الناسُ أَشتاتاً ليرُوا أعمالهم﴾ * فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره * ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره﴾ (٣).

وقال تعالى: ﴿ولا تحسبنّ الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياءٌ عند ربهم يرزقون﴾ (٤).

وقال تعالى: ﴿ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخفّوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله ولا يطؤون موطئاً يغيظ الكفار، ولا ينالون من عدوّ نيلاً إلا كتب لهم به عمل صالح إن الله لا يضيع أجر المحسنين﴾ * ولا ينفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة ولا يقطعون وادياً إلا كتب لهم ليجزيهم أحسن ما كانوا يعملون﴾ (٥).

أخي المسلم: إنَّ هذا الدين الذي تتبعه (دين الإسلام) هو الذي يرفعنا - إذا تمسكنا به - فوق الملائكة، وإذا لم تتمسك به فإننا نبقى في غابة الحيوانات، يهجم كل يوم حيوان على آخر ينهشه ويفترسه، وقد قال تعالى: ﴿فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطرَ الناس عليها لا تبديلَ لخلق الله ذلك الدين القيم، ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾ (٦).

(١) غافر: ٤٠.

(٢) فصلت: ٤٦.

(٣) الزلزلة: ٦ - ٨.

(٤) آل عمران: ١٦٩.

(٥) التوبة: ١٢٠ - ١٢١.

(٦) الروم: ٣٠.

فقد أمرنا الدين أن نلتزم به في حل مشاكلنا، ولكننا أبينا إلا أن نبقي المشاكل كما هي أو نزيدها، فأخذنا بالتهجم على الآخرين والصاق التهم بهم، فمرة نقول لهم يهود، وأخرى نصارى، وتارة مجوس وهكذا دواليك، فأين الدين الذي أمرنا بالإلتزام به وإعطاء حقوق المسلمين لهم التي ذكرها الأئمة؟! نعم، إنَّ الدين الذي أمرنا بالإلتزام به هو دين التوحيد الذي أوجد للمسلمين أفضل تنظيم اجتماعي.

إنَّ أديان الشرك أو الأرباب المتفرقة على حد تعبير القرآن^(١) هي سبب المشكلة فلا يمكن أن تكون علاجاً لها، وقال : قال يوسف لصاحبي السجن: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمِيَتْهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ ۗ﴾^(٢) وهذه الحقيقة المرة لا بد من الاعتراف بها، فإنَّ حكّام المسلمين اليوم يعملون طبقاً لمصالحهم الشخصية المختلفة، وقد تركوا ذلك الدين القيم فتراهم يميلون إلى المستعمرين، أو إلى الغرب، ويبطشون بالمسلمين الذين هم عباد للرحمن، فلا يُعْمَل بحقوق المسلم ولا يعمل بقانون العدل، بل يعملون بالظلم والعدوان باسم الدين الحنيف، لذا تراهم يروجون وينشرون الكتب التي ليس فيها إلا الزيف والبطلان، مفرقين بين عباد الله الذين أمر بإتحادهم القرآن الكريم، كل ذلك خدمة لأسيادهم المستعمرين، وهكذا تركوا تعاليم القرآن الكريم حيث يقول: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا... ۗ﴾^(٣).

(١) «أرباب متفرقون خيرٌ أم الله الواحد القهار» يوسف: ٣٦.

(٢) يوسف: ٤٠.

(٣) آل عمران: ١٠٣.

ثانياً: من هم أهل السنّة؟

إنّ أهل السنّة هم جماعة من المسلمين آمنوا بالله ربّاً، وبالرسول نبياً، وبالقرآن كتاباً، وبالمعاد غاية يحاسب فيه العباد فيجازئ المطيعون بالجنة والعاصون بالنار، وذكروا بأنّ النبي ﷺ قد مات ولم يخلف على المسلمين خليفة، بل ترك الأمر شورى بين المسلمين، استناداً الى القرآن الكريم الذي حسن المشورة فقال تعالى: ﴿وشاورهم في الأمر﴾^(١) ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾^(٢). ويذكرون بأنّ المسلمين انتخبوا أبا بكر خليفة للمسلمين. كما يعتقدون بأنّ الخلافة تكون بالشورى، وتكون بالتعيين، وتكون بالبيعة.

وبهذا يكون الفارق الأساسي بين الطائفتين، هو في نظرية الحكم في الإسلام وهذا ما دعانا أن نفرّد له فصلاً للكلام فيه سيأتي إن شاء الله تعالى وهو الفصل الرابع^(٣).

وبهذا نفهم أنّ الأُسس القوية المتينة لدخول الجميع في الإسلام والدفاع عنه كلها متوفرة عند الطرفين (ويبقى موضوع الإمامة والخلافة). أما الأحكام الشرعية فهي عند الطرفين مستقاة من القرآن الكريم والسنّة النبوية، وكما يقع الاختلاف بين المذاهب الأربعة التي اعتبرت رسمية في وقت متأخر، كذلك الفقه الإمامي قد يتحد مع أحد المذاهب الأربعة وقد يختلف عنها نتيجة اجتهاد المجتهدين، وقدرتهم على الاستفادة من النصوص الدينية وتوثيقهم لها

(١) آل عمران: ١٥٩.

(٢) الشورى: ٣٨.

(٣) وهذا كما ترى هو اختلاف في المنهج والطريق المثبت للخلافة، لا في أصل الخلافة، حيث إن الكل متفقون في أصل الفكرة. وإنها تستند الى الدين باعتبارها رئاسة عامة في الدين والدنيا نيابة عن الرسول ﷺ، وهذا يدل على أن الخلافة ليست هي فكرة شيعية فقط أو سنّية فقط، وإنما هي عقيدة جميع المسلمين.

واطمئنانهم بصحتها.

نعم، هناك اختلاف في بعض مصادر الأحكام كالقياس والإستحسان فإنَّ أبناء العامة يقولون بحجيتها، وأما الإمامية فلا يقبلونها، ومصادر الأحكام عندهم القرآن والسُّنة والإجماع والعقل.

وهذا الاختلاف في مصادر الأحكام موجود في كل مذهب من المذاهب تبعاً لاختلاف علمائهم في حجيته وعدم حجيته، كما وقع الاختلاف في حجية قول الصحابي أو عمله بين أبناء العامة أنفسهم .

ضرورة تبصرة المسلمين

إذا عرفنا الشيعة وعرفنا السنة، تبين أن الأصول المشتركة بينهما هي كل الأسس الإسلامية من اعتقادات وأحكام (باستثناء مسألة نظرية الحكم في الإسلام)، أما باقي الخلافات فيما بينهم فهي كالاختلافات بين علماء المذهب الواحد تحصل نتيجة الاجتهاد المسموح به بين العلماء.

وعلى هذا فإنَّ ما يُرى في الخارج من تكفير أو غير ذلك لإحدى طوائف المسلمين، فهو خروج عن حدِّ العدالة والإنصاف، وهو الطريق المؤدي إلى ضعف المسلمين في مقابل عدوهم اللدود (الكفر والاستعمار) ولهذا نريد أن نؤكد أن الكتابات التي تصدر من بعض من يدعي الإسلام هتماً وغايتها التفرقة وكيال التهم والسباب والتهويلات السخيفة، وهي خارجة عن جادة الإسلام وعمل الفرد المسلم، وكل ما ينبز به الشيعة أو السنة من كلام موجود في كتبهم أو قال به أحد علمائهم، فإنَّما هو موجود عند الطرف الآخر، وليس من الإنصاف والعدالة أن يبين الإنسان خطأ غيره وهو يحمل نفس الخطأ بين

جنبيه، ولكن العدل والإنصاف وطريقة الشرع هي في كتم الشاذ النادر الباطل، وإظهار الحق والمشهور الذي يسلكه المسلمون (شيعة وسنة) وترك الباطل يموت بموت ذكره، فإنّ التركيز على انحراف أحد أفراد الشيعة أو السنة مع ترك المجمع عليه، والقاء الفتنة بين المسلمين أمرًا لا يرضاه الله الذي أمر بالاعتصام بحبله، وهي خطة المستعمر المتسلط على أكثر بقاع المسلمين بواسطة أذنايه، فهو يعمل جاهداً لعدم تغيير المسلمين الى ما هو أحسن لهم من الاتحاد كما أراده القرآن الكريم .

الافتراء الثاني:

«الأحاديث الواردة في عقائد الشيعة كلها موضوعة»

إنّ الدعوى الثانية من التهم والأراجيف وهي بين يديك، ومقصودهم من ذلك أنّ الأحاديث في إمامة الإمام عليّ عليه السلام كلها موضوعة، وقد كتب البعض يقول: «وإنهم - الشيعة - ألفوا كتباً عديدة لإحياء تراثهم، ونحن نسمي عصر تأليف تلك الكتب وما جاء فيها من الروايات الملققة بالعصر الأوّل لظهور الصراع بين الشيعة والتشييع»^(١).

وقال في موضع آخر: «إنّ كلّ الروايات التي ذكرتها كتب الشيعة في حقّ الخلفاء، وفي وجود نصوص إلهية في موضوع الخلافة، هي روايات وضعت بعد عصر الغيبة الكبرى»^(٢).

وأمثال هذه العبارات في كتب مشابهة، خالية من مشاهدة ولو دليل واحد

(١) الشيعة والتصحيح: موسى الموسوي: ٤٦.

(٢) المصدر السابق: ٤٨.

على ما يقولون أو مؤيد ولو بسيط على ذلك.

أقول: لنرجع إلى التاريخ وما كتبه الرواة المحدثون، لنرى أن هذه الدعوى هل هي صحيحة أم لا؟ فإن كانت صحيحة حاسبنا الشيعة عن هذا الوضع لتأييد عقائدهم، وإن كانت باطلة حاسبنا المتكلم على إلقاء كلامه بدون ذكر دليل له، وكأنه المنتقم من جماعة من المسلمين أو محرّك ضدهم.

الوضع من قبل السلطة

يواجه الباحث لأول وهلة - عندما يبحث عن الوضع في الحديث - يواجهه الوضع ولكن لا من قبل الشيعة، بل من قبل السلطة (أعداء الشيعة)، فمن ذلك ما رواه ابن عرفة المعروف بنفطويه - وهو من أكابر المحدثين وأعلامهم - في تاريخه ما يناسب هذا... قال: «إن أكثر الأحاديث الموضوعية في فضائل الصحابة افتعلت أيام بني أمية تقريباً إليهم بما يظنون أنه يرغمون به أنوف بني هاشم! وقال المدائني عن عصر معاوية: وظهر حديث كثير موضوع، وبهتان فانتشر، ومضى على ذلك الفقهاء والقضاة والولاة، وكان أعظم الناس في ذلك بلية القراء المرأؤون، والمستضعفون الذين يظهرون الخشوع والنسك، فيفتعلون الأحاديث ليحفظوا بذلك عند ولاتهم ويقربوا مجلسهم، ويصيبوا به الأموال والضياع والمنازل، حتى انتقلت تلك الأخبار والأحاديث إلى أيدي الديانين الذين لا يستحلون الكذب والبهتان، فقبلوها ورووها، وهم يظنون أنها حق، ولو علموا أنها باطلة لما رووها ولا تدينوا بها»^(١).

وقال ابن أبي الحديد أيضاً: «وذكر شيخنا أبو جعفر الإسكافي... إن معاوية

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج ١ ص ٣٥٨ و ج ٣ ص ١٦.

وضع قوماً من الصحابة وقوماً من التابعين على رواية أخبار قبيحة في عليّ عليه السلام تقتضي الطعن فيه والبراءة منه، وجعل لهم على ذلك جعلاً يرغب في مثله، فاختلقوا ما أرضاه، منهم أبو هريرة وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة ومن التابعين عروة بن الزبير»^(١).

أما الآن فلا يمكننا أن نذكر لك كل من أتهم بالكذب من رجال السُّنة على لسان كبار رجالهم، لأنّ ذلك يخرج كتابنا عن الهدف الذي نبغيه وهو بيان التهم والأباطيل التي ينشرها البعض، تزلفاً الى أسياده، فيفرق بين المسلمين خدمة للاستعمار والكفار.

أما عقائد الشيعة: فالذي نريد أن نعتمد عليه من الروايات: هو ما صدر من مدرسة الخلفاء (أي الجانب المعادي لأهل البيت) وطبعاً الجانب المعادي لعليّ عليه السلام ولأهل البيت لا يكذب لأجل تثبيت الخط المخالف للسلطة، فما روي من قبل الخط المخالف مما يؤيد خط عليّ عليه السلام وأهل البيت (الذين أبعدتهم السلطة وخنقت أنفاسهم ولاحتقتهم واتباعهم بالتنكيل والقتل والتشريد) فمن المؤكد أنه غير موضوع، لعدم توفر أي داع لنقله غير الأمانة في الحديث. وبهذا تكون عقائد الشيعة التي تكون مصادرها أحاديث في كتب ورواة مدرسة الخلفاء خالية من تهمة الوضع.

مثلاً: إذا نظرت الى حديث الغدير الذي ينصب الإمام عليّاً عليه السلام خليفة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله من قبل السماء، رأيت الرواة له من الصحابة فقط أكثر من مائة وعشرين صحابياً، منهم ثمانون من أهل السُّنة الذين اتبعوا مدرسة الخلفاء في سلوكهم، وبهذا لا يمكن أن نقول إن حديث الغدير قد وضعه الشيعة لتأييد عقائدهم.

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج ١ ص ٣٥٨ وح ٣ ص ١٦.

الموضوعات في الخلافة عند أهل السنة

إنَّ الروايات الموضوعة التي عدَّ الأُميني رواتها البالغ عددهم سبعمائة فرد من الحفاظ والأعلام من العامة كما تقدم ذلك، إنَّما تكون كلها أو أكثرها في خدمة السلطة الحاكمة آنذاك، فمثلاً على ذلك ما ذكر المؤرخون وأهل الحديث في موضوعات الخلافة:

١ - عن أنس بن مالك قال: «جاء النبي ﷺ فدخل الى بستان، فأتى آتٍ فدق الباب فقال: يا أنس، قم فافتح له وبشره بالجنة، وبشره بالخلافة من بعدي، قال: قلت يا رسول الله أعلمه؟ قال: أعلمه، فإذا أبو بكر.

قلت: أبشر بالجنة وأبشر بالخلافة من بعد رسول الله ﷺ.

ثم جاء آتٍ فدق الباب فقال قم يا أنس، وافتح له وبشره بالجنة والخلافة بعد أبي بكر، ثم جاء آتٍ فدق الباب فقال: قم يا أنس، وافتح له وبشره بالجنة والخلافة من بعد عمر وأنتك مقتول.

قال: فدخل الى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله لمه؟ والله ما تغنيت ولا تمتيت ولا مسستُ ذكري يميني منذ بايعتك، قال هو ذاك يا عثمان».

هذا من موضوعات الصقر بن عبد الرحمن أبي الهز الكذاب حكى الخطيب البغدادي في تاريخه^(١) عن عليّ الشمديني أنه سئل عن هذا الحديث فقال: كذب، هذا موضوع. وذكره الذهبي في ميزان الاعتدال^(٢) فقال: حديث كذب.

وحكى ابن حجر في لسان الميزان^(٣) عن عليّ المدني انه قال: كذب

(١) تاريخ بغداد: ٣٣٩ / ٩.

(٢) ميزان الاعتدال: ٤٦٧ / ١.

(٣) لسان الميزان: ١٩٢ / ٣ - ١٩٣.

موضوع وقال: لو صحّ هذا لما جعل عمر الخلافة في أهل الشورى، وكان يعهد إلى عثمان بلا نزاع^(١).

وذكره الذهبي في ميزانه^(٢) بلفظ: دخل رسول الله ﷺ حائطاً لرجل فقرع الباب فقال: يا أنس افتح وبشره بالجنة وأنه سيلي الأمر من بعدي. ففتحتُ فإذا أبو بكر، ثم قال: وفي سنده عبد الأعلى ابن أبي المساور وهو متروك ضعيف ليس بشيء.

وذكر صدره في ج ١ / ١٦٢ عن بكر بن المختار بن فلفل وقال: قال ابن حبان لا تحلّ الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار. وقال المقدسي في (تذكرة الموضوعات)^(٣): افتح له وبشره بالجنة، وفيه ذكر الخلافة وترتيبها، رواه بكر بن المختار الصائغ وهو كذاب^(٤).

والعجب من حافظين كبيرين كأبي نعيم من متقدمي القوم، والسيوطي من متأخريهم يروي الأوّل هذه الرواية باسناده الوعر في (دلائل النبوة)^(٥) من طريق أبي بهز ويركن إليها، ويرويها الثاني في (الخصائص الكبرى)^(٦) ويتبجح بها، ولم ينبس أحد منهما مما في إسنادها من الغمز بينت شفة.

٢ - عن عائشة قالت: كانت ليأتي من رسول الله ﷺ فلما ضممني وإياه الفراش قلت: يا رسول الله، ألسْتُ أكرم أزواجك عليك؟ قال بلى يا عائشة، قلت: فحدثني عن أبي بفضيلة قال: حدثني جبرئيل أنّ الله تعالى لما خلق

(١) لسان الميزان لابن حجر: ١٩٢/٣ - ١٩٣.

(٢) ميزان الاعتدال للذهبي: ٩١ / ٢.

(٣) تذكرة الموضوعات للمقدسي: ١٥.

(٤) عن الأميني في الغدير: ٣٣٣ - ٣٣٤.

(٥) دلائل النبوة لأبي نعيم: ٢٠١ / ٢.

(٦) الخصائص الكبرى: ١٢٢ / ٢.

الأرواح اختار روح أبي بكر الصديق من بين الأرواح وجعل ترابها من الجنة وماءها من الحيوان، وجعل له قصرًا في الجنة من درّة بيضاء، مقاصيرها فيها من الذهب والفضة البيضاء، وأن الله تعالى آلى على نفسه أن لا يكون لي ضجيعاً في حفرتي ولا أنيساً في وحدتي ولا خليفة على أمّتي من بعدي إلا أبوك. يا عائشة بايع على ذلك جبريل وميكائيل، وعقدت خلافته براية بيضاء، وعقد لواؤه تحت العرش، قال الله للملائكة: رضيت ما رضيت لعبدي؟ فكفني بأبيك فخرًا أن بايع له جبريل وميكائيل وملائكة السماء وطائفة من الشيطان يسكنون البحر، فمن لم يقبل هذا فليس مني ولست منه.

قالت عائشة: فقُبلت أنفه وما بين عينيه، فقال: حسبك يا عائشة، فمن لست بأُمّه فوالله ما أنا بنبيّه، فمن أراد ان يتبرأ من الله ومَنّي فليتبرأ منك يا عائشة. قال الخطيب البغدادي في تاريخه^(١): لا يثبت هذا الحديث ورجال إسناده كلهم ثقات، ولعلّه شُبّه لهذا الشيخ القطان - أو أدخل عليه - مع أني قد روّيته من حديث محمد بن بابشاذ البصري عن سلمة بن شبيب عن عبد الرزاق، وابن بابشاذ راوي من أكبر عن الثقات.

وذكر الذهبي منه جملاً في ميزان الاعتدال^(٢) وحكم بأنّه موضوع، وذكر جُملاً منه في مكان آخر^(٣) وقال: حديث باطل كأنه المسكين - يعني هارون القطان - أدخل عليه ولا يشعر، وله إسناده آخر باطل. وقال: هذا لا يحتمله سلمة، والظاهر أنه دُسّ على ابن بابشاذ هذه، فروى حديثاً موضوعاً راج عليه ولم يهتد.

(١) تاريخ بغداد: ٣٦/١٤.

(٢) ميزان الاعتدال للذهبي: ٣/ ٣١.

(٣) المصدر السابق: ٢٤٦.

وذكر الفيروزآبادي شطراً من صدره في خاتمة (سفر السعادة) والعجلوني في (كشف الخفاء) وعدّه من أشهر المشهورات في الموضوعات، ومن المفتريات المعلوم بطلانها ببديهة العقل، وأبطله السيوطي في اللاكيء المصنوعة^(١).

والى هنا نكتفي بما تقدم، ومن أراد أن يتوسع في الموضوعات للحديث في مدرسة الخلفاء فليرجع الى الغدير^(٢).

الموضوعات في غير الخلافة

وهي أيضاً كثيرة، فمنها ما ذكر في مناقب أبي حنيفة مثل:

- ١ - رواية: «سيأتي من بعدي رجل يقال له: النعمان بن ثابت، ويكنى أبا حنيفة، ليحيين دين الله وستي على يديه»^(٣).
- ٢ - رواية: «في كل قرن من أمتي سابقون، وأبو حنيفة سابق في زمانه»^(٤).
- ٣ - رواية: إن في أمتي رجلاً اسمه النعمان، وكنيته أبو حنيفة، هو سراج أمتي هو سراج أمتي هو سراج أمتي^(٥).
- ٤ - رواية: «يكون في آخر الزمان رجل يكنى بأبي حنيفة، هو خير

(١) اللاكيء المصنوعة للسيوطي: ١٥٠/١.

(٢) الغدير: ٥ / ٣٣٥ - ٣٥٦ تجد خمسة وأربعين حديثاً موضوعاً في الخلافة فقط.

(٣) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه: ٢ / ٢٨٩ من طريق محمد بن يزيد المستملي الكذاب الوضاع وقال: هو موضوع باطل.

(٤) أخرجه الخوارزمي في كتابه «مناقب أبي حنيفة» ١ / ١٦ بهذا اللفظ. وفي جامع مسانيد أبي حنيفة ١ / ١٨ بلفظ «وأبو حنيفة سابق هذه الأمة» والسند مرسل عن ابن لهيعة عن رسول الله ﷺ من طريق حامد بن آدم الكذاب، كذبه الجوزجاني وابن عدي، وعدّه أحمد السليماني فيمن اشتهر بوضع الحديث، وقال ابن معين: كذاب لعنه الله.

(٥) أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه: ١٣ / ٣٣٥ وقال حديث موضوع.

هذه الأمة»^(١).

٥ - رواية: «سيكون في أمتي رجل يقال له: أبو حنيفة هو سراج أمّتي»^(٢).

٦ - رواية: «يكون في أمّتي رجل يقال له: النعمان، يكنى أبا حنيفة يجتد

الله له سنتي على يديه»^(٣).

٧ - رواية: «أبو حنيفة سراج أهل الجنة»^(٤).

٨ - رواية: سيأتي رجل من بعدي يقال له: «النعمان بن ثابت و يكنى أبا

حنيفة، يُحيّا دين الله وسنتي على يديه»^(٥).

قال الخطيب في تاريخه: ٢ / ٢٨٩: باطل موضوع ومحمد بن زيد متروك

الحديث... الخ.

وإذا أردت المزيد من ذلك فراجع الغدير^(٦) فإنّه ذكر سلسلة الموضوعات

من كتب أهل السُنّة.

ومع الأسف الشديد أنّ الخوارزمي، وشمس الدين الشامي كل منهم قد

ألف كتاباً ضخماً في مناقب أبي حنيفة من أمثال هذه المخازي والأكاذيب،

وثبت في الملاء الديني على أساس أنّها حقائق ثابتة. استغفر الله ربي وأتوب

إليه، إنّ الله وإنا إليه راجعون (لكن الحق لا يعدم أنصاراً).

وإليك كلام صاحب القاموس في خاتمة كتابه (سفر السعادة) قال: باب

(١) أخرجه الخطيب الخوارزمي في مناقب أبي حنيفة: ١ / ١٤ بإسناد باطل.

(٢) قال الشيخ علي القاري في موضوعاته الكبرى: هو موضوع باتفاق المحدثين. كشف الخفاء: ١ / ٣٣.

(٣) عده ابن عدي من موضوعات أحمد الجويباري الكذاب الوضاع / لسان الميزان لابن حجر العسقلاني ١ /

١٩٣ واللاكي، المصنوعة للسيوطي: ١ / ٢٣٨.

(٤) في أسنى المطالب: لابن درويش البيروني ص ١٤ قال: موضوع باطل.

(٥) قال الخطيب في تاريخه ج ٢ ص ٢٨٩: باطل موضوع. ومحمد بن يزيد متروك الحديث... الخ.

(٦) الغدير للأميني: ٥ / ٢٧٥ - ٣٧٨.

فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه أشهر المشهورات من الموضوعات، وقال بعد ذكر أحاديث مفتعلة من فضائل أبي بكر: وأمثال هذا من المفتريات المعلومة بطلانها بديهية العقل.

وقال: وباب فضائل معاوية ليس فيه حديث صحيح.

وذكر العجلوني مثل كلام الفيروز آبادي حرفياً في كتاب (كشف الخفاء)^(١).

وقال الحاكم: سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب بن يوسف يقول: سمعت أبي يقول: سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي يقول: لا يصح في فضل معاوية حديث^(٢).

وقال ابن تيمية: طائفة وضعوا لمعاوية فضائل ورووا أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك كلها كذب^(٣).

وروى الأعمش: لما قدم أبو هريرة العراق مع معاوية عام الجماعة^(٤)، جاء الى مسجد الكوفة، فلما رأى كثرة من استقبله من الناس جثا على ركبتيه ثم ضرب صلته مراراً وقال: يا أهل العراق، أتزعمون أنني أكذب على رسول الله وأحرق نفسي بالنار، والله لقد سمعت رسول الله يقول: لكل نبي حرم وإن حرمي بالمدينة ما بين عير الى ثور، فمن أحدث فيها حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، وأشهد بالله أن علياً أحدث فيها. فلما بلغ معاوية

(١) كشف الخفاء للعجلوني: ٤١٩ / ٢.

(٢) اللآلئ المصنوعة: ١ / ٢٢٠.

(٣) منهاج السنة: ٢ / ٢٠٧.

(٤) العام الذي نزل فيه الإمام الحسن رضي الله عنه عن الحكم لمعاوية، حقناً لدماء المسلمين وصوناً للإسلام من الإلحاد فيه، تحت شروط لم يف بها معاوية سنة ٤١ هـ وشي عام الجماعة وفي الحقيقة أنه عام الفرقة وعام الغزير والعار ليني أمة.

قوله أجازته وأكرمه وولاه إمارة المدينة.

ولكن ليس كل الصحابة مثل أبي هريرة ممن يستحوذ عليه معاوية، فإنّ فيهم من الكثرة التي لا يستهويها وعد، ولا يرهبها وعيد، فقد روى سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن القاسم عن عمر بن عبد الغفار: إنّ أبا هريرة لما قدم الكوفة مع معاوية، كان يجلس بالعشيات بباب كندة ويجلس الناس إليه، ف جاء شاب من الكوفة فجلس إليه فقال: يا أبا هريرة، أنشدك بالله، أسمعك رسول الله يقول لعلي بن أبي طالب اللهم وال من والاه وعاد من عاداه؟ فقال: نعم.

فقال: فأشهد بالله لقد واليت عدوّه وعاديت وليّه، ثم قام عنه بعد أن لطمه هذه اللطمة الأليمة^(١).

وروى مسلم: أن معاوية بن أبي سفيان قال لسعد بن أبي وقاص: ما يمنعك أن تسبّ أبا تراب؟

فقال: أما ما ذكرت ثلاثاً قالهن له الرسول؟ - فلن أسبّه - لأنّ تكون لي واحدة منهن أحبّ إليّ من حُمر النعم! سمعت رسول الله يقول له - لما خلفه في بعض مغازيه وهي غزوة تبوك - فقال عليّ له: يا رسول الله: خلفتني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟ إلاّ أنه لاني بعدي». وسمعته يقول يوم خيبر: «لاعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله، ويحب الله ورسوله»، فتطاولنا لها فقال: ادعوا علياً، فأتي به أرمداً، فبصق في عينيه، ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه، ولما نزلت هذه الآية: «قل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم...» دعا رسول الله ﷺ علياً وفاطمة والحسن والحسين وقال: «اللهم

(١) أضواء على الشئمة المحمدية للأستاذ أبو ربة: ٢١٦ - ٢١٧.

هؤلاء أهلي»^(١).

وقال أحمد بن حنبل: ما بلغنا عن أحد من الصحابة ما بلغنا عن عليّ.
وقال هو والنسائي والنيسابوري وغيرهم: لم يرد في حق أحد من الصحابة
بالأسانيد الجياد أكثر مما جاء فيه.
وقال مسلم: عن عليّ: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبيّ، أنه لا يحتك إلا
مؤمن ولا يعضك إلا منافق». وقد جمع النسائي مناقبه في كتاب الخصائص^(٢).

تزييف الافتراء الثاني

وبعد هذا الذي تقدم نستخلص أنّ المقولة القائلة في أنّ: «الأحاديث
الواردة في عقائد التشيع كلها موضوعة»، لا أساس لها من الصحة، حيث إنّ
العقائد التي استدللنا بها في هذا الكتاب هي من كتب أهل السُنّة، ولا يعقل أن
يضع أهل السُنّة الأحاديث التي ليست على مذهبهم، بل إن نقلهم لها وهي على
خلاف ما يرتأون يكون من باب الأمانة في النقل، وقد رأينا عند بحثنا عن
الروايات الموضوعة والوضاعين الشيء الكثير الكثير عند أهل العامة، وبهذا
لا ندعي أنه لا يوجد وضع عند رواة الشيعة، ولا توجد روايات مكذوبة ورواة
كذابين، فإنّ الكذب موجود في كتب الطرفين. لذا نرى من المنهج الموضوعي
في البحث أن نخضع كل الروايات للتحقيق، فيطرح ما ثبت كذبه ومخالفته
للعقل، وما كان معارضاً للقرآن، والأخذ بما تواتر نقله من الروايات وما ثبت
صحته من ناحية السند وكان مقبولاً من الناحية العقلية، وإن كان الراوي مخالفاً

(١) أضواء على السُنّة المحمدية للأستاذ أبو رية: ٢١٦ - ٢١٧.

(٢) عن أضواء على السُنّة المحمدية: ٢١٧.

لنا في العقيدة إذا كانت روايته ليست في العقائد. فإذا حصل تعارض في الأخبار الصحيحة من ناحية السند، فحينئذٍ نقطع بأن أحدهما كاذب، وقد تقدمت الروايات القائلة بترجيح ما وافق الكتاب ونبذ ما خالفه، فإن كانا معاً موافقين للكتاب، فحينئذٍ نأخذ بما خالف السلطة التي نتهمها بالوضع لصالحها ولصالح المسلك الذي تسير عليه، وهذا هو الميزان عند التعارض كما صرّحت به الروايات عن الأئمة الذين يعتبرهم الشيعة معصومين.

وأما السُّنة: فلا بدّ لهم من الأخذ بما يقوله الأئمة إذا كانت الرواية صحيحة السند إليهم، لأنّهم صرّحوا بأنّهم رواة عن آبائهم عن رسول الله ﷺ عن جبريل عن الله، كما دلّت على ذلك الروايات المتواترة، فمنها ما ورد عن جابر قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام (الإمام الباقر) إذا حدثتني بحديث فاسنده لي قال: حدثني أبي عن جدي رسول الله ﷺ عن جبرئيل عن الله تبارك وتعالى، وكلما أحدثك بهذا الإسناد»^(١).

وهناك روايات كثيرة متواترة تُدلل على أنّ ما يقوله الأئمة سلام الله عليهم ليس هو رأياً مخالفاً للرسول ﷺ ولا هوئى بل هو شيء له أصل. فإذا ثبت وثاقة هؤلاء الأئمة عليهم وجب الأخذ بما ذكروه من أحكام غيرها، لأنّ ما يقولونه هو قول الرسول ﷺ أو فعله أو تقريره، وهو السُّنة. ومن هذه الروايات المتواترة ما رواه سماعة عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت له: «كل شيء تقول في كتاب الله وسنته أو تقولون فيه برأىكم؟ قال: بل كل شيء نقوله في كتاب الله وسنته نبيه»^(٢).

(١) وسائل الشيعة: ج ١٨ / باب ٨ من أبواب صفات القاضي ح ٦٧.

(٢) بصائر الدرجات: ٣٠١ تأليف المحدث أبي جعفر محمد بن الحسن بن فزوخ الصّغار القمي (ت ٢٩٠ هجري قمري).

وقفه عند افتراء القصيمي

وبعد هذا كلّه، ألا تعجب من قول مؤلف في القرن الرابع عشر وهو القصيمي يقول: «ليس في رجال الحديث من أهل السنة من هو متهم بالوضع والكذابة، طمعاً في الدنيا وازدلاًفاً إلى أهلها، وإنصاراً للأهواء والعقائد المدخولة الباطلة» وقبل هذا القول: «والكذابة حقاً كثيرة في رجال الشيعة وأصحاب الأهواء طمعاً في الدنيا وتزلفاً إلى أصحابها، أو كيداً للحديث والسنة وحقاً على أهلها، ولكن علماء السنة كشفوا ذلك وأبانوه أتمّ البيان»^(١).

أقول: إنّ علماء الشيعة والسنة قد بينوا الرواة الكذابين والروايات الموضوعية والمجهول رواتها، وبينوا الصحيح حسب مسلكهم في صحة الرواية، ولكن الجهال لا يعلمون ذلك، وبعض من يعلم تحركه الأهواء السياسية، ليقول خطاباً على العلماء. رحم الله من قال:

إذا كنت لا تدري فتلك مصيبةٌ وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم
قال تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَعْلَمُ أَنَّ مِنْكُمْ مَكَذِبِينَ﴾^(٢).

ويكفي أن نقول للقصيمي أنّ حديث الثقلين لوحده قد رواه أهل السنة من طريق أكثر من ثلاثين صحابياً في صحاحهم ومسانيدهم، وبهذا يثبت أنّ هذا الحديث غير مكذوب، كما إننا لم نقل هنا من غير كتب السنة ما ثبت عند الشيعة الإمامية من عقائد^(٣).

(١) الفدير: ٥ / ٢٠٨.

(٢) الحاقة: ٤٩.

(٣) بعض من روى حديث الثقلين من كتب العامة:

١ - صحيح مسلم / كتاب فضائل عليّ / ج ٧ / ١٢٢.

٢ - صحيح الترمذي / ٥ / ٣٢٨.

الافتراء الثالث ومناقشته

«عقيدة الشيعة في الإمام الغائب خرافة انتجها الشيعة»

هكذا ذكر كتاب المسلمين: أن عقيدة الشيعة في الإمام الغائب خرافة أنتجها الشيعة لخروجهم من المأزق الذي وقعوا فيه، حيث يدعي الشيعة: إن هذا الإمام غاب عن الأنظار قبل وفاة والده بحوالي عشرة أيام لأن الإمام الحسن العسكري - وهو الإمام الحادي عشر - قدم مات في سن الثامنة والعشرين من عمره بدون أن ينجب ولداً، وبما أن من معتقدات الشيعة أن الإمام لا يموت حتى يوصي لمن يكون له خلف، فوقعوا في ورطة ومأزق، فانتجوا هذه الخرافة^(١).

وقال آخر: «ويقول الرافضة: إنه عند قرب وفاة الإمام الحسن العسكري أوصى لولده محمد بالإمامة، وبعد حدوث الوفاة بمدة قصيرة اختفى الصبي في سرداب يوجد في داره التي ورثها عن أبيه في سامراء، وكان عمره عند غيبته

→ ٣- الإمام النسائي في خصائصه: ٢١.

٤- الإمام أحمد بن حنبل: ١٧ / ٣.

٥- مستدرك الحاكم: ١٠٦ / ٣.

٦- كنز العمال: ١٥٤ / ١.

٧- الطبقات الكبرى: لابن سعد: ١٩٤ / ٢.

٨- جامع الأصول / لابن الأثير: ١٨٧ / ١.

٩- الجامع الصغير / للسيوطي: ٣٥٣ / ١.

١٠- مجمع الزوائد / للهيتمي: ١٦٣ / ٩.

١١- الفتح الكبير: للنبهاني: ٤٥١ / ١.

١٢- أسد الغابة في معرفة الصحابة: لابن الأثير: ١٢ / ٢.

١٣- تاريخ ابن عساکر: ٤٣٦ / ٥.

١٤- تفسير ابن كثير: ١١٣ / ٤.

١٥- التاج الجامع للأصول: ٣٠٨ / ٣ وغير هؤلاء من صواعق ابن حجر والذهبي والخوارزمي الحنفي وابن المغازلي الشافعي والطبراني في معجمه وغيرهم كثير.

(١) الشيعة في الميزان: د. محمد يوسف النجرامي / ٧٧- ٧٨ الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

نحو ست أو سبع سنوات على اختلاف الروايات، ويروي الرافضة روايات كثيرة عن ظهور المهدي للناس في بعض الأوقات والمناسبات، فمثلاً يروون: أنه يظهر لبعض المؤمنين عند حاجتهم إليه أو أنهم يرونه بعد الصلاة، مع أنّ هذا الزعم غير صحيح ولا دليل عليه^(١).

والآن ونحن نريد الوصول الى الحقيقة، فماذا يلزمنا بعد إبعاد كتب الشيعة ورواياتهم؟ والجواب على هذا السؤال يكمن في أن نسير في هذه الدراسة سيرة بعيدة عن التعصب، لنرى أنّ هذه الفكرة - فكرة المهديوية - هل هي فكرة أجنبية عن الدين الإسلامي أم لا؟ وما يلزمنا لو انكرناها؟

ثم نبحث عن (فكرة المهديوية المتمثلة في شخص محمد بن الحسن العسكري كما يقول الشيعة) لنرى وجه الاشكالات عليها وردّها إن كانت هناك ردود، ولنبحث في كتب المسلمين السنة عن فكرة المهدي التي يدّعيها الشيعة، فهل نجد هناك آثاراً تدل على ما يقولون أم لا؟

المهديوية بعيداً عن التعصبات

ذكر كل علماء الإسلام وكتّابهم: أنّ فكرة (المهديوية) ليست غريبة على المسلمين، وليست هي من العقائد الدخيلة التي دفع بها أعداء الإسلام الى بلاد المسلمين، بل هي من الغيب الذي بشرت به الأحاديث النبوية. وعلى هذا الأساس لا بدّ من دراسة هذه القضية بعيداً عن التعصبات وإثارة الفتن التي لا فائدة منها، وبعيداً عن إذكاء روح الكراهية والبغض بين الطوائف التي يجمعها دين واحد، ورسالة واحدة، وعقيدة واحدة، ويهددها خطر واحد.

(١) الشيعة معتقداً ومذهباً: د. صابر طعيمة: ٥٩ الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

فالسيف المسلط على رقاب المسلمين لا يعرف طائفة دون أخرى ومذهباً دون آخر، فالجميع تحت النيران، والجميع تحت التدوير، ويكفيننا الضياع والتشتت وتكفيننا سنين الاستعمار والفرقة، فما عاد جزء في الجسد الجريح قابلاً للفتق وقابلاً للتجريح، تكفيننا المذابح والحروب مع بعضنا البعض على امتداد تاريخنا الإسلامي.

إننا يجب أن ننتبه إلى هؤلاء المدلسين الذين يثيرون الفتن ثم يقفون يتفرجون علينا.

إنّ علينا أن نضرب بيد من حديد على هذه الشياطين البشرية التي توقع العداوة والبغضاء بيننا مهما اتخذوا من أشكال.

ولا أراني بحاجة إلى التأكيد على أنّ الزمن الذي نعيش فيه لا يسمح من الناحية العلمية بإثارة المواضيع العقائدية الدينية بأسلوب كله سب وشتيمة، وإنكار لها بالأسلوب الخطابي، أو السخرية والانتقاص والتهمك، وإن كان الزمن الذي نحن فيه يسمح لهذه الأمور من الناحية السياسية التي هدفها إثارة الفتن والعصبيات بين طوائف المسلمين لأجل فصم وحدة الاعتصام بحبل الله، كما يريد الكافر المستعمر وأذنابه من المسلمين الذي يعرفهم كل أحد، فيظهر الأسلوب التافه الذي يكشف عن نفس معقدة وقلم باهت يسعى للوصول إلى أهدافه على حساب مجموعة من المسلمين وتشويهاً لعقائدهم.

نعم، إننا لا نرفض أن تثار القضايا العقائدية بين طوائف المسلمين لأجل الاطلاع على وجهات النظر والتقارب والإلتحام والتجانس، لأجل أن يصبح الإسلام قوة ضاربة بتعاون المسلمين، خصوصاً إذا علمنا أن أي كتاب في العقائد يحمل معه الإيمان بالله وبالرسالة والرسول والقرآن، وما أحلى جلوس

المسلمين المؤمنين بأصول العقائد على طاولة البحث ليخرجوا للعالم الإسلامي العقائد التي أقرت فيما بينهم، كما حدث في جلوسهم في منظمة المؤتمر الإسلامي التابعة لجامعة الدول الإسلامية، وفي خصوص (مجمع الفقه الإسلامي) الذي تبحث فيه الأحكام الفقهية وتخرج الى العالم الإسلامي بعد دراسة واعية شاملة.

قال رسول الله ﷺ: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضوٌ تداعت له باقي الأعضاء بالسهر والحمى» وقال أيضاً: «مثل المسلمين في توادهم وتراحمهم كمثل النيران المرصوص».

المنكرون لعقيدة المهديّة

ذهب جماعة الى إنكار الروايات الواردة في كتب المسلمين السُنّة فضلاً عن الشيعة بشأن المهدي المنتظر، وسوف يأتي ذكر الروايات التي روت (فكرة المهدي) في كل من صحيحي البخاري ومسلم^(١) وسنن الترمذي وأبي داود وابن ماجه ومستدرک الحاكم، وقد ذكر ابن تيمية فقال: «إنّ الأحاديث التي يحتج بها على خروج المهدي أحاديث صحيحة رواها أبو داود والترمذي وأحمد وغيرهم من حديث ابن مسعود وغيره كقوله ﷺ في الحديث الذي رواه ابن مسعود: «لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطول الله ذلك اليوم حتى يخرج فيه رجل مني (أو من أهل بيتي) يواطىء اسمه اسمي وأسم أبيه اسم أبي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً» وهذا الحديث رواه الترمذي وأبو داود من رواية أم سلمة^(٢).

(١) هناك من يزعم انه لم ترد أحاديث عن المهدي في صحيحي البخاري ومسلم، وهذا الإنكار لا يخلو من اثنين أما الجهل بما في الصحيحين، وأما التعامي عنهما كما سيرد عليك مشفوعاً برقم الجزء والصفحة.

(٢) منهاج السُنّة: ابن تيمية: ٤ / ٣١٢ طبعة بولاق.

ولكن هناك من أنكر هذه الأحاديث التي سيأتي تفصيلها واحتجوا بحديث ابن ماجة أن النبي ﷺ قال: «لا مهدي إلا عيسى بن مريم» وهذا الحديث ضعيف، وقد اعتمد أبو محمد وغيره عليه، وليس مما يعتمد عليه.

ورواه ابن ماجة عن يونس عن الشافعي، والشافعي رواه عن رجل من أهل اليمن يقال له محمد بن خالد الجندي وهو ممن لا يحتج به، وليس هذا في مسند الشافعي وقد قيل: إن الشافعي لم يسمعه من الجندي وأن يونس لم يسمعه من الشافعي^(١). وقد ذهب ابن حجر تبعاً للنصوص في (عقيدة المهدي) إلى تكفير منكر المهدي، فقد أجاب في الفتاوى الحديثية حين سُئل عن من ينكرون خروج المهدي فقال:

«هؤلاء المنكرون للمهدي الموعود به آخر الزمان وقد ورد في حديث عن أبي بكر الإسكافي أن النبي ﷺ قال: من كذب بالدجال فقد كفر، ومن كذب بالمهدي فقد كفر»^(٢).

أقول: لا يمكن لأي مسلم أن ينكر عقيدة المهدي ولا يمكن لأي إنسان أن يصفها بأنها خرافة، حيث أنها فكرة قالها الرسول ﷺ «وهي من الإخبار بالغيب» واتفق على نقلها كل المسلمين.

وبعد أن صمّمنا أن نترك كتب الشيعة جانباً ونترك ما ذكر في هذه العقيدة عند علماء الشيعة، رأينا أن نذكر الأدلة على هذه العقيدة من كتب السنة، حتى نسير معها في التفسير والتحليل والاستنتاج، بعيدين عن الهوى والتعصب.

(١) هذا هو تعليق ابن تيمية على أحاديث المهدي التي أنكرت من قبل بعض بحديث ابن ماجة راجع نفس المصدر السابق منهاج السنة: ٤ / ٣١١ - ٣١٢.

(٢) عن كتاب الإمام الصادق عليه السلام: لأسد حيدر: ١٤٦ / ٦ طبعة بيروت ١٩٦٩ م وطبع النجف ١٣٧٧ هـ.

الروايات الواردة في عقيدة المهدي

روى روايات المهدي كل من الإمام أحمد في مسنده، والترمذي في سننه، وأبو داود في سننه، وابن ماجّة في سننه، والحاكم في مستدرّكه، والكنجي الشافعي في كتابه البيان في آخر أخبار صاحب الزمان، وابن حجر العسقلاني في القول المختصر في علامات المهدي المنتظر، ويوسف بن يحيى الدمشقي في عقد الدرر في أخبار الإمام المنتظر، وأحمد بن عبد الله (أبو نعيم) صاحب الحلية في نعت المهدي، ومحمد بن إبراهيم الحموي في مشكاة المصابيح، والسمهودي في جواهر العقدين، وعشرات من أعلام السُنّة وغيرهم^(١). وقد أخرج أئمة السُنّة أحاديث المهدي عن طريق الإمام عليّ عليه السلام، وابن عباس، وعبد الله بن عمر، وطلحة، وابن مسعود، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، وأم سلمة، وغيرهم.

أقول: سوف يأتي متأنّ أن روايات المهدي ذكرها البخاري ومسلم أيضاً، وإليك التفصيل:

١- لقد بشر النبي صلى الله عليه وآله بظهور المهدي (عج) في آخر الزمان، وقد ورد ذلك في جملة من كتب أهل السُنّة، ففي صحيح الترمذي في باب ما جاء في المهدي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لا تذهب الدنيا حتى يملك العرب رجل من أهل بيتي يواطىء اسمه اسمي»^(٢).

٢- إنّ هذا الرجل هو من أهل البيت من ولد فاطمة عليها السلام، ففي مستدرّك الصحيحين ومسنّد أحمد وغيرهما عن أبي سعيد الخدري قال: قال

(١) راجع أعيان الشيعة: للسيد محسن الأمين العاملي: ٤ / ٣٤٨ طبعة دمشق سنة ١٩٣٥ م.

(٢) جامع الترمذي: ٩ / ٧٤ ورواه أبو داود في سننه في كتاب المهدي: ٢ / ٧ ومسنّد أحمد: ١ / ٣٧٦ والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: ٤ / ٣٨٨ وغيرها.

رسول الله ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى تملأ الأرض ظلماً وجوراً وعدواناً، ثم يخرج من أهل بيتي من يملأها قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وعدواناً»^(١).

٣ - وفي صحيح أبي داود عن أم سلمة قالت: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: المهدي من عترتي من ولد فاطمة»^(٢).

٤ - إن هذا الرجل هو من ولد الحسين ﷺ ففي ذخائر العقبين عن حذيفة أن النبي ﷺ قال: «لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد لظل ذلك اليوم حتى يبعث الله رجلاً من ولدي اسمه اسمي، فقال سلمان: من أي ولدك يا رسول الله؟ قال: من ولدي هذا. وضرب على الحسين ﷺ»^(٣).

روايات الأئمة اثنا عشر وكلهم من قريش

أكد النبي ﷺ على أن عدد الأئمة اثنا عشر، وقد روى ذلك أصحاب الصحاح والمسانيد:

أ - فقد روى مسلم عن جابر بن سمرة أنه سمع النبي ﷺ يقول - وكان قد كتبها - : «لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة، أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش»^(٤).

ب - وفي البخاري عن جابر بن سمرة قال: «سمعت النبي ﷺ يقول: يكون اثنا عشر أميراً، فقال كلمة لم اسمعها، فقال أبي قال: كلهم من قريش»^(٥).

(١) مستدرک الصحيحین: ٤ / ٥٥٧. أحمد بن حنبل في مسنده: ٣ / ٣٦ وغيرهم.

(٢) سنن أبي داود: ٧ / ١٣٤ وغيره.

(٣) ذخائر العقبين: ١٣٦ ورواه الترمذي وأبو داود من رواية أم سلمة، وروي أيضاً عن طريق ابن مسعود باختلاف يسير.

(٤) صحيح مسلم: ج ٦ / باب الناس تبع لقريش من كتاب الامارة: ٣ - ٤ وصحيح مسلم: ٢ / ١٩١.

(٥) صحيح البخاري ج ٤ / ١٦٥ كتاب الأحكام يراجع ص ١٦٥ - ١٧٥. أقول: كيف يكون هذا الحديث موضوعاً

ج- وعن أنس: «لا يزال هذا الدين قائماً إلى اثني عشر من قریش، فإذا هلکوا ماجت الأرض بأهلها»^(١).

د- وروى أحمد والحاكم وغيرهم (واللفظ للأول) عن مسروق قال: «كنا جلوساً ليلة عند عبد الله بن مسعود يقرئنا القرآن، فسأله رجل فقال: يا أبا عبد الرحمن هل سألتم رسول الله ﷺ كم يملك هذه الأمة من خليفة؟ فقال عبد الله: ما سألتني من هذا أحد منذ قدمت العراق، قال: سألتنا. فقال: إنا عشر، عدّة نقيب بني إسرائيل»^(٢).

وهكذا رويت عشرات الروايات، بل مئاتها في كتب العامة، نعرض عن سردها ففيمّا ذكرناه الكفاية للباحث الموضوعي المنصف^(٣). أقول: إذا ضممنّا إلى تحديد الأئمة بالاثني عشر كما ورد في كتب أهل السنّة أمرين:

→ من قيل الشيعة بعد الغيبة الكبرى؟! مع أنّ البخاري مات قبل وفاة الإمام الحسن العسكري بخمسة سنين، وهذه الروايات مروية في كتاب البخاري الذي ألفه صاحبه في ستة عشر سنة، فلا حظ وتأمل تهتدي إن شاء الله.

(١) كنز العمال: ١٣ / ٢٧ الطبعة الأولى.

(٢) مسند أحمد: ١ / ٣٩٨ و ٤٠٦ قال أحمد شاكر في هامش الأوّل إسناده صحيح. ومستدرك الحاكم وتلخيصه للذهبي: ٤ / ٥٠١.

(٣) قد روى الإمام أحمد في مسنده النصّ على الخلفاء الاثنا عشر من أربع وثلاثين طريقاً. المجلد الخامس: ٨٦ - ١٠٨.

والخلاصة: قد استخرج الباحث آية الله «الطف الله الصافي» في موسوعته «منتخب الأثر» أحاديث المهدي عليه السلام من أكثر من ستين مصدراً من كتب أهل السنّة والجماعة من ضمنها: الصحاح السنّة، وأكثر من تسعين مصدراً من كتب الشيعة من ضمنها الكتب الأربعة.

ولكن على الرغم مما نصّت عليه الروايات المتواترة على ظهور المهدي في آخر الزمان إلا أنّ هناك من يرفضون هذه الروايات لا لشيء من دليل أو برهان وإنما اقتداءً بأعداء الإسلام، من أمثال جولدزيهر وفلوت الذين أنكروا في كتاباتهم الاستشراقية هذه العقيدة الثابتة حتى تابعهم عليها بعض ممن يدعون العلم ويتاجرون بالورع، ويريدون بذلك أن يجعلوا من هذا التراث النبوي الخالد الذي خلفته لنا أسفار الحديث هباءً منثوراً.

قال تعالى: يهربدون للطفتوا نور الله بأفواههم والله متم نوره... ٥٠

الأول: ما تقوله الشيعة الإمامية من إمامة عليّ عليه السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله كما ذكر ذلك نصّ الغدير.

الثاني: تبشير النبي صلى الله عليه وآله بالمهدي الذي يحكم العالم بعد شيوع الظلم والعدوان.

فتكون مقالة الشيعة: من أنّ الإمام الثاني عشر هو من ولد الإمام الحسن العسكري وأنه غاب عن الأنظار بمعجزة الهية ينتظر يوم الرجوع الذي أراده الله غير بعيدة عن الصواب، لأنه قد ثبت أن الأئمة اثنا عشر وأنّ بعد الإمام الثاني عشر ينتهي عمر هذه الدنيا، ولهذا عينت مدة إقامة الدين وعدد الأئمة، فبناءً على هذا لا بدّ أن يكون عمر أحدهم طويلاً خارقاً للعادة في أعمار البشر. ولكن لا أدري لماذا لم يذكر كتاب أهل السنة - غير الفقهاء - هذه الروايات في تحديد الأئمة بالاثني عشر الذي يكون ثاني عشرهم المهدي الذي صرّحت به الروايات!؟

الملاحق

ملحق رقم (١)

- المعاملات والآراء الدينية كفيلة للجواب على كل تطور
جديد

ملحق رقم (٢)

- الواجب أزاء كتب الحديث

ملحق رقم (٣)

- عدم الموضوعية (التعصب الأعمى)

ملحق رقم (١)

المعاملات والآراء الدينية كفيلة بالجواب على كل تطوّر جديد

إنّ الشريعة السماوية التي جاء بها نبي الإسلام ﷺ بما أنّها هي الشريعة الخاتمة، فقد لوحظ فيها الضمانات الكافية للإجابة على كلّ تطوّر جديد في هذه الدنيا، فمهما كثرت المشاكل وتعدّدت تجذّ لها الجوابات الكافية والأحكام الشرعية في رسالة الإسلام. وهذا شيءٌ اثبتته النصوص التي وردت عن النبي ﷺ وعن الأئمة عليهم السلام، فمثلاً حديث: «لا ضرر ولا ضرار» الذي ورد عن النبي ﷺ في قصة مشهورة، يمكن الاستدلال به على منع كلّ ضرر ينشأ من الفرد على آخر، أو شركة على أخرى أو غير ذلك من آلاف الموارد التي يكون منها الضرر على الآخرين. وهكذا بقية النصوص الواردة من الشارع المقدّس مثل: «على اليد ما أخذت حتى تؤدّي»، أو: «وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الْمِيرَاثَ لَعَلَّكُمْ أَتَّعَبُوا بِهَا مَا كَفَرْنَا بِهِ أَلَا يَتَذَكَّرُ أَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ تَقُوتُ بِهَا نَفْسٌ أَلَا يَأْتِي الصَّالِحِينَ إِذْ يُضَاعَفُ لَهُمْ هُنَا أَمْوَالُهُمْ خَيْرًا مِنْهَا هُنَا وَيَسْأَلُونَ عَنْ أَمْوَالِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَنْتُمْ يُنذَرُونَ» فإنّ هذه النصوص تجيب على آلاف الأسئلة مع أنّها نصوص محدودة، إلّا أنّها كلىة، نعم قد يختلف الموضوع الذي يترتب عليه الحكم، كالأستطاعة من زمن الى زمن، إلّا أنّ الحكم يبقى كما هو مرتبط بموضوعه إذا وجد في أيّ زمان ومكان. وكذا الحال

بالنسبة لحالات الإنسان إذا كان عنده شك أو ترديد في بعض الأمور، فقد أعطت الشريعة الإسلامية القواعد الكافية لرفع حالة الشك والحيرة من الإنسان واعطائه الحكم الشرعي الذي هو وظيفة شرعية له مثل الاستصحاب إذا شك في بقاء الحالة السابقة إذا ترتب عليها حكم شرعي، أو الاحتياط إذا كان شاكاً في فراغ ذمته بعد أن كان مكلفاً بالحكم الشرعي، أو البراءة كما إذا كان شاكاً في أصل التكليف، أو التخيير بعد دوران أمره بين الوجوب والحرمة، أو الوجوب وعدم الوجوب. وبهذا فقد ضمنت الشريعة الأجوبة الكافية للمسلمين وغيرهم على مشاكلهم المتعددة مع قلة ما ورد من أحكام وقواعد في القرآن والسنة، وما ذاك إلا لأنَّ القواعد التي روعيت للإنسان كأحكام، هي كليات تنطبق تحتها كل المصاديق التي هي غير محصورة، وقد رأينا أن نضرب لك مثلاً على أنَّ الشريعة الإسلامية هي على ما كانت عليه زمن الرسول ﷺ لا تحتاج إلى تطوير باختلاف الأزمان، بخلاف الشرائع الوضعية التي هي بحاجة إلى تطوير ومخالفة لقوانينها السابقة، نتيجة كون الأولى - الشريعة الإسلامية - من خالق الكون، والثانية - الشرائع الوضعية - من المخلوق الذي هو ناقص بطبيعته ويحتاج إلى من يأخذ بيده لكماله ونضجه وتهذيبه. وقد رأينا أن نقدم لك البحث الفقهي: «النظرية الإسلامية للتدوين» لترى كيف أن الشريعة قد أعطت الجواب على المسائل القديمة، ولا زالت تعطي الجواب على المسائل الحديثة بنفس الطريقة السابقة، بينما الشرائع الوضعية أخذت تتطور تبعاً لمسائلها الناقصة، بخلاف الإسلام الذي كانت أجوبته متكاملة على وفق الحق والعدل والحكمة الإلهية التي يجب أن تسير عليها البشرية في حلِّ مشاكلها، لتنجو من الدمار والفساد والجهل والسقوط في الهاوية بكلِّ معانيها.

النظرية الإسلامية للتداين

التداين ونظرة الإسلام إليه من الناحية الاقتصادية

لأبَدُ أولاً من معرفة معنى الدَّيْن، وقد عرّفه فقهاء الإسلام بأنّه: المال الكلّي الذي اشغل وعاء الذمّة، الذي يُفترض لصيقاً بالإنسان. وحينئذٍ من الواضح تصوّر الفقه الإسلامي لنقل الدَّيْن وانتقاله على حدّ تصوّرهما في المال الخارجي، ولذا اعترف الفقه الإسلامي الشيعي بشيئين:

أ - الحوالة: والتي هي عبارة عن تحويل المدين الدائن على شخص آخر. أو قل هي عبارة عن نقل المال من مكان الى مكان آخر (أي من ذمّة الى ذمّة) وهي معروفة في الفقه الوضعي بـ (حوالة الدَّيْن)

ب - بيع الدَّيْن: وهو عبارة عن تبديل مالك المال الموجود في الذمّة، كما إذا باعه لشخصٍ ثالث، أو وهبه له. وهذا يسمّى في الفقه الوضعي بـ (حوالة الحق)^(١).

أما البحث حول الحوالة: فإنّ معناها عند الشيعة هي: الحوالة المطلقة (غير المقيدة بالدَّيْن)، فإنّ مشهور علماء الشيعة - على ما جاء في كتاب جواهر الكلام - على الإعتراف بالحوالة على البريء. قال: ويصح أن يحيل على من ليس عليه دين، وفاقاً للمشهور، بل عن السرائر الإجماع عليه، وهو الحجة بعد إطلاق

(١) لقد ثبت عند علماء الإمامية صحة بيع الدَّيْن - وهو ما يُسَمَّى حوالة في الفقه الوضعي - فلا نرى لزاماً علينا سرد الأدلّة على ذلك ونكتفي به كشيء مسلم ومفروغ منه هنا.

النصوص السابقة وعموم ﴿أوفوا بالعقود﴾^(١) والسيرة على فعلها بحيث يعلم شرعيتها^(٢).

وأما الحوالة على المدين فقد قال بها كل علماء الشيعة. والنصوص التي أشير إليها كدليل على صحة الحوالة بصورة مطلقة كثيرة منها: ما رواه أبو أيوب الخزاز في الصحيح: إنه سأل الإمام الصادق عليه السلام عن الرجل يحيل الرجل بالمال أيرجع عليه؟ قال: لا يرجع عليه أبداً إلا أن يكون قد أفلس قبل ذلك^(٣).

وأما من ينكر الحوالة على البريء من علماء الشيعة الإمامية فهو ليس لأجل الصعوبة في أصل تصويرها، بل لأجل الدعوى القائلة بأن الحوالة على البريء ترجع إلى الضمان الذي هو عبارة عن نقل المال من ذمة إلى ذمة، وهذا يختلف عن الضمان عند أبناء العامة الذي هو: «صَمُّ ذَمَّةٍ إِلَى ذَمَّةٍ».

وقد ذكر هذا المعنى السيد الصدر رحمته الله حيث قال: «إنَّ هذا الإنكار ليس لأجل الصعوبة في تصوير أصل الحوالة، بل لدعوى أنَّ الحوالة على البريء ترجع إلى الضمان، فباب الضمان يختلف عن باب الحوالة، فإنَّ الحوالة تصدر من المدين إلى من يقع عليه الدَّين بعد الحوالة، والضمان بالعكس فهو شيء يصدر من نفس من يقع عليه الدين. ويقال: إنَّ الحوالة على البريء يرجع روحها إلى الضمان، فإنَّه - في الحقيقة - يصدر من الذي يقع عليه الدَّين بهذه المعاملة المتقبَّل للدَّين، وهذه عبارة عن الضمان، فلا تتصور الحوالة على البريء بنحو يفترق عن الضمان، هذا ما يذكر في المقام.

(١) المائدة: ١

(٢) جواهر الكلام: ٢٦ / ١٦٥

(٣) وسائل الشيعة: ج ١٣ / باب ١١ من أحكام الضمان: ص ١٥٨ ح ١

وهذا كما ترى غير مربوط بصعوبة أصل تصوير الحوالة، والحق أن الحوالة على البريء - أيضاً - صحيحة ولا ترجع الى باب الضمان على تحقيق موكول الى محله»^(١).

وذكر السيد الحائري - تلميذ السيد الشهيد محمد باقر الصدر ١ - توضيحاً لما ذكره السيد الشهيد أخيراً من عدم رجوع الحوالة على البريء الى باب الضمان، فقال: لعله ينظر عليه السلام في تصحيحه للحوالة على البريء - من دون رجوع الى باب الضمان - الى ما ذكره في الجواهر، من أن إنشاء الضمان يكون في الضمان من الضامن، وفي باب الحوالة من المحيل، غاية الأمر أن يفرض اشتراط رضا المحال عليه بما أنشأ المحيل من الحوالة، وهذا غير إنشاء الضمان منه مباشرة فتختلف الحوالة على البريء عن الضمان.

أقول: تبين - مما تقدم - أن علماء الشيعة الإمامية تصوروا نقل الدائن من ذمة الى ذمة، أي تغيير المدين. وتغيير المدين مرة يكون عن طريق الحوالة بصورة مطلقة (على المدين أو على غير المدين) كما تصور ذلك في الحوالة المطلقة أكثر علماء الشيعة، ومرة يكون تغيير المدين بصورة الحوالة على المدين، وبصورة الضمان. وقد اعترف بالحوالة على المدين وبالضمان كل علماء الشيعة الإمامية. إذن يمكن القول بأن الشيعة الإمامية تصوروا امكان تغيير المدين من أول الأمر. كما أن الدليل على ذلك من أئمة الهدى (أهل البيت عليهم السلام) قد تقدم في تصوير مطلق الحوالة.

وأما الدليل على صحة الضمان للمدين ففيه - أيضاً - نصوص وردت عن

(١) فقه العقود، للسيد كاظم الحائري ص ٦٦ - ٦٧ (مخطوط).

أئمة أهل البيت عليهم السلام، منها:

- ١ - صحيحة عبد الله به سنان عن الإمام الصادق عليه السلام في الرجل يموت وعليه دَيْن فيضمنه ضامن للغرماء، فقال: إذا رضي به الغرماء فقد برئت ذمة الميت^(١).
- ٢ - موثق إسحاق بن عمار عن الإمام الصادق عليه السلام في الرجل يكون عليه دَيْن فحضره الموت فقال وليه: عَلَيَّ دينك، قال عليه السلام: ببرؤه ذلك وإن لم يوفيه وليه من بعده.

وطبعاً هذه الرواية الثانية تُقَيَّد بما إذا رضي الغرماء بضمان الابن دَيْن أبيه، كما دَلَّت عليه الرواية الأولى.

- ٣ - روى الشيخ الطوسي رحمته الله في الخلاف عن أبي سعيد الخدري قال: كُنَّا مع رسول الله صلى الله عليه وآله في جنازة، فلما وضعت قال: هل على صاحبكم من دَيْن؟ قالوا: نعم، درهمان، فقال صلى الله عليه وآله: صلّوا على صاحبكم، فقال علي عليه السلام: هما عَلَيَّ يا رسول الله وأنا لهما ضامن - فقام رسول الله صلى الله عليه وآله فصلّى عليه، ثمّ اقبل على علي عليه السلام فقال: جزاك الله عن الإسلام خيراً وفكّ رهانك كما فككت رهان أخيك^(٢).

وهذه الرواية - كالرواية الثانية - مقيدة بما إذا رضي الغرماء بضمان الضامن، كما دَلَّت عليه الرواية الأولى.

إذن ثبت بالدليل الشرعي إمكان تغيير المدين في صورة رضاء الغريم بذلك، وهو يؤدّي معنى الحوالة.

(١) وسائل الشيعة ج ١٣ باب ١٤ من أبواب الدّين ح ١ و ٢.

(٢) المصدر السابق باب ٣ من أحكام الضمان ح ٢

السنهوري وما فهمه من فقه السُنَّة (بالنسبة لحوالة الدَّين والحقِّ)

لقد رأى السنهوري في الفقه السُّني باباً باسم باب الحوالة (ويقصدون بها حوالة الدَّين) ولكنه لم يجد اصطلاح حوالة الحقِّ في المذاهب الأربعة إلّا في الفقه المالكي في الجملة^(١). فقد رأى الدكتور السنهوري أنّ هذا شيء لا يمكن أن يقع في فقه ما، وإلّا لكان هذا بدعاً في تطور القانون - على حدّ تعبيره - وذلك لأمرين:

أحدهما: إنّهُ من غير الطبيعي أن يعرف نظام قانوني حوالة الدَّين قبل أن يعرف حوالة الحقِّ، لما مضى من أنّ رابطة الالتزام بالمدين أشدُّ وأقوى منها بالدائن، وشخصية المدين أخطر في هذه الرابطة من شخصية الدائن.

ثانيهما: إنّهُ من غير الطبيعي أن يُسلّم نظام قانوني بانتقال الدَّين بين الأحياء من مدين الى آخر، وهو لم يعترف بانتقاله بسبب الموت، لأنّ تصوّر قيام الوارث مقام الميّت أسهل من تصوّر قيام شخص مقام من هو حي يرزق كما مضى، والإسلام لا يعترف بانتقال ديون الميّت الى الوارث.

وهنا يواجه السنهوري فتاوى فقهاء السُنَّة الذين أفتوا بحوالة الدَّين بين الأحياء ولم يفتوا بانتقال الدَّين بالموت الى الوارث، ولا بحوالة الحقِّ إلّا في المذهب المالكي الذي اعترف به في الجملة. لذا فإنّ السنهوري أخذ يُفسّر هذا بالنحو الذي لا يعارض ما ذكره (من عدم إمكان معرفة حوالة الدَّين قبل معرفة حوالة الحقِّ)، و (عدم إمكان معرفة انتقال الدَّين بين الأحياء قبل معرفة انتقاله

(١) الوسيط، ج ٣ / فقرة ٢٤٠ / ص ٤٢١ و فقرة ٤٣٤ - ٤٣٧. والمراد من حوالة الحقِّ هو (بيع الدَّين أو هبته) بمعنى تبادل مالك المال الموجود في الذمّة. وقد عرفنا أنّ له وجوداً في الفقه الشيعي.

بالموت). ثم ذكر شواهد على تفسيره من كتب أهل السُّنَّة (العامة)، وبعد ذلك يصل إلى أنَّ الحوالة (حوالة الدَّيْن) يجب صرفها عن معنى الحوالة بمعناها الدقيق (وهو الحوالة المطلقة غير المقيدة بالدَّيْن) إلى معنى الوفاء الذي يفسر على أساس التجديد بتغيير المدين.

وتوضيح ذلك أنَّ المدين يوفِّي (عن طريق ما يُسمَّى بالحوالة) الدَّيْن الذي عليه للدائن بالحق الذي له في ذمَّة المحال عليه. فالمدين بدلاً من أن يستوفي حقه من المحال عليه ثم يوفِّي (بهذا الحق الذي استوفاه) دينه الذي عليه للدائن يختصر هاتين العمليتين في عملية واحدة، فيقضي الدين الذي عليه بالحق الذي له دون أن يستوفي شيئاً من مدينه أو يوفِّي شيئاً لدائنه، بل يقتصر على أن يحيل دائنه على مدينه. وهذا لا يعني الاعتراف بفكرة الحوالة بمعناها العام وإلا لاعترفوا بها في الحوالة على البريء. وكأنَّ الدكتور السنهوري التفت إلى وجود طريق آخر لعلماء السُّنَّة، فقد يقولون له إنَّ الحوالة على المدين يمكن إرجاعها إلى حوالة الحق بأنَّ يفترض أنَّ المحيل في الحقيقة قد نقل الحق الذي كان له على المحال عليه إلى دائنه، فيكون الفقه السُّنِّي قد اعترف بحوالة الحق، ولم يعترف بحوالة الدين.

وهذا أمر منسجم مع تطوُّر الفقه من دون مشكلة، إلا أنَّ الدكتور السنهوري استبعد هذا الإرجاع وذكر لذلك شواهد من الفقه السُّنِّي. وبهذا البحث الذي ذكره الدكتور السنهوري يكون قد قرَّعَ الفقه السُّنِّي من الاعتراف بحوالة الحق وحوالة الدَّيْن معاً.

أقول: إنَّ السيد الشهيد الصدر رحمته الله ذكر الشواهد التي ذكرها السنهوري وردَّها،

وأثبت أنها حيادية اتجاه مسألتنا^(١)، إلا أن الرد الحاسم لما ذهب إليه السنهوري ذكره السيد الشهيد الصدر - أيضاً - فقال: «إن السنهوري خلط بين تصورات الفقه الغربي وتصورات الفقه الإسلامي، فلئن واجه الفقه الغربي مشكلة من هذا القبيل على أساس أنه يرى الدَّين عبارة عن الالتزام، وهو خيط بين الدائن والمدين، لامالاً موجوداً في ذمّة المدين. وعندئذ يصعب عليه تصوّر تبديل أحد طرفي الالتزام، لأنّ الالتزام متقوم بطرفيه، فالفقه الإسلامي من أساسه لا يواجه مشكلة كهذه، لأنّه يرى أنّ الدَّين مالٌ موجود في ذمّة المدين يُتصور النقل والانتقال على حدّ تصورهما في المال الخارجي. فحوالة الدَّين عبارة عن: نقل المال من مكان الى مكان (أي من ذمّة الى ذمّة) وحوالة الحقّ عبارة عن: تبديل مالك هذا المال الموجود في الذمّة. وهذان أمران لا يرتبط أحدهما بالآخر، ويجوز للفقه أن يتصور أحدهما من دون الآخر سواء كان ما تصوره عبارة عن حوالة الحقّ دون حوالة الدَّين أو بالعكس. أمّا عدم اعتراف الإسلام بانتقال الدين في باب الموت الى الورثة مع اعترافه بانتقال الحقّ اليهم، فليس بسبب ما يقوله السنهوري من أنّ تصوّر انتقال الدَّين أصعب من تصوّر انتقال الحقّ، وإنّما هو بسبب ما قاله أستاذنا الشهيد الصدر رحمته وهو أنّ الإسلام يرى أنّ الدَّين عبارة عن مال موجود في الذمّة، وليس عبارة عن الالتزام كما جاء في الفقه الغربي، ويرى الإسلام ذمّة الشخص لا تموت بموت الشخص، فإنّها وعاء اعتباري قابل للبقاء حتى بعد الموت، ولذا لا حاجة الى قيام الوارث مقام المورث في الدَّين، فإنّ الوارث إنّما يقوم مقام المورث في ما يكون

(١) فقه العقود، للسيد الحائري (مخطوط)

المورث ميتاً بلحاظه، وهذا هو الحال بلحاظ أمواله الخارجية وبلحاظ ما كان يطلبه من غيره، ولذا عرّف الفقه الإسلامي انتقال الحقّ في باب الإرث. وأما بلحاظ الديون الثابتة على الميت، فذمة الميت باقية على حالها ما لم يوف دينه (ولا مجال لقيام الوارث مقامه) ويوفّي دينه من تركته ثم يورث المال، كما قال تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دِينٍ﴾^(١). وعلى هذا الأساس لا يقول الإسلام بما جاء في الفقه الغربي من انتقال ديون الميت إلى الورثة وأدائهم إياها بمقدار ما ورثوه من التركة، بل يقول: إنّ دَيْنَ الميت لا علاقة له بالورثة. والصحيح أنّ التركة تبقى ملكاً للميت، ويوفّي دينه الثابت في ذمته بها (لا أنّ الدّين يتعلّق بالتركة). وإن لم تَفِ تركته بمقدار دَيْنه، بقيت ذمّته مشغولة إلى أن يتبرع عنه متبرع أو يبرئه الدائن^(٢).

أقول: ومما يؤيد صحة ما ذهب إليه السيد الشهيد الصدر رحمته هو ما وجدناه في الفقه الشيعي الإمامي من الاعتراف بحوالة الدّين على المدين وعلى البريء والاعتراف بحوالة الحقّ، مع أنّ الشيعة الإمامية أنفسهم لا يقولون بانتقال ديون الميت إلى الورثة، ويقولون بانتقال حقوق الميت إليهم. وهذا دليل على أنّ تصور انتقال الحقّ لا ربط به بتصور انتقال الدّين من الناحية الأولية في التصور.

(١) النساء: ١٢

(٢) فقه العقود، للسيد كاظم الحائري ص ٦٦ - ٦٩ (مخطوط)

مصطفى الزرقاء وما ذهب إليه

أما الأستاذ مصطفى الزرقاء، فقد ذهب الى عكس ما ذهب اليه السنهوري، حيث قال في كتابه: إنَّ حوالة الحقِّ وحوالة الدَّين ثابتان معاً في الفقه الإسلامي في حوالة المدين دائنه على دَين مدين له، لأنَّه يتحقق بهذه العملية حوالة الدائن وحوالة المدين في وقت واحد. وتوضيح ذلك:

لو حوّل زيد دائنه - وهو عمرو - على مدين له - وهو بكر - فقد حوّل زيد (المدين لعمرو) دينه على بكر وهذه هي حوالة الدين. وفي نفس الوقت حوّل زيد (الدائن لبكر) حقه الى عمرو، فأصبح عمر وهو الدائن لبكر بدلاً عن زيد. وهذه هي حوالة الحقِّ^(١).

وأورد على ذلك السيد الشهيد الصدر رحمته الله:

إنَّ هذه الحوالة لا يمكن أن تكون حوالة دَين وحوالة حقِّ في وقت واحد، بل يجب أن تكون حوالة دَين فقط أو حوالة حق فقط، فزيد إما أن يحوّل الدَّين الذي في ذمته لعمرو على بكر استيفاءً لحقه الذي له على بكر، وهذه هي حوالة الدَّين، أي حوالة الدَّين الموجود في ذمة زيد على بكر. أما الدَّين الذي يطلبه زيد من بكر فقد سقط، وإما أن يحوّل الحق الذي له في ذمة بكر الى عمرو وفاءً لدينه. وهذه هي حوالة الحقِّ، وبهذا سقط الدَّين الذي كان في ذمته لعمرو. أمّا إذا افترضنا أنَّ هذه حوالة دَين وحوالة حقِّ في وقت واحد، فهذا يعني أن يكون كلا الدينين ثابتين لعمرو على بكر، لأنَّ الدين الذي كان له على بكر حوّل لعمرو، فملكه عمرو بحوالة الحقِّ، والدَّين الذي كان عليه لعمرو

(١) فقه العقود، للسيد الحائري ص ٦٩ - ٧٠.

حوّله على بكر. فهو لازال ملكاً لعمره يستوفيه من بكر، وهذا يعني أن يأخذ عمره المال من بكر مرتين، وهو واضح البطلان^(١).

نقول: لو تنازل الأستاذ مصطفى الرزقاء عن عبارة: «يتحقق بهذه العملية حوالة الدائن و حوالة المدين في وقت واحد» وقال نتمكن أن نتصور حوالة الدائن وحوالة المدين في عمليتين (أي في وقتين)^(٢) فهل نتمكن أن نقول أن الفقه السنّي قد عرف حوالة الدّين وحوالة الحقّ معاً؟

الجواب: لا يمكن ذلك، وذلك لأنّ حوالة الحقّ التي لم تذكر في المذاهب الأربعة إلا المذهب المالكي في الجملة كما ذكروا لا يمكن أن نقول أن الفقه السنّي قد عرفها وإن تصوّر ذلك الأستاذ مصطفى الرزقاء، حيث إننا بحاجة إلى دليل شرعي على اعتراف الفقه السنّي بحوالة الحقّ، أو على الأقل نحتاج إلى نص من فقيه قديم يصرح بحوالة الحقّ، أما تصوّر الرزقاء فهو لا يكفي لنسبة القول بحوالة الحقّ إلى الفقه السنّي، إذ فرق كبير بين تصوّر الشيء وثبوته في الفقه بحيث يُنسب إلى الشريعة. وقد يتصور فقيه قديم حوالة الحقّ، إلا أنّ تصوّره إياها غير كافٍ لثبوتها في الشريعة الإسلامية كما هو واضح، وتصور حوالة الحقّ في الفقه الإسلامي سهل يسير إذا عرفنا أنّ الدّين هو مال كليّ ثابت في ذمة الغير. وحينئذٍ يمكن نقله من مدينٍ إلى آخر، ويمكن تغيير الدائن أيضاً، إلا أنّ هذا لا يكفي لنسبة حوالة الدّين وحوالة الحقّ إلى الشريعة، بل لا بُدَّ

(١) فقه العقود، للسيد الحائري ص ٦٩ - ٧٠.

(٢) أي شخص واحد يتمكن أن يحول دائنه على مدينه وهي حوالة الدّين. كما يتمكن أن يفعل هذه العملية بصورة أخرى، كما إذا تصورنا أنّ دائن زيد لم يطالبه بالدين، ولكنّ زيداً أراد تسديد دينه، فأمر مدينه بدفع المبلغ إلى دائن زيد، فيكون زيد قد حوّل حقه الذي في ذمة مدينه إلى دائنه، وهو حوالة الحقّ، وهذا ليس فيه منع كما في بيع الدين على غير المدين.

من سُنَّة أو على الأقل ذهاب جمع من العلماء القدامى الى القول بحوالة الحق والدَّين كفتوى لهم تكشف عن وجود إرتكاز لدئ المتشركة بقبولهما، وهذا الإرتكاز يكشف عن رضا المعصوم عليه السلام أو تقريره، وهو سُنَّة متبعة

النظرية الغربية للتداين

الدَّين في المفهوم الغربي هو مجرد التزام شخص لشخص. وهذا أقرب ما يكون الى مفهوم انشغال العهدة عند الشيعة، فكأنه رابطة بين إنسان وإنسان، أو بين إنسان ومال. وكان هذا التعريف للدَّين هو الفارق عند الغربيين لما يسمونه بالحقَّ الشخصي والحقَّ العيني، فالشخصي هو الذي يربط الإنسان بإنسان آخر، والعيني هو الذي يربط الإنسان بعين خارجية^(١).

قال الدكتور السنهوري متحدثاً عن تطوّر الرابطة بين الدائن والمدين في الفقه الغربي: «ولم تثبت هذه الرابطة على حال واحدة، بل إنَّها تطوّرت فكانت في أوّل أمرها سلطة تعطى للدائن على جسم المدين لاعلى ماله، وكان هذا هو الذي يُميّز بين الحقَّ العيني والحقَّ الشخصي، فالأوّل سلطة تعطى للشخص على شيء، والثاني سلطة تعطى للشخص على شخص آخر. وكانت سلطة الدائن على المدين سلطة واسعة يدخل فيها حقّ الاعدام وحقّ الاسترقاق وحقّ التصرف، ثم تلطّفت هذه السلطة فصارت مقصورة على التنفيذ البدني بحبس المدين مثلاً، ولم يصل الدائن الى التنفيذ على مال المدين إلا بعد تطوّر طويل، فأصبح

(١) أنا الفقه الإسلامي فهو لا يعرف هذين الاصطلاحين مادام الدَّين بهذا التعريف، بل يعرفه على أنه مال في دمه الغير قابل للنقل والانتقال كالأعيان. نعم الفقه الإسلامي يعرف الحقَّ الكلي والحقَّ العيني.

للاللتزام منذ عهد الرومان مظهران:

مظهر باعتباره رابطة شخصية فيما بين الدائن والمدين، ومظهر باعتباره عنصراً مالياً يقوم بذمة الدائن، ويترتب ذئناً في ذمة المدين. ولا يزال الالتزام محتفظاً بهذين المظهرين الى الوقت الحاضر وإن اختلفت المذاهب فيه. فمذهب يغلب الناحية الشخصية، وهو المذهب الفرنسي التقليدي الموروث عن القانون الروماني. و مذهب يُغلب الناحية المالية، وهو المذهب الألماني الحديث... وأشهر من قال بالمذهب الشخصي من فقهاء الألمان (سافيني) فقد كان يرى الالتزام رابطة شخصية تُخضع المدين للدائن، وهو صورة مصغرة من الرق، فالسلطة التي تمنح لشخص على شخص آخر قد تستغرق حرية من يخضع لهذه السلطة، وهذا هو الرق الكامل والملكية التامة. وقد لا تتناول السلطة إلا بعض هذه الحرية، ولا تمتد إلا الى جزء من نشاط المدين، فيترتب - من ذلك - حق للدائن قريب من حق الملكية ولكنه ليس إياها، فهو حق خاص بعمل معين من اعمال المدين. وهذه النظرية قام في وجهها فقهاء الألمان وعلى رأسهم (جييريك) وأبوا أن تستقر في الفقه الألماني بعد أن عملوا على تحرير قانونهم من النظريات الرومانية وغلبوا النظريات الجرمانية الأصل عليها.

وقد بين (جييريك) أن الفكرة الجرمانية في الالتزام لا تقف عند الرابطة الشخصية، كما كان الأمر في القانون الروماني، بل نظر الى محل الالتزام وهو العنصر الأساسي، وتجرده من الرابطة الشخصية حتى يصبح الالتزام عنصراً مالياً أكثر منه علاقة شخصية، فينفصل الالتزام بذلك عن شخص الدائن وعن

شخص المدين ويختلط بمجمله فيصبح شيئاً مادياً العبرة فيه بقيمته المالية»^(١) ومن هنا دخلت فكرة الذمة في الفقه الغربي إلا أنها اختلفت عن فكرة الذمة عندنا، فبينما الذمة عندنا وعاء اعتباري لصيق بالإنسان لا علاقة له بأمواله الخارجية، كانت لديهم عبارة عما يُسمى بالثروة أو (بالذمة المالية) وهي وعاء تستوعب كل أموال الإنسان الخارجية وغيرها إيجابية وسلبية. ففي الذمة المالية عندهم عنصران:

عنصرٌ إيجابي هو الحقوق، وعنصر سلبى هو التكاليف. والذمة تتكون من العنصرين معاً، وحاصل الفرق بين العنصرين يُسمّى الصافي. وقد تكون الذمة خالية ليس فيها حقوق ولا تكاليفات، كذمة الوليد الذي ليس له مال^(٢).

الموازنة بين النظرية الإسلامية والنظرية الغربية

إنَّ أوّل فرق بين النظرية الإسلامية للتدائين، والنظرية المقابلة هو: تصوّر الإسلام الدّين من أول الأمر على أنّه مال في ذمّة المدين، بينما لم يصل القانون الغربي الى هذه النتيجة إلا بعد تطوّر دام مدّة طويلة. فالفرق هو عدم خضوع الفقه الإسلامي للتطوّر، بل هو تشريع نازل من السماء لا يخضع لتطوّر الأحكام كما يخضع لها الفقه الوضعي. ومن نافلة القول بيان خطأ من يحاول أن يسبغ على الشريعة تطوراً يؤدي بها الى الخروج عن كونها شريعة إسلامية بحجة متطلبات الحياة، وهو يعيش حياة رأسمالية في حكمها الاقتصادي. فبالإضافة

(١) الوسيط ج ١ / الفقرة، ٧-٩ ص ١٠٧-١٠٨.

(٢) راجع الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد، للأستاذ مصطفى الزرقاء ج ٣ / فقرة ١٢٨ ص ٢٣٣ الطبعة الخامسة.

إلى خطأ هذا القول يكون صاحبه قد اقترف جناية كبرى بمسح الشريعة الإسلامية وتحويلها إلى شريعة أخرى قد تكون رأسمالية أو اشتراكية وهو غافل أو متغافل عن أن خطأ كلا التشريعين الوضعيين قد أثبتته الإسلام الذي ينظر إلى الإنسان بوصفه كائناً فردياً له احتياجاته، كما أنه في ضمن جماعة يجب أن تُحفظ مصالحها العامة.

ولا أدري بماذا يجيب من يدعو إلى التحرر من بعض الأحكام القرآنية بحجة متطلبات الحياة وهو يسمع أو يرى الحديث عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام: «حلال محمد حلال أبداً إلى يوم القيامة، وحرامه حرام أبداً إلى يوم القيامة»^(١).

نعم، نحن لا ننكر وجود تطوّر في الموضوعات التي يتبدل الحكم فيها بتبدل موضوعه. وهذا شيء آخر غير تطوّر الحكم الشرعي الذي ننكره ونُحاسِب عليه.

ثم إن التصوير القديم لمعنى الدّين في الفقه الوضعي بأنه: التزام شخصي، أدّى بهم إلى مايلي:

١ - عدم تصوّرهم لحالة المدين الدائن في ذّئنه. (وهذه هي الحالة في فقهنا وهي حالة الدّين في الفقه الغربي).

٢ - عم تصوّرهم لتغيير الدائن من شخص لآخر. (وهذا هو بيع الدّين في فقهنا أو هبته. ويسمى في الفقه الغربي بحالة الحق).

(١) أصول الكافي للكوفي ج ١ ص ٥٨ ح ١٩. وفي سنن الدارمي: ج ١ / ١١٥: «فما أحلّ الله على لسان نبيه فهو حلال إلى يوم القيامة وما حرم الله على لسان نبيه، فهو حرام إلى يوم القيامة».

٣- بما أن شخصية الوارث هي استمرار لشخصية المورث - كما يقول الفقه الغربي - فقد استساغت القوانين الغربية:

أ - انتقال الالتزام من المدين - عند موته - الى ورثته من بعده، و يصبح هؤلاء هم المدينين مكانه، وكأنهم لا يقولون بانتقال الالتزام الى شخص جديد بالموت مادام الوارث هو استمراراً لشخصية المورث.

قال الدكتور السنهوري: قد كانت فكرة الرابطة الشخصية هي الفكرة السائدة في القانون الروماني، ثم سادت بعد ذلك عصوراً طويلة في القوانين اللاتينية، فلم يكن يمكن معها تصوّر انتقال الالتزام لا من دائن الى دائن آخر، ولا من مدين الى مدينٍ آخر. على أن استعصاء الالتزام على الانتقال لم يلبث في هذه القوانين القديمة إلا في انتقاله فيما بين الأحياء. أما انتقال الالتزام الى الوارث بسبب الموت، فإنّ هذه القوانين لم تلبث أن استساغته منذ عهد طويل.... فينتقل الالتزام من الدائن عند موته الى ورثته من بعده، و يصبح هؤلاء هم الدائنين مكانه. وكذلك ينتقل الالتزام من المدين عند موته الى ورثته من بعده و يصبح هؤلاء هم المدينين مكانه... ونعتبر شخصية الوارث إنّما هي استمرار لشخصية المورث، فكأنّ الالتزام لم ينتقل الى شخص جديد بموت صاحبه، بل بقي عند صاحبه ممثلاً في شخص الوارث.... وقد يبدو أنّ الالتزام يتحوّر في الشرائع الغربية إذا هو انتقل من المدين الى وارثه وقبيل الوارث الميراث محتفظاً بحق التجريد، فيفصل أموال الشركة عن أموال الشخصية، ولا يكون مسؤولاً عن ديون الشركة إلا في المال الذي ورثه، فيصبح الالتزام بعد أن انتقل الى الوارث لا يمكن التنفيذ به إلا على أموال الشركة التي انتقلت الى هذا

الوارث. ولكنَّ هذا التحوير ليس تحويراً حقيقياً، فالواقع من الأمر أنَّ الالتزام بقي - من ناحية المال الذي يجوز التنفيذ عليه - كما كان في حياة المورث، فقد كان عندئذٍ لا يمكن التنفيذ به إلا على ماله فبقي كما كان. وإذا كان قد أمكن في انتقال الالتزام بسبب الموت جعل الوارث خلفاً عاماً للمورث وتصوير هذه الخلافة العامة كأنها استمرار لشخصية المورث، ففي انتقال الالتزام ما بين الأحياء حيث الخلافة خاصة لا يمكن تصوير هذه الخلافة الخاصة حال الحياة كما أمكن تصوير الخلافة العامة بعد الموت استمراراً لشخصية السلف، ذلك أنَّه إذا أمكن القول بأنَّ المورث قد زالت شخصيته بالموت يُتصوّر استمرارها في شخص الوارث، فإنَّه يتعذر القول بأنَّ السلف وهو لا يزال حياً تستمر شخصيته في شخصية خلفه الخاص. من أجل ذلك لم يكن ممكناً أن ينتقل الالتزام حال الحياة في القانون الروماني من دائن إلى دائن آخر، أو من مدين إلى مدين آخر عن طريق حوالة الحق، أو عن طريق حوالة الدَّين. ولم يكن ممكناً إذا أُريد تغيير شخص المدين إلا تجديد الالتزام بتغيير الدائن، أو أُريد تغيير شخص المدين إلا تجديد الالتزام بتغيير المدين. وفي الحالتين لم يكن الالتزام ذاته بمقوماته وخصائصه هو الذي ينتقل من شخص إلى شخص آخر، بل كان الالتزام الأصلي ينقضي بالتجديد، وينشأ مكانه التزام جديد بمقومات وخصائص غير المقومات والخصائص التي كانت للالتزام الأصلي. وفي هذا الالتزام الجديد كان يتغير شخص الدائن أو يتغير شخص المدين. على أنَّ الرومان كانوا يلجأون إلى طريقةٍ أخرى لتحويل الالتزام من دائن إلى دائن آخر دون تدخل المدين، فكان الدائن الأصلي يوكل (من يريد تحويل الالتزام إليه)

في قبض الدَّيْن باسمه من المدين، وكان هذا التوكيل وسيلة يستطيع بها الوكيل أن يقبض الدَّيْن من المدين دون حاجة الى إرضائه بتحويل الدَّيْن، ولكنَّ هذه الطريقة لم تكن مأمونة؛ فإنَّ الدائن الاصلي كان يستطيع أن يعزل الوكيل قبل أن يقبض الدَّيْن. وبقي القانون الروماني على هذه الحالة دون أن يعرف لا حوالة الحق ولا حوالة الدَّيْن، وبقيت الحوالة مجهولة مُدَّة طويلة في القانون الفرنسي القديم يتحايلون عليها عن طريق التوكيل بقبض الدَّيْن الذي كان القانون الروماني يلجأ إليه، حتى أصبح هذا الطريق مألوفاً، ومنه دخلت حوالة الحق في القانون الفرنسي القديم، وأصبح مسلماً في هذا القانون أنَّه يجوز للدائن أن يحوّل حقه الى دائنٍ آخر دون حاجة الى الحصول على رضاء المدين بالحوالة، على غرار التوكيل بالقبض الذي أصبح مفترضاً دون نصّ، وهذا بالرغم من أنَّ التحليل القانوني الدقيق يستعصي على أن ينتقل الالتزام - وهو رابطة شخصية - من دائن الى دائنٍ آخر. وساعد على امكان انتقال الالتزام من دائن الى دائنٍ آخر. إنَّ فكرة الالتزام باعتباره رابطة شخصية - أخذت تتطور، وأخذ العنصر المادي في الالتزام يبرز شيئاً فشيئاً، فأصبح من السهل أن نتصور أنَّ الالتزام (باعتباره قيمة مالية لا باعتباره رابطة شخصية، وبالنسبة الى موضوعه لا بالنسبة الى أطرافه) ينتقل من دائن الى دائنٍ آخر. لكنَّ التطور في القوانين اللاتينية وقف عند هذا الحد، ولم يصل القانون الفرنسي - حتى اليوم - الى تنظيم حوالة الدَّيْن (أي انتقال الالتزام من مدين الى مدينٍ آخر) وليس هناك سبيل الى تغيير المدين في الالتزام إلا عن طريق التجديد أو الإنابة في الوفاء، ذلك أنَّ شخصية المدين في الالتزام أكبر خطراً من شخصية الدائن، فعلى

شخصية المدين ومقدار يساره وحسن استعداده للوفاء بدَّينه تتوقف قيمة الدَّين. فلم يكن من السهل التسليم بتحويل الالتزام من مدين الى مدين آخر دون أن يكون الدائن طرفاً في هذا التحويل عن طريق التجديد لأنَّ الدائن يأبى أن يتغير عليه المدين من دون رضائه، ويعنيه من تغيير مدينه مالا يعني المدين من تغيير دائنه.

فبقيت القوانين اللاتينية عند هذه المرحلة من التطور، ولم تستكملها الى غايتها، وذلك مع استثناء التقنين المدني الإيطالي الجديد، فقد أقرَّ حوالة الدَّين عند الكلام في الإنابة في الوفاء.

أما التقنينات الجرمانية فقد سارت في التطور الى نهاية الطريق. ومادامت فكرة الالتزام قد تطوّرت فأصبح الالتزام قيمة مادية أكثر منه رابطة شخصية، ومادام قد أمكن تصوّر انتقال الالتزام من دائن الى دائن آخر، فما الذي يحول دون التسليم بانتقاله من مدين الى مدين آخر، ومن ثمَّ يعرف كل من التقنين المدني الإيطالي (١٤١٤ - ١٤١٩) وتقنين الالتزامات السويسري (المواد ١٧٥ - ١٨٣) الى جانب حوالة الحق حوالة الدَّين^(١).

وبعد نقل كلام الدكتور السنهوري لمعرفة النقاط الثلاث التي ذكرناها، نعرف الموازنة بين النظرية الإسلامية للدَّين والنظرية المقابلة، فإنَّ الإسلام لا يتطوّر في معرفتهما كما حصل ذلك في القوانين البشرية، والإسلام في نفس الوقت الذي عرف فيه كلتا الحوالتين لم يعترف بانتقال ديون الميت الى الوارث، لكنَّه اعترف بانتقال الحق إليه وهذا كله تقدّم، وتقدّم بيانه ومعرفة حكمته وعلته.

(١) الوسيط ج ٣ / فقرة ٢٣٧ - ٢٣٩ ص ٤١٤ - ٤١٩.

ملحق رقم (٢)

الواجب أزاء كتب الحديث

ومع ما ذكرناه - في ثنايا كتابنا - من أنَّ محققي الشيعة ليس عندهم كتاب يعتمدون على جميع ما فيه من الجلد الى الجلد بدون فحص في السند وفي المتن إلا الكتاب الكريم، نجد من يبحث في الكتب الشيعية ويستخرج منها ما اتفق الشيعة على تركه لعلمهم بضعفه وعدم الأخذ بدلالته، ثم يحاول أن ينسبه الى الشيعة، ويستنتج ما يستنتج من هذه المقدمات الخاطئة التي لا يلتزم بها علماء الشيعة ويتبرؤون منها.

فمثلاً نرى بعض الباحثين يقول: «وعندما رجعتُ الى الكثير من كتبهم (أي الشيعة الإمامية) وجدتُ أنَّ القرن الثالث ظهر فيه ثلاثة كتب هي التفسير المنسوب للإمام العسكري - إمامهم الحادي عشر - وتفسير العياشي، والقمي، وهذه الثلاثة تمثّل جانب التطرف في المذهب الجعفري»^(١).

وفي مكان آخر يقول: «ثلاثة كتب ظهرت في القرن الثالث الهجري تعتبر مصادرهم الرئيسية للتفسير المأثور...»^(٢).

نقول: أمّا تفسير الإمام الحسن العسكري عليه السلام فقد أتعب الكاتب نفسه وسوّد

(١) بين الشيعة والسنة، دراسة مقارنة في التفسير وأصوله، ص ١٦٣ / د. علي السالوس / ط دار الاعتصام في القاهرة.

(٢) المصدر السابق / ص ١٣٤.

أكثر من تسعة صفحات من أجل بيان غلوّ وضلال الشيعة وذكر القصص الخرافية وما إلى ذلك ليستنتج أخيراً إدانة للطائفة الشيعية ويقطع صلة التقارب بين المسلمين إلى الأبد، مع أنه يشير إشارة عابرة إلى أن بعض الشيعة من يرى عدم صحة نسبة الكتاب للإمام العسكري عليه السلام ويطعن في السند ويرى أنه مشتمل على المناكير.

أقول: كان من الأنسب التركيز على عدم صحة نسبة الكتاب للإمام عليه السلام عند محققي الشيعة ورفع التهم التي وجهت إلى الشيعة استناداً إلى اعتقادهم بهذا الكتاب، وهذا الطريق هو الذي يفتح باب التقارب بين المسلمين المحققين ليقفوا صفاً واحداً ضد الكفر والاستعمار.

وإليك أيها القاريء الكريم ما ذكره الإمام الخوئي رحمته الله في حق هذا الكتاب وراويته:

«التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري عليه السلام، إنما هو برواية هذا الرجل (علي بن محمد بن سيار) وزميله يوسف بن محمد بن زياد، وكلاهما مجهول الحال، ولا يعتد برواية أنفسهما عن الإمام عليه السلام، إهتمامه عليه السلام بشأنهما وطلبه من أبويهما ابقاءهما عنده، لإفادتهما العلم الذي يشرفهما الله به، هذا مع أنّ الناظر في التفسير لا يشك في أنه موضوع، وجلّ مقام عالم محقق أن يكتب مثل هذا التفسير، فكيف بالإمام عليه السلام»^(١).

وقال في ترجمة يوسف بن محمد بن زياد الذي روى التفسير عن الإمام مع زميله (علي بن محمد بن سيار): إنه رجل مجهول الحال، وتقدم ذكره في

(١) معجم رجال الحديث الإمام الخوئي / ج ١٢ / ص ١٤٧ ترجمة علي بن محمد سيار

علي بن محمد بن سيار ومحمد بن القاسم الإسترآبادي»^(١).

وأما تفسير القمي (علي بن إبراهيم): فقد كتب عنه الباحث المتقدم فقال: «والكتاب الثاني هو تفسير القمي، وقد أطلت الوقوف عند هذا الكتاب، فله ولصاحبه المنزلة العليا عند الشيعة، غلاتهم ومعتدليهم، الأخباريين والأصوليين، في عصرنا وما قبله، وهذا أمر نجد له ما يبرره عند الغلاة الضالين، ولكن لم نجد له تفسيراً عند المعتدلين ودعاة التقريب. فالكتاب محشو بتحريف القرآن الكريم نصاً ومعنى، تنزيلاً وتأويلاً، والطعن في الصحابة، وجعل الأئمة هم المراد من كلمات الله البيّنات، وما يتصل بعقيدة الإمامة كالرجعة ونزول الوحي على الأئمة وعلمهم بالغيب».

ثمّ يستمر في بيان مباحث الكتاب الى أن يقول: «وهذا الكتاب الذي جمع كل هذه المصائب والرزايا يعتبر من أهم مصادر التفسير المأثور عند الشيعة الاثنا عشرية، فانظر وتأمل وقارن... والكتاب الثالث هو تفسير العياشي، وهذا الكتاب كسابقه منزلة ومنهجاً وأهدافاً»^(٢).

أقول: إننا هنا بصدد بيان فساد المقالة القائلة «بصحّة كل ما في كتب الشيعة من الجلد الى الجلد، وكذا كتب السنة» فإنّ هذا شيء لم يثبت إطلاقاً في كتب الفريقين، فالالتزام به والإصرار عليه يكون من التعصب الأعمى الذي يجزّ الى الاختلاف بين المسلمين لما دسّ في كتب الفريقين من الروايات الإسرائيلية والخرافية والمنافية للعقل والعلم والدين، وعلى هذا نريد أن نبين أنّ بناء السالوس على هذه المقالة هو شيء باطل لم يقل به علماء الشيعة المحققين

(١) معجم رجال الحديث للإمام الخوئي: ج ٢٠ / ص ١٧٥ - ترجمة يوسف بن محمد بن زياد.

(٢) بين الشيعة والسنة، دراسة مقارنة في التفسير وأصوله: ص ٢٩٣ د. علي السالوس.

على الاطلاق، فالنسبة إليهم غير صحيحة، والنتيجة التي استنتجها من هذه المقدمات ألا وهي ضلالة الشيعة وغلوهم، بل كفرهم شيء ليس له ما يبرره من ناحية المنهج العلمي الموضوعي الصحيح.

نعم: إذا كانت الروايات التي توجد في كتب الشيعة صحيحة السند وكان متنها غير منافٍ للعقل والقرآن الكريم، فالتزام الشيعة بها حسب المنهج العلمي الصحيح الذي يُبريء الذمة أمام الله تعالى هو الطريق المألوف عندهم. وعلى هذا يصح المناقشة والاستنتاج ليس إلا.

وهنا نعود إلى كتاب علي بن إبراهيم القمي الذي بين السالوس رأيه بأن الشيعة تلتزم بصحة كل ما فيه، لنرى صحة هذه المقالة أو رفضها من كلام محققي علماء الشيعة الإمامية فنقول: إن تفسير القمي تفسير روائي لرجل عظيم معروف عاصر زمن الإمام الحسن العسكري عليه السلام، اسمه علي بن إبراهيم القمي المتوفى سنة (٣٠٧هـ)، وفي مقدمة الكتاب ذكر علي بن إبراهيم جملة استفاد منها بعض الأعلام، أنه يوثق الرواة الواردين في تفسيره. ونص تلك العبارة هكذا: «ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم وأوجب ولايتهم...» إلى آخر عبارته المشتملة على إطراء أهل بيت العصمة صلوات الله عليهم.

وقد استفاد من العبارة المتقدمة بعض^(١)، وثاقه جميع من ورد في التفسير المذكور بشرط إنتهاء السند إلى المعصوم عليه السلام.

وهناك احتمال آخر في العبارة المذكورة، وهو ان يكون علي بن إبراهيم بصدد توثيق خصوص مشايخه الذين يروي عنهم، وليس بصدد توثيق كل من

(١) منهم الإمام الخوئي في معجم رجال الحديث: ج ١ / ص ٤٩.

ورد في سند الروايات. وعلى هذا الاحتمال الثاني تكون الروايات المذكورة في التفسير قد جمعها علي بن إبراهيم من مشايخه الثقة ليقدمها للعلماء الأعلام ليبحثوا في سندها، فما صح سنده وتمت فيه شرائط الحجية أخذ به، وإلا فلا، وهذا الرأي هو السائد بين محققي الإمامية وأصوليتهم، بينما ساد الرأي الأول عند الأخباريين منهم على وجه الخصوص.

مناقشات تفسير علي بن إبراهيم

وقد أورد مشهور علماء الشيعة إیرادات على كتاب تفسير علي بن إبراهيم منها:

١- إنَّ علي بن إبراهيم وإن كان له تفسير، إلا أنَّه قد يشكك في كون التفسير المتداول هو نفس ذلك، حيث ورد في موارد متعددة التعبير المذكور «رجع الى تفسير علي بن إبراهيم»، أو من هنا عن علي بن إبراهيم، وفي رواية علي بن إبراهيم، أو رجع الحديث الى علي بن إبراهيم، ورجع الى رواية علي بن إبراهيم، كما في ص ١٦٤ و ص ٢٧١ و ص ٢٧٢ و ص ٢٩٢ و ص ٢٩٤ و ص ٢٩٩ و ص ٣٨٩ من الجزء الأول، فإنَّ التعبير المذكور يصلح ان يكون قرينة على أنَّ صاحب التفسير المذكور هو غير علي بن إبراهيم ولكنه ينقل عن علي بن إبراهيم كثيراً.

كما أننا نرى في التفسير مرةً يقول: وحدثني أبي عن ابن أبي عمير عن هشام... الخ. أي أنَّ علي بن إبراهيم هو المتكلم، لكننا نراه مرةً أخرى يقول: قال علي بن إبراهيم... الخ. مما يدل على أنَّ المتكلم شخص آخر يقول: قال علي بن إبراهيم، وهذا الخلط تجده كثيراً في مطاوي الكتاب مما يدل على أنَّ

التفسير ليس هو تفسير القمي.

وقد ذكر صاحب الذريعة^(١) قرائن أخرى وحاصل ماذكره: أن الغالب على تفسير القمي ينقل الروايات الواردة عن الإمام الصادق عليه السلام بتوسط أبيه إبراهيم ابن هاشم، وعلى هذا يكون تفسير علي بن إبراهيم خالياً عن سائر الأئمة عليهم السلام، وبهذا فقد عمد تلميذ علي بن إبراهيم وهو (أبو الفضل العباس بن محمد) إلى إدخال بعض روايات الإمام الباقر عليه السلام التي أملاها على أبي الجارود أثناء التفسير، وعمد أيضاً إلى إدخال روايات أخرى عن سائر مشايخه مما يتعلق بتفسير الآية، فأدرجها في التفسير إتماماً للفائدة.

وهذا التصرف وقع منه مما بعد أوائل سورة آل عمران، وبالتحديد وقع منه في ص ١٠٢ من قوله تعالى ﴿وَأَنْبِئْكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَتَدْخُرُونَ﴾ فمن أول القرآن إلى الموضوع المذكور كان يروي عن علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن حماد، ومن الموضوع المذكور غيّر الأسلوب فأخذ ينقل كثيراً عن أبي الجارود رواياته التي ينقلها عن الإمام الباقر عليه السلام، وفي غالب الموارد ينقل عن أبي الجارود، ولكنه في ثلاثة موارد ذكر تمام السند إلى أبي الجارود فقال هكذا: أحمد بن محمد الهمداني قال حدثني جعفر بن عبد الله قال حدثنا كثير بن عياش عن زياد بن المنذر أبي الجارود عن أبي جعفر محمد بن علي. وتلك الموارد مذكورة في ص ١٠٢، و ص ٢٢٤ من الطبع الجديد.

ثم إن هذا السند هو بعينه الطريق المشهور إلى تفسير أبي الجارود، فإنّه طريق الشيخ في الفهرست والنجاشي حيث يرويان بسندهما إلى أحمد بن

(١) الذريعة: ج ٤ / ص ٣٠٢ وما بعدها.

محمد الهمداني هذا المعروف بابن عقدة المتوفى سنة (٣٣٣ هـ) الى آخر السند وهذا السند ضعيف بابن عياش^(١).

٢- إنَّ المقدمة الطويلة التي ذكر فيها تلك العبارة المستشهد بها على توثيق كل رجال السند الواردين في تفسيره، لم يذكر في ابتدائها أنَّها مما حدَّث بها علي بن إبراهيم، بل ذكر اسم علي بن إبراهيم بعد الفراغ من تلك العبارة وحين الشروع في التفسير حيث قال: «قال أبو الحسن بن إبراهيم الهاشمي القمي فالقرآن منه ناسخ ومنه منسوخ... الخ» وهذه العبارة قد يستفاد منها أنَّ جميع المقدمة ليس من علي بن إبراهيم وإنَّما الذي من علي بن إبراهيم يتبدى من بعد العبارة المذكورة وتلك الجملة التي يراد الاستشهاد بها على توثيق كل رجال السند الواردين في تفسيره، مذكورة قبل ذلك.

٣- ومع التنزل عما سبق نقول: توجد قرينة على أنَّ القمي لم يكن بصدد توثيق جميع رواة كتابه. وتلك القرينة هي أنَّه يروي عن أشخاص لا يعرفهم حتى هو، ففي الجزء الأول ص ٦٦ يقول حدثني أبي رفعة قال: قال الصادق عليه السلام وفي ج ١ / ص ٩٩ يقول: وحدثني محمد بن يحيى البغدادي، رفع الحديث الى أمير المؤمنين عليه السلام، وفي ج ١ / ص ١٧٩ يقول: حدثني أبي عن ابن أبي عمير عن بعض رجاله عن الإمام الصادق عليه السلام.

(١) قال الإمام الخوئي: «كثير بن عياش القطان: أبو سهل، ضعيف تقدم في ترجمة زياد بن المنذر معجم رجال الحديث: ج ١٤ / ص ١٠٧ ترجمه كثير بن عياش، وفي ترجمة زياد بن المنذر ج ٧ قال الشيخ الطوسي: زياد ابن المنذر يُكنى أبي الجارود، وأخبرنا بالتفسير أحمد بن عبدون أبي بكر الدوري عن ابن عقدة عن أبي عبدالله جعفر بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن جعفر بن محمد بن علي بن أبي طالب المحمدي عن كثير بن عياش القطان وكان ضعيفاً. وخرج أنام أبي السرايا معه فأصابته جراحة - عن زياد بن المنذر أبي الجارود عن أبي جعفر الباقر عليه السلام ص ٣٢١ - ٣٢٢.

وفي ج ١ / ص ٢١٤ يقول: حدثني أبي عن الحسين بن سعيد عن بعض رجاله عن الإمام الصادق عليه السلام، وفي ج ١ / ص ٢٩٠ يقول: فإنه حدثني أبي عن بعض رجاله رفعه إلى أبي عبد الله - إلى غير ذلك من الموارد.

وقد يروي عن أشخاص يعرفهم إلا أنهم غير ثقة، مثل يحيى بن أكثم، كما في ج ١ / ص ٣٠٦ وغيره من الذين ضعفهم الشيخ الطوسي أو النجاشي.

والخلاصة من جميع ما تقدم هي:

١ - إنَّ عليَّ بن إبراهيم لم يشهد بصحة جميع ما في سنده من الرجال، وإنما شهد بصحة مشايخه المباشرين له، ومعنى هذا أنه نقل الروايات التي رويت له في كتابه ليستفيد المسلمون والعلماء من الآثار التي تثبت صحتها فقط، فهو كبقية العلماء الذين جمعوا لنا الحديث من الضياع من دون أن تكون عقيدته صحة جميع ما ذكر في كتابه.

٢ - لقد زاد تلميذه (أبو الفضل العباس بن محمد) إلى إدخال بعض روايات الإمام الباقر عليه السلام التي أملاها على أبي الجارود أثناء التفسير وعمد إلى إدخال روايات أخرى عن سائر مشايخه مما يتعلق بتفسير الآيات، ونحن نرى أنَّ في سند أبي الفضل العباس بن محمد إلى الإمام الباقر عليه السلام يوجد (كثير بن عياش) الذي هو ضعيف كما ذكر ذلك الشيخ الطوسي والسيد الخوئي سابقاً.

وبهذا يتضح الفرق بين توثيق علماء الشيعة لعلي بن إبراهيم وبين المناقشات المتقدمة لكتابه.

رأي الإمام الخوئي عليه السلام في كتاب علي بن إبراهيم

أما الإمام الخوئي فقد إرتأى - خلافاً لمشهور علماء الشيعة - أن العبارة المذكورة في مقدمة كتاب علي بن إبراهيم تدل على: «توثيق كل رجال السند الواردين في الكتاب».

ونحن هنا نبين معنى هذه العبارة التي توهم السالوس أنها تدل على: «صحة تفسير علي بن إبراهيم القمي، شيخ الكليني، وأن روايات كتاب التفسير هذا ثابتة وصادرة من المعصومين عليهم السلام». (١)

نقول:

أولاً: إنَّ الذي ذهب إليه الإمام الخوئي لا يؤدي الى الحكم بوثاقة كل رجال السند الواقع في التفسير، إذ قد يوجد قدح لأحدهم بالخصوص من قبل رجالي آخر كالنجاشي أو الشيخ الطوسي أو غيرهما. ومن الواقع أن شرط الأخذ بالتوثيق عدم المعارضة بالتضعيف، وقد ذكر ذلك الإمام الخوئي فقال: «فيحكم بوثاقة من شهد علي بن إبراهيم.. بوثاقته، اللهم إلا أن يتبلي بمعارض» (٢).

ثانياً: إنَّ السند الذي شهد علي بن إبراهيم بصحة كل رجاله إذا لم توجد معارضة لتلك الشهادة - على رأي الإمام الخوئي - لا يلزم منه صحة متن الرواية، فإنَّ قبول المتن له شروطه التي تختلف عن شروط صحة السند، فمن شروط قبول المتن أن لا يكون مخالفاً للعقل أو معارضاً للقرآن الكريم أو بسنة ثابتة. وعلى هذا فقد يحكم الإمام الخوئي بصحة سند الرواية ولكن لا يقبل

(١) بين الشيعة والسنة «دراسة مقارنة في التفسير وأصوله» د. علي السالوس / ١٦١.

(٢) معجم رجال الحديث: ج ١ ص ٥٠.

متنها لأنه يعارض القرآن الكريم، أو السُّنَّة النبوية، أو العقل.

ثالثاً: إنَّ صحة السند لا تقتضي الحكم بصحة المتن فيما لو كانت هناك روايات أخرى صحيحة السند معارضة لمتن هذه الرواية، إذ في هذه الصورة يرجع إلى مرجحات باب التعارض - ولسنا الآن بصدها - إن وجدت وإلا فتسقط الروايتان عن الحجية ولا يمكن العمل بأي من المتنين حتى لو لم يكن المتنان مخالفين للعقل أو للقرآن أو للسُّنَّة النبوية

وبهذا يتضح عدم صحة مناقشة السالوس للإمام الخوئي الذي يقول بعدم التحريف في القرآن الكريم: والتي يقول فيها: «أفلا يذكر السيد الخوئي ما ذهب إليه في كتابه معجم رجال الحديث ج ١ / ص ٣ - ٦٤ من صحة تفسير علي بن إبراهيم القمي، شيخ الكليني، وأنَّ روايات كتاب التفسير هذا ثابتة وصادرة من المعصومين عليهم السلام، وأنها انتهت إليه بواسطة المشايخ والثقة من الشيعة؟ أو لم يقرأ السيد تلك الروايات ليرى فيها النص على القول بتحريف القرآن الكريم؟ وقد حكم هو بصحتها!»^(١).

فقد كبر على السالوس أن يرى الإمام الخوئي يقول: بأنَّ المتسالم عليه عند علماء الشيعة و محققهم القول بعدم التحريف للقرآن الكريم، و يراه مرة ثانية وهو يقول بصحة إسناد كتاب علي بن إبراهيم القمي الذي فيه روايات ظاهرها أنَّها تنسب التحريف إلى كتاب الله العزيز، ولكن بما تقدّم منا من المناقشات

(١) بين الشيعة والسنة «دراسة مقارنة في التفسير وأصوله»: ص ١٦١ د. علي السالوس.

أقول: على أنَّ الإمام الخوئي الذي يرى صحة إسناد كتاب علي بن إبراهيم، إنما يريد به بذلك الإسناد التي وقعت في كتب القدماء التي أخذت من القمي - أما هذا كتاب علي بن إبراهيم القمي - أما هذا الكتاب الذي بين أيدينا فلا يعتقد أنه هو كتاب علي بن إبراهيم.

الثلاثة إتضح أن الدكتور السالوس غير مطلع على التحقيق الذي يجري عند علماء الشيعة، والدقة المتناهية في الوصول الى أحكام الله تعالى، ولا يبعد أنه قد إطلع عليها ولكن ما يحمله من صورة عن جهال المسلمين تمنعه من الاعتراف بالمحاسن التي يعثر عليها عند طائفة الشيعة الإمامية، فتراه في كتابه «بين الشيعة والسنة، دراسة مقارنة في التفسير وأصوله» يمرّ سريعاً الى نتائج التحقيق عند الإمامية، ويركز كثيراً على ما يكون خلاف التحقيق الذي يبذر الفرقة بين المسلمين، ويتحامل على علماء طائفة كبيرة من المسلمين، ويجعل من المسلمين فرقاً متضادة متضاربة كأنهم أهل ديانتين مختلفتين، ويركز على عدم إمكان التقارب بين طائفة الشيعة الإمامية وأهل السُّنة رغم كثرة المشتركة، خصوصاً إذا أخذنا بالمنهج العلمي والموضوعي، وتركنا ما دون في كتب الفريقين من الروايات المخالفة للقرآن والسُّنة والعقل، وتركنا ما يعمله الجهلة من المسلمين وعدم تحميل العلماء تبعة أعمالهم.

على أن العبارة التي نقلها الدكتور السالوس ونسبها الى الإمام الخوئي وهي «صحة تفسير علي بن إبراهيم القمي شيخ الكليني، وأن روايات كتاب التفسير هذا ثابتة وصادرة من المعصومين عليه السلام، وأنها انتهت إليه بوساطة المشايخ والثقة من الشيعة»، ليست هي عقيدة الإمام الخوئي في كتاب علي بن إبراهيم، بل إنَّ السيد الخوئي يقول مبرراً استفادة (صاحب الوسائل): «إن كل من وقع في إسناده روايات تفسير علي بن إبراهيم المنتهية الى المعصومين عليهم السلام قد شهد علي بن إبراهيم بوثاقته...»^(١). وإنها استفادة صحيحة، فعلى صحة استفادة

(١) راجع ج ١ من معجم رجال الحديث ص ٤٩ وما بعدها.

صاحب الوسائل بقوله: «فإنَّ عليَّ بن إبراهيم يريد بما ذكره (في مقدمة الكتاب) إثبات صحة تفسيره، وأن روايته ثابتة وصادرة من المعصومين عليهم السلام وأنها إنتهت إليه بوساطة المشايخ والثقة من الشيعة»^(١). ولهذا نرى الإمام الخوئي يقول بعد ذلك: «فيحكم بوثاقة من شهد عليَّ بن إبراهيم بوثاقته، اللهم إلا أن يتلي بمعارض»^(٢).

وما أجمل ما ذكره السالوس لو كان يعمم على علماء المسلمين قاطبة حين قال: «فإنَّ كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغي أن يتأني فيه، ولا سيَّما مثل إمام كبير»^(٣).

(١) معجم رجال الحديث ج ١ ص ٥٠.

(٢) بين الشيعة والسنة «دراسة مقارنة في التفسير وأصوله» / ص ٩٦.

(٣) المصدر السابق.

ملحق رقم (٣)

عدم الموضوعية (التعصب الأعمى)

لقد ذكر المفسرون والمؤرخون أنَّ آية: ﴿إِنَّمَا وَلِيكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^(١) قد نزلت في الإمام عليٍّ عليه السلام حين تصدق بخاتمه في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وهو راکع، على سائل لم يعطه أحد.

ولكن هناك من يقول^(٢): «لم نجد أثراً لروايات التصدق بالخاتم في كتب العامة التي رجع إليها، وأنَّ نزول آية الولاية في عليٍّ عليه السلام تنحدر روايته في طريقتين وكلاهما ضعيف لأنَّ فيهما (عبيد الله بن غالب و عتبة بن أبي حكيم اللذان لم يوثقا من قبل العلماء)».

الجواب:

أولاً: إنَّ الكتب السُنِّيَّة التي ذكرت الحادثة كثيرة جداً، إليك بعضها:^(٣)
١- محب الدين الطبري المتوفى سنة (٦٩٤هـ) في ذخائر العقبين ص ٨٨ وأورد

(١) المائدة: ٥٥.

(٢) الدكتور علي السالوس في كتابه «عقيدة الإمامة عند الشيعة الاثني عشرية» ص ٤٦ - ٤٨.

(٣) راجع إحقاق الحق / ج ٢ / ٣٩٩ وما بعدها للقاضي نور الدين الحسيني المرعشي التستري مع تعليق و تحقيق

آية الله المرعشي النجفي رحمته الله.

- روايات صحاح صراح في الباب.
- ٢- الآلوسي في تفسيره روح المعاني ج ٦ / ١٤٩ طبع مصر قال: وغالب الأخباريين على أنها نزلت في علي كرم الله وجهه.
- ٣- فتح القدير للشوكاني ج ٦ / ٥٠ ط مصر.
- ٤- الغرناطي الأندلسي النحوي المتوفى بالقاهرة سنة (٥٧٠٤ هـ) في تفسيره البحر المحيط ج ٣ / ٥١٣ ط مصر.
- ٥- ابن كثير الدمشقي في تفسيره ج ٢ / ٧١ ط مصر.
- ٦- النيسابوري في أسباب النزول.
- ٧- السيوطي في لباب النقول المتوفى سنة ٩١١ ط ٩٠ ط الثانية.
- ٨- ابن الجندي في التذكرة ص ١٨.
- ٩- الشبلنجي في نور الأبصار.
- ١٠- البيضاوي في تفسيره.
- ١١- الطبري في تفسيره ١٦٥/٦ ط مصر.
- ١٢- الخطيب البغدادي في تاريخه.
- ١٣- النسفي في تفسير الخازن.
- ١٤- الزمخشري في الكشاف ٣٤٧/١.
- ١٥- ابن حجر العسقلاني المتوفى (٥٨٥٣ هـ) في كتاب الكافي الشافي ص ٥٦.
- ١٦- الحاكم النيشابوري في كتاب معرفة علوم الحديث ص ١٠٢ ط مصر (١٩٣٧ م).
- ١٧- الطبراني في الأوسط.

- ١٨- الرازي في تفسيره ٢٦/١٢ ط مصر الجديدة.
- ١٩- السيد رشيد رضا في تفسيره المنار ٤٤٢/٦ ط مصر.
- ٢٠- النيشابوري في تفسيره.
- ٢١- أبوبكر الرازي الحنفي المتوفى (٣٧٠ هـ) في كتابه أحكام القرآن ٥٤٣/٢ ط القاهرة.
- ٢٢- القرطبي الأندلسي في كتابه الجامع لأحكام القرآن ٢٢١/٦ ط مصر.
- ٢٣- السيوطي الشافعي في تفسيره الدر المنثور ٢٩٣/٢ ط مصر.
- ٢٤- العلامة رزين مؤلف كتاب الجمع بين الصحاح الستة من الجزء الثالث من أجزاء ثلاثة حيث قال: ومن صحيح النسائي عن ابن سلام... الخ.
- ٢٥- الكنجي الشافعي في كفاية الطالب ص ١٦٠.
- ٢٦- محيي الدين ابن العربي في تفسيره ص ٢٩٤ ط الهند، وغيرها من المصادر السنية التي ذكرت هذه الحادثة.
- ثانياً: وأما ما ذكره بقوله: «إنَّ الطريق في هذه الحادثة ينحصر في طريقين فيهما عبيد الله بن غالب وعتبة بن أبي حكيم، فهو أمر عجيب، حيث إنَّ إسناد الرواية تنتهي الى عشرة من الصحابة الثقة تقريباً بشكل مسند ليس في طريقه عبيد الله بن غالب وعتبة بن أبي حكيم وهم كالتالي:
- ١- عمار بن ياسر
 - ٢- أبوذر الغفاري
 - ٣- أنس بن مالك
 - ٤- أبو رافع مولى رسول الله ﷺ
 - ٥- المقداد الكندي

٦ - علي بن أبي طالب عليه السلام

٧ - عبد الله بن سلام

٨ - جابر الأنصاري

٩ - جبر الأمة ابن عباس

وروى الحادثة آخرون من غير الصحابة مثل عبد الله بن محمد بن الحنفية،
وعبد الملك بن جريح المكي، واعترف كبار المفسرين القدامى بذلك مثل
عطاء الذي روى ذلك بشكل مسند، ذكر ذلك الحسكاني من أعلام القرن
الخامس في شواهد التنزيل ١/١٦٨، والثعلبي والطبري المتوفى سنة (٣١٠ هـ)
ومجاهد والسدي المتوفى سنة (١٢٨ هـ).

الفصل الثالث

المثل الأعلى في الاستناد إلى القرآن والسنة

-أضواء على الحكم الأموي

-أضواء على الحكم العباسي

-المثل الأعلى في سيرة أهل البيت عليهم السلام

-خلاصة المثل الأعلى

تمهيد

إنَّ المثل الأعلى للمسلمين يجب أن يكون إسلامياً مستنداً إلى القرآن والسُّنة، فكلّما كان الفرد المسلم ملتزماً بأحكام دين الله فهو النموذج الأمثل للإسلام الذي أراده الله أن يكون خاتمة الأديان السماوية، لأنّه يشكل الأطروحة المتكاملة لبناء الفرد و المجتمع، وعلى هذا الأساس ذكّر الأئمة من أهل البيت عليهم السلام الروايات في أن يكون الفرد المسلم مثلاً وقُدوة للآخرين بسلوكه وعمله على وجه هذه البسيطة. وإذا نظرنا إلى القرآن والسُّنة الصحيحة لرسول الله صلى الله عليه وآله التي اتفق عليها المسلمون رأينا أن هذا هو النموذج الصالح والقُدوة المثلى لنظرية الإسلام، وإذا نظرنا إلى علماء المسلمين الذين طبّقوا هذا النظام على أنفسهم وأهليهم ومن يلتفت حولهم وجدنا الإيثار والإخلاص والصدق والوفاء لهذا الدين وأتباعه، ووجدنا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيله والتكافل والتضامن والتفاني في إحياء شريعة سيد المرسلين والسعي لنشرها في العالم وترويج أحكامها وتبليغها للناس.

قال الله تعالى في وصف القُدوة الصالحة من هذه الأئمة: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾^(١) وكذلك قال سبحانه:

﴿محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً سيماهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في

الإبجيل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سُوِّقِهِ يعجب الزُّرَاعُ لِيغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ
وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿١﴾.

فقد قرر القرآن الكريم إنَّ قسماً من الذين مع النبي ﷺ هم الذين كانوا
قدوة ولهم المغفرة والأجر العظيم، وهم الذين آمنوا وعملوا الصالحات.

وقال تعالى: ﴿يُؤْتُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوَفِّقْ شَيْئًا مِنْهُ
فَاُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٢﴾.

وقال عز من قائل: ﴿يُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مَسْكِينًا وَتَيْمًا وَأَسِيرًا* إِنَّمَا نَطْعَمُكُمْ
لِوَجْهِ اللَّهِ لَنُرِيدَ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا* إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴿٣﴾.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِكُمْ لَآتٍ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ* أَن تَأْتُوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حُكِمَ بَيْنَ
النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴿٤﴾.

وهكذا نجد التشريع الإسلامي هو القدوة في الحياة البشرية، وقد ورد في
الحديث الصحيح عن سماعة: «أنه سأل الإمام جعفر بن محمد عليه السلام عن قومٍ عندهم فضل
وبإخوانهم حاجة شديدة، وليس يسعهم الزكاة، أيسعهم أن يشبعوا ويجمعوا إخوانهم فإنَّ
الزمان شديد؟ فردَّ الإمام عليه قائلاً: إنَّ المسلم أخ المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحرمه
فيحق على المسلمين الاجتهاد فيه والتواصل والتعاون عليه، والمواساة لأهل الحاجة»^(٥).

وفي حديث آخر: إنَّ الإمام جعفر الصادق عليه السلام قال: «أَيُّمَا مَوْءَمِنَ مَوْءَمِنًا شَيْئًا مِمَّا
يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ مِنْ عِنْدِ غَيْرِهِ، أَقَامَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَسْودًّا وَوَجْهَهُ
مَزْرُوقًا عَيْنَاهُ، مَغْلُولَةٌ يَدَاهُ إِلَىٰ عُنُقِهِ، فَيَقَالُ: هَذَا الْخَائِنُ الَّذِي خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، ثُمَّ يُؤْمَرُ بِهِ

(١) الفتح: ٢٩.

(٢) الحشر: ٩.

(٣) الإنسان: ٨ - ١٠.

(٤) النساء: ٥٨.

(٥) وسائل الشيعة: ٥٩٧/١١، باب ٣٧ من فعل المعروف ح ١.

إلى النار»^(١).

وهكذا يجب أن يكون الحكم بما أنزل الله على نبيه الكريم من تشريعات عالية وعظيمة هي القدوة المثلى في هذه الدنيا، ومن لم يحكم بما أنزل الله على نبيه - بل أتبع هواه والطاغوت والشيطان - فهو قدوة الفساد والإلحاد والظلم، قال تعالى: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾^(٢) ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون﴾^(٣) ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون﴾^(٤). وقال تعالى: ﴿ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً﴾^(٥).

وقال تعالى في ذم الذين يأخذون من الإسلام بعض التشريعات ويتركون البعض الآخر: ﴿أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض﴾^(٦).

هذا هو التشريع الإسلامي في ما يصبو إليه، ولكن حينما نريد أن ننظر إلى هذه الدنيا عبر تاريخها الطويل نجد أن الذين يسمون أنفسهم بالمسلمين قد خالفوا تشريعات الإسلام وأخلاقه، وعبروا إلى ذلك الجانب الثاني الذي فيه الظلم والطغيان والحكم بغير ما أنزل الله ومع هذا يغترّ بهم بعض المسلمين وينادون بهم كنموذج صالح للإسلام والمسلمين، ولهذا رأينا أن نفضح في فضح من خالف التشريع وإن كان من قومنا وأهلنا، فلا عصبية في الإسلام ولا حب لغير الله تعالى وأوليائه وتشريعاته وإرشاداته، قال تعالى: ﴿لا تجد قوماً

(١) وسائل الشيعة ج ١١ باب ٣٩ من فعل المعروف / ح ٥٩٩/١.

(٢) المائدة : ٤٤.

(٣) المائدة : ٤٥.

(٤) المائدة : ٤٧.

(٥) النساء : ٦٠.

(٦) البقرة : ٨٥.

يؤمنون بالله واليوم الآخر يوآدون من حادّ الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروحٍ منه ويُدخلهم جنّات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها رضي الله عنهم ورضوا عنه أولئك حزب الله ألا أنّ حزب الله هم المفلحون ﴿١﴾.

وبعد هذا التمهيد سنبحث الحكمين - الأموي والعباسي - لنثبت لك أيها القاريء العزيز أنّ الحكمين المذكورين لم يكونا بمستوى المسؤولية ولم يجسداً المثل الأعلى الحقيقي للمسلمين في سلوكهم، بل تحوّلت الخلافة الإسلامية في تلك الفترة - فترة الحكم الأموي والعباسي - إلى مُلكٍ عضوض وفي الختام سنحدث - باختصار - عن سيرة أهل البيت عليهم السلام، هذه السيرة التي هي دائماً وأبداً المثل الأعلى للمسلمين وذلك من خلال ما جسده أهل البيت عليهم السلام في كلّ تصرّفاتهم من قيّمٍ عليها هي من صميم الدين الإسلامي الحنيف.

أضواء على الحكم الأموي

١- معاوية بن أبي سفيان

إنَّ النشوء الحقيقي للدولة الأموية هو أبعد تاريخاً مما سنبحثه، إذ كانت البذرة الأولى له قد بذرت في تولية معاوية الشام واختياره لهذه المهمة الخطيرة دون سائر أعظم الصحابة وأجلّانهم ولولا ذلك لما تهيأت الفرصة لمعاوية أن يكون نداءً لأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام مع ما بين الاثنين من فوارق عظيمة لا يتسنى للقلم أن يسطرها ولا القرطاس أن يضمها، فكانت ولايته نعمة على الإسلام والمسلمين إذ سوّدت تاريخ الإسلام وغيّرت مجرى الأحداث، ولكن سنبحث الموضوع ابتداءً من تاريخ ما بعد استشهاد الإمام عليّ عليه السلام لما في ذلك من اختصار أولاً، وكشف المخالفات الشرعية المتفق عليها ثانياً، ممهدين لذلك بكلمة لا بدّ منها:

ربما يتصور البعض أنّ الأمويين قد أبغضوا العلويين ومن يقول بأحقية الإمام عليّ في الخلافة، وقد أوقعوا فيهم هذه الوقائع المنكرة لأجل هذا الانشقاق في صفوف الأمة، فكل هذا هو أمر جائز مادام الغرض منه نصرة الدين والإسلام وإنّ أخطأوا في بعض مصاديق هذه الوقائع المنكرة، أو كان فيها فساد كبير، إلّا أنّ المصلحة لتوحيد الأمة أمام الشرك والاحتفاظ بالدين والرسالة وتطبيقها ونشرها على أكبر بقعة ممكنة من الأرض، هو أكبر من

مفسدة ما وقع ولأجل هذه الفكرة التي قد تدور في ذهن بعض الكتاب وتظهر على الكتب المطبوعة هنا وهناك فقد إرتأينا أن نذكر بعض الوقائع لما فعله الحكم الأموي مخالفاً فيها سنة الله وسنة رسوله الأعظم ﷺ من أجل البقاء على دقة الحكم، فلم يكن هناك مانع يمنع من أي عمل محرّم من أجل حكمهم ومنصبهم ليتضح للمسلمين أنّ التقدّم الذي حصل هو نتيجة سيوف المسلمين وليس بفعل قياداتهم غير الملتزمة بالدين والإسلام.

ما بعد استشهاد الإمام عليّ عليه السلام

بعد أن استشهد الإمام عليّ عليه السلام وأبنته ولده الإمام الحسن عليه السلام بقوله: «لقد قبض في هذه الليلة رجل لم يسبقه الأولون ولا يدركه الآخرون، لقد كان يجاهد مع رسول الله في نفسه، ولقد كان يوجهه براهته، فيكتفه جبرئيل عن يمينه وميكائيل عن يساره، فلا يرجع حتى يفتح الله عليه، ولقد توفي في الليلة التي قبض فيها موسى بن عمران ورفق فيها عيسى بن مريم، وأنزل القرآن، وما خلف صفراء ولا بيضاء إلا سبعمائة درهم من عطائه، أراد أن يتنازع بها خادماً لأهله»^(١).

وبعد أن هدأت العاصفة الباكية تقدم عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب فقال: «معاشر الناس هذا ابن نبيكم ووصي إمامكم فبايعوه؛ يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ويهديهم إلى صراط مستقيم»^(٢). كان ذلك يوم ٢١ من شهر رمضان سنة أربعين للهجرة. ولكن معاوية ومن معه قد تخلفوا عن بيعة الإمام الحسن عليه السلام كما تخلفوا عن

(١) تاريخ اليعقوبي: ١٩٠/٢، وابن الأثير: ١٦٣، وغيرهما من كتب التاريخ.

(٢) نهج البلاغة، شرح ابن أبي الحديد: ١١/٤.

بيعة علي عليه السلام، وكذلك تخلف أفراد آخرون عرفوا «بالقعداء» بعد ذلك.

وعندما تسلّم الإمام الحسن عليه السلام الخلافة - وهي خلافة فريدة من نوعها كما كانت خلافة أبيه علي عليه السلام كذلك، لأنه اجتمع عليها أهل السنة والشيعه، فهي إمامة بالنص والشورى، فكانت جامعة لرأي المسلمين - افتتح عهده الجديد بخطابه التاريخي الذي فيه مصارحة بما يستقبل المسلمين من مفاجآت وأخطار، ومن بعض فقرات خطابه:

«نحن حزب الله الغالبون، وعترة رسول الله الأثريون، وأهل بيته الطيبون الطاهرون، وأحد الثقيلين اللذين خلقهما رسول الله في أمته، نأتي كتاب الله الذي فيه تفصيل كل شيء، ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فالمعول علينا في تفسيره، ولا نتظن تأويله، بل نتيقن حقائقه، فأطيعونا، فإن طاعتنا مفروضة إذ كانت بطاعة الله ورسوله مقرونة، قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَبْطِنُونَهُ مِنْهُمْ﴾. ثم قال أخيراً: وأحذركم الإصغاء لهتاف الشيطان فإنه لكم عدو مبين، فلا تكونوا كأولياته الذين قال لهم: لا غالب لكم اليوم من الناس وإني جاز لكم، فلما تراءت الفتان نكص على عقبيه وقال إني بريء منكم إني أرى ما لا ترون. فستلقون للرماح وردداً، وللسيوف جزراً، وللعمد حطماً، وللسهام غرضاً، ثم لا ينفغ نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً»^(١). ثم نزل من علي منبره فرتب العمال وأمر الأمراء ونظر في الأمور^(٢).

وقد كتب الإمام الحسن عليه السلام - إبان تسلّمه الخلافة بالكوفة - إلى معاوية كتاباً،

(١) بحار الأنوار: ٩٩/١٠ رواها هشام بن حسان على أنها بعض خطبته في البيعة له بالأمر، وراجع السمودي.

(٢) روى هذا النص أكثر المؤرخين.

منه: «... ولقد تعجبنا لتو توب المتوثرين علينا في حقنا، وسلطان بيتنا، وإن كانوا ذوي فضيلة وسابقة في الإسلام، أمسكنا عن منازعتهم مخافةً على الدين أن يجد المنافقون والأحزاب في ذلك مغمراً يتلمونه به، أو يكون لهم بذلك سبب إلى ما أرادوا من إفساد. فالיום فليتعجب المتعجب من توثبك يا معاوية على أمرٍ لست من أهله، لا بفضل في الدين معروف ولا أثر في الإسلام محمود، وأنت ابن حزب من الأحزاب، وابن أعدى قريش لرسول الله ﷺ ولكتابه، والله حسيبك، فسترد عليه وتعلم لمن عقبى الدار، وبالله لتلقين عن قليل ربك، ثم يجزيتك بما قدمت يدك، وما الله بظلام للعبيد.

إنَّ علياً لما مضى لسبيله (رحمة الله عليه يوم قبض ويوم منَّ الله عليه بالإسلام ويوم بيعت حياً) ولآني المسلمون الأمر من بعده، فاسأل الله أن لا يؤتينا في الدنيا الزائلة شيئاً ينقصنا به في الآخرة مما عنده من كرامة، وأما حملني على الكتابة إليك، الإغذار فيما بيني وبين الله عز وجل في أمرك، ولك في ذلك إن فعلته الحظَّ الجسيم والصلاح للمسلمين، فدع التماذي في الباطل، وادخل فيما دخل فيه الناس من بيعتي، فإنك تعلم إنني أحق بهذا الأمر منك عند الله وعند كل أواب حفيظ، وقرن له قلب منيب، واتق الله، ودع البغي، واحقن دماء المسلمين فوالله مالك خير في أن تلقى الله من دمائهم بأكثر مما أنت لاقية به، وادخل في السلم والطاعة، ولا تنازع الأمر أهله ومن هو أحق به منك، ليظفي الله النائرة بذلك ويجمع الكلمة ويصلح ذات البين، وإن أنت أبيت إلا التماذي في عيتك سرُّ إليك بالمسلمين فحاكمتك حتى يحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين»^(١)

فأجابه معاوية بقوله: «إني أكبرُ منك سِتّاً وأقدم منك وأطول منك...!!» ثم أجاب ثانياً بقوله: «أما بعد، فإنَّ الله يفعل في عباده ما يشاء، لا معقَّب لحكمه وهو سريع الحساب، فاحذر أن تكون منيتك على أيدي رعا من الناس

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد: ١٢/٤.

وأيأس من أن تجد فينا غميرة!! ثم الخلافة لك من بعدي، فأنت أولى الناس بها والسلام»^(١) ثم أجاب ثالثاً رسولَي الحسن عليه السلام وهما (جندب بن عبدالله الأزدي والحارث بن سويد التيمي) فقال لهما: «إرجعا فليس بيني وبينكم إلا السيف»^(٢).

هكذا ابتدأ معاوية العدوان فنشبت حرب البغاة ونحن لا نذكر ما دار بين الجانبين في تجييش الجيوش وخيانة الرؤساء نتيجة الرشاوى والدسائس التي إفتعلها معاوية لتثبيط جيش الإمام الحسن عليه السلام عن الحرب، فكان لهذا كله كُتْبُهُ الخاصة ولسنا الآن بصدد ذلك، وإنما بصدد بيان كيفية نشوء الدولة الأموية.

نقول: بعد أن رأى الإمام الحسن عليه السلام، أن معاوية قد جنح إلى الفتن وهو يصرح بالصلح - الذي يراه معاوية نصراً له لأنه عبارة عن الفاظ غير معمول بها - رأى الإمام عليه السلام أن الحرب لا تجدي نفعاً مع معاوية، مع علمه للفتن في الجيش الذي أنهكته حروب ثلاثة في عهد الإمام علي عليه السلام، وقد أصحح الجيش من أتباع أبيه المخلصين، ولذا كتب إلى معاوية من كان في جيش الإمام الحسن يبيدي استعداده للفتك بالإمام الحسن عليه السلام، ولعلَّ الإمام الحسن عليه السلام قد رأى أن الصلح خير وسيلة لنجاح مبدئه على مبدأ معاوية وإن خسرت ذاته الشيء الكثير، فإن الإمام عليه السلام يحارب لأجل المبدأ لا لأجل ذاته، ولذلك قرّر أن يصالح معاوية بشروط قد أملاها الإمام الحسن عليه، وهكذا وصل معاوية إلى الملك

(١) شرح النهج لابن أبي الحديد: ١٣/٤.

(٢) المصدر السابق: ١٠/.

والخلافة: «بحدّ السيف تارة وبالمكيدة والسياسة أُخرى»^(١). وكان هذا هو أوّل تأسيس الدولة الأموية، ولكن هل هذا هو أوّل فشلها في التاريخ وزوال ملكها؟ وأوّل نجاح للإمام الحسن عليه السلام وللمبادئ ولخلوده في التاريخ؟ هذا ما ستحدث عنه الأبحاث التالية:

معاوية والفصل بين السلطتين الروحية والملكية

إنّ حقبة الإمام الحسن عليه السلام هي حقبة قصيرة، حصلت فيها - من قبيل معاوية - الفصل بين السلطتين الروحية والملكية فانقلبت الخلافة إلى الملك العقيم، فقد حدثت في تلك الفترة حرب أُسميها حرب المباديء التي لم تسجل الانتصار بالسيف والسلاح كما حدث ذلك في زمن الإمام الحسين عليه السلام في حربه مع الطاغية يزيد، وإنّما يُسجل الانتصار بإنهيار مبدئيه كتب لصاحبه أن يكون منتصراً ظاهراً وبقاء مبدئيه كتب لصاحبه أن يكون مغلوباً. فقد شهر معاوية السلاح في وجه الإمام الحسن عليه السلام كما شهره في أيام علي عليه السلام، عندما عزله عن ولاية الشام حين تسلم الخلافة، وقد حصل الإمام علي عليه السلام والإمام الحسن عليه السلام على ما لم يحصله أحد من الخلفاء المتقدمين، فقد حصل علي ما أجمعت الأمة الإسلامية على أحقيّة خلافتهما (النص السماوي كما يقول الشيعة، والبيعة العامة كما يقول غيرهم)، وطبيعي أنّ من يقف أمام الإمام الذي أجمعت الأمة عليه يصفه الشرع الإسلامي بالباغي. فهل يرضى معاوية أو من أحبّه بهذا اللقب؟!

(١) تاريخ الإسلام السياسي: ٣٩٦/١ للدكتور إبراهيم حسن.

وفي هذه الفترة بالذات - أي بعد أن صالح الإمام الحسن معاوية ولم يفِ معاوية ببنود الصلح - جعل معاوية لعن عليّ ﷺ سنةً ينشأ عليها الصغير ويهلك فيها الكبير، مع أن علياً ﷺ قد سمع قوماً من أصحابه يستون أهل الشام أيام معركة صفين، فنهاهم وقال لهم: «إني أكره لكم أن تكونوا سبائين، ولكنكم لو وصفتم أعمالهم وذكرتم حالهم كان أصوب في القول وأبلغ في العذر، وقتلتم مكان سبكم إياهم، اللهم احقن دماءنا ودماءهم وأصلح ذات بيننا وبينهم واهددهم من ضلالتهم حتى يعرف الحق من جهله، ويرعوي عن الغي والعدوان من لهج به...»^(١).

وأخيراً: كان المنتصرون هم (معاوية وزياد بن أبيه - الأخ غير الشرعي لمعاوية!! - وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة ومسلم بن عقبة - فاتح الحرمين!! - وأمثالهم...) وقد ذكر معاوية في حديثه مع المغيرة بن شعبة كما يحدثنا مطرف بن المغيرة، قال مطرف: «وفدتُ مع أبي المغيرة إلى معاوية، فكان أبي يتحدث عنده، ثم ينصرف إليّ، فيذكر معاوية ويذكر عقله، ويعجب مما يرى منه، إذ جاء ذات ليلة، فأمسك عن العشاء فرأيته مغتماً، فانظرته ساعة، وظننت أنه لشيء حدث فينا أو في عملنا، فقلت له: ما لي أراك مغتماً منذ الليلة؟ قال: يا بني إني جئتُ من عند أخيب الناس. فقلت له: وما ذلك. قال: قلت له وقد خلوت به: إنك قد بلغت منك يا أمير المؤمنين، فلو أظهرت عدلاً وبسطت خيراً، فإنك قد كبرت، ولو نظرت إلى اخوتك من بني هاشم، فوصلت

(١) نهج البلاغة / شرح ابن أبي الحديد: ٤٢٠/١ و ٤٢١، هذا مع ما تواتر عند أهل السنة والشيعة بأن من سب علياً سب رسول الله ومن سب رسول الله فقد سب الله تعالى حتى إن أم سلمة رضوان الله تعالى عليها اعترضت على ولادة معاوية في المدينة حين سمعتهن يستون علياً بقولها: إنكم تسبون الله ورسوله. وهذا أمر مشهور عند أهل السنة لا يختلف فيه إثنان.

أرحامهم، فوالله ما عندهم شيء اليوم تخافه. فقال لي: هيهات هيهات، مَلَكَ أخو تيم فعدل وفعل ما فعل، فوالله ما عدا أن هلك فهلك ذكره إلا أن يقول قائل أبو بكر، ثم ملك أخو عدي فاجتهد وشمّر عشر سنين، فوالله ما عدا أن هلك، فهلك ذكره إلا أن يقول قائل عمر، ثم مَلَكَ أخونا عثمان، فهلك رجل لم يكن أحد في مثل نسبه، فعمل ما عمل وعمل به، فوالله ما عدا أن هلك فهلك ذكره وذكر ما فعل به، وإنّ أخا هاشم يصرخُ به في كلِّ يوم خمس مرات: أشهدُ أنّ محمداً رسول الله، فأبّي عمل يبقى بعد هذا لا أمّ لك إلا دفناً دفناً»^(١).

٢- في عهد يزيد بن معاوية

لمّا تولى يزيد الحكم -الذي دام له ثلاث سنين - قام بأعمال ثلاثة مخزية: ١- في السنة الأولى من حكمه، ارتكب جريمة قتل الحسين عليه السلام وأهل بيته وأصحابه وذبح أطفاله وسبى عياله، وعمل فيهم أعمالاً يندى لتدوينها جبين الإنسانية والتاريخ الإسلامي، ولم تصدر من أحقر خلق الله^(٢)، مع علمه بأنهم أهل بيت الرسول صلى الله عليه وآله والذين نزلت فيهم آية: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾^(٣)، والعديد من الآيات الأخرى وقد جاء في فضل الحسين عليه السلام من أحاديث النبي صلى الله عليه وآله الشيء الكثير، منها: «الحسن والحسين سيदा شباب أهل الجنة» و«الحسين وأصحابه يدخلون الجنة بغير حساب»^(٤). وأمثال هذه الروايات الموجودة

(١) مروج الذهب للمسعودي: ٣٤٣/٢، وابن أبي الحديد: ٣٥٧/٢.

(٢) راجع ملحق رقم (٤) حيث فضلنا فيه القول فيما فعله يزيد مع الحسين عليه السلام وأهل بيته عليهم السلام.

(٣) الشورى: ٢٣.

(٤) تهذيب التهذيب لابن حجر: ٣٤٧/٢.

في مجاميع كتب الحديث.

٢- في السنة الثانية، قتل عشرة آلاف من المسلمين، وسبعمائة من الصحابة وحملة القرآن، واستباح المدينة ثلاثة أيام، وسمح لجند أهل الشام أن ينتهكوا أعراض المسلمات ويذبخوا الأطفال، حتى كان الجندي الشامي يأخذ الرضيع من صدر أمه ويقذف به الجدار حتى ينتشر منحه على الجدار. وأجبر الناس على بيعة يزيد على أساس أنهم عبيد، وأخاف المدينة وروّع الناس وأحال أرض المدينة المنورة إلى بُرك من الدماء وتلال من الأشلاء. كل هذه الأعمال عملها معهم لأنهم لم يبايعوا له خليفة بعد هلاك معاوية لما يعرفونه عنه من الفسق والفجور، وعدم الأحقية له في تولي الحكم.

٣- في السنة الثالثة، سلط المنجنقيات على الكعبة وهدمها وأحرقها وزرع أركانها، وجعل القتال داخل المسجد الحرام، وسال الدم حتى في قاع الكعبة^(١).

وإليك قصة هدم الكعبة من كتاب (أخبار مكة)^(٢).

قال أبو الوليد، قال: حدثني جدي أحمد بن محمد بن سعيد بن سالم عن ابن جريح قال: سمعت غير واحد من أهل العلم ممن حضر ابن الزبير حين هدم الكعبة، وبنائها، قالوا: لما أبطأ عبدالله بن الزبير عن بيعة يزيد بن معاوية، وتخلّف وخشي منهم، لحق بمكة ليمتنع بالحرم، وجمع مواليه، وجعل يظهر

(١) استعرض ذلك مفصلاً من تاريخ الخميس للديار بكرى، والطبري، وابن الأثير، والمسعودي في مروج الذهب وغيرهم في أحداث سنة ستين حتى ثلاث وستين من الهجرة.

(٢) أخبار مكة: ج ١/٢٠١ - ٣٠٢ لأبي الوليد محمد بن عبدالله بن أحمد الأزرقى / تحقيق رشيد صالح علي، ط ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م مطبعة دار الثقافة بمكة المكرمة.

عيب يزيد بن معاوية ويشتمه، ويذكر شربه الخمر وغير ذلك، ويثبّت الناس عنه ويجتمع الناس إليه، فيقوم فيهم بين الأيام فيذكر مساويء بني أمية فيطنب في ذلك، فبلغ ذلك يزيد بن معاوية، فأقسم أن لا يؤتى به إلا مغلولاً، فأرسل إليه رجلاً من أهل الشام، في خيل من خيل الشام، فعظّم على ابن الزبير الفتنة، وقال: لئن استحلت الحرم بسببك فإنه غير تاركك ولا تقوى عليه، وقد لَحَّ في أمرك وأقسم أن لا يؤتى بك إلا مغلولاً، وقد عملت لك غلاً من فضة، وتلبس فوقه الثياب، وتبر قسم أمير المؤمنين، فالصلح خير عاقبة وأجمل بك وبه. فقال: دعوني أياماً حتى أنظر في أمري، فشاور أمه (أسماء بنت أبي بكر الصديق رضى الله عنه) فأبت عليه أن يذهب مغلولاً وقالت: يا بني، عش كريماً ومت كريماً، ولا تمكن بني أمية من نفسك فتلعب بك، فالموت أحسن من هذا. فأبى عليه أن يذهب إليه في غلّ، وامتنع في مواليه ومن تألف إليه من أهل مكة وغيرهم، وكان يقال لهم: الزبيرية، فبينما يزيد على بعثة الجيوش إليه إذ أتى يزيد خبر أهل المدينة، وما فعلوا بعامله ومن كان معه بالمدينة من بني أمية وإخراجهم إياهم منها إلا من كان من ولد عثمان بن عفان. فجهز إليهم مسلم بن عقبة المزني في أهل الشام، وأمره بقتال أهل المدينة، فإذا فرغ من ذلك سار إلى ابن الزبير بمكة، وكان مسلم مريضاً، في بطنه الماء الأصفر، فقال له يزيد: إن حدث بك الموت فولّ الحصين بن نمير الكندي على جيشك، فسار حتى قدم المدينة، فقاتله أهل المدينة فظفر بهم ودخلها وقتل من قتل منهم، وأسرف في القتل فسمي بذلك مسرفاً، وأنهب المدينة ثلاثاً. ثم سار إلى مكة، فلما كان ببعض الطريق حضرته الوفاة، فدعا الحصين بن نمير فقال له: يا برذعة

الحمار، لولا إني أكره أن أتزود عند الموت معصية أمير المؤمنين ما وليتك، انظر إذا قدمت مكة، فاحذر أن تمكّن قريشاً من إذّك فتبولَ فيها ولا تكون إلا الوقاف ثم الثقاف ثم الانصراف. فتوفي مسلم المسرف، ومضى الحصين بن نمير إلى مكة، فقاتل ابن الزبير بها أياماً، وجمع ابن الزبير أصحابه، فتحصن بهم في المسجد الحرام وحول الكعبة، وضرب أصحاب ابن الزبير في المسجد خياماً ورفافاً يكتنون فيها من حجارة المنجنيق، ويستظلون فيها من الشمس. وكان الحصين بن نمير قد نصب المنجنيق على أبي قبيس وعلى الأحمر - وهما أخشبا مكة - فكان يرميهم بها فيصيب الحجارة الكعبة حتى تخرقت كسوتها عليها، فصارت كأنّها جيوب النساء، فوهنّ (الرمي بالمنجنيق) الكعبة. انتهى.

وأما خبر حريق الكعبة فقد ورد في كتب أخرى^(١).

ومن هذه الأعمال الثلاثة في السنين الثلاثة - التي هي مدة خلافته - يتبين أنّ يزيد لا يهمه سفك الدماء البريئة من أجل الوصول إلى الحكم الذي مهده له معاوية. والعجب من الغزالي الذي يقول في باب اللعن من كتابه (إحياء العلوم): «فإن قيل: هل يجوز لعن يزيد لأنه قاتل الحسين أو أمر به؟ قلنا هذا لم يثبت أصلاً، فلا يجوز أن يقال: إنه قتله أو أمر به ما لم يثبت، فضلاً عن لعنه. لأنه لا يجوز نسبة مسلم إلى كبيرة من غير تحقيق، إلى أن قال: فإن قيل: أن يقال قاتل الحسين لعنه الله، أو الأمر بقتله لعنه الله. قلنا: الصواب أن يقال، قاتل الحسين إن

(١) كتاب الإمامة والسياسة: ١٢/٢.

مات قبل التوبة لعنه الله»^(١).

أقول: هل إن كتب التاريخ كلها لا تشكل دليلاً إثباتياً لإدانة يزيد في قتل الحسين عليه السلام وأصحابه؟! ولا أدري لماذا تغافل البعض عما كتبه ثقة المؤرخين عن أعمال يزيد (لعنه الله) الوحشية، وإرساله الجيش الشامي إلى المدينة المنورة وإباحتها لهم ثلاثة أيام، ولماذا نسوا أو تناسوا بقية أفعاله الشخصية من شربه للخمر وغير ذلك، بل واقتصر بعضهم على جريمته العظمى - قتل الإمام الحسين - مشككاً في صحتها ليدراً عنه لعن اللاعنين!! وإن تعجب من الغزالي وأمثاله ممن دافعوا عن يزيد والبغاة من أسلافه، فلا يقل عجبك من اهتمام بلد الحرمين الشريفين بكل كتاب يتولى مهمة الدفاع عن هؤلاء لا لشيء إلا ليغيظوا به قوماً مؤمنين، فقد وصلت طبعات كتاب «الخطوط العريضة» مثلاً إلى تسع طبعات كان آخرها - كما يظهر من مقدمته - في هذا البلد مصوراً عن الطبعة الثانية في جدّة، حتى لكأنه فتح في عالم التأليف، وقد ملأه بالدفاع عن يزيد وأسلافه حتى قال في حق يزيد ص (٤٠) ما نصه: «إن يزيد كانت سيرته سالحة كما شهد له بذلك محمد بن الحنفية بن علي بن أبي طالب»!!!

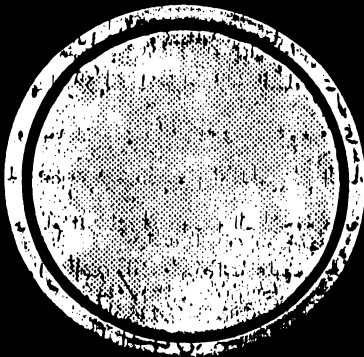
ولعل الأعجب من هذا كله أن تمثل مثل هذه الكتب الغثة التراث الفكري لبلد شع منه نور الهداية والعلم والفضيلة إلى كل الدنيا، فتقوم إدارة المطبوعات بوزارة معارفه - وزارة المعارف في المملكة العربية السعودية - بالسماح في طبع كتاب تغنيك منه معرفة العنوان عما أودع فيه من قيء يقرف الإنسان بما هو إنسان. وقد وضعنا صورة لغلاف الكتاب في الصفحة الآتية.

(١) إحياء العلوم للغزالي: ٢/٢٧٦.

المكتبة العربية للبيروت
وزارة المعارف
المكتبات المدرسية

حَقَائِقُ عَنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ

يُزَيْدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ



مسلم بن عقبة

هذا أحد صنایع يزيد بن معاوية - وهو مخلوق مسمم الطبيعة، في مسلاخ إنسان على حدّ تعبير العقاد - وقد بلغ الغاية في التنكيل بأنصار عليّ وأنصار أبي عبدالله الحسين عليه السلام، وكان على ما وصف المؤرخون «أعور، أمغر، ثائر الرأس، كأنما يقلع رجله من وحل إذا مشى» وقد بلغ من ضراوته بالشرّ وهو شيخ فانٍ مريض، أنه أباح المدينة - حرم النبي صلى الله عليه وآله - «أباحها ثلاثة أيام، واستعرض أهلها بالسيف جزراً كما يجزر القصاب الغنم، حتى ساخت الأقدام في الدم...!! وقاتل أبناء المهاجرين والأنصار، وذرية أهل بدر، وأخذ البيعة ليزيد بن معاوية على كل من استبقاه من الصحابة والتابعين، على أنه عبدٌ قنٌ لأمير المؤمنين...» وإنطلق جنده في المدينة إلى جوار قبر النبي صلى الله عليه وآله يأخذون الأموال، ويفسقون بالنساء...!! حتى بلغ القتلى على تقدير (الزهري) سبعمائة من وجوه الناس، وعشرة آلاف من الموالي!.

ثم كتب إلى يزيد، يصف له ما فعل، وصف البطل الظافر المتهلل بعد كلام طويل يقول: «... فأدخلنا الخيل عليهم.. فما صليت الظهر - أصلح الله أمير المؤمنين - إلا في مسجدهم بعد القتل الذريع والإنتهاب العظيم، وأوقعنا بهم السيوف، وقتلنا من أشرق لنا منهم، واتبعنا مدبرهم!! وأجهزنا على جريحهم، وإنتهبناهم ثلاثاً كما قال أمير المؤمنين - أعزّ الله نصره - وجعلت دور بني الشهيد عثمان بن عفان في حرزٍ وأمان، والحمد لله الذي شفا صدري من قتل أهل الخلاف القديم، والنفاق العظيم، فطالما عتوا، وقديما ما طغوا، أكتب هذا إلى أمير المؤمنين وأنا في منزل سعيد بن العاص مدنفاً مريضاً، ما أراني إلا

لمآبي، فما كنت أبالي متى متُّ بعد يومي هذا!!!»^(١)

ويقول العقاد في تعليل هذا الحقد:

«وكل هذا الحقد المتأجج في هذه الطوية العفنة إنما هو الحقد في طبائع المسخاء الشائنين... يوهم نفسه أنه الحقد من ثار عثمان أو من خروج قوم على ملك يزيد»^(٢).

٣- في عهد عبد الملك بن مروان

(الحجاج بن يوسف الثقفي)

يحدثنا هشام بن السائب الكلبي عن أبيه أنه قال: أدركت (بني أود) وهم يعلمون أبناءهم وخدمهم سب علي بن أبي طالب عليه السلام، وقد دخل رجل منهم يقال له عبدالله بن إدريس بن هاني على الحجاج الثقفي وكلمه بكلام أغلظ له الحجاج في الجواب فقال: (لا تقل هذا يا أمير فلا لقريش منقبة ولا لشقيف منقبة يعتدون بها إلا ونحن نعتد بمثلها).

قال الحجاج: وما مناقبكم؟

قال: ما ينقص عثمان ولا يذكر بسوء في نادينا قط، ولا رؤي خارجي منا قط، ولم يشاهد أحد منا مع (أبي تراب) في مشاهده إلا رجل واحد، فأسقط ذكره عندنا، فلا قدر له عندنا ولا قيمة، ولم يتزوج أحد منا امرأة إلا ويسأل عن حبها لأبي تراب أو إنَّها تذكره بخير، فإن قيل له تفعل ذلك إجتنبها ولم

(١) مروج الذهب: ٦٥/٢، والإمامة والسياسة: ١٨٦/١.

(٢) ابوالشهداء/٩٠.

يتزوجها، ولم يولد لنا ذكر وسميناهُ عليّاً أو حسناً أو حسيناً ولا ولدت لنا جارية وسميناها فاطمة، ونذرت امرأةً منّا (حين أقبل الحسين إلى العراق) إن قُتل تنحر عشرة من الإبل، فلما قتل وقت بنذرهما، وقال لنا عبد الملك: يا بني أود أنتم الشعار دون الدثار، وأنتم الانصار بعد الأنصار، وليس في الكوفة ملاحه إلا ملاحه بني أود. فضحك الحجاج، ثم دعا هذا الرجل إلى البراءة من علي، قال: وأزيدك حسناً وحسيناً^(١)!!

قال ابن قتيبة الدينوري المتوفى سنة ٢٧٦ هـ في كتابه الإمامة والسياسة: «ذكروا أنَّ عبد الملك بن مروان (الخليفة الأموي) لما كتب إلى الحجاج يأمره بالمسير إلى العراقيين ويحتال لقتلهم، توجه معه ألفا رجل من مقاتلة أهل الشام وحماتهم، وأربعة آلاف من أخلاط الناس، وتقدم بألفي رجل، وتحرى دخول البصرة يوم الجمعة وقت أوان الصلاة، فلما دنا من البصرة، أمرهم أن يتفرقوا على أبواب المسجد، على كل باب مئة رجل بأسيافهم تحت أرديتهم، وعهد إليهم أن إذا سمعتم الجلبة في داخل المسجد والواقعة فيهم فلا يخرجن خارجاً من باب المسجد حتى يسبقه رأسه إلى الأرض، وكان المسجد له ثمانية عشر باباً، يدخل منها إليه، فافترق القوم عن الحجاج فبدروا إلى الأبواب، فجلسوا عندها مرتدين ينتظرون الصلاة، ودخل الحجاج وبين يديه مئة رجل، وخلفه مئة، كل رجل منهم مرتد بردائه وسيفه قد أفضى به إلى داخل إزاره، فقال لهم: إني إذا دخلت فسأكلم القوم في خطبتي، وسيحصبونني، فاذا رأيتموني قد وضعت عمامتي على ركبتي، فضعوا أسيافكم واستعينوا بالله،

(١) مروج الذهب للمسعودي: ج ٣ ص ١٥٣، ط. دار الفكر سنة (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م) في أخبار الحجاج، وفرحة الغري لابن طاووس ١١٣/ المطبعة الجبدرية.

وأصبروا إنَّ الله مع الصابرين. فلما دخل المسجد، وقد حانت الصلاة، صعد المنبر، فحمد الله ثم قال: أيها الناس إنَّ أمير المؤمنين عبد الملك، أمير استخلفه الله عز وجل في بلاده وإرتضاهُ إماماً على عباده، وقد ولّاني مصركم، وقسمة فيثكم، وأمرني بإنصاف مظلومكم، وإمضاء الحكم على ظالمكم، وصرف الثواب إلى المحسن البريء، والعقاب إلى العاصي المسيء، وأنا متبع فيكم أمره، ومنفذ عليكم عهده، وأرجو لذلك من الله عز وجل المجازاة، ومن خليفته المكافاة، وأخبركم أنَّه قلدني بسيفين حين توليته إياي عليكم: سيف رحمة، وسيف عذابٍ ونقمة، فأما سيف الرحمة فسقط مني في الطريق، وأما سيف النقمة فهذا هو.

فحصبه الناس، فلما أكثروا عليه خلع عمامته، فوضعها على ركبته، فجعلت السيوف تبري الرقاب، فلما سمع الخارجون الكائنون على الأبواب وقيعة الداخلين، ورأوا تسارع الناس إلى الخروج، تلقوهم بالسيوف، فردعوا الناس إلى جوف المسجد، ولم يتركوا خارجاً يخرج، فقتل منهم بضعاً وسبعين ألفاً حتى سالت الدماء إلى باب المسجد، وإلى السكك^(١).

أقول: هكذا كانت نوعية الحكم الأموي، بالسيف ومنطق القوة دائماً، والحيلة والخداع أبداً، ولكن قد راق هذا الحكم لآخرين فاستماتوا دفاعاً عنه كما يظهر من كتاب «الحجاج رجل الدولة المفترى عليه».

ومن المحاججة التي جرت بين الحجاج وسعيد بن جبير قبل مقتله ما

يأتي:

(١) الإمامة والسياسة للدينوري: ٢٥٢ - ٢٦.

الحجاج: أخبرني مالك لم تضحك قط؟

قال سعيد: لم أر شيئاً يضحكني، وكيف يضحك مخلوق من طين، والطين تأكله النار ومنقلبه إلى الجزاء، واليوم يصبح ويمسي في الإبتلاء.

قال الحجاج: فأنا أضحك.

قال سعيد: كذلك خلقنا الله أطواراً.

قال الحجاج: هل رأيت شيئاً من اللهو؟

قال: لا أعلمه.

فدعا الحجاج بالعود والناي، وقال: فلما ضرب بالعود، ونفخ في الناي بكى

سعيد.

قال الحجاج: ما يبكيك؟

قال: يا حجاج ذكرتني أمراً عظيماً، والله لا شبعْتُ ولا رويتُ ولا اكتسيتُ، ولا زلتُ حزيناً لما رأيت.

قال الحجاج: وما كنت رأيت هذا اللهو؟

قال سعيد: بل هذا والله الحزن يا حجاج، أما هذه النفخة، فذكرتني يوم ينفخ في الصور، وأما هذا المصران^(١) فمن نفس سُحشر معك إلى الحساب، وأما هذا العود فثبت بحق وقطع لغير حق.

فقال الحجاج: أنا قاتلك.

قال سعيد: قد فرغ من تسبب في موتي.

قال الحجاج: أنا أحبُّ إلى الله منك؟

(١) المصران: المراد به الأوتار التي يضرب عليها، لأنها مأخوذة من مصارين (أمعاء الحيوانات).

قال سعيد: لا يقدم أحد على ربّه حتى يعرف منزلته منه، والله بالغيب أعلم.
قال الحجاج: كيف لا أقدم على ربي في مقامي هذا، وأنا مع إمام الجماعة^(١)، وأنت مع إمام الفرقة والفتنة؟
قال سعيد: ما أنا بخارج عن الجماعة، ولا أنا براضي عن الفتنة، ولكن قضاء الرب نافذ لا مردّ له.

قال الحجاج: كيف ترى ما نجمع لأمر المؤمنين؟
قال سعيد: لم أر.

فدعا الحجاج بالذهب والفضة والكسوة والجوهر، فوضع بين يديه.

قال سعيد: هذا حسن إن قمت بشرطه.

قال الحجاج: وما شرطه؟

قال: أن تشتري له - الخليفة عبد الملك - بما تجمع الأمن من الفرع الأكبر يوم القيامة، وإلا فإن كل مرضعة تذهل عما أرضعت، ويضع كل ذي حملٍ حملة، ولا ينفعه إلا ما طاب منه.

قال الحجاج: فترى طيباً؟

قال: برأيك جمعتُهُ، وأنت أعلم بطيبه.

قال الحجاج: أتحبُّ أنَّ لك شيئاً منه؟

قال: لا أحبُّ ما لا يحبُّ الله.

قال الحجاج: ويلك.

(١) يريد الحجاج أن من كان مع الجماعة فهو قد أقدم على ربه وإن كان رئيس الجماعة فاسقاً، ومن كان في غير صفوف الجماعة، فهو لا يقدم على ربه حتى وإن كان مع الحسين عليه السلام.

قال سعيد: الويل لمن زحزح عن الجنة، فأدخل النار.

قال الحجاج: اذهبوا به فاقتلوه.

قال: إني أشهدك يا حجاج أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأنَّ محمداً

عبدهُ ورسوله، استحفظهن يا حجاج حتى ألقاك. فلما أدبر ضحك.

قال الحجاج: ما يضحكك يا سعيد؟

قال: عجبْتُ من جرأتك على الله، وحلم الله عليك!

قال الحجاج: إنما أقتل من شقَّ عصا الجماعة، ومالَ إلى الفرقة التي نهى الله

عنها، اضربوا عنقه.

قال سعيد: حتى أصلي ركعتين. فاستقبل القبلة وهو يقول: وجهتُ وجهي

للذي فطر السموات والأرض حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين.

قال الحجاج: أحرفوه عن القبلة إلى قبلة النصارى، الذين تفرَّقوا واختلفوا

بغياً بينهم، فإنه من حزبهم، فصرف عن القبلة.

فقال سعيد: فأينما تولوا فثمَّ وجه الله الكافي بالسرائر...

قال الحجاج: لم نوكل بالسرائر، وإنما وكلنا بالظواهر.

قال سعيد: اللهم لا تترك له ظلمي، واطلبه بدمي، واجعلني آخر قتيل يُقتل

من أمة محمد. فضربت عنقه.

وقال قائل: إنَّ الحجاج لم يفرغ من قتله حتى خولط في عقله، وجعل يصيح

قيودنا (يعني القيود التي كانت في رجل سعيد بن جبير) ويقول: متى كان

الحجاج يسأل عن القيود أو يعبأ بها؟^(١)

وقال سعيد بن بشير: إنَّ عبد الملك (الذي جعل الحجاج سنداً له يفعل

ما يشاء) حين ثقل جعل يلوم نفسه، ويضرب يده على رأسه، وقال: وددتُ أنني كنت أكتسب يوماً بيوم ما يقوتني وأشتغل بطاعة الله. فذكر ذلك لابن خازم فقال: الحمد لله الذي جعلهم يتمنون عند الموت ما نحن فيه، ولا نتمنى عند الموت ما هم فيه^(١).

وقال عمران بن موسى المؤدب: يروى أن عبد الملك بن مروان لما اشتد مرضه قال: ارفعوني على شرف ففعل ذلك، فتنسم الروح ثم قال: يا دنيا ما أطيبك! إن طويلك لقصير وإن كيدك لحقير وإن كنا منك لفي غرور! وتمثل بهذين البيتين:

إن تناقش يكن نقاشك يار بٍ عذاباً، لا طوق لي بالعذاب
أو تجاوز، فانت رب صفوح عن مسيء ذنوبه كالتراب
ويروى أن هذه الأبيات تمثل بها معاوية.

وقال صاحب الكامل في التاريخ: «ويحق لعبد الملك أن يحذر هذا الحذر ويخاف، فإن من يكن الحجاج بعض سيئاته يعلم على أي شي يقدم عليه»^(٢).
وقال عبد الملك لسعيد بن المسيب: يا أبا محمد صرتُ أعمل الخير فلا أسرَّ به، وأصنع الشر فلا أساء به، فقال: الآن تكامل فيك موت القلب^(٣).
وكان عبد الملك أول من غدر في الإسلام... وأول من نهى عن الأمر بالمعروف، فإنه قال في خطبته بعد قتل ابن الزبير، ولا يأمرني أحد بتقوى الله بعد مقامي هذا إلا ضربت عنقه^(٤).

(١) الكامل في التاريخ، ابن الأثير ج ١٨٢/٣ - ١٨٣.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

٤ - في عهدي هشام والوليد ابني عبد الملك

ومتما يدل على فساد الحكم الأموي وبلوغه الذروة في الجريمة زيادة على ما تقدّم من أحداث وجرائم وموبات عظيمة هو أنه عندما قُتل زيد بن عليّ بن الحسين بالكوفة خشي أصحابه من التمثيل به - كما خشي آل عليّ من قتل في التمثيل بجسد الإمام عليّ من قبل أعدائه أن دَفنوه علانية، أو عَيّنوا عند دَفنه قبره - وكان الوقت ليلاً، ولم يعرف بعدُ القوم بسقوط زيد بن عليّ قتيلاً، فدَفنوه في (نهر يعقوب) وكانوا قد سكروا النهر، ثم حفروا له في بطنه قبراً ودَفنوه في ثيابه ثم أجزوا عليه الماء، ووشى به الواشون، فاستخرجه أعداؤه الأمويون وقطعوا رأسه وصلبوا جسده، ثم أمروا بحراسته لثلاثين يوماً، فمكث يُحرس زماناً وبيعت برأسه إلى هشام بن عبد الملك، فأمر به فُنصِبَ على باب مدينة دمشق، ثم أرسل به إلى المدينة، ثم حمل إلى مصر، فنصب بالجامع حتى سرقه أهل مصر ودَفنوه^(١).

وحين ولّي الوليد الحكم، كتب إلى عامله في العراق - وكان يوسف بن عمر الثقفي - يقول له: «إذا أتاك كتابي هذا فانظر عجل العراق - يعني به جسد زيد بن عليّ - فاحرقه ثم إنسه في اليمّ نسفاً»، وقد نفذ يوسف بن عمر هذا وأمر خراش بن حوشب: «فأنزل زيدا من جذعه وأحرقه بالنار، ثم رضه فجعله في قوصرة ثم جعله في سفينة ثم ذراه في الفرات»^(٢).

(١) الأعلام / للزركلي: ٥٩٣/٣ في ترجمة زيد بن عليّ.

(٢) الطبري: ٥٠٣٨/٥ ط الاستقامة بالقاهرة.

أضواء على الحكم العباسي

وبعد أن وقفنا على صورة الواقع الأموي وعرفنا حقيقة هذا الحكم كان لا بُدَّ من الوقوف على معرفة واقع الحكم الذي خلفه لترى مدى إنطباق مفهوم اسم الخلافة على هذا الحكم أو عدم إنطباقه، ولترى صدق أو كذب ما يقوله البعض بأن: «الخلافة العباسية كانت رمزاً للإسلام والمسلمين في ذلك الوقت»^(١) وإليك الآن ما يوضح عدم استحقاق العباسيين لأن يكونوا بحكمهم قدوة لغيرهم.

١- المنصور العباسي

كان من رأي ابن هبيرة أن لا يعطي طاعة لبني العباس، وكان رأيه أن يدعو إلى محمد بن عبدالله بن الحسن، فاطلع على ذلك أبو العباس وخاف أن يشور اليمانية على ابن هبيرة في ذلك، فكاتبهم أبو جعفر وقال في كتابه لهم: السلطان سلطانكم، والدولة دولتكم. وكتب إلى زياد بن صالح الحارثي بذلك، وكان عامل ابن هبيرة في المدينة. وذكروا أن رجلاً من قيس يقال له أبو بكر ابن مصعب العقيلي، سعى في كتاب الصلح والأمان عند أبي جعفر حتى تم له،

(١) هذا الكلام لصاحب كتاب الشيعة عبر التاريخ/١٤٢.

فأتى ابن هبيرة، وفيه:

«بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب من عبدالله بن محمد بن عليّ أبي جعفر ولي أمر المسلمين، الى يزيد بن هبيرة ومن معه من أهل الشام والعراق وغيرهم في مدينة واسط^(١) وأرضها من المسلمين والمعاهدين ومن معهم من وزرائهم، إني آمنتكم بأمان الله الذي لا إله إلا هو الذي يعلم سرائر العباد وضماير قلوبكم... أماناً صادقاً لا يشوبه غش ولا يخالطه باطل، على أنفسكم وذرائيكم وأموالكم، واعطيت يزيد بن عمر بن هبيرة ومن آمنته في أعلى كتابي هذا فأنتم وهم آمنون بأمان الله، ليس عليك حدّ ولا تؤاخذ بذنب أتيته وكنت عليه في خلاف أو مناوأة أو قتل أو زلة، أو جرم أو جنائية، أو سفك دماء خطأً أو عمداً، أو أمر سلف منك أو منهم صغيراً وكبيراً، في سرّ أو علانية، ولا ناقض عليك ما جعلت لك من أمانني هذا ولم أحنك فيه ولا ناكث عنه، وأذنت لك في المقام في المدينة المشرفة إلى الأجل الذي سألت، ثم أسلك حيث بدا لك من الأرض آمناً مطمئناً... وإنّ عبدالله بن محمد إن نقض ما جعل لكم في أمانكم هذا فنكت أو غدر بكم أو خالف إلى أمرٍ تكرهه... فلا قبل الله منه صرفاً ولا عدلاً، وهو بريء من محمد بن عليّ... وعليه ثلاثون حجة يمشيها من موضعه الذي هو به من مدينة واسط إلى بيت الله الحرام الذي بمكة حافياً راجلاً، وكلّ مملوك يملكه من اليوم إلى ثلاثين حجة بشراء، أو هبة أحرار لوجه الله، وكل امرأة له طالق ثلاثاً، وكل ما يملكه من ذهب، أو فضة أو متاع، أو دابة غير ذلك فهو صدقة على المساكين، وهو يكفر بالله وبكتابه المنزل على

(١) واسط: بلد في وسط العراق.

نبيه والله عليه بما وكّد وجعل على نفسه في هذه الأيمان راعٍ وكفيل وكفى بالله شهيداً.

ولما جاء الكتاب إلى ابن هبيرة تردد فيه أربعين يوماً هو وأصحابه يتدبرون ويستخيرون الله في الخروج إليهم، ثم عزم الله له في القدوم على أبي العباس وأبي جعفر... وذكروا أنّ أبا العباس (السفاح) كتب إلى أبي جعفر: أن اقتل ابن هبيرة، فزاده أبو جعفر بالكتاب، فكتب إليه أبو العباس: والله لتقتلنه لأبعثن إليك من يخرجك من عندك ويتولى ذلك عليك... حتى إذا اجتمع أمرهم على قتله... أقبلوا نحوه، فلما رأهم قد أقبلوا إليه، قال: والله إن في القوم لشراً. فلما دنوا منه قام أبو عثمان فقال: ما وراءكم؟ فنضحه الهيثم بالسيف فأصاب جبل عاتقه فصرعه، وقام ابنه داود فقاتل، ففترقوا عليه فقتلوه ومواليه، ثم مضوا نحو ابن هبيرة فخرّ ساجداً وقال: ويحكم! نحوا عني هذا الصبي لا يرى مصري. قال: فضرب حتى مات ساجداً ثم أخذوا رؤوسهم فأثوا بها أبا جعفر»^(١).

كتاب أبي مسلم الخراساني إلى المنصور

«... أما بعد، فإنّي كنت اتخذت أخاك إماماً ودليلاً على ما افترض الله على خلقه، وكان في محله من العلم وقربته من رسول الله ﷺ بحيث كان، فقمعني بالفتنة واستجهلني بالقرآن فحرّفه عن مواضعه طمعاً في قليل قد نعاه إلى خلقه فمثل إليّ الظلالة في صورة الهدى، فكان كالذي ذلّي بفرور، حتى وترت أهل

(١) الإمامة والسياسة: ١٢٦/٢ - ١٣١ وقد ذكر القصة بكاملها.

الدين والدنيا في دينهم واستحللتُ بما كان من ذلك من الله النعمة، وركبت المعصية في طاعتكم وتوطئة سلطانكم حتى عرفكم من كان يجهلكم وأوطأت غيركم العشاء (الظلمة) بالظلم والعدوان...»^(١).

المنصور والعلويون

قد فعل المنصور بالعلويين ما فعل، وقد روى التاريخ عن بطش المنصور بأولاد عليّ بن أبي طالب عليه السلام ما تقشعر له الأبدان لشدة الفتك وضروب وفنون القتل وأنواع السجون في المطامير وبطون الأرض التي يحبس فيها هؤلاء. يقول محمد عليّ طاهر: «وكان المنصور يحبس المتهمين السياسيين من آل البيت النبوي في مطامير ويقيدهم بالحديد، ويضربهم ويكسر أعضاءهم ويجلدهم، ويفقأ عيونهم، وكانوا لا يرون النور لا نهاراً ولا ليلاً، بل كانوا يعرفون الوقت بمرور زمن من قراءتهم أحزاب القرآن!! وكان المنادي ينادي من حين إلى آخر بين هؤلاء المساجين: هاتوا أحدكم لنقتله، فيتسابقون على الموت»^(٢).

وقد فعل المنصور ببني الحسن بن عليّ خاصة أقسى ما يفعله الوحش الهائج، على أن للوحش الهائج حدوداً لهياجه وضراوته، أما المنصور فلم يعرف التاريخ لوحشيته حدوداً حتى مات، فقد أخذ من العلويين مشايخهم، مثل عبدالله المحض بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب - وكان هذا شيخ الطالبين

(١) الإمامة والسياسة: ١٣٢/٢ - ١٣٣.

(٢) ظلام السجن ٤٠١/ عن الطبري ج ٩. طبعة إحياء الكتب العربية.

في عصره - وأخذ بنيه وإخوته وبني إخوته سادات بني الحسن وسجنهم وقتل عدة منهم في الحبس ومات الآخرون في حبسه»^(١). وقد روي أنه خرج حاجب المنصور مرةً فقال: من كان على الباب من بني الحسن فليدخل، فدخل مشايخ بني الحسن فعدل بهم إلى مقصورة، ثم أدخل الحدادين من باب آخر فقيدهم وحملهم إلى السجن وحبسهم حتى ماتوا في حبسه بالكوفة^(٢).

ومن غرائب ظلم المنصور: أن رجلاً من بني الحسن جاء حتى وقف على المنصور، فقال له المنصور: ما جاء بك؟ قال: جئتُ تحبسي عند أهلي، فإنني لا أريد الدنيا بعدهم.. فحبسه معهم وكان ذلك الرجل علي بن الحسن بن الحسن ابن علي بن أبي طالب عليه السلام، وكان من أحسن الناس صورة... وكان يسمى (الديباج الأصفر) لحسنه وجماله، فاحضره المنصور وقال له: أنت الديباج الأصفر.

فقال: كذا يقولون.

قال المنصور: لأقتلك قتلة لم أقتلها أحداً...!!

ثم أمر فبني عليه اسطوانة وهو حي فمات فيها..^(٣)

(١) مقاتل الطالبين / الأبي الفرج الإصبهاني / ١٧٨.

(٢) تذكرني هذه القصة بما فعله النظام البعثي بتسمانة تاجر كبير من أهالي النجف وكربلاء، حيث استدعاهم النظام لأجل إعطائهم إجازة استيراد الأجناس الأجنبية، وطلب منهم أن يأتوا بوثائقهم الرسمية، وما أن وصلوا إلى بغداد حتى أخذ يدخلهم خمسة خمسة، ويحب كل وثائقهم مع دفتر الصكوك ومفاتيح السيارات يأخذ عناوين أهلهم ثم يركبهم سيارة ترميمهم على الحدود العراقية الإيرانية، ثم يقول لهم: إذا رجع أحدكم إلى هذا المكان فيكون الرصاص مستقبلاً له. وهكذا رمى بهؤلاء التسمانة من المراقبين خارج الحدود مع سلبهم ونهبهم وأتبعهم بعوائلهم مجردين، لأنهم من أتباع مسلک الإمام علي عليه السلام في العقيدة والعمل ولم ينضوا في مسلک البعثيين الطغاة الكفرة.

(٣) تاريخ الدول الإسلامية / ١٦٤، ومقاتل الطالبين / ٢٠٠.

هذا مضافاً لملاحقة المنصور (للنفس الزكية) وقتله إياه، وملاحقته إبراهيم ابن عبدالله والمئات من مشاهير السادات العلويين الذين لاحقهم بنو العباس وشرّدوهم في الأصقاع، وقد اضطر كثير منهم إلى التخفي في القرى النائية والقبائل البعيدة، وتغيير أسمائهم وبزّتهم وهياتهم وحشر أنفسهم حتى في الطوائف المسيحية والتظاهر بدين غير دينهم إيفالاً في التستر.

يقول جورج جرداق وهو يشير إلى أبيات أبي العلاء المعري في (عليّ والحسين):

وعلى الدهر من دماء الشهداء	عليّ ونجله شاهدان
فهما في أواخر الليل فجران	وفي أولياته شفقان
ثبتاً في قميصه ليجيء الحشر	مستعدياً إلى الرحمان

«وإني لأرى من لوعة العاطفة في هذه الأبيات الثلاثة ومما يختفي وراءها من ثورة الفكر والوجدان ما هو حقيق بأنّه يجمع القول المتلوع الثائر في إمتداد المأساة العلوية إلى مآسي أنصار الحقّ الذين أودوا، وجلدوا واضطهدوا، وشرّدوا في المفاوز والفلوات ليموتوا جوعاً وبرداً ودفنوا أحياء، وصلبوا وأحرقوا مع أبنائهم وإخوانهم، أنفة منهم لأن يخونوا ضمائرهم، فيتبرأوا من الإمام عليه السلام إسوة بالعبيد، وينكروا شرف الخلق الإنساني الذي استشهد الإمام في سبيله، ولكأنني أحس أن المأساة العلوية التي إمتدت عصوراً طويلاً تحيا بهذه الأبيات الثلاثة مادة وروحاً»^(١).

وقد ترجم أبو الفرج الإصبهاني (المتوفى سنة ٣٥٦ هـ) في

(١) الإمام عليّ، صوت العدالة الإنسانية/٣٦١.

مقاتل الطالبين، لشهداء من ذرية أبي طالب منذ عصر رسول الله ﷺ إلى الوقت الذي شرع في تأليف كتابه لنيف ومائتين من شهداء الطالبين وكلهم من سراة القوم ومن الأئمة والوجوه وأعلام الأدب والشعر والعلم والفضيلة ممن قُتلوا ظلماً وعدواناً بسيوف الناصبين لهم ولعلي البغضاء والعداوة^(١).

٢- الرشيد مع الإمام موسى بن جعفر عليه السلام

كانت الأخبار تصل إلى الرشيد بأن جماعة يقولون بإمامة موسى بن جعفر وتحمل إليه الأموال من المشرق والمغرب، فخرج الرشيد في تلك السنة إلى الحج، وبدأ بالمدينة فقبض فيها على أبي الحسن (موسى بن جعفر) وأرسله إلى عيسى بن جعفر المنصور، وكان على البصرة حينئذٍ ليحبسه، وقد كتب إليه الرشيد في دمه، فاستدعى عيسى بن جعفر بعض خاصته وثقاته فاستشارهم فيما كتبه إليه الرشيد، فأشاروا إليه بالتوقف عن ذلك والإستعفاء منه. فكتب عيسى إلى الرشيد يقول له: لقد طال أمر موسى بن جعفر ومقامه في حبسي، وقد إختبرت حاله ووضعت عليه العيون طول هذه المدة، فما وجدته يفتر عن العبادة، ووضعت من يسمع منه ما يقول في دعائه فما دعا عليك ولا علي ولا ذكرنا بسوء، وما يدعو لنفسه إلا بالمغفرة والرحمة، فإن أنت أنفذت إلي من يتسلمه مني، وإلا خليت سبيله فإني متحرج من سجنه.

وروي أن بعض عيون عيسى بن جعفر رفعه إليه أنه لیسמעه كثيراً يقول

(١) مقدمة مقاتل الطالبين / للسيد أحمد صقر.

في دعائه وهو مجبوس عنده:

«.. اللهم أنك تعلم أنني كنت أسألك أن تفرغني لعبادتك، اللهم وقد فعلت، فلك

الحمد...».

قال: فوجه الرشيد من تسلمه من عيسى بن جعفر بن المنصور، وصيّر به إلى بغداد، فسلّم إلى الفضل بن الربيع فبقي عنده مدة طويلة، فأراده الرشيد على شيء من أمره، فأبى: فكتب إليه بتسليمه إلى الفضل بن يحيى فتسلّمه منه وجعله في بعض حجر دوره ووضع عليه الرصد، وكان عليه السلام مشغولاً بالعبادة فوسّع عليه الفضل بن يحيى وأكرمه، فاتصل ذلك بالرشيد (وهو في الرقة) فكتب إليه ينكر عليه توسعه على موسى عليه السلام ويأمره بقتله، فتوقف في ذلك ولم يقدم عليه، فاغتاظ الرشيد لذلك.

ثم نقل الرشيد (موسى بن جعفر) إلى السندي بن شاهك ثم أمره فيه بأمره فامتثله، وكان الذي يتولى به السندي قتله عليه السلام ستماً جعله في طعام قدمه إليه، ويقال إنّه جعله في رطب فأكل منه فأحسّ بالسّم، ولبت ثلاثاً بعده موعوكاً منه ثم مات في اليوم الثالث. ولما مات موسى عليه السلام أدخل السندي بن شاهك عليه الفقهاء ووجوه أهل بغداد، وفيهم الهيثم بن عدي وغيره فنظروا إليه لا أثر به من جراح ولا خنق وأشهدهم على أنّه مات حتف أنفه، فشهدوا على ذلك، وأخرج ووضع على الجسر ببغداد، ونوديّ هذا موسى بن جعفر عليه السلام قد مات فانظروا إليه، فجعل الناس يتفرسون في وجهه وهو ميت...^(١).

(١) الإرشاد للشيخ المفيد / ٣٠٠-٣٠٢.

٣- المأمون مع الإمام الرضا عليه السلام

«ذكر محمد بن علي بن حمزة عن منصور بن بشير عن أخيه عن عبد الله بن بشير قال: أمرني المأمون أن أطول أظفاري على العادة، فلا أظهر لأحد ذلك، ففعلت، ثم استدعاني فاخرج إليّ شيئاً شبه التمر الهندي وقال لي: اعجن هذا بيدك جميعاً، ففعلت، ثم قام وتركني، فدخل على الرضا عليه السلام، فقال له ما خبرك؟ قال: أرجوا أن أكون صالحاً.

قال له المأمون: أنا اليوم بحمد الله أيضاً صالح، فهل جاءك أحد من المترفين في هذا اليوم؟ قال لا، فغضب المأمون وصاح على غلمانته، ثم قال: خذ ماء الرمان الساعة، فإنه مما لا يستغنى عنه، ثم دعاني، فقال: إئتنا برمان، فأتيته به، فقال لي: إعصره بيدك، ففعلت، وسقاه المأمون الرضا عليه السلام بيده، فكان ذلك سبب وفاته، ولم يلبث إلا يومين حتى مات عليه السلام.

ولما توفي الرضا عليه السلام كتم المأمون موته يوماً وليلة، ثم أنفذ إلى محمد بن جعفر الصادق عليه السلام وجماعة من آل أبي طالب الذين كانوا عنده فلما حضروه نعه إليهم وبكى وأظهر حزناً شديداً، وتوجعاً وأراهم إياه صحيح الجسد وقال: *يَعزُّ عليّ يا أخي أن أراك في هذه الحال، قد كنتُ أوْمَلُ أن أقدم قلبك فأبى الله إلا ما أراد ثم أمر بغسله وتكفينه وتحنيطه وخرج مع جنازته يحملها، حتى انتهى إلى الموضع الذي هو مدفون الآن فدفنهُ، والموضع دار حميد بن قحطبة.. بأرض طوس وفيها قبر هارون الرشيد وقبر أبي الحسن عليه السلام بين يديه في قبْلته»^(١).*

(١) الإرشاد للمفيد: ٣١٥ - ٣١٦.

٤ - بغض المتوكل العباسي لعلّي عليه السلام وذريته

ذكر ابن الأثير في حوادث سنة ست وثلاثين ومائتين فقال:

«في هذه السنة أمر المتوكل بهدم قبر الحسين بن علي عليه السلام وهدم ما حوله من المنازل والدور، وأن يُبذر ويسقى موضع قبره، وأن يمنع الناس من إتيانه، فنادى (عامل صاحب الشرطة) بالناس في تلك الناحية: من وجدناه عند قبره بعد ثلاثة، حبسناه في المطبق! فهرب الناس وتركوا زيارته وحُرث وزرع.

وكان المتوكل شديد البغض لعلّي بن أبي طالب عليه السلام ولأهل بيته، وكان يقصد من يبلغه عنه أنه يتولى علياً وأهله بأخذ المال والدم، وكان من جملة ندمائه عبادة المخنث، وكان يشدّ على بطنه تحت ثيابه مخدّة ويكشف رأسه وهو أصلع، ويرقص بين يدي المتوكل والمغنون يغنون: «قد أقبل الأصلع البطين، خليفة المسلمين» يحكي بذلك علياً عليه السلام، والمتوكل يشرب ويضحك، ففعل ذلك يوماً والمنتصر حاضر، فأوماً إلى عبادة يتهدده، فسكت خوفاً منه.

فقال المتوكل: ما حالك؟

فقام وأخبره، فقال المنتصر: يا أمير المؤمنين إن الذي يحكيه هذا الكاتب ويضحك منه الناس هو ابن عمك، وشيخ أهل بيتك وبه فخرك، فكل أنت لحمه إذا شئت، ولا تطعم هذا الكلب وأمثاله منه!

فقال المتوكل للمغنين: غنّوا جميعاً

غار الفتى لابن عمه رأس الفتى في جرّ أمة

فكان هذا من الأسباب التي استحلّ بها المنتصر قتل المتوكل.

وقيل إن المتوكل كان يبغض من تقدمه من الخلفاء - المأمون والمعتمد

والواثق - في محبة عليّ وأهل بيته، وإنما كان ينادمه ويجالسه جماعة ممن اشتهروا بالنصب والبغض لعلّي، منهم: عليّ بن الجهم، الشاعر الشامي من بني شامة بن لؤي، وعمر بن فرح الرضّجي، وأبو السمط من ولد مروان بن أبي حفصة من موالي بني أمية، وعبدالله بن محمد بن داود الهاشمي المعروف بأبي اترجة.

وكانوا يخوّفونه من العلويين، ويشيرون عليه بإبعادهم، والإعراض عنهم، والإساءة إليهم، ثم حسنوا له الواقعة في أسلافهم الذين يعتقد الناس علوّ منزلتهم في الدين، ولم يبرحوا به حتى ظهر منهم ما كان، ففطت هذه السيئة جميع حسناته، وكان من أحسن الناس سيرة، ومنع الناس من القول بخلق القرآن إلى غيره من المحاسن...^(١)

أقول: إذا كانت الأعمال الحسنة للخليفة تقاس بارتباطه بالشريعة الإسلامية، فأبى عمل حسن منه إذا كان يشرب الخمر ويستهزئ بالإمام عليّ أمير المؤمنين عليه السلام الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وآله ما قال، وإذا كان يهدم قبر الحسين عليه السلام الذي قال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله ما قال، وقد تقدم فلا نعيد، وقد قال عنهم القرآن على لسان الرسول صلى الله عليه وآله: ﴿هل لأسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى﴾^(٢)!

إنّ ميول حكام بني العباس إلى الجريمة ورغباتهم في ملذات الدنيا وجنوحهم إلى اللهو والمجون وابتعادهم عن الشريعة السمحاء كل ذلك من

(١) الكامل في التاريخ، لابن الأثير: ٣١٨/٤ - ٣١٩.

(٢) الشورى: ٢٣.

الأدلة الدامغة التي سطرها التاريخ الإسلامي ليكشف بوضوح عن الخطأ الكبير في نسبة تصرفاتهم إلى الدين الإسلامي الحنيف، ومن المؤسف حقاً أن يسجل البعض من مؤرخي المسلمين في حديثه عنهم - لا سيما المتوكل - ما يشيد بسيرته.

والحق أن منطلق هذه الإشادة بتلك السيرة المعوجة كان معدناً ثراً غنياً لهؤلاء الحكام أنفسهم، لهذا قد أغدقوا الأموال من أجل إشاعة السكوت وتلقي تلك التصرفات الخارجة عن الإسلام بالقبول.

ولهذا فقد رأينا في سجل المؤمنين بوادر خالدة إزاء إهتضام الحقوق والخروج على الطغاة مهما كلفهم الأمر ذلك، ولو أردنا سرد الأمثلة على ذلك لطال بنا المقام، ولكن من المهم أن ننبه على أن أساس ذلك كله هو اختلاف وجهات النظر بين المسلمين في مسألة الحاكم الفاسق وهل يجوز عزله أو استبقاؤه؟ والغريب من بعض المسلمين تمجيدهم لمن هو على شاكلة المتوكل فضلاً عن عدم القول بوجود خلعه من الحكم!!

المثل الأعلى في سيرة أهل البيت عليهم السلام

إنَّ سيرة أهل البيت عليهم السلام طافحة بكل معاني الخير والفضيلة، لأنَّهم من شجرة النبوة و معدن الرسالة و مختلف الملائكة، فهذا عليُّ عليه السلام يقول: «فوالله لو أعطيت الأقاليم السبعة بما تحت أفلاكها على أن أعصي الله في نملة أسلبها جلب شعيرة ما فعلت، وإنَّ دنياكم عندي لأهون من ورقة في فم جرادة تقضمها»^(١). ويقول عليه السلام في مكان آخر: «فوالله ما كنزت من دنياكم تبراً، ولا اذخرت من غنائمها وفراً، ولا أعددت لبالي ثوبي طمرا... هيهات أن يغلبني هواي ويقودني جنسي إلى تخير الأطعمة، ولعلَّ بالحجاز أو اليمامة من لا طمع له في القرص ولا عهد له بالشبع، أو أبيت مبطاناً و حولي بطونٌ غرثى وأكباد حزى... أأقنع من نفسي بأن يقال أمير المؤمنين ولا أشاركهم في مكاره الدهر أو أكون أسوة لهم في جشوبة العيش»^(٢).

ويقول أيضاً في مكان آخر: «والله لئن أبيت على حسك السعدان مسهداً أو أجزر في الأغلال مصفداً أحب إليَّ من أن ألقى الله ورسوله صلى الله عليه وآله يوم القيامة ظالماً لبعض العباد، وغاصباً لشيء من الحطام»^(٣).

وقد دخل عليه يوماً ابن عباس بذي قار والإمام يخصف نعله، فسأله الإمام ٧

عن قيمة هذا النعل؟

(١) الإمام عليُّ عليه السلام / نهج البلاغة ج ٢ / ٢١٨/٢.

(٢) نهج البلاغة: ٤٠/١.

(٣) نهج البلاغة: ٢١٦/٢.

فيقول ابن عباس: لا قيمة لها يا أمير المؤمنين.

فيقول الإمام عليه السلام: «والله لهي أحب إليّ من إمارتكم إلّا أن أُقيمَ حقّاً أو أُدفعَ باطلاً»^(١).
والإمام الحسن عليه السلام يقول عندما دخل عليه جنادة بن بني أمية في مرضه الذي توفي فيه فقال له: عظني يا بن رسول الله. قال عليه السلام نعم:

«استعد لسفرك، وحصل زادك قبل حلول أجلك، واعلم إنك تطلب الدنيا والموت يطلبك، ولا تحمل هم يومك الذي لم يأتِ على يومك الذي أنت فيه، واعلم إنك لا تكسب من المال شيئاً فوق قوتك إلّا كنت خازناً لغيرك، واعلم أن الدنيا في حلالها حساب، وفي حرامها عقاب، وفي الشبهات عتاب، فانزل الدنيا منزلة الميتة، خذ منها ما يكفيك، فإن كان حلالاً كنت قد زهدت فيها، وإن كان حراماً لم يكن فيه وزر، فأخذت منه كما أخذت من الميتة، وإن كان العتاب فالعتاب يسير، واعمل لدنياك كأنك تعيش أبداً، واعمل لآخرتك كأنك تموت غداً، وإذا أردت عزّاً بلا عشيرة وهيبة بلا سلطان، فاخرج من ذل معصية الله إلى عزّ طاعة الله عزّ وجلّ...»^(٢).

وقد تقدم تنازل الإمام عليه السلام من أجل بقاء الإسلام قوياً في مقابلة الأعداء، إذ رأى أن معاوية لا يخضع إلّا بمحق المسلمين، فتنازل عن حقه لأجل المصلحة الأهم.

ومما كتب الحسين عليه السلام إلى معاوية جواباً عن كتاب كتبه إليه.

«... ولعمري ما وفيت بشرط، ولقد نقضت عهدك بقتلك هؤلاء النفر الذين قتلتم بعد الصلح والأيمان واليهود والمواثيق، فقتلتم من غير أن يكونوا قاتلوا أو قتلوا، ولم يفعل ذلك بهم إلّا لذكورهم فضلنا وتعظيمهم حقنا، قتلتم مخافة أمرٍ لملك لو لم تقتلهم من قبل أن يفعلوا

(١) نهج البلاغة: ٧٦/١ خطبة ٢٢.

(٢) أعيان الشيعة: ٤ ق ١٠٥/١.

وماتوا قبل أن يدركوا، فأبشر يا معاوية بالقصاص، واستيقن بالحساب، واعلم أن الله تعالى كتاباً لا يبادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، وليس الله بناس لأخذك بالظنة، وقتل أوليائه على التهمة، ونفيك أوليائه من دورهم إلى دار الغربة، وأخذك الناس ببيعة ابنك غلام حدث، يشرب الخمر ويلعب بالكلاب، لا أعلمك إلا وقد خسرت نفسك وبترت دينك وغششت رعبتك واخربت أمانتك وسمعت مقالة السفية الجاهل، واخضعت الورع التقى لأجلهم والسلام»^(١).

وسوف نذكر^(٢) أن الحسين عليه السلام تقدم للشهادة مع أهل بيته وأصحابه ولم يبايع للظلم والفسق، وقد كان بإمكانه المبايعة ويكون في أحسن حال من حالات أهل الدنيا، لكنه فضل الشهادة على الحياة مع الظالمين، وهذه سيرة المرسلين سلام الله عليهم أجمعين.

ولقد عاصر الإمام زين العابدين (علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام) استبداد واستهتار بني أمية، وولوغهم في الدماء، فبقي عليه السلام جليس داره محزوناً ثاكلاً لا يتمكن أحد أن يقربه، ولا يتمكن أن يتصل بالناس لتعريفهم مبادئ دينهم، فاضطر أن يتخذ من أسلوب الدعاء الذي هو أحد الطرق التعليمية لتهديب النفوس ومعرفة الأحكام والآداب الإسلامية ليكون قد عمل بواجبه من تلقين الناس روحية هذا الدين الأصيل، ولم تكن السلطة ملاحقة له لابتعاده عن الحكم. وقد جمعت أكثر هذه الأدعية الثمينة في ما يعرف بـ (الصحيفة السجادية) فوصل إلى غايته من تعليم الدين والأخلاق التي يرتضيها ربُّه سبحانه، فمن تلك الأدعية ما كان في بيان فضل الله تعالى على العبد وعجز العبد عن أداء حق الله تعالى مما لا يتمكن العبد أن يكفر عن

(١) الكشي في رجاله / ٥٠، وبحار الأنوار: ١٤٩/١٠.

(٢) راجع ملحق رقم (٤).

معصية واحدة من معاصيه، فقال:

«يا إلهي لو بكيت إليك حتى تسقط أشْفَارُ عيني، وانتحبتُ حتى ينقطع صوتي، وقمتُ لك حتى تنتشر^(١) قدماي، وركعت لك حتى ينخلع صُلْبِي، وسجدتُ لك حتى تنفقاُ حدقتاي، وأكلت تراب الأرض طول عمري، وشربتُ ماء الرماذ آخر دهرِي، وذكرْتُكَ في خلال ذلك حتى يكلّ لساني، ثم لم أرفع طرفي إلى آفاق السماء استحياءً منك ما استوجبْتُ بذلك محو سيئةٍ واحدة من سيئاتي»^(٢).

ويعلمنا ﷺ وجوب مراعاة حقوق الآخرين، ومعونتهم والشفقة والرأفة عليهم تحقيقاً لمعنى الأخوة الإسلامية فيقول:

«اللهم إني أعتذر إليك من مظلوم ظلمت بحضرتي ولم أنصره، ومن معروف أسديت إلي فلم أشكره، ومن مُسيء اعتذرت إلي فلم أعذره، ومن ذي فاقة سألني فلم أؤثره، ومن حقّ ذي حقّ لزمني لمؤمن فلم أوفره، ومن عيب مؤمن ظهر لي فلم استره...»^(٣).

ويقول في بيان العفو عمن أساء إليك ويحذرك من الإنتقام فيقول: «اللهم وأي عبيد نال مني ما خطرت عليك وانتهك مني ما حجرت عليه، فمضى بظلامتي ميتاً أو

(١) تنتشر: تنتفخ، فمن علامات الميت نشر منخره، أي ارتفاعها وانتفاخها.

(٢) الدعاء ١٦ من الصحيفة السجادية. يجب أن يعلم أن استغفار الأنبياء والأئمة ﷺ لا يعني ارتكابهم ذنباً، وطلبهم المغفرة من الله تعالى عليه وإنما هو شيء آخر وإيضاحه هو أن أوقاتهم ﷺ كلها معمورة بذكر الله وقلوبهم مشغولة وخواطرهم متعلقة بالملأ الأعلى وهم أبدأ في المراقبة التامة ومحاسبة النفس حيث ورد عنهم ﷺ: اعبد الله كأنك تراه، فإن لم تره فإنه يراك. ولهذا فهم ﷺ دائماً وأبداً متوجهون إلى الله تعالى ومقبلون بكليتهم عليه، وأنهم ﷺ إذا ما نزلوا عن هذه المرتبة الرفيعة إلى الاشتغال بالماكل والمشرب والتفرغ إلى النكاح وغيره من المباحات عدّوه ذنباً واعتقدوه خطيئة واستغفروا منه، ألا ترى أن عبيد أبناء الدنيا لو قعد أحدهم يأكل ويشرب وينكح وهو يعلم أنه بمرآى ومسمع من سيده لكان ملوماً عند الناس ومقصراً فيما يجب عليه من حرمة سيده ومالكه، فما ضحك بسيد السادات ومالك الأملاك، ولهذا يشير الحديث الشريف: «حسنات الأبرار سيئات المقربين»، ولهذا يجب أن يفهم أن استغفارهم صلوات الله عليهم ليس كاستغفار غيرهم ممن إنغمسوا في ملذات الدنيا وحكموا بآرائهم ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم، فتأمل هذا ولا تكن من الغافلين ولا تذهب بك المذاهب فقد قال رسول الله ﷺ: «انه ليران على قلبي وإني لاستغفر في النهار سبعين مرة»، فهذا ليس ذنباً حاشاه وإنما محمول على ما تقدم. مصابيح الأنوار ٢: ٤٣٨ بتصرف.

(٣) الدعاء ٣٨ من الصحيفة السجادية.

حصلت لي قبله حَيًّا، فاغفر له ما أَلَمَّ به مني واعفُ له عما أدبر به عني، ولا تقضه علي ما ارتكبت فيّ، ولا تكشفه عما اكتسب بي، واجعل ما سمعتُ به من العفو عنه وتبرعت من الصدقة عليهم أزكى صدقات المتصدقين، وأعلى صلوات المتقربين وعَوْضني من عفوي عنهم عفوك، ومن دعائي لهم رحمتك، حتى يسعد كل واحد مِنَّا بِفَضْلِكَ»^(١).

وقد دخل الإمام الباقر عليه السلام على عمر بن عبد العزيز، فقال عمر بن عبد العزيز: يا أبا جعفر أوصني:

فقال الإمام الباقر عليه السلام: أوصيك أن تتخذ صغير المسلمين ولدًا وأوسطهم أخًا وكبيرهم أبًا، فأرحم ولدك، وصيل أحاك، وبرز أباك، وإذا صنعت معروفًا قرّبته - أي أدّمته -^(٢). وسيأتي ذكر الإمام عندما علّم عبد الملك بن مروان صنع الدراهم والدنانير الإسلامية. وأما الإمام الصادق عليه السلام، فإنه أعلم الناس، بشهادة علماء عصره^(٣). ويكفيك ما علّمه الإمام الصادق عليه السلام، لجابر بن حيان من علوم الكيمياء، وكيفية مناظراته مع أبي حنيفة وغيره.

وهذا الإمام موسى بن جعفر (الكاظم) عليه السلام يقول في وصيته إلى بعض ولده: «يا بني إياك أن يراك الله في معصية نهاك عنها، وإياك أن يفقدك عن طاعة أمرك بها، وعليك بالجدّ، ولا تخرجن نفسك من التقصير في عبادة الله وطاعته...»^(٤).

ومن وصية له عليه السلام: «اجعلوا لأنفسكم حظًا من الدنيا بإعطائها ما تشتهي من الحلال وما لا يثلم المروءة، وما لا سرف فيه، واستعينوا بذلك على أمور الدين، فإنه روي: ليس منّا من ترك دنياه لدينه، أو ترك دينه لديناه»^(٥).

(١) الدعاء ٣٩ من الصحيفة السجادية.

(٢) المدخل إلى موسوعة العتبات المقدسة / ٢٠٢.

(٣) راجع ملحق رقم (٥).

(٤) بحار الأنوار: ٢٠٣/١٧.

(٥) المدخل إلى موسوعة العتبات المقدسة / ٢١٧.

وقد كتب إلى هارون الرشيد من السجن الذي هو فيه، فذكر: «إنه لن ينقضي عني يوم من البلاء إلا إنقضى معه عنك يوم من الرخاء، حتى نمضي جميعاً إلى يوم ليس فيه إنقضاء، هنالك يخسر المبطلون»^(١).

وورد عنه أنه قال: وجدت علم الناس في أربع: أولها: أن تعرف ربك.

الثانية: أن تعرف ما صنع بك.

الثالثة: أن تعرف ما أراذ منك.

الرابعة: أن تعرف ما يخرجك من دينك^(٢).

وقال عليه السلام عند قبر حضره: «إن شيئاً هذا آخره لحقيق أن يُزهد في أوله، وأن شيئاً هذا أوله لحقيق أن يخاف آخره»^(٣).

وقال عليه السلام لعلي بن يقطين: «كفارة عمل السلطان الإحسان إلى الإخوان»^(٤).

وقد ورد في حق الإمام الرضا عليه السلام، عن إبراهيم بن العباس قال: «إني مارأيت ولا سمعت بأحد أفضل من أبي الحسن الرضا عليه السلام، وشهدتُ منه ما لم أشاهد من أحد، وما رأيت جفاً أحداً بكلام قط، ولا رأيت قطعه على أحد كلامه حتى يفرغ منه، وما ردّ أحداً في حاجة قدر عليها، ولا مدّ رجله بين يدي جليس له قط، ولا رأيت يقهقه في ضحكة، بل كان ضحكه التبسم، وكان إذا خلا ونصبت له الموائد أجلس على مائدته مماليكه ومواليه حتى البواب والسائس، وكان قليل النوم بالليل، كثير الصوم، لا يفوته صيام ثلاثة أيام في الشهر ويقول:

(١) بحار الأنوار: ٢٠٢/١٧.

(٢) أعيان الشيعة: ٤ ق ٥٧ / ٣ - ٦٠.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

إنّ ذلك يعدل صيام الدهر، وكان كثير المعروف والصدقة في السرِّ، وأكثر ذلك منه لا يكون إلّا في الليالي المظلمة، فمن زعم أنه رأى مثله في فضله وصدقه فلا تصدقوه»^(١).

وأما عن الإمام محمد الجواد عليه السلام، فقد روى أحمد بن الفضل الخاقاني: «قُطِع الطريق بجلولاء على السابلة من الحجاج وغيرهم، وأفلت القطاع، وطلبهم العامل حتى ظفّر بهم، ثم كتب بذلك إلى المعتصم، فجمع الفقهاء وابن أبي داود، ثم سأل الآخرين عن الحكم فيهم وأبو جعفر محمد بن عليّ الرضا حاضر.

فقالوا: قد سبق حكم الله فيهم في قوله: ﴿لَمَّا جَاءَ الَّذِينَ يَحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يْقْتُلُوا أَوْ يَصْلُبُوا أَوْ يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، أو ينفوا من الأرض﴾ ولأمير المؤمنين أن يحكم بأيّ ذلك شاء. فالتفت إلى أبي جعفر وقال: أخبرني بما عندك؟

قال: «إنهم أضلوا فيما أفتوا به، والذي يجب في ذلك: أن ينظر أمير المؤمنين في هؤلاء الذين قطعوا الطريق، فإن كانوا أخافوا السبيل فقط ولم يقتلوا أحداً ولم يأخذوا مالاً، أمر بايادعهم الحبس فإن معنى نفيهم من الأرض بإخافتهم السبيل، وإن كانوا أخافوا السبيل وقتلوا النفس أمر بقتلهم، وإن كانوا أخافوا السبيل وقتلوا النفس وأخذوا المال، أمر بقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وصلبهم بعد ذلك».

فكتب إلى العامل بأن يتمثل ذلك فيهم»^(٢).

ومما ورد عن الإمام الحسن العسكري عليه السلام من وصية له إلى شيعته: «أوصيكم بتقوى الله، والورع في دينكم، والاجتهاد لله، وصدق الحديث، وأداء الأمانة

(١) كشف الغمّة ج ٣ ص ١١٠، ط الثانية (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م) دار الأضواء بيروت، وأعيان الشيعة: ٤ / ٨٥/٣

(٢) أعيان الشيعة: ٤٥٥/٣.

إلى من إئتمنكم من برٍّ أو فاجر وطول السجود وحسن الجوار، فهذا جاء محمد ﷺ، صلوا في عشايرهم، واشهدوا جنازتهم، وعودوا مرضاهم، وأدوا حقوقهم، فإن الرجل منكم إذا ورع في دينه، وصدق في حديثه وأدى الأمانة، وحسن خلقه مع الناس، قيل هذا شيعي فيسرنى ذلك، واتقوا الله وكونوا زيناً ولا تكونوا شيناً، جزوا إلينا كل مودة، وادفعوا عنا كل قبيح، فإنه ما قيل فينا من حسن فنحن أهله، وما قيل فينا من سوء فما نحن كذلك، لنا حق في كتاب الله، وقربة من رسول الله وتطهير من الله لا يدعيه غيرنا إلا كذاب. أكثر واذا ذكر الله وذكر الموت، وتلاوة القرآن، والصلاة على النبي ﷺ، فإن الصلاة على رسول الله ﷺ عشر حسنات، إحفظوا ما أوصيتكم به واستودعكم الله وأقرأ عليكم السلام»^(١).

وقد ورد من الأخبار الكثيرة من كتب الفريقين في شأن المهدي من آل محمد الذي قال عنه النبي ﷺ:

«يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً». وقال ﷺ: يقفوا أثري لا يخطيء»^(٢).

وقد اشتهر عند الشيعة دعاء الفرج الذي علمه الإمام المهدي المنتظر عجل الله تعالى فرجه الشريف إلى أبي الحسين بن أبي العلاء الكاتب وهو دعاء عظيم كثيراً ما يتردد في مساجد الشيعة والعتبات المقدسة، وأوله:

«يا مَنْ أظهر الجميل وستر القبيح، يا مَنْ لم يؤاخذ بالجريرة ولم يهتك السر، يا عظيم المن، يا كريم الصفح، يا مبتدئ بالنعم قبل استحقاقها، يا حسن التجاوز، يا واسع المغفرة، يا باسط اليدين بالرحمة، يا منتهى كل نجوى، يا غاية كل شكوى، يا عون كل مستعين...» إلى آخر فقرات هذا الدعاء العظيم الذي لا يقوله إلا من ذاب في حب الله وانقطع إليه في كل شيء.

(١) بحار الأنوار: ٢١٦/١٧.

(٢) منتخب الأثر / ٤٩١.

خلاصة المثل الأعلى

أقول: هذه سيرة مختصرة لما عمله الخلفاء مع علماء المسلمين وعامتهم وأئمة أهل البيت عليهم السلام وقد عرفنا نبذة مختصرة عن سيرة أهل البيت عليهم السلام، وهذه كتب التاريخ لم تنقل عن الأئمة الاثني عشر إلا المواقف العظيمة في خدمة الإسلام والمسلمين، وقد جرّهم هذا وشيعتهم إلى الاستشهاد في سبيل هذا الدين العظيم، وعلى هذا كانوا القدوة المثلى لنا، فهم الأئمة الذين وقفوا في وجه الظلم والفساد والبغي والتكبر والتبذير وما شابه ذلك مما هو بعيد عن تعاليم القرآن والسنة. وعلى هذا لا يجوز لنا أن نترك سيرة عليّ وأبنائه ^(١) التي ذكرنا بعضاً منها ونزعم بأن سيرة الخلفاء من بني أمية وبني العباس هي التي تمثل الإسلام العظيم، فإن ذلك يعتبر الخيانة العظمى بمبادئ الإسلام التي خالفها الخلفاء كما تقدم ذلك. وإذا كانت هناك فتوحات في زمن بعضهم مع وجود الظلم والبغي والفساد، فهي كالفتوحات التي تحصل عليها دول الغرب المستعمرة الكافرة مع وجود الظلم والفساد والاستهتار والاستعمار للبلدان الفقيرة وظلمها واستعبادها، فهل تكون هذه الانتصارات قدوة لأحد ونشجع على أتباعها وتأبيدها؟!!

ولذا فإن من يدقق في كتب التاريخ يجد أن الصحابة (حينما يطلب منهم

(١) راجع ملحق رقم (٦) تحت عنوان: الاقتداء بعليّ عليه السلام والأئمة من بعده، اقتداءً بمثل الإسلام العليا.

المبايعة لأحد ملوك بني أمية بالخلافة) يمتنعون من ذلك ولكن يبايعون على السمع والطاعة، وهذا غير المراد الأولي منهم، ولكن ملوك بني أمية لا يريدون إلا الملك وكفى، قال أبو معشر: حدثني رجل من أهل المدينة يقال له أبو سلمة، قال: شهدت جيش ابن دلجة يومئذ، وقد أرسَلَ إلى جابر بن عبدالله الأنصاري فدعاه.

فقال: تباع لعبدالمملك أمير المؤمنين بالخلافة، عليك بذلك عهد الله وميثاقه وأعظم ما أخذ الله على أحد من خلقه بالوفاء، فإن خالفت فأصرف الله دمك على الضلالة.

فقال له جابر بن عبدالله: إنك أطوق لذلك مني، ولكني أبايعه على ما بايعت عليه رسول الله ﷺ يوم الحديبية على السمع والطاعة. قال: ثم أرسَلَ إلى عبدالله بن عمر فقال له: تباع لعبدالله عبدالمملك بن مروان على السمع والطاعة؟

فقال ابن عمر: إذا اجتمع الناس عليه بايعت له إن شاء الله^(١). وهكذا نجد أن المسلمين يعاملون خلفاء بني أمية وكل خليفة ينحرف عن تعاليم الإسلام، يعاملونه على أنه ملك متجبر فيسمعون له ويطيعون، إذ لا حيلة إلى غير ذلك، فلا ينبغي لنا أن نجعلهم قدوة لنا، ونحن نحمل مبدأ عظيماً لا يرتضي بالظلم والفساد والباطل الذي كان عليه بلاط الملوك. إن ذاكرتي تحتفظ بقصة ذكرها صاحب بحار الأنوار^(٢) وهي تعطي صورة لما عليه خلفاء بني أمية والعباسيين، وصورة لما عليه الأئمة الاثنا عشر،

(١) الإمامة والسياسة: ١٤/٢ - ١٥.

(٢) بحار الأنوار: ٨٩/٤٩ عن عيون أخبار الرضا عليه السلام: ١٧٩/٢.

وتجعلنا نختار أي السيرتين فنجعلها القدوة المثلى لنا:

وهي ما ذكره البيهقي عن الصولي قال: «حدثني أم أبي واسمها (عذر) قالت: اشتريتُ مع عدة جوار من الكوفة... قالت: فحُمِلنا الى المأمون فكُنّا في داره في جنة من الأكل والشرب والطيب وكثرة الدنانير، فوهبني المأمون للرضا عليه السلام فلَمّا صرْتُ في داره فقدتُ جميع ما كنت فيه من النعم، وكانت علينا قيمة (رئيسة) تنبهنّا من الليل وتأخذنا بالصلاة وكان ذلك من أشد ما علينا».

هكذا كانت بيوت الأئمة عليهم السلام، كبيت الإمام الرضا عليه السلام يربي الخدم ومن معه في البيت على صلاة الليل. فأين هم يا ترى من قصور الملوك والأمراء والخلفاء، فهل تكون بيوت الخلفاء قدوة ومثلاً أعلى لنا؟!!

ولا أتصور أن مسلماً إطلع على سيرة خلفاء بني أمية وبني العباس وهو يدعي أنهم قدوته إلا أن يكون قد فهم الإسلام كما فهمه الغربيون، ملكية ورياسة وحكومة... وليس له إرتباط بتعاليم السماء.

الفصل الرابع

أضواء على نظرية الحكم في الإسلام

- الخلافة والإمامة عند المسلمين

توطئة

«لا يهمننا من بحث الإمامة في هذه العصور إثبات أنهم هم الخلفاء الشرعيون وأهل السلطة الإلهية فإن ذلك أمر مفروغ منه ومضى في ذمة التاريخ، وليس في إثباته ما يعيد دورة الزمن من جديد، أو يعيد الحقوق المسلوبة إلى أهلها، وإنما الذي يهمننا منه لزوم الرجوع إليهم في الأخذ بالأحكام الشرعية الإلهية، وتحصيل ما جاء به الرسول الأكرم ﷺ على الوجه الصحيح. وإن في أخذ الأحكام من الرواة والمجتهدين الذين لا يستقون من غير مائهم ولا يستضيئون بنورهم إبتعاداً عن محجة الصواب في الدين، ولا يطمئن المكلف من فراغ ذمته من التكليف المفروضة عليه من الله تعالى، لأنه مع فرض وجود الاختلاف في الآراء بين الطوائف والنحل فيما يتعلق بالأحكام الشرعية إختلافاً لا يرجى معه التوفيق، فلا يبقى للمكلف مجال أن يتخير ويرجع إلى أية فئة، أو أي مذهب شاء ورأي يختار، بل لابد أن يفحص ويبحث حتى تحصل له الحجة القاطعة بينه وبين الله تعالى على تعيين مذهب خاص يتيقن أنه يتوصل به إلى أحكام الله وبهذا تفرغ ذمته من التكليف المفروضة عليه، فإنه كما يقطع بوجود أحكام مفروضة عليه يجب أن يقطع بفراغ ذمته منها، فإن الاشتغال اليقيني يستدعي الفراغ اليقيني»^(١).

وقد روى مسلم عن محمد بن سيرين أنه قال: «إنَّ هذا العلم دين فانظروا
 عن تأخذون دينكم»^(١)، والمراد من العلم هنا هو علم الحديث، فنقول: إذا
 كان علم الحديث الذي يشمل تفسير آيات القرآن الكريم وتشريع الأحكام
 وبيان عقائد المسلمين هو الدين، فينبغي أن نعرف أئمتنا وخلفاءنا لتأخذ منهم
 هذا الدين العظيم، فما ثبت أنه ليس بإمام ولا خليفة للمسلمين، وإنما امتطى
 سُلَّم الخلافة بالخدعة والمكر، فليس بأهل أن يؤخذ منه الدين، وإنما نأخذ
 الدين ونسَلِّم لمن يثبت أنه حجة الله في خلقه، ليكون الأخذ بكلامه ورواياته
 مُبريء للذمة أمام الله تعالى يوم القيامة.

(١) عن أعضاء على السنة المحمدية / ٣٣١.

الخلافة و الإمامة عند المسلمين

ذكروا أنّ النبي ﷺ ترك الأمة من دون تعيين للإمام الذي بعده على المسلمين، وعلى هذا يكون الإمام من عينه المسلمون بالشورى من أهل الحل والعقد، أو بعهد الإمام عليه من قبل موته، ودليلهم على ذلك هو تعيين أبي بكر لعمر خليفة للمسلمين، وفعل عمر في جعلها شورى بين ستة أشخاص ثم أضاف قاضي القضاة أبو يعلى المتوفى سنة ٤٥٨ هجرية، قول بعضهم: «إنها تثبت بالقهر والغلبة ولا تفتقر إلى العقد»^(١)، وهذا القول والذي قبله قد صدر من مدرسة الخلفاء لتصحيح خلافة معاوية وغيره، وعلى هذا فتصح خلافة الابن إذا نص عليه والده، كما تصح الخلافة إذا وصل إليها الانسان بحرب ضد الخليفة الشرعي كما فعل معاوية.

أقول: إنّ هذه الأقوال ليست من الشريعة في شيء - كما سيتضح ذلك قريباً - وإنما هي أقوال ذكرها بعض الصحابة، وعمل قاموا به، وعمل بعض الصحابة وقولهم ليس من السنة في شيء إذا لم يثبت أنّه قد فعله الرسول ﷺ أو قاله، فكيف وقد خالف ما ثبت أنه من سنة الرسول ﷺ في تعيين خليفة من بعده في عدة مواضع بطرق كثيرة صحيحة ومتواترة عن الفريقين. وليس هو من

(١) الأحكام السلطانية / قاضي القضاة أبو يعلى راجع للتوسع / ٧ - ١١.

القرآن في شيء كما هو واضح، بل القرآن يمنع أن يكون الخليفة ظالماً فاسقاً^(١).

وفي مقابل هذا القول يوجد قول آخر لطائفة أخرى من المسلمين يدعون أن الرسول ﷺ قد عيّن الخليفة من بعده بنصوص كثيرة، - سوف تأتي فيما بعد - بل عيّن خلفاءه إلى يوم القيامة بذكر الروايات على عدد الأئمة الاثني عشر كما رواها أهل السنة، كما ذكروا أولهم وآخرهم وأنهم من ولد فاطمة

(١) قال تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ البقرة: ١٢٤.

وتقريب الاستدلال بهذه الآية الشريفة: إن الظالم لا يمكن أن يكون إماماً حتى لو كان عادلاً في إمامته وأن ظلمه سابق على الإمامة مما يطول به المقام إلا أننا يمكن ضغطه واختصاره بكلمات موجزة، فنقول: قال تعالى: ﴿وإذ ابلى إبراهيم رثه بكلمات فاتمهن قال اني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين﴾.

ومما يلحظ على الكائن البشري بطبيعته البشرية أنه لا يخلو من واحدة من أربع صفات:

الأولى: أن يكون ظالماً في حياته كلها منذ الإدراك وحتى الوفاة.

الثانية: أن يكون عادلاً في أول حياته ظالماً عند تسلمه السلطة والإمامة. وهذا الصنفان لا يمكن لأي مسلم عاقل في هذا الوجود أن يقبل بزعامة ورياسة أي منهما لما في ذلك من فساد عظيم في تولية أمور الناس وحكمهم، فكيف يعقل مع هذا أن يدعو إبراهيم خليل الرحمن ربه ويطلب منه أن يجعل الإمامة في أحد هذين الصنفين من ذريته؟ إذن فالأمر مفروغ منه أنه ﷺ في قوله: (ومن ذريتي) لا يعني هذين الصنفين شرعاً وعقلاً.

الثالثة: أن يكون ظالماً في أول حياته عادلاً عند تسلمه الإمامة.

الرابعة: أن يكون عادلاً في حياته كلها لم يكفر بالله طرفة عين.

وعلى هذا فيمكن أن نقول بكل ثقة واطمئنان بأن إبراهيم ﷺ طلب من ربه تعالى أن تكون الإمامة في هذين الصنفين - الثالث والرابع - لا غير بقوله: (ومن ذريتي).

ولكن جاء النبي المؤيد ممن يعلم غيب السموات والأرض بقوله العزيز: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾.

إذن لم يبق غير الصنف الأخير - الرابع - الذي رُشِعَ من الله تعالى لمنصب الإمامة وهو من وُلِدَ على الإيمان وقُطِعَ على الإيمان أما غيره فلا، وهذا ما تقول به الشيعة الإمامية إنطلاقاً من فهمهم لهذه الآية الكريمة.

وقد يستشكل على ذلك بأن الخلفاء الأمويين والعباسيين لم يكفروا بالله إذ لم يكونوا مشركين أصلاً وجوابه: إن سيرتهم بما قدمناه كاشفة عن عدم عدالتهم وظلمهم الناس بغير حق مع مخالفتهم الصريحة لكتاب الله عز وجل وسنة نبيه.

وعليه فإن المرشح الوحيد على ضوء هذا الاستدلال للإمامة وخلافة المسلمين هو أمير المؤمنين علي ﷺ بعد رسول الله ﷺ بلا فصل، فضلاً عن عشرات الآيات الأخرى والأحاديث الكثيرة الناصّة على ذلك.

باستثناء أولهم وهو عليّ عليه السلام، وآخر هؤلاء الأئمة هو الإمام المهدي من صلب الإمام الحسين عليه السلام، وقد وقع هذا من قبل الرسول، كما نقل ذلك البخاري الذي توفي سنة ٢٥٦ هجرية، بينما كانت وفاة الإمام الحسن العسكري - والد الإمام المهدي عليه السلام - سنة ٢٦٠ هجرية، وعلى هذا القول لا يحق لأحد أن يكون هو الخليفة مادامت السماء قد تدخلت لتعيينهم ﴿وما ينطق عن الهوى * إن هو إلا وحي يوحى﴾ فإذا علمنا أن النبي صلى الله عليه وآله لا يخطأ ولا يجتهد في أمر الدين، والولاية والخلافة من أهم أمور الدين، فقد عرفنا أن ذلك التعيين من قبل الله تعالى. وقد عيّن الأئمة نوابهم حتى في غيبة الإمام الثاني عشر وهم العلماء العدول العارفين بزمانهم الحائزين على كفاءات القيادة العامة للمسلمين.

وجوب طاعة الخليفة الجائر

ذكر قسم من المسلمين أن الخليفة يجب طاعته ولو خالف الرسول صلى الله عليه وآله وستته، فقد روى مسلم في صحيحه عن حذيفة أنه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهدائي ولا يستنون بستتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس. قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟

قال: تسمع وتطيع للأمر وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك، فاسمع وأطع». (١)
وقال النووي في شرحه بباب لزوم الطاعة للأمر في غير معصيته: «وقال جماهير أهل السنة من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين: لا ينزل بالفسق

(١) صحيح مسلم: ج ٢٠/٦ باب الأمر بلزوم الطاعة.

والظلم وتعطيل الحقوق، ولا ينخلع ولا يجوز الخروج عليه بذلك، بل يجب وعظه وتخويفه، للأحاديث الواردة في ذلك» وقال النووي قبل ذلك: «وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق»^(١).

وهذه الفتاوى التي دُست في مجاميع الأحاديث الإسلامية، قد وضعها من كان في ركاب الحكام الظلمة، من أمويين وعباسيين، بإيعاز منهم لتأييد حكمهم المنحرف عن الإسلام، والذي يمثله الفسق بأعلى مظاهره، فكان الحكام يفعلون ما يشاؤون من مخالقات صريحة للقرآن والسنة ويتبعهم المسلمون على ذلك باسم الدين، حتى حفل تاريخ الفترتين - الفترة الأموية والعباسية - بالابتعاد عن حكم السماء قرآناً وسنة، وناهيك عن الأضرار البالغة التي لحقت بالمسلمين من جراء هذه السيرة، فإن الملوك والرؤساء الذين يحكمون المسلمين في هذه الأيام لا زالوا يؤيدون هذه الفتاوى التي صدرت من مدرسة الفترتين لأجل تعزيز حكمهم الذي لا يختلف في جوهره عن حكم تينك الفترتين، ولا زال المسلمون بشرًا مادامت هذه الفتاوى موجودة في كتب الحديث، ويزورها علماء السوء المرتبطين بالحكام الظلمة الفاسقين.

أقول: إن روايات وجوب طاعة الحاكم وإن كان فاسقاً، وعدم جواز مخالفته والقيام عليه، مع روايات لا طاعة في معصية الله قد وردت في مجاميع أهل العامة. وعلى هذا فكيف يدعى إجماع العامة على الروايات الأولى؟!، ألا يدل

(١) شرح صحيح مسلم للنووي: ج ٢٢٩/١٢، وراجع سنن البيهقي: ج ١٥٨/٨ - ١٥٩.

هذا على أنَّ السلطة الحاكمة في ذلك الوقت كان لها التأثير التام في ترويج الروايات الأولى الباطلة، فتسربت إلى أذهان عامة الناس من المسلمين ولم تنزل في أذهانهم إلى يومنا هذا.

ثم لا ندري كيف سار المسلمون من بعض علماء العامة وغيرهم على هذه السيرة، أهم يتكلمون عن شريعة الله في إقامة الدولة الإسلامية، أم عن شريعة الغاب؟! الغاب!

وقد يقول فرد من المسلمين، بأنَّ العامة لا يرتأون هذه الأحاديث الباطلة، ولا يطيعون الأمراء والخلفاء الموجودين الفاسقين والمطيعين لأمرىكا والمتسلطين بالجبر والقوة على رقاب المسلمين.

نقول: إذا كان الأمر كذلك فنحن أول المرشحين به، وهو أول الطريق للوصول إلى عز الإسلام وخلع ثوب التبعية للظالم والكافر المستعمر. أما القسم الآخر من المسلمين فهم الذين يرون أن الخليفة ينزل بمجرد خيانتة وفسقه ولا داعي إلى عزله من قبل أحد من المسلمين، ولا يجوز طاعته إذا خالف أوامر الله تعالى، ويستدل هذا الفريق من المسلمين بأحاديث كثيرة، ورد قسم منها في كتب أبناء العامة أنفسهم.

ونحن نقتصر عليها - أي على الأحاديث الواردة في كتب أبناء العامة - ليتبين للفريق الأول من المسلمين أنهم في غفلة ووهم، لعلهم إلى صوابهم يرجعون، وبعد غيهم يهتدون.

ففي صحيح البخاري، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا

سمع ولا طاعة»^(١).

وعن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «سَيْلِي أُمُورِكُمْ بَعْدِي رِجَالٌ يَطْفَنُونَ السَّنَةَ وَيَعْمَلُونَ بِالْبِدْعَةِ وَيُؤْخِرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ مَوَاقِيتِهَا. قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنْ أَدْرَكْتَهُمْ كَيْفَ أَفْعَلُ؟ قَالَ: تَسْأَلُنِي يَا ابْنَ أُمِّ عَبْدِ كَيْفَ تَفْعَلُ؟ لَا طَاعَةَ لِمَنْ عَصَى اللَّهَ»^(٢).

وجوب مجاهدة الخليفة الجائر

لقد وردت الروايات عن أهل البيت عليهم السلام في وجوب مجاهدة السلطان الجائر، فقد روى الإمام الحسين عليه السلام سبط الرسول ﷺ عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ سُلْطَانًا جَائِرًا مُسْتَحِلًّا لِحَرَامِ اللَّهِ نَاكِثًا عَهْدَهُ، مُخَالَفًا لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَعْمَلُ فِي عِبَادَةِ الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، فَلَمْ يَغْتَرِ عَلَيْهِ بِفِعْلِهِ أَوْ قَوْلِهِ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يَدْخُلَهُ مَدْخَلُهُ»^(٣).

وعن جابر عن الإمام الباقر عليه السلام في حديث قال: «فَانكُرُوا بِقُلُوبِكُمْ، وَافْظُرُوا بِالسُّنَّتِمْ، وَصَكُّوا بِهَا جِبَاهَهُمْ وَلَا تَخَافُوا فِي اللَّهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ، فَإِنْ اتَّعَضُوا وَإِلَى الْحَقِّ رَجَعُوا فَلَا سَبِيلَ عَلَيْهِمْ، إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَغْفُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ، أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ، هُنَالِكَ فَجَاهَدُوهُمْ أَبْدَانَكُمْ وَابْغُضُوهُمْ بِقُلُوبِكُمْ غَيْرَ طَالِبِينَ سُلْطَانًا وَلَا بَاغِينَ مَالًا»

(١) صحيح البخاري: ج ٤، كتاب الاحكام / باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية ح ٣. وصحيح مسلم / كتاب الإمارة / باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية / ح ١٨٣٩. وسنن ابن ماجة / كتاب الجهاد / باب لا طاعة في معصية / ح ٢٨٦٣. وسنن النسائي / كتاب البيعة / باب جزاء من أمر بمعصية، ومسنند أحمد: ١٤٢/١٧/٢.

(٢) سنن ابن ماجة: ٩٥٦/٢ ح ٢٨٦٥، ومسنند أحمد: ٤٠٠/١.

(٣) خطبة الإمام الحسين عليه السلام لجيش الحز بن يزيد الرياحي، كما نقلها تاريخ الطبري وابن الأثير، ومقتل الخوارزمي.

ولا يريدن بالظلم ظفرًا حتى يفيثوا إلى أمر الله ويمضوا على طاعته»^(١).

وروى ابن جرير الطبري في تاريخه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه قال:

«إني سمعت علياً عليه السلام يقول يوم لقينا أهل الشام: أيها المؤمنون إنه من رأى عدواناً يعمل به ومنكراً يدعى إليه فانكره بقلبه فقد سلم وبريء، ومن أنكره بلسانه فقد أجز، وهو أفضل من صاحبه، ومن أنكره بالسيف لتكون كلمة الله العلياً وكلمة الظالمين السفلى، فذلك الذي أصاب سبيل الهدى وقام على الطريق ونور في قلبه اليقين»^(٢).

وقد روى مسعدة بن صدقة عن جعفر بن محمد (الإمام الصادق عليه السلام) قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «إن الله لا يعذب العامة بذنب الخاصة، إذا عملت الخاصة بالمنكر سرّاً من غير أن تعلم العامة، فإذا عملت الخاصة بالمنكر جهاراً فلم تغيّر ذلك العامة استوجب الفريقان العقوبة من الله عز وجل»، وفي عقاب الأعمال عن هارون بن مسلم مثله وزاد، قال: وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إن المعصية إذا عمل بها العبد سرّاً لم يضر إلا عاملها، فإذا عمل بها علانية ولم يغيّر عليه أضرت العامة. قال جعفر بن محمد (الصادق عليه السلام): وذلك أنه يذلّ بعمله دين الله ويقتدي به أهل عداوة الله»^(٣).

وعن الرضا عليه السلام عن آبائه عليهم السلام عن علي عليه السلام قال: «لادين لمن دان بطاعة مخلوق في معصية الخالق»^(٤).

(١) وسائل الشيعة: ١١ باب ٣ من الأمر والنهي / ح ١.

(٢) المصدر السابق / الباب ٨ / ح ٨.

(٣) وسائل الشيعة / الباب ٤ ح ١.

(٤) المصدر السابق / باب ١١ / ح ٨.

وعن الرضا عليه السلام عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَرْضَى سُلْطَانًا بِمَا أَسْخَطَ اللَّهُ خَرَجَ مِنْ دِينِ اللَّهِ»^(١).

هذا زيادة على اتفاق الجمهور على صحة حديث: «من رأى منكماً منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان».

هذا مع عدم تجرؤ أي من المسلمين المنصفين على وصف أعمال حكام بني أمية وبني العباس وأفعالهم بأنها من المعروف، لأن الكلال - والحمد لله - أدرك أن أفعال يزيد وأضرابه هي عين المنكر.

هذا وقد ذكر علماء الإمامية وجوب الجهاد إذا بغت طائفة على أخرى من المسلمين، وظلت الباغية على بغيتها من دون إصلاح لأمرها مع الطائفة المعتدى عليها، وحينئذٍ نقول:

إنَّ السلطان الجائر والخليفة الذي أخذ مال المسلمين وضرب الظهر وعطل الحقوق، وفسق وظلم ولا يصلح من عمله هذا بالوعظ والإرشاد، يجب على المسلمين مجاهدته لأنه باغي على المسلمين، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا، فَإِنْ بَغَت إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى، فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَقِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ...﴾^(٢).

(١) وسائل الشيعة: ١١ باب ١١ / ح ٩.

(٢) الحجرات: ٩.

الفصل الخامس

أخطاء يجب أن تصحح

-المبحث الأول: فارسية التشيع

-المبحث الثاني: تهمة ارتباط التشيع بعبدالله بن سبأ

-المبحث الثالث: كان رأي النبي الشخصي أن يكون

عليّ عليه السلام خليفة له

المقدمة

هناك أمور تشوّه الشخصيات الإسلامية، أو الأحزاب السياسية، أو طوائف من المسلمين، ثم يُكتشف هذا الزيف والتشويه من قبل علماء الإسلام والمفكرين ويُنشر بين الناس، لكن المغرضين والمنافقين يقولون على تشويه الحقائق ونشر الباطل، إرضاءً لجهلهم ولعنادهم في الإفساد الذي نهى الله تعالى عنه، وإمعاناً في التأكيد على الباطل، ولأغراض تُعلّم مما يأتي في مطاوي البحث.

لقد ذكروا أنّ أبا ذر مثلاً: «رجل ساذج عاش في البادية يرضى الماعز والغنم، ثم صحب رسول الله ﷺ وأخذ عنه تعاليم الإسلام، فأمن بها وشهدا عن قرب ودعا إليها، فكان يلهج بالقرآن والأحاديث عن رسول الله ﷺ وقد استنتج من رسول الله ﷺ هذا الاستنتاج: لا يحل لإنسان أن يتمتع بشهوة لا يحصيها العدّ والحساب، وجاره جائع يعجز عن القوت، ومريض لا يستطيع التطبيب، وجاهل لا يجد السبيل إلى التعليم. فإذا دفع الأغنياء من أموالهم ما يسدّ هذا الفراغ، بحيث تيسر السبيل إلى الرغيف والدواء والدرس، فلهم أن يكسبوا الأموال ويجمعوها من حلّ ويتصرفوا بها كما يريدون ويشتهون، مادامت تصرفاتهم لا تضرّ بصالح الأفراد ولا الجماعات».

ومن أعمال الصحابي أبي ذر تقسيم عطاءه على الفقراء، وكانت له غنيمات يراها بنفسه ويحبها بنفسه، فيبدأ بجيرانه وأضيافه، فإذا كان عنده رغيفان

أعطى أحدهما لذي حاجة. وكان لا يتقبل عطاء من حاكم ولا من غيره إلا إذا كان عطاءً عاماً، فأرسل إليه عثمان مائتي دينار، فجاء الرسول، وقال له: هذه من عثمان وهو يقول لك: إنَّها من صلب ماله ما خالطها حرام.

فقال أبو ذر: هل أعطى أحداً من المسلمين مثلما أعطاني؟

قال: كلاً.

فقال أبو ذر: إذهب أنت والدرهم، إنما أنا رجل من المسلمين يسعني ما يسعهم ولستُ في حاجة إلى المال.

فقال له الرسول: أصلحك الله إني لا أرى في بيتك كثيراً ولا قليلاً!

فرفع أبو ذر الوسادة وأراه قرصين من خبز الشعير، وقال للرسول: بل عندي هذا، وإني لغني بهما وبثقتي بالله وإيماني بالحق.

ومن مميزات أبي ذر صراحته بالحق التي جرّت له الويلات وسببت له الضرب والبؤس والتشريد، فعندما أسلم أبو ذر كان عدد المسلمين لا يزيد على أربعة، فتعرض لصناديد قريش، وجهر بالإسلام وتحداهم منادياً بأعلى صوته: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله»، فضربوه حتى كاد أن يُقضى عليه لولا أن يكفّهم عنه العباس بن عبدالمطلب، وكان يعاود هذه الحالة، فيعاد عليه الضرب والعذاب، حتى كان معرّضاً للقتل في أي لحظة، فأمره النبي ﷺ أن يلتحق بأهله لحين كثرة المسلمين.

وهكذا بسبب صراحته وجرأته اصطدم أبو ذر بأصحاب السيادة والثروة، لأنه لا يريد أن يقوم الترف والبذخ إلى جانب الفقر والبؤس، وقد صاح في وجه السلطان - لما رأى الأموال يبذرهما الأقربون والموالون، والناس يقتلهم الجوع والبؤس - فقال: جمعتم الأموال من الناس فيجب أن تنفقونها على

الناس. فَطُرِدَ وَنُفِيَ وَنُكِّلَ به ومات في الصحراء وحيداً، بعد أن مضت عليه ثلاثة أيام لم يطعم فيها شيئاً^(١).

هكذا كان الصحابي أبو ذر مخلصاً للتعاليم التي تعلمها من الرسول ﷺ ولكن رمي (بالاشتراكية)، وحين يوضح علماء الإسلام خطأ هذه الفكرة يصتر البعض على الصاقها بالصحابي الزاهد الورع المجاهد أبي ذر تنكيلاً بخطه الذي قاوم به السلطة المبذرة والظالمة في ذلك الحين.

هذا مثال شخصي للتشويه المقصود أو غير المقصود، وهناك أمثلة لهذه التشويهات والإتهامات ألصقت بطوائف إسلامية، وقد تكون مقصودة، وقد تكون غير ذلك، ولكن بالرغم من كشف زيفها منذ سنين كثيرة نرى البعض من الجهلاء والعملاء يتمسكون بها (لأنه قد قالها شخص مؤرخ أو مستشرق) وبهذا يتمزق الجسد الواحد الذي أراد الله له الحياة في ظل القرآن والسنة. وإليك هذه المباحث لترى وجه الحقيقة الذي لا يستر وإن علاه غمام أو قمام:

المبحث الأول: فارسية التشيع.

المبحث الثاني: إرتباط التشيع بعد الله بن سبأ اليهودي.

المبحث الثالث: كان رأي النبي ﷺ الشخصي أن يكون عليّ خليفة له.

(١) راجع حياة الصحابي أبي ذر في كتب التاريخ الإسلامي.

المبحث الأول

فارسية التشيع

قال النجرامي عن تاريخ التشيع: «إنَّ التشيع قد جاء نتيجة دخول الفرس بالإسلام»^(١) وكأَنَّ الكاتب يريد النكاية بالشيعة، وقد ذهب إلى هذه المقالة والنغمة - فارسية التشيع - كل من محب الدين الخطيب وأحمد شلبي ومصطفى الشكعة والأستاذ (دوزي) الذي يقول: «إنَّ الشيعة فرقة فارسية في حقيقتها وجوهرها» ويقول: «إنَّ الفارسي لم يستطع أن يتصور أن يوجد خليفة بالانتخاب، فهذه الفكرة غير معهودة له وغير معقولة، وإنما المبدأ الوحيد الذي يمكنه هو مبدأ الوراثة»^(٢)

وكذلك يقول أبو بكر ابن العربي الأندلسي في كتابه (العواصم من القواصم): «تشيع قوم من الفرس خاصة لأنَّهم مرونا أيام الحكم الفارسي على تعظيم البيت المالك، فلما دخلوا الإسلام نظروا إلى النبي ﷺ نظرة كسروية، ونظروا إلى أهل بيته نظرتهم إلى البيت المالك، فلما مات النبي ﷺ رأوا أنَّ أهل بيته أحقَّ بالخلافة من غيرهم»^(٣)!

(١) الشيعة في الميزان / ٦٤.

(٢) History of Islam P: 214 عن الشيعة في الميزان / ٦٤.

(٣) نقلاً عن الشيعة معتقداً ومذهباً / د. صابر طيمية / ٣١.

وهذا الرأي هو رأي كثير من المستشرقين وتلاميذهم، يقول محمد أبو زهرة: «وبعض العلماء منهم (دوزي) المستشرق، قرر أن أصل المذهب الشيعي نزعة فارسية، إذ أن العرب تدين بالحرية، والفرس تدين بالملك والوراثة... ولا يعرفون معنى الانتخاب.. إلى أن قال: إن الشيعة قد تأثروا بالأفكار الفارسية حول الملك ووراثته»^(١).

وقد ذكر هذه التهمة ابن حزم في بعض استطراداته، والمقريزي (في القرن التاسع) ذكرها كتهمة مفصلة^(٢). أما من تقدم عليهما من أعداء الشيعة، فلا نجد في كتبهم هذه التهمة، كابن عبد ربه الأندلسي في (العقد الفريد)^(٣)، وكذا لو راجعت ما كتبه الشهرستاني في ملله ونحله، فسوف لا تجد ضد الشيعة تهمة الفارسية، وكذلك ابن حزم الأندلسي - العدو اللدود للشيعة - لم يذكر لهم هذه التهمة أصلاً^(٤).

أقول: إنه تبين من هذه الأقوال المتقدمة أن هذه النعمة متأخرة، حصلت في زمان ابن حزم والمقريزي في القرن التاسع، وكل من جاء بعدهم أخذ يزيد ويتهم من دون تحرج ولا ورع من مسؤولية أو ضمير، لذا أرى، أن هذه التهمة ضد التشيع هي من التهريج الباطل، فهي إن دلت على شيء إنما تدل على رمي من يخالفك بما تراه قبيحاً من دون دليل. ولعل سبب هذه التهم والإفتراءات هي الكراهة بين الأمتين - الفارسية والعربية - وذلك عندما ساءت العلاقات بينهما بعد امتداد نفوذ الفرس في دولة الإسلام، فرمى بعض التشيع بما هو مكروه في ذلك الوقت، كما رمى التشيع في بعض الأحيان (بالخوارج)

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية: ٤٠/١، وأحمد أمين في فجر الإسلام يذهب لهذا الرأي معزراً رأيه بآراء المستشرقين / ٢٧٦!

(٢) دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية / ٢٥ / عرفان عبد الحميد / طبع بغداد سنة ١٩٧٧ م.

(٣) العقد الفريد: ج ٢/ ٤٠٤، فصاعداً.

(٤) الفصل في الملل والنحل: ١٧٩/٤.

على أن الخوارج هم أعداء عليّ عليه السلام، وكان رميهم بالخوارج لأجل إبعادهم عن الساحة السياسية والاجتماعية وتحطيماً لمعنوياتهم، وتنكيلاً بهم لما يقولون: أن الخلافة هي نص من الله تعالى.

وهكذا فعل يزيد وأتباعه عندما حملوا رؤوس الشهداء من كربلاء إلى الكوفة وإلى الشام، ومعهم الأسارى من النساء والصبيان وزين العابدين عليه السلام، مدّعين أن هؤلاء من الخوارج - أهل فوضى - وحينما أوقفوا سبائاً أهل البيت عليهم السلام على مدرج جامع دمشق، وعرضوهم على الناس دنا منهم شيخ فقال للإمام السجاد عليه السلام:

الحمد لله الذي قتلكم وأهلككم وأراح العباد من رجالكم وأمكن أمير المؤمنين منكم.

فقال له عليّ بن الحسين (زين العابدين عليه السلام): يا شيخ هل قرأت القرآن؟
قال: نعم.

قال: أقرأت هذه الآية: ﴿قل لا أسألكم عليه أجرأ إلا المودة في القربى﴾؟
قال الشيخ: قرأتها.

قال السجاد عليه السلام: وقرأت قوله تعالى: ﴿وآت ذا القربى حقه﴾ وقوله تعالى: ﴿واعلموا أننا غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى...﴾؟
قال الشيخ: نعم.

فقال عليه السلام: نحن والله القربى في هذه الآيات. وهل قرأت قوله تعالى: ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً﴾؟
قال: نعم.

قال عليه السلام: نحن أهل البيت الذي خصنا بآية التطهير.
قال الشيخ: بالله عليكم أنتم هم؟

قال: وحقّ جدنا رسول الله إنا نحن هم من غير شك. فبقِيَ الشيخ ساكناً نادماً على ما تكلم به، ثم رفع رأسه إلى السماء وقال: اللهم إني أتوب إليك من بغض هؤلاء وإني أبرأ إليك من عدو محمد وآل محمد من الجن والإنس^(١).

فهكذا كانت التهم والافتراءات في غابر الزمان من قبل الحكام والولاة الظالمين والموالين لهم من كتّاب وغيرهم لتشويه واقع الحال، وجوهر الإسلام أمام عيون السذج من الناس، وانحرافهم عن قرآنهم ودينهم بتعظيم الحقائق بالتهم والأباطيل.

ولنرجع الآن إلى أصل الموضوع، لنبحث المقالة المتقدمة، لنرى أنّ التشيع هل كان من بلاد فارس الذين دخلوا في الإسلام؟
نقول: إنّ هذه المقالة تنطوي على نقاط عديدة:

١ - لم يوجد أي أثر في التاريخ الإسلامي أو الروايات تدلّ على أنّ الرسول نصّب عليّاً خليفة للمسلمين (لا في غدير خم ولا في غيره، بل حتى عند وفاته، عندما أراد أن يكتب كتاباً، لن تزلوا بعده، فمُنِع النبي ﷺ من ذلك).

٢ - إنّ الفرس هم وحدهم الذين مروا على تعظيم البيت المالك، أما غيرهم من الأمم، فلم تكن عندهم نظرة تعظيم البيت المالك.

٣ - إنّ الفرس هم الذين أسسوا التشيع نتيجة نظرهم إلى أنّ أهل البيت أحقّ بالملك والخلافة من غيرهم.

ومن حقّ الباحث الموضوعي أن يناقش هذه النقاط كلّاً على حدة.

(١) مقتل الخوارجي: ٦١/٢ طبعة النجف.

مناقشة النقطة الأولى

لقد تضافرت النصوص المرورية في كل كتب التاريخ والروايات والحديث التي تذكر قصة يوم الغدير، وتنصيب النبي ﷺ علياً خليفة للمسلمين، وتهنئة الصحابة له، وقد نظم في ذلك الموقف الشاعر حسّان بن ثابت قصيدته المعروفة بالإضافة إلى حديث المنزلة وحديث الدار، وحديث سفينة النجاة.

مناقشة النقطة الثانية

لقد تصفحت كتاب قصة الحضارة - الجزء الخامس والسادس - وما أن وصلت إلى هذه النقطة، حتى لفت إنتباهي أوائل هذا الكتاب وما فيه: فكانت هذه العبارة: «إنَّ الملك الياباني (هيد يوشي) استوعد (أياسو) وعداً ببناء عاصمة جديدة، وهي الآن (طوكيو)، وفي الاعتراف بابن هيد يوشي - وهو هيد يوري - وارثاً له على وصاية العرش في اليابان.

ثم مات هيد يوشي فأعلن (أياسو) أنَّه حين حلف اليمين إلى (هيد يوشي) لم يشهد على يمينه قطرات من دمه ويتقطرها من أصابعه أو من فمه كما يقضي بذلك تشريع (ساموراي) أي حملة السيف، بل استقطر دمه ساعة حلف اليمين من خدش وراء أذنه ومن ثمَّ كان يمينه غير ملزم بالوفاء... وبعدئذٍ نظَّم (أياسو) الأمن في مهارة وقسوة كما نظَّم القتال، وحكم اليابان حكماً بلغ من صلاحيته أن رضيت اليابان بأن تُحكَّم بأبنائه وعلى مبادئه مدى ثمانية أجيال»^(١).

وفي مكان آخر يقول صاحب قصة الحضارة عن اليابان: «يقوم على رأس

(١) قصة الحضارة الجزء الخامس والسادس / ص ٢٨ - ٢٩.

الأمة (من الوجهة النظرية) الامبراطور المقدس، وكان البيت الحاكم حقيقة، (وأعني الحكم العسكري الوراثي) يسمح للامبراطور وحاشيته بمبلغ يعادل خمسة وعشرين ألف ريال كل عام، مقابل الاحتفاظ بالأسطورة النافعة التي تؤثر في النفوس أثراً عميقاً، أسطورة اطراد الحكم في بيت واحد»^(١).

وقد أعجبني العهد الذي خلفه (أيباسو) لأسرته عند موته، سأعرضه عليك:

إنه عهد من رجل كانت له: «أفكاره الخاصة وكان يتخذ لنفسه من قواعد الأخلاق ما تقتضيه ظروف الساعة، فلما جاءته سيدة من أكرم السيدات تشكو إليه أن أحد رجاله قد قتل زوجها لكي يظفر بها، أمر (أيباسو) ذلك الرجل أن يخرج أمعاء نفسه بيده، وبعدئذٍ اتخذ من السيدة خليلاً له».

وأما العهد الذي خلفه لأسرته عند موته، - نعرض منه فقرة هنا لعلها تكون ذكري لبعض إخواننا من أهل العامة - ويكون لنا ولهم عبرة، بلا تهجم على الآخرين بدون حجة ولا منطق ولا عقل ولا دليل من القرآن أو السنة، فإنَّ التهم تُرد بعد أن يهيء الله لها من يزدها ويوضح زيفها، فإنَّ حبل الكذب قصير - كما يقولون - وأوصي كل من يكتب، بأن يتحرى الحقائق والأدلة المقنعة ويبتعد عن التهم مهما أمكن، فإنَّ الندم يأتي في يوم لا ينفع فيه الندم، ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعذرتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَسَاءَ الدَّارُ﴾^(٢) أعاذنا الله تعالى وإياكم من الندم في ذلك اليوم، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

قال: (أيباسو) في كتابه الذي خلفه لأسرته عند موته:

(١) قصة الحضارة الجزء الخامس والسادس: ٣٦.

(٢) المؤمن: ٥٢ (غافر).

«الحياة شبيهة برحلة طويلة، يحمل فيها الراحل حملاً ثقيلاً. فاجعل خطاك وتيدة ثابتة حتى لا تتعثر، واقنع بنفسك بأنَّ النقص والتعب هما نسيج الحياة الطبيعي عند مَنْ تَفنى حياته، ولن يكون في حياتك ما يمدُّك في سبيل السخط واليأس، فإذا ما نَزَتْ في قلبك نزوات الطموح، فتذكر أيام الشقاء البالغ حدّه الأقصى التي اجتزتها في ماضي حياتك، فالصبر هو أَسُّ السكينة والطمأنينة إلى الأبد. انظر إلى السخط نظرتك إلى عدوك، فإذا اقتصر علمك على كيف تهزم ولم تعلم كيف تنهزم، فالويل لك، ويا سوء سبيلك في الحياة الدنيا. فاكشف عن الخطأ في نفسك قبل أن تكشف عنه في سواك»^(١).

هذا ما أثار الإلتفات والتقطته من الكتاب، وأحسب أن في كل جزء منه أدلة كثيرة على نظرية البيت الحاكم والمالك وتعظيمها في كل أمة من الأمم السابقة، فلا اختصاص بالأمة الفارسية كما يحاول الكتاب تصويره سابقاً.

وهل يغيب عن تصورنا ومن واقعنا تاريخ الحكم الأموي - العربي - الذي أسسه معاوية أساساً في أخذ البيعة لولده يزيد وكيف سار هذا الحكم على قانون الوراثة في الحكم؟

وهل يختلف الحكم العباسي عن الحكم الأموي الوراثي؟ وهل يختلف الحكمان (الأموي والعباسي) عن تاريخ الفرس؟!، فإذا كان الفرس قد مروا على تعظيم البيت المالك وكانت الملوك عندهم بالوراثة، فماذا يكون عمل معاوية، أفهل كان فارسياً؟!.

أقول: الظاهر أن قانون الوراثة في الحكم هو قانون عام في كل من تسلّم سلطة، إلا من عصم الله، ولذلك يقول الرشيد في هذه المحاوراة، وخلاصتها:

عندما أقبل الإمام موسى بن جعفر إلى دار الرشيد - وهو الخليفة العباسي - فكرّمه الرشيد تكريماً بالغاً، فتعجب المأمون من ذلك، فسأل أباه عن هذا الشخص الذي كرّمه هذا التكريم فقال هارون الرشيد:

هذا إمام الناس وحجة الله على خلقه، وخليفته على عباده.

قال المأمون: يا أمير المؤمنين، أليست هذه الصفات كلها لك وفيك؟

قال هارون: أنا إمام الجماعة في الظاهر بالغلبة والقهر، وموسى بن جعفر إمام الحق، والله يا بني إنه لأحق بمقام رسول الله ﷺ مني ومن الخلق جميعاً، والله لو نازعتني هذا الأمر لأخذت الذي فيه عينيك، فإنّ الملك عقيم^(١).

مناقشة النقطة الثالثة

نقول: إنّ هذه النقطة هي تكرار لما سبق، من عدم وجود نص على الولاية والخلافة، وتأكيد لها، وقد تقدم ردّ هذه النقطة سابقاً، أما ما نريد ذكره هنا، فهو حقيقة أن رواد التشيع الأوائل كانوا من العرب - على عكس المقالة المتقدمة - في حين كان المذهب السنّي العامي هو السائد عند الفرس، وقد ذكر الدكتور الشيخ أحمد الوائلي في كتابه (هوية التشيع) قسماً من رواد مذهب التشيع، وقد ذكرهم بعد مروره بكتب الرجال، وبدون انتقاء أو اختيار وجلّهم من الصحابة ومن العرب الأقحاح ما خلا سلمان الفارسي.

هذا ما كان من أمر الطبقة الأولى من الشيعة، فقد توزعت وشائجهم على مختلف البطون والقبائل العربية وهكذا الطبقة الثانية والثالثة على الأغلب، وبهذا تبطل كل المزاعم التي ساقها الباحثون «في أنّ الفرس لهم تأثير في

ظهور التشيع أو تركيزه» وتعتبر مزاعم لا دليل على صحتها إطلاقاً، بل هي رجم بالغيب، ورمي طائفة كبيرة بما هو مكروه في ذلك الزمان - على حسب رأيهم - وتشتيت للمسلمين. ومما تقدم وما سيأتي ستتضح الصورة لكل باحث عن عراقية التشيع وأنه كان قبل دخول الإسلام إلى بلاد فارس كما يظهر مما تلونا عليك من أسماء الصحابة الذين اعتنقوا فكرة التشيع وقد بلغ تعدادهم أكثر من مائة وثلاثين صحابياً.

عقيدة التشيع قبل أن يتشيع الفرس

ذكر الباحثون الموضوعيون أنّ التشيع كان على أشده، حين كان الفرس سُنّة - لا شيعة - ثم تحول الفرس إلى شيعة في قضية معروفة ستمر علينا. وهؤلاء الباحثون كما ذكرهم الدكتور الوائلي هم:

١ - الدكتور عليّ حسين الخربوطلي قال: «هناك فريق من العرب تشيع لعلّي بعد أن آلت الخلافة إلى أبي بكر، ويرى جولد تسيهر أنّ الحركة الشيعية نشأت في أرض عربية بحثة، فقد مال لاعتناق التشيع قبائل عربية تشبعت بالآراء الشيوقراطية وبشرعية حقّ عليّ بالخلافة، فأقبلت على تعاليمه في لهفة وحماسة، أهل العراق من الفرس، ورأوا أنّ الإمامة ليس من المصالح التي تعرض إلى نظر الأمة ويعين القائم بها تعييناً باختيار جماعة المسلمين وانتخابهم، بل هي ركن الدين وقاعدة الإسلام، فيجب تعيين الإمام ويكون معصوماً، وأنّ علياً هو الذي عيّنه الرسول»^(١).

٢ - المستشرق فلهوزن قال: «أما أنّ آراء الشيعة تلائم الإيرانيين فهذا مما

(١) هوية التشيع / ص ٨٥، نقلاً عن الدولة العربية / ص ١٢٧.

لا شك فيه، وأما كون الآراء انبعثت من الإيرانيين فليست تلك الملازمة دليلاً عليه، بل الروايات التاريخية تقول عكس ذلك، إذ تقول: إن التشيع الواضح الصريح كان قائماً أولاً في الدوائر العربية ثم انتقل منها إلى الموالي»^(١).

٣- المستشرق آدم متز، قال: «إن مذهب الشيعة لا كما يعتقد البعض، رُدُّ فعل من جانب الروح الإيرانية تخالف الإسلام، فقد كانت جزيرة العرب شيعية كلها، عدا المدن الكبرى، كمكة وتهامة وصنعاء، وكان للشيعة غلبة في بعض المدن مثل عمان وهجر وصعدة، وفي بلاد خوزستان التي تلي العراق، فكان نصف أهلها على مذهب الشيعة، أما إيران فكانت سنية عدا قم، وكان أهل إصفهان يغالون في معاوية حتى اعتقد بعضهم أنه نبي مرسل»^(٢).

٤- المستشرق جولد تسيهر، قال: «إن من الخطأ القول إن التشيع في منشئه ومراحل نموه يمثل الأثر التعديلي الذي أحدثته أفكار الأمم الإيرانية في الإسلام بعد أن اعتنقته وخضعت لسلطانه عن طريق الفتح والدعاية، وهذا الوهم الشائع مبني على سوء فهم الحوادث التاريخية، فالحركة العلوية نشأت في أرض عربية بحتة»^(٣).

٥- المستشرق نولدك، قال: «ظلت بلاد فارس في أجزاء كبيرة منها تدين بالمذهب السني واستمر ذلك حتى سنة (١٥٠٠ م) عندما أعلن التشيع مذهباً رسمياً فيها، بقيام الدولة الصفوية»^(٤).

٦- دائرة المعارف الإسلامية، قالت: «إن أقدم الأئمة الكبار من الشيعة

(١) هوية التشيع /ص ٨٦، نقلاً عن الشيعة والخوارج /ص ٢٤١.

(٢) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع، آدم متز ج ١/١ ط مصر ١٣٧٧ هـ.

(٣) العقيدة والشيعة، جولد تسيهر: ٢٠٤ ط مصر الأولى.

(٤) دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية / عرفان عبد الحميد /ص ٣٢٦ ط بغداد ١٩٧٧ م.

كانوا عرباً خُلصاً وإن كانوا من اليمينيين خاصة»^(١).
ومن أراد التوسع في هذا الموضوع فليراجع الأعلام للزركلي، وتأسيس
الشيعة لعلوم الإسلام للسيد حسن الصدر، وأعيان الشيعة للسيد محسن الأمين
العالمي.

إصهار الحسين عليه السلام إلى الفرس

إنَّ أئمة الشيعة الإثنا عشر من أهل البيت عليهم السلام، كلهم من آل الرسول صلى الله عليه وآله
(سادة العرب)، ومن المؤسف حقاً أنَّ بعض الكتاب يذكرون أنَّ سبب تشيع
الفرس هو إصهار الحسين عليه السلام - ثالث أئمة الشيعة - إلى الفرس، لأنَّه تزوج ابنة
الملك يزدجرد، وهو أحد الملوك الساسانيين، وإسمها شاه زنان فولدت له
الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام.

والجواب عن ذلك، ما ذكره الدكتور الوائلي: «إنَّ حكم الأمثال فيما يجوز
ولا يجوز واحد، وبناءً على هذا فإنَّ العلة التي ذكرها هؤلاء الكتاب في اعتناق
التشيع من قبل الفرس وهي إصهار الحسين عليه السلام للفرس موجود عند عبدالله بن
عمر بن الخطاب، وعند محمد بن أبي بكر، فقد ذكر الزمخشري في ربيع
الأبرار وغيره من المؤرخين: أنَّ الصحابة لما جاءوا بسبي فارس في خلافة
الخليفة الثاني، كان فيهم ثلاث بنات ليزدجرد، فباعوا السبايا وأمر الخليفة ببيع
بنات يزدجرد، فقال الإمام علي عليه السلام: إنَّ بنات الملوك لا يعاملن معاملة غيرهنَّ،
فقال الخليفة: كيف الطريق إلى العمل معهنَّ؟

فقال: يقوِّمن ومهما بلغ ثمنهنَّ قام به من يختارهنَّ، فقوِّمن فأخذهنَّ علي،

(١) دائرة المعارف الإسلامية: ج ٦٦/١٤ ط مصر غير مؤرخ، تعريب خورشيد والشناوي.

فدفع واحدة لعبدالله بن عمر، وأخرى لولده الحسين عليه السلام وأخرى لمحمد بن أبي بكر، فأولد عبدالله بن عمر ولده سالمًا، وأولد الحسين زين العابدين، وأولد محمد ولده القاسم، فهؤلاء أولاد خالة وأمهاتهم بنات يزدجرد^(١).

ولنا أن نتساءل: إذا كانت العلة في دخول الفرس للتشيع هي مصاهرة الحسين للفرس، فلماذا لا تطرد هذه العلة فيتسنن الفرس لإصهار عبدالله بن عمر لهم وكذلك محمد بن أبي بكر؟ وكل من محمد وعبدالله أبناء خليفة كما كان الحسين ابن خليفة، بالإضافة لذلك إن كلاً من يزيد بن الوليد بن عبد الملك وأمه شاه فرند بنت فيروز بن يزدجرد، ومروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية، أمته أم ولد من كرد إيران، فلماذا لا تطرد العلة هنا أيضاً^(٢)؟ وبالعكس لماذا لا يميل العرب السنة لأهل البيت الذين أمهاتهم عربية في حين نجد قسماً من العرب يبغض أهل البيت كالتواصب مثلاً؟

إذن فالقضية ليست قضية وراثة أو مصاهرة، وإنما هي قضية نظام الحكم في الإسلام تتصارع فيها النصوص الدالة على تعيين الخليفة مع النصوص الدالة على إنكارها والرجوع إلى الشورى التي لم يفصل لنا الرسول صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً عنها. والعجب من كتاب العصر الذين يدعون الموضوعية في البحث، ويتحدثون بهذا الكلام الذي نراه واضحاً في حقيقة وجوده، وحيث أن الفرس كانوا - كما تقدم - على مذهب العامة منذ الفتح أيام الخلافة الإسلامية وحتى بداية القرن العاشر، ثم بعد ذلك تحولت مناطق كبيرة منها أيام الصفويين إلى التشيع، حتى أعلن الشاه إسماعيل أن المذهب الشيعي هو المذهب الوطني

(١) دائرة المعارف الإسلامية: ج ١٤ ص ٧٥، نقلاً عن فجر الإسلام / أحمد أمين / ص ٩١.

(٢) المصدر السابق / ص ٧٦، نقلاً عن تاريخ الخميس، للديار بكرى: ٢٢٢/٢ - ٢٢٢.

والرسمي لفارس^(١).

ويؤيد ياقوت الحموي أيضاً أن بلاد فارس كانت سنّية فيقول:
 «إنَّ عبد الرحمن بن الأشعث كان أمير سجستان من قبل الحجاج، ثم خرج
 على الحجاج وقاتله، وعندما فشلت حركته كان بجيشه مجموعة من علماء
 التابعين منهم: عبدالله، والأحوص، وعبد الرحمن، وإسحاق، ونعيم، وهم بنو
 سعد بن مالك الأشعري، فنزل هؤلاء على سبعة قرى في منطقة قم، إستولوا
 عليها وجعلوها سبع محلات لمدينة قم، والتحق بعبدالله بن سعد ولد له إمامياً
 تربى بالكوفة فنقل التشيع لأهلها فليس بها سنّي قط»^(٢).

من هذا النصّ المتقدم: نفهم أنّ إيران كانت سنّية في حين كان التشيع في
 العراق له أهله وأنصاره، وقد ضاق بهم ذرعاً الحاكمون، وأخذوا في تقتيلهم
 والتنكيل بهم. ونفهم أيضاً: أنّ بذور التشيع في إيران ظلّت تنمو في مجال
 محدود بقم وخراسان، حتى بداية القرن العاشر ومجيء الصفويين للحكم،
 فنشروا التشيع وتحوّلت مناطق كثيرة الى التشيع في القرن العاشر.

تسنن إيران منذ الفتح إلى القرن العاشر الهجري

ذكر مؤرخو السنّة أنّ إيران سنّية قبل القرن العاشر إلا مناطق قليلة، وإليك
 أقوالهم من كتاب هوية التشيع:

١ - شمس الدين محمد بن أحمد الشاري يقول:

«إقليم خراسان للمعتزلة والشيعة، والغلبة لأصحاب أبي حنيفة إلا في كورة

(١) الشيعة في الميزان، محمد جواد مغنّية: ١٧٥.

(٢) معجم البلدان، ياقوت الحموي: ٣٩٧/٤.

الشاش فإنهم شوافع (شافعية) وفيهم قوم على أصحاب مذهب عبدالله السرخسي. واقليم الرحاب مذاهبهم مستقيمة، إلا أن أهل الحديث حنابلة. والغالب بدييل (لعله يريد أردبيل) مذهب أبي حنيفة، وبالجبالي. أما بالري فمذاهبهم مختلفة، والغلبة فيهم للحنفية، وبالري حنابلة كثيرة، وأهل قم شيعة.

والدينور، غلبة لمذهب سفيان الثوري.

واقليم خراسان: مذاهبهم مختلفة.

أكثر أهل الأهواز ورامهرمز والدورق حنابلة، ونصف الأهواز شيعة، وبه من أصحاب أبي حنيفة كثير، وبالأهواز مالكيون.

إقليم فارس: العمل فيه على أصحاب الحديث، وأصحاب أبي حنيفة.

إقليم كرمان: المذاهب الغالبة للشافعي.

إقليم السند؛ مذاهبهم أكثرها أصحاب الحديث.

وأهل الملتان: شيعة يحيعلون في الأذان (أي يقولون حيّ على خير العمل) ويثنون في الإقامة (أي يقولون الله أكبر مرتين، وأشهد أن لا إله إلا الله مرتين أيضاً وهكذا) ولا تخلو القصبات من فقهاء على مذهب أبي حنيفة^(١).

٢- ابن بطوطة في رحلته، قال ما خلاصته:

لما أعلن خدابنده حفيد هولوكو التشيع، حمل الناس على التشيع في مطلق القرن الثامن، وكان معه أحد الزنادقة يدعى بجمال الدين بن المطهر (يعني العلامة الحلي) كتب إلى بلاد آذربايجان وكرمان وإصفهان وخراسان وشيراز

(١) هوية التشيع/ص ٩١، نقلًا عن أحسن التفسير، لشمس الدين محمد بن أحمد الشاري/ص ١٩٩ طبع

والعراق، بإدخال اسم عليّ وبعض شيعته في خطبة الجمعة، وعدم ذكر الصحابة بها، فكان أوّل بلاد وصل إليها الأمر بغداد وشيراز وأصفهان، فأما أهل بغداد فخرج منهم أهل باب الأزج لا سمعاً ولا طاعة، وجاءوا الجامع وهددوا الخطيب بالقتل إن غير الخطبة. وهكذا فعل أهل شيراز وأهل أصفهان^(١).

٣- القاضي عياض في مقدمة ترتيب المدارك، قال:

«وقد حكى عن إنتشار مذهب مالك: وأما خراسان وما وراء العراق من بلاد المشرق، فدخلها هذا المذهب أولاً بيحيى بن يحيى التميمي، وعبدالله بن المبارك، وقتيبة بن سعيد، فكان هناك أئمة على مرّ الأزمان، وتفشّى بقزوین وما والاها من بلاد الجبل، وكان آخر من درّس من بنيسابور أبو إسحاق بن القطان، وغلب على تلك البلاد مذهب أبي حنيفة والشافعي»^(٢).

٤- بروكلمان في تاريخ الشعوب، قال:

«إنّ الشاه إسماعيل الصفوي بعد إنتصاره على (الوند) توجه نحو تبريز، فأعلمه علماء الشيعة التبريزيون، أنّ ثلثي سكان المدينة الذين يبلغ عددهم ثلاثمائة ألف نسمة من السنة»^(٣).

٥- المستشرق كيب، قال:

«إنّ الفكرة الخاطئة والتي لازالت منتشرة التي تقول، بأنّ بلاد فارس كانت الموطن الأصلي للشيعة، لا أصل لها، بل الروايات التاريخية تثبت بأنّ الزرادشتيين كانوا أميل عموماً لاعتناق المذهب السنّي»^(٤).

(١) هوية التشيع /ص/ ٩٢.

(٢) هوية التشيع /ص/ ٩٢، نقلاً عن ترتيب المدارك، للقاضي عياض: ٥٣/١ طبع بيروت ١٩٧٦ م.

(٣) هوية التشيع /ص/ ٩٢، نقلاً عن تاريخ الشعوب الإسلامية، بروكلمان /ص/ ٤٩٧ طبع بيروت ١٩٦٥ م.

(٤) هوية التشيع /ص/ ٩٢، نقلاً عن دراسات في الفرق والمعاند الإسلامية، عرفان عبد الحميد /ص/ ٢٦.

نقول: لقد إتضح لدينا من النصوص الواردة، أن إيران قبل القرن العاشر كانت معقل التنسن، وحتى الآن فإن فيها مقاطعات كبيرة سنّية تتمتع بكامل حريتها في إقامة شعائرها وأحكامها الدينية بكل حرية. وهذه المقاطعات في الشمال والجنوب والشرق والغرب. ولهذا الأمر الذي تقدم وهو: «إنّ التشيع له دوي واسع في الأرض العربية، وبين القبائل العربية، في حين كان الفرس في أحضان السنة».

إلى هنا إتضح بطلان ما ذهبوا إليه من «أنّ الفرس أساس التشيع» غير أن البعض قال: الشيعة ليسوا من الفرس، وإنما هم ورثتهم وحملة عقائدهم، وإليك تفصيل ذلك:

تهمة الشيعة ورثة الفرس وحملة عقائدهم

بعد أن تبين بطلان المقولة القائلة: «أنّ الفرس هم أساس التشيع» بقي التمويه على الناس والعامّة البسطاء - الأُميين - هو الأساس في حياة البعض الإجتماعية، فمن أجل سحب النزاع من أصله ومنشئه إلى ما لا يمت إلى الحقيقة بصلة، اخترع البعض هذه المقولة وهي: «إنّ هناك مفاهيم معينة بالحضارة الفارسية، إنتقلت إلى التشيع بمعناه الإصطلاحي عن طريق من اعتنق التشيع من الفرس، ولم يستوعب التشيع كل أبعاده، فجاء في تصور هذه المعتقدات جزءاً من ماهية التشيع وبقيت هكذا يتداولها خلف عن سلف»^(١).

وقد عبّ الدكتور الوائلي على هذا التصور لفارسية التشيع، فقال: إنّ هذا الإشكال بناءً على فرض حدوث مضمونه، فإنّه يرد على المضمون

(١) هوية التشيع، د. الوائلي/٥٣.

الإسلامي نفسه، حيث نصّ على ذلك معظم من كتب في الحضارة الإسلامية، وخصوصاً في الفترة الأولى من العهود الإسلامية، والتي شكلت مضامين العقيدة فيها جدولاً أيضاً فيه أكثر من رافد ورافد عن طريق الأمم التي اعتنقت الإسلام جماعات منها، ودخلت وهي تحمل أفكارها وعقائدها التي لم تتخلص منها، وظهرت في الأفكار والسلوك، كجماعات الروم والفرس والعبريين، ولعلّ اليهود أكثر الجماعات تأثيراً في الحضارة الإسلامية، حيث تبدو روحهم واضحة في هذه الميادين، وذلك لأنهم استأثروا بالتفسير وبالقصص الديني لأنهم أهل كتاب، وفيهم كثير من الأخبار الذين يحفظون أحكام التوراة وقصص الأمم التي حفظتها الحضارة العبرية والأساطير التي رافقت تلك القصص، ولما كانت الجزيرة العربية فقيرة بالأفكار الدينية والمضامين الثقافية، لعب الفكر اليهودي دوراً هاماً في ملء هذا الفراغ، وخصوصاً في الفكر السنّي الذي حاول أن يتخلص من هذا الرداء ويخلعه على الشيعة عن طريق الشخصية الوهمية «عبدالله بن سبأ» كما سنبهن لك على وهمية هذه الشخصية قريباً، ولكن حقائق الأمور والبحث الدقيق، يثبت عكس ما إدعاه هؤلاء القوم وما نسبوه للشيعة.

أجل إن اليهودية إنتقلت إلى الفكر الإسلامي عن طريق كعب الأخبار، ووهب بن منبه، وعبدالله بن سلام وغيرهم، وأخذت مكانها في كتب التفسير والحديث والتاريخ، وتركت بصماتها على كثير من بنود الشريعة، وأنّ بوسع أي باحث الوقوف على ذلك في كتب كثيرة مثل تاريخ الطبري، وتفسيره جامع البيان، وفي كتاب البخاري وغيره من المؤلفات مما سنشير إلى مصادره عند ذكره، وستجد فضلاً ممتعاً في تحليل العداوة بين الإنسان والحية يذكره

الطبري في تفسيره بسنده عن وهب بن منبّه وذلك عند تفسيره للآية السادسة والثلاثين من سورة البقرة، وهي قوله تعالى: ﴿قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ...﴾. ويقول الطبري: وأحسب أنّ الحرب التي بيننا - أي نحن والحيتات - كان أصله ما ذكره علماؤنا الذين أقدمنا الرواية عنهم في إدخالهنّ - يعني الحيتات - إبليس الجنّة، بعد أنّ أخرجه الله منها، ويستمر في سرد أفكار عجيبة يستحسن أن يقرأها من يريد الفائدة من تفسيره^(١).

موقف الإسلام من التعصّب والعصبية

بعد هذه الجولة في خضمّ الصراع العصبي الذي لا ينبغي أن يدور على لسان المؤمنين، يصح أن يقول إنسان: «رمتني بدائها وانسلت».

ولكننا لا نقول بذلك، رغم أنّ أهل السنّة الذين هم من الفرس، قد أكثروا من عدائهم للتشيع.

واليك نموذجان من أهل السنة الفرس الذين تهاجموا على الشيعة ونسبوا إليهم - بدون علم وتثبت - تركة من الإفتراءات تأخذ منها الأقلام الجاهلية المغرضة:

النموذج الأول: الشهرستاني (محمد بن عبد الكريم صاحب كتاب الملل والنحل) وهو من بلدة نيسابور بخراسان، وقد قيّمه الإمام الرازي من ناحية توثيقه فقال:

«المسألة العاشرة (متحدثاً عن كتاب الملل والنحل) إنّه كتاب حكى فيه مذاهب أهل العالم بزعمه، إلّا أنّه غير معتمد عليه، لأنّه نقل المذاهب الإسلامية

(١) تفسير الطبري: ٢٣٤/١.

من الكتاب المسمى بالفرق بين الفرق من تصانيف الاستاذ أبي منصور البغدادي، وهذا الاستاذ كان شديد التعصب على المخالفين، ولا يكاد ينقل مذهبهم على الوجه الصحيح، ثم إن الشهرستاني نقل مذاهب الفرق الإسلامية من ذلك الكتاب، فلهذا السبب وقع فيه الخلل في نقل هذه المذاهب»^(١).

وأما ياقوت الحموي في معجمه، فقد ذكر دين الشهرستاني، فقال: «لولا تخبطه - أي الشهرستاني - في الإعتقاد وميله إلى هذا الإلحاد لكان هو الإمام، وكثيراً ما كنا نتعجب من وفور فضله وكمال عقله كيف مال إلى شيء لا أصل له، واختار أمراً لا دليل عليه، ولا معقولاً ولا منقولاً، ونعوذ بالله من الخذلان والحرمان من نور الإيمان، وليس ذلك إلا لإعراضه عن نور الشريعة واشتغاله بظلمات الفلسفة. وقد حضرت عدة مجالس من وعظه فلم يكن فيها، قال الله، ولا قال رسول الله، ولا جواب من المسائل الشرعية، والله أعلم بحاله»^(٢).

وإذا كان هذا هو حال الشهرستاني في التوثيق والدين، فالاستناد إلى كتابه يكون من التضليل والخداع ونشر ما لا يعتمد عليه بين العلماء، وهو أمر يحاسب عليه الإنسان.

النموذج الثاني: ابن حزم الأندلسي: (علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الفارسي) وهو من موالي يزيد بن معاوية، وله كتب كثيرة منها: الفصل بين الملل والنحل، والمحلى وغيرهما، ولهذا الرجل قدرة عجيبة على الافتعال والاختلاق، وله جرأة في التهجم على الناس تكشف عن عدم ورع وعدم التزام بالصدق، وقد قيمه قومه فقالوا فيه:

(١) معجم البلدان: ٣ / ٣٧٧ عن كتاب الرازي مناظرات مع أهل ما وراء النهر.
(٢) المناظرات، للرازي / ص ٢٥، عنه الإمام الصادق عليه السلام والمذاهب الأربعة: ٤٨/٥، لأسد حيدر.

١ - قال فيه، أبو العباس بن العريف: إنَّ لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان.

٢ - قال أبو مروان بن حيان - مؤرخ الأندلس - في فصلٍ طويلٍ ما لفظه: ومما يزيد في بغض الناس له حبه لبني أمية ماضيهم وباقيهم، واعتقاده بصحة إمامتهم حتى نسب إلى النصب.

٣ - قال ابن العماد الحنبلي: كان ابن حزم كثير الوقوع في العلماء والمتقدمين، لا يكاد يسلم أحد من لسانه، فنفرت منه القلوب.

٤ - قال مصطفى البرلسي البولاقوي: أما ابن حزم، فالعلماء لا يقيمون له وزناً كما نقله عنهم المحققون كالتاج السبكي وغيره، لأنَّه وأصحابه ظاهرية محضة، تكاد عقولهم أن تكون مسخت، ومن وصل إلى أن يقول: إنَّ بال شخص في الماء تنجس، أو في إناء ثم صبَّه في الماء لم يتنجس، كيف يقام له وزن، ويعد في العقلاء فضلاً عن العلماء. ولا بن حزم هذا وأضرابه من أمثال هذه الخرافات الشيء الذي لا ينحصر، ومن تأمل كذبه على العلماء ولا سيما إمام أهل السنة (أبو الحسن الأشعري) على أنَّ الأولى به وبأمثاله أن يكونوا في حيز الإهمال وعدم رفع رأسٍ لشيء صدر منه^(١).

وعلى هذا فكل ما كتبه هذا الرجل ضد الشيعة يكون باطلاً وكذباً، بعد أن سمعت تقييم علماء قومه فيه، ومهما يكن من أمر السنة - وكون أكثرية علمائهم ورواتهم وفقهائهم من الفرس - فلا يجوز لمسلم أن يجعل هذا نكايه أو نقصاً بالسنة، فكيف ذلك وشعار قرآننا الذي يقول: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ

(١) راجع شذرات الذهب ج ٣/٢٩٩، والسيف اليماني للبرلسي رسالة صغيرة مع عدة رسائل، ووفيات الأعيان ج ١/٣٦٩، ولسان الميزان: ١٩٩/٤، وما بعدها.

أتفاكم ﴿، والستة النبوية القائلة: «لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى»، والحديث القائل: «الناس سواسية كأسنان المشط» و: «إن الله خلق الجنة لمن أطاعه ولو كان عبداً حبشياً، وخلق النار لمن عصاه ولو كان سيداً قرشياً».

أليس معنى هذه الأحاديث - وغيرها الكثير - أن المسلمين تتكافأ أموالهم ودمأؤهم وأعراضهم وأنسابهم، فلا يجوز لأحد مسلم أن يبنز الآخرين بقومية مكروهة عند قوميته لظروف مرّت بهم، فإنّ هذا خروج عن جادة الشرع الحنيف.

قال تعالى: ﴿... ولا تنازروا بالألقاب بس الإسم الفسوق بعد الإيمان ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون﴾^(١).

الاشترار في الرأي لا يعنى الاشترار في العقيدة

إنّ كل من له نصيب من المعرفة والثقافة العامة يعلم: إنّ كل جماعة أو أمة لا تخلو من الاتحاد مع بعض الجماعات الأخرى أو الأمم، في بعض المسائل، أو الآراء والنظريات، ولكن هذا ليس إندماجاً في العقيدة بحيث تكون العقيدة واحدة للجماعتين أو الأمتين، وعلى هذا لو افترضنا أنّ الفرس قد عظموا البيت المالك، وقالوا بنظرية «الحق الإلهي» الثابت لمن يتولاه من القادة، فلا يسعنا أن نقول إنّ هذا التشابه لما يقوله الشيعة يجعل الاشترار في العقيدة أمراً مفروغاً عنه، ولهذا عندما بحث فلاسفة اليونان مسألة الجبر والتفويض، والزرادشتيون والنصارى ثم المسلمون، لا يمكننا القول بأنّ المسلمين نصارى، لأنّهم اتحدوا مع النصارى في شق من الرأي. وعندما يدان الظلم من

قبل الإشتراكيين والرأسماليين والإسلاميين فلا يمكن القول بأن الإسلام هو اشتراكي لمجرد المشابهة في إدانة الظالم، وهذا أمر واضح لا غبار عليه، فينبغي أن نجرد القلم عن هذه الإتهامات وإن كانت بأصحابها - السنة - ألصق، كما إتضح لدينا، لأنّ الفرس كانوا سنة قبل أن يكونوا شيعة كما تقدم بالأدلة.

ثم إنّ هناك فرقاً بين ما يقوله الفرس في نظرية «الحقّ الإلهي» وما يقوله الشيعة في أئمتهم: والفرق، هو أنّ الفرس يقولون، بحقّ الوراثة للملك، لكن الشيعة لا يقولون بالوراثة، بل يقولون: إنّ الإمام منصوص عليه من قبل الرسول ﷺ وقد تقدمت الروايات الكثيرة، من كتب أهل السنة في عدد الأئمة الاثني عشر، وأنّ أولهم عليّ ؑ وآخرهم المهدي من ولد الحسين ؑ.

العرب والفرس في موقفهم الجديد المعاصر من الإسلام

إنّ الفرس (الإيرانيين) قد اسقطوا حكم الشاه في سنة (١٩٧٩ م) بزعامة الإمام الخميني، وطرّدوا أكبر قوّة استعمارية في المنطقة، وحرروا البلاد من السيطرة الأجنبية وجعلوا لفلسطين سفارة، بعد أن قطعوا العلاقات السابقة بين إيران وإسرائيل وأمريكا، وحتى مع مصر لقبولها معاهدة (كامب ديفيد) وذهاب السادات إلى إسرائيل، ثم بعد بضعة أشهر من هذه الثورة الشعبية الإسلامية - الهادفة لإرجاع الإسلام الحقيقي من عالم الكتب والنظريات إلى عالم التطبيق - جرت عدة انتخابات مهمة:

أولها: انتخاب لتعيين نظام الجمهورية الإسلامية ورفض الملكية.

ثانيها: انتخاب رئيس الجمهورية.

ثالثها: انتخاب مجلس النواب (مجلس الشورى الإسلامي).

رابعها: انتخاب مجلس لتقنين الدستور الذي يحكم الدولة.

خامسها: انتخاب للتصويت على الدستور.

وهكذا أصبحت هذه الدولة الفارسية بحكم إسلاميتها - الشيعية والسنية - أرقى دولة في العالم من ناحية تطبيق الديمقراطية الحقيقية لأفراد الأمة في تعيين حقها في الحكم، بعد أن رأى ولي الفقيه أنّ هذه الانتخابات هي الأصلاح لهذه الأمة المسلمة، وهذا هو بذاته فخر للإسلام الذي تمسك به الإيرانيون، فلا قومية فارسية، بل الحكم لله والقرآن ودستور السماء، في حين أنّ العرب - أي رؤساء الدول - يَغْطُونَ في نوم عميق ويدَّعون أنّ لهم وصاية على شعوبهم، لأنّ شعوبهم ليست لها أهلية وكفاءة لديهم بأن يديروا شؤون حياتهم بأنفسهم، وأما من يدعي أنّ له انتخاب من قبل الشعب كمصر، فإنّ انتخاباتهم تعتبر سخرية مضحكة هزلية، إذ لا يرشح غير الرئيس الفعلي للشعب، والانتخابات تكون له مدى العمر!!، وهذا معنى أنّه لا يعزل حتى إذا عمل ما عمل من مخالفات وخيانات لوطنه وأمتّه في إبرام المعاهدات السرية نيابة عن الشعب مع الإستعمار.

ولا يفوتنا أن نذكّر أنّ الشعوب العربية شعوب حيّة وفطنة وشريفة كالشعب الإيراني المسلم الشريف الذي جاهد ولازال من أجل رفع راية الإسلام خفاقة فوق رؤوس المسلمين والعالم أجمع، ولرفع الظلم والآلام عن كاهل المستضعفين، ولكن المحنة - كل المحنة - تكمن في قيادات إدعت لنفسها الولاية على الشعوب في بلاد العرب، وهذه القيادات سواء كانت حزبية أو فردية فإنّها هي سبب تأخر الشعوب في المنطقة وخصوصاً المسلمين منهم، وتأخر ما يعتبر عنه بالعالم الثالث، ولا ننسى ما فعله طاغية العراق - صدام

المستبد - بشعبه بعد أن أدخله في حربين ظالمتين، الأولى: ضد إيران والثانية: ضد الكويت، وما جزّ على العرب والإسلام والمنطقة من أعماله الجنونية المخالفة للشريعة الإسلامية، ومهدّ للدول الإستعمارية - الإستكبارية - التمركز وأن تلعب في المنطقة، كما تلعب في بيتها ودولتها، وكأنّ هذا هو رأي الشعب الحقيقي بأمثال هذه الأقرام!! وهل طبق رؤساء العرب قانون الانتخابات في تسيير دفة الأمور السياسية؟!

ولا أدري لماذا يتهجم البعض على نظرية الشيعة في الحكم، ولا يتهجم على رؤساء الدول العربية والإسلامية الذين لا يعملون بالنظرية السنّية للحكم في الإسلام وهي الانتخاب والشورى؟! وهل واقعنا الآن واقع إسلامي، أم واقع استسلامي؟!

المبحث الثاني

تهمة ارتباط التشيع بعبدالله بن سبأ

ذكر البعض أنَّ التشيع مرتبط بشخص عبدالله بن سبأ اليهودي! والذي وضع الأحاديث في أنَّ علياً عليه السلام هو أفضل من الصحابة والأنبياء، وأخيراً قال بالوصية. وقد أخذ بهذا الرأي جماعة من الكتاب مستندين إلى ما ذكره ابن عساکر في تاريخه: «لما بويع علي رضي الله عنه، خطب الناس، فقام إليه عبدالله بن سبأ، فقال له: أنت دابة الأرض. فقال له: إتق الله. فقال له: أنت الملك. فقال: إتق الله. فقال له: أنت خلقت الخلق وبسطت الرزق، فأمر بقتله»^(١).

وقد ذكر الشهرستاني في كتابه (الملل والنحل)، أنَّ عبدالله بن سبأ الذي قال لعلي أنت أنت، يعني - أنت الإله - فنفاه إلى المدائن^(٢).

وقال عبدالله بن سبأ: إنَّ علياً حي لم يقتل وفيه الجزء الإلهي ولا يجوز أن يُستولى عليه، وهو الذي يجيء في السحاب، والرعد صوته والبرق سوطه^(٣).

(١) تاريخ مدينة دمشق: ج ٢/ص ١١.

(٢) الملل والنحل: ص ١٧٤.

(٣) المصدر السابق: ص ١١.

ملخص القصة السبئية

ذكروا: «إنَّ يهودياً من صنعاء اليمن أظهر الإسلام في عصر عثمان واندس بين المسلمين، وأخذ يتنقل في حواضرهم وعواصم بلادهم، الشام، وواسط، والكوفة، والبصرة، ومصر، مبشراً بأنَّ للنبي محمد ﷺ رجعة، كما أنَّ لعيسى ابن مريم ﷺ رجعة، وأنَّ علياً هو وصي محمد ﷺ كما كان لكل نبي وصي، وأنَّ علياً خاتم الأوصياء، كما كان محمد ﷺ خاتم الأنبياء، وأنَّ عثمان غاصب حقَّ هذا الوصي وظالمه، فيجب مناهضته لإرجاع الحق إلى أهله.

وسمّوا بطل قصتهم (عبدالله بن سبأ) ولقبوه (بابن الأمة السوداء) وزعموا أنَّ عبدالله بن سبأ هذا بث في البلاد الإسلامية دُعائه وأشار عليهم أن يُظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والظعن في الأمراء، فمال إليه وتبعه على ذلك جماعات من المسلمين فيهم الصحابي الكبير والتابعي الصالح! من أمثال أبي ذر وعتمار ومالك الأشتر وغيرهم من أبرار المسلمين وأخيارهم.

وقد زعموا: أنَّ السبئيين أينما كانوا أخذوا يثيرون الناس على ولاتهم - تنفيذاً لخطة زعيمهم - ويضعون كتباً في عيوب الأمراء، ويُرسلونها إلى غير مصرهم من الأمصار فتتج من ذلك قيام جماعات من المسلمين بتحريض السبئيين، وقدومهم إلى المدينة وحصارهم عثمان في داره حتى قُتِلَ فيها، وأنَّ كل ذلك كان بقيادة السبئيين ومباشرتهم.

وزعموا أنَّ المسلمين بعد أن بايعوا علياً ﷺ وخرج طلحة والزبير إلى البصرة لحرب الجمل رأى السبئيون أنَّ رؤساء الجيشين أخذوا يتفاهمون، وإنَّهم إن تمَّ ذلك سيؤخذون بدم عثمان فاجتمعوا ليلاً وقرَّروا أن يندسوا بين الجيشين ويثيروا الحرب بكرة دون علم غيرهم، وأنَّهم استطاعوا أن ينفذوا

هذا القرار الخطير في غَلَس الليل قبل أن يتنبه الجيشان المتقابلان. فناوش المندسون من السبئيين في جيش عليّ من كان بإزائهم من جيش البصرة، والمندسون منهم في جيش البصرة، من كان بإزائهم من جيش عليّ، ففزع الجيشان وفزع رؤساؤهما وظنّ كل بخصمه شراً.

وزعموا: إنّ حرب البصرة المشهورة - بحرب الجمل - وقعت هكذا دون أن يكون لرؤساء الجيشين فيها رأي أو علم!!
وإلى هنا ينتهي هذا القاص من نقل قصة السبئيين ولا يذكر بعد ذلك عن مصيرهم شيئاً^(١).

أقول: لا بُدّ لنا ونحن نريد أن نصل إلى الحقيقة أن نبحت محورين لهذه القصة:

١ - ندرس سند القصة ودالاتها.

٢ - نرى مدى ارتباطها بعقائد الشيعة، وهل هي مصدر هذه العقائد أو أن العقائد الشيعية مصادرها من الكتاب والسنة؟

اتصال سند القصة بالطبري

١ - محمد رشيد رضا - توفي سنة (١٣٥٤ هـ - ١٩٣٥ م) ينقل القصة ص ٤ - ٦ ، من كتابه «السنّة والشيعة» ويعلق عليها بما يهوى ثم يقول في مصدره أنّه واقعة الجمل في تاريخ ابن الأثير).

٢ - أحمد أمين - المعاصر - يذكر في فجر الإسلام^(٢)، مقتطفات من هذه

(١) عبدالله بن سبأ، السيد مرتضى العسكري: ٢٩/١ - ٣١.

(٢) فجر الإسلام: ص ١٠٩ - ١٢١، وص ٢٥٤، وص ٢٦٦ - ٢٧٨، وص ٢٧٠ - ٢٧٧.

القصة ويستتبع ويعلق عليها، ولكن مصدره تاريخ الطبري ج ٥ ص ٦٦ وما بعدها، كما ذكر هو ذلك في الهامش.

وقد سبق أحمد أمين المستشرق ولهوسن - كما أشار إلى ذلك أحمد أمين نفسه في ص ٢٧٧ - إلى هذه الاستنتاجات التي ذهب إليها أحمد أمين هذا.

٣- البستاني: (توفي سنة ١٣٠٠ هـ) نقل القصة في مادة عبدالله بن سبأ من دائرة معارفه، ومصدره: هو ابن كثير.

٤- محمد فريد وجدي: أورد القصة في مادة (عثم) ج ٧ دائرة المعارف، وذكرها عند ذكر حرب الجمل ضمن ترجمة علي بن أبي طالب عليه السلام وأشار في ص ١٦٠ و ص ١٦٨، و ١٦٩، إلا أنه قد نقلها عن تاريخ الطبري.

٥- ابن خلدون: ذكر في تاريخ (المبتدأ والخبر) ج ٢ ص ٤٢٥، القصة وقال: إنها ملخصة من كتاب أبي جعفر الطبري، اعتمدها للوثوق به..... الخ.

٦- أبو الفداء (إسماعيل بن علي عماد الدين توفي سنة ٧٣٢ هـ - ١٣٣١ م) في كتابه (المختصر في أخبار البشر) قال بُدِّدَ من القصة وصرح في المقدمة أنه أخذها واختصرها من الكامل لابن الأثير.

٧- أما ابن الأثير المتوفى سنة (٦٣٠ هـ) فهو يورد القصة كاملة في حوادث سنة (٣٠-٣٦) ولم يشر إلى مصدر نقل القصة، ولكنه في مقدمة كتابه يقول ما مضمونه: أنه أخذت ما جرى بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من تاريخ الطبري لأنه الإمام المتقن... الخ^(١).

٨- ابن كثير المتوفى سنة (٧٧٤ هـ) أورد القصة في ج ٧ من تاريخه البداية والنهاية ص ٢٣٦، وقال: هذا ملخص ما ذكره أبو جعفر بن جرير الطبري.

(١) تاريخ ابن الأثير: ٥/١ من الطبعة المصرية سنة ١٣٤٨ هـ.

٩ - الدكتور حسن إبراهيم حسن في كتابه (تاريخ الإسلام السياسي) ص ٣٤٧ وما بعدها، يذكر طرفاً من القصة ويسجل المصدر على أنه الطبري ج ١ ص ٢٨٥٩.

ولا نطيل أكثر، فإنَّ كل من ذكر القصة نسبها إلى الطبري أو إلى من ينسبها إلى الطبري: مثل فان فلوتن، ونيكلس، ودائرة المعارف الإسلامية، ودوايت. م. دونالدس، وولهاوزن، وميرخواند، وغيث الدين بن ميرخواند وغيرهم.

سند الطبري للقصة ينتهي إلى سيف بن عمر

الطبري توفي سنة (٣١٠ هـ) وقد ذكر القصة، وسنده منحصر عن طريق سيف بن عمر التميمي، فقد قال في ذكره حوادث سنة (٣٠ هـ): «وفي هذه السنة أعني سنة (٣٠ هـ)، كان ما ذكر من أمر أبي ذر ومعاوية وإشخاص معاوية إياه منها إليها، أمور كثيرة كرهت ذكر أكثرها، فأما العاذرون معاوية في ذلك، فإنهم ذكروا في ذلك قصة كتب بها إليَّ السريِّ يذكر أنَّ شعيباً حدثه سيف عن عطية عن يزيد الفقعسي قال: لما ورد ابن السوداء الشام لقي أبا ذر، فقال: يا أبا ذر ألا تعجب لمعاوية...؟» ثم يورد قصة «ابن سبأ» مع أبي ذر عن طريق «سيف» وحده ثم يختم ترجمة أبي ذر بقوله: «أما الآخرون فإنهم رووا في سبب ذلك أشياء كثيرة وأموراً شنيعة كرهت ذكرها». ويورد في ذكره حوادث سنة (٣٠ - ٣٦ هـ) قصة ابن سبأ والسبئية في مقتل عثمان وحرب الجمل عن طريق «سيف» وحده وليس له طريق آخر لها.

وللطبري إلى أحاديث سيف طريقان، وهما:

- ١ - عبدالله بن سعيد الزُّهري عن عمه يعقوب بن إبراهيم، عن سيف. وما يخرج الطبري من أحاديث «سيف» بهذا الطريق حديث مشافهة.
- ٢ - السَّرِّي بن يحيى، عن شعيب بن إبراهيم، عن سيف. ويخرج الطبري بهذا الطريق أحاديث «سيف» عن كتابه «الفتوح والردّة» وكتابه «الجمل ومسير عائشة» بلفظ (كتب إلي).
- وقد يخرج بهذا الإسناد عن «سيف» أحاديث مشافهة أيضاً^(١)...
- ثم إنَّ ابن عساكر المتوفى سنة (٥٧١ هـ) له طريق آخر عن قصص عبدالله بن سبأ في تاريخه الكبير «تاريخ مدينة دمشق» ولكن ينتهي السند إلى سيف بن عمر وحده بسند الطبري عن السَّرِّي بعد أربعة من الرواة. وهكذا كل من يذكر قصة «عبدالله بن سبأ» فإنَّه يذكر سند القصة، وإذا به ينتهي إلى سيف بن عمر التميمي، كالذهبي المتوفى سنة (٧٤٨ هـ) وابن أبي بكر صاحب كتاب «التمهيد والبيان» المتوفى سنة (٧٤١ هـ) فكان هذان الأخيران قد أسندا قصص عبدالله بن سبأ إلى نفس كتاب سيف بن عمر التميمي الذي كان عندهما وأخذا منه مباشرة بحيث لم نجد بعض هذه القصص موجودة عند الطبري.
- إذن: سند جميع هذه القصص عن (عبدالله بن سبأ) يرجع إلى ما يرويه سيف وحده.

كلام الرجاليين في سيف بن عمر وبقية السند

- ١ - ذكروا أنَّ وفاته كانت بعد السبعين والمائة كما في خلاصة التهذيب،

(١) عبدالله بن سبأ، للسيد العسكري: ٥١/١ - ٥٢.

وفي التهذيب: قرأتُ بخط الذهبي مات سيف زمن الرشيد. وقد ألف «سيف» كتاب «الفتوح الكبيرة والردّة» و «الجمل ومسير عائشة وعلي» على ما في الفهرست والهداية.

قال يحيى بن معين المتوفى سنة (٢٣٣ هـ): «ضعيف الحديث، فُلَس خَيْرٌ منه»^(١).

وقال التّسائي صاحب الصحيح المتوفى سنة (٣٠٣ هـ): «ليس بشيء، كذاب».

وقال ابن أبي حاتم المتوفى سنة (٣٢٧ هـ): «متروك الحديث».

وقال ابن السّكن المتوفى سنة (٣٥٣ هـ): «ضعيف».

وقال ابن عدي المتوفى سنة (٣٦٥ هـ): «ضعيف، بعض أحاديثه مشهورة وعامتها منكّرة لم يتابع عليها».

وقال ابن حبان المتوفى سنة (٣٥٤ هـ): «يروي الموضوعات عن الأثبات، إتهم بالزندقة، وقال: قالوا كان يضع الحديث».

وقال الحاكم المتوفى سنة (٤٠٥ هـ): «متروك الحديث، إتهم بالزندقة».

وهاه الخطيب البغدادي المتوفى سنة (٤٠٦ هـ) كما في ترجمة خزيمة غير ذي الشهادتين من الصحابة.

ونقل ابن عبد البرّ المتوفى سنة (٤٦٣ هـ) عن ابن حبان أنه قال فيه «سيف

متروك، وإنما ذكرنا حديثه للمعرفة». ولم يعقب ابن عبد البرّ على هذا الحديث شيئاً.

وقال الفيروز آبادي المتوفى سنة (٨١٧ هـ): «صاحب توالييف» وذكره مع

غيره، وقال عنهم: «ضعفاء».

وقال ابن حَجَر المتوفى سنة (٨٥٢) بعد إيراد حديث ورد في سنده اسمه: «فيه ضعفاء أشدُّهم سيف».

وقال صفي الدين المتوفى سنة (٩٢٣هـ): «ضعفوه، له في الترمذي فرد حديث»^(١).

٢ - يوجد في السند «السري بن يحيى» وليس هو السري بن يحيى الثقة الذي هو أقدم من الطبري، إذ أنه توفي سنة (١٦٧هـ) في حين ولد الطبري سنة (٢٢٤هـ) فالفرق بينهما سبعة وخمسون عاماً، ولا يوجد عند الرواة (سري بن يحيى) غيره، وعلى هذا فالسري الذي يروي عنه الطبري هو أحد اثنين كل منهما كذاب.

الأول: السري بن إسماعيل الهمداني الكوفي.

الثاني: السري بن عاصم الهمداني نزيل بغداد المتوفى سنة (٢٥٨هـ)، وهذا أدرك ابن جرير الطبري وعاصره أكثر من ثلاثين عاماً.

وكُلٌّ من هذين قد كذبه أهل الحديث واتهموه بالوضع، فقد كذبهما صاحب «تهذيب التهذيب» وصاحب «ميزان الاعتدال» وصاحب «تذكرة الموضوعات» وصاحب «لسان الميزان» وغيرهم^(٢).

٣ - يوجد في السند عيب ثالث وهو «شعيب» فإنه مجهول.

التضارب في متن القصة

إنَّ الموجود في قصة ابن سبأ مما يضحك الباكي ويبكي الضاحك، وذلك

(١) نقلنا هذه التقييمات الرجالية من كتاب عبدالله بن سبأ، للسيد العسكري: ٦٢/١ - ٦٣، فراجع.

(٢) راجع لسان الميزان: ١٢/٣، والغدير للأميني: ١٤٣/٨.

لوجود التضارب في الروايات التي وردت عن عبدالله بن سبأ، فمرةً يقال إنّه من أهل صنعاء، وأخرى يقال عنه أنه من أهل الحيرة، ومرة ينسب الألوهية لعليّ عليه السلام ومرة أخرى يجعله وصياً لمحمد عليه السلام وأخرى يدعي أن في عليّ عليه السلام جزءاً إلهياً، ومرة يدعي الرجعة للإمام عليّ عليه السلام. وأخرى يدعيها إلى محمد عليه السلام ومرة نرى أنّ علياً أحرق الغلاة، ومرة خاف أن يحرق ابن السوداء مع أنه يهودي بسيط، لا يابيه له أحد. وهكذا تتضارب الروايات في شأن عبدالله بن سبأ.

والخلاصة:

بعد أن أطلعنا على سند أحاديث «عبدالله بن سبأ» ومتونها المختلفة، نصل إلى هذه النتيجة المهمة، وهي: اختلاق هذه الشخصية الخرافية الخيالية لأجل أن تنسب إليها قضايا مهمة في التاريخ الإسلامي وتشويه تاريخنا الإسلامي الناصع في جهاده وفكره وعظمته وقدسيته الذي قام على سيل من دماء الشهداء الأبطال والشرفاء، ولكن كما لكل دين أو ثورة رجال وقادة مخلصون، كذلك هناك أعداء وخصوم منافقون متملقون، تساعد لهم الظروف لبث الإشاعات والأكاذيب والاختلاقات، وهذا ما حصل مع ديننا وتاريخنا الإسلامي - وما زال - وهنا لابد من عوامل لاختلاق هذه القصة وهي متعددة نذكر منها:

سبب اختلاق شخصية عبدالله بن سبأ؟

تتلخص مقاصد اختلاق هذه القصة في سببين رئيسيين:

الأول: إن قتل عثمان إنما كان من أفعال السبئية التي يرأسها عبدالله بن سبأ

اليهودي، الذي أراد هدم الدين بأفكاره اليهودية، وليس هناك من عمل قام به عثمان وولاته، مما أدى إلى أن ينقم عليه المسلمون لأجله، واشتركوا في قتله وفيهم صحابة النبي ﷺ كما ذكر ذلك التاريخ مفصلاً، بل كل ما في الأمر أن يهودياً حاقداً، حرك المسلمين وفيهم الصحابة، فانساقوا معه بغباء وبدون تفكير حتى إرتكبوا هذه الجناية وقتلوا الخليفة بدون أن يصدر منه أي عمل يوجب هذه الثورة ضده، وكذا حرب الجمل، فإنها من صنع هذا اليهودي وأتباعه، وليس سببها خروج طلحة والزبير وعائشة ضد الخليفة الشرعي، وعدم نزولهم على حكمه وأمره بعد أن واجههم وناقشهم.

الثاني: إنَّ عقائد الشيعة لا سند لها من الإسلام، وإنَّما هي وليدة عبقرية هذا اليهودي «ابن سبأ»، إذ أنَّ الشيعة - يهود هذه الأمة - لا صلة لها بالمسلمين، بل عبدالله بن سبأ هو الذي أنشأ الانشقاق العقائدي بظهور الشيعة.

نقول: هل إنَّ عقائد الشيعة من اختلاق عبدالله بن سبأ أم أنَّ مصدرها القرآن والسنة؟

الجواب: تقدم إثبات صحة أهم عقائد الشيعة - بعد التوحيد والنبوة - من مصادر أهل السنة وذلك فيما يتعلق بالإمامة والوصاية، فلا نعيد، وهي أهم نقطة - الإمامة والوصاية - تختلف فيها الشيعة والسنة، وهو لا يؤدي إلى خروج الشيعة عن الإسلام، لقولهم أنَّ الحكومة الإسلامية ورأس الدولة يجب أن يكون منصوباً عليه من قبل الله سبحانه وتعالى بواسطة الرسول، وفي حالة غيبة الإمام المنصوص عليه مباشرة تصل النوبة إلى فقهاء المسلمين، فإنهم هم المنصوص عليهم من قبل الأئمة عليهم السلام. فمدار الحكومة في الإسلام بيد الأئمة ومن بعدهم العلماء العدول العارفين بما يحتاجه زمانهم.

ولا يخرج أهل السنة عن الإسلام بقولهم:

إنّ الخلافة شورى قد فوّضها الى المسلمين الرسول الأكرم ﷺ.

إذن؛ لماذا يحاول البعض أن يربط الشيعة بمبدأ عبد الله بن سبأ الشخصية

المختلقة، وينسى أن للشيعة أدلتهم من الكتاب والسنة المطهرة؟!

وهل أنّ كتب الشيعة التي تتكلم حول الولاية والحكومة الإسلامية بعيدة

عن تناول أيدي الباحثين، حتى يرجعوا إلى أقوال فلان وفلان في أنّ التشيع

مصدره عبد الله بن سبأ؟!

وإذا كان رجال الحديث الذين يقوّمون سند الأحاديث قد ذكروا: إنّ سيف

ابن عمر كذاب وضاع... الخ، فكيف تردد أحاديثه، وتقبل الشخصية الموهومة

لعبد الله بن سبأ وتربط كل آراء الشيعة به لمجرد رواياته الموضوعية؟!

تذكرنا هذه الأسطورة السبئية بأسطورة «جلياس»^(١) التي اخترعها

«العلماء الجوالون» فإنّ هؤلاء: «لم يكونوا من الذين يضربون في الآفاق، فقد

كان منهم رهبان ضلّوا في طريقهم إلى أديرتهم، ومنهم قساوسة فقدوا

مناصبهم، وكانت كثرتهم طلاباً في طريقهم من موطنهم إلى جامعتهم، أو من

إحدى الجامعات إلى الأخرى، وكثيراً ما كانوا يقطعون طريقهم هذا سيراً على

أقدامهم، وكان كثيرون من الطلاب يعرجون على الحانات في الطريق ومنهم

من كانوا يتذوقون الخمر والنساء، ويستمعون إلى المعارف غير المدونة،

ومنهم من كانوا يؤلّفون الأغاني ويتغنون بها، ويبيعونها لمن يطلبها، ومنهم من

فقدوا أملهم في أن يكونوا من رجال الدين، فكانوا يعيشون بأقلامهم، يخصّون

بشعرهم الأساقفة أو الأعيان.

(١) في عصر النهضة الفلورنسية، وفي العصر الذهبي، حدثت الأسطورة واعتبرها بعض كبار الأساقفة حقيقة.

وكانت أكثر ميادين نشاطهم فرنسا وألمانيا الغربية، ولكن شعرهم ما لبث أن إنتشر بين البلدان المختلفة، لأنهم كانوا يكتبونه باللغة اللاتينية، وكانوا يدعون أنهم ينتظمون في هيئة خاصة هي «نقابة الجوالين» واخترعوا لها مؤسساً موهوماً وقديساً شفيفاً هو شخصية أسطورية شبيهة بشخصيات ربه، وسموه «جلياس»، وإننا لنجد من ذلك الزمن البعيد - وهو القرن العاشر الميلادي - «ولتر» كبير أساقفة «سان» ساخطاً أشد السخط على أسرة جلياس المرذولة»^(١).

إنّ البحث العلمي الموضوعي لعقائد الشيعة ومختصاتهم يجب أن ينصبّ على أدلتهم التي يذكرونها من الكتاب والسنة، وقد تقدمت الأدلة على ذلك فمنها قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا لِيَكُمُ اللَّهُ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون﴾^(٢). فقد اتفق المفسرون في نزولها في عليّ عليه السلام عندما تصدق بخاتمه على مسكين في المسجد وهو في حال الركوع للصلاة، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْذَرْتُكَ الْأَقْرَبِينَ﴾^(٣) حيث جمع أقاربه - وعددهم أربعون - على فخذ شاة وطلب منهم أن يوازره على الدعوة، فلم يستجب له إلا عليّ عليه السلام فأخذ برقبته وقال: «هذا أخي ووصيتي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا»^(٤).

فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب، قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع.

وقد ذكرت السنة الشريفة حديث الغدير الذي يرويه من الصحابة أكثر من

(١) قصة الحضارة: ٢٤٠/١٧ - ٢٤١.

(٢) المائدة: ٥٥.

(٣) الشعراء: ٢١٤.

(٤) تاريخ الطبري: ٢١٦/٢، وابن الأثير: ٢٨/٢.

مائة وعشرة أكثرهم من أهل السنة .

ومع هذا هل يصح لنا القول: إنَّ موضوع الوصية قد اخترعه عبدالله بن سبأ؟ أو يقال: قد وضع الشيعة أحاديث في الوصية، مع أنَّ المصادر التي ذكرناها ليست شيعية، ومعتمد عليها عندهم؟ فهل يا ترى قد وضع هذه الروايات عبدالله بن سبأ في كتب السنة؟!

آراء الباحثين والنقاد في هذه الأسطورة

لقد ذكر الأستاذ الدكتور الشيخ أحمد الوائلي^(١)، آراء الباحثين في أسطورة عبدالله بن سبأ نستعرضها تحت عنوانين:

العنوان الأول: الآراء الإسلامية

استعرض الدكتور طه حسين الصورة التي رسمت لابن سبأ ومزقها بعد تحليل دقيق، وانتهى إلى أنَّ ابن سبأ شخصية موهومة خلقها خصوم الشيعة. ودعم رأيه بالأمر التالية:

أولاً: إنَّ كلَّ المؤرخين الثقات لم يشيروا إلى قصة عبدالله بن سبأ ولم يذكروا عنها شيئاً.

ثانياً: إنَّ المصدر الوحيد عنه هو «سيف بن عمر» وهو رجل معلوم الكذب ومقطوع بأنَّه وضاع.

ثالثاً: إنَّ الأمور التي أسندت إلى عبدالله بن سبأ تستلزم معجزات خارقة لفرد عادي كما تستلزم أن يكون المسلمون الذين خدعهم عبدالله بن سبأ

(١) هوية التشيع / ١٣٧ وما بعدها.

وسخرهم لمآربه - وهم ينفذون أهدافه بدون اعتراض - في منتهى البلاهة والسخف.

رابعاً: عدم وجود تفسير مقنع لسكوت عثمان وعمله عنه، مع ضربهم لغيره من المعارضين كمحمد بن أبي بكر، ومحمد بن أبي حذيفة، وعمار بن ياسر وغيرهم.

خامساً: قصة الإحراق وتعيين السنّة التي عرض فيها ابن سبأ للإحراق تخلو منها كتب التاريخ الصحيحة ولا يوجد لها في هذه الكتب أثر.

سادساً: عدم وجود أثر لابن سبأ ولجماعته في واقعة صفين وفي حرب النهروان.

وقد انتهى طه حسين إلى القول: إن ابن سبأ شخص إدخره خصوم الشيعة للشيعة ولا وجود له في التاريخ^(١).

وقال محمد كرد علي في كتابه:

«أما ما ذهب إليه بعض الكتاب من أن مذهب أهل التشيع من بدعة عبدالله بن سبأ المعروف بابن السوداء، فهو وهم وقلة علم بتحقيق مذهبهم، ومن عليم منزلة هذا الرجل عند الشيعة وبراءتهم منه ومن أقواله وأفعاله، وكلام علمائهم في الطعن فيه بلا خلاف بينهم في ذلك، علم مبلغ هذا القول من الصواب»^(٢).

وقال الدكتور أحمد محمد صبحي في نظرية الإمامة:

وليس ما يمنع أن يستغل يهودي الأحداث التي جرت في عهد عثمان ليحدث فتنة وليزيدها إشعالاً ويؤلب الناس على عثمان، بل أن ينادي بأفكار

(١) الفتنة الكبرى: طه حسين، فصل: عبدالله بن سبأ.

(٢) خطط الشام: ٢٥١/٦.

غربية، ولكن السابق لأوانه أن يكون لابن سبأ هذا الأثر الفكري العميق، فيحدث الانشقاق العقائدي بين طائفة كبيرة من المسلمين»^(١).

العنوان الثاني: الآراء غير الإسلامية (المستشرقون)

ذكر منها الدكتور أحمد محمد في كتابه:

١ - الدكتور برناد لويس، قال: ولكن التحقيق قد أظهر أن هذا استباق للحوادث، وأنه - ابن سبأ - صورة مثل بها الماضي وتخيلها محدثو القرن الثاني للهجرة من أحوالهم وأفكارهم السائدة حينئذٍ.

٢ - فلهوزن: ذهب إلى أن المؤامرة والدعوة والفعاليات المنسوبة لابن سبأ من اختلاق المتأخرين، وقد مَحَّص النصوص ودرس الموضوع وقام بتحليل دقيق.

٣ - فريد ليندر: اشترك مع «فلهوزن» وانتهى إلى نفس النتيجة معه.

٤ - كياتاني: شك في وجود عبدالله بن سبأ، وقال عمّا ينسب إليه من أعمال ضخمة: ومؤامرة مثل هذه بهذا التفكير وهذا التنظيم لا يمكن أن يتصورها العالم العربي المعروف عام خمسة وثلاثين بنظامه القائم على سلطان الأبوة، إنها تعكس أحوال العصر العباسي الأول بجلاء^(٢).

تعقيب

إن أحداث عبدالله بن سبأ كانت متزامنة لخلافة عثمان وعليؓ ومعاقبة.

(١) نظرية الإمامة/ص ٣٧.

(٢) المصدر السابق/ص ٣٧ آراء المستشرقين.

أما عثمان، فهو الذي نفى أبا ذر - الصحابي الجليل - إلى الربرة لأن له رأي في البذخ بأموال المسلمين أيام عثمان، فلماذا لم يتخذ الخليفة عثمان موقفاً صارماً أمام عبدالله بن سبأ؟! وأما عليّ عليه السلام، وهو الصلب القوي في ذات الله، والذي لا يجامل ولا يهادن في الدفاع عن الرسالة السماوية، فلماذا لم يحرق عبدالله بن سبأ وسكت عنه؟!

وأما معاوية، فهو الشخص الذي يقتل الناس على الظنّة والتهمة من أتباع عليّ عليه السلام ومحبيه، وهو الذي دفع بسر بن ارطأة للغارة على أطراف بلاد المسلمين في زمن عليّ عليه السلام، وأدت الغارة إلى قتل ثلاثين ألفاً من الناس^(١). وعلى هذا فإنّ عبدالله بن سبأ الذي يغالي في عليّ ويخترع فيه ما يكون على خلاف طريقة معاوية في سبه ولعنه على منابر المسلمين، إذن مثل هكذا شخص سيكون نصيبه القتل من معاوية لا غير، فلماذا سكت عنه؟!

أضف إلى ذلك ما تقدم منا - سابقاً - من ان كل الروايات هي عن سيف بن عمر، وقد تقدم كلام علماء الرجال في سيف، وبهذا ينبغي أن يكفّ إنصاف الباحثين ويرتدع المغرضون والمنافقون وجهال الأقلام وحثالات الأفكار الخرفة في توجيه التهم لمذهب الشيعة الإمامية في كونه إفراناً من الفرس، أو اليهود، أو غيرهم، مما يثبت أنه تخرصات الباطل الذي لا يغني من الحق شيئاً، وقد قال تعالى: ﴿قَدَرُهُمْ حَتَّىٰ يَلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ﴾* يوم لا يُغني عنهم كيدهم شيئاً ولا هم ينصرون ﴿^(٢).

وكلمة مُنصّفة حول شخصية عبدالله بن سبأ، نقول فيها للذين التزموا بها

(١) مروج الذهب للمسعودي: ٣٠/٣.

(٢) الطور: ٤٥ - ٤٦.

لغرض التشهير بعقائد الإمامية، عليهم أن يشبتوا ولو من أكذب المصادر التاريخية وأكثرها دساً ووضعاً الأمور التالية:

١- ولادة عبدالله بن سبأ زماناً ومكاناً مع بيان موطنه الأساسي، وأسرته وكيفية إرتحاله من موطنه إلى عاصمة المسلمين (المدينة المنورة) مع بيان كيفية دخوله الإسلام وفي زمن أي خليفة.

٢- بيان ذرية عبدالله بن سبأ بأسمائهم وعدد زوجاته، لأنها وثيقة مهمة تؤكد وجوده.

٣- دوره في الفتوحات الإسلامية أو المعارك الداخلية التي حدثت بين المسلمين.

٤- مقومات شخصيته، فلا بدّ أنه أخذ عن كبار الصحابة بل ولا بدّ من تتلمذ عدد كبير من التابعين على يديه، ونقبل بواحد فقط ولو من السبثيين.

٥- ذكر أعوانه ومؤازريه، إذ لا يعقل أن يقوم بهذه الأعمال الخارقة وحده، اللهم إلا أن يكون عفريتاً من الجن، ونرضى بذكر اليسير منهم ولو واحد لا غير.

٦- بيان ولو موقف واحد من مواقف الصحابة ضد زمرة عبدالله بن سبأ إذ لا يمكن تواطؤ الجميع على أعماله.

٧- تحليل أسباب ترك المسلمين الأوائل من الصحابة وأعلامهم عبدالله بن سبأ يصول ويجول وحده.

٨- زمان وفاته ومكان رفاة.

أقول: نقبل ممن يدل على ذلك ولو برواية موضوعة لكل فقرة من الفقرات المذكورة بشرط أن يدلنا على موضعها من المصدر المختار.

عصمة الأئمة

قد يقال: إنَّ العقيدة المهمة للشيعة هي عصمة الأئمة، وهو أمر ينفر منه البعض لذا من السهل على غير الموضوعي أن ينسبه إلى رجل يهودي، وكأن الأمر ليس له أدلة من الكتاب والعقل! والطريف في الأمر أنَّ العصمة يقول بها بعض أهل العامة لبعض الناس ولكنهم يستكثرونها على غيرهم، إذا ادعوها للأئمة عليهم السلام، وعلى سبيل الفائدة نذكر ما يدور حول العصمة، معنىً وأدلةً:

معنى العصمة

العصمة لغوياً: هي المنع، قال تعالى على لسان ابن نوح: ﴿قال سأوي إلى جبل يعصمني من الماء﴾^(١).

ومعناها الإصطلاحية كما عرّف هو: «أن لا يكون داع إلى ترك الطاعة وارتكاب المعصية مع قدرته على ذلك»^(٢).

وقد أجمعت الأمة الإسلامية على عصمة الأنبياء عليهم السلام عن الكذب فيما يبلغونه عن الله تعالى، والشيعة ذهبت إلى عصمة الأنبياء مطلقاً - قبل البعثة وبعدها - وكذلك عصمة الأئمة عليهم السلام من أجل حفظ الشريعة، وقد ذكرت لذلك أدلة نقلية وعقلية.

ونقتصر منها على بعض الأدلة النقلية كي لا نخرج عن موضوعنا الذي نحن فيه:

دليل العصمة من القرآن والسنة

١ - قال الله تعالى لنبيه إبراهيم عليه السلام: ﴿...إني جاعلك للناس إماماً، قال ومن

(١) هود: ٤٣.

(٢) توفيق التطبيق، علي بن فضل الله الجيلاني/١٦ ط مصر ١٩٥٤.

ذريتي، قال لا ينال عهدي الظالمين ﴿^(١)﴾. إذن فالإمامة هي عهد الله تعالى ولن تكون للظالم، وبما أنّ المذنب ظالم ولو لنفسه كما قالت الآية القرآنية: ﴿ومنهم ظالم نفسه﴾ ^(٢)، إذن فالمذنب لا يكون إماماً.

٢ - وقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله، وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ ^(٣). فإذا أوجب الله علينا طاعة أولي الأمر، فلا بدّ أن تكون أوامرهم موافقة لأحكام الله تعالى، وهذا لا يكون إلا بعصمتهم، فلو فرضنا أنّ الخطأ يقع منهم، فحينئذٍ يجب علينا نهيهم عن المنكر، وهذا النهي ينافي أمر الله تعالى بالطاعة لهم.

٣ - وقال تعالى: ﴿إنما يريدُ الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً﴾ ^(٤)، فقد ذكر المفسرون نزولها في النبي ﷺ وعليّ وفاطمة والحسن والحسين صلوات الله عليهم، كما ذكر ذلك الإمام أحمد في مسنده، ومستدرک الصحيحين، والدر المنثور وكنز العمال، وسنن الترمذي، وتفسير الطبري، وخصائص النسائي، وتاريخ بغداد، والاستيعاب لابن عبد البر، والرياض النضرة للمحب الطبري، ومسند أبي داود، وأسد الغابة ^(٥).

وما تجدر الإشارة إليه: إذا كانت هذه المصادر الإسلامية تذكر نزول الآية في عليّ وفاطمة والحسن والحسين ﷺ وكذلك النبي ﷺ فلا معنى لتحمل بعض الباحثين للقول إنّ المراد منها نساء النبي، أو أنّها تشمل نساء النبي ﷺ فهذا التحمل والنظر إلى السياق يصار إليه إذا لم يكن هناك تفسير واضح الشأن

(١) البقرة: ١٢٤.

(٢) فاطر: ٣٢.

(٣) النساء: ٥٩.

(٤) الأحزاب / ٣٣.

(٥) انظر فضائل الخمسة من الصحاح الستة: ٢٧٠/١ - ٢٨٩ منشورات مؤسسة الأعلمي بيروت سنة

١٩٨٢م - ١٤٠٢هـ.

بالنزول، وأما من يدّعي أنّ هذه وأمثالها مما زعمه عبدالله بن سبأ بأنّها نازلة في هؤلاء الخمسة عليهم السلام فهذا جاهل، وعلى الباحثين أن لا يلتفتوا إلى هرائه. ثم إن معنى إرادة إذهاب الرجس لا يمكن أن تكون إرادة تشريعية كإرادة الصلاة من العباد، إذ أنّ هذه الإرادة التشريعية في إذهاب الرجس من العباد مراده لكل الناس، فلا وجه لتخصيص الآية بأهل البيت عليهم السلام. وإذا قلنا: إنّ هذه الإرادة تكوينية فمعناه أنّ الله تعالى قد ألجأ أهل البيت عليهم السلام على عدم صدور الذنب منهم ويلزم هذا ألا يكون لهم فضل في ذلك.

إذن هذه الإرادة من نوع ثالث، بمعنى أنّ الله سبحانه وتعالى إذا وجد الاستعداد في المكلف لثلاً يصدر منه ذنب، ويفعل كل الواجبات باختياره، أمده تعالى بالقدرة عليها. وهكذا فقد علم الله تعالى بوجود الاستعداد في الذوات المقدسة من أهل البيت عليهم السلام الصادر عن اختيار منهم، فأخبر عنهم بأن الله يريد إذهاب الرجس عنهم لوجود الاستعداد منهم على فعل الواجبات وعدم صدور الذنب منهم - مع قدرتهم على صدور الذنب وعدم فعل الواجب - وبهذا يكون لهم الفضل في أعمالهم هذه التي تصدر عن اختيار منهم^(١).

٤ - حديث الثقلين: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً الثقلان، أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله جيل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»^(٢).

ومضمون الحديث متواتر بين الفريقين، وعندما جعل الرسول صلى الله عليه وآله العترة الطاهرة كالقرآن، وعدلاً له، ولن يفترقا عنه، كان هذا دليلاً على عصمتهم من

(١) يراجع للتوسع الأصول العامة للفقّه المقارن، للسيد محمد تقي الحكيم ١٤٩١ وما بعدها.

(٢) الترمذي، باب مناقب أهل البيت: ٣٢٨/٥ حديث ٣٨٧٦.

الخطأ والذنب وإلا فقد افترقا عنه في حالة الذنب والخطأ.

وبهذا الدليل تخرج بعض زوجات النبي التي صدرت منها المخالفة بمحاربتها للإمام علي عليه السلام حين تصديه للخلافة، وهي عائشة وإن كانت - أم المؤمنين - حسنة النية وقد أستغفلت من قبل الغير، إلا أن حسن النية وعدم قبحها يرفع عنها العذاب، وأما قبح الفعل الذي صدر منها فهو باقٍ حتى مع حسن نيتها. وبهذا تكون قد افترقت عن القرآن حين كان عملها قبيحاً، فتخرج عن أهل البيت - على فرض دخولها - في الآية كما يستظهر ذلك من قرينة السياق.

٥ - حديث السفينة: عن أبي ذر عن النبي ﷺ أنه قال: «مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركب فيها نجا ومن تخلف عنها غرق، ومن قاتلنا في آخر الزمان فكأنما قاتل مع الدجال». أخرجه البزار عن ابن عباس وعن ابن الزبير، والحاكم في المستدرک على الصحيحين عن أبي ذر بلفظه من دون ومن قاتلنا... الخ، وحسنه السيوطي^(١).

وقد ذكر الحديث بصورة أخرى هي: «إنَّ مثل أهل بيتي فيكم... لا تقدموهم فتهلكوا، ولا تتخلفوا عنهم فتهلكوا، ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم».

فهذه هي بعض أدلة الشيعة، فإن كانت صحيحة - وهي كذلك - فالحمد لله، وإن كانت باطلة، فلماذا تنسب العصمة التي يقولها الشيعة عن أئمتهم إلى شخصية عبدالله بن سبأ الذي وضعه أهله؟!

ثم إن بعض المذاهب الإسلامية يقولون بالعصمة، ولكن يقولوها لجماعة،

(١) راجع مستدرک الحاكم ج ١٥١/٣ وصححه على شرط الشيخين، والجامع الصغير للسيوطي ج ١٣٦/٢ باب (م)، والصواعق المحرقة/١٨٤ باب ١١ من الفصل الثاني، ومسنند شمس الأخبار/١٢٥، وحاشية كشف الأستار، مطبوع بهامش مسند شمس الأخبار: ١٢٥.

وهذه الجماعة إما كل الأمة كما يروونه عن الرسول ﷺ «لا تجتمع أمتي على خطأ» أو أهل الحلّ والعقد، بعد عدم إمكان اجتماع الأمة على أمرٍ واحد من شرق الأرض إلى غربها.

ونحن - مع غض النظر عن صحة الحديث أو عدم صحته ومع غض النظر عن أنّ أهل الحلّ والعقد من هم، أو ما هو الدليل على أنّ الأمة هم أهل الحلّ والعقد - نقول:

إنّ العصمة يعترف بها من يقبل هذا الحديث من مذاهب العامة، ولكنها لجماعة أهل الحلّ والعقد، ثم يأتي ابن تيمية ويدعي العصمة، فيدعي إنّ القراء معصومون في الكلام والإستدلال^(١).

نقول: إذا كانت هذه الدعوى موجودة عند البعض من غير الشيعة، فلم التشهير بالشيعة حين تقول بعصمة الأنبياء ﷺ جميعاً مع عصمة الأئمة الاثني عشر ﷺ وفاطمة الزهراء ﷺ لقول رسول الله ﷺ فيها: يرضى الله لرضاها ويغضب لغضبها، زيادة على كونها من أهل آية التطهير.

فهل هذه الدعوى من علماء الشيعة هي غير الدعوى من قبل بعض المذاهب؟!، فإن كانت نفس الدعوى، فلماذا تكون عيباً على علماء الشيعة ولا تكون عيباً على غيرهم؟!

ثم إنّ جمهور أهل السنة قد ادّعوا صحة الحديث المروي عن النبي ﷺ حيث قال: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم إهتديتم»^(٢) ولازم هذا الحديث عصمة الصحابة، لأنّ صحة الاقتداء بأيّ منهم توجب عدم مخالفتهم للشريعة الإسلامية بكل ما دقّ وجلّ لأنّ متابعتهم على الذنب لا يأمر بها الرسول ﷺ

(١) نظرية الإمامة، أحمد محمود/١٢٠.

(٢) طبقات الفقهاء للشيرازي: ٣ طبع بغداد عام (١٣٥٦ هـ).

فلزم أن تكون كل أفعالهم على طبق الشرع وهذا هو معنى العصمة، ولذا قال الرسول ﷺ: «بأيهم إقتديتهم إهتديتم»^(١).

هذا وقد صرح التفتازاني بعصمة الخلفاء الثلاثة! فقال في شرح المقاصد: «احتج أصحابنا على عدم وجوب العصمة (على الأئمة الاثني عشر) بالإجماع على إمامة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم مع الإجماع على أنه لم تجب عصمتهم، وإن كانوا معصومين بمعنى أنهم منذ آمنوا كانت لهم ملكة إجتناّب المعاصي مع التمكن منها»^(٢).

ونحن لا نريد أن نناقش التفتازاني في عدم وجود إجماع على إمامة الأول، وكذا الثاني والثالث كما تقدم ذلك مفصلاً، ولا يوجد إجماع محصل على عدم العصمة لعدم الطريق إلى تحصيله من آراء الصحابة، ولكن نريد أن نقول: إنه نفي عنهم العصمة، بمعنى أنهم لا يُقْسرون عليها، ولكن جعلهم معصومين بمعنى أنهم قادرون على الذنب ولا يذنبون منذ آمنوا، وإذا صح هذا، فهل تقول الإمامية غير هذا بالنسبة للأئمة الاثني عشر؟!!

الدليل التاريخي على عصمة الأئمة الاثني عشر ﷺ

لقد ذكر الحجة الشيخ محمد رضا المظفر في كتابه «عقائد الإمامية» ما يمكن أن يكون دليلاً على عصمة الأئمة الاثني عشر، حيث ذكر أن: «تاريخ الأئمة ﷺ كالنبي ﷺ فإنهم لم يترتوا على أحد، ولم يتعلموا على يد معلّم من

(١) نقول: إن هذا الحديث غير صحيح، وقد صرح ابن حزم فقال: «إنه حديث موضوع مكذوب باطل» وقال أحمد: «حديث لا يصح» وقال البراز: «لا يصح هذا الكلام عن النبي ﷺ اقرأ ما كتبه الشيخ عبدالله بن دراز في تعليقه على هذا الحديث في كتاب الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق الشاطبي وما جاء فيه من تضعيف وتصحيح. ج ٧٦/٤ مطبعة المكتبة التجارية.

(٢) شرح المقاصد، للتفتازاني: ٢٧٩/٢، عن الفديري ج ٣٧٨/٩.

مبدأ طفولتهم إلى سنّ الرشد، حتى القراءة والكتابة، ولم يثبت عن أحدهم أنه دخل الكتاتيب أو تلمذ على تبذل أستاذ في شيء من الأشياء مع ما له من منزلة علمية لا تجارى، وما سئلوا عن شيء إلا أجابوا عليه في حينه، ولم تميز على أسنتهم كلمة «لا أدري» أو «لا أعلم»، ولا تأجيل الجواب إلى المراجعة والتأمل أو نحو ذلك، في حين أنك لا تجد شخصاً مترجماً له من فقهاء الإسلام ورواته وعلمائه، إلا ذكرت في ترجمته تربيته وتلمذته على يد غيره، وأخذه الرواية أو العلم إكتساباً من المعروفين، وتوقفه في بعض المسائل أو مشكلة في كثير من المعلومات، كعادة البشر في كل عصر»^(١).

فإذا أضفنا أنّ السلطة (التي كانت تلاحقهم بالسجن والقتل والشتم) لو كانت قادرة على إغفال بعضهم بفعل المعاصي أمام الناس - ولو من تسلّم زمام الإمامة وكان عمره ثمانية سنين في العقد الثالث من عمره - لما أقدمت على الأفعال الخطرة من التنكيل بهم والسجن والقتل والتي جرّت عليهم الويلات من ثورات العلويين ضدهم، فمن تقدمهم في العلوم مع عدم تربيتهم على أحد من المدرسين، وعدم إمكان إغراء السلطة لهم حتى لمن لم يبلغ وقد تسلّم زمام الإمامة إتضح عدم خطئهم وعدم معصيتهم في الدين - مع إمكان المعصية - وهذا هو معنى العصمة التي تدعيها الشيعة الإمامية لأئمتهم الاثني عشر عليهم السلام. وهذا لا علاقة له بادعاءات ابن سبأ المزعوم في عصمة الأئمة وعلمهم ومنزلتهم. ومن هنا وبعد ثبوت عصمتهم عليهم السلام يجب على المسلمين اتباع منهجهم و سلوك طريقتهم^(٢) لأنها طريقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

(١) عقائد الإمامية: ٥٣ - ٥٤.

(٢) راجع ملحق رقم (٩) تحت عنوان: وجوب اتباع أهل البيت عليهم السلام.

المبحث الثالث

كان رأي النبي ﷺ الشخصي أن يكون عليّ ﷺ خليفة له

ذهب البعض إلى القول: «من الطبيعي أن نقرأ في قلب محمد ولسانه ما يدل على استخلاف عليّ بعد وفاته»^(١). وفي مكان آخر يقول لابّد من الفصل بين الأوامر الإلهية ورغبات النبي الشخصية، فيتساءل: «هل هناك نص إلهي يعين عليّاً لخلافة الرسول ﷺ، أم أنها رغبة شخصية من رغبات الرسول الخاصة...»^(٢). وكأنّ هذا القائل يرى أنّ أمر الحكومة في الإسلام وما عمله النبي ﷺ من تمهيدات لقبوله عليّاً ﷺ، وما وقع وحدث في يوم غدیر خم، من جمع الناس في ذلك اليوم الذي لا يتمكن أن يضع الرجل رجله على الرمل لشدة الحرارة، وخطاب النبي ﷺ للناس، ذلك الخطاب التاريخي الذي أخذ فيه من الناس الاعتراف، بأنّ عليّاً ﷺ أولى بالمسلمين من أنفسهم، ثم يرفع يد عليّ ﷺ ويقول ﷺ: في كلمته المعروفة: «من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه...» ثم ينصب له خيمة، ويأمر الناس بمبايعته، ويبيعه الأول والثاني، ثم ينشد حسان في هذه الواقعة شعراً بذلك بعد استشارة النبي ﷺ فهذا يفهم منه الولاية

(١) الشيعة والتصحيح، موسى الموسوي/ص ١٩.

(٢) المصدر السابق/١٩.

المطلقة والخلافة من قبل النبي ﷺ وما عمله. أفهل كل هذا يكون رغبة شخصية للرسول من رغباته الخاصة؟! وكيف نفسر نزول الآية المباركة: ﴿يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس﴾^(١)؟! وهذه الآية نزلت في الثامن عشر من ذي الحجة - في سنة حجة الوداع - السنة العاشرة الهجرية، والتي نقلها في التفسير فقط من السنة ثلاثون مصدرًا^(٢)، وكذلك نزول آية: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾^(٣). والتي نزلت حول نصّ الغدير وواقعه بعد إصهار النبي ﷺ بولاية الإمام عليّ عليه السلام.

وأيضاً، قد ذكرها من السنة فقط ستة عشر مصدرًا^(٤)، وكذا، حتى حديث الدار الذي نزلت بسببه آية: ﴿وأندر عشرتك الأقرين﴾^(٥).

أفهل كل هذا هو رغبة شخصية للرسول ﷺ؟! بل وحتى آية: ﴿سأل سائل بعذاب واقع﴾^(٦) التي نزلت بعد نصّ الغدير، وكان شأن نزولها وسببه، هو ما ذكرته كتب التفسير والحديث وهو أنه:

لَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَدِيرِ خَمٍّ مَا بَلَغَ، وَشَاعَ ذَلِكَ فِي الْبِلَادِ، أَتَى جَابِرَ ابْنِ النَّظَرِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ كَلْدَةَ الْعَبْدِيِّ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! أَمَرْتَنَا مِنْ اللَّهِ أَنْ نَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ وَبِالصَّلَاةِ وَالصُّومِ وَالْحَجِّ وَالزَّكَاةِ قَبْلَنَا مِنْكَ، ثُمَّ لَمْ تَرْضَ بِذَلِكَ حَتَّى رَفَعْتَ بَضْبِعِ ابْنِ عَمِّكَ فَفَضَّلْتَهُ عَلَيْنَا وَقُلْتَ: مَنْ كُنْتَ مَوْلَاهُ

(١) المائدة / ٦٧.

(٢) راجع الغدير: ٢١٤/١ - ٢٢٣، تجد المصادر على ذلك مع كلامهم الصحيح.

(٣) المائدة: ٣.

(٤) راجع الغدير: ٢٣٠/١ - ٢٣٧، تجد المصادر على ذلك مع كلامهم الصحيح.

(٥) الشعراء: ٢١٤.

(٦) المعارج: ١.

فعلني مولا، فهذا شيء منك أم من الله؟

فقال رسول الله ﷺ: «والله الذي لا إله إلا هو إن هذا من الله».

فولّى جابر يريد راحلته وهو يقول: «اللهم، إن كان ما يقول محمّد حقاً فامطر علينا حجارة من السماء أو إئتنا بعذاب أليم. فما وصل إليها حتى رماه الله بحجر فسقط على هامته وخرج من دبره وقتله وأنزل الله تعالى: ﴿سأل سائل بعذاب واقع﴾، وهذه الآية نقلها من أهل السنة فقط ثلاثون مصدرًا^(١).

أفكل هذا رغبة شخصية من النبي ﷺ في أن يكون عليًا عليه السلام خليفة من

بعده؟!؟

والخلاصة: إن كل الروايات التي سقناها لك فيما تقدم بما فيها: «إن أهل بيتي فيكم كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وهوى»^(٢) وحتى آية القربى: ﴿قل لا أسألكم عليه أجرًا إلا المودة في القربى﴾^(٣) لا يمكن أن تمثل رغبة شخصية من الرسول ﷺ وهل يقول عاقل بكل هذا؟!؟

وأنتي لنا أن نعرف أن هذا الأمر من قضايا النبي ﷺ الشخصية أو هذا من قضايا الدين؟

وهل رأى أحدنا الله يتكلم أو سمعناه أو رأينا جبرئيل عليه السلام؟!، وكيف نصدق أن القرآن من الله تعالى وليس من النبي ﷺ ورغباته، إذا كان النبي ﷺ غير معصوم - كما يقولون برغباته الشخصية - في كل حالاته، ولا تكون آراؤه من السماء؟!؟

(١) راجع الغدير: ٢٣٩/١ - ٢٤٧ تجد المصادر على ذلك مع كلامهم الصريح.

(٢) الصواعق المحرقة / ص ١٣٦ و ٢٢٧، الجامع الصغير للسيوطي: ١٣٢/٢، مسند أحمد: ١٧/٣ و ٣٦٦/٤.

(٣) الشورى: ٢٣.

الفصل السادس

مفاهيم إسلامية

- مفهوم الشفاعة

- مفهوم التقية

- مفهوم الزيارة

مقدمة

أحببنا التعرض في هذا الفصل لبعض المفاهيم الإسلامية التي لها أساس في القرآن والسنة عند المسلمين، ولكنها أصبحت في بعض الأزمان وعند بعض الطوائف مورد تشنيع وتهويل على الطوائف الأخرى، وقد فُهِمَت بفهم ساذج وغير صحيح عند العامة، لذا أردنا توضيح هذه المفاهيم وشرحها وبيان أدلتها والاشكالات التي سُجِلت عليها - قدر الإمكان - ليرتفع اللبس والشك الذي حصل بقصد أو بدون قصد. مبتعدين عن التهويل والتشنيع، متبعين الموضوعية في البحث - كما هو منهجنا في الحياة - نسأل الله تبارك وتعالى التوفيق لما يحب ويرضى.

وهذه المفاهيم هي:

١- مفهوم الشفاعة.

٢- مفهوم التقية.

٣- مفهوم الزيارة.

١- مفهوم الشفاعة

الشفاعة: أن يتقدم الشفيح إلى الله سبحانه ويطلب منه تخفيف العقاب والعتو عن الشخص الذي يستحق العقاب بعمله الشنيع، وهذا الذي يشفع إما أن يكون عملاً للإنسان أو ولياً صالحاً له حق على الله تعالى، فيطلب من الله سبحانه وتعالى التخفيف أو العفو عن المخطيء.

وقد أشكِلَ على الشفاعة بإشكال عقلي مركز، وحاصله: إن شفاعة الشافع لا يعقل دخلها في تقليل استحقاق المذنب للعقاب، لأن الاستحقاق وعدمه يتبع ما يصدر من نفس الفاعل من عمل، لا ما يصدر من شخص آخر، فعلى أي أساس تتدخل الوساطة في مجرى فعلية العذاب في حساب الله تعالى، بعد إن لم يكن للوساطة - الشفاعة - دخل في مرحلة الاستحقاق؟ وحينئذٍ، فإن كان المذنب قابلاً للعفو فلماذا لا يعفى عنه، بغض النظر عن الشفاعة والوساطة؟

أقسام الشفاعة

إن الشفاعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- شفاعة العمل: الذي يعمله الإنسان، كصلاته وصومه وحجه وعمله الصالح من الخيرات والمبرات في سبيل الله وأمثال ذلك، فإن هذه الأعمال تشفع للإنسان في تقليل عقابه على الأفعال المنكرة، أو العفو عنها، ومن هذا القسم

شفاعة القرآن، فقد ورد في الحديث عن النبي ﷺ: «إِنَّ الْقُرْآنَ شَافِعٌ مَشْفَعٌ، وَمَا حَلَّ مَصْدَقٌ»^(١).

ومن هذه الشفاعة شفاعة القيادة التي يهتدي بها الفرد في حياته.

٢- شفاعة الله الابتدائية: وهي المغفرة التي تصدر من الله سبحانه وتعالى، ابتداءً ومن دون طلب من أحد الشافعين للغير، وذلك لأنَّ الله سبحانه «قد سبقت رحمته غضبه».

فأصالة الرحمة والمغفرة ثابتة في حقه، وهذه الرحمة والمغفرة كسائر أنحاء رحمة الله الكونية التي لها نظام وقانون خاص، فكما أنَّ هذا العالم يخضع لنظم وقوانين كونية معينة، فكذلك عفو الله ومغفرته ورحمته تعالى في يوم القيامة، لا بدَّ أن تكون خاضعة لنظام معين لتصل إلى المذنبين، وهذا النظام المعين، هو عبارة عن وصول هذه الرحمة والمغفرة عن طريق الكمّلتين من الأنبياء والأوصياء، والشهداء والصالحين، ولا يمكن أن تكون هذه الرحمة عن طريق العاصين الجناة، لأنها خلق حكمة الله وطريقته في إيصال الناس إلى الكمال.

وهذان القسمان من الشفاعة لا يرد عليهما الاشكال المتقدم، لأنَّ شفاعة العمل تعني قبوله من الله عزَّ وجلَّ ومن ثمَّ تقليل العذاب عن صاحبه بالمغفرة، وأنَّ شفاعة الله الابتدائية ما هي إلاَّ إيصال الرحمة والمغفرة إلى العباد من غير طلب، تحتناً منه تعالى وكرماً، ومثل هذه الشفاعة كمثّل إيصال الماء والغذاء لعباده في هذه الدنيا، ولكن هذين النوعين من الشفاعة هما أمر صوري وشكلي فهو نوع إجلال واحترام ظاهري للشافع، لأنَّ الشافع إذا كان يشفع

(١) المجازات النبوية للشريف الرضي / تحقيق طه محمد الزيني / ص ٣٠٧.

بالعمل فليس له دور حقيقي في العفو والمغفرة، وإنما الدور الحقيقي للعمل، وإذا كان الشافع وهو الولي أو النبي بما أن الله جعل رحمته قد سبقت غضبه، وقد جاءت عن طريقهم، فحينئذ يكون دور الشافع كدور الدواء الذي يؤثر في إنبساط الصحة والسلامة على العباد، وكدور الجبل الذي تصطدم به الرياح الصاعدة الحارة لتلتقي بالرياح الباردة ليتكون المطر، أو كدور الشمس في تبخير مياه البحار والمحيطات لتتدخل في عملية نزول المطر أيضاً.

وحتى لو قلنا: إن الشافع يتوسط عند الله فيكون توسطه مؤثراً تكوينياً في تقليل العذاب أو العفو، فإنه لا يخرج عن كون الشافع هو مثل تأثير الأسباب التكوينية في العالم، كتأثير الدواء لشفاء العبد أو تأثير الشمس والماء والهواء لإدامة الحياة، فلا فضل للشافع كما لا فضل لهذه التأثيرات الكونية.

٣- الشفاعة المركوزة عند المسلمين: بمعنى أن يبدأ العبد المذنب بطلب من الشافع أن يشفع له، وهذا الطلب يؤثر في الشافع، فينبعث الشافع من قبل هذا المذنب ويطلب من المولى أن يغفر للعبد المذنب ويتجاوز عن ذنبه أو يقلل العذاب عليه على أقل تقدير، وهذا الشافع بدوره يؤثر في المولى، فيعدل المولى عن حكمه ويتجاوز عن عبده المذنب ويعفو عنه.

وهذا القسم من الشفاعة، هو الذي يُحصَل للشافع عظمة وإجلالاً عند العبد المذنب ورفعةً ومقاماً عند الله تعالى، وهذا هو الظاهر من أدلة الشفاعة القرآنية والروائية.

ثم إن الأشكال العقلي على الشفاعة يرد عليها بالمعنى الثالث، فلا بد أن نبحت عن جواب هذا الأشكال وردّه أو قبوله، فإن ردّنا الأشكال العقلي، فحينئذ لا داعي للقول بخلاف ما قالت به الأدلة الشرعية من معنى الشفاعة

الثالث، وإن قبلنا الاشكال العقلي، فلا بدّ من صرف الأدلة الإثباتية إلى خلاف ظاهرها، فننكر الشفاعة بالمعنى الثالث ونقول بالشفاعة بالمعنى الأول، أو الثاني.

الاشكال على الشفاعة

إنّ الاشكال على الشفاعة المتقدم، يمكن توسعته إلى اشكالات خمسة عقلية.

١ - الشفاعة تنافي التوحيد في العبادة، وهذا ما قاله الوهابيون أتباع محمد بن عبد الوهاب.

٢ - يلزم من الاعتقاد بالشفاعة الاعتقاد بأنّ شفقة ورحمة الشفيح أوسع من رحمة الله.

٣ - الاعتقاد بالشفاعة يوجب تجرؤ نفوس العباد وتشويقها إلى المعاصي.
٤ - يلزم من الاعتقاد بالشفاعة أن نقول: إنّ الله يقع تحت تأثير الشفيح ويبدّل غضبه بالرحمة.

٥ - الشفاعة نوع إستثناء وتفرقة بين المذنبين، وهو خلاف العدالة من الله تعالى^(١).

حل الإشكال

١ - إنّ الشفاعة بالمعنى الثالث لا تنافي التوحيد في العبادة، وذلك لأنّ

(١) الاشكالات التالية ذكرها الشيخ المطهري في كتابه العدل الإلهي: ٢٢٧ - ٢٥٩، وذكر أنّ هذه الاشكالات ترد على الشفاعة بالمعنى الثالث، وهو لم يقبلها وإنما قبل الشفاعة بالمعنى الأول والثاني.

توسيط الولي والنبى إلى الله لا يعنى عبادته، حتى ينافى التوحيد في العبادة، فكم فرق بين عبادة شخص أو توسيطه في أمر إلى الغير.

٢- إنَّ المدعى في الشفاعة ليس هو أن يكون الشفيح أكثر رحمة من الله تعالى حتى يشكل على الشفاعة بهذا الاشكال، بل المدعى في الشفاعة أحد أمرين:

الأول: إنَّ الشفيح باعتباره بشراً مثلنا يملك ما نملكه من أحاسيس بشرية وعواطف نفسية، والعبد المذنب قد لا يكون مستحقاً للعفو بملاكات الرحمة الإلهية الخالية من الإحساسات البشرية، ففتح الله لعباده باب الرحمة والعفو التي تتبع من شفاعة الشفيح الذي يحس وينفعل ويتأثر فيأتي العبد الولي الذي يقع تحت هذه التأثيرات الإنفعالية مثلنا، وإن كان يختلف عنا في عدم إعمال هذه الإنفعالات فيما لا ينبغي، فالولي مستعد لتأجيل قتل عمره وإلى أن يسكن غضبه، حتى يكون قتله إياه خالصاً لوجه الله تعالى.

ويصح للولي أن يطلب من الله تعالى المغفرة للعبد المذنب بشرط أن تكون الشفاعة لهذا العبد المذنب مما ينبغي وفيها المصلحة.

الثاني: أن نرفض أن هذا المذنب الذي لا يرحم - بغض النظر عن الشفاعة - يكون له حق على الشفيح، مثل زيارة الشفيح وإهداء ثواب الصلاة المستحبة إليه، أو إهداء ثواب الإطعام والعمل الصالح وهداية الناس - بواسطة ذكر طريقته في العمل الصالح - إليه. وعلى هذا فالشفيح يكون بصدد مجازاة هذا العبد المذنب بالخير، فتأتي الشفاعة وتكون معقولة إن لم يكن فيها إشكال آخر.

وبذلك: عرفنا أن هذين الأمرين المدعى إثبات أحدهما في الشفاعة لا يستبطنان أن الشفيح أكثر رحمة وشفقة من الله تعالى.

٣- إننا لا ندعي القطع من قبل العاصي بأنّ الولي سوف يشفع له حتماً من قبل الله تعالى بحيث ترفع كل التبعات وسيبقى قابلاً للشفاعة ولا تجرّه معصيته إلى أن يصل في خبثه وسوء عاقبته إلى مرحلة تنتفي قابليته للشفاعة. نحن لا ندعي كل هذه الادعاءات السابقة حتى يأتي الاشكال الثالث، وهو - التجزي على الله تعالى - لو قبلنا فكرة الشفاعة، بل إنّ فكرة الشفاعة تعطي الأمل للعبد المذنب في عفو الله عنه وترفع اليأس ليس إلا، لا أنّها توجب التجزي.

ولو أنّ أحداً أساء فهم الشفاعة، أو استغلها في التجزي على الله في إنتهاك حرماته، فهذا ليس اشكالاً على الشفاعة، كما قد يقع الفهم الخاطيء والاستغلال بالنسبة إلى فكرة عفو الله تعالى عن العاصين، أو فكرة إنفتاح باب التوبة على العباد.

٤- إنّ قبول الله سبحانه شفاعة الشفيع، ليس معناه أنه وقع تحت تأثير الشفيع، بل كلُّ ما في الأمر: إنّ الأعمال الحسنة الصادرة من الشفيع الذي يستحق بها الثواب والإجلال من قبل الله تعالى، قد جعل الله تعالى له الثواب الجزيل وقبول شفاعته جزاءً على أعماله الصالحة، وهذا لا يستلزم البداء المحال لأنّ الله تعالى قد بنى من أول الأمر على العفو عن هذا العبد المذنب إذا شفع له الشفيع، والله سبحانه وتعالى يعلم بشفاعة الشفيع له، فإنّ هذا لا يمتّ إلى تبدل الغضب بالرحمة والوقوع تحت التأثير.

٥- إنّ عقاب العاصي في نفسه لم يكن ظلماً، وعلى هذا فإنّ العفو عن بعضهم بواسطة شفاعة الشفيع هو إحسان إليهم، ونحن نعلم أن تخصيص الإحسان بشخص دون شخص ليس ظلماً إلى من لا يقدم إليه الإحسان^(١). على

(١) ذكر السيد الطباطبائي في الميزان: ١٦٢/١، اشكالات كثيرة على الشفاعة: الأول هو: « أن رفع العقاب عن

أن الشفاعة في يوم القيامة قد تشمل كل مَنْ له قابلية للشفاعة بلا إستثناء وتبعيض. إذن ارتفع الإشكال الخامس.

وقد عرفت أن الشفاعة بالمعنى الثالث: لا يتوجه إليها أيُّ اشكال من الاشكالات الخمسة المتقدمة، حيث أنها عبارة عن إعطاء ثواب الشفيح إلى المشفوع له، لأنَّ المشفوع له كان له الحقُّ على الشفيح وهو أمر معقول وعرفي، ثم إنه قد يدفع أصل الاشكال العقلي على الشفاعة بما يذكر في حلِّ مشكلة العقاب حيث يقال: إنَّ عمل المذنب يكون فيه اقتضاء تكويني للعقاب - وليس هو علةٌ مستقلةٌ للعقاب - وهذا الاقتضاء قد يوجد مانع في تأثيره ألا وهو شفاعة الشافعين من الأولياء والصالحين - بناءً على أساس مالهم من قرب عند الله تعالى في أعمالهم الخيرة التي يحسن تلبية طلبهم كجزاء و ثواب على أعمالهم الصالحة، وعلى أساس الحقِّ الذي للمشفوع له على الشفيح من إهداء ثواب أعماله الحسنة له، وعلى أساس أنَّ العفو عن هذا الذنب ليس قبيحاً، بل كان المفروض عدم الداعي إلى العفو عنه، فإذا جاءت الشفاعة، فهي من الدواعي للعفو عنه -، أما إذا لم يوجد مانع من تأثير الإقتضاء للعقاب، فإنَّه يؤثر أثره حيث إنَّ الله تعالى أوعد عبيده بالعذاب تربية لهم وإيفاء بوعيده، وحينئذٍ تكون أخبار الشفاعة وقبول الشفيح أن يشفع للعاصين وقبول الله تلك الشفاعة هي بمنزلة المانع من تأثير المقتضي التكويني للعقاب، وإلا فإن المقتضي يؤثر أثره في عقاب العاصين.

→ المجرم يوم القيامة بعدما أثبتته الله تعالى بالوعيد، إما أن يكون عدلاً أو ظلاماً، فإن كان عدلاً كان أصل الحكم المستتبع للعقاب ظلاماً لا يليق بساحته تعالى وتقدُّس، وإن كان ظلاماً، كانت شفاعة الأنبياء مثلاً، سؤالاً للظلم منه، وهو جهل لا يجوز نسبه إليهم صلوات الله عليهم». وجوابه ما تقدم من عدم كون العقاب ظلاماً ولا رفعه ظلاماً، بل العقاب على الذنب للبعد المجرم عدل، ورفعهُ عن بعضهم فضل وإحسان.

الشفاعة من ناحية الأدلة الإبتاتية

توجد في القرآن الكريم والسنة النبوية أدلة تثبت الشفاعة، وهذه ستأتي قريباً، ولكن قد توجه الاشكالات على الشفاعة، فمن أهمها:

١ - إنَّ الشفاعة تنافي الأصل الذي أسسه القرآن الكريم بقوله: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(١).

٢ - إنَّ بعض الآيات القرآنية تنفي تدخل أي شيء في شأن العبد يوم القيامة غير الله سبحانه فهو بيده الأمر وحده، قال تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾^(٢).

٣ - إنَّ بعض الآيات القرآنية تحصر الشفاعة في الله تعالى كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾^(٣)، وقوله: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾^(٥).

والجواب على الإشكال الأول، هو:

١ - إنَّ الآية القرآنية التي تقول: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ فإنها لا تدل على أكثر من أنَّ أساس ما يلقاه الإنسان من خير أو شر، إنما هو من عمله وسعيه، أما العفو والمغفرة والشفاعة فهي موقوفة على عمله أيضاً، بحيث يكون العمل ممهداً للعفو أو الشفاعة التي أكثر ما تكون لأصحاب النوايا الحسنة.

٢ - إنَّ الآية القرآنية قابلة للتخصيص، وعلى هذا يطبق هنا القانون في

(١) النجم: ٣٩.

(٢) الانفطار: ١٩.

(٣) الأنعام: ٥١.

(٤) الزمر: ٤٤.

(٥) السجدة: ٤.

شأنها، فيكون المعنى أنه ليس للإنسان إلا ما سعى والشفاعة التي تصدر في حقه من قبل الأولياء والصالحين، بشرط أن تثبت الشفاعة بأدلتها الخاصة التي سوف تأتي إن شاء الله.

٣- إذا قلنا أن الآية القرآنية تنافي الشفاعة، فهي أيضاً تنافي عفو الله ومغفرته، وبما أنه لا يمكن القول بأن الآية تنافي عفو الله ومغفرته، وأن العفو والمغفرة شيء ثابت للعباد ولا اشكال عليه، ولا طريق له إذا كانت الآية مطلقة وشاملة للعفو والمغفرة فإنها تقيد، فيكون معناها أن ليس للإنسان إلا ما سعى وعفو الله ومغفرته.

أما الجواب على الاشكال الثاني:

فهو أن المفهوم من آية: ﴿يوم لا تملك نفس لنفس شيئاً والأمر يومئذ لله﴾ إن كل شيء يحصل في يوم القيامة فهو بإذن الله ومشئته، وبما أن الشفاعات إنما تكون بمشيئة الله تعالى حيث له تعالى كل شيء حتى الشفاعة، فيصح ويحسن إرجاع الأسباب الصغيرة إلى السبب الكبير وتحصر الأسباب في السبب الكبير، ولو لم يكن هذا هو المفهوم من الآية فلا بد من القول به نتيجة قيام الأدلة التي - سوف تأتي - على أن الأولياء يشفعون يوم القيامة، وطبعاً شفاعتهم تكون بإذن الله تعالى.

أما الجواب على الاشكال الثالث: فقد يقال بأن الآيات القرآنية التي تحصر الشفاعة في الله تعالى مثل: ﴿ليس لهم من ولي ولا شفيع﴾ إذا أضفنا لها الآيات الدالة على الشفاعة بإذن الله تعالى مثل: ﴿ما من شفيع إلا من بعد إذنه﴾^(١) نفهم أن الشفاعة الاستقلالية هي لله تعالى. أما الشفاعة بإذن الله فتكون للأئمة

والأنبياء والأولياء الصالحين، ويكون هذا مثل ما جاء في علم الغيب حينما قال تعالى: ﴿وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو﴾^(١) ثم يقول تعالى: ﴿عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً* إلا من ارتضى من رسولٍ فإنه يسلك من بين يديه ومن خلفه رصداً* ليعلم أن قد أبلغوا رسالات ربهم وأحاط بما لديهم وأحصى كل شيء عدداً﴾^(٢).

الآيات الدالة على نفي الشفاعة

قد ذكر القرآن الكريم بعض الآيات التي ظاهرها نفي الشفاعة من دون الله تعالى وهي:

- ١ - قوله تعالى: ﴿واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً ولا يقبل منها شفاعة﴾^(٣).
- ٢ - ﴿يوم لا يغني مولى عن مولى شيئاً ولا هم ينصرون﴾^(٤).
- ٣ - ﴿يوم تولون مدبرين ما لكم من الله من عاصم﴾^(٥).
- ٤ - ﴿فما لنا من شافعين ولا صديق حميم﴾^(٦).
- ٥ - ﴿ولا يقبل منها عدلٌ ولا تنفعها شفاعة﴾^(٧).
- ٦ - ﴿... ما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع﴾^(٨).

وهذه الآيات الستة قد لا تكون دالة كلها على نفي الشفاعة، لأن الآيات الاربعة ليس فيها إطلاق للمؤمنين العاصين، بل هي خاصة بالمشركين، أو غير

(١) الأنعام: ٥٩.

(٢) الجن: ٢٦ - ٢٨.

(٣) البقرة: ٤٨.

(٤) الدخان: ٤١.

(٥) غافر: ٣٣.

(٦) الشعراء: ١٠١.

(٧) البقرة: ١٢٣.

(٨) غافر: ١٨.

المؤمنين، وذلك إذا نظرنا إلى سياقها، قال تعالى: ﴿وَبَرَزَتِ الْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ* وَقِيلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ* مِنْ دُونِ اللَّهِ هَلْ يَنْصُرُونَكُمْ أَوْ يَنْتَصِرُونَ* فَكَبَّكُوا فِيهَا هُمُ وَالْغَاوُونَ* وَجُنُودَ إِبْلِيسَ أَجْمَعُونَ* قَالُوا وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ* تَاللَّهِ إِنَّ كِتَابَ لِي ظُلُمٍ لِي مِيبِينَ* إِذْ نَسُوا بِكُمْ رَبَّ الْعَالَمِينَ* وَمَا أَظَلَّنَا إِلَّا الْمَجْرُمُونَ* فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ* وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ* فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١).

وكذلك الآية الثالثة، فإنها لا تدلّ على نفي الشفاعة، وإنما تنفي أن يكون أحدٌ في مقابل الله يعصم من الله وهو «العاصم»، بينما الشفاعة ليست كذلك، بل هي طلب من الله في المغفرة وعدم العذاب. وكذلك الآية الثانية: فإنها وإن نفت أن يغني مولى عن مولى شيئاً، إلا أن فيها إستثناء جاء بعد ذلك، وقد غفل عنه وهو ﴿إِلَّا مِنْ رَحْمٍ﴾، وتحتل أن تكون رحمة الله بواسطة شفاعة الشافعين. إذن بقي من الآيات الدالة على نفي الشفاعة ثلاث آيات.

الآيات الدالة على إثبات الشفاعة

- ١ - قوله تعالى: ﴿مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ﴾^(٢).
- ٢ - ﴿لَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى﴾^(٣).
- ٣ - ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾^(٤).
- ٤ - ﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾^(٥).

(١) الشعراء: ٩١ - ١٠٢.

(٢) يونس: ٣.

(٣) الأنبياء: ٢٨.

(٤) مريم: ٨٧.

(٥) طه: ١٠٩.

- ٥ - ﴿ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له﴾ (١).
- ٦ - ﴿وكم من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم شيئاً إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى﴾ (٢).
- ٧ - ﴿من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه﴾ (٣)(٤).

نقول: ١ - قد تقدم الجمع بين هذه الآيات المثبتة للشفاعة وبين الآيات الثلاثة النافية لها، وقلنا إن هذه الآيات تثبت الشفاعة للشافعين بإذن الله وإعطائه حق الشفاعة لهم، أما تلك الآيات فهي تنفي الشفاعة الاستقلالية عما سوى الله تعالى، وهذا الكلام يصح إذا كان الله سبحانه وتعالى في صدد بيان سعة رحمته واستيعاب غفرانه للعباد العاصين حتى عن طريق شفاعة الشافعين.

٢ - وبالإمكان أيضاً، القول بأن دليل نفي الشفاعة مطلق، أما دليل إثباتها عند إذن الله تعالى فهو خاص، فيخصص به دليل نفي الشفاعة، فيختص نفي الشفاعة بغير مورد الإذن، وهذا الوجه عرفي مقبول، إذ أن الشفاعة التي تكون بإذن الله هي شفاعة الله في النتيجة، فلا يكون تنافٍ بين الدليل المطلق والدليل المقيّد.

- ٣ - وبالإمكان أن نقول إن دليل إثبات الشفاعة مع الإذن ناظر إلى دليل نفي الشفاعة إلا من قبل الله تعالى، وبهذا يريد دليل إثبات الشفاعة أن يقول: إن الشفاعة بإذن الله هي شفاعة الله، ولا مصادمة بينهما أصلاً.
- ٤ - إذا التفتنا إلى أن معنى الشفاعة لغةً، هي النصر والعون - لا الوساطة -

(١) سبأ: ٢٣.

(٢) النجم: ٢٦.

(٣) البقرة: ٢٥٥.

(٤) روى البخاري أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كان إذا قحطوا استسقى بالعاس بن عبدالمطلب فقال: إننا كنا نوسل بنبينا فنسقتنا، وأنا نوسل إليك بعم نبينا فاسقتنا، قال: فيسقون: ١٢٤/١ و ٢٠٠/٢.

وقد تكون مأخوذة من الشفع الذي هو بمعنى الضمّ، فكأنّ الشفيع في حالة شفاعته ينضمّ إلى المشفوع له، وعلى هذا، فالآيات التي تنفي الشفاعة - إلا شفاعته الله - كأنها تقول: لا تنفع شفاعته الشافعين ما لم يضم إليها شفاعته الله، أو أنّ نصرة المذنب لا تتم إلا بضمّ نصرة الله للمذنب بعفوه ورحمته. وهذا الكلام لا يحتاج إلى الإذن من الله بالشفاعة، وعليه فتكون شفاعته الشفيع هي شفاعته الله تعالى، وبهذا صحّ القول أنّ لا شفاعته إلا شفاعته الله تعالى، في حين الشفاعة من الغير للمذنبين موجودة، وإذا لم يقبل الله شفاعته الشافعين فمعنى ذلك عدم تمكينه للشفيع أن ينصر المذنب.

لذلك يقول الشيعة الإمامية فيما ورد عن أئمة أهل البيت عليهم السلام بصحة نيابة الحي عن الميت في العبادات، أو إهداء الثواب إلى الميت، وقد أشكل عليهم بقولهم: لا يعقل أن يكون عمل شخص دخيلاً في استحقاق شخص آخر، فما معنى رفع العقاب، أو التخفيف عن تارك الصلاة بصلاة ولده، أو غيره عنه، أو إهداء ثواب العمل الصالح له؟

وقد تبين الجواب - مما تقدّم في بحث الشفاعة - وخلاصته: إنّنا قلنا إنّ العفو من الله تعالى لتارك الصلاة مثلاً لم يكن قبيحاً، وإن كان عمله يقتضي العقاب، وحينئذ إذا وجدنا سبباً للعفو فلا محالة أنّ الله سبحانه وتعالى يعفو عنه، وهذا السبب عند الله قد يوجد له ولد الميت، أو صديقه، أو من استؤجر للصلاة عنه، أو لقراءة القرآن، فإنّ الولد، أو الصديق، عندما يعمل عملاً مستحباً يريد الله تعالى لمصلحة فهو يستحق ثواباً وأجرأً عليه، ومن المعقول أن يهدي هذا الإنسان ثواب عمله إلى أبيه أو صديقه الذي توفي. وبهذا ينتفع الميت العاصي بفعل الخيرات من قبل غيره إذا أُهدي الثواب إليه.

وبعبارة أخرى: إنَّ الله سبحانه وتعالى إذا قال: إنَّ هذا العبد يقتضي عمله العقاب إلا إذا وجد سبب للعفو عنه، وهذا السبب هو أحد أمور:

١- تحفيز محبِّي الميِّت للعمل الصالح والعبادة، إمَّا مباشرة منهم، أو تسبيباً من قبل الآخرين بتنزيل أنفسهم منزلة الميِّت وإتيان العمل الصالح.

٢- أو بإتيان العمل الصالح المحبوب لله سبحانه والذي فيه مصلحة من قبل محبي الميِّت، وإهداء ثوابه إلى الميِّت.

٣- أو تحفيز نفس الميِّت بأنَّ يوصي بهذه الأعمال الصالحة والمحبوبة. وعلى هذا يكون الميِّت قد سبب وقوع هذه الأعمال بالخارج وهي محبوبة لله تعالى، وعلى هذا الأمر الثالث فإنَّ نفس الميِّت هو الذي يستحق الثواب على هذه الأعمال جزاءً لما فعله من تسبيب.

أمَّا بالنسبة للأمر الأوَّل والثاني، فإنَّ الثواب يكون للعامل الحي، وهو بدوره يقدمه لمحبوبه الميِّت.

وبهذا يمكننا تصور صحة إهداء الثواب للميِّت والنيابة عنه عقلاً، وسوف تأتي الأدلة المثبتة له من قبل الأئمة عليهم السلام لتشرعه.

٢- مفهوم التقيّة

إنّ البحث حول هذا المفهوم يستدعي بيان معناه ومعقوليته وبيان أقسامه ثم ذكر النصوص التي شرّعت هذا المفهوم عند السنة والشيعة، ثم نختم البحث بذكر السبب الذي جعل الشيعة يعرفون بها دون غيرهم، مع أنّ هذا المفهوم قد ذكره القرآن الكريم وصرّح به، وذكرته السنّة النبوية عند الطرفين.

معنى التقيّة ومعقوليتها

ذكر في لسان العرب، أنّ: «التقية والتقاة بمعنى: يريد أنهم يتقون بعضهم بعضاً، ويظهرون الصلح والاتفاق وباطنهم بخلاف ذلك».

وقد ذكر أنّ معناها الحذر، وعلى هذا فهل هناك من فرق بينها وبين النفاق

الذي يقال بأنّه إظهار خلاف ما يبطن؟

أقول: إنّ النفاق الذي هو إظهار خلاف ما يبطن إنّما يكون نفاقاً إذا كان

الإنسان قد فعله باختياره ومن دون حاجة الجأته إليه، أمّا إذا التجأ الإنسان إلى

إظهار خلاف ما يبطن من باب دفع القتل أو الضرر المحقق به، فهو التقية من

العدو والحذر منه.

وبهذا الفرق يتضح أنّ النفاق شيء قبيح مذموم عند العقلاء، لأنّه في صورة

الإختيار وعدم وجود الخطر المحقق به، أمّا في صورة الخطر المحقق به فإنّ

أظهر خلاف ما يبطن، دفعاً للشرّ والقتل المتوجّه إليه فهو لا يكون مذموماً عند العقلاء ولم يكن عمله قبيحاً، وبهذا لا يصح أن نصف التقيّة - التي هي معناها دفع الضرر المحقق بالشخص - بإظهار خلاف ما يبطن - نفاقاً. ومعقوليتها واضحة، إذ لو وقع إنسان من المسلمين بيد الأعداء الإسرائيليين وعرف على وجه القطع واليقين أنّ إطلاع الصهاينة على هويته الشخصية والدينية، سوف يؤدي به إلى القتل، فهل يكون من القبيح عدم إظهار شخصيته الدينية الحقيقية وإظهار خلافها لأجل أن يتخلص من القتل؟ والجواب بالطبع هو عدم كون هذا الفعل قبيحاً، بل قد يجب عليه ذلك إذا لم يكن مصلحة مهمة جداً في إظهار شخصيته بحيث تغلب مفسدة قتله، كما هو المفروض في المقام.

أقسام التقيّة

لقد ذكر العلماء أن: «للتقيّة أحكاماً من حيث وجوبها وعدم وجوبها، بحسب اختلاف مواقع خوف الضرر، مذكور في أبوابها في كتب العلماء الفقهية، وليست هي بواجبة على كل حال بل قد يجوز أو يجب خلافها في بعض الأحوال، كما إذا كان في إظهار الحقّ والتظاهر به نصرة للدين وخدمة للإسلام وجهاد في سبيله فإنّه يستهان بالأموال ولا تعرّز النفوس. وقد تحرم التقيّة في الأعمال التي تستوجب قتل النفوس المحترمة، أو رواجاً للباطل، أو فساداً في الدين، أو ضرراً بالغاً على المسلمين بإضلالهم، أو إفشاء الظلم والجور فيهم.

وعلى كل حال ليس معنى التقيّة عند الإمامية أنها تجعل منهم جمعية سرّية لغاية الهدم والتخريب، كما يريد أن يصورها بعض أعدائهم غير المتورعين

في إدراك الأمور على وجهها ولا يكلّفون أنفسهم فهم الرأي الصحيح، كما أنه ليس معناها أنها تجعل الدين وأحكامه سراً من الأسرار لا يجوز أن يذاع لمن لا يدين به، كيف وكتب الإمامية ومؤلفاتهم فيما يخص مفهوم التقيّة والأحكام ومباحث الكلام والمعتقدات قد ملأت الخافقين وتجاوزت الحد الذي ينتظر من أية أمة تدين بدينها.

بلى، إنّ عقيدتنا في التقيّة قد استغلّها من أراد التشنيع على الإمامية فجعلوها من جملة المطاعن فيهم، وكأنّهم لا يشفي غليلهم إلا أن تقدّم رقابهم إلى السيوف لاستئصالهم عن آخرهم في تلك العصور التي يكفي فيها أن يقال «هذا رجل شيعي» ليلاقى حتفه السريع على أيدي أعداء آل البيت عليهم السلام من الأمويين والعباسيين، بل وحتى العثمانيين»^(١).

وأما إذا طعن فيها أحد واستند إلى عدم مشروعيتها من ناحية دينية، فلنا كلام آخر معه.

مشروعية التقيّة عند أهل السنّة

لقد ذكرت المصادر السنيّة مشروعية التقيّة بالمعنى الذي تقدم، ولا يتعجب الباحث من إنكار بعض الكتاب من أهل السنّة عقيدة التقيّة مع وجودها في مصادرهم، فقد مرّ عليك مثل ذلك الكثير الكثير، بل كل عقائد الإمامية وما يلتزمون به من مفاهيم هي موجودة في كتاب الله وسنة النبي صلى الله عليه وآله إلا أنّ ما ينسب إلى الشيعة الإمامية هو دليل التعصّب وعدم الفهم بما في الكتاب العزيز ومصادر السنّة، وبالتالي الكذب على الله ورسوله باتهام

(١) عقائد الإمامية، للحجة المظفر/ص ٧٣ - ٧٤.

الآخرين زوراً وبهتاناً.

وإليك مصادر أهل السنة التي صرحت بمشروعية التقية كما جمعها الدكتور محمد التيجاني السماوي^(١).

١ - أخرج ابن جرير وابن حاتم من طريق العوفي عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ قال: «التقية باللسان، مَنْ حَمَلَ عَلَىٰ أَمْرٍ يَتَكَلَّمُ بِهِ وَهُوَ مَعْصِيَةٌ لِلَّهِ فَيَتَكَلَّمُ بِهِ مَخَافَةَ النَّاسِ وَقَلْبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَضُرُّهُ، إِنَّمَا التَّقِيَةُ بِاللِّسَانِ»^(٢).

أقول: من الواضح أنَّ قول ابن جرير «بأنَّ التَّكَلَّمَ هُوَ مَعْصِيَةٌ» إِنَّمَا يَكُونُ صَحِيحاً لَوْلَا التَّقِيَةُ، أَمَّا مَعَ وُجُودِهَا فَلَا مَعْصِيَةَ فِي الْبَيْنِ لِأَنَّهَا تَبْدَلُ مَوْضُوعَ الْحَرَمَةِ إِلَى مَوْضُوعِ الْحَلِيَّةِ، فَإِنَّ مَوْضُوعَ الْحَرَمَةِ أَنْ يَتَكَلَّمَ الْإِنْسَانُ بِلِسَانِهِ فِيمَا هُوَ مَعْصِيَةٌ وَيَكُونُ مَخْتَاراً فِي ذَلِكَ، أَمَّا إِذَا تَكَلَّمَ الْإِنْسَانُ بِلِسَانِهِ فِيمَا هُوَ مَعْصِيَةٌ وَكَانَ مَضْطَرّاً لِذَلِكَ أَوْ أَرَادَ بِهِ دَفْعَ الْقَتْلِ وَالْعَذَابِ عَنِ نَفْسِهِ، فَقَدْ وَجَدَ مَوْضُوعَ الْحَلِيَّةِ لِكَلَامِهِ بِالْمَعْصِيَةِ. وَبِمَا أَنَّ الْآيَةَ الْقُرْآنِيَّةَ هِيَ فِي إِظْهَارِ الْكُفْرِ لِلْكَافِرِينَ وَالْقَلْبَ مَطْمَئِنّاً بِالْإِيمَانِ، فَقَدْ ذَكَرْتُ الْآيَةَ أَنَّ التَّقِيَةَ بِاللِّسَانِ. وَمَعْنَى ذَلِكَ إِذَا دَلَّ عَلَى تَشْرِيعِ التَّقِيَةِ بِالْعَمَلِ فَلَا يَكُونُ مَنَافِئاً لِهَذِهِ الرَّوَايَةِ.

٢ - أخرج الحاكم وصححه البيهقي في سننه من طريق عطاء عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ قال: «التقاة هي التكلم باللسان والقلب مطمئن بالإيمان»^(٣).

٣ - أخرج عبد بن حميد عن الحسن قال: «التقية جائزة إلى يوم

(١) لأكون مع الصادقين/ص ١٨٣ - ١٨٦.

(٢) الدر المنثور في التفسير بالمأثور / جلال الدين السيوطي، في تفسير آية ٢٨ من سورة آل عمران.

(٣) سنن البيهقي ٢٠٩: ٢، ومستدرک الحاكم ٢: ٢٩١.

القيامة»^(١).

٤ - أخرج عبد بن أبي رجاء أنه كان يقرأ: «إلا أن تتقوا منهم تقية»^(٢).
 ٥ - أخرج عبد الرزاق وابن سعد وابن جرير، وابن أبي حاتم وابن مردويه،
 وصححه الحاكم في المستدرک والبيهقي في الدلائل، قال: «أخذ المشركون
 عمار بن ياسر، فلم يتركوه حتى سب النبي ﷺ وذكر آلهتهم بخير، ثم تركوه،
 فلما أتى رسول الله ﷺ قال: ما وراءك شيء؟ قال: شر، ما تُرِكْتُ حتى نلتُ
 منك، وذكرت آلهتهم بخير.

قال: كيف تجد قلبك؟

قال: مطمئن بالإيمان.

قال: إن عادوا فعد، فنزلت: ﴿إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾^(٣).

٦ - أخرج ابن سعد عن محمد بن سيرين: «إن النبي ﷺ لقي عماراً وهو
 يبكي فجعل يمسح عن عينيه ويقول: أخذك الكفار فغطوك في الماء، فقلت كذا وكذا،
 فإن عادوا فقل ذلك لهم»^(٤).

٧ - أخرج ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي في سننه من
 طريق علي عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿من كفر بالله...﴾ الآية، قال: «أخبر الله
 سبحانه: أنه من كفر بالله من بعد إيمانه فعليه غضب من الله وله عذاب عظيم، فأما من أكره
 فتكلم بلسانه وخالفه قلبه بالإيمان لينجو بذلك من عدوه فلا حرج عليه لأن الله سبحانه إنما
 يؤاخذ العباد بما عقدت عليه قلوبهم»^(٥).

(١) الدر المنثور / جلال الدين السيوطي: ١٧٦/٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) النحل: ١٠٦.

(٤) الطبقات الكبرى، لابن سعد: ج ٣ ص ٢٤٩.

(٥) سنن البيهقي: ج ٨ ص ٢٠٩. مع اختلاف يسير باللفظ.

٨- أخرج ابن أبي شيبة وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم عن مجاهد قال: نزلت هذه الآية في أناس من أهل مكة آمنوا، فكتب إليهم بعض الصحابة بالمدينة أن هاجروا فإننا لا نرى أنكم منا حتى تهاجروا إلينا، فخرجوا يريدون المدينة، فأدركتهم قريش في الطريق ففتنوهم، فكفروا مكرهين، ففيهم نزلت هذه الآية: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾^(١).

٩- أخرج البخاري في صحيحه في باب المداراة مع الناس، ويذكر عن أبي الدرداء قال: «إِنَّا لَنَكْشُرُ فِي وَجْهِهِ أَقْوَامًا، وَإِنَّ قُلُوبَنَا لَتَلْعَنُهُمْ»^(٢).

وهذه الرواية التي في صحيح البخاري ليست التقية فيها، بل في الفعل الذي هو إظهار المودة بالتكشير، بينما الواقع هو البغض واللعنة.

١٠- أخرج الحلبي في سيرته قال: لما فتح رسول الله ﷺ مدينة خيبر، قال الحجاج بن علاط: يا رسول الله إن لي بمكة مالا وإن لي بها أهلاً، وأنا أريد أن آتيهم فأنا في حل إن أنا نلتُ منك وقلتُ شيئاً؟ فأذن له رسول الله ﷺ أن يقول ما يشاء^(٣).

١١- وجاء في كتاب إحياء العلوم للغزالي قوله: «إِنَّ عَصْمَةَ دَمَ الْمُسْلِمِينَ وَاجِبَةٌ، فَهَمَّا كَانَ الْقَصْدُ سَفْكَ دَمِ الْمُسْلِمِ قَدْ اخْتَفَى مِنْ ظَالِمٍ فَالْكَذِبُ فِيهِ وَاجِبٌ»^(٤).

١٢- وأخرج جلال الدين السيوطي في كتاب الإشتباه والنظائر قال: «ويجوز أكل الميتة في المخمصة، وإساعة اللقمة في الخمر، والتلفظ بكلمة

(١) الدر المنثور في التفسير بالمأثور / للسيوطي: ١٧٨/٢.

(٢) صحيح البخاري: ٦١/٣.

(٣) السيرة الحلبي: ٦١/٣.

(٤) إحياء علوم الدين / الغزالي: ١١٩/٣.

الكفر. ولو عمَّ الحرام فُطراً بحيث لا يوجد فيه حلال إلا نادراً فإنه يجوز استعمال ما يحتاج إليه».

١٣- أخرج أبو بكر الرازي في كتابه أحكام القرآن في تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَقُوا مِنْهُمْ تَقَاةً﴾ قال: يعني إن تخافوا تلف النفس أو بعض الأعضاء، فتنقوهم بإظهار الموالاة من غير اعتقاد لها، وهذا هو ظاهر ما يقتضيه اللفظ، وعليه الجمهور من أهل العلم، كما جاء عن قتادة في قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ قال: ولا يحل لمؤمن أن يتخذ كافراً ولياً في دينه، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَقُوا مِنْهُمْ تَقَاةً﴾ يقتضي جواز إظهار الكفر عند التقية^(١).

أقول: إن هذه الفتيا والنص عامان يشملان إظهار الكفر باللسان وبالعمل، فإنَّ إظهار الموالاة قد تكون بأحدهما، وإذا كانت الآثار السابقة قد جوَّزت التقية في اللسان، فلأنَّ في بدء الشريعة لم يكن مشرعاً غير قول: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله».

١٤- أخرج البخاري في صحيحه عن قتيبة بن سعد عن سفيان عن ابن المنكدر، حدَّته عن عروة بن الزبير: أنَّ عائشة أخبرته أنه استأذن على النبي ﷺ رجلٌ، فقال: إنذنوا له فبئس ابن العشيرة - أو بئس أخو العشيرة - فلما دخل ألانَّ له الكلام، فقلت يا رسول الله، قلت ما قلت، ثم ألتت له في القول؟

فقال النبي ﷺ: أي عائشة، إنَّ شرَّ الناس منزلة عند الله من تركه أو ودَّعه

(١) أحكام القرآن: ج ٢ ص ١٠.

الناس إتقاء فحشه^(١).

ومع هذا الاعتراف بالتقية بأوسع حدودها (من جوازها إلى يوم القيامة ووجوب الكذب وإظهار الكفر وجواز الإبتسام في الظاهر واللعن في الباطن، وأن يتكلم بما فيه معصية لله مخافة الناس) كيف يستنكر بواسطتها على من يعمل بها ويقرّها؟!

أدلة التقية عند الشيعة

إن الشيعة الإمامية يتبعون القرآن الكريم وأئمتهم عليهم السلام الذين أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم باتباعهم فقال: «إنَّ مثل أهل بيتي فيكم كسفينة نوح من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق وهو»^(٢).

وقال عليه السلام: «إني مخلف فيكم التقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»^(٣).

وقد أقر الأئمة عليهم السلام بالتقية. وإليك باختصار مشروعيتهما من القرآن الكريم والستة.

١ - ورد تشريعها في القرآن الكريم - كما مرّ - في قوله تعالى: ﴿لَا مِنْ أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾^(٤). وقد نزلت هذه الآية في عمار بن ياسر الذي إلتجأ إلى التظاهر بالكفر خوفاً من أعداء الإسلام.

٢ - وقال تعالى: ﴿لَا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل

(١) صحيح البخاري: ج ٧ ص ٨١، باب لم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاحشاً ولا متفحشاً.

(٢) الصواعق المحرقة، لابن حجر / ص ١٣٦ و ٢٢٧، وتكملة الحديث: «لا تقدموهم فتهلكوا، ولا تنخلفوا عنهم فتهلكوا ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم» السيوطي في الجامع الصغير: ١٣٢/٢، ومسند أحمد: ١٧/٣ و ٣٦٦/٤.

(٣) الترمذي / باب مناقب أهل البيت: ٣٢٨/٥ حديث ٣٨٧٦.

(٤) النحل: ١٠٦.

ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم تقاة ويحذركم الله نفسه وإلى الله المصير ﴿^(١)﴾ وقد نهى الله تعالى عن اتخاذ الكافرين أولياء، لأنَّ هذا عبارة عن الإمتزاج الذي يؤدي إلى مطاوعتهم والتأثر بهم في الأخلاق والتصرف وسائر شؤون الحياة. فمع وجود المؤمنين لا يجوز إلقاء أزيمة الحياة إلى الكافرين دون المؤمنين، لما فيه من الركون إلى الكافرين، والاتصال بهم والانفصال عن المؤمنين. وقد نهى الله تعالى عن اتخاذ اليهود والنصارى أولياء كما في قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين﴾ ^(٢). وقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء، تلقون إليهم بالمودة، وقد كفروا بما جاءكم من الحق....﴾ ^(٣).

ومن هذه الآيات المتقدمة نفهم سبب الحكم الذي تقدم، فإنَّ صفتي الإيمان والكفر صفتان بينهما من البعد والبينونة الشيء الواضح، ومع ذلك فإنَّ المؤمن إذا جعل الكافر ولياً له فسوف يسري إليه من صفاته وأخلاقه ما لا يلائم الإيمان، وقد نهى الله تعالى عن ذلك مع وجود المؤمنين، وقد عقب الله تعالى ذلك بقوله: ﴿إلا أن تتقوا منهم تقاة﴾ فاستثنى التقية، فإنها توجب صورة الولاية في الظاهر دون حقيقتها.

والتقية التي تقولها الإمامية، هي في مقابل الكفار والمشركين، والظالمين الذين يفعلون أفعال الكفار من القتل والتعذيب والتنكيل لمجرد الاعتقاد بأمر له أصل ديني، فإنَّ فعلهم هذا لا يختلف عن فعل الكفار والمشركين، فلاجل الولاية الظاهرية التي ترفع القتل والتنكيل جاز ذلك في الظاهر بشرط أن

(١) آل عمران: ٢٨.

(٢) المائدة: ٥١.

(٣) المحتنة: ١.

تكون النية وحقيقة ولايته مرتبطة مع المؤمنين.

٣ - قال تعالى: ﴿وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه...﴾^(١). فالمؤمن الذي يكتم إيمانه أمام الطغاة والظلمة والكافرين قد أجازة القرآن الكريم لهذا، وهو معنى التقية ليس إلا.

٤ - عن الإمام الصادق عليه السلام: «لا دين لمن لا تقية له»^(٢).

٥ - جاء في الحديث الصحيح: «التقية من ديني ودين آبائي، ولا إيمان لمن لا تقية له»^(٣).

وكأن الحديث يريد أن يقول: إذا كانت فطرة العقل تأمر بالتقية، فالتقية عقلي وعقل آبائي، ومن لا عقل له لا دين له.

٦ - وقد ورد في الحديث الصحيح عن الإمام الصادق عليه السلام: «التقية نرس المؤمن، والتقية حرز المؤمن»^(٤)، وظاهر هذا الخبر أن التقية تنفع عند مهاجمة الأعداء للإيقاع بالشيعة لمجرد أنهم يعتقدون خلافاً لما تعتقده السلطة الكافرة الظالمة، فشبّهت التقية بالترس والحرز، وهما آلتان للدفاع عند مواجهة العدو ليس إلا.

لماذا عُرف الشيعة بالتقية دون غيرهم؟

إن العهود التي مرّت على الشيعة كانت قاسية جداً، خصوصاً في عهد الخلافة الأموية والعباسية، فكان يكفي أن يقال في تلك العهود هذا رجل شيعي ليلاقى حتفه ويقتل شرّ قتلة على أيدي أعداء الرسول وأهل بيته عليهم السلام والذي

(١) غافر: ٢٨.

(٢) وسائل الشيعة: ١١ / باب ٢٤ من الأمر بالمعروف / ح ٢٢.

(٣) وسائل الشيعة: ١١ / باب ٢٤ من الأمر بالمعروف / ح ٣.

(٤) المصدر السابق ح ٦.

تقدم الحديث عن سيرتهم - سيرة الخلافة الأموية والعباسية - مع الذين يعتقدون بالإمام عليّ عليه السلام ولا يعتقدون بغيره، نتيجة سماعهم من النبي صلى الله عليه وآله بذلك ورؤيتهم للواقع الخارجي الذي يجعلهم ينجذبون للإمام عليّ عليه السلام دون سواه.

وطبعاً إن كل إنسان إذا أحسَّ بالخطر على نفسه، أو ماله بسبب نشر معتقده، أو التظاهر به، فلا بدَّ له أن يتكتم ويتقي ويحذر مواضع الخطر، وهذا أمر تقتضيه فطرة العقول السليمة.

ولهذا اضطر الأئمة عليهم السلام وأتباعهم إلى استعمال التقية بمكاتمة المخالفين لهم وترك التظاهر وستر الاعتقاد والأعمال الخاصة التي لها سند من القرآن والستة، لما كان يعقب التظاهر بذلك من الضرر الدنيوي والديني معاً، فلذلك عرفوا بها دون سواهم.

أما أبناء العامة فقد كانوا بعيدين عن ذلك البلاء، حيث كانوا في معظم عهودهم على وفاق تام مع السلطة والحكام، فلم يتعرضوا لا لقتل ولا لنهب ولا لظلم إلا نادراً، فكان من الطبيعي أن لا يعملوا بالتقية التي ورد تشريعها في كتبهم، وبمرور الزمن أخذوا يشنَّعون بها على غيرهم ممَّن تعرَّض للظلم والأذى.

وهم بذلك يتابعون الحكام من بني أمية وبني العباس في التشهير بالتقية على مخالفهم الشيعة. وإليك هذا المثال لتعرف سبب استعمال التقية:

يقول الخطيب البغدادي عن أبي معاوية قال: دخلت على هارون الرشيد فقال لي: لقد هممتُ أن مَنْ يثبت الخلافة لعليّ أن أفعل به وأفعل.
قال أبو معاوية: فسكْتُ.

فقال لي: تكلم.

قلت: إن أذنت لي.

قال: تكلم.

قلت: يا أمير المؤمنين، قالت تيم: منّا خليفة رسول الله، وقالت عدي: منّا خليفة رسول الله، وقالت بنو أمية: منّا خليفة الخلفاء، فأين حظكم يا بني هاشم؟ والله ما حظكم إلا ابن أبي طالب، فسكت هارون.

أقول: إذا كان مَنْ يذكر حقّ عليّ في الخلافة يصنع به ما يصنع، فليس إلى غير التقيّة من سبيل، ولكن الذي ينكرها ولم يعمل بها فهو ممن يلفح وجهه سوط الظالمين ولم يعضّه الحديد، ولم يوضع في اسطوانة البناء.

هذا هو السبب الحقيقي لاشتهار الشيعة بالتقيّة دون غيرهم، ولكنّ البعض حاول أن يتفلسف من موقف الإمام الصادق عليه السلام ومواقف الشيعة في التقيّة فقال: إنّ التقيّة عند الشيعة سببها أمران:

١ - سكوت أئمة أهل البيت عن المطالبة بحقوقهم والتصدي للظالمين، والمفروض أنّهم الأئمة الذين يجب افتراض طاعتهم في حالة التصدي للظلم، وقد شكّل هذا تناقضاً لا مخرج منه إلا التقيّة. وهذا السبب قد قال به كل من الرازي في كتابه «محصل آراء المتقدمين والمتأخرين»، والملطي في كتابه «التبنيّة والرّد على أهل الأهواء والبدع»^(١).

٢ - إنّ الاستفهام الذي يحصل في صورة الاختلاف في أقوال الأئمة عليهم السلام بعضهم مع بعض، بل في أقوال الإمام الواحد في مقامات مختلفة، لا مخرج له إلا بالتقيّة - وهذا السبب - قد قال به صاحب كتاب (دراسات في الفرق والعقائد)^(٢).

(١) التبنيّة والرّد / بحث التقيّة / محمد بن أحمد الملطي، ط لايبزك ١٩٣٦ م.

(٢) دراسات في الفرق والعقائد: ٥٣.

أقول: أولاً: بعد أن تقدمت الأدلة على مشروعية التقية من القرآن والسنّة عند الطرفين، يظهر وجه الضعف في السببين المتقدمين لظهور التقية. ثانياً: الذي يظهر أنّ الأمر قد اختلط على الباحثين المتقدمين، فإنّ الموارد المتقدمة هي من مصاديق التقية، لا أنّها هي سببها.

تطبيقات للتقية عند المسلمين

١- ما ذكره اليعقوبي (أحمد بن أبي يعقوب) عند استعراضه لموقف الإمام أحمد بن حنبل «أيام المحنة» التي هي محنة القول بخلق القرآن. قال: لما امتنع أحمد بن حنبل من القول بخلق القرآن وضرب عدة سياط، قال إسحاق بن إبراهيم للمعتصم: ولني يا أمير المؤمنين مناظرته. فقال: شأنك به.

فقال إسحاق للإمام أحمد: ما تقول في خلق القرآن؟
فقال الإمام أحمد: أنا رجل علمت علماً، ولم أعلم بهذا.
فقال: هذا العلم الذي علمته نزل به عليك ملك أم علمته من الرجال؟
فقال أحمد: بل علمته من الرجال.
فقال إسحاق: علمته شيئاً بعد شيء؟
قال: نعم.

قال: فهذا مما لم تعلم وعلمكهُ أمير المؤمنين.
فقال أحمد: فإنّي أقول بقول أمير المؤمنين.
فقال إسحاق: في خلق القرآن.
قال أحمد: في خلق القرآن.

فأشهد عليه، وخلع عليه وأطلقه إلى منزله^(١).

قال الجاحظ: في حوارهِ مع أهل الحديث بعد أن ذكر مخنة أحمد بن حنبل وامتحانه: «قد كان صاحبكم هذا - يعني الإمام - يقول: «لا تقيّة الآ في دار الشرك»، فلو كان ما أقرّ به من خلق القرآن، كان منه على وجه التقيّة، فلقد أعملها في دار الإسلام وقد أكذب نفسه، ولو كان ما أقرّ به على الصّحة والحقيقة، فلستم منه وليس منكم، على أنّه لم يَرِ سيفاً مشهوراً ولا ضرب ضرباً كثيراً، ولا ضرب إلا ثلاثين سوطاً مقطوعة الثمار مشبعة الأطراف حتى أفصح بالإقرار مراراً، ولا كان في مجلس ضيق ولا كانت حالته ميؤوسه ولا كان مثقلاً بالحديد ولا ضلّع قلبه بشدة الوعيد، ولقد كان ينازع بألين الكلام ويجب بأغلظ الجواب، ويزنون ويخف، ويحلمون ويطيّش»^(٢).

٢ - هناك أمور لا يقرّها بعض المسلمين مع قيامها عندهم، مثلاً:

«إبقاء قبر النبي ﷺ على حالته مع تهديم قبور الأئمة في البقيع» فإنّ الوهابيين لا يتركون قبراً قائماً، فقد ورد في الصحاح عن أبي الهياج الأسدي قال: قال عليّ بن أبي طالب عليه السلام: ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ، ألا أدع قبراً قائماً إلا سويته، ولا تمثالاً إلا طمسته! وقد اعتمد الوهابيون على هذه الرواية، أو هي أحد مستنداتهم في تهديم القبور^(٣).

ولكنهم لم يتعرضوا لقبر النبي ﷺ، مع أنّ لسان الرواية عام، أليس هذا تقيّة وخوفاً من باقي المسلمين؟

(١) تاريخ اليعقوبي: ١٩٨/٣.

(٢) الإمام الصادق عليه السلام والمذاهب الأربعة لأسد حيدر: ج ٣١٠/٢.

(٣) منهاج السنة، لابن تيمية: ٣٣٣/١.

٣- مفهوم الزيارة (الأئمة والقباب)

تطالعنا بين الحين والآخر فتاوى، تكفر الشيعة الإمامية لمجرد أنهم يقولون «يا عليّ» «يا حسين»! فمن ذلك الفتوى الصادرة من مجلس الإفتاء الأعلى السعودي الذي يرأسها «عبد العزيز بن عبد الله بن باز» ونائبه «عبد الرزاق عفيفي وعضوية كل من عبد الله بن عذبان، وعبد الله بن تمود» المرقمة (١٦٦١).

كان السؤال: إنَّ السائل وجماعة معه في الحدود الشمالية مجاورون للمراكز العراقية، ويخالطون جماعة على مذهب الجعفرية، ومنهم من امتنع عن أكل ذبائحهم، ومنهم من يقول: هل لنا أن نأكل منها علماً بأنَّهم يدعون عليّاً والحسن والحسين وساداتهم في الشدة والرخاء؟
وجاء الجواب:

بسم الله وحده والصلاة على رسول الله وآله وصحبه... وبعد.
إذا كان الأمر كما ذكر السائل من أنَّ الجماعة الذين لديه من الجعفرية يدعون عليّاً والحسن والحسين وساداتهم، فهم مشركون مرتدون عن الإسلام... لا يحل الأكل من ذبائحهم لأنها ميتة، ولو ذكروا عليه اسم الله... الخ!!
والفتوى المرقمة (٢٠٠٨) تقول: «إذا كان الواقع كما ذكرت من دعائهم عليّاً والحسن والحسين ونحوهم فهم مشركون شركاً أكبر يخرج عن ملة

الإسلام، فلا يحلّ أن نزوجهم المسلمات ولا يحلّ لنا أن نتزوج من نسائهم، ولا يحلّ لنا أن نأكل من ذبائحهم قال الله تعالى: ﴿ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم... أولئك يدعون إلى النار والله يدعو إلى الجنة والمغفرة باذنه ويبين آياته لعلهم يتذكرون﴾^(١)!

وقد جاء في الكتاب الدراسي للسنة الرابعة في الجامعة المسماة (الثقافة الإسلامية) فيما يخص الشيعة الاثنا عشرية: «فهم يدعون عبادة غير الله ويقولون: يا عليّ، يا حسين، يا زينب، يندرون ويدبحون لغير الله، ويطلبون من الأموات قضاء الحوائج...»^(٢).

أقول: هكذا صدر السؤال مجملًا بأنّ الجعفرية - الشيعة - يقولون ويدعون عليّاً والحسن والحسين في الشدة والرخاء. فجاء الجواب إذن هم مشركون شركاً أكبر و... الخ، ولا أدري أية آية أو رواية، تقول: إنّ نداء النبيّ، أو نداء أحد الأولياء كفرٌ وشركٌ!!

وإذا قدمنا للمفتي هذا سؤالاً أكثر تفصيلاً فما هو جوابه؟ والسؤال هو: إنّ الشيعة الإمامية يدعون عليّاً وينادونه بهذا النداء الموضوع على ضريح أمير المؤمنين الإمام عليّ عليه السلام والمعروف بزيارة (أمين الله) التي زارها الإمام زين العابدين (عليّ بن الحسين عليه السلام) ورواها السيد ابن طاووس بأسانيد عديدة عن جابر عن الإمام الباقر عليه السلام فقال: إنّ أباه عليّ بن الحسين زار الإمام أمير المؤمنين عليّاً عليه السلام بهذه الزيارة، وكيفيتها: أنّ الإمام لما جاء إلى زيارة جدّه أمير المؤمنين وقف عند قبره وبكى وقال:

(١) البقرة: ٢٢١.

(٢) الثقافة الإسلامية / المستوى الرابع: ٥٧ لسنة (١٤٠١ هـ).

«السلام عليك يا أمين الله في أرضه وحقته على عباده، أشهد أنك جاهدت في الله حق جهاده وعملت بكتابه، واتبعت سنن نبيه صلى الله عليه وآله حتى دعاك الله إلى جواره، فقبضك إليه باختياره وألزم أعداءك الحجة مع مالك من الحجج البالغة على جميع خلقه...»^(١).

وعندما نزور الحسين عليه السلام نقول له: «... السلام عليك يا بن رسول الله، السلام عليك يا بن أمير المؤمنين، السلام عليك يا بن الصديقة الطاهرة سيدة نساء العالمين، السلام عليك يا مولاي يا أبا عبدالله ورحمة الله وبركاته، أشهد أنك قد أقيمت الصلاة وآتيت الزكاة وأمرت بالمعروف ونهيت عن المنكر، وتلوت الكتاب حق تلاوته وجاهدت في سبيل الله حق جهاده، وصبرت على الأذى في جنبه مُحْتَسِباً حتى أتاك اليقين، وأشهد أن الذين خالفوك وحاربوك، وأن الذين خذلوك والذين قتلوك ملعونون على لسان النبي الأمي وقد خاب من إفتري، لعن الله الظالمين لكم من الأولين والآخرين وضاعف عليهم العذاب الأليم، أتيتك يا مولاي يا بن رسول الله زائراً عارفاً بحقك مولياً لأولياتك معادياً لأعدائك، مستبصراً بالهدى الذي أنت عليه عارفاً بضلالة من خالفك، فاشفع لي عند ربك»^(٢).

وهكذا عندما ننادي أحد الأئمة، فنقول - مثلاً - عندما ننادي علياً عليه السلام: «أشهد أن علياً عبدالله، وأخو رسول الله، ووصي رسول الله، الناصح لأئمة، والتالي لرسوله، المواسي له بنفسه، والداعي إلى شريعته والماضي على سنته، وأشهد أن علياً حلال حلال الله وحرم حرامه، وأقام أحكامه، وجاهد الناكثين والقاسطين والمارقين، في سبيل الله محتسباً لا تأخذه في الله لومة لائم، كنت أول القوم إسلاماً وأخلصهم إيماناً، وأشدهم يقيناً وأخوفهم لله وأعظمهم غناءً وأحوطهم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فجزاك الله عن الإسلام وأهله وعن رسوله وعن

(١) مصابيح الجنان / للسيد عباس الكاشاني / ص ٢١٤.

(٢) مصابيح الجنان / للسيد عباس الكاشاني / ص ٢٠٤ - ٢٠٥.

المسلمين خيراً، لزمت منهاج رسول الله، فأطقت بك النيران، واعتدل بك الدين، وقوي بك الإسلام.... الخ».

وحينما نزور الحسين عليه السلام نقول:

نشهد أن الحسين ابن بنت رسول الله قُتِلَ مظلوماً، لأنه أقام الصلاة وآتى الزكاة، وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر، وأطاع الله ورسوله، وقد أراد الإصلاح بأمة جدّه التي استولى عليها الفاسقون، أمثال يزيد شارب الخمر واللاعب بالطيور والكلاب، فلعن الله أمة قتلت الحسين، ولعن الله أمة ظلمته، ولعن الله أمة سمعت بذلك فرضيت به. ونقول: إنَّ الحسين عليه السلام نور في الأصلاب الشامخة والأرحام المطهرة لم تنجسه الجاهلية بأنجاسها، ولم تلبسه من مدلهمات ثيابها، وهو من دعائم الدين وأركان المؤمنين، وهو سيد شباب أهل الجنة، وهو من الأسباط، وهو الإمام أخو الإمام أبو أئمة تسعة، كما قال ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله.

وخلاصة ذلك - لا أطيل عليك - فإننا ننادي بالإمام عليّ والحسن والحسين والتسعة من أولاد الحسين عليهم السلام، ونقول: إننا على طريقتكم سائرون لا نرضى بالظلم والجور، ولا نقبل شريعة غير شريعة السماء، وأنتم لنا قدوة في أعمالنا وتفكيرنا ولا نتعدى منهجكم الذي انتهجتموه لنا، فإننا معكم معكم لا مع عدوكم فقد قال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ فنحن نودكم، والمودة لكم إنما هي السير على طريقتكم المثلى، وأحكامكم العليا التي هي من رسول الله صلى الله عليه وآله ولا ننسى مجاهدتكم في تدعيم دين الله ونشر أحكامه التي أراد الظالمون إطفاءها ولن يتمكنوا، وأنتم وهدنا وشفعاؤنا إلى الله تعالى، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «في كل خلف من أمتي عدول من أهل بيتي، ينفون عن هذا الدين

تحريف الظالمين وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ألا وإن أئمتكم وفدكم إلى الله تعالى فانظروا من توفدون»^(١)، وقال النبي ﷺ: «ومن أحبَّ أن يحيا حياتي، ويموت ميتتي، ويدخل الجنة التي وعدني بها ربي وهي جنة الخلد، فليتول علياً وذريته من بعدي، فإنهم لن يخرجوكم من هدى ولن يدخلوكم باب ضلالة»^(٢).

أقول: إذا كان دعاؤنا ونداؤنا للأئمة هو هذا، فهل في هذا شرك كبير؟! نعم، إننا نعتقد بما صحَّ عن رسول الله ﷺ في عليٍّ وأهل بيته ونعتقد بإمامتهم وخلافتهم التي أرادها الله ورسوله ﷺ. فهل هذا شرك، أو إيمان بما جاء عن الرسول؟!

القباب (المراقد المقدسة)

إنَّ هذه القباب هي الأماكن التي شيدها المسلمون على قبور الأنبياء والأئمة الصالحين من عباد الله، فهي أماكن يذكر فيها الله سبحانه ويدعى وينقطع إليه، وهؤلاء الأنبياء والأئمة الصالحون، لهم حق علينا لما قدموا من تضحية لخدمة الإسلام حتى وصل إلينا هذا الدين، واهتدينا به، فالحمد لله على هدايته لدينه، والتوفيق لما دعا إليه من سبيله، ومقتضى حقهم والوفاء إليهم أن نهتم بمراقدهم وأقوالهم ونشرها بين الناس لتكون من أركان الدعوة إلى الله سبحانه والإرشاد إليه، فقد قال الإمام الرضا ﷺ: «... إذ أن لكل إمام عهداً في عنق أوليائه وشيعته، وإن من تمام الوفاء بالعهد وحسن الأداء زيارة قبورهم، فمن زارهم رغبة في زيارتهم، وتصديقاً بما رغبوا فيه، كان أئمتهم شفعاؤهم يوم القيامة»^(٣).

(١) الصواعق المحرقة، لابن حجر: ص ١٢٨.

(٢) مستدرک الحاكم: ١٤٨/٣.

(٣) كامل الزيارات / لابن قولويه: ١٢٢.

وزيارتهم - كما قدمنا - نذكر فيها إخلاصهم لله وجهادهم في سبيله وعدم الرضوخ للظلم والكفر، وذكر طريقتهم المثلى التي يجب أن يتحلّى بها المسلمون، أو يأخذوا ببعضها على أقل تقدير، فتجدد النفوس المؤمنة ذكر مآثرهم وأخلاقهم وجهادهم، وتكرر معهم عبارات التوحيد والإخلاص للإسلام، وما يجب على المسلم من الخلق الرفيع، والخضوع لمدير الكائنات وشكر آلائه ونعمه، وبهذا تكون الزيارة للأولياء والأنبياء قد قامت بوظيفة الأدعية المأثورة عن الأنبياء والأولياء.

ولهذه الزيارات آداب قبل العمل وآداب بعده، فمن آدابها قبل العمل:

١ - الغسل قبل الشروع في الزيارة، ويقول حين غسله: «اللهم اجعله لي نوراً وطهوراً وحرزاً كافيّاً من كل داء وسقم ومن كل آفة وعاهة، وطهر به قلبي وجوارحي وعظامي ولحمي ودمي وشعري وبشري ومخي وعظمي وما أقلت الأرض متي، واجعله لي شاهداً يوم حاجتي وفقري وفاقتي».

٢ - أن يلبس أحسن وأنظف الثياب.

٣ - أن يتطيب ما وسعه من الطيب.

٤ - أن يتصدق على الفقراء بما يتيسر له.

٥ - أن يمشي على سكينه ووقار، ويكبر الله في مشيته ويكرر ذلك إلى أن تبلغ مائة تكبيرة ثم بعد ذلك يزور الولي ويتعاهد أن يسير على طريقته في خدمة الدين، ويجعله قدوة له في أعماله، ويستحب له أن يصلي ركعتين لله تعالى ويهدي ثوبها إلى المزور ويدعو بعد الصلاة بهذا الدعاء:

«اللهم لك صليْتُ، ولك ركعتُ، ولك سجدتُ، وحدك لا شريك لك، لأنه لا تكون

الصلاة والركوع والسجود إلا لك، لأنك أنت الله لا إله إلا أنت، اللهم صل على محمد وآل

محمد وتقبل منّي زيارتي وأعطني سؤلي بمحمد وآله الطاهرين».

ومن مستحباتها قلة الكلام إلّا بخير، وكثرة ذكر الله، وقد قال الصادق عليه السلام:
 «أما أنّي لا أقول: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلّا الله والله أكبر، وإن كان هذا من ذلك، ولكن
 ذكر الله في كل موطن إذا هجمت على طاعة أو معصية» أو «إن ذكر الله أن لا يفقدك حيث
 أمرك ولا يجدهك حيث نهاك» كما ورد ذلك في كل الروايات عن الأئمة عليهم السلام.
 أقول: فهل في هذه القباب شرك، وهل فيها ضرر؟

دعوى النذر والذبح للأئمة

إنّ هذا بطلان وكذب وإفتراء، فإنّ علماء الإمامية، ذكروا في باب النذر، أنّ
 النذر الصحيح هو لله تعالى، فقد ذكر الإمام السيد الخوئي في مسألة (١٥٥٣):
 «يعتبر في النذر أن يكون لله، فلو قال: عليّ كذا ولم يقل لله لم يجب الوفاء به،
 ولو جاء بالترجمة فالأظهر وجوب الوفاء به»^(١).

وجاء في مسألة (١٥٥٢) ما يلي: «النذر إما نذر برّ شكراً، كقوله: إن رزقت
 ولداً فله عليّ كذا، أو استدفاعاً لبليّة كقوله: إن بريء المريض فله عليّ كذا، وأما
 نذر زجر كقوله: إن فعلت محرماً فله عليّ كذا، أو إن لم أفعل الطاعة، فله عليّ
 كذا، وإما نذر تبرع كقوله: لله عليّ كذا. ومتعلق النذر في جميع ذلك يجب أن
 يكون طاعة لله مقدوراً للناذر»^(٢).

نعم، النذر لله وثوابه للولي أو للنبي أو للإمام، وهذا أمرٌ عرفي ومعقول
 وعليه روايات كثيرة صحيحة عن أئمة الهدى أهل البيت عليهم السلام، فإنّ الناذر الذي

(١) منهاج الصالحين: ٣١٩/٢ طبعة ٢٨ سنة ١٤١٠ هـ.

(٢) المصدر السابق.

نذر الله يكون لفعله ثواباً، فيتمكن أن يهدي هذا الثواب لمن يريد من الأنبياء والأئمة والصالحين. وهذا غير أن يكون النذر لهم.

الطلب من الأموات قضاء الحوائج

إنَّ الشيعة الإمامية: تعتقد أنَّ المؤثر في الوجود ليس هو إلاَّ الله تعالى، أمَّا الأئمة عليهم السلام فكلهم مخلوقون مربوبون لله تعالى، وقد تقدمت الرواية عن الإمام الصادق عليه السلام الذي يقول فيها:

«وما نحن إلاَّ عبيد الذي خلقنا واصطفانا، والله ما لنا على الله من حجة، ولا معنا من الله براءة، وإنَّا لمتيتون وموقوفون ومسؤولون...».

نعم، الإمامية يتبركون بآثار الرسول صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام والصحابة الأخيار، قربة لله تعالى وإظهاراً لحبهم ومودتهم، وهو أمر طبيعي لكل مسلم، وقد كان يفعلها الصحابة وأمّهات المؤمنين، وقد ورد أنَّ عبدالله بن عمر قد وضع يده على منبر رسول الله صلى الله عليه وآله ثمَّ وضعها على وجهه^(١). وقد تقدم أنَّ الشيعة الإمامية كبقية المسلمين يقولون بالشفاعة التي يشفع بها الأخيار والأولياء، وقد روى البخاري أن عمر بن الخطاب، كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال:

«اللهمَّ إنَّا كنا نتوسل بنبينا، فتسقيننا، وإنَّا نتوسل إليك بعمّ نبينا فاسقنا، قال: فيسقون»^(٢).

(١) الطبقات الكبرى: ج ١، ق ١٣/٢.

(٢) صحيح البخاري: ١٢٤/١، ٢٠٠/٢.

عقيدة الشيعة الإمامية في الأئمة عليهم السلام

قال الإمام المظفر في كتابه «عقائد الإمامية» تحت عنوان «عقيدتنا في الأئمة»، جاء فيه: «لا نعتقد في أئمتنا ما يعتقدوه الغلاة والحلوليون، كبرت كلمة تخرج من أفواههم، بل عقيدتنا الخالصة أنهم بشر مثلنا، لهم ما لنا وعليهم ما علينا، وإنما هم عباد مكرمون اختصهم الله تعالى بكرامته وحباهم بولايته، إذ كانوا في أعلى درجات الكمال اللائقة في البشر من العلم والتقوى والشجاعة والكرم والعفة وجميع الأخلاق الفاضلة والصفات الحميدة لا يدانيهم أحد من البشر فيما اختصوا به، وبهذا استحقوا أن يكونوا أئمة وهداة ومرجعاً بعد النبي صلى الله عليه وآله في كل ما يعود للناس من أحكام وحكم، وما يرجع للدين من بيان وتشريع وما يختص بالقرآن من تفسير وتأويل. قال إمامنا الصادق عليه السلام: «ما جاءكم عنّا مما يجوز أن يكون في المخلوقين ولم تعلموه ولم تفهموه فلا تجحدوه وردّوه إلينا، وما جاءكم عنّا مما لا يجوز أن يكون في المخلوقين فاجحدوه ولا تردّوه إلينا»^(١).

وقد تقدّم منا ذكر عصمة الأئمة والأدلة عليها وهي من عقائد الشيعة في أئمتهم، فلا نكرر ذلك^(٢).

وجوب إتباع الأئمة عليهم السلام

«تعتقد الشيعة بوجوب اتباع الأئمة عليهم السلام، للدليل القطعي الموجود في كل كتب المسلمين، والمجمع عليه والمتواتر، وهو قوله صلى الله عليه وآله: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، (الثقلين) وأحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله حبلٌ ممدود من

(١) عقائد الإمامية: ص ٥٩ - ٦٠.

(٢) في بحث ارتباط التشيع بعبد الله بن سبأ، ذكرنا عصمة الأئمة وأدلتها فراجع.

السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ألا وإتھما لن يفترقا حتى يردّا عليّ الحوض»^(١).
 فدقق النظر في هذا الحديث تجد ما يقنعك ويدهشك في مبناه ومعناه، انظر
 إلى جملة «ما إن تمسكنم به لن تضلوا بعدي» والذي تركه لنا هو الثقلان، فهما أمر
 واحد، لم يكفِ التمسك بأحدهما لعدم الضلالة، فمن فرّق بينهما لم يجد
 الهداية أبداً، فإنّه ﷺ قال: «لن يفترقا حتى يردّا عليّ الحوض» ولهذا وردت
 الروايات من الطرفين في كون أهل البيت ﷺ «سفن النجاة» وتفسير ذلك
 بحجم فقط من دون الأخذ بأقوالهم واتباع طريقتهم هروب من الحق لا يلجأ
 إليه إلا المتعصب والغافل عن المنهج الصحيح في تفسير الكلام العربي المبين.
 وقد يضلّل بعض الأفراد أصحابهم كما رأيت ذلك في كتاب لابن باز يذكر
 فيه حديث الغدير، ويذكر فيه بعض جملة مثل: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه،
 وانصر من نصره واخذل من خذله وأدر معه الحق حيث دار» نحن نوالي عليّاً
 ونحبّه وننصره ونعترف بحديث الغدير. ثم يأتي إلى ذكر معاوية فيمدّحه مدحاً
 ويجلّله ويعظّمه، وقد غفل من أنّ عليّاً ﷺ قد حارب معاوية فيكون عدواً له،
 وحديث الغدير يقول: وعاد من عاداه، فكيف صح لابن باز أن يعترف بموالاته
 عليّاً ﷺ مع موالاته معاوية أيضاً؟!!

كما إننا نعتقد - نحن الشيعة الإمامية - بوجوب حبهم لقوله تعالى في سورة
 الشورى ﴿قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى﴾^(٢)، وهذا الحب أمر زائد
 على وجوب التمسك بهم الذي دلّ عليه حديث الثقلين، لعدم الضلالة. فقد

(١) راجع كراس حديث الثقلين / لقوام الدين الوشوي القمي / ط دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بالقاهرة
 وصحيح الترمذي / باب مناقب أهل البيت: ٣٢٨/٥، حديث ٣٨٧٦، وصحيح مسلم / باب فضائل علي: ١٢٢٥،
 ومسنّد أحمد: ١٧/٣ وغيرهما.

(٢) الشورى: ٢٣.

حصرت الآية القرآنية: أَنَّ السَّوْأَلَ يَكُونُ عَنْ مَوْدَتِهِمْ كَأَجْرٍ لِرِسَالَةِ الرَّسُولِ ﷺ وَعُنَائِهِ وَمَشَقَّتِهِ لِأَجْلِ إِيْصَالِ الْهَدَايَةِ مِنَ السَّمَاءِ لِلْبَشَرِ، وَقَدْ تَوَاتَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ حُبَّهُمْ عِلْمَةٌ الْإِيمَانِ وَأَنَّ بَغْضَهُمْ عِلْمَةٌ الْكُفْرِ، وَأَنَّ مِنْ أَحْبَبِهِمْ أَحَبَّ اللَّهُ وَرَسُولَهُ، وَمِنْ أَبْغَضَهُمْ أَبْغَضَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ.

بل إنَّ وجوب حُبِّهم من ضروريات الدين الإسلامي التي لا تقبل الجدل والشك، وقد اتفق عليه جميع المسلمين على اختلاف نحلهم وآرائهم عدا فئة قليلة اعتبروا من أعداء آل محمد ﷺ فنبزوا باسم (النواصب) أي نصبوا العداوة لآل بيت محمد. وبهذا يعدون من المنكرين لضرورة إسلامية ثابتة بالقطع، والمنكر للضرورة الإسلامية - كوجوب الصلاة والزكاة - يُعَدُّ فِي حُكْمِ الْمُنْكَرِ لِأَصْلِ الرِّسَالَةِ، بَلْ هُوَ عَلَى التَّحْقِيقِ مُنْكَرٌ لِلرِّسَالَةِ، وَإِنْ أَقْرَبَ فِي ظَاهِرِ الْحَالِ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَلِأَجْلِ هَذَا كَانَ بَغْضُ آلِ مُحَمَّدٍ مِنْ عِلْمَاتِ الْبَغْضِ وَالْكَفْرِ وَحُبُّهُمْ مِنْ عِلْمَاتِ الْإِيمَانِ، وَلِأَجْلِ هَذَا كَانَ بَغْضُهُمْ بَغْضًا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّه تَعَالَى لَمْ يَفْرَضْ حُبَّهُمْ وَمَوْدَتَهُمْ إِلَّا لِأَنَّهم أَهْلٌ لِلْحُبِّ وَالْوَلَاءِ مِنْ نَاحِيَةِ قُرْبِهِمْ إِلَيْهِ سَبْحَانَهُ وَمَنْزِلَتِهِمْ عِنْدَهُ، وَطَهَارَتِهِمْ مِنَ الشَّرْكِ وَالْمَعَاصِي وَمِنْ كُلِّ مَا يَبْعَدُ عَنِ دَارِ كَرَامَتِهِ وَسَاحَةِ رِضَا، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَنْصُورَ أَنَّهُ تَعَالَى يَفْرَضُ حُبَّ مَنْ يَرْتَكِبُ الْمَعَاصِي أَوْ لَمْ يَطِيعَهُ حَقَّ طَاعَتِهِ، فَإِنَّه تَعَالَى لَيْسَ لَهُ قُرَابَةٌ مَعَ أَحَدٍ وَلَا صِدَاقَةٌ، وَعِنْدَهُ النَّاسُ مَا هُمْ إِلَّا عِبِيدٌ مَخْلُوقُونَ عَلَى حِدِّ سَوَاءٍ، وَإِنْ أَكْرَمَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاهُمْ وَأَطَاعَهُمْ لِأَوَامِرِهِ وَنَوَاهِيهِ، فَمَنْ أَوْجَبَ حُبَّه عَلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ لِأَبَدٍ أَنْ يَكُونَ أَتَقَاهُمْ وَأَفْضَلَهُمْ جَمِيعًا، وَإِلَّا كَانَ غَيْرِهِ أَوْلَى بِالْحُبِّ مِنْهُ، أَوْ كَانَ اللَّهُ يَفْضَلُ بَعْضًا عَلَى بَعْضٍ فِي وَجُوبِ الْحُبِّ وَالْوَالِيَةِ عِبْثًا أَوْ لِهَوَاً

بلا جهة استحقاق وكرامة»^(١).

إنَّ عقيدة الشيعة الإمامية في أئمتهم واضحة، ودليلها واضح، وليست هي أكثر من القول بوجود أتباع أعلم أهل الزمان وأفضلهم وأقربهم إلى الله تعالى، وقد شهد التاريخ بذلك في حق الأئمة الهداة عليهم السلام، وكذا الشرع الحنيف، فلا حجة لمن أرجع الأمر إلى المفضول مع وجود الأفضل، وغير الأعم مع وجود الأعم، والذي صدرت منه الأخطاء في الرأي والعقل والقياس مع من لم يصدر منه هذا، فقد قال عليّ عليه السلام في خطبته القاصعة عن حاله مع رسول الله صلى الله عليه وآله:

«... وما وجد لي كذبة في قول ولا خطله في فعل، ولقد كنت أتبعه إتباع الفصيل أثر أمته، يرفع لي في كل يوم من أخلاقه علماً ويأمرني بالافتداء به... ولم يجمع بيت واحد يومئذ في الإسلام غير الرسول صلى الله عليه وآله وخديجة وأنا ثالثهما، أرى نور الوحي والرسالة وأشم ريح النبوة... وإني لمن قوم لا تأخذهم في الله لومة لائم، سيماهم سيما الصديقين، وكلامهم كلام الأبرار، عمار الليل ومنار النهار متمسكون بحبل القرآن، يُحيون سنن الله وسُنن رسوله، لا يستكبرون ولا يعلون، ولا يضلون ولا يفسدون، قلوبهم في الجنان وأجسادهم في العمل»^(٢).

ولا أراني بحاجة إلى التأكيد على أنَّ الأئمة عليهم السلام هم حلقات مترابطة تكشف عن حالات وعلامات وأهداف مشتركة جعلت منهم الخطأ الرسالي الواضح الذي يعبر عنه بخطأ أهل البيت عليهم السلام، وهذا هو الواقع الذي تفرضه فكرة الإمامة بالذات حيث أنها إمامة واحدة لها مسؤوليتها وشروطها التي يجب أن تنعكس في سلوك واحد للأئمة وأدوارهم مهما اختلفت الأشكال الظاهرية بسبب اختلاف الظروف التي مرَّ بها أئمة الهدى عليهم السلام.

(١) عقائد الإمامية للمظفر: ص ٥٨ - ٥٩، بتصرف.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة القاصعة / رقم ١٩٢.

وأنَّ الأئمة عليهم السلام بعد أن أقصوا من دورهم القيادي في تزعم الرسالة الإسلامية بعد رحلة الرسول صلى الله عليه وآله اتجهوا إلى موقف عام - في وسط الأحداث والمشاكل التي واجهت الرسالة -، ويتلخص في مسؤوليتهم الشرعية في الحفاظ على الرسالة والتجربة الرائدة وتأييدها ومنعها من السقوط والانحراف التام عن المبادئ والقيم التي نادى بها الإسلام، ولذا تجد التدابير ضد الانحراف في خط الرسالة في عصور الأمويين والعباسيين، اللذين مثلاً غاية البعد عن الرسالة الحقّة، وقد كانت السلطة الحاكمة في بعض الأحيان هي التي تلجئ إليهم عندما يواجهها خطر عقائدي أو علمي.

وقد تقدمت الأدلة على النماذج المشرفة التي وقف بها أهل البيت عليهم السلام للدفاع عن عقيدة الإسلام، وكان جزاء أهل البيت عليهم السلام أن يدخلوا في حرب أو صراع مع السلطات الحاكمة، أو يودعوا في السجون والطوامير المظلمة، أو الشهادة على أيدي سلاطين عصرهم الظلمة، لأنهم أهل البيت عليهم السلام الذين أوصى بهم النبي صلى الله عليه وآله وبمودتهم، ومرت الظروف القاسية على الحسين عليه السلام وواقعة الطف المرّوعة في تاريخ الإسلام، ومن قبله أخاه الإمام الحسن عليه السلام مع معاوية عصره ناكث الوعود وماكر الإسلام بالخبت واللؤم.

وهكذا بقية الأئمة عليهم السلام قضوا أكثر حياتهم في السجون، وكمثال على ذلك ما فعلَ بالإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام الذي هدّد السجن صحته وأذاب جسمه حتى أصبح حين يسجد لربّه تعالى كالثوب المطروح على الأرض، ومع هذا يجيب رسول الزعامة - حينما يطلب منه زيارة الخليفة والاعتذار إليه وطلب رضاه بعد أن اعتذر خليفة عصره من سجن الإمام وأمر بإطلاق سراحه - بالنفي ويتحمل مرارة السجن لكي لا يحقق للزعامة الظالمة هدفها من تأييد

لخطها المنحرف.

أُضِفَ إلى ذلك: إنَّ الإِتِّجَاهَ السُّلْبِيَّ لِلأُمَّةِ ﷺ اتِّجَاهُ سُلْطَةِ الظَّالِمِينَ، كَانَ خُطْوَةً إِيْجَابِيَّةً فِي حِمَايَةِ الإِسْلَامِ وَالْحِفَاظِ عَلَى مُثُلِهِ وَقِيَمِهِ، وَهَكَذَا وَصَلَ الإِسْلَامَ إِلَيْنَا سَلِيمًا عَلَى مَسْتَوَى النُّظْرِيَّةِ، لَا يَشُوبُهُ الْإِنْحِرَافَ، وَكَانَ هَذَا بِفَضْلِ أَهْلِ الْبَيْتِ ﷺ.

وبهذا الموقف العام من قبل الأئمة ﷺ كانت علاقة القاعدة الإسلامية بهم هي القاعدة الرصينة الثابتة التي تتمسك بقيادتها المعنوية المثالية رغم عدم وجود القوة والمال عندهم، وهذا مما لا يحقق الأهداف كاملةً، بل كان نتيجة العمل الإيجابي لحفظ الرسالة هو الخوف من الانحراف. وكان من نتيجة الارتباط الشعبي بالأئمة ﷺ، هي العلاقة السيئة التي أتبعها حكام الجور معهم، نتيجة الخوف الشديد من دور الأئمة ﷺ في الحياة الإسلامية وحركتهم الفعالة في أوساط الناس.

فكان الأمر يصل أحياناً إلى الحصار الشديد ووضع الرقابة المحكمة ومحاولة فصلهم عن قواعدهم الشعبية، ثم التآمر على حياتهم بطرق يندى لها جبين الإنسان الغيور.

ويمكننا إضافة جانب آخر مهم للدور المشترك للأئمة ﷺ، ألا وهو الإشراف المباشر على من يتبع سلوكهم وتفكيرهم الذين يسمون بـ «الشيعية الإمامية»، فقد كانوا سلام الله عليهم يخططون لسلوكها وحمايتها من الأعداء وتنمية وعيها وضمودها، فكانت تلك البذور الطيبة للجيوش العقائدية والطلائع الواعية من المسلمين الأحرار في العالم.

الفصل السّابع

ضرورة الوحدة الإسلامية

تمهيد

إنَّ ما كنا نصبو إليه من هذه الاستعراضات هو جمع كلمة المسلمين وتوحيد صفوفهم، وأنَّ القرآن والسنة النبوية لا يفتران يؤكدان على وحدة المسلمين وتوحيد كلمتهم. قال تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداءً فألّف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً وكنتم على شفا حفرةٍ من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون... ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليّنات وأولئك لهم عذاب عظيم﴾^(١).

وقال تعالى: ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾^(٢).

فإذا كنّا بمستوى المسؤولية التي أرادها الله لنا من الاعتصام بحبله ونبذ ما يخالف الدين ويوجب الفرقة بين المسلمين، وكنا صفاً واحداً أمام الأعداء، نكون حقاً من مصاديق الآية الكريمة: ﴿ونريد أن نمنّ على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين﴾^(٣). وكذلك من مصاديق الآية: ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾^(٤).

لكن، قد انتبه لفائدة الاتحاد اليهود والنصارى والمشركون، فطبقوه فيما

(١) آل عمران: ١٠٣ و ١٠٥.

(٢) المائدة: ٢.

(٣) القصص: ٥.

(٤) آل عمران / ١١٠.

بينهم، وهم الذين يسعون لتفتيت أية لبنة تشاد في بناء الوحدة بين المسلمين، تلك الوحدة التي إذا سعى إليها أبناؤها إيماناً منهم بوجوبها ومن ثم الاهتداء بما أنزلته السماء كنظام بديل لهذه الأنظمة الهزيلة، فسوف تكون هي المثل الأعلى لسائر الأنظمة الوضيعة المنخورة في هذا العالم.

ولذلك ترى «الولايات المتحدة الأمريكية» قد أضمرت العداء للإسلام، ولا ترضى - صراحةً - بالاتحاد والاعتصام الذي قد تلوح مقدماته في بعض المناطق الإسلامية، وعملت جاهدة على إيجاد الفرقة والتناحر بين المسلمين كما هو واضح لكل من يتابع أخبار الإذاعات الأجنبية والعربية والإسلامية، وشاهد ما يجري من صراع حول تقسيم تركة المسلمين بين الدول الكافرة والمستعمرة.

هل للمسلمين من صحوة ضمير لما هم عليه؟ وهم على دين واحد يعتقدون بالله والرسالة والمعاد والرسول والقرآن، فيخلفون المشاحنة والبغضاء والإقتتال والإفتراعات والتكفير وراء ظهورهم.

وإنَّ المعارك التي حصلت بين بعض فئات المسلمين وتكفير بعضهم البعض في الهند والباكستان وتركيا وسوريا... والتي نسمعها يومياً من أخبار الدول في هذه الأيام وقبل ذلك، وما كتبه المتقدمون مثل «لونكريك» في كتاب «أربعة قرون من تاريخ العراق» قال فيه:

« كانت بطولة القضية السنّية أول حجة تذرّع بها سليم (السلطان) لإعلان الحرب، وقد خلد الأشهر من حكمه بالذبح المتقن لجميع الشيعة أينما وجدوا. هذا بعد أن استحصل السلطان من شيوخ السوء على فتوى باستباحة دماء الشيعة

وحریمهم وأموالهم»^(١).

وقال السيد الأمين في ترجمة الشاه إسماعيل:

«قتل السلطان سليم أربعة وأربعين ألفاً، وقيل سبعين ألفاً من الشيعة في الأناضول، وفي هذا العصر استولى الأسبانيون على بلاد الأندلس، وأزالوا دولة بني الأحمر العربية، واستنجد بنو الأحمر بالسلطان التركي والد السلطان سليم، فلم يجيرهم حتى فعل بهم الأسبانيون ما فعلوا، ولكن السلطان التركي قتل الشيعة المسلمين في بلاده، وحارب السلطان الفارسي المسلم... وهكذا كان بأس الملوك المسلمين بينهم»^(٢).

أقول: إنَّ هذه المعارك قد خلفتها القرون الماضية وصمة عار سوداء في سجل المسلمين، وبقيت في هذه الأيام الحروب الباردة بين بعض الكتاب الذين ادَّخروهم الاستعمار للفرقة والفتن بين المسلمين لوقت الحاجة، حتى تعود تلك الحروب المدمرة فيما بينهم، ولكن بعض المسلمين المخلصين لحذرهم من هذه الأعمال يطلونها في مهدها ويحذرون من إشعال فتيلها، لذا نجد بعض من ليس له ورع في الدين ولا تقوى تحجزه من الولوغ في الدماء المسلمة يتكلم بما لم يفقه، فيكفر طائفة كبيرة من المسلمين، ويحاول أن يحرك سيوف المسلمين لذيح بعضهم البعض، ويقف هو وأسياده موقف المتفرجين على هذه المذابح لتتحقق أغراض الاستعمار التي هي الأساس الأوَّل والأخير من كتابات التفرقة بين المسلمين.

(١) أعيان الشيعة: ص ١٧، الطبعة الثانية.

(٢) أعيان الشيعة: ج ١١ في ترجمة الشاه إسماعيل.

إنَّ الشيعة والسنة متفقون في أكثر من تسعين بالمائة في المسائل الحُكْمِيَّة والعقائدية. نعم، هم على اختلاف في عشرة بالمائة من الأحكام والعقائد مثل الإمامة والعصمة وأشباهها، بينما نجد الاختلاف بين المذاهب السُّنِّيَّة نسبته أكثر من عشرة بالمائة في الأحكام والمسائل الخلافية، إذن فما بال علماء الإسلام لم يلتفتوا إلى هذه القضية، ويتركوا المسائل الخلافية يعمل بها أصحابها كلُّ على مذهبه، وتكون المسائل الوفاقية فيما بينهم أساس اتحادهم ضد الكفر والشرك والجاهلية والاستعمار؟!

أيها المسلمون: إذا أردتم الإصلاح، فهذه هي رسالته، وأنَّ القرآن الكريم الذي يتلوه المسلمون في كل وقت يصرح بذلك، فيقول تعالى: ﴿ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار﴾^(١) فهل - نحن المسلمون - حقاً لم نركن إلى الذين ظلمونا من كفرٍ وصهاينة، والقرآن الكريم يصدق بقوله تعالى: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا﴾^(٢).

فهل اعتصم المسلمون بحبل الله جميعاً؟!

أفهل عملنا على إزالة العوائق فيما بين أهل ملتنا من المسلمين، وعملنا للقضاء على الشوائب وتنقية صفحات تاريخنا وعقائدنا الإسلامية لتكون صفاً واحداً مرصوفاً أمام الكفر؟!

وقد قال تعالى: ﴿ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ربكم﴾^(٣) وقال تعالى: ﴿ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءتهم البينات﴾^(٤) وقال تعالى: ﴿... ولا

(١) هود: ١١٣.

(٢) آل عمران: ١٠٣.

(٣) الأنفال: ٤٦.

(٤) آل عمران: ١٠٥.

تكونوا من المشركين* من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً... ﴿١﴾، أي أحزاباً.

أقول: إنَّ بعض من يستون أنفسهم بالمسلمين، يرفعون العوائق بينهم وبين الكفار ليتحدوا معهم، مع وجود الاختلاف بمقدار (٩٠٪)، ويسعون لإيجاد الفرقة بين المسلمين مع وجود الاتفاق بمقدار (٩٠٪)، أفهل ننتبه لهذه الأعمال الإجرامية التي لا يقبلها الله ولا رسوله ولا المسلمون الشرفاء الواعون؟! وهل حاسبنا أنفسنا قبل يوم الحساب والحديث الشريف يقول: «حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا وزنوا أعمالكم قبل أن توزنوا» وقال تعالى: ﴿وقفوا لهم إنهم مسؤولون﴾ (٢)؟!

أيها المسلمون: ألا تدركون وتشعرون بوجود الخطر الداهم الذي يهدد دينكم من اليهود والاستعمار وأذنبه المتملقين؟! ألا تنظرون إلى غزوكم في عقر داركم والحديث الشريف يقول: «فوالله ما غزي قوم قط في عقر دارهم إلا ذلوا»؟!!

أفلا يوجد علماء ورؤساء ينهضون بهذه المسؤولية - الملقاة على عاتق الجميع - إلى مستوى التحقيق في الخارج والواقع مع وجود مستلزمات الوفاق وأرضية الوحدة من اتحاد في أكثر من تسعين بالمائة من المفاهيم والأحكام والعقائد؟! هل علمتم أنَّ اليابان كأمة من الناس وُجِدَ فيها جماعة من العقلاء اتفقوا على أن ينهضوا بها وعملوا على ذلك، فوصلوا إلى ما هم عليه الآن من التقدم والرقى؟! «إنَّ اليابان كانت غارقة في العلاقات الاقطاعية حين استيقظت مذعورة على أجراس الخطر التي كانت تنذر اليابان بخطر خارجي محقق،

(١) الروم: ٣١ - ٣٢.

(٢) الصافات: ٢٤.

وذلك سنة (١٨٥٣ م) لما اقتحم الأسطول الأمريكي خليج «أوراجا»، وبدأ يفاوض الحاكم العسكري الذي كان يتولى السلطة بدلاً عن الإمبراطور حول عقد معاهدات. فقد بدأ لليابان بوضوح أنها بداية غزو اقتصادي يجزّ إلى دمار البلاد واستعمارها، وآمن المفكرون فيها أن السبيل الوحيد لإنقاذ اليابان هو تصنيعها، وجعلها تسير في طريق الإنتاج الرأسمالي الذي سارت فيه أوروبا من قبلها، واستطاعوا أن يستخدموا سادة الإقطاع أنفسهم في تحقيق هذه الفكرة، فقام الإقطاعيون بإقضاء الحاكم العسكري عن السلطة، وإعادةها إلى الإمبراطور سنة (١٨٦٨ م)، وجنّدت السلطة الامبراطورية كل إمكانياتها لإيجاد ثورة صناعية في البلاد ترتفع بها إلى مصاف الدول الرأسمالية الكبرى، وبذلت الطبقة الارستقراطية من رجال الإقطاع خدماتها للسلطة الحاكمة عن ولاء ورضى، ومكنتها من التعجيل بتحويل البلاد إلى بلاد صناعية، ونمت بسرعة خلال ذلك طبقة من التجار والصناع الذين كانوا يوضعون سابقاً في أسفل درجات السلم الاجتماعي، فأخذوا يستخدمون - في هدوء - ما أُتيح لهم من مالٍ وقوة ونفوذ، في تحطيم النظام الإقطاعي تحطيماً سليماً، حتى نزلَ أشرف الإقطاع سنة (١٨٧١ م) عن امتيازاتهم القديمة، وعوضتهم الحكومة عن أراضيهم بسندات أصدرتها لذلك وتمّ كل شيء بسلام ووجدت اليابان الصناعية وأخذت مركزها في التاريخ»^(١).

أقول: ألا يوجد في المجتمع الإسلامي بكل طوائفه من هم بهذه الصفة من التعقل والنضج بحيث يوضحون للأمة - المغلوبة على أمرها بواسطة الاستعمار وأتباعه وأذنابه - أن التقدم والرقي والنهضة والوقوف على الأقدام من دون

(١) اقتصادنا للشهيد محمد باقر الصدر: ١٨٤/١ - ١٨٥.

الاستعانة بالغير والاكتفاء بالخبرة الإسلامية الكبرى، كل هذا يتوقف على وحدة المسلمين، والعمل على نبذ الخلافات أو تصفيتها بالحكمة والموعظة الحسنة؟!!!

وأنا هنا بدوري أقترح أن لا تجوز الحكومات الإسلامية بأجمعها الخوض في المسائل الخلافية بين المسلمين، وأن تعقد لجنة من علماء طوائف المسلمين ليصدروا كتباً يبحثون فيها ويكتبون نتائج ما توصلوا إليه من مفاهيم حول المسائل الخلافية، وبذلك تنقلص حدة المسائل الخلافية وتنحو أمتنا الإسلامية وشعوبها منحنى التقدم والتطور في كل المجالات. وأن يمنع كل كتاب من شأنه التهجم على طوائف المسلمين من دون موضوعية في بحثه.

وبذلك يتمكن المسلمون من النهوض بهذه الأمة وسدّ باب الفرقة والنزاع الذي لا طائل تحته إلا الفائدة والنفع للأعداء والمستعمرين.

لماذا توصلت الأبواب بوجه الوحدة؟

قال الله تعالى: ﴿والله يدعو إلى دار السلام ويهدي من يشاء إلى صراطٍ مستقيم﴾^(١). إنَّ العقيدة المشتركة بين المسلمين (في الله تعالى والرسول والرسالة والقرآن والمعاد) والاشترار في مفردات التشريع الإسلامي وأسلوب العمل لنصرة الدين، تقتضي أن تكون هذه الاشتراكات باقية، ويعمل على توسعتها من باب المناقشة والافتتاح ليتوصل إلى ما يوحد الأمة ويسدّ باب الفرقة بين المسلمين، فإذا أضفنا إلى ذلك أنَّ القضايا المصيرية التي تحكم الواقع

الإسلامي لا تنحصر خطورتها بمذهب معين، بل تمتد لكل المذاهب الأخرى على جميع الأصعدة، فمن كل ذلك يلزم علينا تجميد الخلافات بيننا والعمل على إصلاحها مهما أمكن، وترك الشاذ النادر من كل طرف يسعى إلى الفرقة والتناحر.

لذا نرى من الواجب تغيير الروحية التي ينطلق منها الكاتب الإسلامي في تحريك هذه الخلافات للحد من التدهور وغلق باب الخلاف، وجرّ الخلاف الجادّ الهادف لتقليص المسافات وما هو ضار في أمتنا الإسلامية مهما أمكن ذلك.

ولكن - وللأسف - على عكس ذلك، نرى أنّ الروحية المذهبية المغلقة قد تغلب على الروحية المنفتحة، وبذلك يحصل تحطيم للشخصية المذهبية من الداخل، فيحصل ما يشبه الأديان المتعددة والآراء المعقّدة، وبهذا تتسع الفجوات والحواجز النفسية بين المسلمين التي تجرّ علينا الويلات.

ونحن لا نريد من المسلمين كافة إلغاء المذهبية كمضمون فكري في فهم الإسلام، بل نريد من بقية المذاهب أن تتحرك كوجهة نظر فكرية، وعندئذٍ تتلاقح الأفكار وتتمازج الآراء على أساس الحوار العلمي والإيماني البناء، وبتبعد عن التحدي والحذية والعصبية التي تخلق الحواجز والعقبات.

ومجرد مثال لما نريده من تلاقح الأفكار أن يجتمع علماء المسلمين ليناقدوا الروايات الواردة في إطاعة السلطان الحاكم وإن فسق وقتل، والروايات الواردة في وجوب خلع الطاعة للخليفة أو الحاكم إذا خرج عن جادة الشرع ووجوب مجاهدته، فإنّ انتهوا إلى نتيجة أنّ الروايات في وجوب إطاعة السلطان حتى مع الفسق والظلم وتعطيل الحقوق قد صدرت في زمن الحكام

الذين خالفوا سنة رسول الله ﷺ، فأرادوا بذلك أن يخذروا ويشلّوا حركة المسلمين بعدم القيام بالثورة عليهم، كما هو الحال في حكومة الأمويين والعباسيين، وأيد ذلك بالروايات التي تقول للخليفة «عمر بن الخطاب» لو رأينا فيك إعوجاجاً لقومناك بسيفنا، والتي تعطي فكرة أنّ المسلمين لا يجوز لهم أن يسكتوا عن الإعوجاج الذي يحصل لخليفة وحاكم المسلمين، وكانت لنا الجرأة التامة على التصريح بطرح الروايات التي تعارض القرآن الكريم، ومنها هذه الروايات التي يقول القرآن في معارضتها: ﴿ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار﴾^(١)، فهي تعارض الروايات التي تقول بوجوب السمع والطاعة للظالم الذي لا ينعزل بالظلم والفسق وتعطيل الحقوق.

أقول: إذا كان البحث العلمي - كهذا - يجرنا إلى التصريح بعدم صحة فكرة لزوم طاعة الحاكم وإن فسق أو ظلم، وطرح الروايات التي أيدتها فسوف نكون في مستوى المسؤولية الملقاة على عواتقنا من وجوب الوصول إلى الحقيقة التي أمر بها الدين، والوصول إلى ما يعذرنا أمام ربنا وبهذا يحصل التقارب وتقل نقاط الخلاف أو تضمحل - وهي قليلة - وبهذا نغلق الطريق أمام المهرجين المنتفعين من الفرقة والتعصب والتأخر، ويقع الجهال في أماكنهم فلا تكون لهم صولة ولا جولة في مقابل البحث العلمي الصحيح الذي يجرّ إلى ما فيه خير هذه الأمة ورقبتها، وقد تقدم من أمثال هذه البحوث ما فيه الكفاية لمن حقق ودقق فيها.

لنجتمع حَوْلَ الهدف

إنَّ من الضروري تجميع كل المسلمين حول الهدف الواحد، وبهذا العمل نضمن سلامة الأمة من أن يتلاعب بها المغرضون والمستعمرون، ونطوِّق كل محاولة من قبل عناصر الفتنة، لبث سموم الفرقة باستغلال الأوضاع السلبية في الأمة لتفتيت وحدتها، ومن أمثلة تفتيت الوحدة:

١- التركيز على ما يفعلهُ الجهال من القوم أو عوامهم، وإحاقه بطائفة كبيرة من المسلمين. ومعنى هذا تحميل الطائفة مسؤولية جهالها وعصاتها، وتحميل الجماعة الكبيرة مسؤولية عمل زمرة معدودة غير واعية وليس لها نصيب في مسير وعقائد ونظام الطائفة المسلمة.

ومن أمثلة هذا التركيز على ما يفعله عوام القوم من النذر لولي من أولياء الله، مع تصريح علمائهم بأن النذر يجب أن يكون لله تعالى.

ومن أمثلة ذلك أيضاً ما يفعله بعض المسلمين في دول أوربا من فساد وشرب للخمر ولعب القمار، مع أنَّ علماءهم يحرمون ذلك تحريماً قاطعاً، فلا يجوز في كل هذه الأمثلة تحميل طائفة الأخطاء التي تصدر من بعض أفرادهم الذين لا يلتزمون بالتشريع الإسلامي جهلاً أو عمداً.

٢- اتهام جماعة من المسلمين بأشياء هي بعيدة كل البعد عنهم، وقد ثبت بالتحقيق العلمي - حتى من الأعداء - بطلانها، ولذا نجد بعض من يصرّ بجهالة أو بقصدٍ على شيوعها، ويطلب من المسلمين أخذ الموقف الشديد حيال أتباعها، ويحكم عليهم بالكفر وجواز القتل، مع أنَّ كل ما يراد من المسلمين قد ابتني على شيء باطل لم يلتزم به أحد من المسلمين، أو كان خيلاً قد كتب في بعض الكتب القديمة وثبت بطلانه عند العلماء، ومثال ذلك: ما يصرّ عليه

البعض من أن التشيع قد نشأ من الشخصية اليهودية «عبدالله بن سبأ» أو «نشأ من الفرس الذين هم يكيلون العداة للإسلام» أو: «أنَّ الشيعة تؤلِّه الإمام عليّاً (عليه السلام)»، وأمثال هذه الدعاوى الفارغة التي ثبت بطلانها عند كل العلماء، ولم يوجد مَنْ يتفوه بها من الجهال فضلاً عن غيرهم.

هذه هي مجرد أمثلة لما يفتت وحدة المسلمين التي أمر الله تعالى بها في قرآنه الكريم، وقد رأيت سخافتها ودجلها فيما تقدم من أبحاث، وقد تحكّم على من يصرّ عليها بالسقوط والهوان، حتى إذا لم يكن له غرض مشبوه من بث نار الفرقة وسمومها، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِعَاعًا لَهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ (١).

ومن السذاجة والجهل في الفكر، أنَّ البعض يصرّ أن كلمة «شيعاً» في هذه الآية الكريمة، معناها الشيعة، وتدل على أنهم هم الذين فرّقوا الدين، وقد غفل هؤلاء إلى أن معناها «أحزاباً» ولا علاقة لها بالشيعة!

إذن، نرى أن الهدف الذي يجب أن نجتمع حوله هو التحرك لرضا الله تعالى، وهذا الرضا هو عبارة عن الشيء «الذي نقطع بجوازه» متمثلاً في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (٢).

أما إذا شككنا في جواز شيءٍ وحرّمته، فيجب علينا أن نمسك عن التحرك في كل شيء من أعمالنا - من كتابة أو عمل أو قول - وقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (٣).

فإن قيل: كتب لنا المؤرخون - من دون ذكر دليل لهم - بأن الطائفة المعنية

(١) الأنعام: ١٥٩.

(٢) فصلت: ٣٣.

(٣) الإسراء: ٣٦.

تعمل كذا وكذا مما يخالف التشريع الإسلامي.

قلنا: يجب علينا أن نقف موقف الشك والريبة من هذا الأسلوب في الكلام ضد هذه الجماعة من المسلمين التي تعدى عليها بدون دليل، لأنه يحمل فكراً، أو عقيدة تخالفهم.

وإن قال لنا شخص: إن جماعة من المسلمين يعملون القبائح والفضائح الشرعية، وكان دليله هو العثور على مورد أو أكثر من أفراد تلك الجماعة، فيجب التشكيك في عموم كلامه وصحته لمجرد فعل البعض منهم، وقد يكونوا عاصين في ذلك؛ فالعقل والعلم يقتضي التريث وعدم التحرك نحو ما يقال من أن أتباع بعض دول الخليج يفعلون الفضائح والمنكرات في الدول الأوروبية بصورة علنية، وفي بلادهم بصورة سرية، وعدم الحكم على مذهبهم بأنه يجوز لهم ذلك، فإن هذا وأشباهه من الأمور الأولية والأساسية لكل باحث نزيه يريد أن يتوحن بقلمه المصلحة العامة للمسلمين.

والخلاصة:

إذا سار المسلمون على الخطى الصحيحة سيبتعد غير العالم - فضلاً عن العالم - عن الوقوع في خطأ الكتابة والتحرك، واستنباط الأحكام الخاوية المبتنية على الأسس الباطلة وبذلك يخسر الأعداء، المتربصون بنا الدوائر. وبالمقابل: نتحرك ونكتب ونؤيد ونجاهد في خصوص ما حصل لنا به علم أنه يرضي الله تعالى، فإن هذا هو الذي ينفذ إلى القلوب والمشاعر والأفكار وتطمئن إليه النفوس المسلمة المعتقدة بالإسلام منهجاً وعقيدة في هذه الحياة وهو الذي تدعو إليه مصلحة الإسلام العليا.

الملاحق

ملحق رقم (٤)

الإقتداء بعليّ والأئمة من بعده عليه السلام إقتداء بمثل

الإسلام العليا

ملحق رقم (٥)

- نظرية الشورى في الحكم

ملحق رقم (٦)

- مواقف من نور

ملحق رقم (٧)

- وجوب اتباع أهل البيت عليهم السلام

ملحق رقم (٤)

الإقتداء بعلي والأئمة من بعده عليه السلام إقتداء بمثل الإسلام العليا

عزيزي القاريء: إن إقتداء الشيعة بأئمتهم عليهم السلام وأولهم أمير المؤمنين علي عليه السلام، لم يكن تعصباً مذهبياً ولا تقليداً أعمى، وقد عرفت من أدلتهم الكثير الكثير ولا بأس أن نذكر لك - في هذا الملحق - شيئاً يسيراً ندعوك إلى التأمل فيه حول سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، لعلك تعذر الشيعة بإقتدائها بهذا الرجل العديم النظير بعد رسول الله صلى الله عليه وآله.

المورد الأول: «النهي عن الفتنة بعد أن تمت البيعة لأبي بكر، وأراد العباس وأبو سفيان أن يبايعاه بالخلافة»، فقال عليه السلام:

«أيتها الناس شُقُوا أمواج الفتن بسفن النجاة وعرّجوا عن طريق المنافرة، وضعوا تيجان المفاخرة، أفلح من نهض بجناح أو استسلم فأراح، هذا ماء آجن ولقمة يعضُّ بها آكلها، ومجنتي الثمرة لغير وقت إيناعها كالزراع بغير أرضه.

فإن أقلُّ يقولوا: حرّض على المُلْك، وإن سكَّتْ يقولوا: جزع من الموت! هيهات بعد التّيا والتي! والله لابن أبي طالب آتسُّ بالموت من الطفل بندي أمّه، بل اندمجت على مكنون

علم لو بُحت به لاضطربتم اضطراب الأُرْشِيَّة (١) في الطَّوْبِيِّ (٢) البعيدة» (٣).

أقول: في هذا النص المتقدم يبين الإمام عليّ عليه السلام عدم المصلحة في إيقاع الفتنة بين المسلمين بعد مبايعة الأول، حيث إنَّ الخلافة التي يسعى لها عليه السلام وقاطع القوم في بداية ذودها عنه إنما هي طريق لأجل عدم انحراف الأمة عن الإسلام وانتفاع العالم بأسره منها، وأمّا إذا أراد القوم أن يجعلوها وبالاً وفتنة وتفريقاً بين المسلمين بعد تمامية الأمر للأول، فعليّ عليه السلام يقف منهم موقف الرادع، لهم الزاهد فيها كما يقول: «إنّها أهون عليّ من هذا النعل إلّا أن أُقيم حقاً أو أدفع باطلاً». وهكذا الصفاء الروحي السليم والفكر الرحب العظيم الذي اتصف به عليّ عليه السلام، لم يكن إلّا لخدمة الإسلام والمسلمين.

المورد الثاني: «تحذير الإمام من اتباع الهوى وطول الأمل» ومن كلام له عليه السلام يحذّر من هاتين الصفتين في الدنيا يقول:

«أيّها الناس إنَّ أخوف ما أخاف عليكم إثنان، اتباع الهوى وطول الأمل، فأما اتباع الهوى فيصُدّ عن الحقّ، وأمّا طول الأمل فيُنسي الآخرة. ألا وإنَّ الدنيا قد وتّت حدّاء (٤) فلم يبق منها إلّا صباية كصباية الإناء اصطبّتها صائبها، ألا وإنَّ الآخرة قد أقبلت ولكل منهما بنون، فكونوا من أبناء الآخرة ولا تكونوا من أبناء الدنيا، فإنَّ كل ولد سيلحق بأمه يوم القيامة، وإنَّ اليوم عملٌ ولا حساب وغداً حساب ولا عمل» (٥).

هذه هي النفس المطمئنة المعتقددة بالآخرة وبالجزاء الأخروي، فإذا ضمناها لها إطلاعها على معالم الشريعة والأخلاق الحسنة النبوية بصورة كاملة وحبّها

(١) الأُرْشِيَّة: جمع رشاء وهو الجبل.

(٢) الطَّوْبِيُّ: جمع طوية وهي البئر. والبئر البعيدة: العميقة.

(٣) رقم الخطبة (٥) من نهج البلاغة تحقيق وتنظيم د. صبحي الصالح طبعة ١٣٨٧ هـ.

(٤) الحدّاء: السريعة. ومن الناس من يرويه جدّاء.

(٥) نهج البلاغة، الخطبة: رقم (٤٢) تحقيق: د. صبحي الصالح.

للخير بما أنه خير وبغضها للشر بما أنه شر، حينئذ ينطلق هذا الأفق الرحب المعنوي ليقول «ما عبدتك إذ عبدتك خوفاً من نارك ولا طمعاً في جنتك، ولكن وجدتك أهلاً للعبادة فعبدتك» وبهذا ينحسر الإنسان عن الشر والذنب فلا يصدر منه إلا الخير، ويكون صدور الشر والقبح منه ممتنعاً باختياره، ولو أن الإنسان الصحابي كان بهذه المنزلة من الوعي والأفق الرحب المعنوي لما حصل بعد رسول الله ﷺ ما حصل من كبار الصحابة في سبيل إبعاد أهل البيت ﷺ عن مقامهم الذي أراده الله لهم على لسان الرسول ﷺ.

المورد الثالث: «الإمام عليّ يصف الدنيا» «أيتها الناس، إنما الدنيا دار مجاز، والآخرة دار قرار، فخذوا من ممرّكم لمقرّكم، ولا تهتكوا أستاركم عند من يعلم أسراركم، وأخرجوا من الدنيا قلوبكم من قبل أن تخرج منها أبدانكم، ففيها اختبرتم ولغيرها خلقتهم.. إن المرء إذا هلك قال الناس ما ترك؟ وقالت الملائكة ما قدّم؟»^(١).

وقال ﷺ: «تجهّزوا رحمكم الله! فقد نودي فيكم بالرحيل، وأقلّوا على الدنيا وانقلبوا بصلاح ما بحضر تكم من الزاد، فإنّ أمامكم عقبة كؤوداً، ومنازل مخوفة مهولة لا بدّ من الورود عليها والوقوف عندها واعلموا أنّ ملاحظة المنتية نحوكم دانية، وكأنكم بمخالبتها وقد نشبت فيكم وقد دهمتكم فيها مفيطات الأمور، ومعضلات المحذور، فقطّعوا علائق الدنيا واستظهِروا بيزاد التقوى»^(٢).

المورد الرابع: «كتابه إلى عثمان بن حنيف الأنصاري» وكان عامله على البصرة وقد بلغه أنه دُعي إلى وليمة قوم من أهلها، فمضى إليها؛ فكتب إليه ﷺ: أمّا بعد يا ابن حنيف: فقد بلغني أنّ رجلاً من فتية أهل البصرة دعاك إلى مأدبة فأسرعت

(١) نهج البلاغة، من كلام له ﷺ رقم (٢٠٣) تحقيق د. صبحي الصالح.

(٢) نهج البلاغة، من كلام له ﷺ رقم (٢٠٤) تحقيق د. صبحي الصالح.

إليها تستطاب لك الألوان وتُقل إليك الجفان، وما ظننت أنك تجيب إلى طعام قوم عالئهم مجفؤ، وغنيهم مدعو، فانظر إلى ما تقضه من هذا المقضم، فما اشتبه عليك علمه فالقظه، وما أيقنت بطيب وجهه فنل منه. ألا وإن لكل مأوم إماماً يقندي به ويستضيء بنور علمه، ألا وإن إمامكم قد اكتفى من دنياه بطمره ومن طعمه بقرصه، ألا وإنكم لا تقدرون على ذلك، ولكن أعينوني بورع واجتهاد وعفة وسداد فوالله ما كنزت من دنياكم تبراً ولا آذخرت من غنائمها وفراً، ولا أعددت لبالي ثوبي طمرا، ولا حُرْتُ من أرضها شبرا، ولا أخذتُ منه إلا كقوت أتانٍ وبرة^(١) ولهي في عيني أوهى وأهون من عفصة مقرة^(٢). بلى كانت في أيدينا فذك من كل ما أظنته السماء، فشحت عليها نفوس قوم وسخت عنها نفوس قوم آخرين، ونعم الحكم الله، وما أصنع بفدك وغير فدك والنفس مظانها في غدٍ جدت، تنقطع في ظلمته آثارها وتغيب أخبارها، وحفرة لو زيد في فسحتها، وأوسعت يدا حافرها لا ضغظها الحجر والمدرُ وسد فرجها التراب المتراكم، وإنما هي نفسي أروضها بالقوى لتأتي آمنة يوم الخوف الأكبر، وتثبت على جوانب المزلق.

ولو شئت لاهتديت الطريق إلى مصقى هذا العسل، ولباب هذا القمح ونسائج هذا القز، ولكن هيهات أن يغلبني هواي ويقودني جشعي إلى تخير الأطعمة، ولعل بالحجاز أو اليمامة من لا طمع له في القرص ولا عهد له بالشبع. أو أبيت مبطاناً وحولي بطون غرثي وأكباد حرّى أو أكون كما قال القائل:

وحسبك داءً أن تبيت ببطنية وحولك أكبادٌ تحنُّ إلى القِدِّ
أقع من نفسي بأن يقال: هذا أمير المؤمنين، ولا أشاركهم في مكاره الدهر أو أكون أسوة لهم في جشوبة العيش! فما خُلقت ليشغلني أكل الطيبات كالبيهة المربوطة همها علفها، أو

(١) أتان وبرة: هي التي عُقر ظهرها فقل أكلها.

(٢) مقرة: أي مزة.

المرسلة شُعْلُهَا تَقْمُمُهَا^(١) تَكْتَرِشُ من أَعْلَافِهَا، وتَلْهُو عَمَّا يَرَادُ بِهَا أو أُتْرِكَ سُدًى أو أَهْمَلُ عَابثًا أو أَجْرَّ حَبْلَ الضَّلَالَةِ أو أُعْتِيفَ طَرِيقَ المِتَاهَةِ!

وكأني بقائلكم يقول: إذا كان هذا قوتُ ابن أبي طالب فقد قعد به الضعف عن قتال الأقران ومنازلة الشجعان، ألا وإنَّ الشجرة البرّية أصلب عوداً والروائع الخضرة أرق جلوداً، والنباتات العذبة^(٢) أقوى وقوداً وأبطأ خموداً. وأنا من رسول الله كالضوء من الضوء والذراع من العضد، والله لو تظاهرت العرب على قتالي لما وليت عنها، ولو أمكنت الفُرْصُ من رقابها لسارعت إليها. وسأجهدُ في أن أُطَهِّرَ الأرضَ من هذا الشخص المعكوس والجسم المركوس^(٣) حتى تخرج المدرّةُ من بين حبّ الحصيد.

ومن هذا الكتاب، وهو آخره:

إيِّك عتِي يا دنيا، فحبلك على غاربك، قد انسلتُ من مخالبك، وأقلتُ من حباثلك، واجتنبتُ الذهاب في مداحضك^(٤). أين القرون الذين غررتهم بمداعبك! أين الأمم الذين فتنتهم بزخارفك! فهاهم رهائن القبور ومضامين اللهود. والله لو كنتِ شخصاً مرثياً وقالباً حسيّاً، لأقمتُ عليك حدودَ الله في عبادِ غررتهم بالأمانِي، وأمّ ألقيتهم في البلاء، إذ لا يردّ ولا صدّر^(٥)! هيهات! من وطيءِ مداحضك زلق، ومن زكب لُبجحك غرق، ومن ازورّ عن حباثلك وفق، والسالم منك لا يبالي إن ضاق به مناخه، والدنيا عنده كيوم حان إنسلاخه.

اعزبي^(٦) عني! فوالله لا أذلُّ لك فتستذليني، ولا أسلسُ لك فتقوديني، وأيم الله - يميناً استثنى فيها بمشيئة الله - لأروضن نفسي رياضةً تهشُّ معها إلى القرص إذا قدرت عليه مطعوماً،

(١) تقمّمها: التقاطها للقمامة (الكناسة).

(٢) النباتات العذبة: التي تنبت عذياً والعذي الزرع لا يسقيه إلا ماء المطر.

(٣) المركوس: من الركس وهو ردّ الشيء مقلوباً أو المراد مقلوب الفكر.

(٤) المداحض: المساقط والمزالق.

(٥) الورد: ورود الماء. الصّدْر: بالتحريك الصدور عن الماء بعد الشرب.

(٦) اعزبي: ابعدي.

وتنقع بالملح مأدوماً، ولأدعَنَ مقلتي كعين ماء نَضَبَ معينها، مُسْتَفِرَّغَةٌ دُمُوعها. أتمتليء السائمة من رعيها ف تبرُك؟ وتشع الربيضة من عُشْبها ف تبرِض؟ ويأكل عليٌّ من زاده فيجمع؟ قرَّت إذن عينه إذا اقتدى بعد السنين المتطاولة بالبهيمة الهاملة والسائمة المرعية.

طوبى لنفسٍ أدت إلى ربِّها فرضها، وعركت بجنبها بُوسها، وهجرت في الليل غمضها، حتى إذا غلب الكرى عليها افتشرت أرضها وتوسدت كفها، في معشرٍ أسهرَ عيونهم خوف معادهم، وتجاغت عن مضاجعهم جنوبيهم، وهممتُ بذكر ربهم شفاههم، وتقسعتُ بطول استغفارهم ذنوبهم ﴿أولئك حزب الله ألا إنَّ حزب الله هم المفلحون﴾.

فاتق الله يابن حنيف، ولتكفك أقراصك، ليكون من النار خلاصك»^(١).

أقول: إنَّ هذه الطريقة الزاهدة في الدنيا من قبل خبير بها متفنن في التسلط عليها لا تنافي ما قد يتراءى من مفهوم خلافة الله في الأرض الذي يتطلب عمرانها واستخراج خيراتها وبركاتها للمجتمع الإسلامي، وطلب السيادة للمسلمين على وجه الأرض، فإنَّ الله سبحانه وتعالى قد جعل الإنسان خليفة له على الأرض قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٢) وهذه الخلافة هي نفس خلافة داود عليه السلام في قوله تعالى: ﴿يَا دَاوُدَ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾^(٣).

وهذه الخلافة لله في الأرض هي التي تبرر أصل الخلقة، بخلاف خلافة مجموعة من البشر لمجموعة من البشر السابقين عليهم وقد أهلكهم الله بسوء أعمالهم كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَاءَهُمْ رُسُلُهُمْ

(١) نهج البلاغة رقم الكتاب: (٤٥) تحقيق د. صبحي الصالح.

(٢) البقرة: ٣٠.

(٣) سورة ص: ٢٦.

بالبينات وما كانوا يؤمنوا، كذلك نجزي القوم المجرمين* ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لنتظر كيف تعملون ﴿١﴾.

فنحن نتكلم في خلافة الإنسان على الأرض لله سبحانه وتعالى التي لها هذا الأثر كما قال تعالى: ﴿وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه﴾ (٢).

والدليل على عدم التنافي بين الزهد في الدنيا وبين خلافة الله في الأرض بحسب المنطق العقلي هو ما ذكر عن معنى الزهد عن الإمام زين العابدين عليه السلام حيث قال: «إنَّ الزهد في آية من كتاب الله تعالى: ﴿لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم﴾ وهذا هو معنى الزهد، وليس الزهد أن لا تملك شيئاً بل الزهد أن لا يملكك شيء» (٣)، فإذا كان معنى الزهد هو هذا المعنى الإيجابي من السيطرة على الشهوات ليمنعها عن مخالفة الله سبحانه وتعالى، فهو ينسجم مع خلافة الله في الأرض التي صرح بها القرآن الكريم، وقد ذكر القرآن الكريم التعجب ممن لا يتنعم بنعم الدنيا فقال: ﴿قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق﴾ (٤).

وقد عمل علي عليه السلام بكلا المفهومين، فبينما هو يهتم بأمر الخلافة ويسعى إليها ويعترض إذ زويت عنه، نراه حينما يدخل عليه ابن عباس وهو يخصف نعلاً له فيقول له: يا ابن عباس ما قيمة هذه النعل؟

فيقول له: لا قيمة لها يا أمير المؤمنين، فيجيبه فيقول: والله لهي أحب إلي من إمرتكم إلا أن أقيم حقاً أو أدفع باطلاً (٥).

(١) يونس: ١٣ - ١٤.

(٢) الحديد: ٧.

(٣) وسائل الشيعة: ج ١١ / ح ٦ / باب ٦٢ من أبواب جهاد النفس.

(٤) الأعراف: ٣٢.

(٥) نهج البلاغة، تحقيق د. صبحي الصالح: ص ٧٦.

المورد الخامس: «اجتماع الأضداد»

نقول: إنَّ هذا الإنسان الذي اجتمعت فيه الأضداد - التي يراها الإنسان متضادة وهي غير متضادة في الواقع وبمنطق العقل - هو الفرد النموذجي الذي يتبعه الشيعة الإمامية إكباراً لسيرته المثلى التي هي تجسيد للإسلام الذي جاء به الرسول ﷺ فهما - الرسول ﷺ والإمام عليّ ﷺ - إسلام متجسد على الأرض في جميع أفعالهما ويتبعهما أئمة الهدى، وهو السرّ الذي جعل الشيعة الإمامية ترفع سيرته مثلاً وشعاراً وتطالب أن تقترب الإنسانية منها وبها تنجو من المفارقات والخلافات وتبتعد عن النار وتقترب إلى رضوان الله تعالى، وكل ما حصل للمسلمين من تأخر وتناحر وتسلط للكفار عليهم هو نتيجة السيرة المعاكسة التي تغلب الشهوات والدنيا على الآخرة، فكانت نتيجتها الظلم الذي غمر وجه الأرض ولوثت صحيفة الإسلام ظلماً وزوراً، فما وهن المسلمون إلا بسبب السيرة المعاكسة لسيرة عليّ وأهل بيته، وما بقي الإسلام مناراً عالياً من الجهة التشريعية والسيرة العملية إلا بأهل البيت ﷺ. انظر إلى عليّ ﷺ وهو في الليل يتململ تململ السليم ويغشى عليه، وهو في النهار أنجح أمير وأعدل إنسان في قضائه، وأكمل الناس في سياسته كابن عمه رسول الله ﷺ فقد اجتمعت فيه نزعة الإقبال على العبادات التي هي نزعة فردية كما وجدت فيه نزعة العمل الاجتماعي الذي هو نزعة اجتماعية، فهو إذا حضر وقت الصلاة تزلزل وتلون.

فقليل له: ما لك يا أمير المؤمنين؟

فقال: جاء وقت أمانة عرضها الله على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها

وأشفقن منها.

وهو في الوقت نفسه أشجع العرب في حروبه وغزواته، فلم يصل إليه سوء من أحد مع كثرة حروبه وغزواته حتى كان من أمره مع ابن ملجم لعنة الله عليه. إنَّ هذا وأمثاله^(١) هم مشاعل مسيرتنا، وعملهم وتفانيهم في الله وعلمهم بالشرعية وسيرتهم المثلى هي طريقتنا وغايتنا، وهي سرّ زيارتنا لقبورهم لاستذكار سيرتهم كي نصل إليهم أو نتقرب منهم فنحظى بالسعادة الأبدية، ولم نجد عند غيرهم ما وجدنا عندهم فسلامُ الله عليهم يوم ولدوا ويوم ماتوا، أو استشهدوا ويوم يبعثون أحياء، ويلحقنا بهم إن شاء الله تعالى، فمعهم معهم لا مع عدوهم إنَّ عدوهم هو عدوّ الدين. قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾^(٢).

فمن عاداهم فقد خالف القرآن، ومن سار على طريقة أعدائهم فقد سار على طريقة من خالف القرآن. وليس من الاعتبار ذكر القرآن لهم بالمحبة والألفة، وليست مودتهم إلا عبارة عن الاقتداء بهم سلوكاً في الحياة لما يتحلون به من الفضائل التي هم مصداقها ومعناها، وهكذا تبقى الهداية الأولى في كل الفضائل والعلوم وكل معالم الخير والإنسانية لهم دون غيرهم ممن ذكر لنا التاريخ أعمالهم وكان ما كان فيها مما تقدم بعضه.

(١) من أراد التوسع في معرفة شخصية علي عليه السلام فعليه بمراجعة نهج البلاغة.

ولقد أعرضنا عن ذكر سيرة أبناء علي عليه السلام في هذا الملحق واكتفينا بذكر مقاطع ومواقف من سيرة علي عليه السلام، لاعتقادنا أنَّ سيرتهم واحدة ومنهجهم واحد، فالحديث عن علي عليه السلام حديث عنهم أيضاً.

ملحق رقم (٥)

نظرية الشورى في الحكم (مناقشة و تقييم)

«حاول بعض علماء السُّنة تصوير إقامة الدولة الإسلامية على أساس مبدأ الشورى كروح لنظام الحكم الإسلامي.

ولأول وهلة يثار سؤال هام أمام هذه النظرية، هو:

إذا كان الإسلام قد خطط لنظام الحكم على أساس من مبدأ الشورى بحيث تكون حجر الزاوية فيه و مصدر الولاية والسلطة الشرعية، فإنَّ من الطبيعي والحال هذه أن يقوم - أي الإسلام - بتثقيف واسع للأمة وإطلاع كامل لها على حدود هذا الأساس الهام و تفاصيله و بنوده، وذلك لأهمية الأمر و ضرورته المتناهية، إلَّا أننا لانجد لهذا التثقيف أثراً في الكتاب أو السنة، فكيف نفسر هذه الظاهرة على ضوء هذه النظرية؟

وقد بادر بعض الكتاب و العلماء السنة للإجابة عليه، و أفضل جواب ذكروه هنا هو التأكيد على أنَّ الإسلام قد تعمد إعطاء مبدأ الشورى بلا أي تحديد لها في قالب معين موكلًا أمرها الى الأمة، وذلك إنطلاقاً من الصفة الواقعية العامة التي تمتاز بها الشريعة الإسلامية، وهي صفة المرونة التي أمكن

من خلالها أن يكون نظاماً خالداً يستوعب مختلف الظروف الزمانية والمكانية والاجتماعية. و من الواضح أن أمر الشورى يختلف باختلاف الأحوال الاجتماعية و تدخل في صياغة نوعية الشورى عوامل سعة الإقليم، وعدد السكان، وأهمية موضوع الشورى، وما إلى ذلك من عناصر متحركة متغيرة بتغير الظروف الزمكانية، فلا يمكن أن تفرض نوعية عملية الشورى في مجتمع بدء الرسالة - مثلاً - بما يتناسب وفطرته الساذجة وقتئذ. هذه النوعية لا يمكن أن تفرض على كل الحالات والشعوب في كل حين، لأنَّ صلاحية النظم نسبية، فما يصلح لقوم قد لا يصلح لغيرهم.

قال قحطان عبدالرحمن الدوري :

«وما مرونة شكل الحكم إلا حسنة جليلة إمتاز بها الإسلام على غيره من النظم تجعله صالحاً لكل زمان و مكان»^(١).

ولكن الحقيقة هي:

إن هذه المرونة المدعاة لو كانت بحيث إن الإسلام رسم للأمم خطوط نظام الشورى العامة و أعطاهها القواعد و المبادئ الرئيسة فيه تاركاً لها تطبيق هذه القواعد تطبيقاً متفاوتاً بتفاوت الظروف يتأكد معه من أن نظام القاعدة موجود في شكله المناسب للظرف المعين، و إن اختلف هذا الشكل عن الشكل المطبق في ظرف آخر.

وبحيث كان لكل ظرف خاص شكل معين خاص يتأكد الناس بلا أي تشكيك من أنه الشكل المطلوب. نعم، لو كانت المرونة بهذا النحو لأمكن أن

(١) الشورى بين النظرية والتطبيق: ص ٦٧.

يجعل هذا حسنة جليلة يمتاز بها الإسلام - على حد تعبيره - على غيره من النظم تجعله صالحاً لكل زمان و مكان.

إلا أن الواقع يخالف هذا تماماً:

فان هناك أشكالاً عديدة و مصاديق مختلفة تتصور حتى في إطار زمان واحد و ظروف متحدة في الخصائص، و تبقى الأسئلة هنا حائرة بلا جواب:

فلو قال لنا قائل:

إذا اختلف المتشاورون على قولين وكانت الأكثرية في طرف معين، في حين كان أكثر أهل السداد والصلاح والمشهورين اجتماعياً في الطرف الآخر، فلأي الطرفين يكون الترجيح؟ وهل نهتم بعنصر الكم أو بعنصر الكيف؟

ولو كان الفقهاء في جانب وعامة الناس في جانب آخر فلمن يكون

الترجيح؟

ومن هم الذين ينبغي أن يكونوا مشتركين في الشورى، هل كل من يصلح

للمشورة أو يقتصر على البعض منهم؟ وما هو مقدار هذا البعض؟

وهل الجهال لهم رأي؟

إن كثيراً من العامة والنساء الجاهلات في بعض الأجواء الاجتماعية لهم

التأثير الكبير في المنتخب، ولكنهم ليسوا قادرين على تشخيص الأصلح

والأقرب للحق والأكفأ في الأمور الإدارية، وذلك لعدم قدرتهم على التفكير

الصحيح، فهل يشتركون في عملية الانتخاب؟ فإن أمر الرئيس لهم مما يهمهم،

والآية تقول: ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ فهل يشتركون أو لا يشتركون هنا باعتبار

أن الهدف من الشورى هو معرفة الأصلح للأمة في سيرها ونهضتها ورقيتها،

وهذا الهدف يمنع من إطلاق دليل ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ فنقتصر على مَنْ له

القدرة على تشخيص أصلح السبل للسير بالأمة إلى الرقي والكمال؟
 وإذا قلنا أن الهدف هو مَنْ له القدرة على تشخيص الأصلح، فإنَّ هذا أيضاً
 له مراتب، فهل سيشارك الكل أو مَنْ له مرتبة عالية من التشخيص، وما هي
 حدود هذه المرتبة العالية؟

ولو تخلف قسم من الذين لهم حق الاشتراك، فهل تبطل الشورى؟ أو
 تبطل إذا تخلفت نسبة معينة؟.

و هل أن الشورى في انتخاب الرئيس للبلاد فقط، وهو بدوره يعمل بما
 يراه من مصلحة البلاد؟ أو أن الشورى هي في انتخاب الرئيس لإدارة الحكم،
 وفي مجال تنسيق الأعمال وتقسيمها؟ فمثلاً لو انتخب الفقهاء لإدارة الحكم
 في البلاد، ثم وقع خلاف في مجال تنسيق الأعمال وتقسيمها على الفقهاء،
 فذهبت الأكثرية إلى نوع من التقسيم والتنسيق، وذهبت أكثرية الفقهاء إلى نوع
 آخر من التقسيم والتنسيق، فهل نأخذ بمبدأ الترجيح للأكثرية باعتبار أن الأمر
 أمرهم، أو نأخذ بأكثرية الفقهاء لأنَّ الأمر يختص بمجال عملهم الذي سلّمه
 الناس إليهم؟.

إذا استفتينا في المسألة السابقة بأننا هل نرجع إلى الأكثرية من الناس أو
 إلى الأكثرية من الفقهاء، فكانت نتيجة الاستفتاء أنه لا يوجد مقياس عام يرجع
 إليه في كل الحوادث، وإنما يجب التصويت في كل مسألة مهمة، فقد يكون
 التصويت في مسألة (أ) على الرجوع إلى الأكثرية من الناس، وقد يكون
 التصويت في مسألة (ب) على الرجوع إلى الأكثرية من الفقهاء، فهل نستفتي
 في كل مسألة مهمة؟.

وإذا انتخب الرئيس للدولة، ولكنه ارتأى أن يعين الأفراد الذين يشتركون

في مجلس الشعب، ولكن الأكثرية رأّت أنّ أفراد الشعب يعينون بالانتخاب. فهل نقدم قانون الأكثرية هنا أم نرجح رأي الرئيس الذي انتخبه الناس؟ فإن أريد التشاور في قانون يمتس النساء أكثر من غيرهن، فهل التصويت يختص بهن، لأنّ الأمر أمرهن، أو يرجع للكل، لأنّ الأمر أمر الكل؟ وحينئذٍ إذا صارت أكثرية النساء في جانب وأكثرية الرجال في جانب آخر - لو انتخب الكل - فإلى أي الأكثريتين نرجع؟، وهكذا عشرات الأسئلة المشابهة.»^(١)

وإلى هنا إتضح أنّ مبدأ الشورى الذي يدعى أنه أساس الحكم في الإسلام، لم تكن بنوده واضحة من قبل الشريعة الإسلامية، ولو كان هو المبدأ الذي ارتآه الإسلام للحكم لكان على النبي ﷺ أن يشرح لهم بنود هذا المبدأ وتوضيحه، والأبعاد التي يركز عليها.

وهكذا لو كان الأئمة المعصومون عليهم السلام وهم يهدفون إلى توجيه الشيعة للشورى بعد الغيبة، لكان عليهم أن يشرحوا للشيعة بنود الشورى ونظمها، ولكن كل هذا لم يكن له عين ولا أثر في النصوص التي بأيدينا، مما يدلّ دلالة واضحة على عدم جعل الشورى نظاماً للحكم في الإسلام.

حل الإشكالات

كان ما تقدم من الإشكالات على مبدأ ولاية الشورى المستفاد من آية ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ يرجع الى الإجمال الذي في الآية الشريفة، وهذا

(١) أساس الحكومة الإسلامية، لسماحة آية الله السيد كاظم الحائري: ص ٨١ - ٨٦، الطبعة الأولى، مطبعة النيل بيروت، ١٩٧٩ م.

الإجمال يمكن أن يحل عرفاً - لو تمت ولاية الشورى - بقولنا أنَّ العرف لا يرى مقياساً منضبطاً للولاية إلى الأكثرية. أما المقياس الكيفي فهو مقياس غير منضبط عادة، إذ كل فئة من الناس قد تدعي الترجيح الكيفي لنفسها، وعلى هذا فالاشكالات المتقدمة قد تحل بهذا المقياس (الأكثرية العددية) ولكن الكلام في دلالة الآيات الشريفة على ولاية الشورى وهي ليست تامة.

لقد ذكر السيد آية الله الحائري: «إن كلمة الشورى قد يقصد بها أحد أمرين:

الأول: يقصد بها تنفيذ رأي الأكثرية وهو ما يسمى (بولاية الشورى).

الثاني: يقصد بها مجرد الاستشارة والاستضاء بأفكار الآخرين، من دون وجوب طاعة رأي الأكثرية.

وفي آية ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ ظهوران:

الأول: ظهور يؤيد ويرجح المعنى الأول (ولاية الشورى) وهو أن الضمير في الآية الشريفة راجع إلى كل المؤمنين، ولا يتصور معنى للاستشارة بأفكار الكل. وحينئذ يكون المقصود انتخاب الولي الذي يهّم الكل والاستشارة التي تكون في الكل.

الثاني: ظهور يؤيد ويرجح المعنى الثاني، وهو أن الآية بصدد بيان صفات من ادخر لهم متاع الآخرة، حيث قالت الآية: ﴿فما أوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا وما عند الله خير وأبقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون﴾ والذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش وإذا ما غضبوا هم يغفرون﴾ والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون﴾ والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون﴾^(١).

(١) الشورى: ٣٦ - ٣٩.

وهذه الصفات كانت فعلية وموجودة في زمن صدور الآية إلا العمل بالشورى بمعنى (ولاية الشورى) فإن من ضروريات الإسلام أن لا انتخاب ولا تحكيم لرأي الأكثرية مع وجود النبي ﷺ المنصوب من قبل الله تعالى، قال تعالى: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم﴾^(١) وقال تعالى: ﴿النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم﴾^(٢) وهذا يكون قرينة على أن المراد من الشورى الاستضاءاة بأفكار الآخرين بالقدر الممكن والمعقول.

وحيث إن يكون معنى هذه الآية هو معنى آية: ﴿فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظاً غليظ القلب لأفضوا من حولك فأعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر فاذا عزمتم فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين﴾^(٣) وهذه الآية لا يراد منها ولاية الشورى كما هو واضح، إذ أنها نسبت العزم إلى شخص الرسول ﷺ وحيث إن يكون المراد منها مجرد الاستشارة بأفكار الآخرين ولو بهدف ما كإشراك الأمة في المسؤولية وتحمل العبء^(٤).

وبعبارة أخرى: إن آية: ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ وأمثالها^(٥)، ليس لها معنى

(١) الأحزاب: ٣٦.

(٢) الأحزاب: ٦.

(٣) آل عمران: ١٥٩.

(٤) ولاية الأمر في عصر الغيبة، آية الله السيد الحائري: ١٦٤.

(٥) قال الله تعالى: ﴿المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾ التوبة: ٧١.

فإن الولاية لها معنيان:

الأول: الأولوية في التصرف ونفوذ الأمر.

الثاني: النصرة والمؤازرة.

ولاً معني لأحد المعنيين، حيث أن تفريع بأمرين بالمعروف وينهون عن المنكر كما ينسجم مع المعنى الأول، كذلك ينسجم مع المعنى الثاني باعتبار أن الأمر والنهي كما يتفرعان على المولوية كذلك هما تسديد عن الخطأ ونوع من التآزر والنصرة.

معقول في وقت النزول إلاً الاستضاءة والإشارة بآراء الآخرين، حتى لو قلنا إنها عبارة عن حكم شرعي وضعي لازم للحاكم وللأمة.
 أمّا ما جاء في كتاب نهج البلاغة، في كتاب من أمير المؤمنين عليّ عليه السلام إلى معاوية:

«أنه يا يعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم، فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يردّ، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإنّ إجتمعا على رجلٍ وسموه إماماً كان ذلك لله رضى»^(١).

كما جاء عنه أيضاً: «أيها الناس إن أحقّ الناس بهذا الأمر أقرابهم عليه وأعلمهم بأمر الله فيه، فإنّ شغب شاغب أستهتب، فإنّ أبي قوتل، ولعمري لئن كانت الإمامة لاتنعد حتى يحضرها عامة الناس، فما إلى ذلك سبيل، ولكن أهلها يحكمون على من غاب عنها، ثم ليس للشاهد أن يرجع، ولا للغائب أن يختار»^(٢).

نقول: إنّ هذه الروايات لا تزيد على ما ذكرته الآيات القرآنية التي ذكرت الشورى، فإنّ الملاحظة التي ذكرت على الآيات القرآنية شاملة لهذه الروايات أيضاً - لو صح سندها - فإنّ الرسول صلى الله عليه وآله لو كان قد وضع هذا المبدأ كنظام حكم في الإسلام، لشرح قواعده وبنوده، وذكر بعض تفصيلاته على الأقل، ربما أنّه لم يفعل ذلك ولم يفعله من جاء بعده ممن يدعي الخلافة والولاية على المسلمين «حينئذٍ تكون الروايات - لو صحت سنداً - خطاباً لمعارضى الإمام عليه السلام محتجاً عليهم بمقاييسهم وملزماً لهم بما ألزموا به أنفسهم، فقد تقتضي مصلحة الأمة أن يتكلم معهم بمقاييسهم إلزاماً لهم - وإن كانت مقاييسهم ليست صحيحة -

(١) نهج البلاغة، الكتاب السادس من باب المختار من كتب عليّ عليه السلام، وفق جمع الشريف الرضي.

(٢) المصدر السابق: الخطبة ١٧٢.

وقد صرح بذلك ﷺ في خطبته (الشمشقية المعروفة): «فيا لله وللشورى، متى اعترض الريب فيّ مع الأول منهم حتى صرتُ أقرن إلى هذه النظائر، لكنني أسففتُ إذا أسفوا، وطرت إذا طاروا»^{(١)(٢)}.

روايات الحث على الشورى ومناقشتها

وهي روايات كثيرة وقد تكون متواترة، ذكرت في الوسائل، منها:

١ - عن أبي هريرة قال: سمعت أبا القاسم ﷺ يقول: «استرشدوا العاقل ولا تعصوه فتندموا»^(٣).

٢ - عن ابن القداح عن جعفر بن محمد عن أبيه ﷺ: قال: قيل يا رسول الله ما الحزم؟ قال: «مشاورة ذوي الرأي واتباعهم»^(٤).

٣ - عن السري بن خالد، عن الإمام الصادق ﷺ قال: «فيما أوصى به رسول الله ﷺ علياً ﷺ، قال: لا مظاهرة أوثق من المشاورة ولا عقل كالتدبير»^(٥).

٤ - عن أبي الجارود عن الإمام الباقر ﷺ قال: «في التوراة أربعة أسطر: من لا يستشر يندم، والفقير الموت الأكبر، كما تدين تدان، ومن ملك استأثر»^(٦).

٥ - عن سماعة بن مهران عن الإمام الصادق ﷺ قال: «لن يهلك امرؤ عن مشورة»^(٧).

(١) نهج البلاغة / الخطبة ٣.

(٢) أساس الحكومة الإسلامية: ص ١٠١، مطبعة النيل بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٩ م.

(٣) وسائل الشيعة/ ج ٨ باب أحكام العشرة من كتاب الحج: ص ٤٠٩.

(٤) المصدر السابق، باب ٢١ ح ١ ص ٤٢٤.

(٥) المصدر السابق: ح ٢ ص ٤٢٤.

(٦) المصدر السابق: ح ٣ ص ٤٢٤.

(٧) المصدر السابق: ح ٤ ص ٤٢٤.

٦ - عن معمر بن خلّاد قال: هلك مولى لأبي الحسن الرضا عليه السلام، يقال له سعد، فقال له: أشّر عليّ برجل له فضل وأمانة، فقلت: أنا أشير عليك!
فقال شبه المغضب: إن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يستشير أصحابه ثم يعزم على ما يريد^(١).

٧ - عن نهج البلاغة، عن أمير المؤمنين عليه السلام: أنه قال لعبدالله بن عباس، وقد أشار عليه في شيء لم يوافق لرأيه: عليك أن تشير عليّ، فإذا خالفتك فأطعني^(٢).

٨ - عن عليّ بن مهزيار قال: كتب إليّ أبو جعفر (الإمام الباقر عليه السلام): «أن سلّ فلاناً أن يشير عليّ ويتخيّر لنفسه فهو أعلم بما يجوز في بلده، وكيف يعامل السلاطين، فإنّ المشورة مباركة، قال الله لنبيه في محكم كتابه: ﴿وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله﴾ فإن كان ما يقول مما يجوز، كتبتُ أصوّب رأيه، وإن كان غير ذلك رجوت أن أضعمه على الطريق إن شاء الله. ﴿وشاورهم في الأمر﴾ قال: يعني، الإستخارة»^(٣).

٩ - عن سليمان بن خالد قال: سمعت الإمام الصادق عليه السلام يقول: استشر العاقل من الرجال الورع، فإنّه لا يأمر إلاّ بخير، وإياك والخلاف، فإنّ مخالفة الورع العاقل مفسدة في الدين والدنيا^(٤).

١٠ - عن منصور بن حازم عن الإمام الصادق عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: مشورة العاقل الناصح رشد ويمن وتوفيق من الله، فإذا أشار عليك الناصح العاقل فإيتاك والخلاف، فإنّ في ذلك العطب^(٥).

١١ - عن الصدوق بإسناده عن أمير المؤمنين عليه السلام في وصيته لمحمد بن

(١) وسائل الشيعة: ج ١ ص ٤٢٨.

(٢) المصدر السابق ج ٤ ص ٤٢٨.

(٣) المصدر السابق: ج ٥ ص ٤٢٨.

(٤) المصدر السابق: باب ٢٢/٥ ح ٥ ص ٤٢٦.

(٥) المصدر السابق: ج ٦ ص ٤٢٦.

الحنفية قال: «اضمم آراء الرجال بعضها إلى بعض ثم اختر أقربها من الصواب وأبعدها من الإرتياب، إلى أن قال: قد خاطر بنفسه من استغنى برأيه، ومن استقبل وجوه الآراء عرف مواقع الخطأ»^(١).

وإليك نموذج من أخبار أهل السنة عن النبي ﷺ ونقتصر على ما جمعه قحطان عبد الرحمن الدوري في كتابه - الشورى بين النظرية والتطبيق -^(٢).

١ - «المستشار مؤتمن»^(٣).

٢ - «المستشار مؤتمن، فإذا استشير فليشر بما هو صانع لنفسه».

٣ - «إذا كان أمراؤكم خياركم وأغنياؤكم سمعاءكم، وأموركم شورى بينكم، فظهر الأرض خيراً لكم من بطنها، وإذا كان أمراؤكم شراركم، وأغنياؤكم بخلاءكم، وأموركم إلى نساكنكم، فبطن الأرض خير لكم من ظهرها».

٤ - «إذا استشار أحدكم أخاه فليشر عليه».

٥ - قال الزهري: قال أبو هريرة: «ما رأيت أحداً أكثر مشورة لأصحابه من

رسول الله ﷺ وفي المبسوط للسرخسي: حتى أنه كان يستشيرهم في قوت أهله وإدامهم».

٦ - «ما خاب من استخار، ولا ندم من استشار، ولا عال من اقتصد»^(٤).

٧ - «من استشاره أخوه فأشار عليه بغير رشده فقد خان».

٨ - «ما يستغني رجل عن مشورة».

٩ - «من أراد أمراً فشاور فيه وقضى، هدي لأرشد الأمور».

(١) وسائل الشريعة: باب ٢٥ ح ٢ ص ٤٢٩.

(٢) الحكومة الإسلامية / آية الله السيد كاظم الحائري / ١٠٥.

(٣) هذا الحديث مخرج من طريق الشيعة أيضاً.

(٤) هذا الحديث مخرج من طريق الشيعة أيضاً.

١٠ - لما نزلت ﴿وشاورهم في الأمر﴾ قال رسول الله ﷺ: «أما أن الله ورسوله لغنيان عنها ولكن جعلها الله تعالى رحمة لأمتي، فمن استشار منهم لم يعدم رشداً ومن تركها لم يعدم غيًّا».

نقول: فهل تدل هذه الروايات على شرح لمبدأ الشورى الذي يدعى أنه قد جعله الإسلام نظاماً للحكم؟

جواب ذلك:

١- إنَّ هذه الروايات تشير إلى القاعدة العقلائية القائلة بحسن التشاور، وأنَّ مشاركة الناس في عقولها أمر حسن، وهذه القاعدة قد يكون ملاكها للزوم، وقد يكون ملاكها الاستحباب، بل قد يكون الأمر واضحاً في نظر شخص، فلا حاجة إلى استشارة.

٢- «ثم إنَّ بعض الروايات المتقدمة لا تشمل على أمر الشورى، أو نهى عن مخالفتها، بل هي حث على التشاور كما روي عن النبي ﷺ قوله: لا مظاهره أوثق من المشاورة»^(١).

٣- «هناك قسم من الروايات، يأمر بالمشورة ولكن لا ينهى عن مخالفة المستشارين، مثل وصية أمير المؤمنين الإمام عليّ عليه السلام إلى محمد بن الحنفية حيث قال: «اضم آراء الرجال بعضها إلى بعض ثم اختر أقربها إلى الصواب، وأبعدها من الإرتياب». وهذه الرواية وأمثالها تشير إلى حسن القاعدة العقلائية للاستضاء بآراء الآخرين»^(٢).

٤- إنَّ هذه الروايات تفرض مستشيراً ومستشاراً، والمستشير له أمر

(١) أساس الحكومة الإسلامية، بتصرف/ص ١١٥

(٢) أساس الحكومة الإسلامية، بتصرف/ص ١١٥

يحتاج فيه إلى المشورة وحينئذٍ يقال: إنَّ المستشار يعمل في النهاية برأيه، وإنما يستشير لكشف العلم والمعرفة واحتمال تغيير رأيه برأي المستشار، حينئذٍ تكون هذه الروايات واردة في القضايا الشخصية التي لم يتمكن الإنسان من الجزم بها، فيسترشد بآراء الآخرين وعقولهم، فالروايات الناهية عن مخالفة العقول المستشارة تكون في صورة ما إذا لم تكن رؤية واضحة للمستشير تقنعه عن المخالفة. إذن هذه الروايات ليست في الاستشارة في الأمور العامة.

نعم، هناك روايات في مسألة الشورى يمكن أن يستفاد منها أنها في الأمور العامة وهي رواية «إذا كان أمراؤكم خياركم وأغنياؤكم سمحاءكم وأموركم شورى بينكم، فظهر الأرض خيرٌ لكم من بطنها، وإذا كان أمراؤكم شراركم وأغنياؤكم بخلائكم وأموركم إلى نساءكم فبطن الأرض خيرٌ لكم من ظهرها»، فإنها موجهة إلى المجتمع المسلم، ولا يفترض الاختلاف بين المستشار والمستشار، وإنما هو المجتمع مستشير ومستشار في أمرٍ مشترك، وحينئذٍ تكون هذه الرواية هو معنى آية: ﴿وشاورهم في الأمر﴾ و﴿أمرهم شورى بينهم﴾.

وعلى هذا الأساس نأتي إلى الملاحظات التالية:

١- الملاحظة المتقدمة العامة، وهي عدم شرح بنود هذا الأمر المهم الذي بُني الحكم في الإسلام عليه إذ لو كان هذا الأمر يُبنى عليه الحكم في الإسلام، فلا بد من شرحه، وبيان بنوده وتفصيله من قبل الرسول ﷺ ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث، فيفهم أنّ هذا إرشاد إلى القاعدة العقلانية الدالة على حسن الاستشارة والاستئذان بأفكار الآخرين وآرائهم، وقد تصل إلى حدّ الوجوب في بعض الأحيان باختلاف الموارد كما تقدم.

٢- إنَّ الأخذ بآراء الغير (المستشار) لم يكن متضمناً في معنى الشورى، وحينئذٍ إذا أمرنا الله تعالى بالشورى، فليس معنى ذلك هو الأخذ بآراء المستشارين أو بأكثريتها، وحينئذٍ لا تكون الولاية للأكثرية بقوله: ﴿وَأْمُرْهُمْ بِشُورَىٰ بَيْنِهِمْ﴾.

٣- نعم، قد تكون المشورة في الآية هو لتحقيق الوصول إلى ما هو الأكثر سداداً وأصلح، أو لتدريب الأمة على مفهوم المشورة وواقعها - وإن كان النبي ﷺ لا يحتاج إلى ذلك لعصمته من الخطأ والزلل - ولكن هذا شيء لا يلازم إعطاء الولاية للأكثرية في إقامة الحكم في الإسلام، إذ قد يكون الأمر بالشورى للاستفادة من آراء الآخرين وتجاربهم للتقرب إلى الأصلح حتى لو لم يلتزم برأي الأكثرية، فقد يكون رأي القلة - وهم العلماء - هو الأصلح عند الاسترشاد بآراء الأمة، كما أنَّ المشاورة للأمة من قبل مفكر كبير وعالم عظيم قد يجعله يرى رأيه هو الصحيح فقط بعد أن يتضح له بطلان رأي الآخرين من علماء وغيرهم.

٤- إنَّ الظاهر من سياق آية الشورى: ﴿فبِمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ، فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ تطيب القلوب وشدها إلى الإسلام، ثم إنَّه توجد قرينة على ذلك في نفس الآية تدل على عدم وجوب العمل برأي المستشارين وهي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ فالله سبحانه وتعالى أمر نبيه بالتشاور، ثم أن يتخذ النبي ﷺ القرار النهائي، وليس في الآية (فإذا عزم... المحذوف المتعلق) أي دلالة على أنَّ النبي ﷺ يجب عليه أن يأخذ برأي المستشارين في ذلك.

٥- ننبه على أنَّ النبي ﷺ هو أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ولا توجد أي

ولاية عليه حتى من قبل المستشارين أو الأكثرية، وحينئذٍ ليس مورد الآية فيه أي ولاية للمستشارين أو الأكثرية، فكيف يستدل بها على وجود الولاية في غير مورد الآية؟ إنَّ هذا شيء لا يقبله العرف.

ولاية الحكومة الإسلامية

إنَّ الحكومة الإسلامية تحتاج إلى ولاية واسعة النطاق تصرح بها الروايات والآيات القرآنية، تجعلها السماء لفرد أو لجماعة، وهذه الولاية تشمل جميع التصرفات التي تحتاجها الدولة مثل:

- ١- التصرف في ممتلكات القصر من المسلمين.
- ٢- تنبيه العصاة (بالحدود والتعزيرات أو السجن أو غير ذلك مما فيه مصلحة).
- ٣- وإجراء النظم والقوانين الشرعية ولو عن طريق إجبار من لا يخضع لها بالاختيار.

٤- وخصم المرافعات.

٥- وتوحيد المواقف كما في مواقف الحرب أو الصلح.

٦- الالتزام بالمباحات (أمرأ ونهياً).

٧- (تجوز ما هو غير جائز بالعنوان الأولي)^(١).

أفهل يتصور إنسان من روايات الشورى، ومن الآيتين كل هذه الأمور وأمثالها؟ وإذا كنا لا نتصور ذلك، فكيف نستدل على أن أساس نظام الحكم في

(١) أساس الحكومة الإسلامية، آية الله العاتري /ص ١٠٦، بتصريف، ومن أراد التوسع فليرجع إلى هذا الكتاب.

الإسلام مبدأ الشورى؟ ثم إننا لا يمكننا القول بأنَّ النبي ﷺ قد ترك الأمر سدى من بعده، والرسالة غصّة طرية، فإنَّ هذا الأمر يدلُّ على عدم الإهتمام بالأمة ومستقبلها، ومستقبل الدين الحنيف بالأخص إذا عرفنا أنَّ هذا الدين هو آخر الأديان، وإذا لم يترك أبو بكر الأمر سدى من بعده ولا عمر فكيف ننسب ذلك إلى النبي ﷺ؟!

إذن: لم يبق لدينا إلا ما قاله الفريق الآخر، من أنَّ السماء أضفت الولاية إلى شخص قد عيّنه الرسول ﷺ ومهد لذلك التعيين بمواقف ومواقف، وقد أشار القرآن الكريم بنزول آيات فيه، ميّزته عن غيره، حيث جعلته كنفس الرسول ﷺ كما في آية المباهلة: ﴿فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبنائكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم﴾^(١) وكذا جعلته الولي كما في آية الولاية: ﴿إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا، الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون﴾^(٢) وأيضاً عصمته من الخطأ كما في آية التطهير: ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا﴾^(٣) وأمثال ذلك كثير وكثير.

(١) آل عمران: ٦١.

(٢) المائدة: ٥٥.

(٣) الأحزاب: ٣٣.

تنبيه

لا يخفى على عاقل وجود روايات موضوعة من قبل أتباع السلطة، تنص على أن الرسول ﷺ عتِن من بعده أبا بكر خليفة!؛ ثم قال من بعده عمر!، ثم قال من بعده عثمان! ثم من بعد ذلك عليّ. وقد أيدت هذه الروايات الموضوعة الواقع المعاش في ذلك الزمان، وجعلت الأفضلية أيضاً مرتبة بهذا الترتيب، وكذا الأعلمية، ولذا أعرضنا عن ذكرها لوضوح وضعها المقصود لكل أحد.

ولاية الفقيه في زمن الغيبة

كان كلامنا السابق حول قيادة الدولة الإسلامية في زمن النبي ﷺ والمعصوم ﷺ من بعده، أما في زمن غياب الإمام الثاني عشر (عجل الله تعالى فرجه)، فمن هو الذي يتصدى لإدارة دفة الحكم في الدولة الإسلامية؟ هل يكون المتصدي الولي الفقيه؟

أو يكون المتصدي الأمة بما هي عن طريق الإنتخاب وتحكيم مبدأ الأكثرية (الشورى)؟

الجواب: هو عدم دلالة آيات الشورى على مبدأ تحكيم قول الأكثرية وجعله ملزماً للأمة كما تقدم ذلك، أما هل توجد أدلة شرعية على تصدي الولي الفقيه لإدارة شؤون الدولة؟

نقول: هناك جملة أدلة على تصدي الولي الفقيه لإدارة أمور الحكم نقتصر منها على الرواية التي يرويها الشيخ الطوسي رحمته الله بسند - سيأتي تفصيله - عن الإمام الحجة بن الحسن (عجل الله فرجه الشريف): «... وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله.»

سند الحديث

الرواية يرويها الشيخ الطوسي عليه السلام عن جماعة فيهم الشيخ المفيد عن جماعة فيهم جعفر بن محمد بن قولويه وأبو غالب الزراري عن الكليني عن إسحاق بن يعقوب قال: سألت محمد بن عثمان العمري أن يوصل لي كتاباً قد سألت فيه عن مسائل أشكلت عليّ، فورد التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان (عجل الله فرجه الشريف) ... الخ».

فهذا السند إلى الشيخ الكليني هو سند صحيح جداً، أما الراوي المباشر الذي يروي هذا التوقيع عن الإمام صاحب الزمان (عجل الله فرجه الشريف) فهو إسحاق بن يعقوب الذي لم يترجم له في كتب الرجال، ولكن الشيخ الكليني حدّث بورود التوقيع إلى إسحاق بن يعقوب عن الإمام عليه السلام في ظرف لا يرد التوقيع إلا للثقة الخواص، نعم قد يكون هناك شخص من الخبثاء الكذابين فيدعي ورود نص له من الإمام كذباً وزوراً، إلا أن احتمال أن يكون إسحاق بن يعقوب هو كذلك وقد خفي ذلك على الكليني فهو بعيد جداً، وهذا يعني أن التوقيع قد ورد لإسحاق الثقة أو أن إسحاق بن يعقوب لم يكذب في هذه الرواية على أقل تقدير، وهذا يكفي لصحة سند الرواية.

دلالة الحديث

ويكفي في الدلالة قوله عليه السلام: «فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله» إذ يفهم من هذا الوكالة المطلقة للفقهاء في كل ما هو للمعصوم من أمر ونهي وحكم ولائي من صلاحيته هو، فيستفيد الولي (الفقيه) من وكالته هذه في تشخيص أكثر الموضوعات التي يستخلصها من الروايات بما أنه راوٍ للحديث، والإعلان عن الحكم وتنفيذه معاً على المجتمع كما كان يفعل الإمام عليه السلام.

قضيتان ضروريتان تثبتان ولاية الفقيه

على أنه يكفينا لكون الولي الفقيه هو رئيس الدولة في زمن الغيبة قضيتان ضروريتان صادقتان بدون شك ولا ريب:

أحدهما: ضرورة عدم رضا الله سبحانه وتعالى بزوال الأحكام الشرعية والمصالح العامة التي لا تكون إلا في ظل حكومة إسلامية عادلة.

ثانيهما: إن المتصدي الوحيد (الذي يرضى الله به حتماً) لإقامة الحكومة الإسلامية هو الولي الفقيه الجامع للشرائط، وأما غيره فهو إما ليس بفقيه وليس بعادل، أو فقيه ليس بعادل، أو عادل ليس بفقيه، ويقع الشك في رضا الله سبحانه وتعالى بهم مع وجود الفقيه العادل، فلا يحرز رضا الله به. إذن تعين أن يكون القائد هو الفقيه الجامع للشرائط.

ولاية الشورى لها حدان

هناك من يقول من الشيعة - الإمامية - بولاية الشورى في زمن الغيبة^(١) ولكن حدّها بحدّين هما:

- ١ - أن لا تكون الشورى (الانتخاب) في مورد وجود الحكم الشرعي الثابت بالنص القطعي التفصيلي من الكتاب والسنة.
- ٢ - أن لا تكون نتيجة الشورى (الانتخاب) مخالفة لحكم شرعي ثابت في الشريعة.

أقول: لعل الدليل على هذين الحدّين هو: أن الشورى اذا كانت حكماً لازماً فهي إنما تكون لازمة فيما لم يكن فيه نص شرعي، لأنها إنما تكون حجة في

(١) الشيخ محمد مهدي شمس الدين / مجلة النور / العدد ٣٤ السنة الثالثة / ص ٣٤.

غير الثابت في الشريعة الإسلامية، ولا يمكن أن تكون الشورى (الانتخاب) حجة فيما هو ثابت في الشريعة الإسلامية، لأن ذلك يوجب تصادماً وتضاداً ومحققاً للشريعة.

ثم إنَّ وليَّ الأمر بما أنه قد ثبت بالنصِّ الشرعيِّ القائل: «فإنَّهم حجتي عليكم وأنا حجة الله»، فلا نصيب للشورى (الانتخاب) في تعيين رئيس الدولة في غير رِوَاة الحديث (الفقهاء) وبهذا سوف تكون الشورى في أمورٍ أُخر - غير رئاسة الحكومة الإسلامية التي عَيَّنَ التوقيعُ السابقُ الفقهاء لها - إذا رأى الوليُّ الفقيه مصلحةً في ذلك.

الانتخاب عند الضرورة

نعم قد نضطر إلى الانتخاب في دائرة الفقهاء العدول عند حصول التزاحم على إدارة شؤون الحكم الإسلامي من قبل الفقهاء العدول نتيجة إقتناع كل منهم بصلاحيته لذلك دون غيره، فإنَّ مع التزاحم لا يمكن القول بسقوط ولايتهم لأنَّ ذلك يؤدي إلى إبقاء المجتمع بدون ولي، وكذلك مع التزاحم لا يمكن القول بالتخيير الفردي لأنَّ التخيير الفردي في انتخاب كل جماعة أو كل فرد من يحكمه في الأمور العامة يؤدي إلى فوضى وإخلال بالنظام. وهكذا يبقى لدينا الطريق الوحيد لإزالة التشاحم والتزاحم عن طريق رأي الأكثرية (الانتخاب)، وهو تخيير جماعي عام في انتخاب فقيه واحد من هؤلاء الفقهاء المتزاحمين على إدارة شؤون الدولة الإسلامية.

أما الفقيه غير المنتخب فيبقى له الولاية بشرط أن لا يتدخل في دائرة أعمال الولي المنتخب.

وقد يقال (في صورة وجود التزاحم من الفقهاء على إدارة شؤون الدولة) يتوجه ما يقال من حجية (شورى القيادة) بدلاً من القيادة الفردية الناتجة من الانتخاب، وحينئذ تكون إدارة شؤون الدولة نتيجة رأي الأكثرية من الفقهاء العدول.

والجواب على ذلك: هو أن الدليل الذي تقدم على ولاية الفقيه - وهو التوقيع المتقدم «فانهم حجتي عليكم وأنا حجة الله» - قد أعطى الولاية بيد كل فرد من الفقهاء (لا بيد الشورى)، وعلى هذا لا يكون هناك دليل على الترجيح بالأكثرية. إذن: سوف تكون النتيجة هي أن القيادة للحكومة الإسلامية فردية من بين الفقهاء العدول، وهذا هو القدر المتيقن من تاريخ الإسلام الطويل، إذ القيادات المنحرفة في تاريخ الإسلام قد أورد عليها الأئمة عليهم السلام اشكالات عدم العصمة أو عدم النص أو عدم العدالة أو عدم الكفاءة وما شابه ذلك، أما اشكال الفردية في القيادة فلم يرد في لسان الروايات.

ملحق رقم (٦)

مواقف من نور

نستطيع أن نقدم مثالاً لما وقفه علماء الشيعة ضد الظلم والطغيان والهمجية في الحكم، -كالأئمة عليهم السلام - وقدّموا أنفسهم ضحية من أجل حفظ الشريعة الإسلامية من السقوط إلى الهاوية، واحتساب ما يجري في الواقع الخارجي الفاسد على الإسلام وباسمه، ما سلكه الشهيد الصدر رضوان الله تعالى عليه، من تقديم النداءات الثلاثة للشعب العراقي المسلم وقدم نفسه الزكية شهيداً على أيدي الطغاة الكفرة في سبيل حفظ الخط الأصيل للدين الإسلامي، وتعرية المنحرفين الذين أرادوا هدم الإسلام بمبادئهم الهدامة.

وإليك هذه النداءات الثلاثة:

النداء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين،
وصحبه الميامين.

أيُّها الشعب العراقي المسلم...

إني أُخاطبك أيُّها الشعب الحرّ الأبّي الكريم، وأنا أشدُّ الناس إيماناً بك
وبروحك الكبيرة وبتاريخك المجيد، وأكثرهم إعترافاً بما طفحت به قلوب
أبنائك البررة من مشاعر الحب والولاء والبنوة للمرجعية، إذ تدفقوا إلى أبيهم
يؤكدون ولاءهم للإسلام بنفوس ملؤها الغيرة والحمية والتقوى...

يطلبون مني أن أظل إلى جانبهم أواسيهم وأعيش آلامهم عن قرب لأنها
الأمي. وإني أودُّ أن أُؤكّد لك يا شعب آبائي وأجدادي إني معك وفي أعماقك
ولن أتخلى عنك في محتتك وسأبذل آخر قطرة من دمي في سبيل الله من
أجلك.

وأودُّ أن أُؤكّد للمسؤولين أن هذا الحكم الذي فُرض بالحديد والنار على
الشعب العراقي، وحرّمه من أبسط حقوقه وحرياته في ممارسة شعائره الدينية،
لا يمكن أن يستمر، ولا يمكن أن يعالج دائماً بالقوة والقمع...

إنّ القوة ما كانت علاجاً حاسماً دائماً إلا للفراغنة والجبابة..

أسقطوا الأذان من الإذاعة فصبرنا...

أسقطوا صلاة الجمعة من الإذاعة فصبرنا...

وطوقوا شعائر الإمام الحسين ومنعوا القسم الأعظم منها فصبرنا...

وحاصروا المساجد وملؤوها أمنناً^(١) وغيوناً فصبرنا....
وقاموا بحملات الإكراه على الإنتماء إلى حزبهم فصبرنا...
وقالوا إنها فترة انتقال يجب تجنيد الشعب فيها فصبرنا....
ولكن إلى متى؟ إلى متى تستمر فترة الانتقال؟
إذا كانت فترة عشر سنين من الحكم لا تكفي لإيجاد الجو المناسب لكي
يختار الشعب العراقي طريقه فأي فترة تنتظرون؟
وإذا كانت فترة عشر سنين من الحكم المطلق لم تتح لكم أيها المسؤولون
إقناع الناس بالإنتماء إلى حزبكم إلا عن طريق الإكراه فماذا تأملون؟
وإذا كانت السلطة تريد أن تعرف الوجه الحقيقي للشعب العراقي فلتجتنب
أجهزتها القمعية أسبوعاً واحداً فقط ولتسمح للناس بأن يعبروا خلال أسبوع
عما يريدون...^(٢)
وإني أطلب باسمكم جميعاً، أطلب بإطلاق حرية ممارسة الشعائر الدينية
وشعائر أبي عبدالله الحسين عليه السلام، كما أطلب باسمكم جميعاً بإعادة الأذان
الشريف وصلاة الجمعة والشعائر الإسلامية إلى الإذاعة.
وأطلب باسمكم جميعاً بإيقاف حملات الإكراه على الإنتماء إلى حزب
البعث على كل المستويات.

وأطلب باسم كرامة الإنسان بالإفراج عن المعتقلين بصورة تعسفية

(١) مراد الشهيد السعيد رضي الله عنه بكلمة الأمن «الاستخبارات والشرطة السرية» التي تلاحق المصلين والمؤمنين لمعرفةهم أولاً عن طريق أداء فريضة الله في المساجد.

(٢) لقد شاهد النظام الإنفاضة الشعبانية وكفى ولكن أمريكا تركته للانتقام من الشعب الذي رفع شعارات دينية، رغم أنه هو الذي أوجع حرب الخليج مع الدول الغربية وهو أول مسؤول فيها، فانظر إلى عدالة الغرب الذي يترك أقوى مسبب للدمار في المنطقة بدون عقاب.

وإيقاف الإعتقال الكيفي الذي يجري بصورة منفصلة عن القضاء.
وأخيراً أطالب باسمكم جميعاً وباسم القوى التي تمثلونها بفسح المجال
للشعب في ممارسة صورته الحقة لتسيير شؤون البلاد، وذلك عن طريق إجراء
انتخاب حر ينبثق عنه مجلس حر يمثل الأمة تمثيلاً صادقاً.
وإنّي أعلم أنّ هذه الطلبات سوف تكلفني غالباً، وقد تكلفني حياتي، ولكن
هذه الطلبات ليست طلب فرد ولكن هذه الطلبات إرادة أمة وطلبات أمة
ومشاعر أمة، ولا يمكن أن تُغلب أمة تعيش في أعماقها روح محمد وعلي وآل
محمد وأصحابه، وإذا لم تستجب السلطة لهذه الطلبات فإنّي أدعو أبناء الشعب
العراقي الأبّي إلى المواصلة في حمل هذه الطلبات مهما كلفه ذلك من ثمن، لأنّ
هذا دفاع عن النفس وعن الكرامة وعن الإسلام، رسالة الله الخالدة والله وليّ
التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

محمد باقر الصدر - النجف الأشرف

٢٠ رجب ١٣٩٩

النداء الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
الطاهرين وصحبه الميامين.

يا شعبي العراقي العزيز.

يا جماهير العراق المسلمة التي غضبت لدينها وكرامتها ولحريتها
وعزتها، ولكل ما آمنت به من قيم ومثل.

أيُّها الشعب العظيم!

إنَّك تتعرض اليوم لمحنة هائلة على يد السفّاكين والجزّارين الذين هالهم
غضب الشعب وتململ الجماهير بعد أن قَتدوها بسلاسل من الحديد ومن
الرعب والإرهاب، وختل للسفّاكين أنهم بذلك انتزعوا من الجماهير شعورها
بالعزة والكرامة وجردوها من صلتها بعقيدتها ودينها وبمحمدها العظيم لكي
يحوّلوا هذه الملايين الشجاعة المؤمنة من أبناء العراق الأبي إلى دُمي وآلات
يحركونها كيف يشاؤون، ويزقونها ولاء عفلق وأمثاله من عملاء التبشير
والاستعمار بدلاً عن ولاء محمد وعليّ «صلوات الله عليهما» ولكن الجماهير
دائماً هي أقوى من الطغاة مهما تفرعن الطغاة، وقد تصبر، ولكنها لا تستسلم،
وهكذا فوجيء الطغاة بأنَّ الشعب لا يزال ينبض بالحياة، ولا يزال لديه القدرة
على أن يقول كلمته! وهذا هو الذي جعلهم يبادرون إلى القيام بهذه الحملات
الهائلة على عشرات الآلاف من المؤمنين الشرفاء من أبناء هذا البلد الكريم.
حملات السجن والإعتقال والتعذيب والإعدام، وفي طليعتهم العلماء

المجاهدون الذين يبلغني أنهم يستشهدون الواحد بعد الآخر تحت سياط التعذيب!

وإنّي في الوقت الذي أدرك فيه عمق هذه المحنة التي تمرّ بك يا شعبي، يا شعب آبائي وأجدادي، أو من بأنّ استشهاد هؤلاء العلماء واستشهاد خيرة شبابك الطاهرين وأبنائك الغيارى تحت سياط العفالة لن يزيدك إلا صموداً وتصميماً على المضي في هذا الطريق حتى الشهادة أو النصر.

وأنا أعلن لكم يا أبنائي بأنّي صممت على الشهادة، ولعل هذا آخر ما تسمعونه متي وأنّ أبواب الجنّة قد فتحت لتستقبل قوافل الشهداء حتى يكتب الله لكم النصر.. وما ألدّ الشهادة التي قال عنها رسول الله ﷺ: «إنّها حسنة لا تضر معها سيئة»، والشهيد بشهادته يغسل كل ذنوبه مهما بلغت...

فعلى كل مسلم في العراق، وعلى كل عراقي في خارج العراق أن يعمل كل ما بوسعه - ولو كلفه ذلك حياته - من أجل إدامة هذا الجهاد والنضال لإزالة هذا الكابوس عن صدر العراق الحبيب وتحريره من العصابة اللاإنسانية، وتوفير حكم صالح فذّ شريف يقوم على أساس الإسلام، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محمد باقر الصدر

١٠ شعبان ١٣٩٩

النداء الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين
وصحبه الميامين.

يا شعبي العراقي العزيز، أيها الشعب العظيم!

إنّي أخطبك في هذه اللحظة العصيبة من محتك وحياتك الجهادية بكل
فئاتك وطوائفك، بعربك وأكرادك، بسنتك وشيعتك، لأنّ المحنة لا تخصّ مذهباً
دون آخر، ولا قومية دون أخرى، وكما أنّ المحنة هي محنة كل الشعب
العراقي، فيجب أن يكون الموقف الجهادي والردّ البطولي والتلاحم النضالي
هو واقع كل الشعب العراقي. وإنّي منذ عرفت وجودي ومسؤوليتي في هذه
الأمّة بذلت هذا الوجود من أجل الشيعي والسني على السواء، ومن أجل العربي
والكردي على السواء، حيث دافعت عن الرسالة التي توحدهم جميعاً وعن
العقيدة التي تضمهم جميعاً، ولم أعش بفكري وكياني إلا للإسلام طريق
الخلاص وهدف الجميع.

فأنا معك يا أخي وولدي السني! بقدر ما أنا معك يا أخي وولدي الشيعي!
أنا معكما بقدر ما أنتما مع الإسلام؛ وبقدر ما تحملونه من هذا المشعل العظيم
لإنقاذ العراق من كابوس التسلط والذلّ والإضطهاد.

إنّ الطاغوت وأوليائه يحاولون أن يوحوا إلى أبنائنا البررة من السنة، أن
المسألة مسألة شيعة وسنة ليفصلوا السنة عن معركتهم الحقيقية ضد العدو
المشترك. وأريد أن أقولها لكم يا أبناء عليّ والحسين... إنّ المعركة ليست بين

الشيعة والحكم السنّي...

ألا ترون إلى احتكار هؤلاء للسلطة احتكاراً عشائرياً يسبغون عليه طابع
الحزب زوراً وبهتاناً؟

وسدّ هؤلاء أبواب التقدم أمام كل جماهير الشعب سوى أولئك الذين
رضوا لأنفسهم بالدّل والخنوع وباعوا كرامتهم وتحولوا إلى عبيد أذلاء.

إنّ هؤلاء المتسلطين قد امتهنوا حتى كرامة حزب البعث العربي
الإشتراكي، حيث عملوا من أجل تحويله من حزب عقائدي إلى عصابة تفرض
الإضمام إليها والإنتساب إليها بالقوة والإكراه، وإلّا فأيّ حزب حقيقي يحترم
نفسه في العالم يفرض الإنتساب إليه بالقوة؟!!

إنّهم أحسّوا بالخوف حتى من الحزب العربي الإشتراكي نفسه الذي
يدعون تمثيله، أحسوا بالخوف منه إذا بقي حزباً حقيقياً له قواعده التي تبنيه،
ولهذا أرادوا أن يهدموا قواعده لتحويله إلى تجميع يقوم على أساس الإكراه
والتعذيب ليفقد أيّ مضمون حقيقي له.

يا إخواني وأبنائي من أبناء الموصل والبصرة، من أبناء كربلاء وبغداد
والنجف، من أبناء سامراء والكاظمية، من أبناء العمارة والكوت والسليمانية،
من أبناء العراق في كل مكان: إنّي أعاهدكم بأنّي لكم جميعاً ومن أجلكم جميعاً،
وإنكم جميعاً هدفي في الحاضر والمستقبل. فلتتوحد كلمتكم ولتتلاحم
صفوفكم تحت راية الإسلام ومن أجل إنقاذ العراق من كابوس هذه الفئة
المتسلطة، وبناء عراق حرّ كريم تغمره عدالة الإسلام وتسوده كرامة الإنسان،
ويشعر فيه المواطنون جميعاً على اختلاف قومياتهم ومذاهبهم بأنهم أخوة

يساهمون جميعاً في قيادة بلدهم وبناء وطنهم وتحقيق مثلهم الإسلامية العليا المستمدة من رسالتنا الإسلامية وفجر تاريخنا العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته^(١)

محمد باقر الصدر - النجف الأشرف

وهكذا يمثل هذه الصراحة وهذه النقاوة والطهارة تقدّم الشهيد الصدر، ليكشف للعالم زيف الحكام الطغاة وانحرافهم عن الدين. وقد أقدموا على إعدام هذا الرجل البطل عندما لم يساوم ولم يتنازل عن مبدأ الإسلام، وأصرّ على أن يكون هو الضحية مع أبناء رسالته الإسلامية (وهم كثيرون) ليبقى الإسلام المحمّدي، الذي ينادي به المسلمون مغايراً لما عليه عصابة البعث التي تدّعي الإسلام زوراً وبهتاناً من أجل إغفال الأمة والإنحدار بها إلى الهاوية. وهكذا سار علماء الدين المجاهدين كما سار الإمام الحسين عليه السلام وأصحابه وأهل بيته في سبيل السماء والمثل العليا، وكشف بدمه انحراف الحكم الأموي إلى الأبد.

وهذا هو السيد الإمام الخميني (رحمه الله) قصد إيران في حين وجود حكومة بختيار وجيش الشاه ليشرك الشعب محنته وعذابه ويمهد الطريق لاسقاط الحكم الشاهنشاهي.

إنّ الإمام الخميني قدم إيران لا لأجل أن يحكم، بل لأجل أن يكشف

(١) هذه النداءات مسجلة بصوت الشهيد من مكتب تسجيلات الموسوي.
أقول: لخصنا النداء الثالث فتركنا قسماً من وسطه.

زيف الطغاة وبعدهم عن الإسلام أما بالشهادة أو النصر، وقد كتب الله سبحانه له النصر، فبارك في خطواته وأسس حكومة إسلامية في إيران مبتنية على الانتخاب واحترام حقوق الآخرين من الأقليات غير الإسلامية، فكان مثلاً فريداً من نوعه في التضحية لخدمة الإسلام والإنسان، وبهذا كشف الزيف والخداع والتضليل الذي مارسته حكومة الشاه.

هكذا أولياء الله والعاشقون للرسالة، يتقدمون للتضحية في سبيل مبدئهم، وعند إحساسهم بالانحراف الذي يجزّ الأمة إلى الهوة السحيقة، ليبقى دين الله ورسالة السماء والمثل والقيم التي جاء بها الرسول ﷺ نقية لا تلوثها المنكرات ولا تستغل لصالح الجماعات المنحرفة التي باعت الآخرة بالدنيا.

ملحق رقم (٧)

وجوب اتباع أهل البيت عليهم السلام

إنَّ وجوب اتباع أهل البيت عليهم السلام واعتبار قولهم حجة يستند إليه، في مقام إثبات الواقع الذي نحن بصدد البحث عنه، ووجوب التمسك بهم والعمل على رأيهم، وهو ما يسمى بالاصطلاح (سنة أهل البيت).

وقد رأينا أنَّ الأدلة على وجوب اتباع الأئمة عليهم السلام قسماً:

١ - ما ورد من رجوع سنده إليهم عليهم السلام، وقد ينفرد بروايته الشيعة فقط إلا في النادر.

٢ - ما ورد من رجوع سنده إلى غيرهم، وقد اتفق على روايته الشيعة والسنّة على السواء.

والذي يحسن الاستدلال به هو القسم الثاني فقط وذلك لأمرين:

الأول: إبعاد شبهة الوضع التي قد تصدر من بعض المسلمين، إتهاماً للروايات التي تكون قد صدرت من غيرهم، وإنَّ كانت هذه الشبهة غير واردة لأنَّ ميزان قبول الرواية هو وثاقة الراوي.

الثاني: إبعاداً لشبهة الدور التي قد يقال: إنَّ وجوب اتباع الأئمة إذا كان طريقه هو الأئمة، فهو دوري وليس بحجة على خصومهم، بمعنى أنَّ حجية

قولهم موقوفة على أنها سنة، وإثبات أنها سنة موقوفة على حجية قولهم، وبهذا يتضح أن حجية قولهم متوقفة على حجية قولهم، وهو دور واضح.

نقول: إن شبهة الدور غير واردة على ما روي عن الأئمة عليهم السلام، حيث إن الروايات التي ينتهي سندها إليهم، قد صرّحوا بأنهم رواة فيها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وليس لهم رأي، أو إجتهد في الأحكام الشرعية، وهذا إذا أثبتنا كونهم رواة صادقين فتكون حجية قولهم موقوفة على إثبات أنهم رواة عن الرسول صلى الله عليه وآله فلا دور. وعلى كل حال، فلأجل الموضوعية في البحث، واطمئناناً بصحة النتائج، سوف نقتصر في إثبات وجوب اتباع الأئمة على أقوال غيرهم مما اتفق عليه الطرفان، ووجد في الكتب المعتمدة عند أهل السنة. وخلاصة الأدلة وأهمها على ما تقدم تنحصر في ثلاثة: (الكتاب، والسنة والعقل).

أولاً: الكتاب الكريم

ونقتصر في الاستدلال من القرآن الكريم على حجية قول أهل البيت عليهم السلام على آيتين هما «آية التطهير وآية أولي الأمر».

آية التطهير

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾.

دلالة الآية

١ - حصرت الآية إذهاب الرجس (وهي الذنوب) عنهم بكلمة (إنما) وهي أقوى أدوات الحصر.

- ٢ - استحالة تخلف المراد عن الإرادة بالنسبة لله تعالى، وهو بديهي لمن آمن بالله عز وجل الذي قال عن نفسه: **«إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ»** ونحن نعرف أنّ إرادة الله هي العلة التامة، أو آخر أجزائها بالنسبة لجميع مخلوقاته.
- ٣ - ليست العصمة إلا عدم صدور الذنب عن صاحبه مع قدرته على الذنب.

الإشكالات على الآية

وهنا إشكالات ثلاثة - تسجل عادة على الآية وعلى الاستدلال بها على عصمة أهل البيت عليهم السلام وهي:

١ - إنّ علماء الأصول قسموا الإرادة إلى قسمين:

الأول: الإرادة التكوينية.

الثاني: الإرادة التشريعية.

وبينهما اختلاف من ناحية متعلقها، فإن كان متعلق الإرادة هو خصوص الأمور الواقعية (من أفعال المكلفين وغيرها) سميت إرادة تكوينية وإن كان متعلقها (الأمور المجعولة على أفعال المكلفين من قبل الشارع المقدس) سميت تشريعية.

وبما أنّ الإرادة في هذه الآية ليست تكوينية حيث كان متعلقها «الأحكام الواردة على أفعالهم» فكان معنى الآية هو: «إنّما شرعنا لكم الأحكام يا أهل البيت لنذهب بها الرجس عنكم ونطهركم تطهيراً» وبهذا لا تكون الآية القرآنية دالة على عصمة أهل البيت.

٢ - ولو قلنا إنّ إرادة الله سبحانه وتعالى هنا تكوينية فإنّ الله تعالى يمنع

بقدرته أن يصدر ذنب من أهل البيت عليهم السلام، فهو أمرٌ يدلّ على عصمتهم، إلا أن هذا يجزّ إلى الإلتزام بالجبر وسلب الإرادة عنهم - في عدم صدور الذنب - ونتيجة ذلك هو عدم الفضل لهم كما لا ثواب على عملهم.

وهذه الشبهة لو تمّت فهي جارية في الأنبياء جميعاً الذين يدعي المسلمون عصمتهم ولو نسيباً، وجارية في نبي الإسلام صلى الله عليه وآله أيضاً. فما يكون الجواب هناك - عن نبي الإسلام صلى الله عليه وآله والأنبياء جميعاً - يكون الجواب هنا عن الآية التي استدلت بها على عصمة أهل البيت عليهم السلام؟

٣- مع القول بدلالة الآية على العصمة فإنّ المراد من أهل البيت عليهم السلام ليس هم أئمة الشيعة وإنما نساء النبي صلى الله عليه وآله فالذي يدعيه (عكرمة ومقاتل) نزولها في نساء النبي صلى الله عليه وآله وهما أقدم من تبني هذا التفسير، وكان «عكرمة»، ينادي في السوق ^(١) فيقول: «من شاء باهلهتة أنها نزلت في أزواج النبي صلى الله عليه وآله» ^(٢) وكان يقول «ليس بالذي تذهبون إليه إنما هو نساء النبي صلى الله عليه وآله» ^(٣).

وقد استدلت عكرمة، أو استدلت من تبني هذا الرأي بوحدة السياق حيث إنّ الآية إنما وردت ضمن آيات نزلت كلها في نساء النبي، ووحدة السياق كافية لتعيين المراد من أهل البيت، وهم نساء النبي صلى الله عليه وآله.

مناقشة وتقييم

أما الشبهة الأولى: فيدفعها الحصر الموجود في الآية «إنّما» وبذلك نفهم أنّ

(١)(٢)(٣) الدرّ المنثور: ١٩٨/٥. والواحد في أسباب النزول: ٢٦٨ وقد نسب عكرمة هذا الرأي إلى ابن عباس، ويبدو أنه المصدر الوحيد في النسبة إليه، وإن كان في أسباب النزول للواحد رواية عن ابن عباس يرويها سعيد بن جبيرة دون توسط عكرمة، إلا أنّ رواية ابن مردويه لها عن سعيد بن جبيرة عنه (أي عن عكرمة) عن ابن عباس يقرب أن يكون في رواية الواحد تديس، وهما رواية واحدة. راجع أسباب النزول: ٢٦٧ والدرّ المنثور: ١٩٨ / ٥.

لأهل البيت عليهم السلام خصوصية واضحة، أما إذا كان تشريع الأحكام لهم هو لأجل إذهاب الرجس عنهم، فإنّ هذا أمرٌ لا يختص بأهل البيت عليهم السلام، ولا خصوصية لهم في تشريع الأحكام، وليست لهم أحكام مستقلة عن بقية المكلفين، فكلّ أحكام الله المشرّعة غايتها إذهاب الرجس عن الجميع.

وأما الشبهة الثانية: فإنّ ما ذهب إليه الشيعة في نظرية الجبر والإختيار هو أنّ أفعال العبيد تصدر منهم بالإختيار وإن كانت مخلوقة لله تعالى، فخلق الله تعالى لأفعال الناس إنّما هو بتوسط إرادتهم الخاصة^(١). ولذلك يصح لنا أن ننسب الأفعال الصادرة من البشر إليهم، كما يصح أن ننسبها إلى الله تعالى بما أنّها مخلوقة له عزّ وجل، وقد أعطى القدرة على فعلها وعلى هذا صحح العلماء الثواب والعقاب إستناداً إلى أئمتهم الذين أعطوا قاعدة: «لا جبر ولا تفويض، إنّما أمر بين أمرين» بمعنى أنّ الإختيار من العبد، فهو مختار مفوض في عمله، والقدرة من الله تعالى بما أنّه خالق كلّ شيء فهو شبيه بالجبر، فعمل العبد هو أمر بين الإختيار والجبر.

وبهذا الأمر سلّم الشيعة من مخالفة الوجدان في القول القائل: بأنّ لا إرادة للإنسان. كما سلّم الشيعة من قول المفوضة الذين عزلوا الله عن خلقه وسلطانه وقدرته.

إذن يكون مفاد الآية هو: إنّ أهل البيت عليهم السلام نتيجة إطلاعهم الكامل على تشريعات الله سبحانه وتعالى وعملهم بها، ونتيجة إيمانهم بالوعد بالجنة التي هي اللذة الأخروية التي ليس يدانيها لذة، والوعيد بالعذاب الذي لا تقوم له

(١) وهذا يكون في ظل أفعال الإنسان الإرادية كالأكل والشرب والغضب والرضا وغيرها مما ينبعث عن إرادة، أما أفعاله غير الإرادية كحركة الدم في عروقه ونبض القلب وما شابه ذلك، فهي ليست اختيارية لأنها غير منبعثة عن إرادة أصلاً.

السموات والأرض، ونتيجة لتربيتهم التربية الصحيحة المنبثقة من النبي ﷺ والتزامهم بالأخلاق الإسلامية العالية، وما يتبعها من إرتياح الضمير وما رافقها من آثار طبيعية واجتماعية، قد جعلت منهم أفراداً يتحركون نحو الخير واجتناب، الشرّ لنفس خيرية الأوّل وشرية الثاني، ولذلك قد صدر من أمير المؤمنين ﷺ قوله: «ما عبدتُكُ إذ عبدتُكُ طمعاً في جنتك ولا خوفاً من نارك، ولكن وجدتكُ أهلاً للعبادة فعبدتُكُ»، فإذا كانت هذه الذوات بهذا المستوى من اتّباع الشريعة وقد أطلع الله سبحانه عليها، فأخبر عن أنّ هذه الذوات لا تريد إلاّ إذهاب الرجس عنها، فهو عزّ وجلّ لا يريد لهم بإرادته التكوينية إلاّ إذهاب الرجس عنهم وتطهيرهم.

أما الشبهة الثالثة: فهي ساقطة من أساسها إذ أنّ «عكرمة» بالإضافة إلى أنّه خارجي، وموقف الخوارج من عليّ ﷺ معروف، والإلتزام بنزول الآية في عليّ وبقية أهل البيت يؤدي إلى إبطال عقيدة الخوارج التي سوّغت لهم الخروج عليه ومقاتلته، بل قتله.

وكان عكرمة يكذب عليّ ابن عباس نتيجة علاقته به، وقد اشتهرت قصة كذبه عليّ ابن عباس بين الناس حتى كان يضرب به المثل، فعن ابن المسيب: «إنّه قال لمولى له اسمه برد: لا تكذب عليّ كما كذب عكرمة عليّ ابن عباس، وعن ابن عمر أنّه قال ذلك أيضاً لمولاه نافع»^(١).

وقد حاول عليّ بن عبدالله بن عباس صدّ «عكرمة» وردعه عن الكذب على أبيه وقد كان يوثقه على الكنيف ليرتدع عن الكذب على أبيه.

(١) الكلمة الغراء / لشرف الدين: ٢١٥ عن ميزان الاعتدال.

يقول عبدالله بن أبي الحرث:

«دخلت على عبدالله بن عباس وعكرمة موثق على باب الكنيف فقلت:

أتفعلون هذا بمولاكم؟

فقال: إن هذا يكذب على أبي»^(١).

وأما مقاتل: فقد عدّه النسائي من جملة الكذابين المعروفين بوضع

الحديث^(٢).

وقال الجوزجاني في ترجمة مقاتل: «كان مقاتل كذاباً جسوراً»^(٣).

وكان يقول لأبي جعفر المنصور: «انظر ما تحب أن أحدثه فيك حتى

أحدثه، وقال للمهدي: إن شئت وضعت لك أحاديث في العباس قال: لا حاجة

لي فيها»^(٤).

بالإضافة إلى أنه من الخوارج الذين عرفنا عداءهم لعلي عليه السلام، وقد تقدّم

أيضاً أنّ الخوارج كانوا يضعون الحديث في تأييد عقائدهم، وكانوا يضعون

للحديث الذي ينسجونهُ إسناداً.

ثم إن هناك بعض الملاحظات على تفسير أهل البيت بنساء النبي، بعيداً

عن تقيميننا «لعكرمة ومجاهد» وهي:

١- إن نداء عكرمة في السوق، ومنازلته للمباهلة على أنّ الآية نزلت في

نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقوله «ليس بالذي تذهبون إليه إنّما هو نساء النبي» كل هذا

يدل دلالة واضحة على أنّ الرأي السائد على عهد عكرمة هو على خلاف رأيه،

(١) وفيات الأعيان: ١ / ٣٢٠.

(٢) دلائل الصدق: ٢ / ٩٥.

(٣) ميزان الاعتدال: ترجمة مقاتل.

(٤) راجع الغدير: ٥ / ٢٦٦ تجد مصادر ما قيل في مقاتل.

لأنه لو كان الرأي موافقاً لزعمه لما احتاج إلى النداء في الأسواق.

٢ - عدم إدعاء نزولها في نساء النبي ﷺ من قبل أي واحدة من نساء النبي بل صرحت أم سلمة فقالت: في بيتي نزلت ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت﴾ وفي البيت فاطمة وعليّ والحسن والحسين، فجللهم رسولُ الله ﷺ بكساء كان عليه ثم قال: «هؤلاء أهل بيتي فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً»^(١).

وهذا الحديث يكاد أن يكون متواتراً مضموناً لتعدد رواته لدى الشيعة والسنّة في جميع الطبقات، وهو حافل بتطبيق الآية عليهم بالخصوص. وقد منعت أم سلمة من الدخول معهم كما ورد في روايات كثيرة، بالإضافة إلى التأكيد على اختصاص الآية بهم من أجل قطع الطريق على كل إدعاء بشمولها لغيرهم.

نعم هناك روايات آحاد قد وسّعت الجالسين تحت الكساء، وهي بالإضافة إلى ضعف سندها لم يستدل بها أحدٌ من أولئك أو من أتباعهم مع ما فيها من الشرف العظيم لأمثالهم، فمن أراد الإطلاع عليها فليراجع كتاب دلائل الصدق^(٢) مع محاكماتها.

٣ - وأما ما استدل به «عكرمة ومقاتل» على رأيهما من وحدة السياق فيتوجه عليه ما يأتي:

أ - النصوص السابقة التي حصرت أهل البيت في عليّ وفاطمة والحسن والحسين^(٣).

(١) الدر المنثور: ٥ / ١٩٨.

(٢) دلائل الصدق: ٢ / ٧٢ وما بعدها.

(٣) وقد طبق النبي ﷺ آية التطهير عليهم وأكدّه بحيث تطمئن إليه القلوب وتألّفه الأسماع. يقول أبو الحمراء «حفظت من رسول الله ﷺ ثمانية أشهر بالمدينة ليس من مزة يخرج إلى صلاة الغداة إلا أتى إلى باب عليّ

ب - إنَّ وحدة السياق كقرينة على المراد من أهل البيت لم تكن تامة هنا، وذلك لأنَّ شرط التمسك بها كقرينة على المراد وأن تكون آية التطهير قد نزلت مع الآيات السابقة اللاحقة لها، وهذا غير محرز، لاحتمال التعدد في الكلام، وعلى هذا لا مجال للتمسك بها.

ج - إنَّ تذكير الضمير في الآية مع كون الضمائر التي سبقتها والتي لحقتها مؤنثة يكون قرينة على أنها نزلت منفردة، وأدرجت في هذه الآيات، وقد كان مألوفاً أن تنزل آية، ويأمر النبي ﷺ بوضعها في آيات سبقت في نزولها هذه الآية.

د - إذا تمت قرينة وحدة السياق، فمع الروايات السابقة التي حصرت أهل البيت في (عليّ وفاطمة والحسن والحسين) وتطبيقها عملياً والتأكيد على التطبيق يكون الأخذ بقرينة وحدة السياق من الإجتهداد في مقابلة النص وهو لا يجوز باتفاق العلماء.

هـ - إنَّ عمل النبي ﷺ وإتخاذه الاحتياطات بإدخالهم تحت الكساء، أو كما في رواية ابن عباس حيث قال: «شهدنا رسول الله تسعة أشهر يأتي كل يوم باب عليّ بن أبي طالب عليه السلام عند وقت كل صلاة فيقول: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أهل البيت، وإنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً» إنما كان لأجل أن يقطع الطريق أمام كل متقول مدعي خلاف ما ذكرته من الروايات في تفسيرها، وقد حصل هذا الفرض لمن إتضح له أنَّ للآية شأنًا يتجاوز النواحي العاطفية (التي يتنزّه عنها مقام النبوة) ويرتبط بصميم

→ فوضع يده على جني الباب ثم قال: الصلاة الصلاة ﷺ وإنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً. الدر المنثور: ٥ / ١٩٩.

التشريع، وهو إثبات العصمة لهم، ليرجع إليهم الناس بعد النبي ﷺ في أخذ الأحكام والتعلم منهم والتأسي بهم، خصوصاً إذا التفتنا أن القرآن وهو كتاب الله الذي يحتاج إلى من يفسره ويوضحه للأمة، وقد كانت السنة غير مكتوبة - حين توفي النبي ﷺ - بكاملها، فكيف يفسر القرآن ويوضح من دون مرجع للأمة؟!

آية أولي الأمر

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرُّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ، فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرُّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾^(١)

الشبهة الواردة في تحديد أولي الأمر

واستدل بعض الشيعة والسنة معاً بهذه الآية على عصمة ولي الأمر ولكن اختلفوا في مصداق ولي الأمر فيما بينهم، فقد ذهب الرازي إلى دلالتها على العصمة إذ قال: «إن الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم في هذه الآية، ومن أمر الله بطاعته على سبيل الجزم والقطع لابد وأن يكون معصوماً عن الخطأ إذ لو لم يكن معصوماً عن الخطأ كان بتقدير إقدامه على الخطأ يكون قد أمر بمتابعته، فيكون ذلك أمراً بفعل ذلك الخطأ، والخطأ لكونه خطأ منهي عنه، فهذا يفضي إلى اجتماع الأمر والنهي في الفعل الواحد بالاعتبار الواحد وأنه محال. فثبت أن الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم، وثبت أن كل من أمر الله بطاعته على سبيل الجزم وجب أن يكون معصوماً عن الخطأ،

فثبت قطعاً إنَّ أولي الأمر المذكور في هذه الآية لابد وأن يكون معصوماً^(١). ثم استدلَّ على مصداق ذلك المعصوم الذي استفاده من الآية الكريمة واستنتج أنه هو مجموع الأمة فقال: «إنَّ الله تعالى أوجب طاعة أولي الأمر في هذه الآية قطعاً، وإيجاب طاعتهم مشروط قطعاً بكوننا عارفين بهم، قادرين على الوصول إليهم والاستفادة منهم، ونحن نعلم بالضرورة أننا في زماننا عاجزون عن معرفة الإمام المعصوم، عاجزون عن الوصول إليهم، عاجزون عن استفادة الدين والعلم منهم، وإذا كان الأمر كذلك، علمنا أنَّ المعصوم الذي أمر الله المؤمنين بطاعته ليس بعضاً من أبعاض الأمة ولا طائفة من طوائفهم ولما بطل هذا وجب أن يكون ذلك المعصوم الذي هو المراد بقوله: «وأولي الأمر منكم» أهل الحل والعقد من الأمة وذلك يوجب القطع بأنَّ إجماع الأمة حجة»^(٢).

ومما أورد عليه السيد محمد تقي الحكيم في كتابه «الأصول العامة للفقهاء المقارن»^(٣):

١- إنه خلط بين ما كان من سنخ مقدمة الوجوب وما كان من سنخ مقدمة الواجب، فلزوم معرفة المتعلق إنما هو من النوع الثاني، وهو ما يتوقف عليه إمتثال التكليف، ولذا عبَّروا عنه بالوجوب المقدمي، أمَّا مقدمات أصل التكليف وشروطه فلا تكون واجبة على المكلف، لأنَّ التكليف قبل حصولها غير موجود، حتى يتولد منه وجوب لمقدماته، وأمَّا بعد وجود التكليف، فإنها موجودة ولا معنى لوجوبها، لأنَّه تحصيل للحاصل.

(١) التفسير الكبير للرازي: ١٠ / ١٤٤.

(٢) التفسير الكبير: ١٠ / ١٤٤.

(٣) الأصول العامة للفقهاء المقارن ١٦٦ / ١٦٢ بتصرف.

إذن وجوب معرفة متعلق التكليف لا يمكن أخذه شرطاً في التكليف، لأنه متأخر عن التكليف ويستحيل أخذ المتأخر في المتقدم للزوم الدور أو الخلف. ٢- وكيف خفي هذا على الرازي، وهو يرد على مقالته بأن المراد من الآية هو إجماع أهل الحل والعقد، فإنَّ إجماع أهل الحل والعقد هو أيضاً بحاجة إلى معرفة، بل معرفته أشق من معرفة شخص واحد أو أشخاص، إذ هي عبارة عن معرفة جميع المجتهدين، أو أكثرهم على أقل تقدير، وهذا من الصعوبة بمكان. فحينئذٍ يلزم تقييد وجوب الإطاعة بمعرفتهم، فإذا تعذر علينا معرفتهم علمنا أنَّ المعصوم غيرهم، وإذا أوجب علينا طاعتهم قبل معرفتهم فهو تكليف ما لا يطاق.

ومما قاله الرازي في ردِّ ما ذهب إليه الإمامية من أنَّ المراد من أولي الأمر هم الأئمة عليهم السلام، هو أن الله تعالى: «أمر بطاعة الله وطاعة الرسول وطاعة أولي الأمر في لفظه واحدة، وأولو الأمر جمع، وعندهم (أي الإمامية الذي يُعبَّر عنهم بالروافض) لا يكون في الزمان إلا إمام واحد، وحمل الجمع على الفرد خلاف الظاهر ثم قال: إنَّ الله تعالى ذكر ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول﴾ ولو كان المراد بأولي الأمر الإمام المعصوم لوجب أن يقال: فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الإمام فثبت أنَّ الحق تفسير الآية بما ذكرناه»^(١).
نقول:

١- إنَّ استفادة الجمع من كلمة (أولي الأمر) مبنية على إرادة العموم المجموعي من الكلمة، وهذا هو خلاف الظاهر من الكلام، حيث إنَّ الظاهر هو العموم الاستغراقي المنحل في أي واقعة إلى أحكام متعددة بتعدد أفرادها، وهذه

هي طريقة الشارع في عموماته التي يلقيها إلى المكلفين، مثل قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^(٢) أو ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(٣).

فإنَّ هذه العمومات تنحل إلى كل فرد من أفراد هذه الأمة، أمّا العموم المجموعي فهو نادر في طريقة الشارع، فلو حملنا العموم الوارد في الآية على العموم المجموعي، فهو حمل على الفرد النادر من دون قرينة على ذلك ملزمة، بل الفهم العرفي يُعيّن العموم الاستغراقي، كما إذا قال لنا شخص: «نقبل شهادة العدول في المحاكم الحكومية» فإنَّ معناه عرفاً أنَّ شهادة كل عدلٍ مقبولة عند المحاكم لا شهادة العدول مجتمعين، نعم إنَّ كلمة أولي الأمر يفهم منها أنَّ أولي الأمر أكثر من واحد، ولكن لا يلزم أن يكونوا مجتمعين في زمان واحد.

٢ - إنَّ صدر الآية ساوت بينهم وبين الله والرسول في لزوم الطاعة، وقد وردت الآية الثانية فساوت بين الرّد إلى الرسول وأولي الأمر فقالت: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾^(٤).

أقول:

الاشكال الذي يرد على الاستدلال بالآية هو عدم تحديد الآية لأولي الأمر، وقد ذكر علماء الأصول أنَّ دليل الحكم لا يضمن صدق موضوع نفسه، أو أنَّ القضية لا تثبت موضوعها، فإذا ثبت من غير طريق الآية أنَّه من يثبت له منصب القضاء والإفتاء والولاية العامة هو وليُّ الأمر، فتكون الآية بصدد تشريع إطاعة الأمة لولي الأمر الذي تكون له هذه المناصب الثلاثة، فتكون

(١) آل عمران: ٩٧.

(٢) المائدة: ١.

(٣) البقرة: ٤٣.

(٤) النساء: ٨٣.

دالة على رجوع الأمة للفقهاء الذي يحوز هذه المناصب. وهناك من العلماء من يحمل أولي الأمر على خصوص المعصومين (الأئمة الاثنا عشر) وجعل الإطاعة مطلقة، وهذا ما ذهب إليه العلامة الطباطبائي^(١) في الميزان فجعل عدم تقييد الإطاعة بصورة ما إذا لم يأمروا بمعصية، أو لم يعلم بخطئهم، دالاً على أن المراد من أولي الأمر المعصومين عليهم السلام.

ولكن هذا الحمل قيد «أولي الأمر» الذي جاء في الآية مطلقاً، ونحن نعلم أن في عصر الغيبة يكون الاحتياج إلى أولي الأمر - كما كان في زمن وجود المعصوم عليه السلام - غير الإمام، ولو لأجل الأمور الحسبية التي يمكن ممارستها، حتى مع عدم السلطة الكاملة وبسط اليد، ولو لم نجعل أولي الأمر في عصر الغيبة من قبل الإسلام، لكان هذا نقصاً في الجانب التشريعي في الإسلام، وبهذا عرفنا أن تخصيص أولي الأمر بالمعصوم عليه السلام خلاف الإطلاق الوارد في الآية المباركة.

نعم إن إطاعة أولي الأمر لا تشمل إطاعته في المعصية، وفرض علمنا بخطئه إذا كان إطاعته فيها مفسدة أكثر من مفسدة المخالفة، وهذا لا يحتاج إلى مخصص خارجي للآية وذلك: لأن من كانت له شريعة ونظام إذا أمرنا باتباع العقد أو الشرط أو اليمين أو النذر أو إطاعة لأمر شخص كإطاعة أوامر الأب وما شابه ذلك فإن العرف يفهم من تلك الأوامر أنها في إطار أحكام الشريعة، ولا يجب فيما إذا خولفت أوامر الشريعة في العقد، أو النذر، أو طاعة شخص، أو الشرط، وكذلك إذا نهانا عن التأفف للوالدين، فإنه يفهم منه أن النهي عن التأفف في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، أما إذا خالف الأب أو الأم القواعد

(١) الميزان: ٣٨٧/٤ وما بعدها.

الشرعية فيزول النهي عن التأفف وربما يأتي حكم آخر أشد منه بل تجوز ضربهم.

وعلى هذا الفهم العرفي لا تشمل إطاعتنا لولي الأمر فرض معصيته، أو علمنا بخطئه كما تقدّم.

وعلى هذا لا تكون هذه الآية مخصصة بالمعصومين، وحينئذٍ ماذا نقول في الروايات التي وردت في تفسير هذه الآية بالأئمة المعصومين عليهم السلام، كما ورد في الكافي عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن الحسين بن أبي العلاء قال: ذكرت لأبي عبدالله (الإمام الصادق) قولنا في الأوصياء أن طاعتهم مفترضة؟

قال: فقال: نعم، هم الذين قال الله تعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾ وهم الذين قال الله عز وجل: ﴿اتموا ليلكم الله ورسوله والذين آمنوا....﴾^(١) وسند هذه الرواية تام.

قلت: لولا أن يكون القول بتخصيص الآية بالأئمة عليهم السلام موجباً لعدم وجود ولي الأمر في عصر الغيبة، وهو يوجب نقصاً في شريعة الإسلام لأمكن القول بالتخصيص، ولكن ماذا نعمل والتخصيص يوجب هذا المحذور الكبير في شريعة سيد المرسلين؟ وما هو المانع من الإلتزام بأن المراد من ولي الأمر هو من ثبت له منصب القضاء والإفتاء والولاية العامة، ويكون تفسير الروايات للآية بالأئمة عليهم السلام من باب أهم المصاديق لأولي الأمر، كما هو الأمر في الروايات الكثيرة المفسرة «للصادقين» و«لأهل الذكر» و«الذين يعلمون» بالأئمة عليهم السلام، في قبال من جعل مصداقها خلفاء الجور والظلمة والمنحرفين.

(١) أصول الكافي: ١ / باب فرض طاعة الأئمة ح ٧.

ثانياً: السنّة النبويّة

وقد استدل العلماء على عصمة الأئمة عليهم السلام من السنّة بأدلة كثيرة وأهمها هو «حديث الثقلين»^(١)، الذي هو متواتر في مختلف طبقاته، ويبدو أن الرسول صلى الله عليه وآله قد ذكره في أكثر من واقعة، ولهذا جاءت بعض الروايات فيها زيادة ونقيصة تقتضيها طبيعة تعدد الواقعة التي صدر فيها الحديث، وهذا الحديث هو موضع اعتماد الباحثين، إذ كان من رواته كل من صحيح مسلم وسنن الدارمي، وخصائص النسائي، وسنن أبي داود، وابن ماجه، ومسنّد أحمد، ومستدرك الحاكم، وذخائر الطبري، وحلية الأولياء، وكنز العمال وغيرهم، وقد عنيت بروايته كتب المفسرين والتاريخ واللغة والسير والتراجم.

والظاهر أنّ سرّ شهرته كما يقول ابن حجر: «ومرّ له طرق مبسّطة... وفي بعض تلك الطرق أنّه قال ذلك بحجة الوداع بعرفّة، وفي أخرى أنّه قال بالمدينة في مرضه، وقد امتلأت الحجرة بأصحابه، وفي أخرى أنّه قال ذلك بغدير خم، وفي أخرى أنّه قال ذلك لما قام خطيباً بعد إنصرافه من الطائف». وقال: «ولا تنافي، إذ لا مانع من أنّه كرر عليهم ذلك في تلك المواطن وغيرها إهتماماً بشأن الكتاب العزيز والعترّة الطاهرة»^(٢).

حديث الثقلين

قال رسول الله صلى الله عليه وآله - كما في رواية زيد بن أرقم: - «إني تركتُ فيكم ما إن

(١) ومن حسنات دار التّريب بين المذاهب الإسلاميّة في مصر، أنّها أصدرت رسالة إضافية ألّفها بعض أعضائها في هذا الحديث أسمتها «حديث الثقلين»، وقد استوفى فيها مؤلفها ما وقف عليه من أسانيد الحديث في الكتب المعتمدة لدى أهل السنّة.

(٢) الصواعق المحرقة: ١٤٨.

تمسكتم به لن تضلوا بعدي: كتاب الله جبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»^(١).

دلالة الحديث

ويستفيد الباحث من هذا الحديث عدّة أمور أهمّها أمران: أولهما: عصمة أهل البيت عليهم السلام، لأنّ الحديث قرنههم بكتاب الله، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وقد صرح الحديث بعدم افتراقهم عن الكتاب، حتى يردا على رسول الله الحوض في يوم القيامة. وفي هذا الحديث دلالة على أنّ الأئمة من أهل البيت عليهم السلام باقون إلى يوم القيامة، كما هي عقيدة الإمامية في بقاء الإمام الثاني عشر حياً، وهو غائب عن الأنظار لحكمة لا نعرفها.

وقد اعتبر الحديث التمسك بهم عاصماً من الضلالة دائماً وأبداً، وأنّ من خالفهم وقع في الضلالة لا محالة، كما أنّ مخالفتهم للكتاب وتجويز صدور الذنب منهم، عبارة عن تجويز الكذب على الرسول صلى الله عليه وآله، الذي أخبر عن الله بعدم افتراقهما، وهو منافٍ لافتراض العصمة في التبليغ الذي أجمعت عليه كلمة المسلمين على الإطلاق.

ثانيهما: الحديث المتقدم يلزم التمسك بالقرآن وبأهل البيت منعاً من الضلالة، وبما أنّ التمسك بالقرآن معناه الأخذ بتعاليمه وتطبيقه في الحياة اليومية، فكذلك التمسك بأهل البيت يعني اتخاذهم قدوة في القول والعمل، وهو معنى حجية قولهم كحجية القرآن الكريم، فهما معاً يشتمل بهما الإسلام بكامله.

(١) المراجعات: للسيد شرف الدين: ص ٢٠، وقد ذكرت الحديث أمتهات المصادر السنية.

مناقشة الحديث

وأهم مناقشة تورّد على الحديث ما ذكره الأستاذ أبو زهرة في قوله: «لكنّا نقول: «إنّ كتب السنّة التي ذكرته بلفظ سنّتي أو ثقت من الكتب التي روتها بلفظ عترتي»^(١).

نقول: ١- إنّ هذا القول يُدّلس على الأُمَّة الأمر، حيث إنّ المتكلم يعتبر عند أهل السنّة من الموثوقين العارفين - وهو يتكلم بهذا الكلام - فيؤخذ منه على نحو المفروغية من صحته، وليته ذكر لنا الكتب التي تذكره وهي أو ثقت من الكتب التي تذكر الحديث بلفظ «عترتي!»

ولا أدري هل عندهم كتاب أو ثقت من الصحاح والسنن والمسانيد ومستدركاتهما التي تقدم ذكرها للحديث؟!

٢- لم توجد رواية «وسنّتي» في المصادر الحديثية القديمة، إلّا في موطأ مالك، وقد ذكرها مرفوعة ولم يذكر الكتاب روايتها، ممّا يدل على عدم اطمئنانه بها، ولسانها كما في راوي الموطأ فقال: «وحدثني عن مالك أنّه بلغه أن رسول الله ﷺ قال: تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنّة نبيه»^(٢).

وقد ذكرها ابن حجر مرسله في صواعقه، وكذا الطبراني فيما حكى عنه^(٣). وبهذا تكون الرواية في أحسن حالاتها مرفوعة أو مرسله.

٣- ولو قدر لها أن تكون صحيحة، فهي من أخبار الآحاد، فكيف تقدم على الخبر المتواتر الذي روى الحديث بلفظ «عترتي»؟!

(١) الإمام الصادق: محمد أبو زهرة ص ١٩٩ مطبعة مخيمر بمصر.

(٢) الموطأ: ٢ / ٢٠٨ طبعة مصطفى البابي الحلبي.

(٣) دار التقريب: حديث الثقلين: ١٨.

٤ - لا توجد معارضة بين الروایتين إلا بناءً على مفهوم العدد، وهو ليس بحجة.

٥ - وعلى فرض وجود المعارضة فإنه يمكن الجمع بينهما، وقد جمع ابن حجر في صواعقه فقال: «وفي رواية كتاب الله وسنتي، وهي المراد من الأحاديث المقتصرة على الكتاب لأن السنة مبينة له، فأغنى ذكره عن ذكرها، والحاصل أن الحث وقع على التمسك بالكتاب والسنة وبالعلماء من أهل البيت، ويستفاد من مجموع ذلك بقاء الأمور الثلاثة إلى قيام الساعة»^(١).

وهذا الجمع من ابن حجر بناءً على التعارض يكون خلاف الظاهر، حيث أخذ بالجمع «بالواو» بدلاً من الجمع «بأو»، بينما الجمع على افتراض التعارض يكون «بأو» وهو أولى من الجمع «بالواو».

ولكن يمكننا القول بعدم المعارضة أصلاً بتقريب أن أهل البيت لا يأتون إلا بالسنة النبوية، التي أدركوها ووعوها وعندهم القدرة الكافية والاختيار، الذي لا يغلبه شيء على عدم تغييرها وتحويرها لصالح دنياهم وضرر آخرتهم، كما حدث ذلك من بعض الصحابة بعد رحلة الرسول ﷺ وقد ذكرت الروايات المتواترة معنى أن أهل البيت، أو الأئمة عليهم السلام، أو علياً الذي هو أولهم لا يأتي بشيء إلا من قبل الرسول ﷺ فهو باب مدينة علم الرسول كما ورد في الحديث، وقد ذكرنا فيما سبق أن ما يقوله الأئمة هو عن أبيهم عن جدّهم عن رسول الله ﷺ عن جبرئيل عن الله، وليس قولهم من الرأي في شيء، وقد ورد في كنز العمال من جواب النبي ﷺ لعليّ عندما سأله: «ما أرت منك يا

(١) الصواعق المحرقة: ١٤٨.

رسول الله؟

قال ﷺ: ما ورت الأنبياء من قبل: كتاب الله وستة نبيهم»^(١).

وعلى هذا يكون ذكر أحدهما مغنياً عن الآخر، فيصح أن يقال بإمكان كونهما صحيحتين من دون تعارض في البين.

٦- كيف يمكن أن تكون سنة النبي ﷺ هي المرجع من دون رجوع إلى أهل البيت، مع ما ذكر من أن السنة لم تجمع في زمانه ﷺ ولا بعد ذلك، بل نهي عن جمعها والتحدث بها؟! فإن الرسول ﷺ كان بالمدينة وكان يبلغ الحكم لأصحابه، وفي أحكامه العام والخاص والمطلق والمقتيد، والناسخ والمنسوخ ومن سنته أفعاله وتقريراته وهي لن تكون أمام كل الصحابة، وهذه المشكلة قد يسيطر عليها بالرجوع إلى نفس النبي ﷺ لأخذ الحكم منه عند الشك، أو التردد، وأما بعد رحلة الرسول ﷺ وتكثرت الفتوح وإنتشار الإسلام وإنتشار الكذب على رسول الله ﷺ حتى قال في حياته «من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار». والكذب عليه ﷺ بعد رحلته توسع وإنتشر كما هو واضح لمن راجع كتب الحديث، وقد تفرقت الصحابة في بقاع الأرض وفيهم الولاة والحكام والقواد والجنود في الثغور، فكيف يتوصل المسلم إلى حكم الله من طريق السنة النبوية؟! وهل هذه المشكلة لم تعالج من قبل النبي ﷺ، ولم يضع لها الحلول وهو المسؤول عن وضع الضمانات لبقاء شريعة السماء؟!!!

الجواب: إن الرسول ﷺ لا يمكنه أن يُرجع إلى سنته، من دون أن تكون مدونة كالقرآن، الذي أرجع إليه وهو مدون، إذن لا بُدَّ له من إرجاع الناس إلى مرجع يكون مسؤولاً عن تبليغ سنته إلى الأمة، وهو ما أشار إليه حديث الثقلين

(١) السقيفة: للحجة المظفر: ٤٩ عن كنز العمال: ٤١ / ٥.

من الرجوع إلى العترة - وأولهم علي عليه السلام - وهذا هو سر تأكيد النبي صلى الله عليه وآله على الاقتداء بهم وجعلهم سفن النجاة، أو سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق.

من هم أهل البيت؟*

بقي علينا أن نبيّن أهل البيت الذين قرنهم الله مع القرآن وجعل قولهم حجة وأوجب طاعتهم وأذهب عنهم الرجس.

ويكفي أن يعين النبي صلى الله عليه وآله الأول منهم ليقوم بوظائفه - كعِدْلٍ للقرآن - ، ثم يعين هو الآخر الذي يكون من بعده بعد أن عرفنا أنه معصوم من الخطأ والزلل كما تقدّم ذلك. وقد عيّن النبي صلى الله عليه وآله الإمام علياً وسماه بالخصوص من بين أهل بيته، كما في خطبته يوم غدیر خم المتقدمة. وقال: «عليّ مع القرآن، والقرآن مع عليّ لا يفترقان حتى بردا عليّ الحوض، فاسألهما ما خلفت فيهما»^(١).

وقال: «عليّ مع الحقّ والحقّ مع عليّ يدور معه حيث دار»^(٢) وقال صلى الله عليه وآله لعمار: «يا عمار إن رأيت عليّاً قد سلك وادياً، وسلك الناس وادياً غيره فاسلك مع عليّ ودع الناس، إنّه لن يدلك على ردى، ولن يخرجك من هدى»^(٣). وأمثال هذه الروايات التي عنيت الإمام عليّ عليه السلام كمثال بارز لأهل البيت عليهم السلام.

وقد تقدّم ذكرنا لحديث الكساء الذي عيّن الرسول صلى الله عليه وآله (عليّاً والحسن والحسين وفاطمة) على أنّهم من أهل البيت عليهم السلام.

* وقد تقدم بيان المراد من أهل البيت عليهم السلام عند الحديث عن آية التطهير في بداية الملحق الرابع فراجع.

(١) الصواعق المحرقة: لابن حجر: ٢٤.

(٢) دلائل الصدق: ٢ / ٣٠٣ وفيه عشرات الروايات أمثالها مع ذكر مصادرها من كتب أهل السنة، فراجع.

(٣) المصدر السابق نفسه والصفحة.

وإذا تعين الأول من أهل البيت، فيكفي في تعيينه لمن بعده في الإمامة لأنه معصوم من الخطأ والزلل بنص الأدلة المتقدمة، وهكذا حدث بالنسبة لأئمة الشيعة الإمامية الاثنا عشر. وقد ذكرت مصادر السنة أيضاً عدد الأئمة الاثنا عشر كما تقدم ذكرها، وقد حار علماءهم في توجيهها على غير فكرة الإمامية الاثنا عشرية، فلم يفلحوا، إذ كيف يكون الأئمة اثنا عشر، كلهم من قریش يبقون مادامت الدنيا باقية، وبعد ذلك تكون الساعة، مع ما حصل عندهم من الأئمة والخلفاء الذين قبلوهم ما تجاوز هذا العدد بأضعاف مضاعفة ولم ينته عمر الدنيا؟!!!

ففي صحيح مسلم بسنده عن النبي ﷺ: «لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة، أو يكون عليكم إنا عشر خليفة كلهم من قریش»^(١).

وهذه الروايات ذكّرت في صحيح البخاري قبل أن يكتمل عدد الأئمة ﷺ، أي قبل أن يستشهد الإمام الحسن العسكري، كما تقدم ذلك حيث أن وفاة البخاري كانت سنة ٢٥٨ هـ بينما كانت وفاة الإمام الحسن العسكري ٢٦٠ هـ فلا مجال لوضع هذه الروايات من قبل الشيعة، على أن جميع رواة هذه الروايات من أهل السنة الموثوقين لديهم.

ثم إننا قد نكون منصفين إذا تركنا كتب الشيعة التي تذكر أئمة أهل البيت بالاسم من قبل النبي ﷺ ولكن في منابع المودة الذي ألفه الشيخ القندوزي الحنفي ما يذكر أسماء الأئمة الاثنا عشر من قبل النبي نفسه، وإذا تجاوزنا هذا أو تجاوزنا الواقع الذي يشهد صحة إدعاء الإمامية، فلنا طريق آخر لتعيين أهل البيت وهو من لم يفترق عن القرآن ولم يصدر منه ذنب، ولنترك هذا المقياس

(١) صحيح مسلم: ج ٦ ص ٤.

بيد أبناء العامة أنفسهم ليفحصوا من الذي افترق عن القرآن، أهم الخلفاء أم أهل البيت الذين تدعيهم الشيعة الإمامية؟
والجدير بالذكر أن الإمامة قد أقرها هؤلاء الأئمة لأنفسهم في زمن الخلافة والأعلمية في جميع الشؤون، وآمن شيعتهم بعصمتهم. وأمّاك تراجم هؤلاء الصفوة المخلصة فاقرأها واقرأ تراجم غيرهم لترى أيها أكثر انسجاماً مع القرآن الكريم؟ فهل تقدم - في الفضل - الخلفاء الثلاثة على علي عليه السلام، مع ورود حديث الثقلين في علي عليه السلام، وقول النبي صلى الله عليه وآله «علي مع الحق والحق مع علي» وتلغي دلالة الآيات وصريح الروايات المنقولة في كتب الطرفين كما تقول به الشيعة؟!!

وهل تقدّم معاوية على الإمام الحسن عليه السلام الذي أعطى عهداً للإمام الحسن وخالفه وخرج على إمام زمانه علي بن أبي طالب، ودس السم إلى الحسن على يد زوجته جعدة بنت الأشعث، ونلغي كون الإمام الحسن من المنصوص عليهم في آية التطهير؟!!

أو تقدّم يزيد شارب الخمر وقاتل الذرية الطاهرة على سيد شباب أهل الجنة في تولية أمور المسلمين وتلغي دور الحسين ومنزلته من رسول الله صلى الله عليه وآله؟!
أو تقدّم من جاء من بعد يزيد من بني أمية ومن خلّفهم على سدة الحكم من بني العباس مع ما عرف من تاريخهما وتعتبره كافياً لإبطال دور العترة الطاهرة الذين أمرنا بالتمسك بهم في نص حديث الثقلين؟!!

لماذا سكنت الأمة عن الاستيضاح في معرفة أهل البيت عليهم السلام؟

إنّ الأمة في زمان النبي، قد سمعت منه صلى الله عليه وآله في أماكن مختلفة، عصمتها عن

الضلالة بالرجوع إلى أهل البيت عليهم السلام، وقد جعلهم النبي صلى الله عليه وآله عدلاً للقرآن، وعلى هذا فلماذا لم يصدر من أحد السؤال عن تحديدهم بالصراحة؟ والجواب على ذلك: هو وضوح المقصود مع مشاهدة الصحابة للنبي، وهو يقف في كل يوم على باب علي وفاطمة وهو يقرأ ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً﴾ لمدة تسعة أشهر كما تقدم.

وقد ذكرنا الأحاديث المتقدمة في حديث الكساء ومنع زوجة النبي صلى الله عليه وآله الدخول معهم وإنها على خير، وقد نزلت آية المباهلة والجميع ينظر إلى النبي صلى الله عليه وآله قد خرج وليس معه غير علي وفاطمة والحسن والحسين وهو يقول «اللهم هؤلاء أهلي». يقول مسلم في صحيحه لما نزلت آية ﴿فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم﴾ دعا رسول الله علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال: «اللهم هؤلاء أهلي»^(١). وإذا أردت التأكد من ذلك فاستذكر ما تقدم من كلام عكرمة الذي يقول في شأن آية التطهير «ليس بالذي تذهبون إليه إنما هو نساء النبي» فإنه يدل على وضوح الأمر في المراد من أهل البيت. وإلى هنا ننهي الكلام عن السنة النبوية في دلالتها على عصمة أهل البيت عليهم السلام ووجوب اتباعهم، وما تركناه أكثر بكثير مما ذكرناه.

ثالثاً: الأدلة العقلية

إن الدليل الذي ذكر على عصمة الرسول صلى الله عليه وآله والأنبياء السابقين، يأتي بنفسه في عصمة الأئمة عليهم السلام، حيث ذكرنا فيما تقدم أن الإمامة هي امتداد للنبوة، فيما يتصل بالوظائف العامة عدا ما يتصل بالوحي فإنه من مختصات النبوة،

(١) صحيح مسلم: ج ٧ / ١٢١ وقد رواها غير مسلم كالترمذي والحاكم والبيهقي وغيرهم.

وجانب الوحي لا يستدعي العصمة بالذات إلا من جانب الصدق في التبليغ، وبما أن الإمام عليه السلام مبلغ عن الرسول عن الله سبحانه وتعالى وجب عصمته من ناحية الصدق في التبليغ عقلاً.

وقد ذكر صاحب كتاب دلائل الصدق بعض الأدلة العقلية على عصمة الأئمة، ووجوب اتباعهم ننقلها كما هي:

١ - «إن الإمام حافظ للشرع كالنبي صلى الله عليه وآله لأن حفظه من أظهر فوائد إمامته فتجب عصمته لذلك، لأن المراد حفظه علماً وعملاً، وبالضرورة لا يقدر على حفظه بتمامه إلا معصوم، إذ لا أقل من خطأ غيره، ولو اكتفينا بحفظ بعضه لكان البعض الآخر ملغى بنظر الشارع وهو خلاف الضرورة، فإن النبي صلى الله عليه وآله قد جاء لتعليم الأحكام كلها وعمل الناس بها على مرور الأيام».

٢ - «إن الحاجة إلى الإمام في تلك الفوائد «مثل إقامة الحدود وحفظ الفرائض» يوجب عصمته وإلا إفتقر إلى إمام آخر وتسلسل».

٣ - «إن الإمام لو عصى لوجب الإنكار عليه والإيذاء له من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو مفوت للغرض من نصبه، ومضاد لوجوب طاعته وتعظيمه على الإطلاق المستفاد من قوله تعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾.

٤ - «لو صدرت المعصية منه لسقط محله من القلوب، فلا تنقاد لطاعته، فتنتفي فائدة النصب».

٥ - «إنه لو عصى لكان أدون حالاً من أقل آحاد الأمة، لأن أصغر الصغائر من أعلى الأمة وأولاها بمعرفة مناقب الطاعات ومثالب المعاصي أقبح وأعظم

من أكبر الكبائر من أدنى الأمة»^(١).

ثم إذا ثبت من هذا البحث أنّ أهل البيت معصومون من الخطأ والزلل، وكانوا أمناء الشريعة وحفظتها، صحّ لنا تعميم السنّة لهم، وبهذا يكون التمسك بالقرآن الكريم والسنّة - التي جاءت من طريق أهل البيت المعصومين الذين لا يخطأون ولا يزّلون - هما المانعان من الضلالة، كما نطق بذلك حديث الثقلين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين
وما توفيقى إلا بالله إنّه لا يضيع أجر العاملين

(١) دلائل الصدق: ٢ / ١٠ وما بعدها.

مصادر الكتاب

-أ-

- ١- اللآلي المصنوعة: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى (٩١١هـ)
- ٢- أبو الشهداء: عباس محمود العقاد (معاصر).
- ٣- أحسن التفاسير: محمد بن أحمد الشاري ط بريد ١٩٠٩م.
- ٤- الأحكام السلطانية: أبو يعلى محمد بن الحسن الحنبلي المتوفى (٤٥٨هـ).
- ٥- الإحكام في أصول الأحكام: الآمدي المتوفى (٦٣١هـ) مطبعة محمد علي صبيح وأولاده مصر.
- ٦- الإحكام في أصول الأحكام: ابن حزم الأندلسي المتوفى (٤٥٦هـ).
- ٧- أحكام القرآن: بكر بن أحمد المعروف بالجصاص المتوفى (٣٧٠هـ).
- ٨- أحكام القرآن: علي بن أحمد بن سعيد بن الحزم المتوفى (٤٥٦هـ).
- ٩- إحياء علوم الدين: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى (٥٠٥هـ).
- ١٠- أخبار مكة: أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد الأزرق المتوفى (٢٠٤هـ).
- ١١- اختصار علوم الحديث: إسماعيل بن كثير الدمشقي المتوفى (٧٧٤هـ).
- ١٢- الإرشاد: المفيد المتوفى (٤١٣هـ).
- ١٣- أساس الحكومة الإسلامية: السيد كاسم الحائري ط الاولى - بيروت (١٩٧٩م).
- ١٤- أسباب النزول: علي بن أحمد الواحدي النيسابوري المتوفى (٤٦٨هـ).
- ١٥- الاستبصار: أبو جعفر الطوسي المتوفى (٤٦٠هـ).

- ١٦- الاستيعاب: يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي المتوفى (٤٦٣هـ).
- ١٧- أسد الغابة: علي بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري المتوفى (٦٣٠هـ).
- ١٨- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة: الملا عليّ القاري المتوفى (١٠١٤هـ).
- ١٩- أسنى المطالب: محمد بن درويش البيروتي المتوفى (١٢٧٦هـ).
- ٢٠- الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني المتوفى (٨٥٢هـ).
- ٢١- أصول السرخسي: محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي المتوفى (٤٩٠هـ) دار المعرفة بيروت ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- ٢٢- الأصول العامة للفقهاء المقارن: السيد تقي الحكيم (معاصر).
- ٢٣- أصول الكافي: الكليني المتوفى (٣٨١هـ).
- ٢٤- أضواء على السنة المحمدية: الشيخ محمود أبو الرية المتوفى (١٣٧٠هـ).
- ٢٥- الأعلام للزركلي: خير الدين الزركلي المتوفى (١٣٩٦هـ).
- ٢٦- أعيان الشيعة: السيد محسن الأمين المتوفى (١٣٧١هـ).
- ٢٧- أقتصادنا: الشهيد السعيد السيد محمد باقر الصدر استشهد (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
- ٢٨- الأمالي: محمد بن الحسن الطوسي المتوفى (٤٦٠هـ).
- ٢٩- الإمام علي عليه السلام صوت العدالة الإنسانية: جورج جرداق (معاصر).
- ٣٠- الإمام الصادق عليه السلام والمذاهب الأربعة: أسد حيدر ط بيروت (١٩٦٩م) وط النجف (١٣٧٧هـ).
- ٣١- الإمام الصادق عليه السلام: محمد أبو زهرة المتوفى (١٣٩٤هـ-١٩٧٤م).
- ٣٢- الإمامة والسياسة: ابن قتيبة الدينوري المتوفى (٢٧٦هـ).
- ٣٣- الانتقاء: ابن عبد البر القرطبي المتوفى (٤٦٣هـ).

- ب -

- ٣٤ - بحار الأنوار: محمد باقر المجلسي المتوفى (١١١١ هـ) .
 ٣٥ - البداية والنهاية: ابن كثير المتوفى (٧٧٤ هـ) .
 ٣٦ - بصائر الدرجات: محمد بن الحسن بن فروغ الصفار القمي المتوفى (٢٩٠ هـ) .
 ٣٧ - بلاغات النساء: أحمد بن أبي طاهر البغدادي المتوفى (٢٨٠ هـ) .
 ٣٨ - بين الشيعة والسنة: علي سالوس دار الاعتصام القاهرة .

- ت -

- ٣٩ - التاج الجامع للأصول: منصور علي ناصيف (القرن ١٤ الهجري) .
 ٤٠ - تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد مرتضى الحسيني الزبيدي المتوفى (١٢٠٥ هـ) .
 ٤١ - تاريخ ابن كثير: إسماعيل بن كثير الدمشقي المتوفى (٧٧٤ هـ) .
 ٤٢ - تاريخ ابن شحنة: عبدالغني بن أحمد بن شحنة الحنفي المتوفى (٨١٥ هـ) .
 ٤٣ - تاريخ أبي الفداء: أبو الفداء إسماعيل بن علي الأيوبي المتوفى (٧٣٢ هـ) .
 ٤٤ - تاريخ آداب العرب: مصطفى صادق بن عبدالرزاق الرافعي المتوفى (١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م) .
 ٤٥ - تاريخ الإسلام السياسي: الدكتور حسن إبراهيم حسن (معاصر) .
 ٤٦ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: أبو عبدالله محمد بن علي الذهبي المتوفى (٧٤٨ هـ) .
 ٤٧ - تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي المتوفى (٤٦٣ هـ) .
 ٤٨ - تاريخ الخميس: حسين بن محمد بن الحسن الديار بكر المتوفى (٩٦٦ هـ) .
 ٤٩ - تاريخ الخلفاء: جلال الدين السيوطي المتوفى (٩١١ هـ) .

- ٥٠ - تاريخ الدولة الإسلامية والأسر الحاكمة: أحمد السعيد سليمان (معاصر) ط مصر.
- ٥١ - تاريخ الشعوب الإسلامية: كارل بروكلمن المتوفى (١٩٥٦م)، تعريب: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي ط بيروت (١٩٦٥م).
- ٥٢ - تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك): ابن جرير الطبري المتوفى (٣١٠هـ).
- ٥٣ - تاريخ مدينة دمشق: ابن عساكر المتوفى (٥٧١هـ).
- ٥٤ - تاريخ المذاهب الإسلامية: أبوزهرة المتوفى (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م).
- ٥٥ - تاريخ البعقوبي (تاريخ ابن واضح): أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب ابن واضح المتوفى (٢٨٤هـ).
- ٥٦ - تحذير الخواص: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى (٩١١هـ).
- ٥٧ - تذكرة الحفاظ: أبو عبدالله الذهبي المتوفى (٧٤٨هـ).
- ٥٨ - تذكرة الخواص: يوسف بن قزاوغلي السبط ابن الجوزي المتوفى (٦٥٤هـ).
- ٥٩ - تذكرة الموضوعات: أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المتوفى (٥٠٧هـ).
- ٦٠ - ترتيب المدارك: القاضي عياض بن موسى بن عياض المتوفى (٥٤٤هـ)، ط بيروت (١٩٧٦م).
- ٦١ - تفسير الخازن: علاء الدين محمد البغدادي المتوفى (٧٢٥هـ).
- ٦٢ - تفسير العياشي: محمد بن مسعود السلمى السمرقندي المتوفى (٣٢٠هـ).
- ٦٣ - تفسير القرآن: محمد عبده المتوفى (١٣٢٣هـ) ورشيد رضا المتوفى (١٣٥٤هـ).
- ٦٤ - تفسير النيسابوري (غرائب القرآن و رغائب الفرقان): الحسن بن محمد بن الحسين القمي المتوفى (٨٥٠هـ).
- ٦٥ - التفسير الكبير (مفاتيح الغيب): محمد بن عمر الخطيب الرازي المتوفى (٦٠٦هـ).

- ٦٦ - التنبيه والرد: محمد بن أحمد الملطي، ط لايبزك (١٩٣٦م).
 ٦٧ - تنوير الحوالك: جلال الدين السيوطي المتوفى (٩١١هـ).
 ٦٨ - تهذيب الأحكام: أبو جعفر الطوسي المتوفى (٤٦٠هـ).
 ٦٩ - تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني المتوفى (٨٥٢هـ).
 ٧٠ - توفيق التطبيق: علي بن فضل الجيلاني، ط مصر (١٩٥٤م).
 ٧١ - توجيه النظر الى أصول الأثر: ظاهر بن صالح بن أحمد الجزائري الدمشقي المتوفى (١٣٣٨هـ).

-ث-

- ٧٢ - الثقافة الإسلامية: ط دار حافظ للنشر مكة.

-ج-

- ٧٣ - جامع بيان العلم: ابن عبد البر المتوفى (٤٦٣هـ).
 ٧٤ - الجوهر النقي: علاء الدين علي بن ابن التركماني المتوفى (٧٤٥هـ).
 ٧٥ - جامع الأصول: ابن الأثير الجزري المتوفى (٦٣٠هـ).
 ٧٦ - الجامع الصغير: السيوطي المتوفى (٩١١هـ).
 ٧٧ - جواهر الكلام: محمد حسن النجفي الجواهري المتوفى (١٢٦٦هـ).

-ح-

- ٧٨ - حجة الله البالغة: أبو عبدالله أحمد شاه ولي الله بن عبدالرحيم العمري الدهلوي (١١٧٦هـ).
 ٧٩ - الحضارة الإسلامية في القرن الرابع: آدم متز، ط مصر ١٣٧٧هـ.

٨٠ - حاشية كشف الأستار .

٨١ - حديث الثقلين: قوام الدين الوشوي ط دار التقريب القاهرة.

-خ-

٨٢ - خصائص الإمام عليّ: أحمد بن شعيب النسائي المتوفى (٣٠٣هـ).

٨٣ - الخصائص الكبرى: جلال الدين السيوطي المتوفى (٩١١هـ) .

٨٤ - الخصال للصدوق: الشيخ الصدوق المتوفى (٥٣٨١هـ) .

٨٥ - خطط الشام: محمّد بن عبدالرزاق محمّد كرد عليّ المتوفى (١٣٧٢هـ).

٨٦ - خطط المقرئ: أحمد بن عليّ بن عبدالقادر المقرئ المتوفى (٨٤٥هـ).

٨٧ - خلاصة التهذيب: أبو عبدالله الذهبي المتوفى (٧٤٨هـ) .

٨٨ - حسون ومئة صحابي مختلق: السيد مرتضى العسكري (معاصر).

-د-

٨٩ - دائرة المعارف الإسلامية: محمد فريد وجدي المتوفى (١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م).

٩٠ - دائرة المعارف الإسلامية: تعريب خورشيد الشناوي .

٩١ - دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية: عرفان عبدالحميد (معاصر) ط بغداد (١٩٧٧م).

٩٢ - الدراية: زين بن عليّ العاملي الشهيد الثاني استشهد في (٩١١هـ).

٩٣ - الدر المنثور: السيوطي المتوفى (٩١١هـ).

٩٤ - دلائل الصدق: محمّد حسن المظفر المتوفى (١٣٧٥هـ).

٩٥ - دلائل النبوة: أبو نعيم الإصفيهاني المتوفى (٥٣٥هـ) .

٩٦ - دور الأئمة في إحياء الدين: السيد مرتضى العسكري (معاصر).

٩٧ - الدولة العربية الإسلامية: د. عليّ حسين الخربوطلي (معاصر).

- ذ -

- ٩٨ - الذريعة الى تصانيف الشيعة: أقا بزرك طهراني المتوفى (١٣٨٩ هـ).
 ٩٩ - ذخائر العقبى: محبّ الدين أحمد بن عبدالله الطبري المتوفى (٦٩٤ هـ).

- ر -

- ١٠٠ - رجال السنة: محمّد رضا المظفر المتوفى (١٣٨٣ هـ).
 ١٠١ - الرواة الثقات: أبو عبدالله الذهبي المتوفى (٨٧٤٨ هـ).
 ١٠٢ - رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال): الطوسي المتوفى (٤٦٠ هـ).

- س -

- ١٠٣ - السقيفة: محمّد رضا المظفر المتوفى (١٣٨٣ هـ).
 ١٠٤ - سنن أبي داود: سليمان بن أشعث السجستاني المتوفى (٧٤٦ هـ).
 ١٠٥ - سنن الترمذي (الجامع الصحيح): محمد بن عيسى الترمذي المتوفى (٢٩٧ هـ).
 ١٠٦ - سنن الدارمي: عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي المتوفى (٢٥٥ هـ).
 ١٠٧ - السنن الكبرى: أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى (٤٥٨ هـ).
 ١٠٨ - السنن الكبرى: أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣ هـ).
 ١٠٩ - سنن ابن ماجه: محمد بن يزيد القزويني (٢٧٩ هـ).
 ١١٠ - السيرة الحلبية: عليّ بن برهان الدين الحلبي الشافعي المتوفى (١٠٤٤ هـ).
 ١١١ - السيف اليماني: برلسي .

- ش -

- ١١٢ - شذرات الذهب: أبو الفلاح عبدالحى بن أحمد العسكري المعروف بابن العماد المتوفى (١٠٨٩ هـ).

- ١١٣- شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد المتوفى (٦٥٦ هـ) ط. مصطفى البابي مصر (١٣٢٩ هـ).
- ١١٤- شرح صحيح مسلم: محيي الدين النووي المتوفى (٦٧٦ أو ٦٧٧ هـ).
- ١١٥- شرح الزرقاني على الموطأ: محمد بن عبد الباقي الزرقاني المتوفى (١٠٩٩ هـ).
- ١١٦- شرح ألفية: السيوطي المتوفى (٩١١ هـ).
- ١١٧- شرح شروط الأئمة الخمسية: محمد بن موسى بن عثمان الحازمي المتوفى (٥٨٤ هـ - ١١٨٨ م).
- ١١٨- شرح المقاصد: التفتازاني المتوفى (٧٩٣ هـ).
- ١١٩- الشورى بين النظرية والتطبيق.
- ١٢٠- شواهد التنزيل: عبيد الله بن عبد الله الحسكاني المتوفى (٤٧٠ هـ).
- ١٢١- الشيعة في الميزان: محمد يوسف النجرامي .
- ١٢٢- الشيعة في التصور الإسلامي: علي عمر (معاصر) .
- ١٢٣- الشيعة والتصحيح: موسى الموسوي (معاصر)، ط. لوس انجلس (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م).
- ١٢٤- الشيعة معتقداً ومذهباً: صابر طعيمة (معاصر) ط ١ (١٤٠٨ - ١٩٨٨ م).
- ١٢٥- الشيعة والدولة القومية: حسن العلوي، دار الثقافة بيروت.
- ١٢٦- الشيعة عبر التاريخ.

- ص -

- ١٢٧- صحيح البخاري: إسماعيل بن محمد البخاري المتوفى (٢٥٦ هـ).
- ١٢٨- صحيح مسلم: مسلم بن شبيب القشيري المتوفى (٢٦١ هـ).
- ١٢٩- صحيح الكافي: محمد باقر البهبودي (معاصر) ط. (١٤٠١ هـ).

- ١٣٠- الصحيفة السجادية: الإمام زين العابدين عليه السلام استشهد في (٩٤ هـ).
 ١٣١- الصديق بين الشيعة والسنة: الدكتور أحمد كمال شعبان (معاصر).
 ١٣٢- صفات الشيعة: الصدوق المتوفى (٣٨١ هـ).
 ١٣٣- الصواعق المحرقة: ابن حجر الهيتمي (٩٧٤ هـ).

- ض -

- ١٣٤- ضحى الإسلام: أحمد أمين المصري المتوفى (١٣٧٣ هـ).

- ط -

- ١٣٥- طبقات الحفاظ: أبو عبدالله الذهبي المتوفى (٧٤٨ هـ).
 ١٣٦- الطبقات الكبرى: محمد بن سعد بن منيع البصري المتوفى (٢٣٠ هـ)،
 ط. بيروت.
 ١٣٧- طبقات الفقهاء: إبراهيم بن علي الفيروزآبادي الشيرازي المتوفى (٤٧٦ هـ -
 ١٠٨٣ م) ط. بغداد (١٣٥٦ هـ).

- ع -

- ١٣٨- عبدالله بن سبأ: السيد مرتضى العسكري (معاصر).
 ١٣٩- العدل الإلهي: الشهيد مطهري، استشهد (١٣٩٩ هـ).
 ١٤٠- عقائد الإمامية: محمد رضا المظفر المتوفى (١٣٨٣ هـ).
 ١٤١- العقيدة والشريعة: إجناس جولدتسيهر المتوفى (١٣٤٠ هـ - ١٩٢١ م).
 ١٤٢- عقيدة الشيعة: دوايت م. رونلدس.
 ١٤٣- عقيدة الإمامية عند الشيعة الاثني عشرية: الدكتور علي سالوس.

- ١٤٤ - العقد الفريد: ابن عبد ربّه الأندلسي المتوفى (٣٢٨ هـ).
 ١٤٥ - علل الشرائع: الصدوق، المتوفى (٣٨١ هـ).
 ١٤٦ - عيون أخبار الرضا: الصدوق، المتوفى (٣٨١ هـ).

- غ -

- ١٤٧ - الغدير: العلامة عبد الحسين الأميني المتوفى (١٣٩٠ هـ).

- ف -

- ١٤٨ - الفتاوى الواضحة: الشهيد محمد باقر الصدر رحمته الله (١٤٠٠ هـ - ١٩٨١ م).
 ١٤٩ - فتح الباري في شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني المتوفى (٨٥٢ هـ).
 ١٥٠ - الفتح الكبير في ضم الزيادات إلى الجامع الصغير: يوسف بن إسماعيل بن يوسف النبهاني المتوفى (١٣٥٠ هـ - ١٩٣٢ م).
 ١٥١ - الفتنة الكبرى: الدكتور طه حسين المتوفى (١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م).
 ١٥٢ - فتوح البلدان: أحمد بن يحيى البلاذري المتوفى (٢٧٩ هـ).
 ١٥٣ - فجر الإسلام: أحمد أمين المصري المتوفى (١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م).
 ١٥٤ - فرحة الغري: ابن طاووس المتوفى (٦٦٤ هـ).
 ١٥٥ - الفصل في الملل والنحل: ابن حزم الأندلسي المتوفى (٤٥٦ هـ).
 ١٥٦ - الفصول المهمة في معرفة أحوال الأئمة: محمد بن أحمد المالكي المكي المعروف بابن الصباغ المالكي المتوفى (٨٥٥ هـ).
 ١٥٧ - الفضائل الخمسة من الصحاح الستة: مرتضى الحسيني الفيروزآبادي (معاصر).
 طبعة الأعلمي بيروت (١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م).
 ١٥٨ - فقه العقود: السيد كاظم الحائري (معاصر).
 ١٥٩ - فقه الإسلامي في ثوبه الجديد: مصطفى الزرقاء (معاصر)، ط. الخامسة.

- ١٦٠ - فوات الوفيات: محمد بن شاكر بن أحمد الكتبي المتوفى (٧٦٤ هـ).
 ١٦١ - فيض القدير: محمد بن عبدالرؤوف المناوي المتوفى (١٣٠١ هـ).

-ق-

- ١٦٢ - قصة الحضارة: وي وايل ديورانت.

-ك-

- ١٦٣ - الكامل في التاريخ: علي بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري المتوفى (٦٣٠ هـ).
 ١٦٤ - كامل الزيارات: جعفر بن محمد بن قلوبه المتوفى (٣٦٧ هـ).
 ١٦٥ - كتاب المجروحين: ابن حبان البستي المتوفى (٣٥٤ هـ).
 ١٦٦ - كتاب الرجال: الحسين بن عبيدالله بن الغضائري المتوفى (٤١١ هـ).
 ١٦٧ - كشف الخفاء: إسماعيل بن محمد العجلوني المتوفى (١١٦٢ هـ).
 ١٦٨ - كشف الغمة: علي بن عيسى الأربلي المتوفى (٦٨٧ هـ).
 ١٦٩ - الكلمة الغراء: عبدالحسين شرف الدين الموسوي المتوفى (١٣٧٧ هـ).
 ١٧٠ - كنز العمال في سن الأفعال والأفعال: علي المتقي ابن حسام الدين الهندي المتوفى (٩٧٥ هـ).

-ل-

- ١٧١ - لأكون مع الصادقين: الدكتور التيجاني.
 ١٧٢ - لسان الميزان: ابن حجر العسقلاني المتوفى (٨٥٢ هـ).
 ١٧٣ - لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور المصري المتوفى (٧١١ هـ).

-٤-

- ١٧٤ - مبادئ الفقه: محمد سعيد العوفي (معاصر)، دمشق ط. الثالثة (١٩٧٧م).
- ١٧٥ - مقدمة فتح الباري (هدى الساري): ابن حجر العسقلاني المتوفى (٨٥٢هـ).
- ١٧٦ - مقدمة ابن صلاح: عثمان بن عبدالرحمن بن صلاح المتوفى (٦٤٣هـ).
- ١٧٧ - المجازات النبوية: الشريف الرضي المتوفى (٤٠٦هـ)، تحقيق طه محمد الزبيدي.
- ١٧٨ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى (٨٠٧هـ).
- ١٧٩ - المحلى: ابن حزم الأندلسي المتوفى (٤٥٦هـ).
- ١٨٠ - مختصر تاريخ العرب والتمدن الإسلامي: السيد أمير علي (معاصر).
- ١٨١ - المراجعات: السيد عبدالحسين شرف الدين الموسوي المتوفى (١٣٧٧هـ).
- ١٨٢ - مروج الذهب: علي بن الحسين المسعودي المتوفى (٣٤٦هـ).
- ١٨٣ - المستصفى: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى (٥٠٥هـ).
- ١٨٤ - المستدرک علی الصحیحین: الحاكم النيشابوري المتوفى (٤٠٥هـ).
- ١٨٥ - مسند أحمد: أحمد بن حنبل الشيباني المتوفى (٢٤١هـ).
- ١٨٦ - مسند شمس الأخبار: علي بن حميد، كان حياً (٦١٠هـ).
- ١٨٧ - مصابيح الجنات: السيد عباس الكاشاني.
- ١٨٨ - معالم المدرستين: السيد مرتضى العسكري (معاصر).
- ١٨٩ - معجم رجال الحديث: أبو القاسم الخوئي المتوفى (١٤١٣هـ).
- ١٩٠ - معجم البلدان: ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي المتوفى (٦٢٦هـ).
- ١٩١ - المغازي: محمد بن عمر بن واقد الواقدي المتوفى (٢٠٧هـ).
- ١٩٢ - المغني الكافي: القاضي عبدالجبار بن أحمد المتوفى (٤١٥هـ).
- ١٩٣ - مطالب السؤل: محمد بن طلحة الشافعي المتوفى (٦٥٤هـ).

- ١٩٤ - مفاتيح الجنان: الشيخ عباس بن محمد القمي المتوفى (١٣٥٩ هـ).
- ١٩٥ - مقاتل الطالبين: أبو الفرج علي بن الحسين الإصفهاني المتوفى (٣٥٦ هـ).
- ١٩٦ - مقتل الحسين عليه السلام: موفق بن أحمد الخطيب الخوارزمي المتوفى (٥٦٨ هـ).
- ١٩٧ - مناقب الإمام أبي حنيفة: موفق بن أحمد الخطيب الخوارزمي المتوفى (٥٦٨ هـ).
- ١٩٨ - مناقب الخوارزمي: موفق بن أحمد الخطيب الخوارزمي المتوفى (٥٦٨ هـ).
- ١٩٩ - مناظرات مع أهل ماوراء النهر: الرازي.
- ٢٠٠ - منتخب الأثر: لطف الله الصافي الكلبيايگاني (معاصر).
- ٢٠١ - من لا يحضره الفقيه: الصدوق المتوفى (٣٨١ هـ).
- ٢٠٢ - منهاج السنة: ابن تيمية المتوفى (٧٢٨ هـ).
- ٢٠٣ - منهاج الصالحين: أبو القاسم الخوئي المتوفى (١٤١٣ هـ) ط. ٢٨٠ قم.
- ٢٠٤ - موسوعة العتبات المقدسة: جعفر الخليلي (معاصر).
- ٢٠٥ - الموطأ: مالك بن أنس المتوفى (١٧٩ هـ) ط. مصطفى باب الحلبي.
- ٢٠٦ - الموافقات في أصول الشريعة: ابن إسحاق الشاطبي المتوفى (٧٩٠ هـ).
- ٢٠٧ - الموفقيات: زبير بن بكار الأسدي المتوفى (٢٥٦ هـ) ط. بغداد (١٩٧٢ م).
- ٢٠٨ - ميزان الاعتدال: أبو عبد الله الذهبي المتوفى (٧٤٨ هـ).
- ٢٠٩ - الميزان في تفسير القرآن: السيد محمد حسين الطباطبائي المتوفى (١٤٠٢ هـ).

- ن -

- ٢١٠ - النصائح الكافية: محمد بن عقيل المتوفى (١٣٢٨ هـ).
- ٢١١ - النص والاجتهاد: السيد عبد الحسين شرف الدين الموسوي المتوفى (١٣٧٧ هـ).

٢١٢- نظرية الإمامة: أحمد بن محمود (معاصر).

٢١٣- نهج البلاغة: الإمام علي عليه السلام، تحقيق صبحي صالح (معاصر).

-٥-

٢١٤- هكذا عرفتهم: جعفر الخليلي (معاصر) طبع (١٩٨٠ م) منشورات الشريف الرضي، قم.

٢١٥- هوية التشيع: الشيخ أحمد الوائلي المتوفى (١٤٢٤ هـ).

-٥-

٢١٦- وسائل الشيعة: محمد حسن الحرّ العاملي المتوفى (١١٠٤ هـ).

٢١٧- الوسيط: ابن حمزة محمّد بن عليّ الطوسي من أعلام القرن السادس الهجري .

٢١٨- وفيات الأعيان: ابن خلكان أحمد بن محمّد المتوفى (٦٨١ هـ).

٢١٩- ولاية الأمر في عصر الغيبة: السيد كاظم الحائري (معاصر).

الفهرس

٧	الإهداء.....
٩	كلمة المجمع.....
١١	هذا الكتاب.....
١٥	المقدمة.....

الفصل الأول: الاعتقادات الباطلة

٢٣	المبحث الأول: بطلان الاعتقاد بصحة كل ما في بعض كتب الحديث.....
٢٣	تمهيد.....
٢٥	أهم العقبات في وصولنا إلى السُّنة النبوية.....
٢٥	أولاً: عدم إهتمام أكثر الصحابة بحفظ الحديث.....
٢٦	ثانياً: النهي عن كتابة السُّنة من قبل قريش والخلفاء الثلاثة.....
٢٧	أ - الروايات المانعة من كتابة الحديث ونشره.....
٢٩	ب - الروايات الآمرة بكتابة الحديث ونشره.....
٣٢	ثالثاً: وضع الحديث.....
٤١	الواجب إزاء كتب الحديث.....
٤٤	هل أوجد المسلمون طريقاً لتذليل هذه العقبات؟.....

- ٤٥ خلاصة ما تقدم.
- ٤٧ نظرة إجمالية حول الكتب الأربعة عند الشيعة الإمامية.
- ٤٧ أولاً: كتاب الكافي.
- ٤٩ ثانياً: من لا يحضره الفقيه.
- ٥٠ ثالثاً: التهذيب والاستبصار.
- ٥٢ روايات الكتب الأربعة ليست قطعية الصدور.
- ٥٥ بعض روايات الكافي ليست عن المعصومين عليهم السلام.
- ٥٧ مقياس الإمامية لمعرفة الحديث.
- ٦٠ كتب الحديث عند أهل السنة.
- ٦١ أولاً: موطأ مالك.
- ٦٢ سبب تأليف الموطأ.
- ٦٣ اختلاف النسخ.
- ٦٤ الإشكالات على الكتاب.
- ٦٦ ثانياً: صحيح البخاري.
- ٦٦ سبب تأليف الكتاب.
- ٦٨ الإشكالات على الكتاب.
- ٧٧ ثالثاً: صحيح مسلم.
- ٧٧ الإشكالات على الكتاب.
- ٨٠ كتب السنن.
- ٨٠ أولاً: سنن أبي داود.
- ٨١ ثانياً: جامع الترمذي.

- ٨١ ثالثاً: سنن النسائي.
- ٨٢ كتب المسانيد.
- ٨٤ مسند أحمد بن حنبل.
- ٨٨ تقييم كتب الصحاح الستة.
- ٨٩ النتيجة المتوخاة من البحث في كتب الحديث المتقدمة.
- ٩٣ المبحث الثاني: بطلان الاعتقاد بعدالة الجيل الأول من المسلمين.
- ٩٣ تمهيد.
- ٩٥ ١- من هو الصحابي؟.
- ٩٥ ٢- عدالة الصحابي.
- ٩٩ أسباب الاختلاف بين الفقهاء.
- ١٠١ نماذج من أعمال الصحابة.
- ١٠١ أولاً: خالد بن الوليد.
- ١٠٥ ثانياً: معاوية بن أبي سفيان.
- ١٠٦ بنود الصلح.
- ١٠٧ الختام لبنود الصلح.
- ١٠٧ موقف معاوية من الصلح.
- ١٠٨ سُنَّة سَبِّ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الْمَنَابِر.
- ١٠٩ قتل حجر وأصحابه.
- ١١٠ عودة الى عدالة الصحابة.
- ١١٣ أدلة عدم عدالة الصحابة.
- ١١٤ مواقف وآراء عن الصحابة وعدالتهم.

- ١١٩ ٣- مذهب الصحابي.....
- ١٢٠ الاختلاف في حجية مذهب الصحابي.....

الفصل الثاني: التخلفات الثقافية والعلمية

- ١٢٣ تمهيد.....
- ١٢٥ المبحث الأول: عدم الموضوعية (التعصب الأعمى).....
- ١٢٦ ١- حرق المكتبات الإسلامية ببغداد.....
- ١٢٧ ٢- حرق روايات السيرة النبوية.....
- ١٢٨ ٣- كتمان الأحاديث الصحيحة ونشر غيرها أو حذف لبعض الخبر.....
- ١٣٠ ٤- التقليد الأعمى للسلف.....
- ١٣٢ خاتمة التعصب الأعمى.....
- ١٣٥ المبحث الثاني: الاجتهاد في مقابل النص.....
- ١٣٧ ١- بعث جيش أسامة.....
- ١٣٩ ٢- تحريق الفجاءة بالنار.....
- ١٤٠ ٣- الاجتهاد في ميراث الرسول ﷺ و موقف الزهراء عليها السلام.....
- ١٤٥ ٤- تحريم متعتي النساء والحج.....
- ١٥١ ٥- مخالفة آية التطهير وحديث الثقلين.....
- ١٥١ ٦- بدعة صلاة التراويح.....
- ١٥٢ ٧- حي على خير العمل وكيفية الأذان.....

- المبحث الثالث: أخذ عقائد المسلمين من غير اصولها ومنابعها العقائد الأساسية التي
- ١٥٧ تحدد هوية المتمسك بها.
- ١٥٨ العقيدة الأولى (التوحيد).
- ١٥٩ العقيدة الثانية (النبوة).
- ١٦٢ العقيدة الثالثة (المعاد).
- ١٦٤ النتيجة.
- ١٦٧ العقائد والآراء الإسلامية التي لا توجب كفرًا.
- ١٦٧ ١- عدالة الصحابة أو عدمها.
- ١٦٧ ٢- القول بالتقية.
- ١٦٩ ٣- القول بالرجعة.
- ١٧١ ٤- القول بجواز المتعة.
- ١٧١ النتيجة.
- ١٧٢ الأول: أخذ العقائد الإسلامية من غير منابعها.
- ١٧٥ الثاني: أخذ العقائد الإسلامية من أصولها ومنابعها.
- ١٨١ المبحث الرابع: التهم والأراجيف.
- ١٨١ الافتراء الأول ومناقشته.
- ١٨١ «عقيدة الشيعة هي انتقام من الإسلام».
- ١٨٣ رواة حديث الغدير عند أهل السنة.
- ١٨٩ مناقشة أحمد أمين في أصول التشيع.

- ١٩٥ من هم الشيعة و من هم أهل السُّنَّة؟
- ١٩٥ تمهيد.
- ١٩٦ أولاً: من هم الشيعة الإمامية.
- ١٩٧ صفات الشيعة.
- ٢٠١ مواقف للشيعة وأئمتهم.
- ٢٠٦ عقيدة الشيعة في حق المسلم على المسلم.
- ٢١٠ الدعوة الى الإسلام.
- ٢١٧ ثانياً: من هم أهل السنة؟
- ٢١٨ ضرورة تبصرة المسلمين.
- ٢١٩ الافتراء الثاني: «الأحاديث الواردة في عقائد الشيعة كلها موضوعة».
- ٢٢٠ الوضع من قبل السلطة.
- ٢٢٢ الموضوعات في الخلافة عند أهل السُّنَّة.
- ٢٢٥ الموضوعات في غير الخلافة.
- ٢٢٩ تزيف الافتراء الثاني.
- ٢٣١ وقفة عند افتراء القصيمي.
- ٢٣٢ الافتراء الثالث ومناقشته: «عقيدة الشيعة في الإمام الغائب خرافة أنتجها الشيعة».
- ٢٣٣ المهذوية بعيداً عن التعصبات.
- ٢٣٥ المنكرون لعقيدة المهذوية.
- ٢٣٧ الروايات الواردة في عقيدة المهدي.
- ٢٣٨ روايات، الأئمة اثنا عشر وكلهم من قريش.
- ٢٤١ الملاحق.

- ملحق رقم (١): المعاملات والآراء الدينية كفيلة بالجواب على كل تطوّر جديد..... ٢٤٣
- النظرية الإسلامية للتداين..... ٢٤٥
- التداين ونظرة الإسلام إليه من الناحية الاقتصادية..... ٢٤٥
- السنهوري وما فهمه من فقه السنّة (بالنسبة لحوالة الدّين والحقّ)..... ٢٤٩
- مصطفى الزرقاء وما ذهب إليه..... ٢٥٣
- النظرية الغربية للتداين..... ٢٥٥
- الموازنة بين النظرية الإسلامية والنظرية الغربية..... ٢٥٧
- ملحق رقم (٢): الواجب أزاء كتب الحديث..... ٢٦٣
- مناقشات تفسير عليّ بن إبراهيم..... ٢٦٧
- رأي الإمام الخوئي رحمته في كتاب عليّ بن إبراهيم..... ٢٧١
- ملحق رقم (٣): عدم الموضوعية (التعصب الأعمى)..... ٢٧٥

الفصل الثالث: المثل الأعلى في الاستناد الى القرآن والسنة

- تمهيد..... ٢٨١
- أضواء على الحكم الأموي..... ٢٨٥
- ١- معاوية بن أبي سفيان..... ٢٨٥
- ما بعد استشهاد الإمام عليّ عليه السلام..... ٢٨٦
- معاوية والفصل بين السلطتين الروحية والملكية..... ٢٩٠
- ٢- في عهد يزيد بن معاوية..... ٢٩٢
- ٣- في عهد عبد الملك بن مروان (الحجاج بن يوسف الثقفي)..... ٢٩٩

- ٣٠٦ ٤- في عهدي هشام والوليد ابني عبد الملك.
- ٣٠٧ أضواء على الحكم العباسي.
- ٣٠٧ ١- المنصور العباسي.
- ٣٠٩ كتاب أبي مسلم الخراساني إلى المنصور.
- ٣١٠ المنصور والعلويون.
- ٣١٣ ٢- الرشيد مع الإمام موسى بن جعفر عليه السلام.
- ٣١٥ ٣- المأمون مع الإمام الرضا عليه السلام.
- ٣١٦ ٤- بغض المتوكل العباسي لعلي عليه السلام وذريته.
- ٣١٩ المثل الأعلى في سيرة أهل البيت عليهم السلام.
- ٣٢٧ خلاصة المثل الأعلى.

الفصل الرابع: الخلافة والإمامة عند المسلمين إدعاءات باطلية وردود

- ٣٣٣ توطئة.
- ٣٣٥ الخلافة و الإمامة عند المسلمين.
- ٣٣٧ وجوب طاعة الخليفة الجائر.
- ٣٤٠ وجوب مجاهدة الخليفة الجائر.

الفصل الخامس: أخطاء يجب أن تصحح

- ٣٤٥ المقدمة.
- ٣٤٩ المبحث الأول: فارسية التشيع.
- ٣٥٣ مناقشة النقطة الأولى.

- ٣٥٣ مناقشة النقطة الثانية.
- ٣٥٦ مناقشة النقطة الثالثة.
- ٣٥٧ عقيدة التشيع قبل أن يتشيع الفرس.
- ٣٥٩ إصهار الحسين عليه السلام إلى الفرس.
- ٣٦١ تسنن إيران منذ الفتح إلى القرن العاشر الهجري.
- ٣٦٤ تهمة الشيعة ورثة الفرس وحملة عقائدهم.
- ٣٦٦ موقف الإسلام من التعصب والعصبية.
- ٣٦٩ الاشتراك في الرأي لا يعني الاشتراك في العقيدة.
- ٣٧٠ العرب والفرس في موقفهم الجديد المعاصر من الإسلام.
- ٣٧٣ المبحث الثاني: تهمة ارتباط التشيع بعبدة الله بن سبأ.
- ٣٧٤ ملخص القصة السبئية.
- ٣٧٥ إتصال سند القصة بالطبري.
- ٣٧٧ سند الطبري للقصة ينتهي إلى سيف بن عمر.
- ٣٧٨ كلام الرجاليين في سيف بن عمر وبقية السند.
- ٣٨٠ التضارب في متن القصة.
- ٣٨١ سبب اختلاق شخصية عبدة الله بن سبأ؟
- ٣٨٥ آراء الباحثين والنقاد في هذه الأسطورة.
- ٣٨٥ العنوان الأول: الآراء الإسلامية.
- ٣٨٧ العنوان الثاني: الآراء غير الإسلامية (المستشرقون).
- ٣٨٧ تعقيب.

- ٣٩٠ عصمة الأئمة.
- ٣٩٠ معنى العصمة.
- ٣٩٠ دليل العصمة من القرآن والسنة.
- ٣٩٥ الدليل التاريخي على عصمة الأئمة الاثنى عشر عليهم السلام.
- ٣٩٧ المبحث الثالث: كان رأي النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشخصي أن يكون عليّ عليه السلام خليفة له.

الفصل السادس: مفهوم الشفاعة

- ٤٠٥ ١- مفهوم الشفاعة.
- ٤٠٥ أقسام الشفاعة.
- ٤٠٨ الاشكال على الشفاعة.
- ٤٠٨ حل الإشكال.
- ٤١٢ الشفاعة من ناحية الأدلة الإثباتية.
- ٤١٤ الآيات الدالة على نفي الشفاعة.
- ٤١٥ الآيات الدالة على إثبات الشفاعة.
- ٤١٩ ٢- مفهوم التقيّة.
- ٤١٩ معنى التقيّة ومعقوليتها.
- ٤٢٠ أقسام التقيّة.
- ٤٢١ مشروعية التقيّة عند أهل السنة.
- ٤٢٦ أدلة التقيّة عند الشيعة.
- ٤٢٨ لماذا عُرِف الشيعة بالتقيّة دون غيرهم؟
- ٤٣١ تطبيقات للتقيّة عند المسلمين.

٤٣٣ مفهوم الزيارة (الأئمة والقباب).
٤٣٧ القباب (المراقد المقدسة).
٤٣٩ دعوى النذر والذبح للأئمة.
٤٤٠ الطلب من الأموات قضاء الحوائج.
٤٤١ عقيدة الشيعة الإمامية في الأئمة <small>عليهم السلام</small> .
٤٤١ وجوب اتباع الأئمة <small>عليهم السلام</small> .

الفصل السابع: ضرورة الوحدة الإسلامية

٤٤٩ تمهيد.
٤٥٥ لماذا توصلد الأبواب بوجه الوحدة؟.
٤٥٨ لنجتمع حَوْلَ الهدف.
٤٦١ الملاحق.
٤٦٣ ملحق رقم (٤): الإقتداء بعلي والأئمة من بعده <small>عليهم السلام</small> إقتداء بمثل الإسلام العليا.
٤٧٣ ملحق رقم (٥): نظرية الشورى في الحكم (مناقشة و تقييم).
٤٧٧ حل الإشكالات.
٤٨١ روايات الحث على الشورى ومناقشتها.
٤٨٧ ولاية الحكومة الإسلامية.
٤٨٩ تنبيه.
٤٨٩ ولاية الفقيه في زمن الغيبة.
٤٩٠ سند الحديث.
٤٩٠ دلالة الحديث.
٤٩١ قضيتان ضرورتان تثبتان ولاية الفقيه.

- ٤٩١ ولاية الشورى لها حدّان.....
- ٤٩٥ ملحق رقم (٦): مواقف من نور.....
- ٤٩٦ النداء الأول.....
- ٤٩٩ النداء الثاني.....
- ٥٠١ النداء الثالث.....
- ٥٠٥ ملحق رقم (٧): وجوب اتباع أهل البيت عليهم السلام.....
- ٥٠٦ أولاً: الكتاب الكريم.....
- ٥٠٦ آية التطهير.....
- ٥٠٦ دلالة الآية.....
- ٥٠٧ الإشكالات على الآية.....
- ٥٠٨ مناقشة وتقييم.....
- ٥١٤ آية أولي الأمر.....
- ٥١٤ الشبهة الواردة في تحديد أولي الأمر.....
- ٥٢٠ ثانياً: السنة النبوية.....
- ٥٢٠ حديث الثقلين.....
- ٥٢١ دلالة الحديث.....
- ٥٢٢ مناقشة الحديث.....
- ٥٢٥ من هم أهل البيت؟.....
- ٥٢٧ لماذا سكنت الأمة عن الاستيضاح في معرفة أهل البيت عليهم السلام؟.....
- ٥٢٨ ثالثاً: الأدلة العقلية.....
- ٥٣١ مصادر الكتاب.....
- ٥٤٥ الفهرس.....